

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْلُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الرابعة

العدد الأول : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٢

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة : وبحضور حضرات السادة : ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(١)

القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع شرعى . نفيه بمقولة إنه كان فى مقدور المتهم أن يهرب فيتق الاعتراف . هذا خطأ
فى تطبيق القانون .

إن القانون لا يمكن أن يطالب الإنسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه
لما فى ذلك من الجبن الذى لا تقره الكرامة الإنسانية . وإذن فالحكم الذى ينهى
ما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى بمقولة إنه كان فى مقدوره
أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه — هذا الحكم يكون . مؤسسا على الخطأ
فى تطبيق القانون متعيئا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما : الأول — ضرب معسدة محمد
المطيل بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى
وقد تخلف لديه من جراحها عادة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام
الجبهى الجدارى الأيسر فى مساحة قدرها ١,٥ سنتيمترا لا ينتظر ملؤه بنسيج
عظمى وبذا يبقى هذا المكان عرضة للإصابات الخفيفة والنزى ما كانت تؤثر عليه
لو ظل المخ محميا بالعظام فضلا عن أنها قد تحدث التصاقات والتهابات « خفيفة »
موضعية قد تأخذ شكلا خطيرا وتقدر العاهة بحوالى ٦ ٪ مئة فى المائة .
والثانى — ضرب غازى أبو شعيشع غازى بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد تخلف عنده من جراحها عادة مستديمة يستحيل
برؤها هى فقد جزء من عظام الجدارية اليمنى فى مساحة قطرها ١,٥ سنتيمترا

لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى وقد أصبح المصاب بسبب هذا الفقد عرضة لحدوث مضاعفات كالتهابات السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون كما أصبح المخ في موضع هذا الفقد أشد تأثرا بالإصابات الخفيفة التي قد تقع على هذا الجزء الفاقد أوقايته الطبيعية والتي ما كانت تؤثر عليه لو ظل محميا بالعظام وهذه العاهة يقدر مداها بنحو ٦ ٪ ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ؛ فصدر قراره بذلك في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ وادعى بحق مدني : ١ - سعد محمد الهطيل ٢ - وغازي أبو شمشع فازی ، وطلب كل منهما الحكم له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب ، الأول قبل المتهم الأول ، والثاني قبل المتهم الثاني . والمحكمة قضت حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن ثلاث سنوات وإلزام كل منهما بأن يدفع مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، المتهم الأول للدعي الأول ، والثاني للدعي الثاني . فطعن كل من المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن أولهما تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ، فردت المحكمة ردا ينطوي على خطأ في فهم القانون ، إذ قالت إن الحادث على الصورة التي وقع بها لا يبرر هذا الدفاع ما دام أنه كان في مقدور الطاعن أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ رد على الدفاع الذي تمسك به الطاعن الأول قال : " وحيث إن المتهم الأول « الطاعن الأول » أقر في جميع أدوار التحقيق بأنه ضرب المجنى عليه سعد محمد الهطيل بالعصا ، وأثار محاميه في جلسة المرافعة أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه بمقولة إن المجنى عليه المذكور هاجمه ، وليتفادى المتهم شره ضربه بدبوس الساقية ثم فر هاربا . وملابسات الحادث على هذه الصورة لا تبرر الدفاع الشرعي مادام أنه كان في مقدور المتهم الأول

أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه . ولما كان القانون لا يمكن أن يطالب الإنسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما في ذلك من الجبن الذي لا تقره الكرامة الإنسانية ، فإن الحكم يكون مؤسسا على الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . ونظرا للارتباط الوثيق بين التهمتين المسندتين إلى الطاعنين ، وضمانا لحسن سير العدالة ترى المحكمة أن يكون نقض الحكم بالنسبة لكليهما .

(٢)

المقضية رقم ٧٧١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم ابتدائي بالبراءة . إلغاؤه استئنافا . عدم النص في الحكم الاستئنافي على أنه صدر بإجماع الآراء . بطلانه . محكمة النقض . فلا أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة على خلاف ما تنقض به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهذا الحكم يصبح باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء . ولما كان لمحكمة النقض - طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يكون من المتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ، دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بوصفه صاحب مصنع الصابون المبين بالمحضر ومديره المسئول لم يمسك سجلا منتظما لبيان مصادير الأصناف التي ترد له من الزيت

وتاريخ ورودها ولا يستخدمه منها وفقا للنموذج المرافق للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وطلبت عقابه بالمواد ٢/٢ و ٤١ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة الغاءه ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائه وخمسين جنيتها . فطمعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . ألغ

المحكمة

... وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ، ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع آراء قضاة المحكمة" وكان من شأن ذلك أن يصحح الحكم باطلا فيما قضى به من الغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون — لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة ، طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . إذا تبين لها مما هو ثبت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه ، أو في تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، وتأيد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(٣)

القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

اِجراءات المحاكمة . اعتماد المحكمة في حكمها على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات من مثل شهادة الشهود أو التقارير الطبية أو المعاينات دون أن تلوها بالجلسة الى جانب من سمعهم من الشهود . جائز .

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يستحدث جديدا في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى من أنه وإن كان الاصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم مادام سمعهم ممكنا ، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد الى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى كاقوال الشهود ومحاضر المعاينة وتقارير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الاثبات أو من جهة النفي ، وعلى الخصوص أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم من سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو أن تلو أقوالهم الواردة فيها ، فإذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النفي عليها أنها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تأمر بتلاوتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه أحدث عمدا ، بجاهد مجد على صقر الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية وذلك بأن ضربه بمصا في مواضع هذه الإصابات

فأحدثها به وقد نشأت عنها ثلاث عاهات مستديمة يستحيل برؤها - أحداها فقد جزء من عظم القبوة الواقع للخ في مساحة ٣ x ٢ سنتيمتر بالحدارية اليمنى لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى بل يملأ بنسيج ليفى وسيظل المنخ فاقدا لحماية الطبيعية في هذا المكان مما يعرض المخنى عليه المذكور لخطر الاصابات الطفيفة التي ما كانت لتؤثر فيه لو كانت تحيا بالعظم وخطر التغيرات الجوية وضربات الشمس والحرارة فضلا عما قد يطرا عليها من مضاعفات أخرى كالتفق المخى وخراريج المنخ والتهابات والتصاقات السحايا والصرع والجنون وغير ذلك مما لا يمكن معه تقدير مدى العاهة على كفاية المصاب على العمل لخطورة ما قد يطرا عليها من المضاعفات المذكورة - والعاهة الأخرى هي فقد قوة السمع بالأذن اليسرى كلية والعاهة الثالثة فقد نصف قوة السمع بالأذن اليمنى ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى مجاهد محمد على صقر بحق مدنى وطالب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة قضت بحضورها بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ثانى يوم صدوره ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم خالف القانون باعتماده على أقوال الشهود وتقارير الأطباء الواردة بالتحقيقات من غير أن تتلى علنا بجلسة المحاكمة فان المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية وان نصت على أن القاضى يحكم حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، الا أنها قررت ، مع ذلك أنه لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه بالجلسة .

وحيث إن قانون الاجراءات الجنائية لم يستحدث جديدا في شأن المحاكمات الجنائية ، ولم يخرج في الواقع عن شئ مما كانت أحكام محكمة النقض قد

استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى : من أنه، وإن كان الأصل في هذه المحاكمات أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم ، ما دام سماعهم ممكناً ، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات الأخرى ، كأقوال الشهود ، ومحاضر المعاينة ، وتقارير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الإثبات أو من جهة النفي ، وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم من سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، أو أن تتلو أقوالهم الواردة فيها ، فإذا هم لم يفعلوا ، فلا يصح لهم النفي عايناً بأنها استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تأمر بتلاوتها ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٤)

القضية رقم ٧٨١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تناقض . تبيد الحكم المستأنف لأسبابه . القضاء في المنطوق بتعديل مبلغ التعويض إلى الزيادة . تناقض يعيب الحكم .

إذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فإنه في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم به بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضاً لأسبابه ويتعين نقضه .

للوقائع

اتهمت النيابة العمومية أحمد أحمد يوسف بأنه تسبب بغير قصد ولا تعدد في قتل علي مصطفى مصطفى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته

اللوائح بأن قاديارة بغير حيلة وبسرعة زائدة وصدم المجنى عليه الذي كان يقف على سلم الترام وأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته ؛ وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وادعت بحق مدني السيدة نفوسه على عرفه زوجة المجنى عليه وذلك عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر من المجنى عليه ووكيلة عن أولادها البالغين وطلبت الحكم لها قبل المتهم متضامتا مع بنحيت عبد العال صاحب السيارة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت أولا - بحبس المتهم سنة شهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ - وثانيا - بالزامه وبنحيت عبد العال المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدي متضامنين للمدعية بالحقوق المدنية ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وألف قرش اتعابا للمحاماة - فاستأنف هذا الحكم طالبا إلغاءه وبرأته مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، كما استأنفه كذلك كل من المسئول والمدعية بالحقوق المدنية وطاب أولها رفض الدعوى المدنية قبله ، كما طلبت الثانية الحكم لها بالتعويض الذي طالبت به ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت أولا : بالنسبة للدعوى الجنائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وثانيا - بالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية ثلاثة آلاف جنيه مع المصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنهات مقابل اتعاب المحاماة .

فقطع المسئول عن الحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق التقصير .. الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه قضى بتعديل التعويض المحكوم به ابتدائيا بزيادته الى ثلاثة آلاف جنيهه ، دون أن يورد أسبابا لهذا التعديل الذي لا يتفق مع ما ذكره الحكم من تأييده الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى بالعبودية على المتهم وبإلزامه والطاعن بوصف كونه مسئولاً عن الحقوق المدنية بأن يؤديًا متضامنين للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة ، ثم قال الحكم الاستثنائي المطعون فيه ” إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ المحكمة بها فيتعين تأييده “ . غير أنه قضى بعدئذ في منطوقه في الدعوى المدنية ” بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مع المصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين “ . وبذا فقد جاء منطوق الحكم مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٥)

القضية رقم ٧٨٢ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . طالب نقض الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً اعتماداً على تأشيرة قلم الكتاب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوماً . لا يصح . الشهادة التي يصح الاستدلال بها في هذا الصدد . هي الشهادة السلبية المنبثقة لعدم التوقيع في المدة المذكورة .

الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم ينته في الموعد القانوني إنما هي شهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها ، وتأشيرة قلم الكتاب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوماً لا يكون لها قيمة في هذا الشأن . وإذا كان الطاعن يعتمد في طلب إبطال الحكم لعدم التوقيع عليه في خلال الثلاثين يوماً على مثل هذه التأشيرة ولم يقدم شهادة سلبية تثبت عدم التوقيع عليه في خلال هذه المدة ، فذلك لا يجدي .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - محي الدين فضل محمد و ٢ - محمد عثمان شمس الدين و ٣ - عنتر حنفى محمد "الطاعن الأول" و ٤ - مفيد أحمد حموده "الطاعن الثانى" و ٥ - زكريا طه حموده "الطاعن الثالث" و ٦ - عبد الظاهر عبد الفتاح حساين "الطاعن الرابع" و ٧ - فؤاد عبد الفتاح حساين بأنهم خطفوا ابلا كراه "الطفل إبراهيم أحمد إبراهيم العدوى الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن استدرجه المتهمان الأول والثانى فى خارج المدرسة التى كان بها ثم حمله المتهم الأول كرها عنه وعلى دراجة أعددا لذلك إلى مقهى كان يجلس به المتهم الثالث ثم نقله المتهمان الأول والثالث إلى محطة المريج حيث كان بانتظارهما المتهمان الرابع والخامس الذين أخذوه عنوة إلى منزل المتهمين السادس والسابع وأخفوه بمكان ناء لمدة ستة عشر يوما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بمعاينة كل من محمد عثمان شمس الدين الشهير بالدابلى وعبد الظاهر عبد الفتاح حساين بالسجن لمدة خمس سنين . وثانيا بمعاينة كل من محي الدين فضل محمد وعنتر حنفى محمد ومفيد أحمد حموده وزكريا طه حموده بالسجن لمدة ثلاث سنين وذلك عملا بالمادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات - وثالثا ببراءة فؤاد عبد الفتاح حساين مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعن عبد الظاهر عبد الفتاح "الطاعن الرابع" فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن فيه كذلك كل من عنتر حنفى محمد ومفيد أحمد حموده وزكريا طه "الطاعنين الأول والثانى والثالث" . الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنين الثلاثة الأولين ، وإن قرروا بالاعتراف إلا أنهم لم يقدموا له أسبابا ، فيكون داعيهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الأخير قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن هذا الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولم يرد للنيابة موقعا عليه إلا بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ كما يستفاد من التاشيرة التي ذيل بها ، وبذلك يكون قد مضى على الحكم دون حصول التوقيع أكثر من ثلاثين يوما ، ويصبح بذلك باطلا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم أثبت أن المجنى عليه أخذ قسرا عنه بعد ضربه بالألف ، في حين أن الثابت من التحقيق أن المجنى عليه سار مع المتهم الأول طواعية واختيارا ، وقد قرر أنه لم يقع عليه اعتداء من المتهمين ، ويقول الطاعن أخيرا إن الحكم فرق في العقوبة بينه وبين المتهمين الآخرين ، وشدها عليه دون مقتض ، ورغم أنه لم يكن هو صاحب الفكرة في خطف المجنى عليه .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يتقدم بشهادة سلبية تثبت عدم التوقيع على الحكم في خلال ثلاثين يوما ، وكانت الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ، إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقعا عليه وقت صدورها حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذا فإن تاشيرة قلم الكاتب بمرور الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوما لا يكون لها قيمة في هذا الشأن. أما ما ينعاه الطاعن على الحكم غير ذلك فرددود بما هو ثابت من قول المجنى عليه في محضر الجلسة ، جريا على سؤال من المحكمة ، بأن واحدا من المتهمين قد ضربه ، وأما التفرقة في العقاب بين الطاعن وغيره من المتهمين ، فالمرجع في تقدير ذلك إلى قاضي الموضوع ، من غير معقب عليه فيه ، مادامت العقوبة في الحدود المقررة قانونا ، ومن ثم يكون الطعن بمرته على غير أساس في موضوعه متعيضا رفضه .

(٦)

القضية رقم ٧٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . الحكم على المتهم بناء على اعترافه دون سماع شهود . جائز .

للمحكمة بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع الشهود .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه (أولاً) قتل قديرية عثمان عمداً ومع سبق الادرار بأن يت النية على قتلها وأعد لذلك مكاناً ثم ذهب إليها في مخدعها وطمعها عدة طعنات في بطنها ورقبتها وأجزاء أخرى من جسمها قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وثانياً - ضرب مسألشي قرني عثمان عمداً فأحدث بها الإصابة الممينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً ، وطابت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت بحضورها عملاً بمواد الانعام سالفة الذكر وبالمادتين ٢٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع الشهود رغم إعلانهم وحضورهم ولم تراع في العقوبة التي أوتعتها عليه حداثة سنة وظروف الحادث كما هي ثابتة بالتحقيق .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة محكمة الجنايات أن الطاعن اعترف بالتهمة الموجهة إليه ، ثم طلب محاميه الاكتفاء بأقران الشهود في التحقيق . ولما كان للمحكمة بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف المتهم ، وتحكم عليه بغير سماع الشهود ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس أما عن تقدير العقوبة ، ومراعاة ظروف الحادث ، فإن ذلك من مشئون محكمة الموضوع دون معتب ، ويبين من الحكم أن عمر الطاعن عشرون سنة ، وأن المحكمة عاملته بالرفقة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويشعر رفضه مرضوماً .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات السادة ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٧)

. القضية رقم ٧٩٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . إصابة خطأ . استدعاء المحكمة خيرا فنيا لتحقيق دفاع المتهم . تأييدها
الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الهام . ملائحته التي استجبت . قصوره .

إذا كان الدفاع عن المتهم فى الإصابة الخطأ قد تمسك بأن خطأ لم يقع منه وأنه
بذل ما فى وسعه لوقف الترام ليتفادى الحادث ، فتمرت المحكمة استدعاء خبير
فنى لتحقيق هذا الدفاع ، ثم سمعت هذا الخبير وعقب الدفاع على أقواله بأنها
جاءت . يؤيدها ، ومع ذلك أيدت لمحكمة الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تبدي
رأيها فى أقوال الخبير الذى رأت هى ندبه تحقيقا لدفاع المتهم ، ولم ترد على هذا
الدفاع فى ملائحته التى استجبت مع كونه هاما ، فهذا منها قصور يعيب حكمها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الأوبكبة . تسبب بغير قصد
ولا عمد فى إصابة اسكندر يوسف حلوة وكان ذلك ناتجا عن إهماله وعدم
احتياطه بأن قاد تراما بسرعة زائدة فلم يستطع مفاداة المجنى عليه الذى كان يعبر
شريط الترام فاصطدم به وأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي ، وطليت
عقابه بمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات

ومحكمة جنح الأربكية قضت بحبسه شهرا مع الشغل . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيهات . فطن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعن فيه أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن خطأ لم يقع منه تسبب عنه وقوع الحادث وأنه لم يكن مسرعا بالترام بل كان يسير سيرا عاديا ، إلا أن المجنى عليه أقدم على عبور الشريط على مسافة لم يكن في استطاعته وقف الترام وتفادى وقوع الحادث وطالب إلى المحكمة ندب خبير فني لسؤاله عن ذلك على ضوء ما قررده شهود الحادث ، فأجابته المحكمة وسمعت المهندس الفنى بمصلحة التنظيم الذى أيد دفاعه ، وقرر أنه لم يكن فى مكنة الطاعن مطلقا إيقاف الترام على المسافة التى شهد بها الشهود . وبالرغم من أن هذه الشهادة جاءت لمصلحته فإن المحكمة لم تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه ولا أبدت رأيا فى أقوال المهندس التى جاءت مؤيدة لهذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن دفع أمامها بأن خطأ لم يقع منه وأنه بذل ما فى وسعه لوقف الترام قبل وقوع الحادث ، فقررت المحكمة استدعاء المهندس الفنى بمصلحة الميكانيكا والكهرباء لتحقيق هذا الدفاع ، وقد سمعته وعقب الدفاع على أقواله بأنها جاءت مؤيدة له . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد أبدت الحكم الابتدائى لأسباب التى بنى عليها ، دون أن تبدى رأيا فى أقوال ذلك المهندس الفنى الذى رأت هى ندبه تحقيقا لدفاع الطاعن ، ولم ترد على هذا الدفاع فى ملاحظاته التى استجبت فى الدعوى ، مع كونه دفاعا عاما لوصح لتغير وجه النظر فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ، ويستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٨)

القضية رقم ٨٠٢ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . حكم ابتدائي . تأييده استئنافيا مع بيان واقعة الدعوى وأدلتها . الطعن أمام محكمة النقض لأول مرة يبطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره . لا يقبل .

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره ، وكان الحكم الاستئنافي قد بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها ، فلا يجوز للطاعن عند الطعن في الحكم الاستئنافي الذي أيد ذلك الحكم وأخذ بأسبابه أن يتمسك أمام محكمة النقض بهذا البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولا — المتهم الأول بدد زراة القطن الموصوفة بالمخفر المحجوز عليها قضائيا لصالح عوض حنا مرقص والتي لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها فاختلسها ولم يقدمها يوم البيع . ثانيا — والمتهم الثاني اشترك مع الأول بطريقتي الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فتمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنيا الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهمان . ومحكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما بجرime التبديد على أساس المحضر الذي تحرر في ١٨ فبراير بعدم تقديم الأشياء المحجوزة للبيع ، في حين أنه كان محددًا لبيعها يوما ١٨ و ٢٠ فبراير ، وقد دفع الطاعنان أمام المحضر بأن ذمتهم بريئة من الدين وأنهما رفعوا اشكالا في التنفيذ وتبين فعلا أنهما رفعوا الدعوى رقم ٣٩٨ سنة ١٩٥١ المتنا وحكم فيها بجلسة ٢٠ فبراير بوقف التنفيذ وأنهما أبديا هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة فقررت ضم القضية إلا أنها فصلت في الدعوى بغير أن تنفذ قرارها ، ويضيف الطاعنان إلى ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي وأخذ بأسبابه جاء باطلا لخلوه من بيان اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره .

وحيث إن الطاعنين لم يتسكا أمام المحكمة الاستئنافية بما يثيرانه من بطلان الحكم الابتدائي ، فلا يقبل منهما إثارتة أمام محكمة النقض لأول مرة ، هذا ولما كان الحكم الاستثنائي قد بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها بقوله : " إن الثابت من محضر التبديد المحرر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٠ أن المحضر توجه لبيع المحجوزات في اليوم المذكور ، وهو اليوم المحدد للبيع بمحل الحجز فلم يحدد المحجوزات وأن المتهم الأول وهو الحارس أمهله حتى يحضر المتهم الثاني وهو المدين من الحقل . وعند حضور هذا الأخير أجاب بعدم السداد بحجة أنه رفع دعوى براءة ذمة فأفهمه المحضر بأن هذه الدعوى لا توقف البيع ، فأجاب المتهمان بعدم وجود الذمة المحجوز عليها " . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لم يطلبوا إلى المحكمة الاستئنافية ضم القضية التي كانت محكمة أول درجة قد قررت ضمها ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات السادة : إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٩)

القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢١ القضائية :

تقطير . كحول محول . نزع كل أو بعض المواد المحولة منه . محظور .

إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في الشطر الأول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول . فإذا كان الثابت فنيا أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتي أو الفحم الحيواني — وهى الطريقة التى اتبعها المتهم فى الكحول المستعمل بمصنعه — تفقده جزءا من مواد التحويل ، فإن هذا المتهم يكون قد استعمل وسائل كىاوية فى نزع المواد المحولة من كمية الكحول المستعملة كان من نتيجتها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسم إنتاج ، ويكون عليه أن يودى عن ذلك ما تستحقه مصلحة الانتاج من رسوم وتعويض .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذين المتهمين بأنهما استعملتا وسائل كىائية فى نزع المواد المحولة من كمية كحول استعملتا بالورش المذكورة لتلميع الآثاث ووسائل كان من نتيجتها إنتاج كحول لم يدفع عنه رسوم الانتاج ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٥١ و ١١١ و ١٢ و ١٤ من المرسوم المؤرخ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الانتاج على الكحول والقانون رقم واحد لسنة

١٩٣٩ الخاص بتحديد العقوبات في جرائم الانتاج . وقد ادعت مصلحة الانتاج بحق مدنى قبل المتهمين وطلبت الحكم لها بالرسوم والتضامينات المستحقة لمصلحة الجمارك . سمعت محكمة المخالفات المختلطة بالاسكندرية الدعوى وقضت أولا بإحالة مصلحة الانتاج المدعية بالحقوق المدنية لرفع دعواها أمام المحكمة المدنية المختصة . وثانيا بالزام المتهمين بأن يدفع كل منهما غرامة قدرها خمسة جنيهات مع إلزامهما أيضا بالتضامن بالمصاريف ، وأمرت بمصادرة المواد المنتجة والأدوات المضبوطة وأمرت أيضا بفتح المحل لمدة شهر واحد . فاستأنف الحكم كل من المحكوم عليهما والمدعية بالحقوق المدنية والمحكمة الاستئنافية قضت في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ بقبولهما شكلا وفي الموضوع قررت أن الاستئناف الأول يقوم على أساس والثانى على غير أساس ورفضته ، كما قضت بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين مما هو منسوب إليهما . فطعنتم مصلحة الانتاج في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤٠٧ لسنة ٢٠ القضائية ورقم (٣٠٢ - سنة ٥٠ نيابة) ومحكمة النقض قضت بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى الى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتقضى فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضدهما بالمصاريف . سمعت محكمة اسكندرية الابتدائية من جديد بهيئة استئنافية هذه الدعوى وقضت فيها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية وإلزام المتهمين نسيم بنترىولى وألكسندر بيرونا بأن يدفعوا بالتضامن لمصلحة الإنتاج مبلغ ١٧٠ ج و ٧٢٠ م مائة وسبعين جنيها وسبع مائة وعشرين مليا والمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن واقعه الدعوى على ما يبين من التحقيقات التى أجريت فى شتى مراحلها وما دار منها بجلسة المحاكمة ، تتحصل فى أنه اتصل بمصلحة الإنتاج

أن مصنع أاث المدعى عليه الأول الذى يديره الثانى يستعمل كحولا محولا متزوع اللون فى أعمال التلميع فانتقل بعض رجالها فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ الى المصنع المذكور ، بناء على أمر صدر إليهم بتفتيشة من وكيل إدارة الرسوم حيث قابلوا مديره المدعى عليه الثانى وسألوه عما يتبع فى تلميع المصنوعات فأجابهم بأنه يشتري الكحول المحول ويعيد تكريره بوضع مادة الفحم النباتى عليه وتصفيته بواسطة ورق الترشيح وعلى أثر ذلك أجروا عمالية تفتيش أسفرت عن ضبط زجاجة من سعة نصف أقة عليها قمع من الصفيح من داخله آخر من ورق الترشيح به كحول محول مخلوط بفحم نباتى وعمالية الترشيح جارية ، وزجاجة أخرى من نفس السعة تحتوى مقدارا من الكحول المتزوع اللون ، وثلاثة مائلة ومملوءة بهذا الكحول مضافة إليه مادة "الجوما لك الأبيض" وقال المدير إنه يتبع طريقة تبيض الكحول منذ ثلاث سنين وهى المدة التى قضاهما فى خدمة المصنع إذ كلما كان رئيس الورشة يطلب كحولا أبيض فلا يجده فى الصيدليات فإنه كان يتبع هذه الطريقة فى الحصول عليه ، وذكر أنه كان يلزم لتلميع الغرفة الواحدة من هذا الكحول من ثلاث الى أربع زجاجات كما قرر أن المسئول عما تطلبه الحكومة من رسوم وتمويضات عن هذه العملية هى إدارة المصنع حيث كانت هى تقوم بهذه العملية من قبل تعيينه وأنه ما جرى فى ذلك إلا على خطتها ولقد شهد حسن على الكعكى رئيس ورشة التلميع بمحضر التحقيق بأنهم منذ ثلاث سنوات يضطرون الى تكرير الكحول كلما كانت لديهم غرف بيضاء ولم يجدوا الكحول الأبيض فى السوق وأن هذه الغرف كانت قليلة بحيث لا تتجاوز الواحدة فى السنة ، وأن هذا التكرير كان يحصل عن طريق خلط الكحول بفحم الكربون وتركه مدة أربع وعشرين ساعة ليختمر وتصفيته بعد ذلك بورق الترشيح . وقرر هذا الشاهد أن هذه العملية كانت تجرى بأمر الإدارة وذلك من عهد الخواجه بنحور صاحب المحل المتوفى ، ثم جرى العمل بها من بعده وبعلم والده المدعى عليه الأول الذى يحضر المواد اللازمة لها من كحول وفحم وأوراق الترشيح وقد مثل المدعى عليه المذكور فى التحقيق مواجها بما قاله كل من مدير مصنعه ورئيس ورشة التلميع فأقرهما على ما قالوا ولكنه قال إنه ما كان يحسب أن العمالية ممنوعة إذ يجرى العمل بها فى سائر الورش كما قال إن ورشته لا تستهلك

من هذا الكحول أكثر من ثلاث أو أربع زجاجات في السنة" ثم أحال في كافة البيانات المطلوبة إلى دفاتر محلاته وذكر أنه مستعد لأداء ما تفرضه عليه مصلحة الجمارك من الرسوم والحقوق المدنية مما استعملته الورشة من ذلك الكحول وما ضبط منه وكذلك فقد أوفد مدير محله المدعى عليه الثاني في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى إدارة رسوم الإنتاج حيث قال هذا الأخير إن المصنع مستعد لدفع الرسوم والتعويضات المستحقة في هذه القضية إلا أنه يعترض على تقديره على أساس خمس لترات من الكحول لكل غرفة إذ هي لا تحتاج في الواقع لأكثر من مقدار يتراوح بين اللترين والثلاثة وذلك حسب نوع الخشب . ولما كان قد تبين من اطلاع مندوب المصلحة على دفاتر المصنع أن عدد الغرف التي لمعت في المدة السابقة على الضبط تسعة وخمسون اعترض المدير أن هذا هو عدد الغرف البيضاء والجرء معا دون تمييز وأن الغرف البيضاء منها هي وحدها التي كانت تستخدم الكحول المرشح . ووعد بتقديم بيان مفصل بها من واقع الدفاتر ولكنه لم يقدم شيئا .

وحيث إنه وإن كان قد ورد بالتقرير الكيميائي الاستشاري والمقدم من المدعى عليهما أن عملية ترشيح الكحول لا يترتب عليها نزع المواد المحولة كليا أو جزئيا بل أن هذا الكحول يظل محتفظا بخواص المواد التي أضيفت إليه قبل ترشيحه مما معناه أن تلك المراد لا تنتزع من الكحول المحول بالترشيح بالفحم النباتي . إلا أن الثابت من تقرير المعمل الكيميائي الذي ندبته المحكمة للاطلاع على الأوراق وإبداء رأيه في المسألة الفنية أن عملية ترشيح الكحول المحول خلال الفحم النباتي أو الفحم الحيواني تفقده جزءا من مواد التحويل ، ولو أن الثابت أن إزالتها كلية بهذه الطريقة غير مجد . وتطمئن المحكمة إلى ما جاء بهذا التقرير وتأخذه في ثبوت أن الكحول الذي استعمله المدعى عليهما باعترافيهما قد حول في مبدل تغيير لونه وذلك عن طريق نزع المواد المحولة منه دون أن يؤثر في هذا الثبوت أن تكون هذه المواد قد نزع بعضها دون باقية ما دامت المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ في الشطر الأول من فقرتها الثانية قد نصت على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول .

. وحيث إنه لما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المدعى عليهما قد استعملتا وسائل كيميائية في نزع المواد المحولة من كمية كحول استعمل بمصنع المدعى عليه الأول فكان من نتيجة تلك الوسائل إنتاج كحول لم تدفع عنه رسوم إنتاج ، وبثبوت هذه الواقعة على المدعى عليهما يكون طلب الرسوم والتعويض قد أصبح قائما على ما يبرره في القانون ولا يبقى بعد ذلك إلا بحث عناصر الطلب المذكور.

وحيث إن مصلحة الإنتاج تقدر الرسوم المطلوبة على أساس خمسة لترات عن كل غرفة وباعتبار عدد الغرف ٥٩ خلافا في ذلك لما اعترض به المدعى عليهما على ما سبق بيانه . ولما كان المدعى عليهما لم يقدرا في تقديرهما لما يحتاج إليه تلميع الغرفة الواحدة من الكحول عند قول ثابت إذ ذكر في أقوالهما بالتحقيقات أن هذا المقدار يتراوح بين ثلاث وأربع زجاجات ، ثم انتهيا إلى القول بأنه إنما يتراوح بين اللترين والثلاثة وكان المستفاد من تقارير مدير محل المدعى عليه بفرع القاهرة أن الكحول المرشح يستعمل في تلميع جميع الغرف عامة دون تمييز بين البيضاء منها وغيرها ولم يقدم المدعى عليهما من جانبهما ما ينفي ذلك ، لما كان ذلك ، ترى المحكمة أن يكون التقدير باعتبار أن الغرفة الواحدة تستهلك في التلميع أربعة لترات أخذا في ذلك برقم متوسط وباعتبار أن عدد الغرف التي استخدم لها هذا الكحول هو ٥٩ غرفة وبذلك فيكون جملة ما استخدمه المدعى عليهما من الكحول المتزوع دون دفع رسم عنه هو ٢٣٦ لترا يستحق عليها رسم بواقع ٤٤٠ مليا وذلك على الأساس الذي دفع بمقتضاه المدعى عليهما المبالغ الموردة منهما إلى المصلحة طبقا للكشف المرافق للآوراق ، ويكون إذن ما تستحقه المصلحة من الرسوم عن ذلك المقدار هو ١٠٣ جنيه و ٨٤٠ مليا مضاف إليه مبلغ مماثل . مقابل التعويض الذي ترى المحكمة القضاء للمصلحة به وتكون الجملة ٢٠٧ جنيه و ٦٨٠ مليا فإذا ما استزل من ذلك ما سبق أن سدده المدعى عليهما وقدره ٣٦ جنيها و ٩٦٠ مليا باعتبار رسم اللتر الواحد ٤٤٠ مليا كان ما يتعين أن تحكم به المحكمة لمصلحة الإنتاج بصفة رسوم وتعويض هو ١٧٠ جنيها و ٧٢٠ مليا وذلك مع المصاريف المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة الذي تقدره المحكمة بعشرة جنيهات

وحيث إن المدعى عليهما في خصوص الدعوى المدنية قدما إلى هذه المحكمة مذكرة بجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ تناولا فيها وجه الطعن الذي قبلته المحكمة ثم احتفظا بأوجه الطعن الأخرى التي لم تتعرض محكمة النقض لها ، ولكنهما لم يقدمتا بعد ذلك شيئا تأييدا لتلك الأوجه . هذا إلى ما بين من عناصر الدعوى من أن المدعى عليهما وحدهما هما المسئولان الظاهران عن أعمال المصنع وقد أجابا في التحقيق بهذه الصفة ولم يعترضا بشيء مما يثيرانه في تلك الأوجه المشار إليها ، كما لم يقدمتا دليلا على أن عدد الغرف الذي احتسبت الرسوم على أساسه قد استصنع شيء منه قبل عهدهما أو قبل تقرير سعر الرسوم التي دفعا جزءا منها على أساسه . وكذلك فإنه لم يكن ثمة محل لما دفعا به من سقوط الرسوم بمضي المدة بعد ما أبدياه من استعداد لدفع ما ثبت في ذمتها منها مما لا يصح معه التسك بالتقادم .

(١٠)

القضية رقم ٨٠١ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير أوراق مالية . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات .
يشمل حائنين : اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة ، وتسجيل القبض على الجناة ولو بعد الشروع في البحث عنهم .

إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم وأو بعد الشروع في البحث المذكور . وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا إضافة عبارة "وعرفوا بالفاعلين الآخرين" في المادة ٢١٠ .
والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسي

في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصري . وكلتا المادتين إنما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة ، الحالة الأولى هي اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حسين أحمد السحت و ٢ - محمد السيد متولى و ٣ - خليل اسماعيل معتيق و ٤ - سعد فرحات السحت و ٥ - شكرى محمد أمين و ٦ - حسين احمد خطاب . بأنهم في خلال المدة من ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٠ الموافق ١٣ شوال سنة ١٣٦٩ الى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ الموافق ١٠ ذوالحجة سنة ١٣٦٩ بدائرة محافظة اسكندرية استعملوا الاوراق المالية المقلدة من فئة العشرة قروش والمبينة بالمحضر بأن قدموها للتعامل مع عالمهم بتزويرها ، وطلبت الى قاضى الإحالة احوالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٢٠٦/١-٥ من قانون العقوبات والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ فقرر بذلك . سمعت محكمة جنايات اسكندرية هذه الدوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة لاتهم الخامس - أولا - بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانى والثالث والسادس بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - ثانيا - بمعاقبة المتهم الرابع سعد فرحات السحت بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات - ثالثا - بمعاقبة لاتهم الخامس شكرى محمد أمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة - رابعا - باضافة المصادريف الجنائية على جانب الحكومة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعنان الأول والثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرمة ترويح الاوراق المزيفة قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن كلا منهما بمجرد ضبطه قد دل على المصدر الذى مده بهذه الاوراق فسهل بذلك القبض على الجناة واستحق أن يعفى من العقاب ، تطبيقا للمادة ٢١٠ من قانون العقوبات واستنادا الى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٤٢ سنة ١٨ قنمائية

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع بالنسبة للطاعن الأول وانتهى الى رفضه بحجة أن المادة ٢١٠ تتطلب إعمالها شرطين متلازمين أولهما اخبار الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عن مرتكبيها . وثانيهما أن يعرفوها بالفاعلين الآخرين أو يسهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور ، فاذا تخلف أحد هذين الشرطين امتنع الاعفاء . ولما كان الطاعن فيما يقول الحكم لم يبلغ عن الجريمة قبل تمامها ، ولم يعترف إلا بعد أن ضبط متلبسا بالترويح ، وكانت حكمة الاعفاء إنما هى الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، كما أن حكم النقض الذى يستند إليه خاص بالمادة ٢٠٥ ، وهى تخالف فى نصها عن المادة ٢١٠ التى تتطلب أن يكون الاخبار مقرونا بالتعريف عن مرتكبي الجرائم ، فإن الطاعن فى رأى الحكم المطعون فيه يكون غير حقيق بالاعفاء .

وحيث إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة ومن بينها المادة ٢٠٦ وهى مادة الاتهام فى هذه الدعوى يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها ، وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين أو يسهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور ، وهذه المادة مطابقة فى نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا إضافة عبارة "وعرفوا بالفاعلين الآخرين" فى المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات

الفرنسي فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ ،
وقد اكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة
١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل
الشارع المصري ، وكلتا المادتين إنما يتحدثان عن حائتين مستقلتين لا عن
شرطين يجب اجتماعهما لحالة واحدة والحالة الأولى هي إخبار الحكومة قبل تمام
الجريمة وقبل البحث عن الجناة ، والثانية تسهيل القبض عليهم ، ولو بعد
الشروع في البحث عنهم . وليست العلة في الإعفاء مقصورة ، كما ذهب الحكم
المطعون فيه على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم ، وضبطها قبل وقوعها فقد رأى
المشرع أن يتوسع في الإعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في
سبيل الوصول الى معاقبة بقية الجناة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بينى
رفض الإعفاء من العقوبة على خطأ في فهم القانون فلم يبحث توفر شروط الإعفاء
في واقعة الدعوى متأثرا بهذا الخطأ فإنه يتعين نقضه وإعادة المحاكمة ، ولما كانت
الواقعة لا تقبل التجزئة فإنه يتعين أن يكون نقض الحكم بالنسبة للحكوم
عليهم جميعا .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد ابراهيم خليل وبحضور حضرات الدادة محمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى
واحمد احمد العرومى ومصطفى حسن المستشارين .

(١١)

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٢ القضائية :

وصف التهمة . تعديل المحكمة وصف التهمة في حكمها من جناية شروع في قتل مع سبق
الاصرار والترصد الى جناية ضرب مفرقن بهذين الطرفين دون ثقت الدفاع الى ذلك . لا اخلاص
بحق الدفاع .

اذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند الى المتهم من جناية شروع
في قتل مع سبق الاصرار والترصد الى جناية ضرب مفرقن بهذين الطرفين لما
رأته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده ، وكانت الواقعة المادية التي
اتخذتها المحكمة في حكمها لوصف الجدي هي نفس الواقعة المبينة بأمر الاحالة
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف اليها شيئاً ،
فانها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم في تعديلها الوصف في حكمها على هذا النحو
دون أن تلت الدفاع الى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما شرعا في قتل بطرس اسكندر
أرمانىوس عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يتسا التية على قتله وأعد كل
منهما لذلك زجاجة ملاءها بسائل كاو قاتل (حمض الكبريتيك) وتربصا له بميدان
الحازندار متظرين قدومه الى الميدان وقذفه كل منهما بالزجاجة التي أهدا لذلك

فانفجرت الزجاجتان وتطايرت محتوياتهما الى ملابس المجنى عليه فمزقتها وأصابته ساقه اليسرى بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو عدم احكامهما الزاوية واسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت من قاضى الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . نظرت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى وقضت فيها بحضور باعمالها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وأعفتهم من المصاريف الجنائية وذلك على اعتبار أن المتهمين فى الزمان والمكان سالفى الذكر ضربا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بطرس اسكندر أرمانىوس بأن ألقيا عليه زجاجتين . لآها بحامض كار فأحدثا به الاصابات الممينة بالتقرير الطبي الشرعى والى تحتاج الى علاج لا يزيد عن عشرين يوما . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض أتل ...

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة — اذ اعتبرت فى حكمها ما وقع من الطاعنين ضربا تنطبق عليه المادة ٢٤٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات دون أن توجه نظر الدفاع عنهما الى ذلك — قد أخلت بدفاعهما وأنها لم تتحر الدقة فى اجراءات المحاكمة اذ سألت الطاعنين معا عما اذا كانا بالقهوة ليلة الحادث وما اذا كان بينهما وبين المجنى عليه ضغينة فأجاب الطاعن الثانى على هذا السؤال دون الأول الذى لم تعن المحكمة بتلقى اجابته عنه — ويضيف الطاعنان أن المحكمة ساءت فى سبيل التدليل على ارتكابهما الجريمة أنهما شهدا ضد المجنى عليه فى قضية اعتدائه بالغرب على أنى الطاعن الثانى مع أن هذا على العكس من ذلك يحمل المجنى عليه على اتهامهما كذبا انتقاما منهما لشهادتهما ضده فى تلك القضية مما يشوب الدليل بالفساد .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت الى الطاعنين أمام محكمة الجنايات لأنهما فى مساء ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة شرعا فى قتل

بطرس اسكندر أرمانبوس مع سبق الاصرار والترصد بأن يتسا النية على قتله وأعد كل منهما لذلك زجاجة مملأها بسائل كاو قاتل "حمض الكبريتيك" وتربصا له بميدان الخازندار منتظرين قدومه الى الميدان وقذفه كل منهما بالزجاجة التي أعدها لذلك فانفجرت الزجاجتان وتطايرت محتوياتهما الى ملابس المجنى عليه فخرقتها وأصابته ساقه اليسرى بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو عدم احكهما الرماية واسعاف المجنى عليه بالعلاج. وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى واستمعت الى ما قدمه الطاعنان من دفاع قضت باعتبار الحادثة جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات وبمعاينة كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر. وقالت في ذلك... «إيه ليس في أوراق القضية مايقطع بأن المتهمين انتويا ازهاق زوح المجنى عليه بالقاء الزجاجتين اللتين تحويان مادة كاوية عليه وكل ما هنالك أنهما أرادا الانتقام منه واحداث اصابات للضغينة التي بينهما وبينه والتي أقربها في التحقيق قتربصا في مكان ارتكاب الحادثة بعد أن أجمعا أمرهما على هذا الاعتداء ودبراه فاقصر في نتيجه على احداث تلك الاصابات التي تكفل تقرير الطبي الشرعى بوصفها... وأوردت بعد ذلك ما ثبت لديها من أن المتهمين في الزمان والمكان سالتى الذكر ذمرا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بطرس اسكندر أرمانبوس بأن ألقيا عليه زجاجتين مملأهما بحامض كاو فأحدثا به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تحتاج الى علاج لا يزيد على عشرين يوما وعقابهما ينطبق على المادة ٢٤٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات» ولما كان يبين من ذلك أن الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساسا لوصف الجدي الذي أخذت به الصاعقين هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وانما رأت المحكمة اعتبار ما وقع منهما جنحة منطبقة على تلك المادة لما صح لديها من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عندهما ، وكان ذلك منها هو مجرد تغيير في وصف الفعل المسند اليهما من جناية شروع في قتل مع سبق الاصرار والترصد الى جنحة ضرب مقترن بهذين الظرفين دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت

مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة ودون أن تضيف إليها شيئا - لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بدفاعهما في شيء ولا تثريب عليها في تعديلهما الوصف في حكمها على هذا النحو دون لفت الدفاع الى ذلك .

وحيث إنه بالنسبة الى ما يقوله الطاعنان عن عدم تحرى المحكمة الدقة في إجراءات المحاكمة فإنه يبين من محضر الجلسة أن المحكمة سألت الطاعن الأول عن تهمته فأنكرها وسألت الطاعن الثاني كذلك عن التهمة المسندة اليه فأنكرها وأبدى للمحكمة دفاعا عن نفسه وعن الطاعن الأول ثم رأت المحكمة استفساره في شأنه فأجاب بما يتناولها معا ثم أخذت في سماع الشهود - لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في شيء أو خرجت عن الحدود التي رسمها القانون للمحاكمات الجنائية . أما ما أذره الطاعنان أخيرا في طعنهما بشأن ما أورده الحكم في سبيل التدليل على ارتكبهما للجريمة فردود بأنه جدل موضوعي يتصل الواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(١٢)

القضية رقم ٨٢٥ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . ضمن عن الحكم ببطلانه لعدم توقيعه في حلال ثلاثين يوما . عدم تقديمه شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . لا يقبل . لا عبرة بوجود تأشيرته على الحكم بوروده في يوم معين .

إذا كان الطاعن لم يدعم طعنه بشهادة من قلم الكتاب دالة على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم دون أن يوقع عليه فلا يقبل طعنه على هذا الحكم بالبطلان . ولا عبرة بما يقوله من وجود تأشيرته على الحكم من قلم الكتاب بوروده في يوم معين، إذ أن المعول عليه في هذا الشأن هو الشهادة التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجدد الحكم في قلم الكتاب وقت طلبه .

الوفائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر (توفي في اثناء نظر الدعوى) . أولا -
المتهم الأول شرع في قتل السيد خميس وهيب عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا
أصابه في ذقنه بالإصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى قاصدا من ذلك قتله وخاب
أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج . ثانيا -
والمتهم الثانى ضرب عمدا حسن رمضان رمضان فأحدث به الإصابات الميينة
بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهتان مستديمتان إحداهما فقد جزء من حجاج
العين اليسرى في مساحة ٣ سم والأخرى فقد جزء من عظم نقبوة بالجبهى الأيسر
في مساحة ١ ١/٢ سم مما يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٢٪ وطلبت من
قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤
عقوبات الأول و ١/٢٤٠ عقوبات للثانى فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم
قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة
إلى المتهم الأول بمعاقيتهما بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنان في هذا
الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول يجمل
في القول بأن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأنه أودع قلم الكتاب بعد
مضى أكثر من ثلاثين يوما على صدوره إذ صدر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
ومؤشر عليه بأنه ورد إلى قلم الكتاب في ٧ فبراير سنة ١٩٥٢

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعن لم يدعم طعنه بشهادة من قلم الكتاب
دالة على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم دون أن يوقع عليه ولا عبرة لما يقوله
من وجود تأشير على الحكم من قلم الكتاب في يوم معين إذ أن المعزل عليه في
هذا الشأن كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هو الشهادة التى تدل على أن صاحب
الشان لم يجد الحكم في قلم الكتاب وقت طابه .

وحيث إن الوجه الثانى يجهل فى القول بأن الحكم جاء قاصرا إذ لم يرد على دفاعه القائم على أن السلاح المدعى باستعماله لم يضبط بما يكذب المجنى عليه فى روايته ويرجح دفاع الطاعن من أن الإصابة كانت نتيجة عضه أسنان لا من عيار نارى كذلك أخطأ الحكم حين اعتمد فى تأييد رواية الشهود على الكشف الطبى فى حين أنه لم يقطع بأن الإصابة التى وجدت بالمجنى عليه من مقتوف نارى . ويقول الطاعن الثانى إن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لدفاعه المتضمن أن الفاس المقول باستعمالها فى ارتكاب الحادث لم تصل إلى يده بل ضبطت بمثل آخر أخفاها به أحد أقارب الطاعن الأول مما ينفى عن الطاعن اتصاله بالجريمة ثم أخطأ الحكم أيضا فى إدانة الطاعن مع أن الواقعة على فرض صحتها لا عقاب عليها لأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن أخيه المجنى عليه الأول ولا يرد على ذلك أن الطاعن أنكر التهمة ولم يدفع بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع لأن الثابت أن المجنى عليه الذى اتهم الطاعن بضربه هو ابن عم الطاعن الأول وأنه تدخل لما وئنته فى الاعتداء على أنى الطاعن فكان واجبا عليه أن يدفع هذا الاعتداء وهو فى ذلك لم يتجاوز حد الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة وأورد الأدلة على ثبوت وقوعها من الطاعنين مستندا إلى ما جاء بالكشف الطبى من ترجيح حصول إصابة المجنى عليه الأول من عيار نارى . ولما كان ما أورده الحكم من ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ، وكان المحكمة بما لها من سلطة التقدير أن ترجح رواية على أخرى وكان إيراد أدلة الثبوت يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعنان من دفاع إذ ليست المحكمة ملزمة بالرد على كل شبهة يثيرها الدفاع فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة ، ولا محل أيضا لما يثيره الطاعن الثانى بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى ، ذلك لأنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وليس فى وقائع الدعوى حسبا هى مدونة بالحكم ما يفيد قيام هذه الحالة .

وحيث إنه لم تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(١٣)

القضية رقم ٨٢٧ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حكم استئنافي ألغى حكماً ابتدائياً بالبراءة دون أن يذكر أنه بإجماع الآراء . بطلانه .
تأييد حكم البراءة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون ، وإذا كان لمحكمة النقض — طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن وآخرين بـ : اشتراك مع مجهولين بطريق المساعدة في إحراز ذخائر وطلقات خرطوش بغير ترخيص بأن باعوا خم طلقات بغير أن يكون لديهم ترخيصات بإحراز الأسلحة المستعملة فيها . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات و ٥٥ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان التفتيش والمحكمة قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهمين فاستأنفت النيابة . وفي أثناء نظر الدعوى دفع الحاضر عن المتهمين بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة . والمحكمة قضت

عملا بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ من قانون العقوبات و ١٠ و ١٢ و ١٠٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٤٠/٢-٣ و ٤١ من قانون العقوبات و ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة إلى المتهم الثاني (الطاعن) بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدفع و بتفريم كل من المتهمين عشرين جنيها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة . خلافا لما تقتضيه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ... فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " وكان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون - لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة ، طبقا لنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(١٤)

القضية رقم ٨٢٨ سنة ٢٢ القضائية :

اشتباه . الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . رفع الدعوى على المتهم تطبيقا لما وثق من أسبابا على اتهامه في جريمة . على المحكمة أن تبحث فيما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون انتظار الفصل في موضوع التهمة الأخرى .

إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه " إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة " . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقا لهذه الفقرة وتأسيسا على اتهامه في جريمة هو أن تبحث ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع التهمة الأخرى . فإذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن البحث في التهمة المسندة إلى المتهم بمقولة إن الجناية المتخذة أساسا لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه وقع منه عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم بإنذاره بأن اتهم في قضية الجناية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ بتدريسا . وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١/٦ و ٢/٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بتدريسا الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام . بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور تبدأ من وقت التنفيذ عليه في المكان الذى يعينه وزير الداخلية . فاستأنف ومحكمة قنا الابتدائية بيئة

استثنائية قضت عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطمن رئيس نيابة قضا في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ما ذهب إليه هذا الحكم من عدم إمكان الفصل في تهمة أعود للاشتباه الموجهة إلى المطعون ضده إلا بعد الفصل في الدعوى الجنائية التي اتهم بارتكابها بعد إنذاره مشبوهاً، ومن صعوبة وقف الدعوى الحالية حين صدور الحكم في دعوى الجناية المذكورة بعد أن شملت محكمة أول درجة حكمها بالنفاذ لما في ذلك الوقف من إساءة لمركز المتهم . ما ذهب إليه الحكم من ذلك هو مما يتجافى وأحكام القانون إذ كان على المحكمة أن تطلع على قضية الجناية المشار إليها لتقدير جدية هذا الاتهام وتفصل فيما إذا كان قد وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في الأجل الذى حدده القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن المطعون ضده سبق أن حكم بإذاره مشبوهاً بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في قضية الجنحة رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ ثم اتهم في الجناية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ بسرقة بلكراء وأحيل إلى محكمة الجنائيات ولما يفصل فيها ، ثم قضى بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بوضع المتهم تحت مراقبة البوايس لمدة ستة شهور مع النفاذ من وقت التنفيذ عليه في المكان الذى يعينه وزير الداخلية، وبراءة المتهم على أساس أن قضية الجناية المرفوعة عليه لما يفصل فيها بعد وأنه لا يمكن وقف الفصل في هذه الدعوى حين الفصل في تلك الجناية مادام الحكم المستأنف مشمولاً بالنفاذ رغم استئنائه .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه " إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات

التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقا لهذه الفقرة وتأسيسا على اتهامه في جريمة هو أن تبحث . إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع التهمة الأخرى . لم كان ما تقدم فإن المحكمة إذ حجبت نفسها عن البحث في التهمة المستندة إلى المتهم بمقوله إن الجناية المتخذة أساسا لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحنة المختصة بنظرها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم وإعادة المحاكمة على الأساس القانوني الصحيح .

(١٥)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٢ القضائية :

مبان . مخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . الحكم بإزالة . خطأ .

إن القانون لا يجيز الحكم بإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بإزالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان الثابت أن المتهم لم يخالف أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها ، فهذا الحكم يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه في قضى به من إزالة أسباب المخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه أقام بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ سنة

١٩٤٨ ومحكمة أسوان الجزئية قضت عملاً بمادتي الاتهام بتفريم المتهم ١٠٠ قرش والازالة . فاستأنف ومحكمة أسوان الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في هذا بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعبودية تبعية هي إزالة أسباب المخالفة في حين أن المخالفة للمستندة إلى المتهم ، هي إقامة بناء دون الحصول على رخصة ولا محل للحكم بالازالة فيها .

وحيث إن المادة (١٠) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو خاص أو داخل الأرض أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم ، كما تقضى المادة ١٨ من هذا القانون بأن كل مخالفة لأحكامه أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة إلى ألف قرش ، مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغرامة والازالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكان الثابت منه أن المتهم لم يخالف أحكام القانون المشار إليه من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ القانون لا يحيز الحكم بالازالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة . ومن ثم يتعين نقض الحكم فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة .

(١٦)

القضية رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ القضائية :

ضرب . الآلة التي استعملت في الضرب . عدم طلب المتهم استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب . استخلاص المحكمة أن الضرب حصل من عصا . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

ما دام الدفاع عن المتهم لم يطلب استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب ، وما دام الحكم قد استخلص في منطق سائق أن الآلة المستعملة كانت عصا ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة (الطاعنين) وآخر بأنهم أولا - المتهمون الثلاثة ضربوا صبحي محمد الشويبي عمدا بعضا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير تصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته وكان ذلك مع سبق لاصرار والترصد . ثانيا - المتهم الأول والثاني أيضا : ضربا عمدا مع سبق لاصرار والترصد صادق محمد الشويبي فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٣٦ - ٢ و ١/٢٤١ - ٢ عقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى ورثة صبحي محمد الشويبي مدنيا قبل المتهمين متضامنين وطالبوا القضاء لهم عليهم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه كما ادعى صادق محمد الشويبي بحق مدني قبل المتهمين الثلاثة بالتضامن وطلب القضاء له عليهم بمبلغ مائة جنيه مصري . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الأول والثاني أولا - بمعاقبة عاطف عبد المعبود شهاب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمعاقبة زينهم محمود شهاب بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبإلزامهما متضامنين

بأن يدفع لورثة صبحى محمد الشويمى مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة وبإلزامهما متضامنين أيضا بأن يدفع لصادق محمد الشويمى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ثالثا — براءة عبد المعبود عبد القادر شهاب مما أسند إليه ورفض الدعويين المدنيتين قبله . فطمعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين يعيبان على الحكم المطعون فيه قصوره وتناقضه — فيقولان إن الحكم في بيان الواقعة قد أثبت أن المجنى عليه كان عائدا ومعه زوجته وأخته . فاعترضه الطاعنان ، وانهالا عليه ضربا بالعصى فأحدثا به الإصابات التى أفضت الى موته . فلما عرض الحكم بعد ذلك لأقوال الشهود قال إن المجنى عليه شهد بأن الطاعن الأول ضربه بفأس ، وأن الزوجة والأخت شهدتا بما يفيد أن الضرب بعصا وأن الذى ضرب بالفأس هو عبد المعبود شهاب الذى حكم ببراءته — كما أن التقرير الطبى لم يعرض لبيان أداة الضرب وهل هى فأس أم عصا — وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذه النقطة وتستوضح الطبيب الشرعى فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دن الطاعنين بها ، وأورد الأدلة على ثبوتها فى حقهما ومنها شهادة الشهود واعتراف الطاعن الأول بأنه ضرب صبحى الشويمى بشبهة على رأسه ، وضرب أخاه صادق الشويمى بعصا على رأسه ، وأشار الى ما قرره بعض الشهود بالجلدة من أن الضرب بفأس ، خلافا لما ذكره فى التحقيق من أن الضرب بعصا . وخلص فى النهاية الى أن الاعتداء كان بالعصا . هذا ولما كان الدواع عن الطاعنين لم يطالب من محكمة الموضوع استدعاء الطبيب لمناقشته فى نوع الآلة المستعملة فى الضرب وكان الحكم قد استخلص فى منطق متفق أن الآلة المستعملة كانت عصا — فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون فى غير محله ، ويكون الطعن على غير أساس فى موضوعه متعينا رفضه .

(١٧)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٢ القضائية :

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاءها ؟

إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة ما دام التمسك بها قائما . فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى ينزل عن التمسك بها أو يقضى نهائيا بتزويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضى المدة إلا من هذا التاريخ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - ارتكب تزويرا في محرر عرفى وهو عقد بيع منسوب صدوره إلى أحمد مصطفى هرماس بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٣٤ بأن غير موضوع هذا العقد بأن جعله عقد بيع بدلا من عقد إيجار بقصد التزوير : ثانيا - استعمل هذا العقد بأن قدمه لدفع دعوى إثبات التعاقد مع تمسكه به فى القضية ١٤٩٨ سنة ١٩٣٩ مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة قنا الجزئية قضت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٢ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن رئيس نيابة قنا فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن جريمة استعمال العقد المزور بدأت من تاريخ الطعن فيه بالتزوير وانتهت بالحكم ابتدائيا برده

و بطلانه ورتب على ذلك القضاء بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الجريمة بدأت من تاريخ تقديم العقد المزور إلى المحكمة المدنية ولا تنتهى إلا بالتنازل عن التمسك به أو بالحكم نهائيا برده و بطلانه وما دام المطعون ضده لم يتنازل عن التمسك بالعقد إلا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ أمام المحكمة الاستئنافية فلا تكون الجريمة قد سقطت بمضى المدة عندما أقيمت عليه الدعوى العمومية بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة طالما كان التمسك بها قائما فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا إلغائه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائيا بتزويرها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد رفع دعوى مدنية ضد المدعى عليه فيها يطلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بالعقد المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ عن بيع ١٨ قيراطا فطمن فيه المدعى عليه بالتزوير وقضى ابتدائيا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ برده وبطلانه فاستأنف المطعون ضده التمسك بالعقد ذلك الحكم وطلب القضاء بإلغائه ورفض دعوى التزوير وظلت الدعوى منظورة أمام المحكمة المدنية الاستئنافية إلى أن تقدم الطرفان إليها بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ بمحضر صلح تنازل فيه المطعون ضده عن التمسك بعقد البيع المطعون فيه بالتزوير فقضت المحكمة بالتصديق على الصلح ، وكانت جريمة الاستعمال لا تبدأ مدة انقضائها في هذه الحالة إلا من وقت التنازل عن التمسك بذلك العقد وهو ما لم يحصل إلا في التاريخ المشار إليه بينما أقامت النيابة العامة الدعوى العمومية على المطعون ضده بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٤٨ ولما بمضى على تاريخ تنازله عن التمسك بالعقد المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى الجرح — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات السادة إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المشاريين .

(١٨)

القضية رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . - مناط تخفيف العقوبة على المخالفات لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مجرد
انشغال المتهم بحاله الأخرى . ليس من شأنه أن يصلح سندا للتخفيف .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما أجاز تخفيف العقوبة الاقتصار
على الغرامة دون الحبس لمن يثبت أنه بسبب غيابه أو استعالة مراقبته لمحله
لم يتمكن من منع المخالفة . وإذن فمجرد انشغال المتهم بحاله الأخرى ليس من
شأنه أن يصلح سندا لهذا التخفيف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم . أولا : حازوا كمية الزيت المينة
بالمحضر كما استخدموا سكرافى صناعة الحلوى المينة بالمحضر بدون ترخيص من وزارة
التوين حالة كونهم من التجار غير المرخص لهم بكميات من الزيت والسكر .
وثانيا : اشترؤا سلعة مسعرة (زيت) بأكثر من السعر الرسمى المحدد بقصد
الانتجار . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/١٢ و ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
و ١/٩ ، ١/١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
وجداول الأسعار ومحكمة الخنع المستعجلة قضت عملا بالمواد ٢/١٢ ، ٢/٥٤ من
القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٠ ، ١٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المآتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون

العقوبات بالنسبة للمتهمين الأولين والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للثالث حضوريا للأول والثالث وغيابيا للثاني بحبس كل من المتهمين الأولين ستة شهور مع الشغل ووقف التنفيذ وبتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وشهر مالاخص الحكم على واجهة المحل على نفقتهما لمدة ستة شهور وذلك عن التهمة الأولى وبرائتهما من التهمة الثانية وبرائة المتهم الثالث . فاستأنف (الطاعن) ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن وجوب الطعن يتحصلان في أن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك لأنه طلب سماع شاهد الإثبات الوحيد في مواجهته فلم تجبه المحكمة إلى ذلك وقالت إنه معترف بجيازته للسكر وأنها لا ترى له مصلحة في مناقشة الشاهد مع أن أقواله ليس فيها ما يعد اعترافا . كما أنه طلب سماع شهود نفى لإثبات غيابه عن المحل فلم تجبه المحكمة إلى ذلك مع أن الثابت في التحقيق أنه لم يكن حاضرا وقت ضبط المحل بسبب انشغاله في محل أخرى ، وهو ما كان يقتضى تخفيف عقوبته تطبيقا لأحكام القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس إدانة الطاعن ورفض ما طلبه أمام المحكمة الاستئنافية من سماع الشاهد على أنه معترف أمامها بجيازته للسكر . ولما كان الثابت بحضور الجلسة أنه لدى سؤاله عن التهمة اعترف بإدارته للمحل وأنه يستخدم فيه السكر فإن هذا يكفي لإقامة الحكم ولا تكون للطاعن مصلحة فيما يشيره بشأن إدانته باستعمال الزيت أو عدم سماع شاهد الإثبات . أما ما يقوله من أنه كان مستحقا لتخفيف العقوبة بسبب انشغاله في محل أخرى له فلا أساس له لأن القانون إنما أجاز تخفيف العقوبة والاقتصار فيها على الغرامة دون الحبس لمن ثبت أنه بسبب غيابه أو استعالة مراقبته لم يمكن من منع المخالفة فمجرد انشغاله بمحل أخرى ليس من شأنه أن يصلح سندا لهذا التخفيف .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ٢٢ القضائية :

ضرب عمد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

إن القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد يتحقق متى ارتكب الجاني فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أحدث بطايل أبو مشقه إصابة بالراس موصوفة بالتقريرين الطيين الابتدائي والشرعي وقد تخلف عنها عادة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام المقدمى والصدغى الأيمن لا يملاّ بنسيج عظمى مما يعرضه لخطر الإصابات الخفيفة وضربات الشمس والنهابات السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان يتعرض لها لو كان المخ محيا بالعظام ولا يستطيع تقدير مداها نظرا لما قد يطرأ عليها مستقبلا من المضاعفات السالفة الذكر . وثانيا - ضرب عمدا ابراهيم عوض أبو مشقه فأحدث به الاصابة الميينة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت من قاضى لإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٢٤٠ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن "طاعن يقول إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ لم يبين توفر ركن العمد في جريمة الضرب الذي تخلقت عنه العاهة المستديمة ولا سبب الإصابة وهل هي من الضرب أم نشأت عن سبب آخر كسقوط المجنى عليه على الأرض كذلك لم يوضح كيف استنبط من أقوال الشهود والكشف الطبي النتيجة التي انتهى إليها من أن الضرب المنسوب إلى الطاعن هو السبب في العاهة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها قبل "طاعن أخذا من أقوال الشهود والكشف الطبي ، لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد يتحقق متى ارتكب الجاني فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وكان ذلك مستفادا مما أورده الحكم من البيان ، فإن ما يثيره في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مرضوعا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات السادة إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومحمد طنبى حسن المستشارين .

(٢٠)

القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢٢ القضاية :

سرقة باكراد . اتخاذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه . توفر دكن
الأكراه .

إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين
من أنواع الإكراه . ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصحح أن يكون
بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن يكون
بالتهديد باستعمال السلاح ، فإنه إذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح
وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة فإن الإكراه الذي
يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم سرقوا كمية القطن المبيعة بالمحضر
وصفا بقيمة لياسين سيد أحمد قنصوه وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على
وجهه أحمد شلبي بأن حددوا الأول بمحاولة كان يحتمل فشل ذلك من مقاومتها
وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من اتمام السرقة . وطلبت عقابهم بالمادة
١/٣١٤ من قانون العقوبات وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرر قاضى
التحقيق إحالة المتهمين إلى المحكمة الجزئية . فاستأنفت النيابة هذا القرار .
ومحكمة شين الكوم الابتدائية (بهيئة غرفة الاتهام) قضت بتأييد القرار
المستأنف . فطعنّت النيابة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتأدى في القول بأن القرار المطعون فيه إذ أيد قرار قاضي التحقيق باعتبار الواقعة جنحة سرقة على أساس أن التهديد باستعمال السلاح لا يشترط إكراهاً قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على قرار قاضي التحقيق المؤيد بقرار غرفة الاتهام المطعون فيه للأسباب التي بني عليها أنه أسس قضاءه باعتبار الواقعة جنحة على ما قاله من أن عبارات التهديد المنسوب صدورها لـ «مطعون» ضده الأول بفرض صحة ما جاء برواية المجني عليها وهي أنه شرع مطواة مفتوحة سلاحها وهددها بالإيذاء إن هي اعترضت طريقه ، هذا القول إن صح لا يكون ظرف الإكراه الذي يجعل من جريمة السرقة جنابة طبقاً للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات لأنه يشترط في الإكراه المشدد لعقوبة السرقة أن يكون مادياً بمعنى أن يأتي المتهم من الأفعال ما يكون اعتداء يقع على شخص المجني عليه فيعطل مقاومته قسراً قهراً للسفر وبالتالي فإن الإكراه الأدبي بالتهديد بالأقوال أو الإشارات مهما بلغ تأثيره على نفس المجني عليه ومهما كانت خطورته في ذاته لا يعد إكراهاً في حكم المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الإكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجني عليه كما يصحح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجني عليه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح فإنه إذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجني عليه في ارتكاب جريمة السرقة فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققاً ولذا فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون مما يستعين معه بقضه وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام انظرها على أساس أن الواقعة كما هي واردة به تكون جنحة سرقة بإكراه مما يقع تحت نفس المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

(٢١)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . تعارض مصلحة المتهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . يعيب إجراءات المحاكمة .
مثال .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم وعلى والده بأن الوالد شرع في قتل
المجنى عليه عمدا واشترك هو معه بطريق المساعدة بأن أعطاه السكين التي ارتكب
بها الحادث ، ثم حضر للدفاع عنهما محام واحد ، وبالجلسة اعترف المتهم أمام
المحكمة بأنه هو المرتكب للحادث وأن والده لم يكن موجودا مما مقتضاه أن الحكم
ببراءة أحدهما يؤدي إلى إدانة الآخر — فإن مصاحتهما تكون متعارضة ، ويكون
من اللازم أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع عن الآخر لكي تكون له
الحرية في الدفاع . أما وجود محام واحد عنهما فخلال بحق الدفاع يستوجب
نقض الحكم .

نوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : لأول — شرع في قتل عبد الجابر
محمد زايد عمدا بأن طعنه بسكين في بطنه قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميمنة
بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادته دو إسعاف المجنى عليه
بالعلاج . والثاني — اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة السالفة الوصف
بطريق المساعدة بأن حمل له السكين المستعملة في ارتكابها ف وقعت الجريمة بناء
على ذلك . والأول أيضا : ضرب عمدا تفيدة مغربي مرزوق فأحدث بها الإصابة
المبيمنة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج . والثالث — ضرب بخنجرته تهاى محمد زايد
عمدا فأحدث بها الإصابة المبيمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد
عن عشرين يوما . وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ عقوبات لأول و ٣/٤٠ و ٤١

و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات للثاني و ١/٢٤٢ عقوبات للثالث، فقرر بذلك .
ومحكمة جنايات أسبوط قضت عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون
العقوبات للثاني والمادة ١/٢٤٢ من هذا القانون مع تطبيق المادة ١٧ للثالث :
أولاً - بمعاقة عبد الحكيم تهاى على محمد زايد بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين
ثانياً - بمعاقة عزيز الدين محمد زايد بالحبس مع شغل لمدة شهر واحد .
ثالثاً - ببراءة تهاى على محمد زايد مما أسند إليه وذلك عملاً بالمادتين ١/٣٠٤
و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية "وذلك على اعتبار أن الطاعن شرع
في قتل عبد الجابر محمد زايد عمداً بأن طعنه بسكين في بطنه قاصداً من ذلك قتله
فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته
فيه هو إسعاف المجنى عاياه بالعلاج..." . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التقص ... الخ .

المحكمة

...حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع، ذلك
بأن الدعوى العمومية رفعت عليه وعلى والده بأن الوالد شرع في قتل المجنى عليه
عمداً واشترك هو معه بطريق المساعدة بأن أعطاه السكين التي ارتكب بها الحادث
فحضر الدفاع عنهما أمام المحكمة محام واحد ، ثم حدث أن اعترف أمام المحكمة
بأنه هو المرتكب للحادث وأن والده لم يكن موجوداً وكان هذا منه بقصد تخليص
والده من التهمة وطلبت النيابة اعتباره فاعلاً ، واستمر المحامى في الدفاع عنه
وعن والده مع قيام التعارض بين مصلحتهما مما كان يقتضى أن يحضر محام
عن كل منهما .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامياً واحداً تولى الدفاع
عن كلا المتهمين الأول والثاني (الطاعن) ولما كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن
قد عدلت من شريك إلى فاعل على أثر اعترافه بأنه هو لا والده المرتكب للحادث
مما مقتضاه أن الحكم ببراءة أحدهما يؤدي إلى إدانة الآخر فإن مصلحتهما تكون
متعارضة، وهو ما كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع
عن الآخر لكي تكون لديه الحرية في الدفاع ، ولذا فإن الحكم يكون مشوباً
بالإخلال بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم .

(٢٢)

القضية رقم ٨٧٣ سنة ٢٢ التضائية :

جنسية . اعتماد الحكم في نفي الجنسية المصرية من الطاعن على أنه لم يقدم دليلا عليها وعلى عدم وجود ما يدل عليها في ملفه بوزارة الداخلية دون بيان أنه لا تتوافر فيه هذه الجنسية قانونا . قصور .

الجنسية المصرية إنما ثبت بحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية ، والمحكمة هي المختصة أخيرا بالفصل في توافرها دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية . وإذن فإذا كان الحكم إذ جعل اعتماده في نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلا عليها وأن المنف الخاص به في تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانونا — فإنه يكون قاصر البيان متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته المدير المسئول عن إدارة فرع شركة ا . د . لورانت المساهمة لاسجائر لم يستوف النسبة المقررة قانونا لمستخدمين المصريين في الفرع الذي يديره بحيث يستنفذ منها الثلثين على الأقل خلال هذه المدة إذ تبين أنه لم يعين من المستخدمين بهذا الفرع أحدا من المصريين مع أنه يتعين أن يكون المستخدمون المصريون ٥٠ ٪ والباقي ما يتقاضونه من مرتبات عن ٤٣,٥ ٪ . وطلبت عتابه بالمواد ١ و ١/٥ — ٢ و ٤ و ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة . ومحكمة المحمودية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ١٠٠ قرش . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في نفي الجنسية المصرية عنه على أنه لم يقدم دليلا عليها ، وأن الملف الخاص به بوزارة الداخلية ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، وذلك من غير أن يعنى الحكم يبحث جنسية الطاعن على ضوء أحكام القانون الخاص بالجنسية ، بغض النظر عن شهادة وزارة الداخلية بشأنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بادانة الطاعن على أنه لم يقدم دليلا رسميا على أنه مصرى الجنسية وأن الثابت من الاطلاع على الملف الخاص به والمرسل من وزارة الداخلية أنه لا يوجد به ما يدل على منحه هذه الجنسية ، ولما كانت الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية ، وكانت المحكمة هي المختصة أخيرا بالفصل في ذلك دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية ، فإن الحكم ، إذ جعل اعتماده في نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على عدم وجود ما يدل عليها في الملف الخاص به في تلك الوزارة ، ومن غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانونا ، يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٢٣)

القضية رقم ٨٧٩ سنة ٢٢ القضائية :

شيك . اعطاء شيك ليس له رصيد مقابل . الاحتجاج بأن الشيك صدر في واقع الأمر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . لا يثبته له . سوء النية . تخلفه بمجرد علم الساحب بأنه رقت إصداره الشيك لم يكن نه مقابل وقاء وقابل لل سحب .

قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المدة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووسائل مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويقضى عن استعمال النقود في المعاملات ، وليس

أداة اثتان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه ، وأن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للسحب . فمتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حرر شيكا لسعيد جوده السجار ولم يكن له رصيد مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهات . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الورقة موضوع الاتهام شيكا قد أخطأ في تطبيق القانون لأنها حررت في شهر يوليو سنة ١٩٥٠ وجعلت في صورة شيك تاريخه أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ ثم اضطّر الطاعن للسفر إلى فلسطين وترتب على ذلك عدم تسوية حسابه مع المسحوب له في تاريخ الاستحقاق مما ينفى به سوء النية عنه ، وأنه لا محل للقول بأن العبرة في الشيك بصورته الظاهرية لأن حكمة التشريع إن هي إلا حماية المستفيد من الشيك قبل محرره على خلاف ما هو مقرر في التشريع الفرنسي . يؤيد ذلك وضع المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بعد المادة ٣٣٦ الخاصة بجريمة نصب لتناول حالة خاصة لا تشملها أحكام هذه المادة .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقاب " كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب "

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك في حكم هذه المادة هو الشيك المعروف عنه في القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء مستحقة الأداء لدى الاطلاع دائماً ويعنى عن استعمال النقود فى المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها فى تاريخ غير الذى أعطيت فيه وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً فى ذلك التاريخ المثبت فيه ، وأن سوء النية فى هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء قابل للسحب — لما كان ذلك فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن حكمة التشريع المصرى وما يذهب إليه من أنها مقصورة على مجرد حماية المستفيد من الشيك قبل محرره ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخاً واحداً هو أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المشار إليها بحيث لا يقبل من الطاعن القول بأنه صدر فى حقيقة الأمر فى تاريخ سابق ولا الاحتجاج فى حسن نيته بما يقوله من سفره بين التاريخ المزعوم إصداره فيه والتاريخ المثبت عليه ما دام الحكم قد أثبت عليه علمه بأنه وقت إصداره لم يكن له رصيد يقابله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينة رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات السادة ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٢٤)

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢٢ التمهنية :

معارضة . اعلان المعارض للنيابة . لا يصلح اساسا لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة .
إن إعلان المعارض للنيابة لا يصلح في القانون أساسا لإصدار حكم صحيح
عليه في المعارضة . وعلى ذلك يكون باطلا الحكم الذى يصدر بناء على مثل
هذا الإعلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أخبر تفتيش الزراعة بقنا بأمر كاذب مع
سوء القصد ضد كل من عبد اللطيف محمد ابراهيم ومحبوب محمد سيد احمد
معاونى الزراعة بالاقصر بأن ذكر فى شكواه أن المذكورين طلبا إليه أن يدفع لهما
مبلغا من المال ليقوما بمعاينة أرضه فودع لهما مبلغ عشرة جنيهات ، ثم قرر فى
التحقيقات أخيرا أن شيئا من ذلك لم يحصل ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٤ و ٣٠٥
و ٣٠٥ من قانون العقوبات . ومحكمة الاقصر الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد
الاتهام المذكورة بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ، فعارض ، والمحكمة
قضت فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة قنا الابتدائية
نظرت هذا الاستئناف وقضت غيابيا بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . فعارض ، والمحكمة قضت باعتبار معارضته كأن لم تكن .
فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعن في معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي بناء على إعلان غير صحيح مما يترتب عليه بطلانه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أخبر تفتيش الزراعة بقنا بأمر كاذب مع سوء القصد ضد المجنى عليهما ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه شهرا ، فعارض ، وفصل في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن . فاستأنف المتهم الحكم الصادر في المعارضة ، والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف ، فعارض المتهم ، وتداولت القضية بالجلسات حتى جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، التي لم يحضر المتهم فيها ، وحضر عنه محام طلب التأجيل لأرضه ، فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لأرض المتهم ، وكلفت النيابة بإعلانه ، وبالجلسة المذكورة لم يحضر ، فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وقالت في حكمها المطعون فيه إن المتهم أعلن في محل إقامته ، فوجد غير موجود به ، وقد أعيد إعلانه للنيازة ولم كان إعلان المعارض للنيازة لا يصلح في القانون أساسا لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر بناء على هذا الإعلان يكون قد صدر باطلا ، ويتعين من أجل ذلك نقضه .

(٢٥)

القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

قضى . طاعن . لإعلانه بإيداع الحكم بعد ختمه . عدم تقديمه أسبابا للطعن في العشرة الأيام التالية للإعلان . لا يقبل الطعن شكلا .

مادام قلم الكتاب قد أعان الطاعن بإيداع الحكم بعد ختمه ومع ذلك لم يقدم أسبابا لطعنه في العشرة الأيام التالية لحصول الإعلان فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من : ١ - محمود محمد خضر و ٢ - عبد العزيز محمد المنشاوي خضر (الطاعن) و ٣ - إبراهيم المرمي خضر و ٤ - عبد الستار إبراهيم المرمي خضر و ٥ - عبد الستار محمود خضر : بأنهم ضربوا إبراهيم محمد الصاوي عامر عمداً بآلات صلبة راضة على رأسه وذراعيه ورجليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنها عاهات مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجدارية اليمنى في مساحة قدرها ١٠ سنتيمترا لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي وقد أصبح المصاب بسبب هذا الفقد عرضة لحدوث مضاعفات كالتهابات السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون كما أصبح المخ في موضع هذا الفقد أشد تأثرا بالإصابات الخفيفة التي قد تقع على هذا الجزء مما قد أوقايتته الطبيعية والتي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل محميا بالنظام مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٦ ٪ - ٢ - إعاقة نحو نصف حركة العظم للساعد الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٣ ٪ - ٣ - إعاقة جزئية في حركة ثني المرفق الأيمن مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٨ ٪ - ٤ - إعاقة بسيطة في نهاية ثني الأصبع الخنصر لليد اليمنى تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١ ٪ ، وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن تربصوا له بأحد

الحقول وأعدوا لذلك عصيا وآلات صلبة راضة وضربوه بها فأحدثوا به الإصابات سالفة الذكر . والمتهمون الأول والثاني والخامس أيضا ضربوا عبد الحليم محمد الصاوى عامر عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن تربصوا له بأحد الحقول وأعدوا لذلك عصيا وآلات صلبة راضة وضربوه على رأسه وذراعيه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة فى التقرير الطبى والتي تخلفت عنها طامة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام مؤخر الجبهة ومقعد الجدارية اليمنى فى مساحة قدرها ١ ١/٢ سنتيمترا لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى وقد أصبح بسبب هذا فقد عرضة لحدوث مضاعفات فى التهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون مما يقال من قدرته على العمل بنحو ٦٠٪ ويعرض حياته للخطر ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٤٠ - ٢ و ٢٤١ و ١/٢٤٢ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ .

وقد ادعى عبد الحليم محمد الصاوى بحق مدنى قبل الأول والثانى والخامس وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ ثلاثمائة جنيه بصفة تعويض . كما ادعى إبراهيم محمد الصاوى بحق مدنى قبل المتهمين الخمسة وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملاً بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات للثلاثة الأول وبها وبالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ عقوبات للثانى أولاً - بمعاقة كل من المتهمين محمود محمد خضر وعبد العزيز محمد المنشاوى خضر وإبراهيم المرسى خضر بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الأولى وإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحق المدنى إبراهيم محمد الصاوى عامر مبلغ مائة وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة . ثانياً - براءة كل من عبد الستار إبراهيم المرسى خضر وعبد الستار محمد خضر من التهمة الأولى المنسوبة إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . ثالثاً - بمعاقة المتهم عبد العزيز محمد المنشاوى خضر بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الثانية وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى عبد الحليم محمد الصاوى مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً والمصاريف المدنية ومائتى قرش أتعاب محاماة . رابعاً - براءة كل من المتهمين محمود محمد خضر وعبد الستار

محمود خضر من التهمة الثانية المنسوبة إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما .
فرفع المحكوم عليهم طعنا عن هذا الحكم ، وقضت فيه محكمة النقض بتاريخ
٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبوله شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه
 وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة
جنايات طنطا قضت بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ وبعد الاطلاع على المادة
١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة عن التهمة الأولى
وعلى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية عن التهمة الثانية .
أولا — براءة كل من محمود محمد خضر وعبد العزيز محمد المنشاوي خضر وإبراهيم
خضر من تهمة ضرب إبراهيم محمد الصاوي ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدهم
من إبراهيم محمد الصاوي وإلزامه بمصاريفها . ثانيا — بمعاينة عبد العزيز محمد
المنشاوي خضر عن تهمة ضربه عبد الحليم محمد الصاوي بالحبس مع الشغل لمدة
سنة مع إلزامه بأن يدفع للمدعى المدني مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية
ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للإعانة وطبقت في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات .
فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قرر بالطعن في الحكم بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، وقدم
شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم المطعون فيه في الثانية الأيام
التالية لصدوره ، فأعلنه قلم الكتاب بايداع الحكم بختمه ، ولكنه لم يقدم
بعدئذ أسبابا لطحنه في العشرة الأيام التالية لهذا الإعلان ، ولذا فإن طعنه يكون
غير مقبول شكلا .

(٢٦)

القضية ٤٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن . وجوب حصوله في ظرف الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم الحضورى .

إن المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يحصل الطعن في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى وتوجب ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا ولا سقط الحق فيه . فتمتى كان الحكم قد صدر حضوريا للطاعن في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقرر بالطعن في أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم أسباب طعنه إلا في اليوم العاشر منه فانه يكون قد أودع الأسباب بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

الوقائع

رفع محمد محمد المهدي "الطاعن" هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة باب الشعرية الجزئية ضد المطعون ضدهم الخمسة لأنهم بدائرة قسم باب الشعرية : أولا لأن الأول والثاني شهدا زورا على المدعى في الجنحة رقم ١٩٢٩ سنة ١٩٤٦ بأن ذكرا عنه وقائع غير صحيحة ثبت عدم صحتها فقضت المحكمة ببراءته . وثانيا لأن الثالث اختلس المستندات والأوراق المبينة بعريضة الدعوى في الجنحة المذكورة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة فبددها إضرارا بمالكها المدعى . وثالثا : لأن الأول ارتكب تزويرا في أوراق رسمية في محضر ضبط الواقعة في قضية الجنحة مائة المذكور كما هو مبين بعريضة دعواها ، ورابعا لأن الرابعة والخامسة مسئولتان عن الحقوق المدنية . وطاب المدعى محاكمة المتهمين طبقا للواد ٢٠٦ و ٢٩٤ و ٣٤١ من قانون العقوبات ، والحكم له قبالهم وقبل المسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التمييز ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت غايبا ببراءة المتهمين مما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبالهم وقبل

المسئولين مدنيا مع إلزام رافعها بمصاريفها ومبلغ خمسمائة قرش في مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المدعى هذا الحكم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بالنسبة للمدعى والمسئولة عن الحقوق المدنية الثانية "وزارة الداخلية" وغيايبا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المدعى في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا للطاعن بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فقرر بالطمع في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، ولم يقدم أسباب طعنه إلا في اليوم العاشر منه . ولما كانت المادة ٤٢٤ من قانون لإجراءات الجنائية تقضى بأن يحصل الطعن في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى وتوجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أودع أسباب طعنه بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(٢٧)

القضية رقم ٤٦٨ سنة ٢٢ القضائية :

تشرذ . استمال المحكمة الرخصة التى عولها القانون فى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكما بانذار المتهم بأن يثبت ملوكا مستقيا . خطأ . يجب أن يكون الحكم بانذار المتهم بأن يغير أحوال مدينته التى تجعله فى حالة تشرذ .

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرذ بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش فقضى ابتدائيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تطبقا للواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما - فإن المحكمة بحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، إلا أن صيغة الإنذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ، ويكون من المتعين تصحيح هذا الخطأ بالحكم بإنذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة السويس الجزئية قضت غيابيا وضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ وذلك عملا بالمواد ١ و ٢/١ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فعارض ، ولمكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة السويس الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الدعوى العمومية وقد رفعت على المطعون ضده بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ، فانه قضى بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، وهو الإنذار المقرر لجريمة الاشتباه لا التشرد ، وبذا يكون قد أخطأ في إنذار المحكوم عليه على هذه الصورة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه في يوم ١٦/١٠/١٩٥٠ بجهة الأربعين من أعمال محافظة السويس وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ، ففضى ابتدائيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور تطبيقا للمواد ١ و ٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فاستأنف المتهم ، ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما . ولما كانت المحكمة بهذا الحكم قد استعملت الرخصة التي خولها القانون في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بإذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، إلا أن صيغة الإذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي يقضى بها القانون في تلك المادة ، ولذا فإنه يتعين نقض الحكم وتسحيح ذلك الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

(٢٨)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . سرقة . الانقصار في بيان الرافعة على ذكر أن المتهم نقل الأشياء المتبعة بسرقتها دون بيان قصده من هذا الفن . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انصرف في بيان الفعل الذي وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الأشياء (التي اتهم بسرقتها) من محل حجزها دون أن يبين قصده من هذا النقل ، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقا لغرض آخر ثم دأبه في جريمة السرقة — فإنه يكون قاصرا قصورا يعفيه عما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه سرق المتقولات الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لشقيقة محمد دياب من مسكن محمد محمود الحناوي ، وطلبت عقابه .

بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات. وادعى بحق مدنى كل من ١ - شفيقة محمد دياب و ٢ - محمد محمود الحناوى ، وطالبا الحكم لهما قبل المتهم الأول بمبلغ واحد وعشرين جنيها ، والثانى بمبلغ قرش صاغ ، وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة. ومحكمة محرم بك الجزئية قضت حضوريا وعملا بمادة الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم نهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعية الأولى شفيقة محمد دياب واحد وعشرين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وإلزامه بأن يدفع للمدعى الثانى محمد محمود الحناوى قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة مناصفة بين المدعين بالحق المدنى . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفى الموضوع رفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا فى استظهار القصد الجنائى للجريمة المرفقة التى دين بها إذ اقتصر فى ذلك على ما جاء بأقوال الشهود من أن الطاعن نقل المنقولات من المكان الذى وقع فيه الحجز عليها إلى مكان آخر دون أن يبين الحكم الغرض من هذا النقل وحذف للطاعن الذى كان يرمى إليه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بأهم فى يوم ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم محرم بك. سرقوا المنقولات الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكه لشفيقة محمد دياب من مسكن الأول، ومحكمة أول درجة قضت بإدائته فى هذه التهمة وبرائة الآخرين وقالت: "إن التهمة المسندة لآم الأول" "ناتبة قبله من أقوال المجنى عليها وابنها محمد محمود الحناوى وكامل عبد الهادى"

”والشراصي عبد الرحمن عبد المجيد يحضر البوليس وشهادتهم هذا الأخير بالجلسة“
”والمعينة التي أجراها الألباشي محمد التهامي ولا تعول المحكمة بعد ذلك على إنكار“
”المتهم المذكور إذ أن المعجوزات وإن كانت في حراسة ابن المجنى عليها إلا“
”أنها في واقع الأمر في متناول يد المتهم الأول لأنها بمسكنه، وتبين من أقوال“
”الشهود أنه هو الذي نقلها من محل حجزه“. والمحكمة الاستئنافية أيدت حكم
محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها دون إضافة جديد إليها. ولما كان الحكم
المطعون فيه قد اقتصر في بيان الفعل الذي وقع من الطاعن على القول بأنه نقل
الأشياء دون أن يبين قصده من هذا النقل، وهل كان بنية تملكها، أم كان
تحقيقا لغرض آخر، فإن الحكم يكون قاصر البيان قصورا يعيبه مما يستوجب
تقصه، ولا ضرورة بعدئذ لبحث باقي أوجه الطعن.

(٢٩)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٢٢ القضائية :

أ — حكم . تسببه . ممارسة أمام المحكمة الاستئنافية في الحكم الغيابي الصادر منها .
الإحالة في الحكم الصادر في المعارضة إلى الحكم الابتدائي في بيان الواقعة والأخذ
بأسبابه . لا مانع .

ب — دفاع . متهم . اكتفاؤه أمام المحكمة الاستئنافية بطلب استثناء الخير الذي
سمحت محكمة الدرجة الأولى دون بيان وجه هذا الطلب . حرية المحكمة في إجابته أو
رفضه . نفي المتهم على المحكمة أنه لم يبد دفاعه في موضوع الدعوى . لا يقبل .

١ — إنه لما كانت المعارضة في الحكم الغيابي تعيد الدعوى إلى حالتها فإن
المحكمة الاستئنافية إذ تنظر في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الصادر منها
إنما هي في الواقع تنظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي، فلا يكون ثمة
ما يميزها، وهي تقضى في هذه المعارضة بتأييد حكمها الغيابي الصادر بتأييد
الحكم الابتدائي، من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسبابا لحكمها وأن تحيل
في بيان واقعة الدعوى عليه .

٢ - إذا كان الذى يبين من محضر الجلسة أن المحكمة سمعت تقرير التلخيص ثم طلب محامى المتهم استدعاء الخبير الذى سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان ما يرمى اليه بذلك ، فإن المحكمة تكون فى حل من عدم إجابته إلى هذا الطالب إذا هى لم ترداعيا لإجابته . وما دامت الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة لنظر موضوعها فإنه يكون على المتهم أن يبدى دفاعه فيها كاملا ، ولا يكون له بعد أن اقتصر على طلب سماع الخبير أن ينمى على المحكمة أنه لم يترافع فى موضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه سرق الراديو والأشياء الأخرى المبينة بالمحضر والملوكة للبكاشى عبد العزيز متولى والسيدة حرمه من محل سكنهما - وطلبت عقابه بالمادة ١٧٣/١ من قانون العقوبات . ومحكمة بندرقنا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات فعارض ، ولدى نظر معارضته أمام المحكمة ادعى عبد العزيز متولى بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ ٢٣٠ جنيتها على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب ، وبعد أن أنهت المحكمة نظر المعارضة قضت بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وبالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية ١٥٠ جنيتها والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش أنعابا للإحاطة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة قنا الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ غيابيا للمتهم وحضوريا للمدعى - بقبولها شكلا وفى الموضوع أولا - برفض استئناف المدعى بالحقوق المدنية وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض والزمته بالمصروفات المدنية الاستئنافية عن دعواه . وثانيا - بالنسبة لاستئناف المتهم تأيد الحكم المستأنف وإلزامه بالمصروفات المدنية عن الدرجتين

بالنسبة للتعويض المقضى به أمام محكمة أول درجة . فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة قضت في معارضته بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٢ بقولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة لعقوبة الحبس وتعديله بالنسبة للدعوى المدنية والإكتفاء بالزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية ثلاثين جنيتها مصريا والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء خاليا من الأسباب ، ذلك أنه وهو حكم صادر في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الاستثنائي وقاض بتأييده ، أحال في بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائي ، ثم قال ” إنه في محله بالنسبة للعقوبة للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ومن ثم فيتعين تأييده “ ولم يقل إنه يأخذ به بالنسبة إلى بيان الواقعة ، كما أن ما قاله من أن الحكم المذكور في محله بالنسبة للعقوبة لا يتضمن دليلا على ثبوت النعمة قبل الطاعن ، ولا يمكن أن ينصرف إلى أسباب الإدانة ، خصوصاً إذا ما لوحظ أن الحكم الغيابي وحكم المعارضة الصادرين من محكمة أول درجة قد تضمن كل منهما أسبابا عن العقوبة وتقديرها .

وحيث إنه لما كانت المعارضة في الحكم الغيابي تعيد الدعوى إلى حالتها ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ تنظر في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي الصادر منها إنما هي تنظر في الواقع في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي ، ولا يكون ثمة ما يمنعها ، وهي تقضى في هذه المعارضة ، بتأييد حكمها الغيابي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي من أن تجعل من أسباب هذا الحكم أسبابا لحكمها ، وأن تحيل في بيان واقعة الدعوى عليه ، ولما كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحالت في بيان واقعة الدعوى على الحكم الابتدائي ، وصرحت دون لبس بأنه : ” في محله بالنسبة إلى العقوبة للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها “

ثم تعرضت بعدئذ لما قضى به من التعويض - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا إذ لا شبهة في أن المحكمة أخذت بذلك البيان بالنسبة لأسباب الإدانة .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني إنه بالجلسة التي سمعت فيها الدعوى ، وصدر الحكم المطعون فيه ، طلب أحد المحامين الحاضرين معه استدعاء المهندس الفني "للراديو" لما اقشته ، ودون أن يترافع في موضوع التهمة ، أو يبدى دفاعا عن المتهم ، أصدرت المحكمة بعد مداولة قصيرة حكما المطعون فيه من غير أن تفصل في هذا الطلب أو تسمع دفاع المتهم مما يشوب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من مضمير الجلسة أن المحكمة سمعت التقرير الذي تلاه أحد أعضائها ، ثم طلب محامى الطاعن استدعاء الخبير الذى سمعته محكمة أول درجة ، دون بيان ما يرمى إليه بذلك ، مما يجعل المحكمة الاستئنافية في حل من عدم إجابته ، مادامت هى لم ترداعيا لهؤالة . ولما كانت الدعوى مطروحة أمام المحكمة لنظر موضوعها ، فقد كان على الطاعن أن يبدى دفاعه فيها كاملا ، ولا يكون له بعد أن اقتصر على طلب سماع الخبير ، أن ينعى على المحكمة أنه لم يترافع في موضوع الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

(٣٠)

القضية رقم ٨٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

ضرب أفضى الى الموت . متى يسأل الجاني بصفته فاعلا ؟ تعدد الاصابات . مساهمة بعضها دون بعض في الوفاة . عدم بيان الحكم وجه اعتبار كل من المتهمين فاعلا أو اعتبار أحدهما فاعلا والآحر شريكا . قصور . حكم . تسيب .

إن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفوضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . واذن فإذا كانت الاصابات التى وجدت بالجنى عليه متعددة ساهم بعضها في احداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها ، وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب الجنى عليه ضربا أفضى إلى موته دون تحقق أحد "شرطين السائف ذكرهما ولا توافر العناصر التى تجعل أحد المتهمين شريكا في جريمة الآخر - فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب التى أقيم عليها .

الوقائع

اتهمت اثنيابة العدومية ١- عبد الغنى عبد اللطيف عبد الرحمن و ٢- عبد الوهاب عبد اللطيف عبد الرحمن (الطاعن الأول) و ٣ - عبد الفضيل عبد الغنى عبد اللطيف (الطاعن الثانى) و ٤ - عبد الحميد عبد الغنى عبد اللطيف : بأنهم ضربوا محمود حسن محمد ابراهيم عمدا بعضى من الشوم فأحدثوا به الاصابات الموصونة بالتقارير الطبية ولم يقصدوا من ذلك قتله وإنما أفضى ذلك الضرب إلى موته ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠

ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضور يا أولا - بمعاينة كل من عبدالوهاب عبد اللطيف عبدالرحمن وعبد الفضيل عبد الغنى عبداللطيف بالسجن لمدة ثلاث سنوات عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا . وثانيا - ببراءة عبد الغنى عبداللطيف عبد الرحمن وعبد الحميد عبد الغنى عبد اللطيف مما أسند إليهما عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه ، إذ وأدانهما بالضرب العمد المفضى إلى الموت ، لم يحدد ما ارتكبه كل منهما ليتبين من كان الضارب للضربة التي أحدثت الوفاة . ويقول الطاعنان إن الدفاع عنهما قد تمسك أمام المحكمة بأن الإصابة التي أحدثت وفاة المجنى عليه شائعة بينهما ، ولكن المحكمة لم تأخذ بذلك وردت عليه برد غير سليم في القانون .

وحيث إن الظاهر من تقرير الطبيب الشرعى على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - " أن المجنى عليه أدخل المستشفى ، وبالكشف الظاهرى وجد به أكيموز شديد بالخاصرة اليسرى والظهر وسحج رضى بالساعد الأيمن وأنه أجريت للصاب عملية فتح بطن حيث وجد نزيف داخل البريتون حول محفظة الكاوة اليسرى وعمل له شق جراحي آخر للخادمة اليسرى ووجدت الكاوة اليسرى ممزقة واستؤصلت وشخصت حالته بورقة العلاج تمزق بالكاوة اليسرى ونزيف غزير حولها وتمزق بالبريتون مع نزيف داخل التجويف البريتونى ، وبأن من الصفة التشريحية أن المجنى عليه شقا جراحيا عموديا بمنتصف البطن وشقا آخر يمتد من أعلى يسار البطن ممتدا على الخادمة اليسرى وسبع سمحات حمرة اللون إحداها على النبت العلوى لمساعد الأيمن وأربع فوق منطقة البطن واثنان بوحشية الطرف الأسفل لسانق اليسرى وكدم رضى كبير أعلى الالية اليسرى وكدم رضى كبير آخر بالخادمة اليسرى ، وأورى تهرنج البطن والظهر وجود إنسكابات دموية غزيرة بأنسجتها مقابل الاصابات الموصوفة بها وكانت

الكلوة اليسرى مستأصلة وبمناظرتها وجد بها تمزق بجميع طولها كما وجد انسكاب دموى غزير بالأنسجة بمنطقتها كما وجد تمزق وانسكاب بالبريتون ووجد بالطحال تمزق بثلاثة الأسفل كما وجد بأسفل الطحال بعض جلط دموية سميكة "وجاء بنحتم التقرير المشار اليه" أن شكل الاصابات المشاهدة بظاهر الجثة وما أورته الصفة التشريحية يشير إلى أنها رضية حيوية تحدث من المصادمة بجسم صلب أو أجسام راضة صلبة أيا كان نوعها ، وأن الوفاة نشأت عن تمزق الكلوة اليسرى والطحال والبريتون وما صحبه من نزيف وصدمة والتهاب حاد بالبريتون " ويبين من ذلك أن الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة ، والبعض الآخر لم يساهم فيها . ولما كان الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى فقت إلى الوفاة ، أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باثر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ، ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة ، بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين معا بجناية الضرب العمد الذى أفضى إلى موت المجنى عليه قال " إن هذين المتهمين كانا ضمن الحاذرين بمجلس الصلح . والواقع أنهما بعد انصرفهما من محل الصلح الذى أصيب فيه عبد الغنى عبد اللطيف وأحد المتهمين ابنه ، قابلا المجنى عليه عرضا فانها لا عليه ضربا للانتقام منه نظرا لما بينه وبين خصومهم من قرابة وثيقة " فان هذا لا يتفق به أنهما كانا فاعلين معا ، أو كن أحدهما فاعلا والآخر شريكه في جريمته - لما كان ما تقدم ، فان الحكم إذ دان كلا الطاعنين باعتبارهما فاعلين بضرب هذا المجنى عليه عمدا ضربا أدى إلى وفاته يكون قادرا في بيان الأسباب التى أقيم عليها مما يعيبه ويوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٣١)

القضية رقم ٨٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . طاعن لم يقدم شهادة بعدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب . لاوجه له في طلب إعفائه مهلة لتقديم الأسباب .

إذا كان الطاعن لم يقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب - فلا يكون له وجه في طلب مدميعاد الطعن ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه قتل عمدا ابراهيم مصباح ابراهيم بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا من بندقيته فاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوره بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ٤٠ علا بالمادتين ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... أُلح .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ، فقرر الطاعن الطعن فيه في ٣٠ من الشهر المذكور ، ثم قدم لقلم الكتاب في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ طلبا يطلب فيه منحه مهلة لتقديم أسباب طعنه . ولم كان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه في ظرف الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم - بما توجبه المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا هو قدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب كما تقضى به المادة ٤٢٦ من القانون المذكور ، فلا يكون له وجه في طلب امتداد الميعاد ، ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة السيد أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات السادة ابراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٣٢)

القضية رقم ١ سنة ٢٢ القضائية (تنازع اختصاص) :

أ ب - قراران بعدم الاختصاص من قاضى تحقيق . طلب من النيابة لتعيين الجهة المختصة . مثال .
١ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم
الاختصاص أحدهما من قاضى التحقيق بمحكمة معينة والآخر من قاضى التحقيق
بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولى السير فى تحقيق شكوى معينة .
٢ - اذا كان يبين من الاطلاع على مذكرة النيابة التى قدمتها لقاضى التحقيق
بطلب السير فى التحقيق فى شكوى معينة أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق
النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر تركة واستعماله بتقديمه للمحكمة الحسبية "ببيللا"
وكلتا الواقعتين جنائيتان ، فاذا كان قاضى تحقيق "المحكمة" قد رأى أن التحقيق
الابتدائى لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جريمة التزوير وأن جريمة الاستعمال
قد وقعت فى جهة أخرى مما لا شبهة معه فى اختصاص قاضى تحقيق هذه الجهة
بتحقيق هذه الجريمة الأخيرة - فانه لا يكون ثمة محل لأن ينكل هذا القاضى
عن اجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهى أن جريمة الاستعمال جنحة أو بحجة أن
محل اقامة المتهمين فى جريمة التزوير - التى لم يعرف مكان وقوعها - تتبع قاضى
تحقيق المحكمة .

الوقائع

فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ طلبت النيابة العامة إلى قاضى التحقيق بمحكمة
المحكمة الكبرى أن يباشر التحقيق فى جنائى تزوير محضر حصر تركة مقدم للمجلس

حسبي بيلا واستعماله موجهتين إلى محمد محمد فؤاد وزوجته في الشكوى الإدارية رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٥١ مركز المحلة . وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أصدر قاضي التحقيق بمحكمة المحلة الكبرى قراره بعدم اختصاصه بتحقيق هاتين الجريمتين وبإحالة الأوراق إلى محكمة بيلا لاختصاصها . غير أن قاضي التحقيق بمحكمة بيلا أصدر في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ قراره بعدم اختصاصه مباشرة هذا التحقيق وأمره بإحالة الأوراق لقاضي التحقيق بالمحلة الكبرى . ولذا فقد تقدمت النيابة لهذه المحكمة بطلب تعيين الجهة المختصة بتولى السير في التحقيق المذكور .

المحكمة

... حيث إن الطلب مرفوع عن قراراتين صادرين بعدم الاختصاص ، أحدهما من قاضي التحقيق بمحكمة المحلة الكبرى التابعة لمحكمة طنطا الابتدائية ، والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة بيلا التابعة لمحكمة المنصورة الابتدائية ، فهو مقبول شكلاً . .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما أثبتها قاضي التحقيق بمحكمة المحلة تخلص في أن "عمدة أول بشبش قد حرر في يوم ١٩٤٦/١٢/٢٦ محضراً بحضر تركة المرحومة الست جلبن ابراهيم مكوى المتوفاة يوم الأحد ١٩٤٦/١٢/٨ وقعه العمدة وذوو الشأن من الورثة . وأن السيد يوسف السيد عمدة بشبش أشهد بأنه إذ حرر المحضر سالف الذكر جاءه المتهم محمد محمد فؤاد زوج إحدى الوارثات وهي المتهمه منيره السعيد يوسف وطالبه بتسليم ذلك المحضر لتقديمه للجلس الحسبي وقتئذ فسلمه إليه بإيصال تحصل عليه منه . ثم علم بعد ذلك أن المتهمه منيره السعيد يوسف قد عينت قيمة على المحجور عليه ابراهيم السعيد يوسف وذلك يخالف ما هو ثابت بالمحضر من ترشيح الورثة وذوى الشأن لزوجة المحجور عليه بالقوامه عليه فتوجه للجلس الحسبي بيلا حيث اطعن على المحضر واتضح له أنه مزور بأن أثبت فيه كذباً بأن الورثة رشخوا الست منيره السعيد يوسف للقوامه على أخيها ، كما اتضح له أن ختمه على هذا المحضر مزور وليس له ، كما أن المحضر ليس به كذلك توقيعات الورثة . " ثم قال القاضي في قراره إن

التهمة المنسوبة للمتهمين هي ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر حصر التركة واستعمال ذلك المحرر مع العلم بتزويره . وأنه لما كان لم يثبت أن التزوير قد ارتكب في جهة ما ، وإنما ثبت على سبيل القطع واليقين أن جنابة استعمال المحرر الرسمي قد وقعت بمركز بيلا بتقديمه للجلسة الحسبي فيها ، فإن اختصاصه يكون لقاضي تحقيق بيلا ، ولذلك فقد قرر بأحالة الأوراق إليه .

وحيث إن قاضي التحقيق بمحكمة بيلا قرر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ إعادة الأوراق إلى قاضي تحقيق المحلة الكبرى لإختصاصه مستندا في ذلك إلى أن التحقيقات تشمل جرائم ثلاثا (١) جنحة تبديد (٢) جنابة تزوير محضر رسمي (٣) جنحة استعمال هذا المحضر المزور بتقديمه للجلسة حسبي بيلا ، وأن الاختصاص يتعين تبعا للجريمة الأشد باعتبار أنها هي الواجب إحالتها على المحكمة الأعلى وأحالة باقي الجرائم معها إلى تلك المحكمة .

وحيث إن ما ذهب إليه قاضي التحقيق بمحكمة بيلا غير سديد ذلك بأنه يبين من الاطلاع على مذكرة نيابة المحلة التي قدمتها لقاضي التحقيق بالمحلة بطلب السير في تحقيق الشكوى رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٥١ ، دأرى أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق النيابة فيها كان هو تزوير محضر حصر التركة واستعماله بتقديمه للجلسة حسبي بيلا وكلا الواقعتين جنائيتان ، فإذا كان قاضي تحقيق المحلة قد رأى أن التحقيق الابتدائي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جنابة التزوير ، وأن جنابة الاستعمال قد وقعت في مدينة بيلا ، مما لا شبهة معه في اختصاص قاضي تحقيق بيلا بتحقيق هذه الجنابة الأخيرة - فإنه لم يكن هناك محل لأن ينكل هذا القاضي عن إجراء التحقيق بحجة غير صحيحة وهي أن جريمة الاستعمال جنحة أو بحجة أن محل إقامة المتهمين في جنابة التزوير - التي لم يعرف مكان وقوعها - يتبع قاضي تحقيق المحلة .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بإلغاء قرار قاضي تحقيق بيلا وباختصاصه بتحقيق الواقعة .

(٣٣)

• القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢٢ القضائية :

تبوين • دقيق • متعهد بتوريد خبز • تسلمه دقيقا لا مستعمته في هذا الغرض • تصرفه فيه لغرض آخر • عقابه بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون الخاص بفرض قيود على تداول الأغذية • كون الدقيق مستولى عليه أولا • لا يهم •

إذا كان الواضح من الحكم أن الدقيق الذى تسلمه الطاعن إنما سلم إليه لاستعماله فى الخبز الذى تهمد بتوريده للدارس ، فإن هذا التسليم يكون خاضعا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ومنها القيود الخاصة باستخراج الدقيق وبيعه وتسليمه وصناء الخبز : ومتى كانت صفة الطاعن فى تسلم الدقيق المأذون له بصرفه بإذن خاص لغرض معين طبقا لهذه القيود يمتنع عليه معها أن يتصرف فيه على خلاف ما تقتضى به ، بصرف النظر عما إذا كان الدقيق مستولى عليه أو لم يكن مستولى عليه — فإنه يكون مستحقا للعقاب المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : بصفته من أصحاب المحلات العامة — تصرف فى كمية من الدقيق المقرر له فى غير الغرض الذى صرقت من أجله ، وطالبت عقابه بالمواد ٢/١ و ٤٣ و ١/٥٦ — ٢ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سمعت محكمة العاهرة المستعجلة الدعوى وقضت حضوريا فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٩ براءة المتهم مما هو منسوب إليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومعاينة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت غاييا بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه

والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل تجارته لمدة تعادل مدة الحبس وأسرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم . فعارض ، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فظمن لمحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الدقيق من السلع المستولى عليها قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم مصر القديمة بصفته من أصحاب المحلات العامة تصرف في كمية من الدقيق المقرر له في غير الغرض الذي صرفت من أجله . ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعن لما أثبتته عليه من أنه بوصف كونه من متهمي توريد الأغذية للمدارس قد تصرف لغيره في ١٨ جوالا من الدقيق المأذون له به ، وسلمها إليه بالفعل ، وذلك بالتطبيق لحكم المواد ١ و ٣ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوين ، وعلى أساس أن الدقيق من المواد التي تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء .

وحيث إنه لما كان الواضح من الحكم أن الدقيق الذي تسلمه الطاعن إنما سلم إليه لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للمدارس ، فإن هذا التسليم يكون خاضعا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون الخاصة بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ، ومنها القيود الخاصة باستخراج الدقيق وبيعه وتسليمه وصناعة الخبز ، وكانت صفة الطاعن في تسلم الدقيق المأذون له بصرفه بإذن خاص ، ولغرض معين طبقا لهذه القيود يمنع عليه . مما أن يتصرف فيه على خلاف ما تقتضى به ، بعرف النظر عما إذا كان الدقيق مستولى عليه أو لم يكن ، ولما كانت العقوبة المقررة لما وقع منه هي المنصوص عليها في المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون ، وهي التي أنزل الحكم المطعون فيه بالطاعن العقوبة المحكوم بها في حدودها — لما كان ذلك فإنه لا تكون جدوى للطاعن مما يثيره في طعنه ، ومن ثم يتعين رفضه .

(٣٤)

القضائية رقم ١٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . ضرب أفضى إلى موت . نفى سبق الاصرار عن المتهمين وعدم إقامة الدليل على حصول اتفاق بينهما على إقرار الحادث . أثبت أن الرفقة جاءت من ضربة واحدة . ادامة المحكمة المتهمين بقوة إيهما كذا متظاهرين متعاونين على الضرب يحدوهما قصد مشترك . ذلك قصور .

إذا كانت المحكمة قد قالت في موضع من حكمها إن وفاة المجنى عليه نشأت عن إصابة واحدة ثم نفت ظروف سبق الاصرار عن المتهمين ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على إقرار الحادث ثم أسست مسؤوليتهما معا عن أنهما كذا متظاهرين متعاونين على ضرب المجنى عليه يحدوهما قصد مشترك ، فقولهما هذا لا يصح في القانون أن يحمل كلا من المتهمين فاعلا في الجريمة أو شريكا مع الفاعل فيها ، ويكون هذا الحكم قاصرا مما يبيح ويستوجب نقضه .

الوقائع

انهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما : ضربا عمدا مع سبق الاصرار أحمد عبد الرحمن محاسب ولم يقصدا من ذلك قتلا ولا يكن تضرب أفضى إلى موته بأن ضربه الأول ببلطة والثاني بعصا فسقط على الأرض وحدثت به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٣٦/١ - ٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك وادعى محاسب أحمد عبد الرحمن ابن المجنى عليه بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات قنا قضت حاضوريا بتعاقبة كل من المتهمين بالحبس خمس سنوات وبإزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعي بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بالمادة ٢٣٦/١ عقوبات . فظمن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه ، وقد استبعد سبق الإصرار ، دان الطاعنين معا بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، مع أن الوفاة نشأت عن إصابة واحدة ، ولم يثبت قيام اتفاق سابق بينهما على الاعتداء .

وحيث إن الطاعنين أحيلوا إلى محكمة جنايات قنا بتهمة أنهما ضربا عمدا مع سبق الإصرار أحمد عبد الرحمن محاسب ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . ومحكمة الجنايات بعد أن استبعدت سبق الإصرار استنادا إلى أنه يستفاد من مجموع ما قرره شهود الاثبات أن اعتداء المتهمين كان وليد فكرة طرأت لساعاتها عند رؤية المحبى عليه... الأمر الذى يثنى معه سبق الإصرار قالت ” إن انتفاء سبق الإصرار لا يثنى أن المتهمين الأولين — الطاعنين — كانوا متفاهمين ، متعاونين ، على ضرب المحبى عليه ، يحدوهما قصد مشترك ، وقد ضرباه فعلا تنفيذا لهذا القصد المشترك ، فهما مسئولان إذن عن النتيجة التى أدى إليها هذا الضرب “ . ولم كانت المحكمة قد قالت قبل ذلك فى الحكم إن الوفاة نشأت عن إصابة واحدة ، فإنها ، إذ نفت سبق الإصرار ، ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بين الطاعنين على اقتراف الحادث ، بل أسست مسئولية كلا الطاعنين معا على أنهما كانا متفاهمين ، متعاونين ، على ضرب المحبى عليه ، يحدوهما قصد مشترك ، وهو ما لا يصح فى القانون أن يحمل كلا من الطاعنين فاعلا فى الجريمة ، أو شريكا مع الفاعل فيها — لما كان ذلك ، فإن حكمها يكون قاصرا لما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٣٥)

القضية رقم ٩٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . مزاخنة الطاعن واقعة روتها ! لمحكمة على غير الحقيقة التي يدل عليها حكمها . فصوره .
إذا كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بتأخره في التبليغ عن الجريمة إلى يوم
١٦ يناير مثلاً واعتبرت ذلك من أسباب عدم ثقتها بشهادته على أساس أن الحادث
حصل قبل ذلك بيومين ، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل
في مساء ١٥ يناير ، وكان لا يعرف ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى حقيقة
الواقع في شأن تاريخ الحادث . فهذا منها قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضدهم بأنهم أكرهوا عبد الله محمود إسماعيل
بالقوة والتهديد على إمضاء سند مرجب لدين وهو إيصال باستلام ١٣٠ إردبا
من الحلبة لتقلها بمركبه من البدرشين لساحل أثر النبي وتسليمها للتهم الرابع بأن
حرر المتهم السابع هذا السند باملاء المتهم الثامن وأمسك باقي المتهمين بالمجنى عليه
بوحلوه كرها على إمضائه وكان المتهم الخامس يهدده بمسدسه أثناء ذلك ، وطابت
من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادة ٣٢٥ من قانون
العقوبات ، فقرر بذلك وادعى عبد الله محمود إسماعيل بحق مدنى وطلب الحكم
له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض مع المصاريف
وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى
المدنية قبلهم وإلزام رافعها بمصاريفها وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة .
خطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في بيان
تاريخ الجريمة ، فقال إنها وقعت في مساء يوم ١٤ يناير ، مع أنها وقعت في يوم

١٥ منه ، ورتب على ذلك أن الطاعن قد تأخر يومين في التبليغ عن الحادث ، وجعل من هذا التأخير سببا للشك في صحة الواقعة ، وقضى ببراءة المتهمين منها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن سرد واقعة الدعوى ، بما يستفاد منه أنها حصلت في مساء يوم ١٥ يناير عقب على ذلك بقوله ”إن الثابت من“ ”أوراق القضية أن المبلغ لم يبادر إلى إبلاغ الحادث عقب فكاكه من اتهمهم“ ”في الحصول على إمضائه بالقوة والتهديد مساء يوم ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ ولم يقدم“ ”بلاغه إلا في يوم ١٦ منه ، وانتهل لهذا التأخير سببا مشوبا بالوهن والتخاذل“ ”ولا ريب أنه كان يدرك خطورة الجرم ، وأهمية التبليغ عقب ارتكاب الجريمة“ ”ولما كانت المحكمة قد أخذت الطاعن بالتأخير في التبليغ إلى يوم ١٦ يناير ، واعتبرت ذلك من أسباب عدم الثقة بشهادته ، على أساس أن الحادث حصل قبل ذلك بيومين ، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل في مساء يوم ١٥ منه ، ولا يعرف ما كانت تنهى إليه ، لو أنها فطنت إلى حقيقة الواقع في شأن تاريخ الحادث لما كان ذلك — فإن حكمها يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٣٦)

القضية رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ القضائية :

(١) المحلات المفققة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة . محل بيع مشروبات . اثبات الحكم أن المحل أعد لبيع القهوة والشاي لترددين عليه والمحلات المجاورة . يكفي لاغتياره كذلك .

(ب) المحلات المفققة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة . الترخيص بإدارة محل لنرض معين . لا يبيع إدارته لغيره آخر .

١ — يكفي لاغتيار المحل من محال بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمحمرة أن يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي

للتريدين طيه أو للمحلات المجاورة ، ولا عبء بصنف الشراب أو مقداره أو الحالة التي يقدم عليها ما دام من المشروبات هذا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة .

٢ — إن الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيع إدارته لغرض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للأنحة الملحقه بالقانون الخاص بهذه المحلات . فإذا كان لدى المتهم ترخيص ببيع وتداول اللبن فان ذلك لا يغني عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه شغل محلا لبيع المشروبات بدون رخصة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والأنحة . ومحكمة المخالفات قضت بحضورها عملا بالمواد المذكورة بتفريم المتهم خمسين قرشا وغلق المحل على نفقته . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضت المحكمة بتبطل معارضته شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . وقد حصل الشكوى عليه على شهادة رسمية مؤرخة في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢ تفيد أن الحكم الأخير لم يوقع عليه خلال الثمانية الأيام المحددة بالقانون ، ثم أعلن محاميه في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ بأن الحكم المذكور قد أودع قلم الكتاب مخنوما ، فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان الواقعة التي دأب بها الطاعن ، والأدلة التي استند اليها ، ولم يبين هيئة المحكمة التي أصدرته ، كما أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر محل الطاعن من محال بيع المشروبات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٣

لسنة ١٩٠٤ ، مع أنه لا يبيع في محله إلا القهوة والشاي لرواده والمحلات المجاورة له ، كما أن لديه ترخيصا ببيع وتداول اللبن مما يفتى عن الحصول على رخصة أخرى ببيع القهوة والشاي — ويضيف الطاعن أن الحكم أخطأ أيضا في قضائه بإغلاق المحل ، مع أنه كان يجب أن يحكم فقط بإزالة المخالفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد ذكر أسماء هيئة المحكمة التي أصدرته ، كما أشار الحكم الغيابي الذي أيدته إلى مواد القانون التي طبقها ، وبين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة على أن الطاعن يدير محله لصنع القهوة والشاي وبيعها ، واعتبره لذلك من ” محلات بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة ” الواردة بالنوع المرموز إليه بحرف ” ب ” في القسم الثاني من الجدول المرافق للأنحة الملحقمة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — ولما كان يكفي لاعتبار المحل كذلك ما أثبتته الحكم من أنه معد لبيع القهوة والشاي لآترددين عليه أو لمحلات المجاورة إذ لا عبرة بصنف الشراب أو مقداره أو الحالة التي يقدم عليها ما دام من المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة — وكانت معامل اللبن (لبيعه وتداوله) واردة بالنوع المرموز إليه بالحرف ” أ ” في القسم الأول من المحلات المضرة بالصحة ، وكان الترخيص بإدارة محل لغرض يعتبر من أجله من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيع إدارته لغرض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للأنحة الملحقمة بالقانون الخاص بهذه المحلات — وكانت المادة السابعة من هذا القانون تنص على وجوب الحكم بإقفال المحل أو إبطاله إذا كان قد فتح بغير رخصة — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن وإغلاق محله لا يكون قد أخطأ في شيء — أما ما يثيره الطاعن بشأن ما استخلصته المحكمة ، فهو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٧)

القضية رقم ٩١٢ سنة ٢٢ القضائية :

تقضى . الطعن في الحكم بإطلاقه لمضى ثلاثين يوما دون التوقيع عليه . يجب لقبوله تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك .

يجب لقبول الطعن في الحكم لمضى ثلاثين يوما دون التوقيع عليه أن يثبت الطاعن أنه عندما أراد أن يطلع على الحكم لم يجده مودعا قلم الكتاب مع مضى ثلاثين يوما على تاريخ النطق به ، وذلك بتقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . فإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة فلا يلتفت إلى قوله .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : ضرب عبد الحميد بيومى شديد بعصا على مقدمة رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يعرض المخ للتأثرات الخارجية والصدمات الخفيفة التي لا تؤثر فيه ودون عجزى بالعظام وأيضا تعرض حياة المصاب للخطر بتعريضه لالتهابات السحائية والمخية والصرع وغير ذلك من المضاعفات وكان ذلك مع سبق الإصرار، وطابت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٢/٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات بنها قضت بحشور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وجاء قاصرا إذ أثبت أن المجنى عليه هم بازالة سد في قناة الرى فضربه الطاعن بعصا غليظة على رأسه وجسمه ، مع أن هذا القول لم يرد على لسان

المجنى عليه ولا غيره من شهود الواقعة ، كما ذكر أن شيخ المفراء كان أول من حضر إلى مكان الحادث ، مع أن هذا الشاهد يقول إنه وجد عند حضوره خفيرين ، وأن الحكم استند في إثبات التهمة على الطاعن إلى شهادة شاهدين ، مع أن أولهما شهد في تحقيق النيابة أنه لا يعرف من ضرب المجنى عليه ، وقرر ثانيهما في التحقيق أيضا أن المجنى عليه أخبره بأن متهما آخر ضربه بفأس على رأسه وأن الطاعن إنما ضربه بعصا على رأسه ، وشهد بالجلسة أنه سأل المجنى عليه فكانت إجابته مضطربة ، كما أنه في بلاغه بالواقعة لم يبين موضع الإصابة التي أحدثها كل منهما بالمجنى عليه . ويضيف الطاعن أن الحكم لحقه البطلان لمضي ثلاثين يوما دون التوقيع عليه ، إذ أنه لم يودع قلم الكتاب إلا في اليوم الحادى والثلاثين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها ، وأورد عليها أدلة مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها وأرجعها إلى أصلها في الأوراق ، ولما كان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع المعروضة أمامها ما تطعن إلى ثبوته منها ، فإنها أن تأخذ وهي بسبيل ذلك بأقول شاهد أمامها بالجلسة وأن تلفت عما قرره في التحقيق الابتدائى أو أن تأخذ بشهادة آخر في التحقيق دون ما شهد به بالجلسة بغير أن تكون مكفة ببيان علة اطمئنانها إلى قول دون آخر — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، أما بالنسبة إلى ما يقوله الطاعن عن مضي ثلاثين يوما على الحكم دون التوقيع عليه ، فإنه يجب لقبول الطعن لهذا السبب أن يثبت الطاعن أنه عندما أراد أن يطعن على الحكم لم يحده مودعا قلم الكتاب مع مضي ثلاثين يوما على تاريخ النطق به . ولما كان الطاعن لم يتقدم بشهادة من ذلك القلم دالة على ذلك ، فإن ما يثيره لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٣٨)

القضية رقم ٦٣ ٤ سنة ٢٢ القضائية :

عقوبة تكميلية . موظف أدين فى جنابة اختلاس أموال أميرية حكم عليه بالحبس لمعاماته
بالرأفة . وجوب توقيع العقوبة التكميلية وهى العمل لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس .

إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف ارتكب
جنابة مما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب
الثانى من هذا القانون عومل بالرأفة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل
مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه " . وما دامت الواقعة
التي أدانت المحكمة فيها المتهم هى جنابة اختلاس أموال أميرية وعاقبته عليها ،
تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون من المتعين الحكم عليه
أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٢٧ سالفة الذكر ، وهى العزل
من الوظيفة مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أولا - بعفة الأول ناظر مطار
الأقصر والثانى مهندس المطار المذكور وبعفتهم أمينين على ما فيه من مبيعات
وودائع اختلسا البراميل البيتومين (بلاك) والأشجار والبترين والأشياء الأخرى
المبينة بالمحضر والمسلمة إليهما بسبب وظيفتهما - لفة الذكر وباعا هذه الأشياء
وأدخلا قيمتها فى ذمتهم . ثانيا - إدخلا فى ذمتهم تقودا للحكومة باختلاسهما

الأشياء المبينة آنفا كما سهلا ذلك لغيرهما . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات قنا دفع المتهمان بهدم جواز نظر الدعوى لسابقة حفظها من النيابة . سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمواد ١٧ و ١/٥٥ — ٢ و ٥٦ من قانون العقوبات ، أولا — برفض الدفع الذى أناره الدفاع وبقبول الدعوى العمومية . ثانيا — بمداخلة كل من عادل على كامل التناونى وعبد أحمد حمزة بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وأمرت بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة خمس سنين تمضى من اليوم وبجعل هذا الوقف شاملا للعقوبات التبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم وبالزامهما متضامنين برد قيمة ما اختلساه وقدره ٨٥ جنيهها مع تغريمهما مبالغا مساويا لهذه القيمة . قطعت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الرافعة التى دأبها بها هى أنهما : أولا — الأول بصفته ناظر مطار الأقصر والثانى مهندس المطار المذكور ، وبصفتهما أمينين على ما فيه من مهمات وودائع اختلسا البراميل البيتومين (بلاك) والأشجار والبسترن والأشياء الأخرى المبينة بالتحضر والمسامة إليهما بسبب وظيفتهما ما لفتى الذكر وبإعا هذه الأشياء وأدخلا قيمتها فى ذمتهم . ثانيا — أدخلا فى ذمتهم نقودا للحكومة باختلاسهما الأشياء المبينة آنفا كما سهلا ذلك لغيرهما . وقد قنصر الحكم على مداخلة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ مع جعل هذا الوقف شاملا للعقوبات التبعية وجميع الآثار الجنائية — دون أن يقضى بعزلهما من وظيفتهما حسبما توجبه المادة ٢٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن : " كـ موظف ارتكب جنائية مما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس ، والسادس عشر

من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . ولما كانت الواقعة التي دانت المحكمة بها المطعون ضدهما هي جناية اختلاس أموال أميرية وقد عاقبتهم عليها تطبيقا للمادة ١١٢ الواردة في الباب الرابع من قانون العقوبات فإنه كان يتعين عليها أن تقضى عليهما أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر ، ويكون الحكم إذ أغفل ذلك قد جاء مخالفا للقانون ، مما يتعين معه قبول الطعن وتصحيح الخطأ .

(٣٩)

القضية رقم ٩١٦ سنة ٢٢ التضيائية :

دعوى مباشرة . تحريكها من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسبقها تحقيق أو شكوى . جوازه .

إن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى في المنع أو المخالفات إلى المحكمة بتكييف لمنهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك دون أن تشترط أن يسبق تلك الاحالة أى تحقيق أو شكوى .

وقائع

أقامت المطعون ضدها هذه الدعوى مباشرة على الطاعنة بعريضة تتهمة فيها بأنها شتمتها علنا قولاها بإشرع وطلة وطلبت عقابها بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، كما طالبت القضاء لها عليها بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . نظرت محكمة الجيزة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم أسبوعين بالشغل وكفالة قدرها ٢٠٠ قرش وتغريمها ٣٠٠ قرش وإلزامها بأن تدفع للدعية بالحق المدني مبلغ ١ قرش صاغ والمصاريف المدنية

ومبلغ ٥٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المتهمة ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المتهمة بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في بيان أركان الجريمة والرد على دفاعها ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى العمومية لأن المدعية بالحقوق المدنية حركتها بالطريق المباشر أمام المحكمة دون أن تتوافر لها الصفة التي تخولها هذا الحق طبقا للمادتين ٢٧ و ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية وطبقا لأحكام المادة ٢٣٢ من ذلك القانون التي تشترط أن يكون تحريك الدعوى العمومية في الجرح والتخلفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية ، أو من المدعى بالحقوق المدنية . والقانون ، إذ قل ذلك ، فقد أفاد أنه في حالة تحريك الدعوى العمومية من المدعى ، فإنه يجب أن يكون قد ادعى مدنيا قبل تحريك الدعوى حتى يصبح هذا الاجراء منه صحيحا . ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ رد على هذا الدفع بأنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى . هذا الى خطأ آخر ، ذلك أن قانون الاجراءات الجنائية قد اشترط في بعض الجرائم ومن بينها جريمة السب والقذف أن لا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بناء على شكوى شفهوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي وألا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم

علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وقد جاء الحكم المطعون فيه قاصرا في بيان ذلك وفي إقامة الدليل على توفر ركن العلانية . هذا الى أن الطاعنة عوقبت بالمادة ٣٠٨ مع أن الواقعة إن صحت لا تشتمل على خدش للعرض أو السمعة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها ، وتحدث عن ركن العلانية فقال إن شهودا ثلاثة شهدوا بأنهم سمعوا المتهمة وهي تسب المجنى عليها من شرفة منزلا وذكر ألفاظ السب وهي مما يחדش العرض . لما كان ذلك وكان الواضح من الحكم أن الواقعة وقعت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ وأن المدعية تحركت الدعوى مباشرة باعلان تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٥١ أى قبل انقضاء ثلاثة شهور على الواقعة وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى في الجنح والمخالفات الى المحكمة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية وذلك دون أن يشترط أن يسبق تلك الإحالة أى تحقيق أو شكوى . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٠)

القضية رقم ٩١٧ سنة ٢٢ القضائية :

قضى . المصلحة من الطعن . وورد الطعن على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن . توقيع عقوبة واحدة عليه مقرر لآى من تلك الجرائم التي لم يشملها الطعن . لامصلحة من الطعن .

إذا كان الطعن واردا على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن لا عليها جميعا وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة تطبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت هذه العقوبة مقرر في القانون لآى من تلك الجرائم فإنه لا تكون للطاعن مصلحة من طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد إسماعيل يوسف العربي و ٢ - محمد خيرى كليم بأنهما الأول - أولاً - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو الشيخ أحمد خير الله الكاتب بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية فى ارتكاب تزوير فى دفتر أميرى هو مضبطة الشهادات المتنوعة حال تحريرها المختص بوظيفته . وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تقدم إلى ذلك الكاتب متحلاً بشخصية وهمية باسم حسين يوسف حسبي وأقر أمامه أنه وكل عنه لمباشرة دعاويه الأستاذ محرم فهمى المحامى الشرعى فأثبت الكاتب ذلك الإقرار ووقع المتهم المذكور أمامه على الدفتر بهذا الاسم المتحل ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة - ثانياً - لأنه فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٥ الموافق ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة - اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو إسماعيل حسن فهمى كاتب التعمديقات بمحكمة السيدة زينب الوطنية فى ارتكاب تزوير فى دفتر أميرى هو دفتر التصديق بالمحكمة ثقة الذكر حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تقدم إلى ذلك الكاتب متحلاً بشخصية الوهمية المشار إليها فى التهمة السابقة وأقر أمامه أنه وكل لمباشرة دعاويه الأستاذ عبد الحميد رستم المحامى فأثبت الكاتب ذلك الإقرار ووقع المتهم المذكور أمامه على الدفتر بهذا الاسم المتحل ووقعت الجريمة بناء على ذلك والمتهم الثانى - اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة السابقتين بأن اتفق معه على انتحال شخصية حسين يوسف حسبي والتصديق على التوكيلين المبيينين آنفاً وصحبه إلى محكمة مصر الابتدائية الشرعية ومحكمة السيدة الوطنية حيث نفذ المتهم الأول ماتم الاتفاق عليه فوقعت الجريمة بناء على ذلك - والمتهمان الأول والثانى معا متهمان بأنهما فى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ الموافق ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٦٣ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة - اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو أحد المحضرين فى ارتكاب تزوير فى ورقة أميريه هى إعلان

هریضة الدعوى رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ كلى مصر الشرعية حال تحریرها المختص بوظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أنشأ تلك العريضة على أنها صادرة بناء على طلب حسين يوسف حسبي وهو اسم لا وجود له لصاحبه ووقع المتهم الأول على العريضة بهذا الاسم المزور وقدمها الاثنان الى قلم المحضرين طالبين إعلانها الى منيره على رشى وآخرين فقام المحضر المذكور آنفا بإعلانها ووقعت الجريمة بناء على ذلك — ثانيا — لأنهما فى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ الموافق ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة — اشتركا بطريق التحريض والاتفاق مع مجهول فى ارتكاب تزوير مادی فى دفتر أميرى هو سجل قيد المواليد بقسم الجمالية "الجزء ٥٦ و ١٣٥ صحة إدارة" بتغيير البيانات بهذا الدفتر عن أحد أسماء المواليد المقيمة أمام رقم ٢٨٤٩ ففعل المجهول ذلك بأن أضاف كلمة "حسبي" الى اسم الوالد "حسين يوسف" ومحا لفظ ساءاتى فى المكان المخصص لصناعة الوالد ووضع بدلا منه كلمة "مهندس" فوقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق — ثالثا — لأنهما فى الزمان والمكان سالتى الذكر اشتركا أيضا بطريق التحريض والاتفاق مع مجهول فى ارتكاب تزوير مادی فى مستخرج رسمى من دفتر خاتمة وزارة الصحة العمومية (الاستمارة رقم ١٤ صحة إحصاء) هو شهادة ميلاد باسم حسين يوسف حسبي بأن وضع هذا المجهول بيانات مزورة فى الخانات المعدة لاسم المولود المطلوب عنه المستخرج وتاريخ ميلاده واسم والده إذ أثبت بهذه الخانات كذبا بأن اسم المولود حسين يوسف حسبي وهو شخص وهمى لا وجود له وأنه من مواليد ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ونسبه الى المرحوم يوسف حسبي باعتباره والده زورا ثم استكمل شكل الورقة الرسمية المذكورة بأن استصدر عليها توقيعات الموظفين الرسميين المختصين ثم مهرها بخاتم وزارة الصحة وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذه المساعدة — رابعا — لأنهما بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٤٥ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة استعملا المستخرج الرسمى "شهادة الميلاد" المزورة آنفة الذكر مع علمهما بتزويرها بأن تقدما بها بمعرفة وكليهما بجلسة ٥ يونيه سنة ١٩٤٥ بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية وأودعاها ملف القضية رقم ١٥٥

سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ بالمحكمة المذكورة — خامسا — لأنهما في يوم ٥ يونية سنة ١٩٤٥ الموافق ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٤ بدائرة قسم الوايل محافظة القاهرة — اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن الغية هو إبراهيم حجازي المحضر بمحكمة الوايل الوطنية في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي إعلان عريضة الدعوى رقم ١٩١٨ سنة ١٩٤٥ مسجل مصر حال تحريرها المختص وظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أنشأ هذه العريضة على أنها صادرة بناء على طلب حسين يوسف حسبي سالف الذكرو وقع المتهم الأول عليها بهذا الاسم المزور وقدمها الاثنان إلى قلم المحضرين وطلبا إعلانها إلى منيرة على رشدي وأخرى فقام المحضر المذكور آنفا بإعلانها ووقعت الجريمة بناء على ذلك ، وطبت إلى قاضي الإحالة إحاطتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١/١ — ٢ — ٣ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات فتقرر بذلك . وسمعت محكمة جنايات القاهرة هذه الدعوى وقضت فيها حصوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢٢/٢ للارتباط و ١٧ من قانون العقوبات لأول — أولا — بمعاينة محمد خيرى كليم بالسجن لمدة ثلاث سنين — ثانيا — بمعاينة محمد إسماعيل يوسف عمر بنى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأعفهما من المصاريف الجنائية وقدرت لكل من الأستاذين محمد سعيد وفا وحسين علام حصة جزيئات أتعابا على الخزانة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه أن الحكم انطوى فيه أخطاء الاستدلال حين دانه بالاشتراك في تزوير الخاص بالتهمتين الثانية والثالثة استنادا إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير — مع أن التقرير المشار إليه لم يقطع في ذلك بل أورد النتيجة التي انتهى إليها عن سبيل الترجيح مما يفيد الشك الذي يجب أن يفسر لصالح المتهم ، ثم أن عدمه — إذ لا على اشتراكه في تزوير البيانات المدونة بدتر قيد الموالب بدزرة السمحة في حين أنه لم يوجد أى تحشير أو إضافة بالبيانات

المدونة بالدقتر المتمايل له والمودع بدار المحفوظات العمومية مما يستتبع أن تزويرا ما لم يحصل بدقتر وزارة الصحة. كذلك لم يقيم الحكم المطعون فيه دليلا ما على ثبوت اشتراكه في توكيل المحامين إذ لم يشهد أحد بأن الطاعن كان مع المتهم الأول عند إجراء التوكيل بالمحكمة الشرعية، بل أن شاهد التوكيل الذي عمل أمام محكمة السيدة الجزئية قرر بأن الطاعن لم يكن موجودا وقتذاك، كذلك الأمر في جريمة اشتراكه في تزوير صحيفتي الدعوى الشرعية والمستعجلة إذ لم يثبت أن الطاعن حررها، ولم تورد المحكمة الأدلة التي استندت إليها في إثبات هاتين الجريمتين على الطاعن. وأخيرا يقول إن المحكمة أخطأت في استنادها في إدانته إلى اعتراف المتهم الأول دون أن يتأيد ذلك الاعتراف بدليل آخر. وفي أطراحها دفاعه بمقوله إنه صاحب المصلحة الوحيد في النزاع الذي ارتكب من أجله التزوير في حين أن المتهم الأول هو صاحب تلك المصلحة وهو الذي اتحل صفة ابن المتوفى كي يتوصل إلى إثبات أنه الوارث الوحيد. وما كان في مكنة الطاعن أن يشترك في تلك الجرائم، وقد سبق أن حكم في مواجهته بأنه ليس وارثا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى التي دين بها الطاعن وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مآربه عليها . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن واردا على بعض الجرائم التي دين بها الطاعن لا عليها جميعا، وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة تطبقا للد ٣٢ من قانون العقوبات ، وتلك العقوبة مقرررة في القانون لأي من تلك الجرائم — فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشيره في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١)

القضية رقم ٩٢١ سنة ٢٢ القضائية :

رشوة . يكفى أن يكون الموظف نصيب من العمل المطلوب .

يكفى فى القانون لادانة الموظف فى جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب . فإذا كان الطاعن يقرر بارتباط اختصاصات وظيفته باختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال مما يفيد اتصال وظيفته بهذه الشؤون فلا يصح منه أن ينهى على الحكم الذى أدانته فى جريمة الرشوة متنازل تعيينه عمالا بالمصلحة التى يشتغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه .

أوراق

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : مع آخر حكم براءته أولا - ارتكب تزويرا فى محررات رسمية هى أوراق تعيين أو نقل خاصة بكل من السيد حسن مشعل ومحمود عبد الله علام وعلى عثمان هيكى وعبد اللطيف الدملاوى وسليمان الدملاوى وعبد الرحيم حسن مشعل وشداد احمد يونس ومأمون سيد احمد أيوب وعلى متولى مشعل وحسن محمد النجار وسيد احمد بشير ومحمد حجاج ثياب وحسن عبد الله حسب الله وحسن محمد الأرنب وعبد الستار عليوه وعبد الحليم عليوه وشوقى حكيم بشاى وعبد الكريم عبد الحميد النويهى وعبد الله شلبي الجوهري وعبد الفتاح سالم شاهين وموريس ناشد دميان والصادق سماعيل الدسوقي وإبراهيم موسى القصاص ومحمود حسين جبر وصابر حسن احمد واحمد السيد السكوت ومسعد عبد الحميد الجوهري وعبد الخالق حمد يونس وفؤاد عبد الوهاب شاهين ومحمد عبد الستار الحميل ومحمد أبو الملا لبريدعى وعبد الغفار إبراهيم شحاته ومبروك محمد عماره، وذلك بأن وضع عليها تأشيرات وامضاءات مزورة نسبها كذبا الى كل من فرج أمين وعبد السلام بدر الدين وحسن نغرى والاستاذ محمد عبد السلام والاستاذ محمد نجيب احمد وهم الموظفون العموميون المختصون بأمور

للتعيين والنقل بمصلحة التنظيم وذلك على التفصيل المبين بالكشف المرافق
— ثانياً — استعمل المحررات المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها
بعده تزويرها للوظفين المختصين بمصلحة التنظيم لتنفيذها طبقا لسير العمل
بالمصلحة — ثالثاً — بوصفه موظفا عموميا "كاتباً بتفتيش الطرق بمصلحة
التنظيم" قبل من محمود عبد الله علام مبلغ ٣ جنيه ومن علي عثمان هيكل مبلغ
٥ جنيه ومن محمد سليمان الدملأوي مبلغ ٥ جنيه ومن شداد احمد يونس ٢ جنيه
ومن مأمون سيد احمد يوب ٣ جنيه ونصف ومن علي متولي مشعل ٣ جنيه
ومن حسين محمد احمد التجار ٥ جنيه ومن سيد احمد بشير دجنه ومن حسن عبد الله
حسب الله ٥ جنيه ومن حسن محمد الارنب ١ جنيه ومن شوقي حكيم بشار ١ جنيه
ومن عبد الكريم عبد الحميد النويهي ٥ جنيه ومن عبد الله شلبي الجوهري ١ جنيه
ومن عبد الفتاح سالم شاهين ٣ جنيه ومن مورييس ناشد دميان ١٠ جنيهات
ومن الصادق اسماعيل الدسوقي ٣ جنيه ومن محمود حسين حسب ٥ جنيه ومن
مسعد عبد الحميد الجوهري ٥ جنيه ومن عبد الخالق احمد يونس ٥ جنيه ومن
قواد عبد الوهاب شاهين ٥ جنيه ومن عبد الستار ابراهيم الحميلي ٥ جنيه وذلك،
على سبيل الرشوة لأداء عمل من اعمال وظيفته وهو تسهيل مرور طلبات تعيينهم
أو نقلهم وطلبت الى قاضي الأحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٣
و ١٠٨ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات، فقرر بذلك . ومحكمة
جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة
٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة محمود محمد الفخراي بالاشتغال الشاقة
لمدة خمس سنين وتفرغه بمبلغ ٨٤ جنيه ونصف جنيه. فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتزوير
الأوراق الرسمية الخاصة بتعيين ونقل "عمال بمصلحة التنظيم وباستعمال هذه الأوراق
المزورة وبالرشوة في حين أن الثابت بالتحقيقات أنه لا اتصال له بقلم العمال ولا
بإختصاص له فيه وإن مدير عام المصلحة اعتمد بتوقيعه الصحيح بعض طلبات

التعيين المطعون فيها بتزوير التوقيعات الواردة بها . ويقول الطاعن إن المحقق كان متعسفا معه إذ أمر بحبس العمال الذين نفروا صلتهم به ودفعهم رشوة اليه ، وأنه سبق اتهام غيره من موظفي المصلحة بمسااتهم هو به وبعد إجراء تحقيق إدارى اكتفى بمجازاتهم إداريا ، وأنه لما كان الثابت بمثل خدمته أن جزء وقع عليه لاهاته رئيس الحسابات والذي ترتبط اختصاصات الطاعن باختصاصاته فيما يتصل بشئون العمال فلا يبعد أن يكون رئيس الحسابات المذكور هو المخرض للعمال على الادعاء عليه بالرشوة كما لا يبعد أن يكون رئيس قلم العمال قد تكاتف ورئيس الحسابات وو كياه على تعزيز اتهام الطاعن دفعا . نلاذى عن محيطهم ، هذا ولم يشأ المحقق استكتاب وكيل الحسابات الذى اعترف بأن كتابة الامضاءات المزورة هى خطه تماما ، كما رفض استكتاب بعض موظفي قلم العمال والمستخدمين المشكوك فى أمرهم فى حين أن هذا المحقق استكتبه هو مرتين بغير مبرر غير التمييز لصالح اللجنة الحقيقية والمعروفين لدى المسئولين بالمصاحبة واتهامه هو بغير حق ، يؤيد ذلك ما قبل عن طريق الجزم واليقين بأن كافة التوقيعات المزورة هى بخط الطاعن مع أن القانون لا يسمح للفاحص بالقطع بشئ فى ذلك ما لم يكن هو شاهد رؤية عليه أو على علم به . وهذا فضلا عن كون جميع الطلبات المطعون عليها قد حملت توقيعات صحيحة للمسؤولين فى المصلحة وأن بند الأجور كان يسمح بتعيين جميع العمال كما هو ثابت على كل طلب ، واذن فإنه لم يكن هناك ضرر وقع على الميزانية وتكون تهمة التزوير منهارة من أساسها لعدم توافر ركن الضرر . ويزيد الطاعن أنه ثابت بحضور جلسة المحاكمة تخلف محاميه المتدب الذى كان قد التمس بجلسة سابقة تأجيل الدعوى لدور مقبل وأنه ثابت كذلك بالحضر أن المحكمة لم تناقش شهود الدعوى ولم تسمع أقوال الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الوقائع التى عاقب الطاعن من أجلها ونظرا لقيام الارتباط بين الجرائم المكونة لها طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالمعقوبة المقررة لاشدها وقد بين الأدلة التى أقيم عليها والتى من شأنها أن تؤدى فى العقل وفى القانون الى ثبوت الواقعة بظروفها قبل الطاعن

دون سواء ، وقال فيما قال : ” إنه كان كاتباً بمصلحة التنظيم ، وكان له بهذه المثابة نصيب من الاشتراك في إدارة أعمالها وتجري عليه أحكام اللوائح والانظمة الخاصة بخدمة الحكومة وأنه قد ثبت للحكمة من اعترافه ومن أقوال العمال الذين سمعت شهادتهم أنه قد استلم منهم مبالغ بلغت في مجموعها أربعة وثمانين جنيها ونصفاً على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو تسهيل مرور طلبات تعيينهم أو نقلهم وأنه بفحص هذه الطلبات التي بلغت نحو الأربعين وجدت عليها امضاءات مزورة منسوبة الى مدير عام المصلحة ومدير عام مصلحة الطبيعيات والمنتدب بالتنظيم وموظفين آخرين و كل أولئك هم الموظفون المختصون بأمور تعيين ونقل وترقية عمال تلك المصلحة . وأنه استبان أن معظم هؤلاء العمال من بلدة الطاعن وقد اجمعوا عند سؤالهم في تحقيق النيابة على أن الطاعن كان الواسطة في تعيينهم في وظائفهم الحالية وأن الواحد منهم إذا أراد أن يعين عاملاً في المصلحة أو ينقل من درجة إلى أخرى بها فب كان عليه الا أن يتقدم الى الطاعن بطلب كتابي على ورقة تمغة أو يقدم له ورقة تمغه بيضاء وهو يقوم بمعرفته بكتابة ما يلزم ثم لا يلبث أمر التعيين أو النقل أو الترقية أن يصدر من مصلحة التنظيم بعد أيام معدودات . وقد اتضح من مراجعة طلبات العمال المزورة أن هذا ما حصل فعلاً وقرر العمال المذكورون أن الطاعن كان يشترط لانتهاء كل طلب مبالغ تتراوح بين الثلاثة الجنيهاً والخمسة وأنهم دفعوها اليه فعلاً فيما عدا شوقي حكيم الذي قرر أنه دفع له عشرة جنيهاً . وقد ضبط بمنزل الطاعن عند تفتيشه خطاب مرسل اليه من الشيخ مهدي أبو حسين العايدى مؤرخ في ٢٨ من يونيه سنة ١٩٤٧ ووجد على ظهر هذا الخطاب عدة تأشيرات وتوقيعات بالمداد الأحمر تقليداً للتأشيرات والتوقيعات المزورة المؤثر والموقع بها على طلبات التعيين والنقل والترقية الخاصة بالعمال ، كما ضبط بمنزله أيضاً خطاب مرسل من أخيه الذي كان متحماً في الدعوى وقد أرفق به صورتان شمسيتان لشخص واحد بالجسم الذي يالصق عادة على أوراق التعيين بمصلحة التنظيم وخطاب آخر من أخيه المذكور يخبره فيه أنه مر على عدد من العمال كي يقوم بتحصيل النقود التي وعدوا بدفعها وان الطاعن ما لبث

أن اعترف اعترافا كاملا بما هو منسوب اليه وجاء في تقرير قسم البحوث الزيف والتزوير أن التأشيرات والتوقيعات المدونة على الطلبات هي بخط الطاعن "و يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن كاتب بمصلحة التنظيم وأن له بحكم صفته هذه اتصالا بما قبل الرشوة من أجل القيام به من تعيين أو نقل للعمل ولما كان يكتفى في القانون لاداة انوظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب ، وكان الطاعن نفسه يقول في طعنه بارتباط اختصاصات وظيفته باختصاصات رئيس حسابات المصلحة فيما يتعلق بشئون أعمال مما يفيد اتصال وظيفته بهذه الشئون ، كما كان دولم يدفع أمام المحكمة بما يثيره في طعنه في هذا الخصوص . كما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أنه بجلسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ حضر مع الطاعن الاستاذ محمد عبد المقصود عن الاستاذ نادر المغربي وطلب التأجيل للاستعداد لانشغال المحامي الأصلي و بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ التي نظرت فيها الدعوى وصدر الحكم سمعت المحكمة من حضر من الشهود وهم كثيرون واستغنى الدفاع عن سماع الشهود الغائبين اكتفاء باقوالهم في التحقيقات وقد تليت هذه الأقوال بالجلسة فتعققت بذلك شفوية المرافعات ، وان محامي الطاعن المنتدب لم يحضر فندبت المحكمة للمرافعة عنه محاميا آخر كان متدبا عن المتهم الثاني في الدعوى وسمع هذا المحامي شهادة الشهود ومرافعة النيابة ، ثم ترفع عنه ولم يعترض الطاعن على شيء من ذلك أو يطالب تأجيل الدعوى لحضور محاميه الآخر المنتدب . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه هو إما جدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل أمام هذه المحكمة أو اعتراض على فن التحقيق مما لم يثره أمام محكمة الموضوع ولا تصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — فإن الحكم انطعون فيه يكون سليما ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٤٢)

القضية رقم ٩٣١ سنة ٢٢ القضائية :

عاهة مستديمة . بيان مداها في الحكم أو عدم بيانه . لا يؤثر في سلامته .

إن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العاهة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا على محمد الخولي بآلة راضة «عصا غليظة» على رأسه فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقريرين الابتدائي والشرعي والتي تخلف عن إحداها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام القبوة تعرض حياته للخطر والفقد العظمى المذكور لا يملأ بنسيج عظمي بل بنسيج ليفي مما قد يعرض المحنى عليه للإصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهابات السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان ليتعرض لها لو كان المخ محميا بالعظام وهذه العاهة بحالتها الراحنة تقلل من كفاءة المحنى عليه على العمل بنحو ٤٠٪ وكان ذلك مع سبق الإصرار ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم عبد الحليم عبد الوئيس صاحب بالسجن لمدة أربع سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجناية عاهة مستديمة وعاقبه من أجلها بالسجن لمدة أربع سنين على أساس أن هذه العاهة تقلل من كفاءة المحنى عليه للعمل بمقدار أربعين في المائة في حين أن التقرير

الطبي يقدر مداها بما لا يتجاوز عشرة في المائة ولو فطن الحكم إلى ذلك لما أنزل بالطاعن هذه العقوبة الشديدة . فضلا عن أن المحكمة إذ عدلت وصف التهمة برفع مدى العاهة إلى أربعين في المائة لم توجه نظرا للدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إن الوصف الذي قدمت به القضية للمحكمة كما هو ثابت في محضر الجلسة وفي الحكم المطعون فيه هو أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا غليظة على رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقريرين الطبيين ، والتي تخفف عن إحداها عاهة مستديمة ، تقلل من كفاءة المجنى عليه على العمل بنحو أربعين في المائة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذا الوصف نفسه ، دون تعديل فيه وبين واقعة الدعوى بجميع عناصرها وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن من شهادة الشهود وتقرير الطبيب الشرعي بأن المجنى عليه قد تخلف لديه نتيجة الإصابة بفروة الرأس فقد عظمى يعرضه للإصابات الخفيفة وضربات الشمس مما يعتبر عاهة مستديمة ، وكان ، أثبتته الحكم من التقرير الطبي لم يقدر للعاهة مدى غير ما هو وارد في وصف التهمة فضلا عن أن بيان مدى العاهة أو عدم بيانها في الحكم لا يؤثر في سلامته - لما كان ذلك وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن في حدود ما هو مقرر قانونا للفعل المسند إليه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

رئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة : إبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٤٣)

القضية رقم ٥٠٠ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تصرف المتهم فى جانب من السكر المتصرف لمصنعه باستعماله فى مصنع آخر . هذه الجريمة لا تنقض قصدا جنائيا خاصا .

مادام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف فى جانب من كمية السكر المتصرف لمصنعه باستعماله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين ، فهو - ذا - يكتفى لعقابه ؛ إذ أن هذه الجريمة يكتفى فيها أن يقارف المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا خاصا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بوصفه المدير المسئول عن مصنع غازوزة ركس : أولا - لم يمسح سجلا مطابقا للنموذج المقرر لإثبات كمية السكر المقررة للمصنع ومكان تخزينها والكمية المستخدمة منها والمقادير الناتجة من كل صنف . ثانيا - استخدم كميات السكر المنصرفة لمصنعه فى مصنع آخر غير الوارد بيانه لبطاقة التموين ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٥١ ع المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ و ١٣ و ٢/٥٤ من القانون رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٥٠ . ومحكمة الجناح المستعجلة قضت فيها بحضورها عملا بالمواد ١٣ و ٢/٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ براءة المتهم من التهمة الأولى وحبسه ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وشهر ملغص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر على نفقته وأمرت بوقف عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا من التهمة الثانية . فاستأنف منهم ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخذاً في تطبيق القانون، ذلك لأن الجريمة التي دين بها الطاعن تطبيقاً للمادة ١٣ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجب أن يتوفر فيها قصد جنائي خاص فضلاً عن القصد الجنائي العام وهذا القصد الخاص هو الباعث الخبيث أو الرغبة في تحقيق غاية ضارة من استخدام السكر المقرر لمصنع بعينه لمنفعة مصنع آخر أياً كان هذا المصنع وسواء أكان مملوكاً لذات المتهم أم لغيره، وهذه النية غير متوفرة في واقعة الدعوى لأن الطاعن إنما اضطر إلى استخدام كمية من محلول السكر في إنتاج الغازوزة الخاصة بمصنعه في مصنع آخر بسبب إغلاق المصنع الأول تنفيذاً لحكم قضائي وخشية تلف المحلول الذي كان متبقياً لديه وقت إغلاق المصنع وهو بذاته الذي كان سيستخدمه في إنتاج الغازوزة بمصنعه لو لم يكن أغلق . واستخدام السائل على الصورة التي وقعت لم يترتب عليه أى إخلال بسلامة العملية التي صرف من أجلها السكر، هذا فضلاً عن أن السكر المنصرف لم يستعمل بذاته في المصنع الآخر بل استعمل وحول إلى محلول في المصنع المرخص باستعماله فيه ، فإذا كانت الضرورة قد ألجأته إلى استعمال المحلول في صنع الغازوزة بالمصنع الآخر ، فإن ذلك لم يكن إلا خوفاً من تركه عرضة للتلف ودرءاً للمسئولية التي تترتب على عجزه عن إثبات كيفية التصرف فيه مما يمرضه للعقاب . الأمر الذي يجعل ما وقع من الطاعن من حالات الضرورة التي يشملها إعفاء القانون في المادة ٦١ من قانون العقوبات . ويتأدى الوجه الثاني في أن الطاعن كان يجهل أحكام

القرار الذى حوكم بمقتضاه وهو قرار إدارى يلتمس فيه الدفع بعدم العلم بواقعة
هى ركن من أركان الجريمة التى نصت عليها المادة ١٣ من القرار المذكور ،
ولا يرد على ذلك القول بأن الجهل بقانون العقوبات لا يقوم عذرا يعفى من العقاب
ذلك لأن القرار شأنه فى صدد هذا الدفع شأن القانون المدنى والقانون الإدارى
وقانون الأحوال الشخصية وهى جميعا تتسع لقبوله . ومما يؤيد جهل الطاعن
بالقرار أنه سارع فور علمه بما فرضه من أحكام إلى إخطار السلطات التوينية
بما تبقى لديه من مقررات السكر بعد إغلاق المصنع ، كما أخبر مفتش التموين بأنه
نقل السكر إلى مصنع آخر . أما قول الحكم بأن الطاعن تصرف فى السكر فى غير
الغرض الذى أعد له فردود بأن الثابت من التحقيقات أن المصنع قد أنتج فعلا
من الغازوزة ما يتكافأ وكمية السكر المنصرفة له ومن ثم فقد انتفت كل شبهة فى أن
الطاعن قد تصرف فى السكر فى غير صناعة الغازوزة التى خصص لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيها الأركان القانونية
للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد الأدلة على أن الطاعن تصرف فى جانب
من كمية السكر المنصرفة لمصنعه باستعماله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين .
ولما كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب فى هذه الجريمة قصدا جنائيا
خاصا ، بل يكفى أن يقارف المتهم الفعل المكون للجريمة عن إدراك لما يفعل ،
وكان الشارع قد أراد بالقوانين التوينية إحكام الرقابة على استعمال المواد التوينية
فى الأغراض التى خصصت لها واعتبار كل تصرف يخالف تلك الأغراض جريمة
مستوجبة للعقاب — لما كان ذلك ، وكان القرار الذى عوقب الطاعن بمقتضاه
هو تشريع فرعى للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ الذى خول وزير التموين
فى المادة الأولى منه إصدار القرارات المنفذة له وفرض العقوبات على مخالفتها —
فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٤٤)

القضية رقم ٥١٨ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تفتيش . إذن صدر على وفق قانون تحقيق الجنايات . الدفع بطلانه لمخالفته قانون الإجراءات الجنائية . لا يقبل . كل إجراء تم صحيحا على وفق القانون الذى حصل فى ظله بظل صحيحا .

(ب) تفتيش . أثى . متى يكون تفتيشها بمعرفة أثى واجبا ؟

(ج) اختصاص . دفع بطلان القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام به لم يكن مختصا به على حسب المكان . المحكمة غير ملزمة بتحرى حقيقة هذا الدفع . على الطاعن تقديم دليله .

١ - ليس فى قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى ببطلان إجراء تم و انتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذى حصل فى ظله . والمشرع لم يقصد من إباحة سرى ان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التى لم يتم الفصل فيها إلا أن يتبع فى كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث وقع قبل ابتداء سريانه . وإذن فإذا كان إذن التفتيش قد صدر من النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق الجنايات لذى كان قائما وقتئذ فإنه يكون إذا صحيحا ولا يصح الطعن عليه بما جاء فى قانون الإجراءات الذى صدر بعد ذلك .

٢ - إن اشتراط تفتيش الأثى بمعرفة أثى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسائية التى لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

٣ - إذا كان المتهم قد دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصا بها بحسب المكان ، ولم يقدم دليلا على ذلك فإنه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه لمجرد قول المتهم ذلك ، فان الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعماله فى دائرة اختصاصه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها مع آخر حكم براءته — أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بدون مسوغ قانوني، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات دفع المتهمان بطلان إذن التفتيش وإجراءات التحريز . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام برفض الدفع وبصححة الإجراءات وحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه مع مصادرة المضبوطات بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت المتهمة ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في الوجه الأول من طعنها إنها دفعت ببطلان إذن التفتيش وببطلان إجراءات التفتيش والتحريز وذلك بالتطبيق لأحكام المواد ٩١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقالت إن هذا القانون ولو كان صدوره لاحقا لتاريخ الواقعة إلا أنه من القوانين التي لا تخضع لقاعدة عدم انطباق القوانين الجنائية على الماضي ، كما أن النصوص التي اعتمدت عليها الطاعنة من هذا القانون لم تكن بمستحدثة وإنما هي نصوص مفسرة لما كان غامضا من نصوص قانون تحقيق الجنايات ، تقول الطاعنة إنها دفعت بما تقدم ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذه الدفوع وبصححة الإجراءات ورد عليها برد غير سليم في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفوع المشار إليها بوجه الطعن وبصححة الإجراءات قال في ذلك : ” إنه ليس في أحكام قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره من القوانين نصا وروحا ما يقضى ببطلان إجراء تم وانهى وقوعه صحيحا ونقا لأحكام التشريع الذي حصل في ظله وأن المشرع ما قصد

من إباحة سر يان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها إلا إلى أن يتبع في كل ما يستجد من الإجراءات في هذه القضايا أحكام القانون الجديد ولو أن الحادث وقع قبل ابتداء سريانه ومتى تقرر ذلك وتبين أن إذن التفتيش صدر من النيابة مطابقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات وما استقر قضاء محكمة النقض عليه فقد أضحى بذلك الإذن صحيحا والدفع لذلك منارا متعينا رفضه وإذا كان المخدر قد ضبط بيد المتهم الأولى (الطاعنة) فيكون الضابط قد اتبع الإجراء القانوني السليم بقيامه بضبط المخدر من يدها دون ما حاجة إلى الاستعانة بأثنى ، إذ أن المراد باشتراط تفتيش الأثنى بمعرفة أثنى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجهرانية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها وفضلا عن ذلك فقد انتدب الضابط أثنى لتفتيش المهمة الأولى إثر عثوره على المخدر في يدها ولم يسفر التفتيش عن العثور معها على ممنوعات أخرى " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك هو رد صحيح في القانون على هذه الدفع فإن ما تثيره في هذا الوجه من طعنها يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في قول الطاعنة إنها دفعت كذلك ببطلان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام بها لم يكن مختصا بأجرائها بحسب المكان إذ هو ضابط بقسم المنتزه في حين يقع مسكن الطاعنة الذي حصل فيه القبض والتفتيش بدائرة قسم الرمل . وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع بدوره دون أن يقوم بتحقيقه ورد عليه برد غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه بقوله : " وإذا لم يترح الحاضر عن المتهمين هذا الدفع تفصيلا ولم يبين دليله على أن المنزل المأذون بتفتيشه يقع بدائرة قسم الرمل وليس بقسم المنتزه ولم يناقش ما طلبت المحكمة تفصيله من أن المتهمين قررا عند سؤالهما في محضر الضبط من أن منزلهما يقع بدائرة قسم المنتزه وما جاء على لسان شاهدي النفي اللذين قررا بسكنهما مع المتهم الأولى (الطاعنة) ولم يطلب سماع شهود نفي تأييدا لوجهة نظره فيكون الدفع غير مستأهل ردا منها ومتعينا رفضه " ولما كان الأصل أن ضابط البوليس

إنما يباشر أعماله في دائرة اختصاصه ، وقد صدر في عمله كما جرت المحاكمة على هذا الأساس ، وكانت الطاعة لم تر شيئا في شأن الاختصاص إلا أمام المحكمة الاستئنافية ودون تقديم دليل على ما أثارته — فإن ما قاله الحكم يكون صحيحا وكافيا للرد على ما أثارته ، ولا يكون صحيحا ما تقوله الطاعة من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى هي حقيقة الاختصاص بتتقيق تجريه لمجرد قولها إنها لا تقيم في دائرة قسم المنزلة .

وحيث إن الطاعة تقول في الوجه الثالث إنها ذكرت في دفاعها أمام المحكمة أن المخدرات لم تضبط في حيازتها كما زعم الضابط وإنما ضبطت في حجرة بالمسكن الذي تقيم فيه مع زوجها الذي صدر الإذن بتفتيشه وأنها استدلت على صحة هذا الدفاع بالأسئلة التي وجهها إليها الضابط المحقق حيث سألتها مرة ” قرر حضرة ضابط المباحث ورجاله أنهم عثروا في الحجرة التي كنت بها على منديل قدر يحتوي على ثلاث قطع من الأفيون ؟ “ وسألتها أخرى ” ولمن المنديل الذر الذي كان به الأفيون ؟ “ وأنها انتهت من دفاعها إلى القول بأن مفاد هذه الأسئلة إما أن يكون الضابط المحقق قد اطلع على محضر آخر حرره ضابط المباحث وأثبت به أنه عثر على المخدر في الحجرة لا في حيازة الطاعة ، ثم مزق هذا المحضر واستبدل به غيره ، وإما أن يكون المحقق قد علم من ضابط المباحث ورجاله قبل تحرير هذا الضابط لمحضره بالعثور على الأفيون في الحجرة لا في حيازة الطاعة وأنه على كلا الحالين فقد قطعت أسئلة المحقق بأن المخدر إنما ضبط في الحجرة ولم يضبط في يد الطاعة ، وتقول الطاعة إنه على الرغم من أهمية هذا الدفاع فإن المحكمة قد التفتت عنه وردت عليه بما لا يفنده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها قبل الطاعة وقد أثبت في حتمها أنها ما أن وقع بصرها على ضابط المباحث حتى دست يدها في صدرها وأخرجتها بسرعة إلا أن الضابط المذكور تمكن من الإمساك بيدها وضبط بها مديلا بداخله ثلاث قطع من الأفيون مغلقة بورق من السلفان الأبيض ، ثم قش الغرفة فلم يجد بها مخدرات ، ثم تعرض لمسا تثيره

الطاعة من احتمال تمزيق ضابط المباحث لمحض الضبط والتفتيش وتحريره آخر بدلا عنه ورد عليه بأن اختلاف أرقام القسائم لا يدل على وجود محاضر حررت ثم مزقت ، ذلك أن اختلاف القسائم بلغ حوالى الخمسمائة فلا يعقل أن يكون التزيق قد حصل فى هذه القسائم كلها بعد تحريرها وان الخلاف إنما يرجع إلى اختلاف مجموعات القسائم باختلاف الضباط القائمين بالتحقيق . ولما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعة من ضبط المخدر بالغرفة لا فى يدعا قد بنته على تمزيق محضر الضبط واستبدال غيره به ، وقد رد الحكم على هذا الاحتمال بما يفنده ، وكان ما تقوله من احتمال علم الضابط المحقق من ضابط المباحث بعثوره على المخدر فى الغرفة مردودا بما أورد ، الحكم من أدلة الثبوت على الطاعة . لما كان كل ذلك ، فان ما تثيره الطاعة فى هذا الوجه لا يكون فى واقعه إلا جدلا موضوعيا ، ومناقشة فى أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥)

القضية رقم ٧٧٦ سنة ٢٢ القضائية :

إهانة موظف . الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ ع . وورد ألفاظ الإهانة فى حوار بين المتهم وبين غيره . تتحقق بها الجريمة مادام المتهم تعد توجيهها الى الموظف على مسمع منه . هذه المادة تعاقب على الإهانة أثناء تادية الوظيفة .

إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تفوه بالفاظ الإهانة قد أوردتها فى حوار بينه وبين غيره من الحاضرين مادام أنه قد تعد توجيهها الى الموظف فى محضره وعلى مسمع منه . وهذه المادة لاتعاقب على إهانة الموظف بسبب تادية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تادية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أهان بالقول موظفين عموميين هم الأساتذة محمد عبد المنعم حتاته وزملاؤه الموضحة أسمائهم بالمحضر أثناء تأدية وظيفتهم بأن وجه إليهم الألفاظ الموضحة بالمحضر عندما طلبوا منه الكف عن أعمال الإنشاء أثناء تأدية أعمالهم لما فيها من ازعاج لهم ، وطلبت عقابه بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد عبد المنعم حتاته بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش بلا مصاريف وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ١ قرش صاغ والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة والاكتفاء بتفريم المتهم عشرين جنهما مصريا وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن الألفاظ التى أسند الى الطاعن صدورها منه لا إهانة فيها وهى لا تخرج عن جدل بينه وبين العمال القائمين بالعمل عنده ، ولم تصدر للموظفين المجنى عليهم مباشرة ، ولم تكن بسبب وظيفتهم ، وأن الحكم جاء قاصرا إذ لم يرد على تمسك الطاعن بشهادة شاهدين من الحاضرين شهدا بعدم وقوع التعدى وأن ما أثاره الحكم من الشك فى صحة شهادتهما لا يذهب بقيمتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى

الى النتيجة التي انتهى إليها معرضا عن شهادة شاهدي النفي لما رآته المحكمة من عدم التعويل عليها لكونها جاءت متأخرة وللصلة بين الشاهدين والطاعن الذي كان يستخدمهما في عمله . ولما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تفريده بالفاظ الإهانة قد أوردتها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين ما دام قد تمسك بتوجيهها الى الموظف في محضره وعلى مسمع منه ، وكانت تلك المادة لاتعاقب على إهانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا على الإهانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية وظيفته ، وكان من شأن ذلك المساس بالوظيفة وكرامتها ، وكانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع الطاعن في كل جزئية يشيرها ، بل يكفي للرد على دفاعه الموضوعي لإثبات أركان الجريمة وبيان الأدلة على وقوعها منه - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سائما ولا يكون هناك محل لما يشير الطاعن في طاعنه من المجادلة في تقدير الأدلة في لدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٦)

القضية رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) قانون . مدوره بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لعرضه عليه . لا يفترض بطلانه .

(ب) شيوعية . القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ غير مخالف للدستور .

١ - إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد إليها ، لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين .

٢ - إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسة بالحريات التي كفلها الدستور لا وجه له ، إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة ، قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، فإن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . واذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات اعتداء على حريات الغير ، وأحكام المرسوم سالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحرية غيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولا - انضم إلى جمعية ترمي إلى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من طبقات والقضاء على طبقة اجتماعية وقلب لنظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ، ملحوظا في ذلك بأن انضم إلى جمعية سرية هي المنظمة الشيوعية المصرية التي تعمل على سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار القائم في روسيا والأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وسنالين في الثورة الروسية وتحريض العمال على الاضراب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه أن يذكر السلم العام - ثانيا - روج في المملكة المصرية لمبادئ هذه الجمعية بأن بث دعوتها بين أفراد الخلية التي ينظم بها وفي المحيط الذى يعمل فيه نشر مجلة " صوت البروليتاريا " التي تصدرها الجمعية لترويج مبادئ ، وأعد ووزع نشرات تدعو لهذه المبادئ ، وطلبت إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٩٨ / ٣ و ٩٨ / ب و د من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع المتهم أولا : بعدم قيام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ أبان العطلة البرلمانية والذي أضيفت بمقتضاه الى قانون العقوبات المواد من ٩٨/١ الى ٩٨/٥ مع عدم جواز تطبيق ذلك المرسوم بقانون ، لأن أحكامه مخالفة لنصوص الدستور ، والدفع الثانى ببطلان اذن التفتيش الصادر من النيابة لأن هذا الاذن غير جدى . والمحكمة قضت فيها بحضور يا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ عملا بمادتي الاتهام والمادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات بمعاينة سعد أمين غنيم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتغريمه مبلغ ٥٠ ج وأمرت بمصادرة الأوراق المضبوطة ، وقد ردت فى أسبابها على الدفعين قائلة إنهما فى غير محلها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم قد استند فى ادانة الطاعن الى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وهو مرسوم باطل لمخالفته للدستور شكلا وموضوعا فهو من ناحية الشكل قد صدر مستندا إلى المادة ٤١ من الدستور برغم عدم قيام حالة طارئة تدعو الى اصداره فضلا عن أن البرلمان لم يدع لاقرارته فى دورة غير عادية ، وهو باطل فى موضوعه لتعارضه مع الحريات الأساسية التى لا يجوز تقييدها بمراسيم . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد خلا من النقص على معاملته عند التنفيذ معاملة الفئة " ١ " .

وحيث إن المادة ٤١ من الدستور وان أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده بالاستناد اليها ، فانها لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى أول انعقاده وحالة عدم اقرارها من أحد المجلسين .

وحيث إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لمساسه بالحريات التي كفها الدستور ، لا وجه له إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة ، قد أعتبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، فإن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره ، وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات اعتداء على حريات الغير وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ، ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تتضمن عدم المساس بحرية غيره . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن بشأن بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لا يكون له عمل . أما ما يشيره بشأن عدم النص في الحكم على وضعه في إحدى الفئتين المنصوص عنهما في لائحة السجون فإن ذلك لا يمس سلامة الحكم لأن اللائحة المشار إليها لم توجب على القاضى أن ينص في حكمه على الفئة التي يوضع فيها المحكوم عليه ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متمينا رفضه .

(٤٧)

القضية رقم ٩١٨ سنة ٢٢ القضائية :

عود إلى الاشتباه . أمر المحكمة بضم قضية استكمال لتحقيق الدعوى . عدم تربتها حتى نظم القضية . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يثبت أنه حكم عليه بعد انذاره مشبوها وأنه إذا تبين من القضية التي تقرر ضنها أنه أدين فيها تماد محاكمته عن العود إلى الاشتباه . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها ، وكان

يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية الدفعة استكمالا لتحقيق الدعوى ولكنها لم تترث حتى ينفذ هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم في القضية التي أمرت بضمها ولم تضم أو على أن اتهمه فيها كان اتهاما جديا وعلى أساس حفظ حق النيابة في الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها مخالفة بذلك ما تقضى به المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - فحكمها بذلك يكون مبنيا على خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمون ضده بأنه اتهم في القضية ١١٢٥ لسنة ١٩٥١ جنح قسم ثالث الاسماعيلية حالة كونه قد سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها في أول يناير سنة ١٩٥١ في اللجنة رقم ١١٨ سنة ١٩٥٠ دشنا وطلبت عقابه بالمواد ٨ و ٦ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة دشنا الجزئية قضت فيها غيابيا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ عملا بالمواد ٨ و ٦ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاد ووضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مدة سنة واحدة مع التنفيذ ويكون التنفيذ عليه من يوم إمكانه بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المتهم ومحكمة قضا الابتدائية هيئة استئنافية قضت بحضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث أن الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة العود لحالة الاشتباه قد جاء مخالفا للقانون ، ذلك أنه استند في هذا القضاء إلى أنه لم يثبت أن المتهم قد حكم عليه بعد إنذاره مشبوها في قضية

السرقه رقم ١١٢٥ جنح الاستماعيلية سنة ١٩٥١ والى القول بأنه إذا ظهر بعد ذلك أن المتهم أدين في قضية السرقه المتقدمة فلاضير من محاكمته على أنه عاد لحالة الاشتباه .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم (المطعون ضده) بأنه في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٥١ عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في القضية ١١٢٥ جنح الاستماعيلية سنة ١٩٥١ حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٠ في القضية ١١٨ جنح دشنا سنة ١٩٥٠ . والحكم المطعون فيه إذ اتى الحكم المستأنف الصادر بإدانة المطعون ضده في هذه الدعوى وقضى ببراءته قال في ذلك : « وحيث إن الحكم المستأنف أدان المتهم على أساس أنه أدين في القضية ١١٢٥ سنة ١٩٥١ بعد سبق الحكم بمراقبته في القضية ١١٨ سنة ١٩٥٠ دشنا . وحيث إنه بالاطلاع على ملف الدعوى فإنه يتضح عدم وجود ما يدل على الحكم عليه في القضية ١١٢٥ سنة ١٩٥١ كما أن صحيفة سوابق المتهم قد جاءت خلوا من الإشارة إليها إذ أن الثابت أن آخر سابقة للمتهم هي الحكم بمراقبته ستة شهور في أول يناير سنة ١٩٥١ لأنه عد مشتبه في القضية ١١٨ سنة ١٩٥٠ جنح دشنا وحيث إن هذه المحكمة رأت استكمال التحقيق أن تكلف النيابة بجلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ بضم اللجنة ١١٢٥ سنة ١٩٥٠ وتأجيل الدعوى بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢ ومنها بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ثم بجلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ ثم بجلسة اليوم وبالرغم من ذلك ما زالت القضية لم تضم ولم يرد حتى ما يفيد ما تم بشأنها ، فإن المحكمة نظرا لكون المتهم مجوسا وخلو ملف الدعوى مما يدل على إدانة المتهم في القضية المسندة إليه آنفا أو أن اتهامه فيها كان جديا ترى أن التهمة الحالية على غير أساس ويتعين براءة المتهم مما أسند إليه عملا بنص المادة ٣٠٤ إجراءات النيابة وشأها معه بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى قبله على أنه عاد لحالة الاشتباه بعد الحكم عليه بالمراقبة . ولما كان يبين من أ. باب الحكم أن المحكمة قد أمرت بضم قضية اللجنة رقم ١١٢٥ سالفة الذكر استكمال التحقيق الدعوى ولكنها لم تترث حتى ينفذ هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على إدانة المتهم في دعوى السرقه التي أمرت

بضمها ولم تضم أو يدل على جدية اتهامه فيها على أساس - فقط حق النيابة في الرجوع الى الدعوى بعد ذلك إذا ما أقامت الدليل الجدى عليها - إلا في ذلك لما تقتضيه المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - لما كن ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون . متعينًا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٤٨)

القضية رقم ٩٢٣ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . إلقاء المتهمة بعلبة كانت معه لما رأى رجل البوليس يقرب منه . هذا تحل منه بإرادته عما كان يحوزه في العلبة . أداته في إحراز المخدرات . على تدليل المدعى من ضبط العلبة . صحيحة .

إذا كانت الواقعة الثابتة بإحكام هي أن ضابط المباحث علم من تحرياته أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعى ويحرق فيه الحشيش ، فاستصدر اذنا من النيابة بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخصر ، ولما قام بتنفيذ ذلك ومعه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة فلما رآهما المتهمان اتى الطاعن بعلبة تبين أن بها قطعة من الحشيش ، فالقاء العلبة في هذه الحالة يكون تخليا بإرادة ملقيها عما كان يحوزه من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط . واذن فإن ادانتهما بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة تكون سايمة

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم عليه - أحزنا مواد مخدرة "حشيشا" بدون مسوغ قانونى . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة

قويسنا الجزئية دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بقبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش بالنسبة للمتهم أحمد محمد القدوسى وبراءته مما نسب اليه . فاستأنفت النيابة . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فطمئنت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بالنسبة إلى الطاعن في حين أن الأذن الصادر من النيابة كان مقصورا على تفتيش المتهم الآخر وتفتيش الحص الذى قيل بأنه يديره لحرق الحشيش وضبط وتفتيش من يوجد معه فيه وأنه لدى تنفيذ هذا الأذن لم يكن الطاعن موجودا مع المتهم الآخر داخل خص بل إنه - على ما جاء بالحكم نفسه - كان جالسا معه تحت شجرة . فاذا كان الطاعن عندما فوجئ بتداهية البوليس إياه والمتهم الآخر القى من فوره بالعبلة التى وجد بها المخدر وضبطها البوليس فان تخليه هذا لا يكون صادرا عن طوعية واختيار وإنما كان اضطرارا نتيجة لهجوم البوليس الذى كان بالنسبة إلى الطاعن في خصوص واقعة الحال عملا غير مشروع ، هذا ثم أن الحكم وهو بسبيل دعم ادانة الطاعن قال إن الضابط شهد بأنه يتجرب في المخدرات ، ويتول الطاعن إن هذه الشهادة لا أصل لها في الأوراق ، وأن تهمة الاتجار لم توجه إلى الطاعن وإنما هو قدم بتهمة الاحراز .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن ضابط المباحث علم من تحرياته أن المتهم الثانى يقيم خصا بالطريق الزراعى بجوار نقطة مرور الحضراء ويحرق فيه الحشيش هو وآخرون فاستصدر اذنا من النيابة بتفتيش هذا المتهم ومن يوجد معه بالحص ، ولما قام بتنفيذ ذلك ومعه رجل البوليس

وجد المتهمين يجلسان تحت شجرة فلما رأى المتهمان رجل البوليس الذى المتهم الأول (الطاعن) بعلة تبين أن بها قطعة من الحشيش ، ووجد المتهم الآخر ممسكا بجوزة يدخن فيها ويتضح من هذا البيان أن الضابط لم يصدر منه أو من رجل البوليس المرافق له أى إجراء ضد شخص الطاعن وانهما فى اقترابهما منه إنما كانا مقدمين على تنفيذ الأمر الصادر إليهما من النيابة بضبط المتهم الثانى الذى كان الطاعن جالسا إلى جواره ، وأن الطاعن هو الذى تملكه الخوف لرؤية الضابط فالتى بما مره من المخدر وذلك قبل أن يتخذ الضابط معه أو مع زميله أى إجراء . لما كان ذلك ، فإن الطاعن هو الذى تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بالنسبة إلى الطاعن وإدانته بناء على الدليل المستمد من ضبط العلة التى القاها وتبين أنها تحتوى على مادة الحشيش ، يكون الحكم قد جاء سليما لم يخالف القانون فى شئ . أما ما يثيره الطاعن من أن شهادة الضابط عليه بالاتجار والتى اتخذها الحكم عليه دليلا لا أصل لها فى الأوراق ، ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بعدم الجدوى منه إذ أن تهمة الاتجار - كما يقول الطاعن نفسه - لم توجه إليه فى الدعوى ، وقد دانه الحكم بالاحراز بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر فى العلة التى القاها بإرادته ووقع عليه العقوبة فى الحدود المقررة قانونا لهذه الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٩)

القضية رقم ٩٢٤ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . اتفاق المتهمين على القتل ومساهمة كل منهم في إحداثه . توقيع عقوبة مبررة في حدود القتل العمد الحالى عن سبق الإصرار والترصد . الطعن في الحكم من جهة عدم توافر هذين الظرفين . غير منتج .

مادام الحكم قد استظهر اتفاق المتهمين على القتل وانضمام كل واحد منهم إلى الآخر في مقارفته بالأفعال المكونة له - فذلك يجعل كلا منهم فاعلاً في قتل المجنى عليه عمداً ويجعل العقوبة المقررة على كل منهم مبررة في حدود هذا القتل العمد المجرد عن ظرفي سبق الإصرار والترصد . وإذن فكل ما يثيره هؤلاء من طعن على الحكم في صدد ترافرفظفي سبق الإصرار والترصد لا يكون له من جدوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عبد الحسنى بركات أحمد عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وكفروا له في الطريق الذي يمر فيه حتى إذا ما ظفروا به انهاروا عليه ضرباً بالآلات حادة وراضة فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعت حليمة محمد البكرى بحق مدنى قبل المتهمين ، وطلبت القضاء لحسابهم بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات المنيا قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بما قبله كل من : حسين جاد الله وحسن محمد حسين وعبد السميع عبد الوهاب وعبد الحفيظ عبد الحليم جاد الله وعبد البصير حسين جاد الله بالأشغال شاقة لمدة خمسة عشر عاماً . وألزمتهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدنى حليمة محمد بكرى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية و ٥٠ قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعنين بالقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد استدل على توافر سبق الإصرار والترصد ونية القتل بما لا يمكن أن يؤدي إليه ، وإذ كان سبق الإصرار والترصد متفيا ونية القتل غير قائمة وكان الثابت بالحكم أن بعض المتهمين كانت يحمل عصيا ومن بعضهم الآخر من كان يحمل بلطة ومن كان يحمل سكيना وأنه لم يعرف حدث كل إصابة وبخاصة الاصابتين اللتين ساعدتا على إحداث الوفاة ، فإن الواقعة لا تكون قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد مما تنطبق عليه مواد الانهاام وإنما هي تكون ضربا افض الى موت بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وضربا مما تنطبق عليه المادة ٢٤٢ أخذا في ذلك بالقدرة المتيقن . هذا ويقول الطاعنون إن المحكمة لم تعمل على اتمام التحقيق تنفيذا للقرار الصادر بذلك من هيئة سابقة ، فقد رفضت ما طلبه الدفاع من التأجيل رغم عدم حضور ثلاثة من شهود الاثبات من بينهم عمدة بلدة المتهمين والذي كان الدفاع قد تمسك بسماعه في جلسة سابقة كما كان من بينهم عبد الحميد عبد الحليم جاد الله الذي اعترف بضرب المجنى عليه ووجات به إصابة قرر الطبيب إنها تتفق وتاريخ الحادثة وقد استندت المحكمة في حكمها الى أقوال العمدة لمذكور بالتحقيقات رغم عدم سماعه كما قالت عن إصابة عبد الحميد عبد الحليم جاد الله إنها مفتعلة في حين أن الطبيب الكشاف نفسه لم يقل بذلك مما كانت يتعين معه استدعاء الطبيب المذكور لمناقشته في هذا الشأن وكذلك فقد رفضت المحكمة ما طلبه الدفاع من مناقشة الطبيب في عدم وجود إصابات من بلطة بجسم المجنى عليه ، ثم انه لم يكن لها ان تكلف النيابة بالاستفسار من المجموعة الصحية عن ذهاب والد المجنى عليه وأخته اليها في يوم الحادث إذ كان يتعين عليها أن تتولى هذا الاجراء بنفسها لأهميته بعد أن أصبحت هي المختصة ، ويضيف الطاعنون أن الدفاع عنهم أثار دفوعا هامة تتناول تأخير البلاغ تأخيرا ظاهرا وتناقض الشاهدتين في الوقائع الجوهرية المتعلقة برؤية المتهمين في السوق قبل الاعتداء

وسبق اتهام المجنى عليه في جريمة دخول منزل على ما هو ثابت في قضية الجنيحة المضمومة وفي قتل المدعو محمد دياب وقضايا أخرى ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وردت على سبق اتهام المجنى عليه برد غير سديد، ثم استندت في ادانة الطائفتين إلى غير ما هو ثابت في الأوراق إذ أشارت إلى إجماع الشهود على الوقائع التي قدمت بها لحكمها مع أن الثابت من تحقيقات الدعوى في النيابة وأمام المحكمة أن هذه الوقائع ليست كما أوردها الحكم بل إن الذي ثبت وأغفلته المحكمة هو أن بن المجنى عليه وبين آخرين غير الطائفتين ضغائن أقرت بها والددة المجنى عليها نفسها في إحدى جلسات المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إنه في ٦ مارس سنة ١٩٤٨ قتل عبد العزيز عبد الحليم جاد الله أخو المتهم عبد الحفيظ عبد الحليم جاد الله وقريب الباقيين واتهم في قتله كل من عبد الهادي بركات المجنى عليه وسلامه أحمد وقطب سلامه وضبط لذلك قذية الحماية رقم ٤٦٤ سنة ١٩٤٨ ملوى التي كانت منظورة بجلسة اليوم وقضى فيها بالعقوبة ضد كل من سلامه أحمد وولده قطب سلامه ولذلك صمم المتهمون وأولها وآخرها ابن عم لعبد العزيز عبد الحليم جاد الله وثانيهم هو ابن للثمن الأول وثالثهم هو ابن اخت للثمن الأول ورابعهم أخو عبد العزيز عبد الحليم جاد الله على أن يأخذوا بثأر قتيالهم هذا وراقبوا الفرصة المواتية لتنفيذ غرضهم هذا وهو ذهاب المجنى عليه عبد الهادي بركات في يوم ٣ مارس سنة ١٩٤٩ إلى سوق الخميس الذي ينعقد بناحية سيف باشا وتربصوا به في طريق عودته ومعه أمه حليلة محمد بكرى واخته سعاد بركات أحمد اللتان كانتا تتعالجان بمجموعة سيف باشا الصحية في يوم الحادث وتقابلتا مع المجنى عليه صدفة وهو عائد من السوق وساروا معا قاصدين بلدتهم ديروط أم نخلة ، ولما وصلوا لمكان الحادث حيث توجد بعض أشجار النخيل اتخذوا المتهمون ستارا لهم خرج المتهمون من مخبئهم يحملون آلاتهم التي أعدها لقتله وهي فأس وبلطة وسكين ومضى غليظة وانها لوا عليه ضربا قاصدين قتله بجرى منهم وهم يتابعون الاعتداء عليه حتى سقط في التربة فاقد الحياة بسبب الإصابات التي أحدثوها به والتي سيأتي وصفها فيما بعد وعندئذ ولي المتهمون الادبار هارين من مكان الحادث " ثم تعرض

لسبق الإصرار والترصد ونية القتل فقال: "وحيث إنه عن ثبوت سبق الإصرار على القتل والترصد لا ارتكابه فإنهما ثابتان من وقوع الجريمة في مكان لم يثبت أن لأحد من المتهمين مصلحة غير أخذ الثأر من النواجر فيه انتظارا لعودة المجنى عليه من السوق كما أن سابقة اعتداء المجنى عليه مع آخرين على قريبهم عبد العزيز عبد الحليم جاد الله اعتداء انتهى بوفاته دليل على وجود سبق الإصرار لديهم على الأخذ بثأره ويقتل المجنى عليه . وحيث إنه عن توفر نية القتل لدى المتهمين فهي ثابتة من الضغينة الموجودة لديهم ضد المجنى عليه من قتله لقريبهم عبد العزيز عبد الحليم جاد الله ومن تجمعهم بمثل هذا العدد يحملون مختلف الآلات ليستعمل كل منهم ما يحمله في الإجهاد على المجنى عليه إذا لم يتمكن واحد منهم أو أكثر من تحقيق هذا الغرض " . ولما كان هذا الذي قاله الحكم تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعنين بها وكان الحكم قد استدل على ثبوتها قبلهم بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي في العقل وفي القانون إلى مارتبه عليها ، كما كان استدلاله به على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين وافية ، وكان لامصلحة لهؤلاء فيما يثرونه بشأن ما قاله الحكم عن سبق الإصرار والترصد لأنه بفرض قصوره في هذا الشأن فإنه قد استظهر اتفاق المتهمين على القتل وانضمام كل واحد منهم إلى الآخر في مقارفته بالأفعال المكونة له مما يجعل كلا منهم فاعلا في قتل المجنى عليه عمدا ويجعل العقوبة الموقعة على كل منهم مبررة في حدود هذا القتل العمد الحالي من سبق الإصرار والترصد وهذا إلى ما أثبتته الحكم من أن الإصابات المشاهدة بجسم القتيل تحدث كلها من جسم صلب أو ذى حافة حادة وسن مدبب كالسكين أو ما أشبه أما إصابات الرأس فكما يشير شكلها تحدث من الإصابات بجسم صلب مستطيل الشكل نوعا كالعصا أو زقاة أو ما أشبه وأن وفاة المذكور هي نتيجة هذه الإصابات كلها مجتمعة وما صحبها من صدمة عصبية وتزيف وقد ساهمت الإصابات النافذتان للتجويف الصدرى تحت بند ٦ وبند ٨ بالقسط الأكبر في إحداث الوفاة " مما يفيد أن كلا من الطاعنين ، من كان منهم يحمل عصا ومن كان يحمل جسما صلبا ذا حافة حادة وسن مدبب كالسكين أو ما أشبه قد ساهم بفعله في قتل المجنى عليه عمدا . لما كان ذلك ، فإن مجادلة الطاعنين

في سبق الاصرار ونية القتل لا يكون لها محل ، ثم انه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة بهيئة أخرى وهي بسبيل تحضير القضية قبل نظرها ، كانت قد قررت في إحدى الجلسات استمرار المرافعة بجلسة أخرى وكلفت النيابة بالاستفسار من المجموعة الصحفية عن واقعة ذهاب شاهدتي الرؤية إلى تلك المجموعة في يوم الحادث وضم قضية الجناية رقم ٤٦٤ ملوى سنة ١٩٤٨ وإعلان الشهود الغائبين ، ثم كان بجلسة المحكمة ان ضمت قضية الجناية سالفة الذكر وان وردت إفادة المجموعة الصحفية في الخصوص الذي طلبت من أجله دون أن تجري النيابة من جانبها أى تحقيق في هذا الخصوص ، فنظرت المحكمة الدعوى وسمعت من حضر من الشهود واكتفت النيابة والدفاع بأقوال الشهود للغائبين في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوة هذه الأقوال وتليت بالجلسة فعلا . لما كان ذلك ، وكان الدفاع لم يعترض على كل ذلك بشئ ولم يتمسك باستدعاء عمدة بلدة المتهمين لسماعه أو الشاهد عبد الحليم عبد الحميد جاد الله أو يطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في شئ عن إصابته ، ثم وجدت المحكمة وهي مشكلة بهيئة أخرى أن الدعوى أصبحت صالحة للفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قال وهو بسبيل دعم التهمة على الطاعنين دون فيهم إن إصابة عبد الحليم عبد الحميد جاد الله هي إصابة مفتملة واستند في ذلك إلى ما يؤيد ذلك في العقل والمنطق ، كما رد برد سائق على ما طلبة الدفاع من استدعاء الطبيب لمناقشته في شأن عدم إصابة المجنى عليه من بلطة — وهي الآلة التي قبل إن الطاعن كان يحملها في وقت الحادث . لما كان كل ذلك ، فإن دعوى الطاعنين باخلان المحكمة بحق الدفاع تكون على غير أساس ... أما ما أثير في الطعن غير ما تقدم مما يدخل في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإن الحكم المطعون فيه قد تعرض له ، ورد عليه بما يفنده ، كما أن ما أخذه من الأدلة على ثبوت الواقعة على الطاعنين يعتبر بذاته ردا كافيا على هذه الأوجه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٥٠)

القضية رقم ٩٢٦ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إجراءات . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض المحاضر . لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما ورد بها يخالف الحقيقة .

(ب) اغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم . ليس من شأنه أن يبطل المحاكمة .

١ - إن خلو بعض محاضر الجلسات من توقيع رئيس الجلسة لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما ورد بها يخالف الحقيقة .

٢ - متى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة ، فلا أهمية لإغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة مادام الحكم قد دون اسمه صراحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة "حشيشاً" بدون ترخيص وفي غير الأحوال المذمومة بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جناح إمبابه الجزئية قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن إجراءات محاكمة الطاعن قد شابها البطلان لعدم توقيع القاضي على بعض محاضر الجلسات ، ولأن محضر جلسة ٢٥ فبراير

سنة ١٩٥٢ بالمحكمة الاستئنافية قد خلا من ذكر اسم وكيل النيابة الحاضر بالجلسة ويضيف إلى ذلك أن محكمة أول درجة قد دانت به غير أن تسمع شهود الإثبات ، بل اقتصر على سماع شهود النفي وقد نبه المحكمة الاستئنافية إلى ذلك . إلا أنها قضت بتأييد الحكم دون أن تسمعهم هي أيضا . وقد دفع أمام هذه المحكمة ببطلان التفتيش الذي تم في منزله ، فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع ولم يرد عليه . وحيث إن خلو بعض المحاضر من توقيع رئيس الجلسة لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما ورد فيها مخالف للحقيقة ، كذلك لأهمية لإغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة الاستئنافية مادام الحكم المطعون فيه قد ذكر اسمه صراحة ، والطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة . هذا ولما كانت محكمة أول درجة قد سمعت شهود النفي وكان الطاعن إذ أشار في مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية إلى عدم سماع شهود الإثبات لم يطلب من تلك المحكمة أن تسمعهم وكان ما يثير الطاعن في الوجه الأخير من الطعن لا جدوى له منه ، إذ يبين من الحكم أن التفتيش قد حصل في وقت واحد في بيت الطاعن وفي محل تجارته ، وقد ضبطت المادة المخدرة في كل منهما ، فلا مصلحة له في الدفع ببطلان التفتيش الذي تم في منزله مادام تفتيش محل تجارته صحيحا ، وقد أسفر عن ضبط مخدرات . لما كان ذلك فإن الطعن به لا يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١)

القضية رقم ٩٢٧ سنة ٢٢ القضائية

تفتيش . إذن تفتيش صادر من النيابة بالمداينة لقانون تحقيق الجنايات الذي كان قائما وقتئذ . وجوب اعتباره صحيحا متجا لكان آتاه .

ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقضى بإبطال إجراء تمهواته صحيحا وفق أحكام التشريع الذي حصل الإجراء في ظله . وإذن فإذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة قد صدر مطابقة لأحكام قانون تحقيق الجنايات ، وكانت إجراءات القبض والتحرير على وفق أحكامه - فإنه يكون صحيحا قائما متجا أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم عليه أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المخرجات الجزئية دفع المتهم ببطلان التفتيش والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بواد الاتهام برفض الدفع وبصدقة إجراءات القبض والتفتيش وحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه ومصادرة المضبوطات بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهم ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . نطقن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع بعدم الاستجابة إلى ما طالبه من سماع شهود نفيه ، كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسيب بإجازة القبض والتفتيش رغم بطلانهما واقتصاره في الرد على الدفع بالبطلان بالاحالة إلى أسباب الحكم في قضية أخرى .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة سمعت شهود الإثبات في جلسة المرافعة، وأعلن المدافع عن الطاعن اكتفائه بذلك واستغناءه عن الشاهد الغائب، وانتهت المرافعة على ذلك دون أن يطلب سماع شهود تفي، ثم طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية فلما تبين أنهم حاضرون بالجلسة، ضربت المحكمة صندبا عن سماعهم وأشارت في الحكم إلى ذلك، ولما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الدعوى من واقع الأوراق ولا تسمع من الشهود إلا من ترى هي داعيا لسماع شهادتهم، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بأنه "ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره من القوانين ما يقضي بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذي حصل في ظله... وقد صدر إذن التفتيش من النيابة مطابقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات، وجاءت إجراءات القبض والتحرير وفق ما جاء بهذا القانون" لما كان ذلك، وكان ما ذكره الحكم في هذا الخصوص صحيحا في القانون، ولا قصور فيه. فإن الطاعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٥٢)

القضية رقم ٩٣٢ سنة ٢٢ القضائية :

اتقضاء الدعوى . بجنة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وجوب اتقضاءها والتقرير ببراءة المتهم .

الدعوى الجنائية تنقضي في مواد الممنوع بمضي ثلاث سنين ، وقد أوجبت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لاتقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . وإذن فإذا كانت الدعوى قد استنفدت أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة

على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصلح للمتهم من نصرة فانه يكون من المتعين نقض الحكم الصادر فيها بالإدانة والقضاء ببراءة المتهم لا تقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - حسب الله نايل هيكل (الطاعن) و ٢ - محمد خيرت نايل هيكل و ٣ - ابراهيم عبد الحميد هيكل ، بأن المتهم الأول حسب الله نايل هيكل ، ضرب عبد الحميد ابراهيم هيكل في رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية ولم يقصد قتله ولكن الحرب أفضى إلى موته والمتهم الثاني محمد خيرت هيكل ضرب ابراهيم عبد الحميد هيكل ، والمتهم الثالث - ضربه عمدا في رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام الرأس بالمنطقة المقدمة والحدارية اليمنى مما يجعل المصاب المذكور عرضة للتأثيرات والتغيرات الجوية والإصابات البسيطة والتي ما كانت لتؤثر على المصاب المذكور لو أن المخ ظل محميا بالعظام والتي قللت من كفاءة وقدرة المصاب على العمل بما يقدر بحوالى ١٠٪ والمتهم الثالث ابراهيم عبد الحميد هيكل ضرب المتهم الأول حسب الله نايل هيكل عمدا على إصبع يده اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هى إعاقة فى حركة ثنى السبابة اليسرى التى قللت من كفاءة المصاب وقدرته على العمل بما يقدر بحوالى ٥٪ ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٢٦ من قانون العقوبات للأول و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ للثانى و ١/٢٤٠ للثالث من القانون المذكور فصدر قراره بذلك ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات دمنهور دفع المتهم الأول حسب الله نايل هيكل بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة (خمسة عشر عاما) . والمحكمة المذكورة قضت فيها بحضور يا عملا بالمادة المطلوبة أولا - برفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة بالنسبة للمتهم الأول - ثانيا -

بأنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الرابع ابراهيم عبد الحميد هيكل لوفاة
— ثالثا — بادانة المتهم الأول حسب الله نايل هيكل بالحبس لمدة سنة مع الشغل
وذلك عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات على اعتبار أنه في الزمان
والمكان سالفى الذكر ضرب محمد ابراهيم هيكل فأحدث به الإصابات التى تقرر
لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . رابعا . براءة المتهم الثانى محمد خيرت
نايل هيكل مما نسب اليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .
فقطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بمجنحة ضرب
بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات وتاقبه من أجلها بالحبس مع
الشغل لمدة سنة ، مع أن الدعوى العمومية بشأنها قد انقضت طبقا للمادة
١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الممنوع بمضى ثلاث
سنتين وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها
الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر
من نصفها وكانت الدعوى الحاضرة قد استنفدت أكثر من أربع سنوات ونصف
سنة من وقت وقوع الجريمة فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة
١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية
بالنسبة لما هو أصح للتهمة من خصوصه — لما كان ذلك ، فإنه يكون من المتعين
نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية
بمضى المدة .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٥٣)

القضية رقم ٩٤١ سنة ٢٢ القضاية :

دفع شرعى . حكم . تسببه . دفع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . إدانته دون تحقيق .
هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشربانه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور .

إذا كانت الواقعة -- كما أثبتها الحكم -- هى أن المجنى عليه هو الذى بدأ بحل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هو أرضه ، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الأخير واعتدى على المجنى عليه ، ومع ذلك قضى الحكم بإدانة الطاعن دون أن يستقصى ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ويرد عليه ويحقق ما إذا كان للمجنى عليه حق فى تعرضه لوالد الطاعن فى إدارة الساقية وحل ماشيته منها رغما منه لاستعمالها فى أرضه هو مما ترتب عليه تماسكهما ووقوع الحادث -- فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - ضرب عمدا عبد المطلب على عمران فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام الجبهى الجدارى الأيسر فى مسافة أبعداها ١ X ٣,٥ سم يرى ويحس فيه نبض المخ عند السعال وقد أصبح بسبب هذا فقد عرضة لحداث مضاعفات كالتهاب السحايا وتخراجات المخ ونوبات الصرع والجنون كما أصبح المخ فى موضع هذا فقد أشد تأثرا بالإصابات الخفيفة التى قد تقع على هذا الجزء

الفاقد لوقايته الطبيعية التي ما كانت تؤثر عليه لو ظل محميا بالعظام مما يعرض حياته للخطر ويقال كفاءته على العمل بنحو ٣٠٪. ثانيا - ضرب عمدا محمد عبدالمطاب عمران فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي مما يحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حتموريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه لأن المجنى عليه وابنه هما اللذان ابتدراه بالاعتداء فإذا كان هو قد رد الاعتداء فقد كان على حق في ذلك وأنه على فرض أنه تجاوز حدرد الدفاع فهو معذور، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بإدانته ولم يعن بالرد عليه . وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة يبين أن المدافع عن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن المجنى عليه الأول هو الذي بدأ الاعتداء وضرب الطاعن بالعصا ثم باليد وأن ابنه المجنى عليه الثاني كان متحذرا لمتابعة الاعتداء ، وعقب محامي الطاعن على ذلك بأنه إذا كان المتهم قد اعتدى فهو معذور . لما كان ذلك وكانت الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن المجنى عليه الأول هو الذي بدأ بحل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هر أرضه ، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الأخير واعتدى على المجنى عليه الأول فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يستقصى مادفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي ويرد عليه أو يحتمق ما إذا كان للمجنى عليه الأول حق في تعرضه لوالد الطاعن في إدارة الساقية وحل ماشيته منها رغما منه لاستعمالها في رى أرضه هو مما ترتب عليه تماسكهما ووقوع الحادث - حسبما أثبتته الحكم - يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٥٤)

القضية رقم ٩٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

قتل عمد . نية القتل . وجوب استظهارها وبيان عناصرها .

إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، فإنه يكون لازما على المحكمة حين تقضى بإدانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعنى في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة وأن تورد العناصر التي استخلصت منها هذه النية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمدا مع سبق الإصرار صابحه عوض بكار بأن عمدا النية على قتلها وكن أنفاهما بقصد قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطبت من قاضي الإحالة إحالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فتمسر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحسور يا بمعية كل من مبروك عطيه عامر وتوفيق محمد اسماعيل نقيب بالأشغال الشاقة المؤبدة . وقد استبعدت بذلك ركن سبق الإصرار . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم لطمعه أسبابا ، فطمعه لا يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الداعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما بني عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بالقتل العمد قد جاء قاصرا لأنه أغفل التحدث عن نية القتل خصوصا وأن المشاهدة التي أثبت وقوعها بين الطاعن الأول وزوجته المجنى عليها قد تؤدي إلى التماسك وأن التماسك قد يسبب وفاتها دون توفر هذه النية .

وحيث إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به في القانون نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في باقي جرائم التعدي على النفس ، فقد بات لزاما على المحكمة إذ تقضي بادانة المتهم في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها باستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته للجريمة وأن تورد "عناصر" التي استخلصت منها هذه النية - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن نية القتل إغفالا تاما ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه بالنسبة إلى الطاعنين كليهما وذلك لوحدة الواقعة التي عوقبا من أجلها .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة إبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٥٥)

القضية رقم ٩٦٦ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . التوقيع عليه . عدم توقيعه في ظرف الثمانية الأيام . أنه .

إن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن هذا الميعاد إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع" فقد دل بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب إبطاله على عدم مراعاته . وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للحكوم عليه إذا حصل من قلم الكاتب على شهادة بعدم وجرد الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الدخاب .

الوقائع

تهمت النيابة العامة : ١ - محمد عبد الرحيم عبد النعيم و ٢ - عكاشة اسماعيل عبد الرحمن و ٣ - صابر محمد يوسف و ٤ - أمين عبد الله قناوى . بهم : الأول - شرع في قتل عبد الحميد اسماعيل أحمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا جريمة لسبب خارج عن إرادته وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج .

والثاني - شرع في قتل حليلة عبد الحليم : طاعمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو اسعاف المحبى عليها بالعلاج .
والثالث - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الثاني في جناية الشروع في القتل المستندة إليه بأن اتفق معه عليها وساعده على ارتكابها بأن قدم له البندقية التي أطلقها على المحبى عليه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .
والرابع مع الثاني - ضربا محمد موسى غازى عمدا بأجسام صلبة راضة (عصى) فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبى وبتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول والثانى والثالث بالمواد ٤٠/٣-٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧/١ عقوبات والرابع والثانى بالمادة ٢٣٦/١ عقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى كل من عبد الحميد اسماعيل حمد بحق مدنى قدره ١٠٠ ج قبل المتهم الأول وحليلة عبد الحليم بصفتها وارثة عن زوجها بحق مدنى قدره ١٠٠ ج قبل المتهمين الثانى والرابع . ومحكمة جنایات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧/١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والثانى والمادة ٢٣٦ من القانون المذكور للرابع أولا - بمعاقبة محمد عبد الرحيم عبد النعيم بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنين وإلزامه بأن يدفع لعبد الحميد اسماعيل أحمد مبلغ خمسين جنيتها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة وثانيا : بمعاقبة عكاشه اسماعيل عبد الرحمن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين عن تهمة الشروع فى القتل وثالثا : بمعاقبة أمين عبدالله قساوى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وإلزامه بأن يدفع لمدعى الحق المدنى حلیمه عبد الحليم مبلغ مائة جنيتها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية و ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة . ورابعا : ببراءة عكاشه اسماعيل عبد الرحمن من تهمة الضرب المفضى إلى الموت ورفض الدعوى المدنية قبله عنها وبراءة الثالث جابر محمد يوسف مما أسند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤/١ ، ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجزائية .

فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أسس إدانته على دليلين متعارضين هما أقوال المجنى عليه الذي قرر أن الطاعن أطلق عليه العيار من الأمام والكشف الطبي الذي أثبت أن العيار أطلق من اليسار إلى اليمين كما جاء الحكم قاصرا لعدم الرد على دفاع الطاعن من أن الحادث كان مشاجرة اشترك فيها كثيرون وأطلقت فيها أعيرة كثيرة مما لا يمكن معه الاعتماد على ادعاء المجنى عليه أنه أمكنه تمييز الطاعن، ولم يتحدث الحكم عن الباعث على ارتكاب الجريمة مع تمسك الطاعن بأنه ليس ثمة ما يحمله على ارتكابها واستدل بالإصابات الرضية التي وجدت به على أنه كان عزلا من السلاح. ويقول الطاعنان الثاني والثالث إن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأنه لم يوقع عليه في ثمانية أيام من وقت صدوره. وأنه جاء قاصرا لعدم رده على ما دفعه به من أن المجنى عليها أصيبت من نفس العيار الذي أصاب المجنى عليه الأول، كما شهد بذلك أحد الشهود أمام المحكمة. ويضيف الطاعن الثالث أن إدانته بنيت على دليل فاسد، ذلك أن الكشف الطبي دل على أن المجنى عليه الذي اتهم الطاعن بضربه كان مصابا بعدة إصابات وأنه كان في حالة غيبوبة إثر إصابته وأثبت التحقيق أنه لم ينطق إلا بعد أن نبهه أحد الحاضرين وعند ذاك اتهمه وآزره، دفع الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع وبأن هذه الملابسات تدل على شيوع التهمة إلا أن المحكمة أعرضت عن ذلك وأخذت بأقوال المجنى عليه ضده وأطرحتها بالنسبة للآخر وقضت ببراءته مما يعد تناقضا يعيب الحكم.

وحيث إنه فيما يختص ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة في ثمانية أيام من وقت صدوره فلا أساس له لأن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان" ولا يجوز التأخير عن هذا الميعاد "إلا لأسباب قوية وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع" فقد دل بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على

عدم مراعاته وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

وحيث إنه عن باقي أوجه الظن فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التي دين بها الطاعنون ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه الأول لا تتعارض مع ما أثبتته تقلا عن الكشف الطبي ، وكان للحكمة أن تعتمد في قضائها على قول الشاهد متى اطمأنت إليه وتطرح ما عداه ، وكان دفاع الطاعنين المشار إليه بأوجه للظن هو من الدفوع الموضوعية التي لا تتطلب ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من أدلة الإدانة التي أخذت بها المحكمة وهي ليست ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها - فإن ما ينهيه الطاعنون لا يخرج عن الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تصح إثارتها أمام هذه المحكمة .

(٥٦)

القضية رقم ٩٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) دفاع . تأجيل القضية للحكم مع تقديم مذكرة . عدم تقديم الطاعن مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
(ب) دفاع . طلب المتهم تأجيل القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة . تقديم مذكرة . قصرها دفاعه على بعض الدفوع . لا يجوز له أن يدعي الإخلال بحق الدفاع .
(ج) تفتيش . ضابط مكتب المخدرات . استصداره اذنا من النيابة بناء على تحرياته . قيام معاون البوليس المختص بالتفتيش . إجراءات سليمة .

٢ - متى كانت المحكمة قد أجات القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام فانه يكون عليه أن يقدم مذكرة في هذا الموعد . فإذا كان هو قد قصر في استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أخأت بحقوقه في الدفاع .

٢ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له في تقديم مذكرة بدفائه فأجابته إلى طلبه ، فإنه يكون عليه أن يبدى في هذه المذكرة كامل دفاعه ، فإذا هو قصرها على دفع دون أخرى أو دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه من بعد القول بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

٣ - مادام الطاعن مسلما في طعنه أن ضابط مكتب إدارة مكافحة المخدرات هو الذى قام بالتحريات وأنه هو الذى عرض تحرياته هذه على وكيل النيابة فأذن بإجراء التفتيش دون أن يخص شخصاً بذاته لتنفيذ هذا الإجراء ، ومادام الثابت أن الذى قام بالتفتيش بناء على ذلك الاذن هو معاون البوليس الذى يتبعه مسكن الطاعن - فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد القادر أحمد حسن و ٢ - فتحية طاهر ربحان بأنهما أحرزا جواهر مخدرة (أفبونا وحشيشا) بدون مسوغ قانونى .

وطلبت عقابهما بالمواد ١٢٠/٣٥ ب ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة المخدرات الوطنية مدأن سمعت الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ٤٠ علا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ للاول وبالمادة ٣٠٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ للثانية بمجلس الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وغرامة ٤٠٠ جنيه وبرائة الثانية من التهمة المسندة إليها ومصادرة المضبوطات . فاستأنف المتهم وفى أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وقد ذكرت في أسباب الحكم أن الدفع في غير محله .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ أخطأ في الرد على الدفاع الذي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية من بطلان الاجراءات لعدم توفر صفة الضبط التقيضي لضابط مكتب المخدرات لدى استصدار إذن التفتيش إذ لم يكن له هذه الصفة وقتذاك . كما أخطأ في القول بأن الضابط الذي قام بالتحريات واستصدار إذن التفتيش هو بذاته الذي قام بإجرائه مع أن الثابت بالأوراق أن الذي أجرى الضبط والتفتيش هو معاون المباحث الذي لم يندب لهذا الاجراء من سلطة مختصة . هذا إلى الاخلال بحقه في الدفاع لأنه لم يمكن من ابدائه أمام محكمة أول درجة وكان قد صرح له بتقديم مذكرة فلم يمكن من تقديمها ولم تجبه المحكمة إلى طلب مد أجل الحكم حتى يقدمها . كذلك قدم مذكرة للمحكمة الاستئنافية بدفع خاصة بإجراءات الضبط والتفتيش فرفضتها المحكمة دون أن تعطى له فرصة لابتداء دفاعه في الموضوع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة أجلت القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام . ولذا فقد كان عليه أن يقدم مذكرته في هذا الموعد ، فاذا كان هو قد قصر في استعمال حقه فلا تكون المحاكمة قد أخلت بحقوقه في الدفاع . وكذلك يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد دفاعا شفويا وطلب تأجيل القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة فأجابته المحكمة أن هذا الطلب ولذا فقد كان عليه أن يبدى في مذكرته كامل دفاعه ، فاذا كان هو قد قصره على دفع دون أخرى أو دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه القول بأن هناك اخلالا بحقه في الدفاع . أما ما يثيره الطاعن عن بطلان اجراءات التفتيش والضبط بناء على أن أحد ضباط مكتب المخدرات هو الذي قام بإجراء التحريات واستصدار الاذن من النيابة العامة في الضبط والتفتيش فلا أساس له لأن التحريات من صميم أعمالهم وما دام الطاعن مسلما في طعنه بأن ذلك الضابط عرض تحرياته

على وكيل النيابة فأذن بإجراء التفتيش دون أن يخصص شخصا بذاته لتنفيذ هذا الإجراء وأن الذى قام بالتفتيش بناء على ذلك الإذن هو معاون بوليس بقسم ميناء البصل الذى يتبعه مسكنه أى أنه من رجال الضبطية القضائية وفى دائرة اختصاصه ، فإن الاجراءات تكون صحيحة ولا محل للتخوض فيما قاله الحكم من توفر صفة الضبطية القضائية لرجال إدارة المخدرات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٥٧)

القضية رقم ٩٦٨ سنة ٢٢ القضائية :

إحراز سلاح . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . هو القصد الجنائى العام .

إن جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام ، الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز سلاحا ناريا (بندقية خرطوش) بغير ترخيص . وثانيا : أحرز طلقة خرطوش بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٥ ، ١٠ ، ١٩ ، ١٠٦ ، ١٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، ومحكمة إسطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ٢٠٠ قرش عن التهمة الأولى و ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمة الأولى وبتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الواقعة التي دين بها الطاعن لاعتقاب عليها لانعدام القصد الجنائي لديه في إحراز البندقية إذ لم يكن يقصد مخالفة القانون لسبق تقديمه طلبا بترخيص له بحملها بوصفه خفيرا للزراعة وكي يستطيع القيام بمهمة الحراسة التي وكلت إليه وقد استوفى الإجراءات الخاصة بذلك وبذاتها وفي طريقه إلى المركز لاستلام الرخصة ضبط وهو بحملها فالأحراز في هذه الصورة هو إحراز اضطرارى ينتفى معه القصد الجنائي .

وحيث إن المحكم المظعون فيه وقد استند في قضائه إلى الأسباب التي أخذت بها محكمة أول درجة وصحح العقوبة المقضى بها طبقا للقانون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن . ولما كان الأمر كذلك وكانت جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام فإن المحكم يكون صحيحا فيما قاله من أن هذا القصد يتحقق بمجرد حمل السلاح من علم وإدراك ، أما ما جاء بوجه الطعن فهو إنما يتعلق بالبائع وهو لا يؤثر على قيام الجريمة متى توافرت عناصرها القانونية ولذا فإن المحكم يكون سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٥٨)

القضية رقم ٩٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

قانون أصابع . معاملة الطاعن به عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات . مثال في جريمة تموغية .

إن القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجبت المادة الأخيرة منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في المادة الأولى منه على أن " ينحصر السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ " كما أنه ألغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٠٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ . وإذن فإذا كان الطاعن قد حكم عليه بعقوبة لأنه بوصفه صاحب مصنع حلوى لم يقوم بإخطار مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه ، وكانت هذه الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨ أغسطس سالب الذكر - فإنه تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين نقض الحكم القاضي بهذه العقوبة والنقض ببراءة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يقوم بإخطار مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٥ و ٥٤ من قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارين ١٠٠ و ١٠٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة بندر الفيوم قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه مصرى وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وشهر

ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس بلامصاريف . فاستأنف
المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . وفي أثناء نظرها أمام محكمة الفيوم
الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان الدعوى العمومية . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا بقبولهما شكلا ورفض الدفع ببطلان الدعوى العمومية وبتأييد
الحكم المستأنف .

فطمع الأستاذ بشمرى قام المحامي والوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التقاضي .. الخ

المحكمة

... حيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٢٨ أكتوبر سنة
١٩٥١ بدائرة بندر الفيوم بوصفه صاحب مصنع حلوى لم يقوم باخطار مراقبة
التأمين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه
منه في صناعته والكمية المتبقية لديه ، فتمضت محكمة أول درجة بمعاقبته بالحبس
والغرامة وشهر مخصص الحكم . وأيد هذا الحكم استئنافيا بالحكم المطعون فيه
تطبيقا للواد ١ ، ٥٦ و ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ٥٤ ، ٥٥ من القرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار ١٠٠ المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إنه بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢
ونشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقد نص في المادة الأولى منه
على أن "يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية
للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار
إليه" وجاء بالمادة الثانية "تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة
١٩٤٩ و ٦٧ ، ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها" وأوجبت
المادة الثالثة والأخيرة من القرار العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
وبذا فإن الفعل الذي دين به الطاعن قد أصبح غير معاقب عليه . لما كان ذلك
وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء
ببراءة الطاعن

(٥٩)

القضية ٩٨٢ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . سكر . السكر المعد للصانع والمحال العامة . أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢

إن القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية من القرارات الوزارية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ١٠٠ سنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والنكير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلي ، وبذا أصبح السكر المعد للصانع والمحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإذن فإذا كانت الواقعة التي عوقب الطاعن عليها هي أنه تصرف في كمية من السكر المقرر للصنع الذي يملكه بدون ترخيص سابق من مكتب التموين فيتعين نقض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، إذ هذا الفعل أصبح بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته صاحب المصنع المبين بالمحضر والذي يستخدم السكر في صناعته تصرف في كمية من المقرر للصنع بدون ترخيص سابق من مكتب التموين المختص . وطلبت عقابه بالمواد ١/١٢ و ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة شهور على نفقته ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس

لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا وذلك عملا
بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف منهم . ومحكمة مصر
الابتدائية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف وألزمت منهم بالمصاريف الجنائية الاستئنافية . فطعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن القرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٨ من أغسطس
سنة ١٩٥٢ والمنشور فى العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة فى ٤ من سبتمبر
سنة ١٩٥٢ قد ألقى بالمادة الثانية منه القرارات الوزارية ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥
و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة
الأولى سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذى تنتجه الشركة
العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلى وبذا فقد أصبح
السكر المعد لمصانع والمحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
ولما كان ذلك فإن الواقعة التى عوقب عليها الطاعن بالحكم المطعون فيه قد أصبحت
بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليها ، ويتعين لذلك نقض الحكم
والقضاء ببراءة الطاعن .

(٦٠)

القضية رقم ٩٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تحقيق . إجراءات . ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذى
يأمر التحقيق ومن تحليف الشهود اليمين . لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذ،
وكيل النيابة من إجراءات فى حالة الاستعجال وقبل حضور كاتب التحقيق .

(ب) دفاع . دفع ابداء محامى الطاعن ورد عليه الحكم . لا أهمية لما يشيره من خلو محضر
الجلسة مما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

١ - إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تخلف الشهود يمينا بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق، وإن كان هر الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل أن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرؤوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

٢ - ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذي أبداه محامي الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فتن محمد أحمد عثمان عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك مسدسا محشوا بالرصاص وأطلق منه عبارين نارين على المجنى عليه قاصدا قتل فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعت فاطمة فرغلي محمد زوجة المجنى عليه بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهم ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة محمد محمود حسين الدباغ بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدني فاطمة فرغلي محمد مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب الدابة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينفي طعنه على أنه دفع ببطلان محضر التحقيق الذي أجراء وكيل النيابة في المستشفى ، لأنه حرره بنفسه ، وفي غيبة كاتب التحقيق ، ومن غير أن يحاتب المحجني عليه اليمين القانونية ، خلافا لما تقضى به المواد ٣٢ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان العمل يجرى على مقتضاه عند التحقيق ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ، وردت عليه بأنها إنما تعتبر هذا المحضر بمثابة محضر جمع استدلالات ، وتعتمد عليه مع غيره من الأدلة القائمة في الدعوى ، وقد تقدم الطاعن لمحكمة الموضوع بمذكرة مكتوبة عن هذا الدفع عند ابتداء نظر الدعوى ، إلا أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمها ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد اعتمد شهادة الشاهد بدر محمد بأنه رأى الطاعن يجرى على مسافة ١٢ قصبة رغم ما تبين للمحكمة عند مناقشته من أنه فاقد إبصار العين اليمنى ، وأنه لا يستطيع تمييز الأصابع لأكثر من ثلاثة أمتار ، كما أن الحكم جاء قاصرا في بيان سبق الاصرار .

وحيث إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع منه على المحاضر ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقواون إلا الحق وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه ببطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرءوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن ، ولذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس كما لا أهمية لما يقوله من عدم إثبات تقديمه مذكرة للمحكمة في هذا الشأن ما دام الحكم قد تعرض لهذا الدفع ورد عليه . كذلك لا محل لما يقوله

الطاعن عن الشاهد بدر محمد ومدى إبطاره ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت ، بعد التجربة التي أجرتها بنفسها ، بصحة شهادته ، وأما ما ينهض على الحكم من قصور في التدليل على سبق الإصرار ، فردود ما أثبتته الحكم من أن الطاعن قد انتوى قتل المجنى عليه " لاعتقاده بأنه هو قاتل أبيه ، فأعد للجريمة عدته من قبل واستحضر المسدس وحشاه بالرصاص وأخذ يتحين الفرصة الملائمة لتنفيذ ما انتواه حتى إذا ما تقابل مع المجنى عليه ، أسرع إلى إطلاق الرصاص عليه ، وهذه الضغينة ثابتة من الجناية رقم ١٤٠٥ سنة ١٩٤٨ بندر أصبوط التي أثبت المحقق أنه اطلع عليها وهي مقيدة ضد المجنى عليه وآخر متهمين بقتل محمود حسين والد المتهم " . هذا ولا مصلحة للطاعن على كل حال من وراء المجادلة في سبق الإصرار ، ما دامت العقوبة التي أنزاد الحكم به داخلة في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد ، مجردا عن سبق الإصرار أو التردد . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متعيضا رفضه .

(٦١)

القضية رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ القضائية :

تكوين . صاحب مخبز . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . عدم ثبوت تعذر امتناعه منع الجريمة بسبب الغياب أو لاعتذار آخرى . ادانته بالغش والغرامة . صحيحة .

إن المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ اذ نصت على أن تقتصر العقوبة على الغرامة إذا أثبت صاحب المخبز أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة - قد جعلت العذر الذي من أجله أجاز القانون تخفيف العقاب ، هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، فالغياب وحده لا ينهض عذرا لتخفيف المسؤولية . واذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه " لم يثبت من أوراق الدعوى أن المتهم

قد دفع الحرية بعدم استطاعته منمها لغيابه أو لاعذار أخرى مقبولة بل هو قد
تواجد في المخبز عند الضبط - فان قضاءه بمعاقبة الطاعن بالحبس والغرامة يكون
صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنتج خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا .
وطلبت عتايه بالمواد ٨ ، ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٤٧ : ٣ ، ٤ ، ٢٧ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥
و ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة بـندر طنطا الجزئية
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة
٥٠٠ قرش وتغريمه مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم بالحروف الكبيرة
على واجهة المحل لمدة ستة شهور على مصاريقه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة
طنطا الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مؤدى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة
انتاج خبز يقل عن الوزن المقرر قانونا وعاقبه من أجلها بالحبس والغرامة قد
خالف القانون لأن الطاعن كان غائبا عن المخبز عند انتاج ذلك الخبز ، فلم يتمكن
من منع وقوع المخالفة . وكان يتعين من أجل ذلك معاقبته بالغرامة وحده .

وحيث إن المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، اذ نصت على أن
تقتصر العقوبة على الغرامة اذا أثبت صاحب المخبز أنه بسبب الغياب ، أو استحالة
المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، قد جمعت العذر الذي من أجله أجاز
القانون تخفيف العقاب ، هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب
أو استحالة المراقبة ، فإلغاب وحده لا ينهض عذرا لتخفيف المسؤولية . ولما
كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه " لم يثبت من أوراق الدعوى أن المتهم قد

دفع الجريمة بعدم استطاعته منها لغيابه أو لأعذار أخرى مقبولة بل هو قد تواجد في المحبز عند الضبط وبذلك يكون مسئولاً عن الواقعة المسندة إليه“ لما كان ذلك ، فان قضاء بمعاينة الطاعن بالحبس والغرامة يكون صحيحاً في القانون ، أما ما أثاره الطاعن من القول بأنه لم يكن حاضراً وقت ضبط المحبز وأن الوزن كان يجب أن يتم على صورة غير التي حصل عليها فجدل ، ووضعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض بعد اذ بين الحكم توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٦٢)

القضية رقم ٩٩٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تحقيق . ندب كبير الأطباء الشرعيين للكشف على المجنى عليه . قيام مساعدته بذلك . عدم اعتراض المتهم . قرار الندب لم يكن باسم كبير الأطباء بل بمنصبه . اعتماد المحكمة على تقرير المساعد . لا جناح عليها في ذلك .

(ب) دفاع . استماع المحكمة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع . سزالها المجنى عليه عن مكان الاعتداء . عدم طلب المدافع بعد ذلك لإبداء شيء ما . لا إحلال بحق الدفاع .

١ — متى كان قرار المحكمة بندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية مساعدته ولم يعترض الطاعن على ذلك — فانه لا جناح على المحكمة إذا هي اعتمدت في حكمها على تقرير المساعد .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استمعت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجنى عليه عن مكان الاعتداء عليه ، وكان لا يبين من المحضر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبدى شيئاً فلم تفسح المحكمة له المجال ، فإنه لا تريب عليها إذا هي اعتبرت ذلك منه أنه استوفى دفاعه .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمدا أمين موسى عيد بالعصا فأحدث به إصابة في القطن الأيسر نتج عنها نزيف داخلي بالبطين وتمزق بالطحال والكوة اليسرى ونشأت عن ذلك عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي استئصال الطحال والكوة اليسرى بعملية جراحية اقتضاها علاجه وهذه العاهة تقال من قدرته على العمل بنحو ٤٠٪ وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية نظرت هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاذرة المتهم توفيق عبد الحميد السيد بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة المنسوبة اليه وإضافة المصادريف الجنائية على جانب الحكومة . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة بعد أن استمعت إلى دفاع الطاعن عادت فسات المجنى عليه عن مكان الاعتداء عليه فذكر أقوالا تخالف ما قرره أولا وأغفلت المحكمة سماع دفاع الطاعن بعد ذلك مما أخل بحقه في الدفاع إذ لم يكن آخر من تكلم . كما أنها بعد أن أصدرت قرارا بإحالة المجنى عليه إلى كبير الأطباء الشرعيين للكشف عليه قد قبلت تقريراً من أحد مساعدي كبير الأطباء الشرعيين وعولت عليه — ويضيف الطاعن أن المحكمة أمنت إليه أنه قرر أنه دفع المجنى عليه على العربة ولا يعرف إن كان قد أصيب أم لا ، مع أن هذه الأقوال لم تصدر عنه ، كما أنها لم تحقق أمر ما ذكره المجنى عليه من أن إصابته كانت في الساعة الواحدة مساءً ومع ذلك فإنه لم يبلغ إلا في الساعة الخامسة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة استمعت إلى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجنى عليه عن مكان الاعتداء عليه فقرر أنه كان وقت

ذلك بالمقهي يتناول طعامه وعربته أمامه وإذا كان لا يبين من المحضر أن الطاعن أو المدافع عنه طلب بعد ذلك أن يبدى شيئا فلم تفسح له المحكمة المجال ، فإنه لا تريب عليها إذا هي اعتبرت ذلك منه أنه استوفى دفاعه . ولما كان قرار المحكمة يندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه لم يصدر بنده باسمه بل بمنزله ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن اعترض على قيام مساعد كبير الأطباء الشرعيين بهذه المأمورية فإنه لا جناح على المحكمة إذا هي اعتمدت في حكمها على تقرير مساعده — أما بالنسبة إلى ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم تحقق أمر تأخر المجنى عليه في التبليغ عن الحادث وأنها أسندت إلى الطاعن أقوالا لم تصدر عنه ، فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة لدوى وعناصر الجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، ولما كانت المحكمة لم تأخذ الطاعن بما يقول إنه لم يصدر عنه بل أقامت حكمها على الواقعة التي أثبتتها عليه . وهي أنه ضرب المجنى عليه بعضا على جنبه ضربا نشأت عنه العادة ، وكان الطاعن لم يطلب إليها تحقيق شيء في خصوص تأخر المجنى عليه في التبليغ عن الحادث حتى ينعى عليها عدم تحقيقه — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٦٣)

القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) اختصاص . تنازع سلبى . قضاء المحكمة الاستئنافية بإعلان الحكم المستأنف وإعادة القضية
الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها مجددا . إعادة محكمة الدرجة الأولى القضية بحالتها
الى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها . قضاء المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى فى الدعوى .
ذلك انها ، لتنازع السلبى فى الاختصاص . الطعن فى الحكم الاستئنافى الثانى بذلك .
لا وجه له .

(ب) دفاع . قرار المحكمة بتأجيل القضية للحكم مع الاذن فى تقديم مذكرة . قصر المthem مذكرة
على دفع ابداء . قضاء المحكمة فى الدعوى . لا اخلال بحق الدفاع .

(ج) دعوى مدنية . طلب المدعى تعويضا قدره قرش واحد . القضاء له ابتدائيا بما
طلب . استئناف المthem وحده . الحكم بتعويض مؤقت قدره قرش . خطأ .

١ - اذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف
المحكوم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بإعلان الحكم المستأنف وإعادة
الاوراق الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية الى هذه
المحكمة قررت اعادتها بحالتها الى محكمة الجنح المستأنفة لنظرها بمعرفتها فقضت
هذه فيها ، فالطعن فى هذا الحكم بمقولة إنه صدر من محكمة لا ولاية لها على
الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة بإعلان
الحكم المستأنف قد اخطأت فيما أمرت به من إعادة الدعوى الى محكمة أول
درجة للفصل فيها إذ هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها عليها بالقضاء فى
موضوعها مما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها فى نظر الدهوى

وتصحیح البطالان الذى لحق بالحكم المستأنف، ولكن بما أن المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى قد عادت الى نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أعادتها إليها محكمة الدرجة الأولى بجأتها - فإنها تكون قد قضت على ما قام فى الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبى فى الاختصاص مثاره ما رآه كل من المحكمتين من اختصاص الأخرى دونها بالحكم فى الدعوى . وما فعلته المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتهيا اليه بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم .

٢ - إذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الإذن لكل من المدعى المدنى والمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعه ، ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقصر على الدفع الذى أبداه المتهم بل جاء مطابقا غير مخصص ، فإنه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفاع ، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت فى الدعوى دون أن تسمع دفاعه فى موضوعها .

٣ - إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية ابتداء طالبا بالحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طالب مؤقت ، فتنظر له ابتدائيا بما طالب ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت له على الطاعن فى الاستئناف المرفوع إليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتا - فإن حكمها يكون مخطئا بقضائه للدعى المدنى بما لم يطلبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق العقد والأوراق الأخرى المبينة بالمحضر لصدیق بنحيت مجد من مسكنه بطريق الكسر . وطلبت عقابه بالمدادة ١٧/٣-٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى صدیق بنحيت مجد بحق مدنى وطلب القضاء له على المتهم بقرش صاغ على سبيل التعويض . ومحكمة بندر أسبوط الجزئية قضت بحضوره وعملا بمادة الانهزام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ بلامصاريف جنائية وإلزامه بأن يدفع للدعى قرشا صاغا والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم وفى أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة أسبوط الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بطلان الحكم المستأنف لعدم ختمه فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظره قضت

فيه حضوريا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥١ بقبوله شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف واعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا بلا مصاريف جنائية . وبتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ قررت محكمة جنح بندر أسبوط الجزئية حضوريا باعادة القضية بحالتها للدائرة الرابعة جنح مستأنفة لنظرها بمعرفتها . أعيدت الدعوى الى محكمة أسبوط الابتدائية (هيئة استئنافية) وبعد نظرها قضت حضوريا في موضوع التهمة بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا صاغا واحدا مؤقتا على سبيل التعويض مع إلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة استئنافية لا ولاية لها إذ بعد أن قضت ببطلان الحكم الابتدائي واعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها عادت فقضت فيها بعد أن ردتا اليها محكمة أول درجة انظرها — وأن اجراءات المحاكمة أمامها وقعت باطللة إذ لم يتل تقرير التلخيص بالجلسة ولم تسمع الشهود ولم يدع المدعى بالحق المدني بدعواه أمامها من جديد كما أنها أخلات بدفاعه إذ لم تجر أمامها مرافعة في الموضوع وأجلت القضية للحكم في الدفع بعدم ولايتها ولكنها أصدرت الحكم المطعون فيه في الدفع وفي الموضوع معا ودون أن ترد على دفاعه القائم على أن المدعى المدني زور العقد ثم ادعى سرقته ليتخلص من جريمته وفي أن محضر جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ غير موقع عليه لا من رئيس الجلسة ولا من كاتبها ، كما لم يحرر محضر الجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ التي صدر فيها الحكم وأضاف الطاعن أن الحكم المطعون فيه قضى للمدعى بالحق المدني بما لم يطلبه إذ حكم له بتعويض مؤقت مع أنه لم يطلب إلا تعويضا قدره قرش واحد دون أن يصفه بأنه مؤقت .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩ ببندر أسبوط سرق العقد والأوراق المينة بالمحضر لصديق بنيت

من مسكنه بطريق الكمر وحكم ابتدائيا من محكمة بندر أسبوط الجزئية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ حضوريا بحبسه شهرين مع الشغل والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا واحدا والمصاريف المدنية . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضى استئنافيا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥١ بقبول الاستئناف شـ كلا وببطلان الحكم المستأنف واءادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا فلما قدمت القضية إلى محكمة بندر أسبوط الجزئية قررت بجلسته ٥ مايو سنة ١٩٥١ باعادتها بحالتها إلى محكمة الجنح المستأنفة لنظرها بمعوقتها وبعد أن نظرتها هذه المحكمة قضت بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ حضوريا وفي موضوع التهمة بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبالزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش واحد . وثفتا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية عن الدرجتين . ولما كان الحكم الاستئنافى الصادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥١ حين قضى ببطلان الحكم المستأنف قد أخطأ فيما أمر به من اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها إذ أن هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها هاها بالقضاء فى موضوعها مما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها فى نظرها وتصحيح البطلان الذى لحق الحكم المستأنف إلا أن عود هذه المحكمة بهيئة أخرى إلى نظرها والحكم فيها بعد ان ردت إليها من المحكمة الجزئية قد قضى على ما قام فى الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبي فى الاختصاص مناره ما رآته كل من المحكمتين من اختصاص الأخرى دونها بالحكم فى الدعوى وما فعلته المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتهيا إليه بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم مما لا يجعل للطاعن مصلحة فيما يشترط من ذلك فى طعنه - ولما كانت المحكمة عند عودتها إلى نظر الدعوى انما نظرتها بصفة كونها محكمة استئنافية فانها لم تكن مكلفة بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة على وجه صحيح لم يلحقه البطلان الذى ورد على حكمها - وكان من واجب المحكمة الاستئنافية عند القضاء فى الدعوى الجنائية أن تفصل فى الدعوى المدنية التى رفعت أمام محكمة أول درجة وقضت فيها بالحكم المستأنف وكان يبين من محضر جلسته ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أنه أشير فيه إلى تلاوة تقرير التلخيص ثم

قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم وأذنت لكل من المدعى بالحق المدني والمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه وحددت لكل منهما أجلا ، وكان قرارها بحجز القضية للحكم ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقصر على الدفع الذي أبداه الطاعن بل جاء مطلقا غير منحصر في مكان على طاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفاع فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها — ولما كان عدم التوقيع على محضر إحدى الجلسات أو عدم تحرير محضر للجلسة التي أجل إليها النطق بالحكم لا يقتضي لذاته البطلان ما دام أن الطاعن لا يدعى أن ضررا لحقه من ذلك أو أن الحكم لم يصدر في الجلسة التي أرحى إليها النطق به ، وكان قضاء المحكمة بإدانة "طاعن بجريمة سرقة العقد للأسباب التي يدينها في حكمها يعتبر ردا على دفاعه الموضوعي بأن العقد لم يرق — لما كان ذلك جميعه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون بالنسبة إلى ما تقدم ، قد أخطأ أو قصر في شيء . أما بالنسبة إلى القضاء للمدعى بالحق المدني بقرش مؤقتا على سبيل التعويض ، فإنه لما كان يبين من الأوراق أن المدعى أقام دعواه المدنية ابتداء طالبا الحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طلب مؤقت وقد قضى له ابتدائيا بما طلب فإن الحكم له على الطاعن من المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع إليها منه وحده . بمريض قدره قرش واحد مؤقتا يكون مخطئا وقضاء للمدعى المدني بما لم يطلبه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم جزئيا في هذا الخصوص .

(٦٤)

القضية رقم ٩٥١ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . متهم في جناية ومتهم في جناية . فصل المحكمة الجنائية عن اللجنة بعد تحقيق الدعوى وسماع المتهم في اللجنة شاهدا في الجناية بعد سماعه باقي الشهود . عدم اعتراض المتهم . دحضه أمام محكمة النقض بطلان الإجراءات . لا يقبل .

إن القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ، ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون . وإذن فإذا كان المتهم لم يعترض على فصل المحكمة الجنائية عن الجناية بعد تحقيق الدعوى ولا على سماعها المتهم في اللجنة شاهدا في الجناية بعد سماعه أقوال باقي الشهود — فإنه لا يكون له أن يدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا مرنص بشاي مرقص فأحدث به الإصابات المييزة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي عبارة عن فقد جزء من عظام مقدم الجمجمة لن يملا" بنسيج عظمي ويعرضه لخطر الاصابات الخفيفة والتغيرات الجوية ونوبات الصرع والجنون . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى مرقص بشاي بحق مدني قبل ائتهم وطلب القضاء له بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات قناقصت حضوريا عملا بمادة الانهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمماقبة المتهم وهبه بفطر بولس بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبالزامه بأن يدفع

للمدعى بالحق المدني مرقص بشأى مرقص مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض
والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في الوجهين الأول والثاني من طعنه إن المحكمة بعد
أن وجهت إليه تهمة الخيانة وإلى المتهم الآخر معه تهمة بالمنحة وسمعت شهادة
الشهود ومرافعة النيابة ومحاميا ترفع عن المدعى بالحق المدني وعن المتهم بالمنحة
تبيحت أن المجنى عليه في دعوى المنحة لم يعان للجلسة فقررت فصل المنحة عن
الخيانة وإحالتها إلى المحكمة المختصة للفصل فيها ، وسماع المتهم الآخر شاهدا
في الخيانة وأمرت بإخراجه من قفص الاتهام وسمعت . فعلا بعد أدائه اليمين ، وهذا
في حين أن المستفاد من نص المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة
الجنایات لا تملك فصل المنحة عن الخيانة إلا قبل تحقيق الدعوى ويشترط ألا
تكون مرتبطة بالخيانة وقد ترتب على ذلك أن المتهم الآخر الذي كان متهما
في الخيانة قد سمع أقوال الشهود ومرافعة النيابة والمدعى بالحق المدني ، ثم سمع
بعد ذلك شاهدا في الدعوى في حين أن المادة ٢٧٨ من القانون السالف الذكر
قد أوجبت حجز الشهود في الغرفة المخصصة لهم بحيث لا يخرجون إلا بالتوالي
لتأدية الشهادة أمام المحكمة . يقول الطاعن إنه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد بني على إجراءات باطلة وأنه قد أصابه من هذه الإجراءات ضرر
يسمى المتهم الآخر شاهدا وتأسيس القضاء بأدائه على شهادته .

وحيث إن المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "لمحكمة
الجنایات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه
لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية" . وواضح أن القاعدة
التي أتى بها هذا النص إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنایات ولم يرتب
القانون على عدم مراعاتها البطلان ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار

إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن أو محاميه لم يعترض على هذا الإجراء ولا على سماع المتهم الآخر شاهدا . بعد أن كان .تهما وسمع أقوال باقي الشهود فليس له أن يدفع بالبطلان أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثالث إنه دفع أمام المحكمة بأن المستفاد من أقوال المجنى عليه الأولى أن إصابته شائعة بين الطاعن وآخر فأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها على الطاعن وحده ولذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون إلا مناقشة في أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن موضوعا .

(٦٥)

القضية ٩٥٤ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . سكر . إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته وما تبقى لديه . لم يعد معاقبا على عدم القيام به بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في المادة الأولى منه على أن يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المادة الثانية منه على أن تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد صدور هذا القرار وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين القضاء ببراءة صاحب المحل الذي لم يختر مراقبة التموين في الميعاد عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه في صناعته والكمية المتبقية لديه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يخطر مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدم منه في صناعته والكمية المتبقية لديه. وطلبت تعاقبه بالمواد ١ و ٥٦ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥٤ ق ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارين رقمي ١٠٠ و ١٠٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة جنح بندر الفيوم الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وشهر مخصص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف دفع الحاضر مع المتهم ببطلان الدعوى العمومية لأن النائب العام أصدر كتابا بتأجيل التصرف في مثل هذه القضايا . وبعد أن أتمت محكمة الفيوم الابتدائية نظره قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا ورفض الدفع ببطلان الدعوى العمومية وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذان توفيق راضي وعلى نجيب المحاميان والوكيلان عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الدعوى العمومية رفت على الطاعن بأنه في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ بالفيوم لم يخطر مراقبة التموين في الميعاد المقرر عما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته والكمية المتبقية لديه ، فقضت محكمة أول درجة بمعاقبته بالحبس والغرامة وشهر مخصص الحكم على واجهة محله وأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ بالحكم المطعون فيه ، وذلك تطبيقا للواد ١ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٤ و ٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ١٠٠ المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ . ولما كان قد صدر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ ونشر بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

وقد نص في المادة الأولى منه على أن "يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥" ونصت المادة الثانية منه على أن "تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢". وأوجبت المادة الثالثة من القرار المذكور العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، فإن الواقعة التي دين الطاعن بها قد أصبحت غير معاقب عليها — لما كان ذلك وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

(٦٦)

القضية رقم ٩٦١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . شروع في قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . هذا يكفي لقيام الشروع في القتل . الجدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالعلاج كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعن . لا محل له .

متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد إزهاق روحه ، وأن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التي اتفقا على مقارقتها وبقصد الوصول إلى النتيجة التي أرادوها ، أي أنهما قصدا بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة — فإن هذا يكفي لقيام الشروع في القتل ولا يكون هناك محل لما يشيره الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان ، إذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما شرعا في قتل محمد علي حسين عدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن اتويا قتله وصمما على ذلك وذهبا إلى عمل الحادث بعد أن تسلحا بأسلحة من شأنها القتل "بنادق" وكنابه وما أنزرا بالهتني عليه حتى خرجا من مكتهما وأطلقا عليه عيارين نارين قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو إسعاف المجنى عليه بالمسلاج . وطابت من قاضي الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى محمد علي حسين غفير بحق مدني قبل المتهمين متضامين وطلب القضاء له بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من خلف الله محمد قريش ومحمود علي قريش بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبالإلزامهما بأن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدني محمد علي حسين غفير مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة مستبعدة بذلك ظرف سبق الاصرار والترصد . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد صور الواقعة في أن قريبا للطاعنين قتل صبيحة يوم الحادث واتهم في قتله قريب للمجنى عليه ، ثم التقى المجنى عليه بالطاعنين وفي يد كل منهما بندقية فأوجس منهما خيفة ، وانطلق هاربا في زراعة الذرة ، فلحقا به وأطلق كل منهما عليه عيارا فأصابه أحد العيارين في ذراعه والثاني في أصابعه ، وهذا التصوير من شأنه أن ينفي نية القتل إذ لو وجدت هذه النية للاحق الطاعنان المجنى عليه وأفرغا ماتبقى من رصاصهما فيه ماداما قد اتويا قتله . كذلك جاء الحكم قاصرا إذ لم يستظهر حقيقة السبب الخارج عن إرادة الجاني الذي منع من تمام الجريمة مكتفيا بترديد ما جاء بوصف

التهمة من أن هذا السبب هو إصعاف المجنى عليه بالعلاج ، في حين أن الواضح من الأوراق أن الإصابة سطحية ، لا يتصور أن تؤدي إلى القتل ، حتى ولو لم يتداركها العلاج وأن السبب الحقيقي هو عدم إصابة المجنى عليه في مقتل ، ولا يعترض على الطاعنين بعدم وجود مصالحة لما في ذلك لأن المحكمة لو استقصت حقيقة الواقع فربما كان يتضح لها أنهما لو أرادا قتل المجنى عليه لما قنعا بأن يطلق كل منهما عليه عيارا واحدا في غير مقتل الأمر الذي يدل على انعدام نية القتل لديهما أو على أن شخصا آخر هو الجاني . هذا وقد اعتمد الحكم على شهادة المجنى عليه إلا أنه لم يأخذ بها على علاتها بل ذهبها لتستقيم مع الصورة التي أفرغ الحادث فيها فبرغم أن المجنى عليه يقرر أن الطاعنين قد ترصدها وكانا مصرين على قتله ، إلا أن الحكم قد استبعد سبق الإصرار والترصد وقر إن لقاء الطاعنين به جاء مصادفة ، دون أن يبين من أي مصدر في الدعوى استقى هذه المصادفة . وقد جعل الحكم من الكشف الطبي مؤيدا لأقوال المجنى عليه بأن شخصين أطلقا النار عليه ، في حين أن كل ما أثبتته الكشف الطبي هو أنه أصيب من عيارين مستقلين ، وليس ينبغي على ذلك حتما أن كل عيار جاءه من شخص بعينه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وتحدث عن قيام نية القتل لدى الطاعنين واستخلصها استخلاصا مائفا من أن كلا منهما قد أطلق على المجنى عليه عيارا من سلاح قاتل بطبيعته وهو بندقية من البنادق ذات السرعة العالية التي تطلق الرصاص وهما يعلمان أن مقتدوفاتهما نزهق لروح من تصيبه ، وقد أصاباه بمقتدوفيهما فعلا . لما كان ذلك وكان ما يشبه الطاعنان في هذا الصدد من أنهما لو كانا يقصدان قتل المجنى عليه ، أو أصلا إطلاق النار عليه حتى أجهزا عليه ، لا يبدو أن يكون مجادلة في أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها فلا محل لمثارته أمام هذه المحكمة ، كما لا يكون هناك محل لما يشيرانه من جدل حول استبعاد الحكم لركني سبق الإصرار والترصد واعتراضهما على استخلاص المحكمة لأقوال المجنى عليه في ذلك فإن استبعادهما كان في مصلحة الطاعنين ، كما أنه لا عيب فيما استدل به مما أثبتته الكشف الطبي من أن المجنى عليه قد أصيب من عيارين

مستقلين في تأييد ما شهد به هذا الأخير من أن كلا من الطاعنين قد أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه كلا العيارين . أما ما يشير الطاعنان بشأن عدم صحة ما قاله الحكم من أن عدم تمام الجريمة يرجع لإسعاف المجنى عليه بالعلاج فلا محل له بعد أن أثبت الحكم عليهما أنهما أطلقا عليه العيارين بقصد إزهاق روحه وأن ذلك منهما كان تنفيذاً للجريمة التي اتفقا على مقارقتها وبقصد الوصول إلى النتيجة التي أرادها أي أنهما قصدا بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة . وهذا الذي أثبتته الحكم يكفي لقيام الشروع في القتل مما لا محل معه لما يشير الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعنان ذلك ؛ لأن الطاعنين لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى عدولهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦٧)

القضية رقم ٩٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

الاثبات . - اختلاف بين أقوال الشاهد والخير الفني في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار الناري على المجنى عليه . لا يهدر باقي شهادة الشاهد .

إن مجرد الاختلاف في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار على المجنى عليه بين أقوال الشاهد في التحقيق والخير الفني ليس من شأنه أن يهدر باقي شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه إلى تقدير المحكمة ، وهو ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي من المحكمة ردا خاصا ما دام حكمها مبنيًا على أصل ثبت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظمن إليه وأن تأخذ من باقي عناصر الإثبات ما ترى أنه هو المتفق مع الواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - زغلول مرسى الشرقاوى (الطاعن) و ٢ - السيد مرسى الشرقاوى و ٣ - ثابت عبد الحافظ الشرقاوى و ٤ - عبد العزيز عبد الحافظ الشرقاوى بأنهم : المتهم الأول زغلول مرسى الشرقاوى قتل ثابت حسن مهران قريش عمدا ومع سبق الاصرار بأن اتوى قتله وصمم عليه وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية" وسدده نحوه وأطلق مقذوفين نارين بقصد قتله فأحدا نا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته والمتهمون الثانى والثالث والرابع السيد مرسى الشرقاوى وثابت عبد الحافظ الشرقاوى اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة بأن حرضوه واتفقوا معه على قتل المجنى عليه وحمل كل منهم بندقية ورافقوه إلى محل الحادث لشد أزره وفروا معه هارين بعد ارتكاب الحادث فرقت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وطابت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمماقتهم الأول بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ عقوبات والباقيين بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وقد ادعى حسن مهران قريش والد القتيل بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين وطالب القضاء عليهم بقرش صاغ تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولا - بمماقته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يدفع للمدنى قرشا صاغا على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وقد استبعدت بذلك ظرف سبق الاصرار . وثانيا - ببراءة كل من السيد مرسى الشرقاوى وثابت عبد الحافظ الشرقاوى وعبد العزيز عبد الحافظ الشرقاوى ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا لاعتماده على شهادة شاهد الرؤية الوحيد رغم ما تسك به الطاعن من أن

تقرير الطبيب الشرعى جاء قاطعا في تكذيبه بما أثبتته من أن المسافة التي أطلق منها الميار تبلغ بضعة أمتار في حين أن الشاهد قرر في التحقيق والمعاينة أن تلك المسافة كانت مترا واحدا ، ومع أن الحكم تعرض لمسائل كثيرة إلا أنه لم يعن بهذا الخلاف الجوهرى ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حق الطاعن ومن بينها شهادة الشيخ محمد عبد الله مبروك الشهير بابي المجد ومؤداها كما أثبتنا الحكم أنه أثناء وجوده بسيارته في انتظار السائق ليتوجه إلى مزرعته قدم إليه المجنى عليه واستأذنه في السفر معه بالسيارة إلى بلدته المجاورة للزرعة فسمح له وركب بالمتعد الخلفى إلى جانبه الأيمن وكان الشاهد جالسا بالمقعد الأمامى المجاور للسائق وكانت نوافذ السيارة مقفلة ، وبعد مضي نحو دقيقتين سمع صوت عيار نارى وتهشم زجاج السيارة فالتفت إلى يمينه فرأى الطاعن بجوار باب السيارة الأيمن ومعه بندقية أطلق منها عيارا ثانيا على المجنى عليه وفر هاربا . ثم نقل الحكم بعد ذلك بعض تقرير الطبيب الشرعى ومنه " إن إصابات المجنى عليه نتجت عن مقذوفين نارين من الأسلحة المششخنة ذات السرعة العالية وكان الجانى على يمين المجنى عليه وفي مواضعته ومستواه والمسافة بينهما بضعة أمتار وأحد المقذوفين من الأمام لتخلف وإلى اليسار قليلا والثانى من اليمين إلى اليسار إلى آخر ما جاء بذلك التقرير " . ولما كان الشاهد لم يحدد في شهادته بالجلسة المسافة بين الجانى والمجنى عليه وقت الحادث وكان الحكم قد اقتصر في شأن تلك المسافة على ما نقله عن تقرير الطبيب دون أن يشير بشئ إلى تقدير الشاهد لها في التحقيق ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والتحير انتهى ليس من شأنه أن يهدر باقى شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى منها ردا خاصا ما دام حكمها مبنا على أصل ثابت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظمن إليه وأن تأخذ من باقى عناصر الإثبات ما ترى أنه هو المتفق مع الواقع . لما كان ذلك فإن الطعن يكون واردا على مسائل موضوعية مما يرجع الفصل فيه إلى تقدير محكمة الموضوع دون معقب .

(٦٨)

القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٢٢ القضائية :

قتل خطأ . رابطة السببية . قيامها أو عدم قيامها . موضوع .

إن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام حكمه مؤسسا على أسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد أوردت ردا سليا على أن قيادة المتهم للسيارة المميبة بالخلل الذى يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذى ساهم بخطئه فى وقوعه - فلا يقبل البطل فى ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة لطنى لبيب أرمانىوس والصاغ سعد محمد عثمان بأنهما : تسببا بغير قصد ولا عمد فى قتل الأميرالاي أحمد شوق وإصابة العسكرى حسن عبد الباسط محمد بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قاد كل منهما سيارة فى مفترق طريقين بسرعة زائدة فاصطدما سويا وحدثت بالمجنى عليه الأول الإصابات الموصوفة بتقرير الص - فم انتشر بجحة والتي أودت بحياته . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدنى كل من ١ - الست نجية على محمد عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم أحمد شوق وهم حسن ومحمد و ٢ - الست محاسن أحمد شوق قبل المتهمين ووزارة الحربية بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامتين . وطبنا الحكم لهما بمبلغ عشرة آلاف جنيه . ونظرت محكمة جنح الرمل الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات : أولا - بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وبتقديم المتهم الثانى مبلغ خمسين جنيها وأعفتها من المصاريف الجنائية . ثانيا - فى الدعوى المدنية إلزام المتهمين والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية عن نفسها

وبصفتها مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض وألزمهم متضامنين بالمصاريف المدنية . فاستأنف المتهمان والمستولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن وزارة الحربية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة ، لأنه لم تثبت صفة المدعية بالحق المدني ، وبعد نظره قضت فيه حضوريا : أولا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة قبل المتهم الثانى الصاغ سعد محمد عثمان وبتعديله بالنسبة لثبتم الأول لطفى ليبب والاكتفاء بحبسه شهرا واحدا مع الشغل بلا مصروفات جنائية . ثانيا — وفي الدعوى المدنية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهمين ووزارة الدفاع المستولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للدعيتين بالحق المدني متضامين مبلغ سبعة آلاف جنيه على سبيل التعويض وإلزامهم بالمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عن الدرجتين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه طعن الطاعن الأول يتحصل فى القول بأن المحكمة لم ترد فى الحكم المطعون فيه على دفاع جوهرى تمسك به أمامها شفويا وفى مذكرته . وهذا الدفاع حسبما يقول الطاعن يتحصل فى أن الحادث إنما يرجع إلى اختلال أجهزة توجيه وضبط سيارة المتهم الآخر وأنه على فرض الإسراع من الجانبين أو من أحدهما فإن السبب المباشر للحادث هو تحول السيارة الأورى إلى اليسار بعد أن كانت انعطفت إلى اليمين وهذا التحول المفاجئ والغير الطبيعى يرجع إلى خلل السيارة وبما ساعد عليه عدم إتقان المتهم الآخر للقيادة وعلى أية حال كل هذا راجع إلى رعونته وإهماله وحده أى أنه لا يرجع إلى خطأ الطاعن الأول المشترك أو المنفرد وإنما يرجع إلى إهمال المتهم الآخر وإهماله وحده بقيادته سيارة ، أجهزة توجيهها وضبطها مختلفة ، مما جعلها لاتسير وفق الاتجاه الذى يريده سائقها ، يؤيد هذا أيضا موضع التفت فى كل من السيارتين وقد أيد دفاعه هذا بما ورد فى تقرير المهندس الفنى لوزارة الحربية

المرافق للأوراق من أن سبب الحادث يرجع إلى خطأ المتهم الآخر حسبما فصله المهندس من الناحية الفنية وأن الطاعن غير مسئول عنه — ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ولا رد عليه، وفوق هذا فإن المحكمة إذ تعرضت للمعينة لم تورد وصف أثر سيارة النقل على حقيقة كما هو واضح في معاناة معاون البوليس وكما هو ثابت في حكم محكمة أول درجة، ذلك بأنها أوردته بما لا يعبر عن حقيقة الواقع بل يغفل أهم جزء يدور عليه دفاع الطاعن وهو أن سيارة المتهم الآخر بعد أن انحرفت إلى اليمين عادت واندفعت إلى اليسار وكان هذا سببا في الحادث .

وحيث إن الحكم الابتدائي بعد أن بين واقعة الدعوى واستعرض الأدلة القائمة فيها انتهى إلى أن كلا من الطاعن والمتهم الآخر قد ساهم في وقوع الحادث ولم يغفل الحل الذي تبين وجوده بسيارة المتهم الآخر ولا آثار فرامل كل من السيارتين التي تبين من المعينة وجودها بمكان الحادث — تلك الآثار التي يسلم الطاعن بأن ذلك الحكم أثبتها على وجهها الصحيح ولكنه يستخلص منها غير ما استخلصه كلا الحكامين الابتدائي والاستئنافي ، ثم انتهى الحكم الابتدائي إلى النتيجة الآتية : ” وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول فإنه قد سار بسيارة نقل تالفة وبسرعة بحيث امتنع عليه إيقافها أو الانحراف بها فنشأ عن ذلك أنه اصطدم بالجانب الأيسر الأمامي لسيارة الجيش وكان من أثر قوة الصدمة أن كلتا السيارتين اندفعتا متباعدتين في اتجاهين متضادين الأمر الذي لو لم يقصد السيارة التالفة بسرعة لأمكن تفادي الواقعة . أما بالنسبة للمتهم الثاني فإنه لو لم يكن مسرعا ومحتاظا أولا لانحدار الشارع الذي كان يسلكه ولقرب سلوكه لتقاطع شارع رئيسي بحيث لو كان في حالة استعداد لإيقاف السيارة مع السير بطيئا لأمكنه أولا إيقاف السيارة قبل ولوج التقاطع أو الانحراف بطيئا حيث كانت المصادمة أخف مما سبق بيانه لهذا كان كلا المتهمين بخطئا خطأ تسبب عنه الحادث ولا يمكن إعفاء أيهما من المسؤولية ولهذا ترى المحكمة عتاهما — وقد مات المجنى عليه الأميرالاي محمود شوقي وأصيب العسكري حسن عبد الباسط حسن — بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ منه لارتباط التهمتين

إلا أن المحكمة ترى التفريق بين عقاب المتهم الأول وعقاب المتهم الثاني إذ أن المتهم الأول كان يصل بإهماله إلى حد العمد بقيادته سيارة لا تصلح للسير . أما المتهم الثاني فإنه قد ارتكب خطأ نشأ عن رعونة وعدم تحوز في قيادة السيارة ، لهذا ترى الحكم على الأول بالحبس وعلى الثاني بالغرامة . — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بثبوت التهمة في حق الطاعن والمتهم الآخر مما إلى أسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسبابا أخرى انتهى منها إلى قوله « فإن كليهما قد ارتكب خطأ آخر كان من نتيجته المساهمة في وقوع الحادث وهو استمرار كل منهما في السير في طريقه الذي كان يسير فيه رغم اجتيازه للتقاطع الواقع بين شارعي الجيش ورياض شحاته دون حذر أو تمهل أو تأكيد من خلو الطريق الذي سيجتازه ، الأمر الذي كان من نتيجته أن فوجئ كل منهما بسيارة الآخر ، ونظرا لسرعهما . استحال على كلا منهما أن يتفادى الحادث فقد كان ذلك ميسورا بوقف سيارته لو أن كلا منهما أو أحدهما كان يلتزم الهدوء في سيره وعمل على اكتشاف خلو الطريق الذي سيمر به وهو ما تحتمه عليهما لوائح المرور وقواعده المرعية إذ كان على المتهم الثاني وهو يسير بسيارته في طريق فرعي مخترقا طريقا رئيسيا أن يقف بسيارته عند عبور الطريق وألا يمر قبل التأكد من خلوه خصوصا وقد كان الوقت ليلا — أما المتهم الأول فكان عليه ولو أنه يسير في الطريق الرئيسي أن يهدئ من سرعة سيارته عندما يصل بها إلى تقاطع الشارعين وأن يعلن عن استمراره في السير بأن يطلق آلة التنبيه بسيارته ، هذا فضلا عن قيادته لسيارة ثبت من التقارير الفنية عدم صلاحيتها للاستعمال . وحيث أن الخطأ الذي وقع من كلا المتهمين لسيرهما بسرعة غير عادية وعدم احتياطهما عند وصولهما لتقاطع الطريقين وعبورهما له كان نتيجته وقوع الحادث وبذلك يكون كل من المتهمين قد ارتكب خطأ جسيما تسبب عنه الحادث ومن ثم يكون مسئولاً عنه » . ولما كان فيما أثبتته الحُكْمَان الرد على سائر ما ساقه الطاعن من وجوه الدفاع الموضوعية وكان الحكم قد أشار صراحة إلى التقارير الفنية التي يستند الطاعن إلى أحدها وأخذ بما يستند إليه الطاعن منها من وجود الخلل بسيارة المتهم الآخر مما اعتبره الحكم سببا من أسباب إهماله بقيادته إياها مع وجود تلك العيوب ومع ذلك فقد رأت محكمة الموضوع بما لها من تقدير أدلة للدعوى أن هذا الإهمال من المتهم الآخر لا يفي بمسئولية الطاعن المؤسسة على

إهماله هو أيضا ومساهمة بذلك في حصول الحادث . لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل لوروده على تقدير أدلة الدعوى مما لا معقب فيه لحكم محكمة الموضوع .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الطاعن دفع بأنه على فرض وقوع خطأ منه فإن هذا الخطأ قد انقطعت صلته بالحادث بتدخل عامل شاذ غير متوقع الحدوث عادة وهو قيادة المتهم الآخر لسيارته وهي في حالة سيئة ما كان يصح تسيرها بها فيكون هذا العامل الشاذ هو الذي سبب الحادث وتكون علاقة السببية بين خطئه هو وبين الحادث متفية .

وحيث إن الحكم قد رد على ما يثيره الطاعن ردا صريحا بأن قيادة المتهم الآخر للسيارة المميبة بالذلل الذي يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذي ساهم في وقوعه بخطئه . ولما كان قيام رابطة السببية وعدم قيامها هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أسست حكمها على أسس مقبولة ومستمدة من وقائع الدعوى — وهو الحاصل في الحكم المطعون فيه — فإن المجادلة فيما انتهت إليه لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في القول بأن الحكم الابتدائي أسس خطاه على أنه كان يسير في شارع فرعي بينما كان المتهم الآخر يسير في شارع رئيسي وذلك من غير أن يبين وجه القول بذلك وبأن القادم من الطريق الفرعي يجب عليه أن يتهمل قبل دخول الشارع الرئيسي وقد اعترض الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على ما قرره الحكم الابتدائي في هذا الشأن فكان يتعين عليها أن تحقق هذا الأمر وتبين مصدر الحكم التشريعي الذي أخذت به من غير لائحة تقضى به . وحيث إن الحكم الابتدائي قد أسهب في وصف الشارعين بما يسوغ الرأي الذي انتهى إليه . ولما كان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم من بيانات واقعية استند إليها فإن الحكم الاستئنائي يكون سليما إذ اكتفى بالأخذ بها ولم يلتفت إلى منازعة الطاعن في النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن طعن الطاعنة الثانية لا يعدو أن يكون تكرارا للأوجه التي استند إليها الطاعن الأول مما سبق القول بعدم وجاهته .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(٦٩)

القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٢٢ القضائية :

نصب . توافر الطرق الاحتمالية . مثال . عدم تحديد تاريخ كل واقعة في الحكم . لا يعيبه
مادام أنه حدد الفترة التي وقعت فيها هذه الوقائع ولم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى .
إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه
وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء الزوجة من الدقم ، وأخذ
يحدث أصواتاً مختلفة يسميها بأسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ
التعاويذ ، وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيئات على عدة دفعات ، فهذه الأفعال
يتوافر بها ركن الطرق الاحتمالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ،
وتكون بذلك جريمة النصب متوافرة الأركان في حقه . ولا يعيب هذا الحكم
عدم تحديده تاريخ كل واقعة من وقائع الاحتيال التي وقعت على المجنى عليه
مادام أنه قد أثبت حدوثها جميعاً في خلال فترة حددها ولم تمض عليها المدة القانونية
لسقوط الدعوى العمومية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه توصل إلى الاستيلاء على مبلغ خمسة
جنيئات مبيعة بالمحضر لمضى عمر على وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته
باستعمال طرق احتمالية من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة بأن يستعمل الطرق
الاحتمالية المبينة بالمحضر وأوهمه بأنه في إمكانه أن يجعل زوجته تحمل متوصلاً

بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ المذكور ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضور يا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ عملاً بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنميات لوقف التنفيذ ، فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، والمحكمة المذكورة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إذ دانه بالنصب ، جاء قاصر البيان . ذلك أنه لم يبين طرق الاحتيال التي تمت بها هذه الجريمة ، وأن ما جاء بوصف التهمة من أن الحادث وقع في خلال العشرين يوماً السابقة على يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٩ لا يحدد الوقائع ولا تاريخ وقوعها ، بل يجعل الأمر مجهلاً . هذا وقد رأت المحكمة الاستئنافية سماع شاهدتي الإثبات وهما زوجة المجنى عليه ووالدتها ، فشهدت الأولى بأن الطاعن لم يطلب منها شيئاً ، ولم يتحايل عليها بأقوال أو أفعال ، وقررت الثانية بأنها لا تعلم شيئاً عن موضوع الاتهام ، وعلى الرغم من مناقضة شهادتهما لما أخذه به الحكم الابتدائي ، فقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه ، دون أن ترد في حكمها على هذه الشهادة أو تناقش ما تضمنته من أقوال قاطعة في فساد التهمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن ممن يحترفون الشعوذة ويدعون الاتصال بالجن ، وأنه في خلال العشرين يوماً السابقة على يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٩ أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على هذا الاتصال وإمكانه شفاء الزوجة من العقم ، وأخذ يحدث أصواتاً مختلفة يسميها بأسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ فيها التعاويذ . ويمكن بهذا الاحتيال من سلبه على عدة دفعات أثناء الفترة سالفة الذكر مبلغ خمسة جنميات ، ولما كانت الأفعال التي أثبتها الحكم في هذا البيان هي من الطرق الاحتيالية المشار

إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فإن أركان جريمة النصب التي دين الطاعن بها تكون متوافرة ، ولما كان عدم تحديد الحكم لتاريخ كل واقعة من وقائع الاحتيال التي وقعت على المجنى عليه لا يعيبه ما دام قد أثبت حدوثها جميعاً في خلال الفترة التي حددها ، وهي لم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية - لما كان ذلك ، وكان تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي للأدلة التي أقيم عليها يفيد اطراحه لأقوال الشاهدين بالجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ، ويكون الطعن على غير أساس ، ويتمين من أجل ذلك برفضه موضوعاً .

(٧٠)

التمضية رقم ١٠٠٣ سنة ٢٢ القضاية :

أبحاث . إجراءات . طبيب شرعي . سؤاله الكبير . تحليفه اليمين . غير لازم اكتفاء . باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء .

حتى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطبيب الشرعي سئل أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، فانه لا يكون هناك محل لحلفه اليمين اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه ضرب محمد حسنين شريف فأحدث به إصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد وتحلف عن إصابة رأسه عاهة مستديمة هي فقد بالعظم الجبهى من الناحية اليسرى أبعاده ٣ x ٥ سنتيمتراً مما يقلل من كفاية المصاب على العمل بما يصعب تقديره بنسبة مئوية نظراً لخطورة بعض المضاعفات التي قد تطرأ على المصاب ، وطلبت من القاضي الإحالة إحياله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤ - ٢ من قانون

العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات الزقازيق قضت عملاً بمادة الاتهام المذكورة آنفاً بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة أربع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة قد استدعت الطبيب الشرعى لمناقشته في شأن الآلة التي أحدثت الإصابة ، فسأله من غير أن يحلف اليمين ، وقد أبدى الطبيب رأيه بجواز حصول الإصابة من « كوريك » كما يقول المجنى عليه ، فأخذت المحكمة برأيه ، دون أن تسأل الطبيب الذي قام بالكشف الابتدائي . ومن غير أن تعرض على الطبيب ملابس المجنى عليه ليرى ما إذا كان قد تخلف بها أثر يتفق مع استعمال هذه الآلة . هذا وقد شاب الحكم قصور في بيان سبق الإصرار ، وخاصة متى روعي أن الآلة التي استعملت في الاعتداء هي مما درج الفلاحون على حمله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ، أن الطبيب الشرعى سئل أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، ولذا فإنه لم يكن هناك محل لحلفه انمين اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الذي قام بالكشف الابتدائي ، ولم يطلب منها كذلك عرض ملابس المجنى عليه على الطبيب لفحصها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . هذا وقد بين الحكم ظرفي الترصد وسبق الإصرار في قوله : ” إن ذلك مستفاد مما شهد به المجنى عليه من أن المتهم كمن له عند منعطف الطريق على مقربة من منزله مستخفياً هناك بحيث لا يراه إلا عند انعطافه في ذلك المنعطف ، وهذا واضح الدلالة على الترصد ، أما سبق الإصرار فمدلول عليه بما قرره المجنى عليه من أن المتهم فوق تربصه له ، قد عاجله بالضرب بمجرد رؤيته ، دون أن يحدث بينهما مجرد الكلام ، يضاف إلى ذلك ما بين المتهم والمجنى عليه من عدااء غير منكور بسبب النزاع عن تركة ابن عم المجنى عليه وزوج أخت المتهم ” ولما كان هذا الذي ذكره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه من توفر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، ولم تكن أداة الضرب من بين ما اعتمد عليه الحكم في توفر هذين الظرفين ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له أيضاً ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(٧١)

القضية رقم ١٣٠ سنة ٢٢ القضائية :

قانون . تموين . القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ .
صدوره من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ . الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشغلين بشئون التموين . لا يصح .

إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صدر
من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول في حق
الكافة ، ولا يسوغ للطاعن الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشغلين بشئون التموين .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بصفته تاجر تجزئة لم يعلن في مكان ظاهر
من محله عن تاريخ وصول مواد التموين إليه ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣ و ٤
من القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٥٨
لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة بندر أسبوط الجزئية قضت عملاً بالمادتين ٣ و ٤ من
القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالمادة ١٩ من القرار الوزاري
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي أحال في العقوبة على المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ وعملاً بالمادتين ٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم
سنة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف التنفيذ مدى خمس سنين
تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائياً وأمرت بشهر ما يخص الحكم بحروف كبيرة
على واجهة المحل مدى ستة شهور ، فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت
برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أنه كان يجهل صدور القرار الذي دين بمقتضاه ، إذ لم يعلن للشتهين بشئون التموين ، كما جرى بذلك تقليد متبع من السلطات التموينية ، وبخاصة وأن القرار ليس تشريعا أصليا ، ولا يطرح بطبيعته أمام الهيئة التشريعية حتى تكون في إجراءات عرضة عليها ما يكفل إذاعته وعلم الكافة به . وقد دفع بذلك أمام المحكمة الاستئنافية ، إلا أنها لم تمن بتحيصه أو الرد عليه .

وحيث إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذي دين الطاعن بموجبه قد صدر من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول في حق الكافة ولا يسوغ الدفع بالجهل به .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين : إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(٧٢)

القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) انقضاء الدعوى . ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو التاريخ الذى استقر قضاء المحكمة
على جعله موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصحح للثهم .
(ب) دعوى مدنية . تقض الحكم فى الدعوى الجنائية . لا يؤثر حتما فى الدعوى المدنية .

١ — إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنين
وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فترتها الأخيرة
ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر
من نصفها ، فإنه إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر
من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات
الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جعله
موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصحح للثهم من نصوصه — إذا كان ذلك
كان من المتعين تقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء
الدعوى الجنائية بمضى المدة .

٢ — إن انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما فى المسئولية
المدنية ، فإن تقض الحكم فى الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

الوقائع

رفع عبد الحادى خليفة «المدعى بالحقوق المدنية» هذه الدعوى مباذرة أمام
محكمة السيدة الحزئية ضد : ١ — أحمد إبراهيم حسين (الطاعن) و ٢ — محمود
حامى إبراهيم بعريضة أعلنت إليهما فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ اتهمهما فيها

بأنهما في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم السيدة توصلا بالاحتياال للاستيلاء على مبلغ مائة جنيه للدعى وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجود واقعة مزورة بأن حرره له المتهم الأول سنداً إذنيا وأوحى أنه شيك وسلمه إلى الثانى بعد تحويله إليه الذى حوله بدوره إلى المحبى عليه . مقابل مقدم صداق فأنخدع المحبى عليه بذلك وأتم العقد وتبين أن الشيك بدون رصيد ، وطلب محاكتهما طبقاً لنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامهما بأن يدفعما له قرشاً صاعاً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بحضورها للأول وغايباً للثانى بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لكل منهما وإلزامهما متضامين بأن يدفعما للدعى المدنى قرشاً صاعاً على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ مائتى قرش أتعاباً للمحاماة وذلك عملاً بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه الأول وحده طالبا إلغاءه وبراءته مما هو منسوب إليه . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غايباً برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض ، والمحكمة المذكورة قضت فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى الوجه الأول من طعنه إن الثابت فى الحكمين الابتدائى والاستئنافى المطعون فيه أن واقعة النصب التى دين بها قد وقعت فى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، ولذا فإن مدة الأربع السمرات والنصف المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية كانت قد انقضت قبل تاريخ نشر قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون الدعوى العمومية بها قد انقضت بمضى المدة .

وحيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر

من تصفها ، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصالح لاتهم من نصوصه — لما كان ذلك ، فإن وجه الطعن يكون صحيحا ، وتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبراءة الطاعن لا نقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وذلك من غير حاجة إلى البحث في الوجه الثاني من وجهي الطعن . ثم إنه لما كان الطاعن لم يتعرض في وجهي طعنه للدعوى المدنية ، وكان مما أثاره عنها بالجلسة هو جديدا لا يقبل ، وكان انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في المسؤولية المدنية ، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(٧٣)

القضية رقم ٨٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

حماضة . شهادة مرضية . عدم تمويل عليها لأسباب قاصرة . نقض الحكم .

إن الشهادة المرضية التي تقدم في دعوى وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى أبدت المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على تلك الشهادة ، يكون لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . فإذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة الطبية التي جاء فيها أن الطاعن عنده حالة إغماء من بول سكري وضعف عام وأنه أجرى له الاسعاف اللازم ويلزمه راحة تامة بالفراش لمدة سبعة أيام ، وذلك بمقولة إن الطاعن قد أعلن شخصيا بالحكم في نفس اليوم الذي تحررت فيه الشهادة وأن حالة الإغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام الثلاثة المقررة للمعارضة في حين أنها

لم تستظهر ما إذا كان الاعلان قد حصل قبل الإغماء أو بعده، ولم تبين مصدر قولها إن حالة الإغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام — فحكمها هذا يكون قاصر البيان متعينا تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية على عبد العال الدويني بأنه أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل أكل السروجي وكان ذلك ناشئا عن عدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بغير رخصة وهي غير مستوفية لشروط الأمن والمتانة لعدم وجود فرملة اليد وعدم صلاحية فرملة القدم فصدمت المجنى عليه وأحدثت به الإصابات الميمنة بالكشف الطبي والتي نتجت عنها وفاته . وثانيا : تسبب من غير قصد ولا تعمد في إحداث الإصابات الميمنة بالكشف الطبية بكل من يحيى هلال محمد والسيد أحمد المهدي ومحرم محمد عبد الله وبكرى زكى سعيد وأحمد مصطفى عبد العاطى وعتريس حسن إسماعيل وكان ذلك ناشئا عن خطئه سالف الذكر . وثالثا — قاد سيارة بدون رخصة قيادة . ورابعا — قاد سيارة وهي غير مستوفية لشروط الأمن والمتانة لعدم وجود فرملة يد وعدم صلاحية فرملة القدم ، وطلبت النيابة عقابه بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات و ٤ و ١٧ و ٥٣ من لائحة السيارات والمادة ١ من قرار الأمن والمتانة الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ . وادعى بحق مدنى ١ — محمد سالم وطالب الحكم له قبل المتهم ومحمود سليم زهران بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت و ٢ — يحيى هلال وطالب الحكم له قبل المتهم والممثل مدنيا بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، و ٣ — السيدة فتحية محمد توفيق والدة المجنى عليه ، وطلبت الحكم لها قبل المتهم ومحمود سليم زهران والجامعة ووزارة المعارف بصفته مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه وذلك عن نفسها وبصفتها وصية على القصر حسن ومحسن ومحمد إخوة المجنى عليه . ومحكمة باييس الجزئية قضت — أولا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وبإلزامه بأن

يدفع للمدعية بالحقوق المدنية السيدة فتحية محمد توفيق عن نفسها وبصفقتها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . وثانيا — بحبسها شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية وبإلزامه بأن يدفع للدعى مدنيا يحى هلال قرشا صاغا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وذلك عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وثالثا : بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المقامة من محمد سالم بصفته وبإلزامه بمصروفاتها . ورابعا — بحبس المتهم أسبوعا بسيطا وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الثالثة . وخامسا — بحبس أسبوعا بسيطا وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الرابعة ، فاستأنف . كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ، واستأنفت كذلك السيدة فتحية محمد توفيق المدعية بالحقوق المدنية طالبة الحكم بالتعويض قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت : أولا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة . وثانيا — بالنسبة للدعوى المدنية بتعديله إلى إلزام المتهم بضمان وتضامن المسئول عن الحقوق المدنية محمود سليم زهران بأن يدفعها إلى المدعية بالحقوق المدنية السيدة فتحية محمد توفيق عن نفسها وبصفقتها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية عن الدرجتين وخمسة عشر جنيها مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فعارض محمود سليم زهران المسئول مدنيا في هذا الحكم لصدوره في غيبته ، والمحكمة قضت في معارضته بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد . فطعن المسئول مدنيا المذكور في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاذ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ رفض التعويل على الشهادة المرضية التي قدمها لإثبات عذره في عدم التقرير بالمعارضة في الميعاد

القانوني ، قد اعتمد في هذا الرفض على أسباب غير سديدة دون أن يجري في شأنها تحقيقا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ، التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعن تقدم بشهادة من الدكتور السيد حيدر مشالي ، مفتش صحة مركز منوف ، تاريخها أول أكتوبر سنة ١٩٥١ ، بأن الطاعن عنده حالة إغماء من بول سكري وضعف عام ، وأنه أجرى له الاسعاف اللازم ، ويلزمه راحة تامة بالفراش لمدة سبعة أيام من تاريخه . وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذه الشهادة ، واطرحها بمقولة إن الطاعن قد أعلن شخصيا بالحكم في نفس اليوم الذي تحررت فيه الشهادة ، ووقع بإمضائه على الاعلان ، مما يؤخذ منه عدم جدية ما تضمنته تلك الشهادة المرضية وبالتالي ما يوجب عدم التعويل عليها ، وعلى الأخص بالإضافة إلى أن حالة الإغماء ، حتى لو كانت ، لا يمكن أن تمتد ولا أن تستغرق كل الثلاثة الأيام المحددة للتقرير بالمعارضة . وحيث إن الشهادة المرضية ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى ، يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة ، متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة القضا أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة مستندة إلى إعلان الطاعن بالحكم في نفس اليوم ، وإلى أن حالة الإغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام الثلاثة المقررة للمعارضة ، في حين أنها لم تستظهر ما إذا كان الاعلان قد حصل قبل الإغماء أو بعده ، كما أنها لم تبين مصدر قولها بأن حالة الإغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام ، مما جعلها تطرح ما قاله الطبيب من أن الطاعن كان في حاجة إلى راحة تامة بالفراش لمدة سبعة أيام — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا ، متعبئا نقضه ، من غير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(٧٤)

القضية رقم ٩٩٦ سنة ٢٢ القضائية :

(ا) دفاع . متهم قدم الى محكمة الجنايات بتهمة جناية وجنحة . فصل المحكمة الجنحة عن الجناية . سماعها المرافعة في الجناية . تقيا هذه التهمة عنه . معاقبته مع ذلك على الجنحة . اخلاص بحق الدفاع .

(ب) تعارض مصلحة متهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . بطلان الاجراءات .

(ج) نقض . طاعنان . اسناد تهمة الى احدهما واقعتها مستقلة عن واقعة التهمة المستندة الى الآخر . نقض الحكم بالنسبة الى ايها لا يقتضى نقضه بالنسبة الى الآخر .

١ - اذا كان المتهم قد احيل الى محكمة الجنايات بجناية وجنحة فقررت المحكمة فصل الجنحة عن الجناية وترافعت النيابة والدفاع على أساس الجناية ثم انتهت المحكمة الى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عاقبته على الجنحة التي فصلتها دون أن تلفت نظره فان حكمها بذلك يكون مبنيا على الاخلال بحق المتهم في الدفاع .

٢ - اذا كان الثابت بمحاضر الجلسات والحكم أن الواقعة التي اسندت الى كلا المتهمين انما هي ضربة واحدة ولم يتهما بالمساهمة في الفعل أو الأفعال التي أدت الى وفاة المجنى عليه ، فان مصلحة كل من المتهمين تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به ، فاذا كان الواقع أن محاميا واحدا تولى الدفاع عنهما فهذه المحاكمة تكون باطلة لانطوائها على خطأ جوهري في الاجراءات .

٣ - متى كانت التهمة المستندة الى أحد الطاعنين هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي اسندت الى الطاعن الثاني فان نقض الحكم بالنسبة الى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة الى الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهم الأول والثاني : ضربا ابراهيم حسين عبد الله على رأسه ضربا لم يقصدا منه قتلا ولكنته أفضى الى موته . والثالث :

شرع في قتل عبدالله حسين عبدالله عمدا بأن اطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبي وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطببت من قاضي الاحالة إحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم الأول والثاني بالمواد ٢٣٦ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ والثالث بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وادعى بحق مدني ١ — إمام ابراهيم حسين عبدالله وطلب الحكم له قبل المتهمين الأول والثاني بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض و ٢ — عبد الله حسين عبدالله وطلب الحكم له قبل المتهم الثالث بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات بنها قضت أولا بمعاقة محمد أحمد ركيه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وذلك عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لأنه ضرب وحده ابراهيم حسين عبدالله على رأسه ضربا لم يقصد منه قتلا ولكنه أفضى إلى موته ، وثانيا بمعاقة حسين أحمد ركيه بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وذلك على اعتبار أن ما وقع منه هو جنحة إحداث إصابة بالمجنى عليه المذكور لا تحتاج لعلاج ومنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وثالثا بالزامهما متضامين بأن يدفعوا لإمام ابراهيم حسين عبدالله مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ورابعا بمعاقة على أحمد ركيه بالسجن لمدة خمس سنوات عن تهمة الشروع في القتل العمد المستندة إليه عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٦ من قانون العقوبات ، وبالزامه بأن يدفع لعبد الله حسين عبدالله أربعين جنيها تعويضا والمصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... وحيث إن مما بنى عليه الطاعن الثاني في طعنه أنه أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمتين أولاهما ضربه ابراهيم حسين عبدالله على رأسه ضربا أفضى إلى موته والثانية ضربه هذا المجنى عليه ضربا أحدث به إصابة تحتاج لعلاج لا يتجاوز عشرين يوما . ومع أن المحكمة قررت فصل الجناية عن الجنحة ؛ إلا أنها

بعد أن نظرتها برأته من تهمة الجناية وعاقبته على اللجنة التي كانت قررت فصلها عن الجناية والمنظورة الآن أمام محكمة طوخ الجزئية بناء على قرار محكمة الجنايات كما يبين ذلك من الشهاد المرفقة بتقرير أسباب الطعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن أمر الإحالة الذي أحيل به الطاعنون إلى محكمة الجنايات قد تضمن ، فيما عدا تهمة الجناية المسندة إلى كل منهم ، اتهام الطاعن الثاني بضرب ابراهيم حسين عبد الله فأحدث به إصابة تحتاج لعلاج لا يتجاوز عشرين يوما ، كما تضمن جنحا أخرى منسوبة إلى متهمين آخرين . فتمرت محكمة الجنايات بجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فصل تهمة الجناية المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة الأولين (الطاعنين) عن تهمة اللجنة وقصر نظر الدعوى على الجناية ، كما يبين من الاطلاع على الشهادة الرسمية المرفقة بتقرير الأسباب والمستخرجة من جدول الجنح بمحكمة طوخ الجزئية أن اللجنة المقيدة ضد الطاعن الثاني بأنه ضرب ابراهيم حسين عبد الله هي والجنح الأخرى التي تضمنها أمر الإحالة مالف الذكر مقدمة إلى تلك المحكمة ومؤجلة إلى جلسة ٤ من يوليو سنة ١٩٥٢ . ولما كان الثابت بأوراق المحاكمة وبالحكم المطعون فيه أن الواقعة التي نظرتها محكمة الجنايات بالنسبة إلى الطاعن الثاني والتي حصلت مراعاة النيابة والدفاع على أساسها هي أنه والطاعن الأول ضربا ابراهيم حسين عبد الله على رأسه ضربا لم يقصدا منه قتلا ولكنه أفضى إلى موته ، وقد انتهت المحكمة في حكمها إلى نفي هذه التهمة عن الطاعن الثاني ، ولكنها عاقبته من أجل واقعة أخرى وذلك دون أن تلت نظرته إلى إضافة واقعة جديدة إلى التهمة التي حصلت المرافعة على أساسها بعد أن قررت هي فصل الجناية عن الجنح — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنا على الإخلال بحق الطاعن الثاني في الدفاع ، وتعين من أجل ذلك قبول للطعن موضوعا فيما يخصه ونقض الحكم بالنسبة إليه .

وحيث إن مما يقوله الطاعن الأول في هذا الطعن أن الثابت بالتقرير الطبي حدوث الوفاة من إصابة واحدة بالرأس ، ولما كان هناك عدة إصابات به ،

وأكثر من متهم واحد بإحداثها ، وكان قد حضر عنه وعن الطاعن الثانى محام واحد أقام دفاعهما على شيوخ التهمة بينهما ، فجاءت المحكمة وخصته هو بإحداث جميع إصابات الرأس ، على حين أن الثابت من أقوال المجنى عليه نفسه وأقوال أخيه وسائر الشهود أن الطاعن الثانى قد ضرب المجنى عليه على رأسه ، فإن مصلحة الأول فى الدفاع تكون متعارضة ومصلحة الطاعن الثانى ، مما يستوجب أن يستقل كل منهما بدفاع خاص لتكون له الحرية فى نفي التهمة عن نفسه ولو أدى ذلك إلى إلقائها على الآخر .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين تهمة ضرب المجنى عليه على رأسه ضرباً أفضى إلى موته . وقد حضر للدفاع عن كليهما محام واحد ، وبني دفاعه عنهما معاً على شيوخ التهمة بينهما لتعدد الإصابات برأس المجنى عليه وحدوث الوفاة عن واحدة منها ، وقد انتهت المحكمة إلى أن الطاعن الأول وحده هو الذى ضرب المجنى عليه على رأسه فأحدث به الإصابات التى أفضت إلى موته ، فقضت بإدانتـه وبرائة الثانى من هذه التهمة . ولما كان الثابت بمحاضر الجلسات والحكم أن الواقعة التى أسندت إلى كلا المتهمين إنما هى ضربة واحدة ، وأنهما لم يتهما بالمساهمة فى الفعل أو الأفعال التى أدت إلى الوفاة . بل إن ثبوت الفعل المكون للجريمة على واحد منهما يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة ، فإن ذلك يجعل مصلحة كل منهما متعارضة مع مصلحة الآخر ، مما كان يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . ولذا فإن المحاكمة تكون باطلة لانطوائها على خطأ جوهري فى الإجراءات مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن لأول .

وحيث إن طعن الطاعن الثالث يتحصل فى أن الحكم قد استدل على توفر نية القتل لديه بأدلة لا تؤدي بصفة قاطعة إلى ذلك .

وحيث إن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجنائية الشروع فى القتل العمد التى دان هذا الطاعن بها ، وتحدث عن نية القتل لديه فقال : ” ومن حيث إن الدفاع عن هذا المتهم (الطاعن الثالث) قال بهدم

توافر نية القتل لديه ، وأن إطلاق النار لم يكن مقصودا به سوى الارهاب تخويفا لفريق المجنى عليهم ودفاعا عن أهله وعشيرته . ومن حيث إنه واضح من أقوال المجنى عليه بالتحقيقات وبمخبر الجلسة أن المتهم صوب السلاح نحوه ثم أطلقه عليه قاصدا . من ذلك قتله وأن المسافة بين الاثنين كانت قصيرة (دون الخمسة أمتار في رأى الطبيب الكشاف) وحوالى ثلاثة ونصف في رأى المجنى عليه ، وأنه لو كان لا يقصد القتل لخرج المذوف في الهواء ولما أصاب من المتهم هذا المكان غير المرتفع من جسمه . ومن حيث إن أقوال السيد عبدالعزيز البياضى في مخبر التحقيق جاءت واضحة كذلك في أن هذا المتهم كان يصوب سلاحه نحو الهدف مما يقطع بتوافر نية القتل خصوصا والسلاح كما قال عنه الكثيرون من أنواع الأسلحة القاتلة الفتاكة ” وبذا فإن المحكمة استظهرت توافر قصد القتل لدى الطاعن من أدلة تؤدي في العقل إلى ذلك ، ويكون الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن سليما . ولما كانت التهمة التي أسندت إلى هذا الطاعن هى عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت للطاعن الثانى ، فإن تقضى الحكم بالنسبة إلى الطاعن الثانى لا يستوجب تقضيه بالنسبة للثالث ، وتعين من أجل ذلك رفض طعنه . وضوعا .

(٧٥)

القضية رقم ٩٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الإذن . لا يبطل التفتيش .
الخطأ في اسم الشخص المطلوب تفتيشه في إذن التفتيش لا يبطل التفتيش
مادامت المحكمة قد استظهرت أن الذى حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالإذن .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنتين بأنهما : أحرزتا جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطابت عقابيهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب

و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . سمعت محكمة المخدرات الجزئية الدعوى ، وأمامها دفعت المتهمتان ببطلان إذن التفتيش لتأسيسه على تحريرات غير جدية ، فأنهت سماع الدعوى ، ثم قضت بحضور يا : أولا - برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته وثانيا - بحبس المتهمة الأولى ستة شهور مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثين جنيها والمصادرة عملا بالمواد ٢١ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وثالثا - بحبس المتهمة الثانية ستة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائتي جنية والمصادرة وذلك عملا بالمواد المذكورة مع استبدال المدة ٦/٣٥ ب ٦ بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فاستأنفتا هذا الحكم وطلبتا إلغائه وبرأيتهما مما هو منسوب إليهما ، كما استأنفته النيابة طالبة تشديد العقوبة عليهما . ومحكمة مصر الابتدائية قضت برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فطعنتم المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون : فبالنسبة إلى الطاعنة الأولى كان القبض عليها باطلا وكذلك التفتيش الذي تلاه : ذلك أن إذن النيابة إنما صدر بتفتيش منزل الطاعنة الثانية ودكانها ومن يوجد أثناء التفتيش ، والطاعنة الأولى لم تكن بداخل الدكان وإنما كانت بالشارع فقبض عليها الضابط وأدخلها الدكان ، أما بالنسبة إلى الطاعنة الثانية فقد كان إذن النيابة بالتفتيش باطلا : ذلك أنه صدر بتفتيش لواحظ عبد الرحمن في حين أن حقيقة اسم الطاعنة دو لواحظ أحمد البنداري مما مفاده قيام الإذن على تحريرات غير جدية . هذا إلى قصور الحكم في الأسباب : فقد دأن الطاعنة الثانية باحراز المخدر بناء على أنها صاحبة الدكان ، وذلك دون أن يقيم دليلا على صلتها بالمخدر ، وكان كل ما قاله أنها مالكة للدكان الذي وجد المخدر به ، وهذا وحده لا يؤدي حتما إلى أنها صاحبة المخدر ، خصوصا وأن الطاعنة الأولى كانت بالدكان وضبط معها مخدر ملفوف في ورق شفاف قال المحقق إنه مطابق لما ضبطه

في الدكان مما لا يمكن معه القول بأن ملكية الدكان تستتبع حتما ملكية المخدر . ومما يؤيد قصور الحكم في هذا الاستدلال ، أن السكين التي ضبطت بالدكان جاءت خلوا من المخدر ، مما يقطع بأن المخدر كان دخيلا على الدكان . وتضيف الطاعتان أن المحكمة الاستئنافية قد أخالت بحقوقهما في الدفاع ، فقد نظرت الدعوى أمامها بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، وكان محامييهما مشغولا أمام دائرة أخرى ، فحضر عنه زميل وطلب التأجيل لحضوره ، فلما رفضت المحكمة التأجيل ، طلب الزميل حجز القضية للحكم مع التصريح بمذكرات ، فقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسأل المتهمتين عن التهمة أو تقول إنها رفضت طلب حجز القضية للحكم ، أو تأمر بالمرافعة في الدعوى حتى يترافع الحاضر عن محامي الطاعتين .

وحيث إن المحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به جميع العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعتين بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة والاعتبارات التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وتعرض لدفاع الطاعتين ببطلان القبض والتفتيش والإذن الصادر بهما ، ورد عليه بقوله : ” إنه ثبت أن التفتيش وقع على نفس المقصود به إذ ثبت من طلب التفتيش تحديد المحل ونوع التجارة بالنسبة للتهمة الثانية وثبت من شهادة الضابط سليمان نجيب أمام محكمة أول درجة تقديم التهمة الأولى المخدر عندما أفهمها أنه سيقوم بتفتيشها “ ولما كان ذلك ، وكان إذن التفتيش كما هو ثابت بالحكم قد صدر بتفتيش الطاعنة الثانية وتفتيش مسكنها ومحل عملها ومن يوجد وقت التفتيش ، كما كان الثابت من بيان الحكم للواقعة : ” أن الضابط الذي قام بتنفيذ الإذن قد وجد بالمحل المأذون بتفتيشه الطاعنة الأولى وهي والدة الطاعنة الثانية جالسة على بابها فسألها عن ابتها وعن المخدرات فأذكت ، ولما عرفت أن النية متجهة إلى تفتيشها أخرجت من صدرها لفافة من الورق الشفاف بها قطعة من الأفيون وأبدت أنها اشترتها بسبب مرضها “ مما يجعل الطاعنة الأولى التي وجدها الضابط جالسة على باب الدكان وقت تفتيشه مشمولة بعبارة ” من يوجد وقت التفتيش “ ويكون تخلفها عن المخدر واعترافها بحيازته لاستعمالها

الشخصي نتيجة إجراء مشروع ، ولما كان من المقرر أن الخطأ في اسم المطلب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بالإذن بالتفتيش — لما كان كل ذلك ، وكانت استخلاص الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الثانية هي المحرزة للسادة المخدرة التي شرعها بدكاها عند التفتيش هو استخلاص سائح تبرره الاعتبارات التي أوردتها — فإن ما تنعاه الطاعتان على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون ومن القصور في التسبيب لا يكون في واقعه إلا جدلا في الموضوع و مناقشة في أدلة الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض . أما دعوى إخلال المحكمة بحقوقها في الدفاع ، فإنها مردودة بما أوردته الحكم من أن المحكمة قد أعطت الدفاع عنهما كامل حقه في المرافعة ، فلم يستعمل هذا الحق بأن طلب مهلة جديدة بحجة حضور المحامي الأصلي ، وأن المحكمة رأت في ذلك محاولة لتعطيل الفصل في الدعوى ، فلم تجبه إليه . ولما كان محضر الجلسة لا يبين منه أن المحكمة قد حالت بين الطاعتين أو الحاضر عن محاميهما وبين الدفاع في موضوع الدعوى ، فإن ما تثيره الطاعتان في هذا الخصوص لا يكون له في واقعه محل .

وحيث إنه من أجل ذلك يتعين الحكم برفض هذا الطعن موضوعا .

(٧٦)

القضية رقم ١٠٠١ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . عدم الاعتراض على صفة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . تعويض . القضاء به لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له . لا يضاربه المحكوم عليه ولو كان المجنى عليه قد بلغ سن الرشد في أثناء الدعوى .

إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ، اثنتين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني — فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة

أمام محكمة النقض . على أن الطاعن لا يضار بانقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا له ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد مادام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه ضرب عمر عبد العزيز العايدى عمدا فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى مما يعرض حياته للخطر كما تخلف لديه أيضا شلل بمنطقة اليد اليمنى مما يقلل من كفاءة المصاب على العمل بنحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪ ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى عبد العزيز فريد بحق مدنى وذلك عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه عمر عبد العزيز المجنى عليه وطب الحكم له قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بمعاقبة المتهم بالسجن أربع سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه عمر عبد العزيز العايدى مبلغ أثنى جنيه من ذلك مبلغ ألف وثمانمائة جنيه للمجنى عليه عمر عبد العزيز العايدى ومبلغ مائتى جنيه لعبد العزيز فريد إبراهيم شخصيا وإلزام المتهم بالمصروفات المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على بطلان فى إجراءات الدعوى المدنية ، إذ قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه ، باعتباره وليا طبيعيا له ، فى حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر عند المحاكمة ، اثنتين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية . ويضيف الطاعن

إلى ذلك أن الحكم لم يستظهر كيف بدأ الشجار ، ومن المعتدى ، ومن المعتدى عليه ، ولو أنه غنى بتقصي ذلك ، لوضح أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى ، يرفع عنه المسؤولية الجنائية والمدنية معا .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدنى ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومع هذا فإن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لو ولد المجنى عليه ، بصفته وليا طبيعيا له ، ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ، مادام هذا التعويض من حق المجنى عليه ، وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ، ولو أن الدعوى المدنية قد أقيمت ، وحكم فيها ، باسم وليه الطبيعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يحصله أن شجارا قام بين الفريقين في الصباح ، فتدخل المجنى عليه لفض النزاع ، وركل الطاعن بقدمه من أجل التفريق بين المتشاجرين . وبعد أن تم له ذلك ، عاد الفريقان ، في عصر اليوم نفسه ، فاشتبكوا مرة أخرى ، واتفق أن كان المجنى عليه يترصد على مقربة منهم ، فأراد أن يتدخل من جديد لفض النزاع بينهم ، كما فعل في الصباح ، فما كان من الطاعن إلا أن أهوى على رأسه بفأس كان يحملها . ولما كان الطاعن لم يتسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع ، وكانت الواقعة كما بينها الحكم لا تفيد قيام هذه الحالة ، وكان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر فيه عناصر الجرمية التي دان الطاعن بها ، وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه — لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن لا يكون له محل ، ويكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، متعينا رفضه .

(٧٧)

القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) سرقة . نية التملك . لا يشترط التحدث عنها صراحة في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . يكفي أن تكون هذه النية مستفادة من بيانات الحكم .

(ب) عقوبة . متهم عمره ست عشرة سنة . عقابه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . خطأ . لا يصح الحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

١ - لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يتحدث صراحة عن نية تملك المسروق بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه .

٢ - إذا كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن في التعريف به أن عمره ست عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، فإنه يكون من المتعين تعديل هذه العقوبة بما يتفق وحكم المادة ٧٢ من القانون التي تقول إنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهم أولا : سرقوا المواشى المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات لأحمد النقيب حالة كون الأول يحمل سلاحا ظاهرا "بندقية" بطريق ألا كراه الواقع على حفيده حامد عبد الرحمن النقيب الذي كان يقودها بأن داهموه في الطريق وأوقعه المتهم الأول على الأرض من فوق الدابة التي كان يركبها وأوثق المتهم الثاني يديه خلف ظهره بملفحة المتهم الأول كما هدده هذا المتهم باستعمال السلاح فصوب عليه بندقيته منذرا باطلاقها فشلت بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من سرقة المواشى . وثانيا : المتهم الأول أيضا

١ — أحرز سلاحا ناريا "بندقية تطلق الرصاص" بدون ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وب — أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٣١٥ — ٢ من قانون العقوبات و ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به وبالمواد ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون المذكور ، فقرر بذلك . وادعى أحمد النقيب ابن المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا وبالمادة ٣٢ عقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الأربعة بالأشغال الشاقة عشر سنوات وبالزامهم بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل اتعاب المحاماة مع مصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فظمن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن المحكمة لم تستظهر في بيان الواقعة أنها ارتكبت بقصد السرقة ، لا بقصد التنكيل والانتقام ، خصوصا وأن المواشى ، المدعى بسرقتها ، قد وجدت بعد ذلك ، متروكة في الطريق ، وقد قضت المحكمة على الطاعنين الأربعة بعقوبة الأشغال الشاقة ، مع أن الطاعن الثالث في السادسة عشرة من عمره ، ولا يجوز بمقتضى المادة ٧٢ من قانون العقوبات الحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتحصل في أن الطاعن الأول أوقع المجنى عليه من فوق دابته ، وأن الثانى أوثق يديه ، بينما كان الطاعنون مسلحين ببنادق وعصى ، وقد أطلقوا النار لارهاب ، فتمكنوا بذلك من شل مقاومته وسرقة ثلاث بقرات منه . ولما كان ما أورده الحكم من ذلك ومن باقى بيانه لواقعة الدعوى يفيد ثبوت نية تملك المواشى المسروقة لدى الجانين .

وكان لا يشترط التحدث صراحة في الحكم عن هذه النية ، بل يكفي أن تكون مستفادة منه — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن ، في التعريف به ، أن عمره ست عشرة سنة ، وقد قضت عليه المحكمة ، مع ذلك ، بالأشغال الشاقة لمدة عشرين . ولما كانت المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ، فإن الحكم إذ أوقع على الطاعن عقوبة الأشغال الشاقة يكون قد أخطأ في القانون ، ولما كان هذا الخطأ يتصل في الوقت ذاته بتقدير العقوبة اتصالا تاما يستوجب إعادة النظر فيها ، فإنه يتعين تعديل العقوبة المحكوم بها على الطاعن بما ينفق وحكم القانون .

(٧٨)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات - الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . مثال .

الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات الإجراءات التي تمت أمام المحكمة . فإذا كان الثابت بمحضر جلسة محكمة أول درجة أن لمحكمة دعت الشاهد الأول وبعد أن أقسم أيمن أمامها أدى شهادته دون أن يذكر اسم هذا الشاهد أو أي بيان عنه وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهدين الغائبين دون ذكر اسمهما ، ولو كان كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الإدانة التي بني عليها أن الشاهد الذي سمعته المحكمة هو فلان وأن الشاهدين اللذين تليت

أقوالهما بالجلسة هما فلان وفلان ، وكان الطاعن مع ذلك لا يدعى أن الشاهد الذى سمعت المحكمة شهادته أو الشاهدين اللذين أمرت بتلاوة أقوالهما هم غير من أشار الحكم إليهم - فلا مطعن على الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانونى ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . سمعت محكمة المخدرات الجزئية الدعوى وقضت عملا بمواد الاتهام المذكورة بحبس المنهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وغرامة مائتى جنيه مع مصادرة المضبوطات . واستأنف طالبا إلغاء وبراءته ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت برفض استئناف المنهم وتعديل الحكم المستأنف إلى حبسه خمس سنوات مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة وذلك عملا بمواد الاتهام سابقة الذكر وبالمسادين ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٤٩/٢ من قانون العقوبات لأنه عائد . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لأن محكمة أول درجة جهلت الشهود تجهيلا تاما ، فكل ما جاء بحضور الجلسة هو أن الشاهد الأول حضر وسمعت المحكمة شهادته دون ذكر اسمه أو أى بيان يتعلق به ، كما تلت المحكمة أقوال الشاهدين الغائبين دون ذكر اسم واحد منهما ، ومع ذلك فإن المحكمة اعتمدت فى إدانته على شهادتهم وأقرتها على ذلك محكمة ثانى درجة وغلظت العقوبة لاعتبارها الطاعن عائدا .

وحيث إنه وإن كان ثابث بحضور جلسة محكمة أول درجة أن المحكمة دعت الشاهد الأول ، وبعد أن أقسم اليمين أمامها أدى شهادته دون أن يذكر اسم هذا

الشاهد أو أى بيان عنه ، وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهدين الغائبين دون ذكر اسميهما ، إلا أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الإدانة التى بنى عليها أن الشاهد الذى سمعته المحكمة هو اليوزباشى محمد عبد اللطيف معاون مباحث قسم المحمودية ، وأن الشاهدين اللذين قلت المحكمة أقوالهما بالجلسة هما رجلا البوليس الملكى إبراهيم سلامه وعبد المنعم الحربى اللذان كانا مرافقين للشاهد الأول عند ضبط الواقعة . ولما كان الحكم بكل محضر الجلسة فى إثبات الإجراءات التى تمت أمام المحكمة ، وكان الطاعن لا يدعى أن الشاهد الذى سمعت المحكمة شهادته أو الشاهدين اللذين أمرت بتلاوة أقوالهما هم غير من أشار الحكم إليهم — فإن الحكم يكون سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة : إبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين .

(٧٩)

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . محاكمة . إدانة المتهم استنادا إلى أقوال المجنى عليها دون سماعها . تأييد الحكم استئنافيا دون استكمال هذا النقص في الإجراءات . خطأ .

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية صفة أصلية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائى قد قضى بإدانة المتهم استنادا على أقوال المجنى عليها وذلك دون حضورها وسماعها بالجلسة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تستكمل النقص فى إجراءات المحاكمة الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون مربية مما يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب نظيره عبد المجيد محمد فأحدث بها الإصابات التى تحتاج لعلاج مدة شهر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة كرموس الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش بلا مصاريف فاستأنف المتهم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بنى عليه الطعن أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان الطاعن بالضرب العمد استنادا إلى أقوال المجنى عليها وإلى التقرير الطبي في حين أن المجنى عليها لم تحضر لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي قضى بإدانة الطاعن بضرب نظيره عبد المجيد فأحدث بها إصابات تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . واستند في ذلك إلى أقوال المجنى عليها وذلك دون حضورها وسماعها بالجلسة . وقد استأنف الطاعن هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون استكمال النقص في إجراءات المحاكمة الابتدائية . ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بصفة أصلية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا - فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة بعيب جوهري يستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٨٠)

القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . الدفع بطلان القبض والتفتيش . انقصار المتهم على هذا الدفع . ادانته . نفيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل ما دام أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها عن هذا الدفع .

الدفع بطلان القبض والتفتيش هو في واقعه دفع موضوعي وارد على إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يرمى إلى عدم الأخذ به كدليل على المتهم مما

لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة القبض والتفتيش أو ببطلانهما ، بل أن كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيما إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منهما أو أنه لا يصح ذلك لحصولها على خلاف ما يقضى به القانون . وعلى المتهم أو المدافع عنه أن يدلى بجميع وجوه الدفاع في التهمة المسندة إليه دون اقتصار على دفع فرعية أو موضوعية ما دامت المحكمة لم يصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذه الدفوع . وإذن فلا يجوز للتهم إذا ما قصر دفاعه على الدفع ببطلان القبض والتفتيش — مع أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه — أن ينعى على المحكمة أنها أدانت دون أن تسمع بقية دفاعه مادام أنها كانت في حل من أن تعتبره قد أدلى بكل ما لديه من دفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم عليه — سرقاخيوط الغزل والأشياء الأخرى المبينة بالخصر لشركة الغزل الأهلية حالة كونهما عاملين لديها بالأجر اضراارا بها ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١٧ : ٤ - ٥ - ٧ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات وقد ادعت شركة الغزل الأهلية بحق مدنى قبل المتهم وأخرطالبة أن يدفع لها مبلغ ١٠ مليات بصفة تعويض بطريق التضامن . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة كرموز الجزئية دفع الحاضر مع الطاعن ببطلان التفتيش ، كما دفع بعدم قبول الدعوى المدنية . والمحكمة قضت فيها حضوريا ٤٤ بمادتي الاتهام أولا برفض الدفعين - ثانيا - بمقابتهما بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وبالزامهما متضامين بأن يدفعا للشركة المدعية بالحق المدنى مبالغ قدره عشرة مليات والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهمان ولدى نظر الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية تمسك الطاعن بالدفع الأول والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية قضت أولا - برفض الدفع المقدم من الطاعن ببطلان اجراءات القبض والتفتيش وبصحة هذه الاجراءات وثانيا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به والزم المتهمين بالمصروفات المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن الوجه الأول من هذا الطعن يتحصل في أن الحاضر عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان القبض والتفتيش والمحكمة المذكورة بعد أن سميت المرافعة في هذا الدفع قررت النطق بالحكم في آخر الجلسة ثم قضت في الدفع والموضوع معا مع أن الدفاع عن الطاعن لم يكن قد تعرض للموضوع بل أنه قد ذكر في نهاية مرافعته أن ما أبداه إنما هو قاصر على الدفع. ويقول الطاعن إن محضر الجلسة وأوجاء خلوا من ذكر هذه العبارة إلا أنه بمطالعة ما دون به يمكن الجزم بأن الدفاع لم يتعرض للموضوع. وبهذا فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالسرقه دون سماع دفاعه في موضوعها يكون قد أخل بحقه في الدفاع.

وحيث إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو في واقعه دفع موضوعي وارد على اجراء من اجراءات التحقيق في الدعوى يرمى الى عدم الأخذ بها كدليل على المتهم مما لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة القبض والتفتيش أو بطلانها بل ان كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيما اذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منهما أو أنه لا يصح ذلك لحصولها على خلاف ما يقضى به القانون. لما كان ذلك، وكان الواجب على المتهم والمدافع عنه أن يدلى بجميع وجوه دفاعه في التهمة المسندة اليه، دون اقتصار على دفع فرعية أو موضوعية مادامت المحكمة لم يصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذه الدفوع، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المحكمة لم يصدر عنها شيء من هذا القبيل. فان المحكمة كانت في حل من أن تعتبر قد استوفى دفاعه كاملاً. لما كان ذلك، فان ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا.

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد استند في ذلك إلى القول بقيام حالة التابس ثم استدلى على قيامها بما لا يمكن أن يؤدي في القانون الى قيامها، هذا الى ما ثبت بمحضر ضبط الواقعة من اقحام الكونستابل الذي قام بالضبط والتفتيش لمنزل الطاعن بالقوة مما يعتبر اعتداء على الحرية الشخصية وانتهاكاً لحرمة المساكن ويحظر اجراؤه بغير ترخيص أو إذن من سلطة التحقيق.

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه تعرض
لهدفاع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : " أنه عن الدفع
ببطلان القبض والتفتيش فمن المقرر فقها وقضاء أن للمحكمة بفرض قيام حالة
البطلان أن تستمد الدليل قبل المتهم مما تضمنته التحقيقات ويكون بعيدا عن
هذا الاجراء الباطل كما أنه من المقرر أيضا أن للمحكمة أن تدين متهما بأقوال زميله
ولو لم تؤيد هذه الأقوال بأدلة أخرى . ومن حيث إن البادى من مطالعة
الأوراق أن المتهم الثانى اعترف لمحقق جديد غير الذى قام بالتفتيش بأن المتهم
الأول (الطاعن) حمل الصناديق الأربعة التى ضبطت بمنزله وأودعها هذا المنزل
بغير ما مبرر مقبول . هذا الى أن هذا المتهم شهد بأن هذه الصناديق حملت الى
المنزل وقررت بمثل ذلك شقيقته المتهمة الثالثة ووالدته المتهمة الرابعة وصدرت
من الأخيرتين العبارات التى تفصح بكل جلاء عن أن هذا المتهم هو السارق
لهذه الصناديق تحت تأثير خفض مرتبه وتحريض لآخرين له على ذلك " وبين
من ذلك أن المحكمة قد استندت فى حكمها إلى أدلة غير مستمدة من التفتيش الذى
دفع الطاعن ببطلانه . ولذا فانه لا تكون ثمة جدوى لما يتمسك به الطاعن
فى هذين الوجهين .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨١)

القضية رقم ١٠٣٣ سنة ٢٢ القضائية :

فاعل . سرقة تيار كهربائى . أداة صاحب المنزل فى السرقة باعتباره فاعلا على أساس أنه
هو الذى يدير المفتاح الذى يعطل سير العداد . فى محله .

إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائى وإن استعان بآخر فى تركيب الأسلاك
على الوجه الذى ييسر له سرقة التيار الكهربائى إلا أنه هو فى الواقع المقارف
للفعل المسمى بالمكون للسرقة وهو إدارة المفتاح الذى يعطل سير العداد رغما
من استمرار سحب الكهرباء المستعملة فى الإضاءة ، فان هذا المتهم يكون هو
الفاعل فى جريمة سرقة التيار الكهربائى وليس شريكا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر سرقة التيار الكهربائي الممين بالمحضر لشركة النور . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح كرموز الجزئية قضت فيها عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم نهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطمن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن هو والمتهم الآخر معه بسرقة التيار الكهربائي على أساس أنهما فاعلان في حين أن النابت من التحقيقات التي أجريت في الدعوى أن المتهم الآخر هو الذي أجرى تركيب الأسلاك الكهربائية وانفرد بهذا التركيب دون الطاعن ، فإذا صح أن هناك سرقة فإن الطاعن لا يكون فاعلا أصليا فيها لأنه لم يرتكب فعلا من الأفعال المكونة لها ، وقد جاء الحكم قاصرا عن بيان الفعل أو الأفعال التي أتاها الطاعن كما أنه لم يتحدث عن القصد الجنائي بالنسبة له مكتفيا بالقول بأن وضع الأسلاك قصد به سرقة التيار دون أن يبين كيف توفر لدى الطاعن هذا القصد ، ويقول الطاعن إنه دفع في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يأت عملا ينهى القانون عنه وأن عملية إدخال النور في مسكنه والتي عهد بها إلى عامل كهربائي لم يقصد بها السرقة مستدلا على دفاعه هذا بما قرره مندوب الشركة أمام المحكمة . ولكن المحكمة من غير ما مناقشة هذه الشهادة لم تأخذ بها واكتفت في الرد عليها بقولها إنها تناقض ما أدلى به في محضر البوليس وهذا القول لا يصلح ردا على ما قرره الشاهد أمام المحكمة من اتضاح الحقيقة له بعد الامتحان والفحص مما مفاده أن الشاهد لم يتناقض في أقواله ولم يغير من جوهرها شيئا . إذ كان كل ما جد عليها هو اقتناعه بوقوع خطأ قني في تركيب الأسلاك ثم أنه لما

كانت العبارة هي بما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق في الجلسة فانه ما كان للمحكمة أن تعمل على أقوال مندوب الشركة أمام البوليس وتطرح عدوله عن هذه الأقوال أمامها . هذا إلى أن ما قالته من أن عدول المندوب جاء نتيجة لوقوعه تحت تأثير ما هو قول لا يوجد في الدعوى ما يبرره أو يؤدي إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في أن مندوب شركة النور عبد الحميد محمد جاد الله أبلغ أنه أثناء سروره يوم الحادث بمنزل الطاعن لاحظ أن عداد الشركة بالمنزل المذكور يتوقف عن السير رغم إضاءة الأنوار كما لاحظ وجود تلاعب بالأسلاك بسبب وقف سير العداد فانتقل معه المحقق وسمعت لهما والد الطاعن بالدخول فتضح من المعاينة وجود مفتاح كهربائي على باب إحدى غرف المنزل بإدارته ووقف سير العداد ومع ذلك استمر النور الكهربائي مضاء وباعادة إدارة ذلك المفتاح عاد العداد إلى سيره الطبيعي وانت المفتاح الكهربائي المثبت على باب الغرفة اليمنى بمنزل الطاعن إنما وضع خصيصا لعملية سرقة النور التي بانت من المعاينة وأن السرقة بدأت من تاريخ اشتراك الطاعن في لنور الكهربائي وهو يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ لأن الأسلاك وضعت دفعة واحدة بالمسكن عند بدء استعمال النور وأن قيمة التيار المسروق يبلغ متوسطه شهريا ١ جنيه و ٥١٥ مليا ثم انتهى من هذا البيان إلى قوله : " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) مما أبلغ به مندوب شركة النور عبد الحميد جاد الله وقرره بمحضر البوليس بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والمعاينة التي أجراها محرم المحضر الضابط مصطفى محمد حسن بحضور المتهم الأول والمندوب المذكور لشركة النور فتدقروا هذا المندوب صراحة أن طريقة وضع المفتاح الكهربائي على باب الغرفة اليمنى بمسكن المتهم الأول والأسلاك المتصلة به ووضع السلك المعبّر عنه بالطرف الثالث في تلك المعاينة واتصال هذا السلك بالبرشمان كل ذلك قصد به سرقة التيار الكهربائي لشركة النور ولا تعمل المحكمة على عدول مندوب الشركة عن هذه الأقوال بعد ذلك عند سؤاله عند إجراء المعاينة الثانية وعند الإدلاء بشهادته أمام المحكمة من أنه يحتمل أن المتهم الثاني وهو الكهربائي الذي وضع الأسلاك قد أخطأ فنيا في وضع أدوات النور الكهربائي . والمحكمة

تفسر عدول الشاهد عن أقواله في بدء التحقيقات باحتال وقوعه تحت تأثير ما .
ولما كان ذلك كافيا في بيان واقعة الدعوى وتوافر أركان جريمة السرقة التي
دين الطاعن بها وتفنيد دفاعه المشار اليه بوجه الطعن ، وكان يبين من هذا
البيان أن الطاعن وإن استعان بالمهم الآخر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي
يسمى له سرقة التيار الكهربائي إلا أنه هو في الواقع المحتسب للتيار أي المقارن
للفعل المسمى للمكون للسرقة وهو إدارة المفتاح الذي يعطل سير العداد رغما
من استمرار سحب الكهرباء المستعملة في الاضاءة . لما كان ما تقدم ، وكان
لمحكمة الموضوع أن تعمل على قول للشاهد في التحقيقات وتأخذه متى اطعنت
اليه ولو كان له قول آخر أبداه أمامها ولم تطعن اليه ، وكانت المحكمة إذ
طرحت أقوال مندوب الشركة أمامها بالجلسة وأخذت بأقواله في التحقيقات
قدرة في تحليل أقوال الشاهد التي لم تأخذ بها إنها يحتمل أن تكون نتيجة
وقوعه تحت تأثير ما ، وهو قول لا حرج عليها فيه ، فإن ما يشير الطاعن
لا يكون في واقعه إلا جدلا في موضوع الدعوى وعودا إلى مناقشة أدلة الثبوت
فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل انثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨٢)

القضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تاجر تجزئة خصص له عدد من المستهلكين ليصرف لكل منهم السكر الذي أعده
وزارة التموين للاستهلاك البائس . اقراضه السكر لآخر غير جائز .

إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
إذ نصت على أن " تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين
وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين غير المستهلكين المخصصين
لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك " إذ نصت على ذلك إنما قصدت

حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد . وإذن متى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي ، فإن تصرفه في هذا السكر بإقراضه الى آخر ، يكون غير جائز قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول : بوصفه المسئول عن المحل المبين بالمحضر والمقيدة عليه بطاقات تموين تصرف في كميات السكر المبينة بالمحضر في غير الغرض المخصص لها وكانت مسلمة إليه لتوزيعها على المستهلكين المقيدين على محله وذلك بأن أقرضها لمتهم الثاني — والثاني والثالث اشتراكا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق المتهم الثاني مع المتهم الأول على إقراضه جوالين من السكر وقام المتهم الثالث باستلامها للتصرف فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الأول أيضا بوصفه السابق لم يمسك سجلا منتظما مطابقا للنموذج المقرر بأن لم يثبت فيه توقيع المستهلكين وكميات السكر الإضافية المسلمة إليهم ، وطابت عقابهم بالمواد ١/٤ — ٢ و ١/٥٤ — ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنح المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وذلك عن التهمة الأولى وتغريمه مائة جنيه والنشر عن التهمة الثانية — ثانيا — براءة المتهمين الثاني والثالث بلا مصاريف وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المتهم الأول ، كما استأنفته النيابة ومحكمة مصر الابتدائية فتمت مع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والاكتفاء بحبسه ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه عن التهمتين وأمرت

بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات وتأيد الأشهر لمدة ستة شهور على نفقة المتهم الأول والغاء المصادرة والغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث وحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج وأمرت بشهر ملخص الحكم على واجهة محامها على نفقة كل منهما لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات وذلك عملاً بوادع الاتهام . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الأول يتحصل في أن الحكم قد دانه بالتصرف في كمية من السكر في غير الغرض المخصص له في حين أنه إنما أعطى هذا السكر للطاعن الثاني قرضاً يرده إليه من السكر المخصص له عند تسليمه ، ولا يعتبر هذا من قبيل التصرف المحظور قانوناً ، ويتحصل طعن الثاني والثالث في أن الحكم لم يرد على دفاعهما بأن كمية السكر التي وجدت زائدة لديهما إنما جاءت نتيجة إضافة كمية السكر المقرر للمدرسة بمقتضى بطقن التكوين الخاصتين بها . وقد اعتمد الحكم على أقوال الضابط ، وأورد خلاصة وافية من محضره دون أن يتحدث عن الطعون الكثيرة الموجهة إليه . كذلك دافع الطاعن الثاني بأن الحادث ملفق فلا يقيع به من بعض خصومه فلم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع ، كما أن ما أستماء الحكم تضارباً في أقوال الطاعنين ليس إلا اختلافاً قضت به ظروفهما مع اتفاقهما في الوقائع الرئيسية .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها الحكم المطعون فيه ، اذ نصت على أن "تخصص وزارة التكوين لكل تاجر تجزئة عدداً من المستهلكين وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التكوين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك" اذ نصت على ذلك إنما قصدت حظر التصرف في مواد التكوين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد ، ولم كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل

منهم المقدار المعين له من السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي ،
فإن تصرفه في هذا السكر على الصورة التي سلف بيانها يكون غير جائز قانونا ويكون
الظمن المقدم منه على غير أساس في موضوعه متعيينا ورفضه .

وحيث إنه عن الطاعنين الثاني والثالث فقد بين الحكم الواقعة بما يتوافر
فيه عناصر الجريمة التي دانها بها وأورد الأدلة على ثبوتها في حقهما وعرض
لدفاعهما ففند، للاعتبارات التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي لما رتبها الحكم
عليها ، ولما كان ما يثيره الطاعنان لا يمدو أن يكون في حقيقته محاولة للجدل
في موضوع الدعوى وأدلتها ومبلغ الاطمئنان اليها مما لا يقبل منهما إثارتها أمام
هذه المحكمة ، فإن طعنهما يكون على غير أساس في موضوعه متعيينا ورفضه أيضا .
وحيث إنه لما تقدم يكون الظمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨٣)

القضية رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ القضائية :

سب . الجهر بالقاذ السب من غرفة مطلة على الطريق العام بصوت يسمعه من كان مارا فيه .
توافر العلانية .

متى كان المتهم قد جهر بالقاذ السب من نافذة غرفة مطلة على الطريق العام
بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون
الواقعة جنحة .

الوقائع

أقام حامد الباجوري هذه الدعوى مباشرة على حامد حسن محمد أبو الخير
بمعرضة معلنة إليه في ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ يتهمه فيها بأنه في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٤٦
قرع عليه الباب فلما فتحه قال له " اخرج يا شرموط شوف مراتك وبتتك
جاين مع شخص في أتومبيل واحد " ثم اقتحم عليه المسكن وجلس في حجرة الاستقبال

وأخذ يقول : " أنتم شر اميط بامعرض شوف بذك بتمشى مع مين يا كلاب " ،
ثم أطل من النافذة وقال : " تعالوا شرفوا حامد الباجورى المعرض " وذلك حالة
كونه عائدا ، وقد طلب الى محكمة جنح عابدين الجزئية معاقبته بالمواد ١٧١
و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣/٤٩ و ٥٠ عقوبات ، كما طلب القضاء له ولابنته وزوجته
عليه بمبلغ ٢٥ ج بصفة تدويض مؤقت ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت فيها
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وغرامة ٥٠٠ قرش
وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى
يصبح فيه الحكم نهائيا وبالزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ قرش
والمصاريف المدنية المناسبة وأعنته من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم
كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت
برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ويجلس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ،
قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون
فيه وإحالة القضية الى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها من جديد من هيئة
استئنافية أخرى . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت برفضهما وتأييد
الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ لم يبين ألفاظ
السب التى أسند الى الطاعن صدوردا منه اكتفاء بالإحالة الى الألفاظ الواردة
بالمحضر ولم يحدد محل الواقعة التى دانه بها وذكر أن المدعين بالحق المدنى شهدوا
جميعا بما يؤيد التهمة مع أن هذا الاجماع لا وجود له ، فلم تشهد المدعيتان
الأخيرتان بالألفاظ التى شهد بها المدعى المدنى الأول ، ولم يشهد أحد من
الجيران أنه سمعها ، وأن الواقعة فى حقيقةها تعتبر سببا غير على حصل فى مكان
خاص وهى مخالفة سقطت بمضى المدة وأنه ورد بوصف التهمة أن الطاعن عائدا

مع أن هذا غير صحيح ، كما أن المحكمة لم تأخذ بأقوال شهود النفي مع وضوحها ولم تتحدث عن شهادة والد الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة السب العلني التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان الحكم لا يتدأئي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد اشتمل على بيان ألفاظ السب التي أثبت صدورها من الطاعن وبين أنه جهر بها من نافذة غرفة الاستقبال المطلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه مما تتحقق به العلانية ويجعل الواقعة جنحة طبعا بأواد التي طبقها ، وكان لا يعب الحكم أن يكون في أقوال بعض الشهود الذين اعتمد عليهم زيادة أو نقص في ألفاظ السب عن التي ذكرها البعض الآخر ، وكان الحكم لم يطبق في حق الطاعن أحكام العود التي يشتكى من إيراد مواده بوصف التهمة وكان في أخذ المحكمة بشهادة شهود الإثبات إرد الضمني على أقوال شهود النفي بما يفيد أنها اطرحتها لعدم اطمئنانها الى صدقها مما لا حاجة معه لأن تكون ملزمة بالتحدث عنها - لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء ولا يكون محل لما ينعاه الطاعن من الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد ح-ز. وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل بجي ومصطفى حسن .

(٨٤)

القضية رقم ٨١١ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حق المتهم في الاستئناف . مناط مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة .
مناطه بما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أو حكم صادر في الجنح والمخالفات
يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلا
أو كثيرا . غير صحيح .

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين
٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي
يجوز فيها الاستئناف في مراد المخالفات والجنح وإن ما عدا ذلك من الأحكام
الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي
استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة
في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار
العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة "في الاستئناف" الذي علاقه على ماتبديه من
طلبات . والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة
في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور
أو أبدته شفويا بجلاسة . وإذن فغير سديد القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم
الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات
مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : شرعوا في سرقة كمية الأسلاك المينة الوصف والقيمة بالمحضر للحكومة المصرية وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو ضبطهم متلبسين أثناء ارتكابهم تلك الجريمة حالة كون المتهمين الأول والثاني عائدين ، وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٥ و ٣٢١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ميما البصل الجزئية قضت عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة جميع المتهمين مما أسند اليهم . فاستأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بعدم جواز الاستئناف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ببراءة المتهم من تهمة التمرع في سرقة تأسيسا على أن النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق المواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات التي تجيز الحكم بالحبس أو الغرامة فتكون قد تركت الخيار للقاضي في توقيع أى العقوبتين وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات أو الجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، ذلك - على ما تقول النيابة في الطعن - بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات فإنه لم يقصد بذلك أن يخور للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابة طلباتها لما في ذلك من مجافاة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة

حسب وقائع كل دعوى فى نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون بل أن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعيه منها تشديد العقاب دون أن يحل لما أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة بعينها فنطالب قدرا معيننا من الغرامة أو مدة معينة من الحبس ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جمعت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المنقضى بها بدنه جعلته بالنسبة للنيابة منوطا بطلباتها فن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حدها الأقصى على خمسة جنهات فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات والغول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفا بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة عجيبة هى إجازة الاستئناف لئهم فى أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف فى الباب الثانى من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن فى الأحكام قد نص فى المادة ٤٠٢ على ما يأتى : ” يجوز استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى المخالفات وفى الجمع : ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات . ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم ينكم بما طلبته “ والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التى صدرت بعبارة ” يجوز الاستئناف .. “ ومن نص المادة ٤٠٥ التى صدرت بعبارة ” لا يجوز قبل أن يفصل فى موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية “ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى مواد المخالفات والجمع فإنه لا يجوز استئنافه ، ولما كانت العبارات التى استعملها فى المادة ٤٠٢ سواء فى فقرتها الأولى أو الثانية صريحة فى التفرقة بين مناط حق المتهم فى الاستئناف الذى جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذى علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بعبارة

”إذا طلب الحكم“ إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء كان هذا الطلب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شذاهيا بالجلسة، ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مترتبا على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة. على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لما أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لما على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها كانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنيابة في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنيهات وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصدتها ويكون الاستدلال بغرابة نتيجة التفرقة بين ما طحق للمتهم والنيابة في الاستئناف سافطا إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف، هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني. لما كان ذلك، فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل.

وحيث إنه لا يجدى في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شؤون قاضي الموضوع وأن ليس للنيابة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للقاضي ظروف الدوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة أو أن يحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس، ليس ذلك مما يؤثر في حرية القاضي ما دام له هو أن يقضى بما يراه وما دام القانون قد رتب حقها في الاستئناف على ذلك.

وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية تبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة، وأن

يكون المقياس هو عين المقياس الذي اتبع في صدد الأوامر الجنائية. أما الجرائم التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمنهم فيكون لا تهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالإدانة أو الإدانة " بغير نظر إلى طلباتها في الجلسة " وعلى ما عبرت به اللجنة فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ أن وجه لهذه التفرقة وعدل النص بما يسوى بين الأحكام في المنع الصادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك . صدر القانون بما رآه المجلسان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه الفصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة وأن التفرقة في المقياس بين حق التهم وحق النيابة في الاستئناف مقصودة من واضعي النصوص .

وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذي تذهب إليه النيابة ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية . ويتعين لذلك رفض الطعن .

(٨٥)

القضية رقم ٨١٢ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حق التهم في الاستئناف . منطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . منطه ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أى حكم صادر في المنع والمخالفات يزيد الحد لأقصى لغرامة المقررة لها على خمسة جنديات مهما كان مقدار الدرامة المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح .

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والمنع وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي

استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية مريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة (في الاستئناف) الذي علقه على ما تبديه من طلبات. والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفويا بالجلسة. وإذن فغير سديد القول بأن للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها.

"توقائع"

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه شرع في سرقة الخضر (القرنبيط) المبين الوصف والقيمة بالمحضر لحسن محمود فرحات وقد أوقف تنفيذ الجريمة بسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه متلبسا حالة السرقة. وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مينا البصل قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف. فاستأنفت النيابة. ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف. فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ببراءة المتهم من تهمة شروع في سرقة تأسيسا على أن النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات التي تجيز الحكم بالحبس أو الغرامة فتكون قد تركت الخيار للقاضي في توقيع أى العقوبتين وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجنح إذا طلبت الحكم بغير

الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، ذلك على ما تقول النيابة في الطعن بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة المخالفات والجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات فإنه لم يقصد بذلك أن يخول للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابة طلباتها لما في ذلك من مخافة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون ، بل إن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعي منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة بعينها فتطلب قدرا معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جعلت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقررة لها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطلباتها فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة تزيد حدها الأقصى على خمسة جنهات فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات والقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة عجيبة هي إجازة الاستئناف لاتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي " يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح : ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته " والواضح من هذا النص من نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التي صدرت بعبارة «يجوز الاستئناف...» ومن نص المادة ٤٠٥ التي

صدرت بعبارة "لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية ..." "أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز استئنافه ، ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تنطبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنه ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهيا بالجلسة. ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مترتبا على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطالب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة ، على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنياحة في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنهات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصد لها ويكون الاستدلال بغرابة نتيجة التفرقة بين مناط حق المتهم والنيابة في الاستئناف ساقطا إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف ، هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني . لما كان ذلك ، فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شئون قاضي الموضوع وأن ليس للنياحة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للتقاضى ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة أو الحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة

أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس — ليس ذلك مما يؤثر في حرية الناضى مادام له هو أن يتبضى بما يراه وما دام القانون قد رتب حتمها في الاستئناف على ذلك .

وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الاجراءات الجنائية يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذى اتبع في صدد الأوامر الجنائية ، أما الجرائم التى لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائى فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم فيكون للمتهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة ” بغير نظر إلى طلباتها فى الجلسة “ (على ما عبرت به للجنة) فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ أن لاوجه لهذه التفرقة وعدل النص بما يسوى بين الأحكام فى الجنب "صادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك ثم صدر القانون بما رآه المجلسان ، ويتضح من ذلك أن اللجنة التى استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة فى مذكرتها أن العبرة فى طلبات النيابة هى بما تبديه فى الجلسة وأن التفرقة فى المقياس بين حق المتهم وحق النيابة فى الاستئناف مقصودة من واضعى النصوص .

وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذى أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذى تذهب إليه النيابة ولا الاستثناس بالتشريعات الأجنبية ، ويتعين لذلك رفض الطعن .

(٨٦)

القضية رقم ١٠٢ لسنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حكم صادر في ظل قانون تحقيق الجنايات بتغريم المتهم مائة قرش . للنيابة
أن تستأنفه .

إن قانون الإجراءات الجنائية إنما نفذ مفعوله اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠
فالحكم الصادر من محكمة الجناح بتاريخ ١٢ من نوفمبر من السنة المذكورة يكون
قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات ، ويكون للنيابة وفقاً لأحكام ذلك القانون
أن تستأنفه ولو كان لم يقض . لا بغرامة قدرها مائة قرش إذ هي لها بمقتضاه
أن تستأنف أى حكم صادر في مواد الجناح . وإذن يكون الحكم انصادر بعدم
جواز استئنافه من النيابة بمقولة إن النيابة لم تطلب إلا الحكم بالغرامة
ولمصاريف خاطئاً متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ضرب عمداً حلمي حسن محمد الحداد
بعضاً فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد
على عشرين يوماً . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة
جناح بني سويف الجزئية قضت فيها غيابياً بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عملاً بمادة
الانتهام . فاستأنفت النيابة الحكم . ومحكمة بني سويف الابتدائية بهيئة استئنافية
قضت بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له ، وذلك عملاً
بالمادة ٤٠٢ من قانون تحقيق الجنايات . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى
بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة تأسيساً على أنها لم تطلب إلى محكمة
أول درجة الحكم على المطعون ضده بغرامة والمصاريف ، وأن عدم ورود
إفادة الشفاء الخاصة بالمجنى عليه لا يغير من الوضع شيئاً .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بأنه ضرب عمدا
المجنى عليه فأحدث به إصابة أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين
يوما . فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ غيابيا بتغريمه
١٠٠ قرش ، فاستأنفت النيابة ، فقضى بالحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف
على أساس أن الحالة يحكمها قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان القانون
المشار إليه قد نص في المادة الثانية منه "على وزير العدل تنفيذ هذا القانون
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية" ونشر القانون
في الرقائع المصرية بالعدد رقم ٦ الصادر في يوم الاثنين ١٤ محرم سنة ١٣٧١
الموافق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ (السنة ١٢٣) فإن القانون لا يكون نافذ المفعول
إلا اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي
قد صدر بتاريخ ١٢ نوفمبر من السنة المذكورة ، فإن هذا الحكم يكون قد صدر
في ظل قانون تحقيق الجنايات ويكون من حق النيابة العامة وفقا لأحكام ذلك
القانون أن تستأنف كل حكم صادر في مواد الجناح ، ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد جانب الصواب مما يتعين معه
نقضه من غير حاجة إلى التعرض لما جاء بوجه الطعن المقدم من النيابة .

(٨٧)

القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٢٢ القضائية :

قضى . استئناف . حق النيابة وحق المتهم في الاستئناف . حقان مستقلان . استنفاد المتهم
من استئناف النيابة . معهما . الطعن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من
النيابة . لا يقل .

ان حق كل من المتهم والنيابة العامة في استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى
الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح هو حق خاص بكل منهما ،
ولاستهما . كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه لالتهم الى أن يباشر
حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على

الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه ، وليس للمتهم أن يتذرع في تحدّثه عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، فإن استفادة المتهم من استئناف النيابة محله أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا ، وعندئذ تكون للحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خواتها لها المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصالحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث بعلوه السيد ابراهيم عمدا الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي وعلاجها أقل من العشرين يوما ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقد ادعى عليه الفار بحق مدنى قبل المنهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ تعويضا ومحكمة جنح الوايلي الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش ولم ترد المحكمة على الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم كما استأنفته النيابة ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بعدم جواز الاستئناف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن المرفوع من المنهم أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مستندا في ذلك الى أنها لم تطلب من محكمة أول درجة الحكم على المتهم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهيات . ولما كان الثابت بالحكم أن النيابة قد طلبت تطبيق المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات على الطاعن ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنهيات ، وكان ما طلبته النيابة من تطبيقها لا يمكن معه القول بأنها لم تطلب الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهيات . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة والذي يستفيد منه الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أحدث عمداً بآخر اصابة تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوماً وقد طلبت النيابة عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقضت المحكمة الجزئية بتفريمه جنهين ، فاستأنف الطاعن واستأنفت النيابة ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز الاستئناف ويتضح من أسباب حكمها شمول منطوقه لكلا الاستئنافين المرفوعين من المتهم ومن النيابة . ولما كان هذا الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارداً على ما قضى به الحكم من عدم جواز استئناف النيابة ، وكان حق كل من النيابة العامة والمتهم في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح — على ما يبين من استقراء نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية — هو حق خاص به ولا استعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم لأن يباشر حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر به من حق النيابة فيه . لما كان ذلك ، ولم يكن للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، ذلك أن استفادة المتهم من استئناف النيابة محلها أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلاً ، وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون مقبولا ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم قبوله .

(٨٨)

القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢٢ القضائية :

طعن . حكم غيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الطعن فيه بطريق النقض . ميماده يبدأ من تاريخ صدوره . لامن تاريخ فوات ميماد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً بعدم جواز استئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه . ويرتب على ذلك أن

ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنها شرعا في سرقة الملابس المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لـ أحمد السيد عبد الواحد وذلك من منزله المسكون وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادة المتهمين فيه وهو ضبط المجنى عليهما لهما وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ - ٤ - ٥ و ٢٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ فاستأنفت النيابة الحكم . و— كة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة فطننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم في ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة ضده وقد ذكرت في أسباب طعنها عليه بطريق النقض أنه أعلن إلى المتهم في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ولما أصبح نهائيا بفوات ميعاد المعارضة قررت الطعن فيه بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، ولما كانت المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي وكان لا يستفيد من استئناف النيابة له إلا إذا كان استئنافها مقبولا ، وكان الحكم المطعون فيه وقد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصحح له أن يعارض فيه وكان يترتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه من النيابة العامة بطريق النقض يبدأ من تاريخ صدوره في ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم — لما كان ذلك ، فإن طعن النيابة — وهى لم تقرر به إلا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ — يكون مقدما بعد الميعاد المقرر في القانون ومن ثم لا يكون مقبولا شكلا .

(٨٩)

القضية رقم ١٠٤١ سنة ٢٢ القضائية :

طعن . حكم غيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الطعن فيه بطريق النقض . ميعاده يبدأ من تاريخ صدوره لامن تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه . ويترب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده مع آخرين حكم عليهم بأنهم سرقوا كمية القطن المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمتخري جهلان سليم وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح نجع حمادى الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) شهرا واحدا مع الشغل والنفاد . فعارض . والمحكمة المذكورة قضت برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة . ومحكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها غيابيا بعدم جواز الاستئناف . فطعنتم النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بالنسبة الى المتهم فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة ضده وقد ذكرت النيابة

في أسباب طعنها عليه بطريق النقض أنه أعلن إلى المتهم في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ولم أصبح نهائيا بفوات ميعاد المعارضة قررت الطعن فيه بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٥٢ ولما كان المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي وكان لا يستفيد من استئناف النيابة له إلا إذا كان استئنافها مقبولا ، وكان الحكم المطعون فيه - وقد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة - لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه وكان يترتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه من النيابة بطريق النقض يبدأ من تاريخ صدوره في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى اتهم . لما كان ذلك ، فإن طعن النيابة وهي لم تقر به إلا بتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٥٢ (بعد فوات ميعاد المعارضة) يكون مقدما بعد الميعاد المقرر في القانون ومن ثم لا يكون مقبولا شكلا .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واستايعيل مجدى ومصطفى حسن .

(٩٠)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢٢ القضائية

(أ) قانون . ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ . صدور قرار من وزير الصحة طبقا
للسادة الأولى منه بمرجات نصوصه على مدينة دمشق . الزعم بعدم مرياته عليها بعد
صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بقوله إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه عليها . غير
صحيح . هذا القانون جاء مبدلا لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل
الذى حرمه القانون .

(ب) وصف التهمة . تعديل الخكة . مواد القانون المعلوم تطبيقها . لا تثير عليها فى ذلك .

١ - إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦
المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه -
اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا وخصص فى المادة الأولى
منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن والقرى
التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة دمشق
قد صدر بشأنها قرار وزارى بمرجات تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم
مريان أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد
بانطباقه على مدينة دمشق بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم
لا أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جاء مبدلا لبعض أحكام القانون
الأول دون مساس بالفعل الذى حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب
صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات السابق صدورها لأن القرارات المشار
إليها لا تزال قائمة .

٢ — ما دامت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى هي ذاتها التي دين فيها الطاعن بوصفها القانوني الصحيح ، فلا يكون هناك محل لما يشيره من أن المحكمة قد طبقت في حقه مواد غير التي طلبتها النيابة العمومية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — مصطفى شكري و ٢ — محمد الحوشي (الطاعن) بأنهما زراعا المساحة الميمنة بالمحضر أرزا في منطقة محرم زراعته بها وطابت عقابهما بالمواد ١ و ١٠ و ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ وقرار الصلحة في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٦ ومحكمة جنح دمنهور الجزئية قضت فيها غيابيا — عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة المتهم بلا مصاريف جنائية. فاستأنفت النيابة ومحكمة جنح دمنهور الابتدائية قضت فيه حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني وحبسه أسبوعا واحدا مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهات عن كل فدان أو جزء منه مع الإزالة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه وقد رفعت عليه الدعوى العمومية هو وآخر وكان ترتيبه الثاني في الاتهام فقضت محكمة أول درجة غيابيا بالبراءة وجاءت صيغة الحكم بالمفرد دالة على أن المتهم الآخر هو الذي عناه الحكم ، فاستأنفت النيابة ومن ثم كان استئنافها منصبا على ذلك المتهم ولم يشمل الطاعن الذي لم يسأل في كل أدوار التحقيق ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتبر أن الاستئناف منصوب على الطاعن أيضا فالغى حكم البراءة وأدانته — إذ فعل ذلك يكون قد جانب الصواب فضلا عن أنه طبق في حقه مواد غير التي طلبتها النيابة العمومية . هذا إلى أنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه

عاقب الطاعن بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ والقرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٤٦ كما طبق في حقه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ الذي عدل بعض أحكام القانون الأول . ولما كان القانون الأخير قد أباح في المادة ١٥ منه لوزير الصحة بالاتفاق مع وزير الزراعة ، تحديد المناطق التي تحظر فيها زراعة الأرز . وكان القرار الذي طبقه المحكم قد صدر تنفيذا للقانون الأول ولم يصدر قرار خاص بتنفيذ القانون اللاحق ، فان اقرار المشار اليه لا يسرى على القانون الأخير ، ومن ثم كانت الراقعة غير معاقب عليها لعدم صدور قرار خاص بتنفيذ ذلك القانون . كذلك أخطأ المحكم في تطبيقه للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ في حين أن هذا القانون قد ألغى بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ هذا فضلا عما في هذه الاضافة من خروج عن السلطة المخولة قانونا للحكمة الاستئنافية . ويضيف الطاعن أن المحكم أخطأ الاستدلال إذ اعتمد في إدانته إلى بعض أقوال المتهم الأول الذي برى ولم يأخذ بها في البعض الآخر ولم يقيم دليلا يقينيا على ثبوت التهمة بل استخلص الدليل من مجرد الظن والتخمين الأمر الذي تأباه طبيعة المحكم في الدعوى الجنائية .

وحيث إنه لما كان المشرع قد أراد من اصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ورخص في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها وكانت مدينة دمنهور قد صدر بشأنها قرار وزاري سريان تلك النصوص عليها ، فان الزعم بعدم سريان أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بانطباقه على مدينة دمنهور ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن القانون ٧٨ لسنة ١٩٤٦ إنما جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذي حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات جديدة تحل محل القرارات السابق صدورها لأن القرارات المشار اليها لا تزال قائمة .

وحيث إنه في ضوء ما تقدم يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين دان الطاعن بتهمة أنه بدائرة مركز دمنهور زرع المساحة الميئة بالمحضر أرزا في

منطقة محرم زراعته بها قد بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها ثم تعرض للأسباب القانونية التي استندت إليها محكمة أول درجة في قضائها ببراءة الطاعن ففندها للاعتبارات التي ذكرها وهي صحيحة في القانون . لما كان ذلك وكان ما يشير إليه الطاعن من صدور حكم محكمة أول درجة بصيغة المفرد إنما هو من قبيل السهو الذي أوضحه الحكم المطعون فيه ببيانه للإجراءات السابقة على المحاكمة الاستئنافية وقد حضر الطاعن فيها ومعه محام ترفع عنه بطلب تأييد الحكم المستأنف ، فإنه لا محل لما يشير به الطاعن من أن استئناف النيابة لا يشمل هو ، كما لا محل لما يشير به بشأن نصوص القانون التي طبقتها المحكمة في حقه ما دامت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى هي ذاتها التي دين فيها بوصفها القانوني الصحيح . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .

(٩١)

القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . قبض . الحالات التي يجوز القبض فيها على المتهم في غير التلبس . المادة ١٥ تحقيق جنايات . صورة واقعة .

إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشار إليها في المادة الثامنة ، وهي ما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد . وإذن فإذا كان كل ما وقع من المتهم ، وحمل الضابط على تفتيشه ، هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته إياه ، وكان الإذن الصادر من النيابة مقصورا على والد المتهم دون أن يشمل هو ، فهذا القبض والتفتيش الذي تلاه بناء على العثور على قطعة من الحشيش في غرفة والد المتهم ، يكونان باطلين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الجمرک . أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانونی وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنح المخدرات الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة ولأن المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا بقبول الدفع وبطلان القبض على المتهم وتفتيشه وبراءته من التهمة المسندة إليه مع مصادرة المضبوطات بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة . ومحكمة اسکندرية الابتدائية قضت فيه برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المتهم من المصاريف . فطمع وكيل أول نيابة اسکندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس براءة المطعمون ضده على بطلان القبض والتفتيش في حين أن الوقائع الدعوى كما أثبتها تؤدي بطبيعتها إلى قيام دلائل قوية تجيز لرجل البوليس القبض والتفتيش بالرغم من عدم صدور الإذن بذلك من السلطات المختصة . ذلك بأنه وإن كان الإذن صادرا في الأصل بتفتيش منزل والد المطعمون ضده واذ وجد رجال البوليس هذا الوالد غائبا عن مسكنه رأوا المطعمون ضده يجري مجرد رؤيته لهم ثم يدخل المكان المأذون بتفتيشه محاولا غلق باب الشقة عليه ، كل ذلك مع ما عرف عنه من أنه ابن المأذون بتفتيشه واحتمال أن يكون شريكا لوالده يعتبر من الدلائل القوية التي تبيح الضبط والتفتيش استنادا الى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببطلان القبض والتفتيش الواقع على المطعمون ضده وبراءته مما أسند إليه على أن هذا الإجراء لم يكن

مطابقا للقانون لا تقتصر إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة على والد المطعون ضده دون أن يشمله هو وأن ما صدر عنه هو "أنه بان من مناقشة الضابط بالجلسة أنه لم يكن يجهل شخصية المتهم وقت تفتيشه كما كان على بيته وقتئذ من أنه لم يشمله إذن التفتيش الصادر من النيابة إذ كان قاصرا على تفتيش والده فقط وأن كل ما أثاره المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته إياه وأنه على حد قوله لو لم يفعل ذلك لتركه دون قبض وتفتيش كما قرر في نهاية مناقشته أن الغرفة التي عثر بدولابها على نصف طربة الحشيش هي غرفة والد المتهم . وحيث إنه مع التسليم بصحة رواية الضابط ، فإن ما أثاره المتهم وهو قاصر على دخوله بالمسكن مسرعا فور رؤيته الضابط ، هذا التصرف في ذاته لا يكون جريمة تبيح القبض عليه وتفتيشه ما دام لم يصدر إذن سابق بذلك فإذا ما قبض عليه الضابط وقتشه كان هذا الإجراء باطلا وانهار الدليل المستمد منه وهو العثور على المخدر المضبوط . " لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون لأنه لا تتحقق به حالة التلبس بالجريمة المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات ، وكان استناد النيابة الى حكم المادة ١٥ من قانون الجنايات لا يرد على واقعة الدعوى ، ذلك لأن المادة المشار إليها قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشار إليها في المادة الثامنة وهي ما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدي شديد . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لبطلان القبض والتفتيش وعدم قيام دليل آخر على إدانته ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٩٢)

القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

قض . الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب . هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره .

الشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب بموجب نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره . أما الشهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه الصادرة في اليوم السادس من تاريخ الحكم فلا تجدى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضدهما بأنهما : تعديا على أرض الآثار بأن أقاما فيها بناء . وطابت عتاقهما بالمواد ١ و ٣ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ ومحكمة جناح الدلائجات الجزئية قضت فيها حضوريا للأول وغيايبا للثاني عملا بمواد الانهاك بتفريم كل من المتهمين مائتي قرش مع إزالة المباني على نفقتيهما وقد أعلن الثاني بهذا الحكم ولم يعارض فيه . فاستأنفت النيابة . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت فيه حضوريا بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير جائز استئنافه بلا مصاريف . فظمن رئيس نيابة دمنهور في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ . وقد قررت النيابة بالظن فيه بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ ، إلا أنها لم تقدم أسباب طعنها إلا في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٢ أى في اليوم التاسع عشر من تاريخ صدور الحكم ، ولما كانت المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات تنص على أن الطعن يحصل "بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم

الحضوري أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن : وأنه يجب إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه “ فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ، أما الشهادة المقدمة من النيابة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب يوم ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ فلا قيمة لها إذ أنها صادرة في اليوم السادس من صدور الحكم والشهادة التي يمتد بها ميعاد الطعن وتقديم الأسباب بموجب نص المادة ٤٢٦ إنما هي التي تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره .

وحيث إنه لذلك يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا

(٩٣)

القضية رقم ١٠٦٤ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . حكم . عضو من سمعوا المرافعة بحضور النطق به . توقيع مسودة الحكم . لا عيب في الإجراءات .

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم ووقع أعضاؤها على مسودته ، فإنه لا يعيب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر النطق به .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح منفلوط الجزئية على ١ — على محمد قدرى و ٢ — قوشى على محمد قدرى (متهمين) تضمنت أن الأول أبغض ضده كذبا مع سوء القصد بأنه باعه عقارا لا يملكه وطلب معاقبتها بالمادتين ٣٠٥ و ٤١ من قانون العقوبات . كما طلب أن يحكم عليهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل

أتعاب المحاماة. والمحكمة المشار إليها آنفا قضت فيها حضوريا ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف بالمصاريف الجنائية . فاستأنف المدعى بالحق المدنى . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت فيه حضوريا وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدهما بأن يدفع متضامتين للمستأنف مبلغ خمسين جنيها مصريا والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن إجراءات المحكمة قد وقعت باطلة لأن الحكم صدر من هيئة غير تلك التي سمعت المرافعة في الدعوى ، وأنه انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتر الحكم الصادر بالبراءة في القضية رقم ١٦٥٧ سنة ١٩٤٥ جنح مستأنفة أماما لجرمة البلاغ الكاذب التي قضى بالتعويض عنها في حين أن البراءة في تلك القضية إنما قامت على الشك في صحة التهمة فلا تكون حجة على كذب البلاغ بل يتعين على المحكمة أن تقدر الوقائع من جديد وأن تقيم حكمها في دعوى البلاغ الكاذب على ما يتضح لها نتيجة هذا التحقيق الجديد من غير تقييد بالحكم السابق بالبراءة من جريمة الت نصب التي بنيت على أنه لم يثبت أن البيع الذي صدر من المطعون ضده للغير كان سابقا على البيع الصادر للطاعن ، أي أنها بنيت على الترجيح لأعلى الجزم وأن الثابت من وقائع تلك الدعوى أن المطعون ضده قد تصرف فعلا في عقار واحد مرتين ، وأن المحكمة المدنية ألزمته برد الثمن ، فلم يكن ثم محل لإلزام الطاعن بأى تعويض إليه .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الهيئة التي سمعت المرافعة فيها بجلطة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ كانت مشكلة من القضاة : السيد عيسى وأحمد سليمان وفوزى شاش وقد حجزتها للحكم بجلطة ٢٣ منه ، ثم أرجأت إصدار الحكم مرات عدة بسبب عدم إتمام المداولة حتى نطق به أخيرا بجلطة ٢٩ مارس سنة ١٩٥٢ من هيئة مشكلة من القضاة : السيد عيسى وأحمد سليمان وعبد المجيد أبو طالب

واثبت في ذيل الحكم أنه تلى من الهيئة الحالية بعد ما أصدره ووقع على مسودته الهيئة التي سمعت المرافعة المكونة من حضرات أعضاء الهيئة الحالية عدا حفرة عضو اليسار فهو حفرة فوزى شاش القاضى. ولما كان يؤدى ذلك أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم فيها ووقع أعضاءها على مسودته ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون غير صحيح ويتعين رفضه. وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص كذب البلاغ استخلاصا سائغا من أوراق الدعوى ومن الحكم السابق ببراءة المطعون ضده من جريمة النصب التي اتهمه الطاعن بها وعقب على ذلك بأن التعويض يستحق للبلغ ضده ، ولو لم يتوفر لدى الطاعن سوء القصد استنادا إلى أن مسلكه فيه إسراف في الاتهام دون تثبيت ولما كان ما ذكرته المحكمة من ذلك صحيحا في القانون وكامبالا لقائمة الحكم بالتعويض ، وكان ما يشير الطاعن في طعنه ليس في حقيقته إلا جدلا موضوعيا في صحة الدليل الذي أخذت به المحكمة ومبلغ الاطمئنان إليه ، مما لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض - فإن الطاعن يكون برئته على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(٩٤)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٢ التضائية :

- (أ) نقض . - شهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعها في الميدان .
هي الدالة على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها .
(ب) تموين . ادانة صاحب المخبز ومديره المسئول لانتاجهما وعرضهما لبيع خبز ينقص عن الوزن المقرر . براءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز . لا تناقض . مسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراضة توثيق هوامشهما على المحرر .

١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعها في خلال ثلاثين يوما من صدوره ، إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها . وإذن

عقبي كان الطاعن يستند على إخطار قلم الكتاب لمحاميه بإيداع الحكم في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره ، فان هذا الاخطار لا يكون متبعا في هذا المقام .

٢ — متى كان الحكم قد دان الطاعنين بأنهما انتجا وعرضا للبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبيقا للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب المخبز والثاني مديره المسئول ، وقضى في الوقت نفسه ببراءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بمذولة إن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ، فانه لا يكون هناك تعارض بينها وبين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ، فذلك لأن مسئوليتهم إنما تقوم على افتراض قانوني هو انمرافهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عرف المتسبب في نقص الوزن أم لم يعرف . وسواء عوقب أو قضى ببراءته ، وقد اتفقت مسئوليتهم في ذلك بنص صريح في القانون .

الوقائع

لأنه تمت النيابة العامة كلا من : ١ — محمد فريد رجب و ٢ — عبد الرؤوف دراز (الطاعنين) و ٣ — بيومي عطيه حين بانهم : المتهم الأول بصفته صاحب المخبز والمتهم الثاني بصفته مديرا للمخبز والمتهم الثالث قراصا للمخبز انتجوا وعرضوا للبيع خبزا ينقص عن المقرر قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمادة ٤٠ من القرار رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ والمادة ١ من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة جنح بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضورها — عملا بمواد الانهاام — أولا — بحبس المتهم الثالث ستة شهور مع الشغل وتفرينه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من صدورة الحكم نهائيا ، ثانيا — بتفريم كل من المتهمين الأول والثاني مائة جنيه ، ثالثا — شهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المخبز ووضع النجمة لمدة ستة شهور . رابعا — مصادرة المخبز المضبوط . فاستأنف المتهمون . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيه

حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة الثالث وبراءته مما هو مندوب إليه ورفضها وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة الآخرين بلا مصادريف .
نطمئن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه عدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما من صدوره ، فقد صدر الحكم في ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ وأودع قلم الكتاب في ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ وأن الحكم قد قضى براءة الخراط ، وهو العامل الذي يتولى تقطيع الخبز وكان مؤدى ذلك أن يقضى براءة الطاعنين أيضا ، لأن مسؤوليتهما مترتبة على مسؤوليته ، وأن شاهدي الإثبات قد شهد أمام المحكمة بأن الخبز الذي وزن بعضه طازج وبعضه مرتجع وأن الخبز المرتجع بعضه طرى وبعضه مجفف إلا أن الحكم لم يعول على شهادتهما إذ فهم خطأ أنهما شاهدا نفي لتهمين ولو أنه تنبه إلى حقيقة الأمر من أنهما شاهدا اثبات لا نفي لحاز أن يتغير رأيه في شهادتهما .

وحيث إن الطاعنين يستندان في الوجه الأول من طعنهما على اخطار قلم الكتاب لمحاميتهما بإيداع الحكم في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ أى في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت إعطائها فإن الاخطار المشار إليه لا يكون متجعا في هذا المقام ويكون هذا الوجه من الطعن غير مقبول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان "طاعنين بأنهما أنتجا وعرضا للبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبقنا المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب المخبز والثاني مديره المسئول ، وقضى في الوقت نفسه ببراءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بمقولة إن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ولذا لا تعارض بينها

وبين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ذلك لأن مسئوليتهم إنما تقوم على افتراض قانوني هو اشتراطهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عرف المتسبب في نقص الوزن أم لم يعرف وسواء عوقب أو قضى ببراءته وقد تقررت مسئوليتهما في ذلك بنص صريح في القانون. ومن ثم فما يشير الطاعنان في هذا الخصوص يكون لا وجه له . هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين ولم يخلط بين شهود الإثبات وشهود النفي بل ذكر أسماء الشهود جميعا وخلاصة شهادتهم ورد على الدفاع الذي يشير إليه الطاعنان ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الوجه أيضا يكون في غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعينا رفضه .

(٩٤)

القضية رقم ١٠٧٤ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة . مثال لقصور في جريمة قتل خطأ .

يجب لصحة الحكم بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأركان الجريمة التي يأخذ بثبوتها . وإذن فمتى كان الحكم قد أدان الطاعن بجريمة القتل الخطأ بناء على أنه أهمل في رؤية المجنى عليه مما ترتب عليه مرور عجلته سيارته الأمامية على جسمه ، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان المجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان بإهماله في ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعدد في قتل عبد المجيد عبد الصمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة ومخالفته اللوائح

بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح امبابه الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة واحدة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة القتل الخطأ دون أن يبين كيفية وقوع الحادث ولاوجه الخطأ لدى أخذ بثبوته فى حقه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ بناء على أنه أهمل فى رؤية المجنى عليه مما ترتب عليه مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان المجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان باهماله فى ذلك كما أنه رد على دفاع الطاعن القائم على أن المجنى عليه كان يحاول التعلق بالسيارة بأنه غير مقبول عقلا ومخالف للواقع دون أن يبين ذلك الواقع الذى ينقض دفاع الطاعن . ولما كان يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأركان الجريمة التى يأخذ بثبوتها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها يكون باطلا متعيينا نقضه وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(٩٦)

القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) استئناف . ميعاد . تقديم المتهم استئنافا بعد الميعاد . احتجاجه لذلك بأنه كان غائبا في بلدة أخرى وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يؤبه له . عدم التمثات المحكمة إلى عذر يزعم أنه أثبتته في عريضة قدمها للنياية وقت تقريره بالاستئناف . لا تريب عليها في ذلك .

(ب) طلبات النياية . الخطأ في إثباتها بالحكم . لا يضير المتهم . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . يجوز ولو لم تطالب النياية ذلك .

١ — إن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن". فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، ولم تعتد بما دفع به الطاعن بالجلسة من أنه كان غائبا بالقاهرة وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فإنه يكون قد أصاب ، ولا على المحكمة إذا هي لم تلتفت إلى عذر زعم الطاعن أنه أبداد في عريضة قدمها إلى النياية وقت تقريره بالاستئناف مادام أنه لم يبد هذا العذر للمحكمة بالجلسة^(١) .

٢ — إن الخطأ في إثبات طلبات النياية بالحكم ليس من شأنه الإضرار بالمتهم إذ أن المحكمة لا تتقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطالب النياية ذلك .

(١) صدر حكم مماثل في قضية رقم ١٢٠٠ سنة ٢٢ القضائية بنفس الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة ثمة الطاعن بأنه لم يورد قيمة القمح المطلوبة منه للحكومة عن سنة ١٩٤٩ في الميعاد القانوني . وطلبت عثائه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح أنحيم الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الانهاج بحبس المتهم ستة شهور شغل وكفالة ٢ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصاري ف. فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاري ف. فاستأنف المتهم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت فيه بحضور يابعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد بلا مصاري ف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التخص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبن الطعن أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد قد أخطأت في القانون وأخطت بحتمه في الدفاع ، ذلك بأنهم ما قصرت بحثها على ما أبداه الطاعن بالجلسة من أنه تأخر عن التقرير بالاستئناف في الميعاد بسبب غيابه بالقاهرة ولم تنفت إلى العذر الذي أبداه في طلبه الكتابي المقدم للنياية وقت تقريره بالاستئناف ، وفوق هذا فإن الحكم أثبت أن النيابة طلبت الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا في حين أن شيئا من ذلك لم يحصل ومحضر الجلسة خير من ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد ولم يخالف القانون إذ لم يعتد بما دفع به الطاعن بالجلسة من أن تأخره في التقرير بالاستئناف يرجع إلى غيابه بالقاهرة ، ذلت بأن المادة (٤٠٦) من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أن "يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن"

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في حل من عدم الالتفات إلى العذر الذي يزعم الطاعن أنه أيداه للنيابة في عريضة قدمها إليها وقت تقريره بالاستئناف ما دام هو لم يبد هذا العذر للمحكمة بالجلسة ، فإن الطعن يكون على غير أساس . أما ما يشيره الطاعن من أن ما أثبتته الحكم من أن النيابة طلبت الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا يخالف حقيقة الواقع ويستند في ذلك إلى أن محضر الجلسة ليس فيه ما يدل على ذلك ، فردود بأن الحكم فيما أثبتته بصدوره عن طلبات النيابة يعتبر مكملا لمحضر الجلسة مادام هذا المحضر لم يبين هذه الطلبات ، ومع هذا فإن الخطأ في إثبات طلبات النيابة بفرض وقوعه ليس من شأنه الإضرار بالمتهم إذ أن المحكمة لا تنقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبخضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(٩٧)

القضية رقم ٩٩١ سنة ٢٢ القضائية :

عفو شامل . متهم تظلم الى النائب العام من عدم ادراج اسمه فى كشف من يشملهم قانون العفو
الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وقبل طابه . نقص الحكم بالنسبة اليه واتقرر ببراءته

إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم
التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى فى المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
و ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ قد قضى فى المادة الثانية منه على أن يعلن النائب
العام فى ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا فى الجريدة الرسمية بأسماء من تشملهم
العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو
أمام المحاكم ، كما نص على أنه فى خلال الشهر التالى يجوز لمن يرى أنه أغفل
إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه الى النائب العام — لما كان ذلك وكان الطاعن
قد تظلم الى النائب العام من عدم إدراج اسمه فى كشف من تشملهم العفو ، وأنه
قرر قبول تظلمه شكلا واعتبار الجرمية المسندة اليه مما يشملها العفو ، فإنه يتعين
نقص الحكم بالنسبة الى العقوبة المحكوم بها عليه والقضاء ببراءته منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — سعيد مصطفى البراوى (الطاعن)
و ٢ — مصطفى مصطفى البراوى بأنهما المتهم الأول : ضرب على محمد بهنس
فأحدث به الاصابة الميمنة بالقرير الطبي الشرعى ، والتي نشأ عنها عادة مستديمة

يستحيل برؤها هي فقد بعض عظم قبوة الرأس قطره ٣ سم ولا ينتظر أن يملأ
بنسيج عظمي وإن كان قد يملأ بنسيج ليفي مما يجعله عرضة للتأثر بالتغيرات
الجوية والاصابات البسيطة التي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل مخه محيا بوقيته
الطبيعية من عظام الجمجمة فضلا عما يمكن أن يترتب عليه من المضاعفات
الخطيرة كالالتهابات السحائية والصرع والجنون وغير ذلك والتي تضعف من
قوة احتماله بمقدار ١٠٪ والمتهم الثاني — ضرب على محمد بهنس فأحدث به
الاصابات الميية بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها حادثة مستديمة يستحيل
برؤها وهي تخلف قرحة صغيرة بين قواطع العليا والسفلى تقدر بنصف سنتيمتر
بين الأسنان التي يحدها الذبان من أعلى وقابلتهما من أسفل وتضعف وظيفة
القطع بهذه الأسنان وتقلل من هناعته وتضعف من وظيفة الفم بمقدار ٣٪
وكان الاعتداء من المتهمين على المجنى عليه لا كراهه على التصويت في الانتخابات
على وجه خاص، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما
بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات و ١/٥٦٠٥٥ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨
الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ فقرر بذلك. وقد ادعى على محمد بهنس بحق مدني
قبل المتهمين متضامين وطالب القضاء عليهما بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض.
ومحكمة جنائز اسكندرية قضت بحضوريهما بامداد الانهزام بالنسبة إلى
المتهم الأول بمعاقبته بالسجن لمدة أربع سنوات مع إلزامه بأن يدفع للمدعي المدني
مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المناسبة و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه. وثانياً:
براءة المتهم الثاني مصطفى مصطفى البراوى مما أسند إليه ورفض الدعوى
المدنية قبله. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إنه لم كان المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ بالعقوبات الشامل ن
الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي في المدة بين ٢٦ من أغسطس
سنة ١٩٣٦ و ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الثانية منه على أن يعلن
النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء

من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم — كما نص على أنه في خلال الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام — وكان يبين من الاطلاع على كتاب النائب العام رقم ٣١ — ١٠/١٦ في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أن الطاعن قد تظلم إليه من عدم إدراج اسمه في كشف من شملهم العفو وأنه قرر قبول تظلمه شكلاً واعتبار الجريمة المسندة إليه في القضية رقم ١٧٩ سنة ١٩٤٥ رشيد (وهي موضوع هذا الطعن) مما يشمل العفو — لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم . بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها على الطاعن والقضاء ببراءته مما أسند إليه .

(٩٨)

القضية رقم ١٠١١ سنة ٢٢ القضائية :

مخدرات . رجال مكتب المخدرات . ضبطهم المتهم في حالة تلبس بأحواز مخدر . الدفع بأن رجال مكتب المخدرات لم يكونوا وقت مباشرتهم إجراءات الضبط من رجال الضبط القضائي . لا محل له .

متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه كان في حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر إذ شوهد حال ارتكابها ، فإن ذلك ينحول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم ممن ماينها أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه ، وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث — ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الإجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - سعيد عبده صالح (الطاعن) و ٢ - محمد محمد صالح الحكيم و ٣ - يوسف منصور و ٤ - أحمد صالح الحكيم و ٥ - ابراهيم محمد صالح بأنهم أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/١٦ - ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت فيها حضوريا للمتهمين الأول والثاني والخامس وضيابيا للباقيين عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول أولا - بحبس كل منهم سنتين مع الشغل والنقاز وتغريم كل منهم ٤٠٠ جنيه بلا مصاريف جنائية . ثانيا - براءة المتهمين الرابع والخامس . فاستأنف المتهمان الأول والثاني . وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيهما حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الثاني محمد صالح وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول مع المصادرة ووقف النظر في الاستئناف بالنسبة للمتهم الثالث حتى ينتهى ميعاد المداخلة في الحكم الغيابي المستأنف وأعفت المتهمين الأولين من المصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض...

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء متخاذا للأسباب إذ دان الطاعن مع أنه لم يرد له ذكر في المقابلات التي حصلت بشأن صفقة المخدر موضوع الجريمة بينما قضى ببراءة متهم آخر قل عنه المخبر إنه هو الذى طلب إلى الطاعن إحضار المخدر ففعل وإذ رد على أقوال شهود النفى بما لا يتفق ومنطق المحاكمات الجنائية حيث قال إنه لا يأخذ بها لأنه لا يوجد في الأوراق ما يرجحها على أقوال شهود الإثبات مع أن من شأن عدم وجود ما يرجح كفة شهود الإثبات على شهود النفى أن تكون البراءة واجبة على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . وأضاف الطاعن أن المحكمة استندت إلى أقوال للطاعن في محضر ضبط الواقعة مخالفة لأقوال أخرى له فيه ولما أبداه أمامها وذلك دون

أن تأمر بتلاوة تلك الأقوال بالجلسة ، وأن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الإجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان للحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من شهادة شاهد في حق متهم فتدينه وأن تلتفت عما لم تطمئن إليه منها في حق متهم آخر معه فتبرئه ، وكان الحكم في إشارته إلى شهود النفي قد أفصح عما رمى إليه إذ قال ” إن المحكمة لا تعول على أقوالهم إذ تبين أن الفرض منها هو خدمة المتهم والسعي إلى تمكينه من الإفلات من القصاص “ . فما قاله بعد ذلك من أنه ليس في الأوراق ما يرجحها على أقوال شهود الإثبات لم يكن إلا تزييدا مضافا إلى ما سبق ذكره دون أن تقصد به المحكمة ذلك المعنى الذي يشير إليه الطاعن في طعنه ما دامت قد قدمت أنها لم تعول على أقوال أولئك الشهود لعدم اطمئنانها إليها لما تبين من حقيقة الفرض منها . ولما كان للحكمة كذلك أن تأخذ بأقوال لمتهم في محضر ضبط الواقعة دون غيرها مما أبداه فيه أيضا أو أمامها عند المحاكمة دون أن تكون ملزمة بأن تأمر بتلاوتها ما دامت تلك الأقوال كانت مطروحة في الجلسة على بسط البحث وما دام المتهم لم يطالب إليها تلاوتها طبقا لما خوله له القانون . لما كان ذلك فإن الحكم يكون سليما ولا قصور فيه . أما ما يشير الطاعن بشأن الإجراءات التي باشرها رجال مكتب المخدرات فلا وجه له لأن الحكم قد أثبت عليه أنه كان في حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر إذ شوهد حال ارتكابها مما ينحول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم ممن يعاينها أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك حسب نص المادة (٧) من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين : ابراهيم خليل
ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل .

(٩٩)

القضية رقم ١٢٤١ سنة ٢٢ القضائية :

- (١) نقض . الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتحقق في الميعاد .
- (ب) محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم في الدعوى بعد اطلاعها على الأوراق . طلب المتهم إعادة سماع الشهود دون بيان وجه النقص الذي يطلب استكمال . عدم إجابته إلى ذلك .
- لإخلال بحق الدفاع .

١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التي حددتها المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت أنه حين توجه لقلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجدده موقعا عليه ومودعا به رغم انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . وإذن فمتى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٢ ومفادها أن الحكم أودع ملفها . موقعا عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ فإنها لا تجدى في إثبات ذلك .

٢ - الأصل في المحكمة الاستئنافية بحسب المادتين ٤١٢ و ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تحكم المحكمة بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوم إجرائه أو استكمال ما نقص من تحقيق كان يتعين على محكمة أول درجة إجراؤه . وإذن فمتى كان الطاعنان إذ طلبا إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع شهادة الشهود لم يبيئا وجه النقص الذي يطلبان استكمالهما واقصر محامى أحدهما على طلب سماع الشهود تصحيحا لاوضع وصيانة للعدالة ،

كما اقتصر الآخر على طلب سماع الشهود ومناقشتهم دون بيان أو تحديد — متى كان ذلك فإن ما يثيرانه من أن المحكمة لم تحقق الدعوى طبقا للقانون وأخلت بحقوقهما في الدفاع لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : سماً البقرة المبينة بالمحضر محمد إسماعيل يوسف بأن وضعاهما الزرنيخ قاصدين من ذلك قتلها فظهرت بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى نفوقها . وطلبت عقابهما بالمادة ٢/٣٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد إسماعيل يوسف المجنى عليه بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التدويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة الصف الجزئية قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الاتهام أولا : في الدعوى العمومية بحبس كل من المتهمين ستة شهور بالشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهما لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وثانيا : في الدعوى المدنية بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مئتين جنيتها مصريا تعويضا مع المصروفات المدنية و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بتمديد الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك ولزمت المتهمين بالمصاريف المدنية . فطمعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين يعييان على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان أولا لعدم التوقيع عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وثانيا : لاخلاله بحق الدفاع إذ طلبا من المحكمة الاستئنافية تحقيق الدعوى وسماع الشهود فأغفلت هذا الطلب ولم ترد عليه ، وثالثا : لمخالفته للقانون إذ أن محكمة أول درجة اجتزأت أقوال بعض الشهود ولم تسمع البعض الآخر على خلاف ما تنص به المواد ٢٧١ ، ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقد طلب الدفاع من المحكمة

الاستثنائية تصحيح الإجراء وتدارك النقص طبقا للسنتين ٤١٣ ، ٤١٩ من قانون الإجراءات فأغفلت هذا الطلب ، ورايها : لخطئه في الاسناد فانه وقد أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة خطأ في الاسناد (١) فيما قرره بشأن الشاهدين عبد المنعم توفيق وسعيد محمد فقد اعتمد أقوالهما لأنهما من غير بلدة الخصوم بينما هذا لا يعتبر دليلا على صحة الشهادة (ب) بالنسبة لانعدام رابطة هذين الشاهدين بالخصوم فلا دليل في أوراق الدعوى على ذلك (ج) بالنسبة للتقرير الطبي فهو ينصه وما ورد فيه يقوم على الشك وإصابة البقرة في حالة مرض معد. ومع نفوق هذه البقرة بعد ثلاثة أيام من الحادث فإن النيابة أمرت بإجراء التحليل وهو يعتبر لمصلحة الطاعنين ورغم ذلك كله فإن الحكم يستند إلى التقرير في الجزم لنفوق البقرة من الزرنيخ المنسوب للطاعنين وضعه (خامسا) لمخالفته للقانون إذ قضى مؤيدا حكم محكمة أول درجة بإلزام الطاعنين متضامنين بمبلغ ستين جنيها مع المصروفات المدنية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة في حين أن المدعى بالحق المدني اقتصر في توجيه دعواه على العبارة الآتية ” ادعى مدنيا بمبلغ ١٠٠ جنية ” وفوق قضائه للمدعى بالحق المدني بما لم يطلبه فانه في المنطوق الزم الطاعنين بالمصروفات المدنية كلها بينما في الأسباب رأى إلزامهما بالمصروفات المدنية المناسبة .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الأول فإن الطاعنين يعولان فيه على الشهادة المقدمة منهما الصادرة من قلم كذاب محكمة الجيزة بتاريخ ١٨ مايو من سنة ١٩٥٢ ومفادها أن الحكم الصادر في الدعوى ٣٢٦ سنة ١٩٥٢ جنح مستأنفة المحكوم فيها بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد أودع ملفها موقعا عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٢ ومن حيث إنه لما كانت هذه الشهادة مقصورة على إثبات واقعة معينة وهي إيداع الحكم بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٢ فهي لا تجدى في إثبات عدم التوقيع عليه في الثلاثين يوما التي حددتها المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنه يجب لإثبات ذلك أن يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت أنه حين توجه لقلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجده موقعا عليه ومودعا به رغم انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره. لما كان ذلك فانه يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إنه عما يقوله الطاعنان في الوجهين الثاني والثالث من أن المحكمة لم تحقق الدعوى طبقا للقانون وأخلت بحقوقهما في الدفاع فإنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن المحكمة سمعت اثنين من شهود الإثبات ثم أخذت في سماع شهود النفي فشهد والد الطاعن الثاني وعم الأول أن ابنه كان معه وقت الحادث ولم يسم البتة وأن المجنى عليه حضر مع ابنه بقصد الشجار معهما فاستغاث ثم سمعت شاهد نفى آخر وأخذت في سماع شاهد النفي الثالث وكانت شهادته تنصب على حصول شجار بين الطاعن الثاني ووالده وبين المجنى عليه وأثبتت المحكمة في محضر الجلسة أن والد الطاعن الثاني أخذ يلقنه الشهادة فكتفت بهذا القدر من أقواله وامتنعت عن إعادة سؤاله بناء على طلب الحاضر مع الطاعن الأول وبعد أن انتهت من سماع الشهود ترافعت النيابة ثم محاميا الطاعنين دون أن يشيرا في دفاعهما إلى أى نقص في التحقيق ودون أن يطلبوا إلى المحكمة استجلاء وقائع بذاتها عن طريق مناقشة الشهود فيها . وبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامي الطاعنين قالوا فيها : بالنسبة لشهادة الشهود "وأشار إلى ما ثبت بمحضر الجلسة من عدم تمكن الدفاع من مناقشة الشاهد وطلب إلى المحكمة أن تقرر سماع الشهود تصحيحا لوضع وصيانة للمعدالة" وتمسك بضرورة سماع الشهود ومناقشتهم .

ومن حيث إنه لما كان واضحا من أقوال شاهد النفي الثالث أن شهادته لا تنصب على واقعة الدعوى ولكن على حصول مشاجرة قبل الواقعة بشهرين وقد أثبتت المحكمة في محضر الجلسة أنها لاحظت أن والد الطاعن الثاني يلقنه الشهادة وأنها اكتفت من شهادته بما قرره . ولما كان محامي الطاعن الأول قد طالب من المحكمة إعادة سؤال هذا الشاهد دين أن يبين الواقعة التي يريد إظهارها عليها وكانت شهادة الشاهد تتعلق بالطاعن الثاني الذي لم يبد اعتراضا . ولما كان محاميا الطاعنين قد ترفعا في موضوع الدعوى دون أن يطلبوا إلى المحكمة إجراء أى تحقيق أو سماع شهود أو يوضحا ما سبق أن طلبه محامي الطاعن الأول من إعادة سماع شاهد النفي المشار إليه . ولما كان من المقرر أن للمحكمة إذا رأت الواقعة قد

وضحت لديها وضوحا كافيا أن تمتنع عن سماع الشهود وكان لها أن تمتنع عن توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت الواقعة المطنوب الاستشهاد عليها غير متعلقة بالدعوى، ولما كان الأصل في المحاكمة الاستئنافية بحسب المادتين ٤١١ و ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تحكم المحكمة بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجري من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوم إجرائه أو استكمال ما نقص من تحقيق كان يترتب على محكمة أول درجة إجراؤه، ولما كان الطاعنان إذ طلبا إلى المحكمة بالاستئنافية إعادة شهادة الشهود لم يبينوا وجه النقص الذي يطلبان استكماله واقتصر محامى أحدهما على طلب سماع الشهود تصحيحا للوضع وصيانة للعدالة كما اقتصر الآخر على طلب سماع الشهود ومناقشتهم دون بيان أو تحديد. لما كان ذلك فإن ما يثير للطاعنان في هذا الوجه لا يكون مديدا .

ومن حيث إنه عن الوجه الرابع فإنه غير مديد كذلك، ففيا يتعلق بالواقعة الأولى أثبت في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية على لسان محامى الطاعنين "أن المتهمين من متيل سلطان والشهود من الكداية والمسافة بين البلدين ٦ كيلومتر". فإذا كانت المحكمة قد رأت في ذلك ما يجعلها تطمئن إلى صدق هذين الشاهدين لذلك للسبب فليس هذا مما يعيب تقديرها . وبالنسبة للواقعة الثانية فإن محكمة أول درجة سألت شاهد الاتبات عبد المنعم توفيق عما إذا كانت توجد بينه وبين المجنى عليه قرابة فأجاب "لا ونحن من بلد وهو من بلد وزراعتنا بعيدة عن زراعته" فان اطمانت المحكمة إلى قوله هذا وساقته للتدليل على صدق أقوال الشاهدين فان هذا من حتمها خصوصا وأن الطاعنين لا ينازعان في صحة الواقعة التي استندت إليها المحكمة - ولا يختلف الأمر بالنسبة للتقرير الطبي فقد أورد حكم محكمة أول درجة المؤيد من الحكم المطعون فيه بصدده "ومن حيث إنه ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى أن أحشاء البقرة عثر بها على آثار زرنينخ وهي المادة السامة التي أدت إلى قتل البقرة كما هو ثابت من التقرير البيطرى المؤرخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥١ وثبت من التقرير البيطرى أن البقرة تفقت من إصابتها بالتهاب معوى حاد بسبب تناولها مادة سامة يشبه أن تكون زرنينخا

وثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى أن أحشاء البقرة وجد بها آثار زرنبيخ
وهى المادة السامة التى قتلتها وكل هذا يقطع فى ثبوت التهمة قبل المتهمين“
وهذا الذى ذكرته المحكمة تقلا عن تقرير الطبيب البيطرى وعن تقرير مصلحة
الطب الشرعى مضافا إلى ما استظهرته من أقوال الشهود وارتاحت له يؤدى إلى
النتيجة التى انتهت إليها .

ومن حيث إن ما يعترض عليه الطاعنان فى الوجه الأخير من طعنهما هو حكم
محكمة أول درجة المؤيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه . ولما كان محضر جلسة
المحاكمة الاستئنافية قد خلا من أى اعتراض من جانب الطاعنين على الدعوى
المدنية ومصاريفها فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض
ويتعين لذلك رفض هذا الوجه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين : إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(١٠٠)

القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . متهم باختلاس مجوزات . تمسكه بأنه أوفى الدين قبل يوم البيع وطلبه ضم أوراق
الحجز لإثبات ذلك . تأييد الحكم الابتدائي بالادانة دون إجابة هذا الطلب . اخلال بحق
الدفع . عدم الأخذ بشهادة بمقولة إن فى الأوراق ما يدحضها دون بيان هذا الذى فى الأوراق .
قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بأنه أدى الدين
قبل الموعد المحدد لبيع المحجوز وطلب ضم أوراق الحجز لإثبات دفاعه ولكن
المحكمة أيدت الحكم الصادر بادانته ، بمقولة إن دفاعه لم يقم عليه دليل من
الأوراق ولم تجبه أن ضم ما طلب من الأوراق ، فهذا منها اخلال بحقه فى
الدفاع ، وإذا كانت المحكمة قد قالت إنها لا تأخذ بشهادة المجنى عليه التى حاول
أن يعدلها بما يتفق مع دفاع المتهم لأن فى الأوراق ما يدحضها ، ولم تبين ذلك
الذى قالت إنه فى الأوراق وجعلها تحكم بأنه يدحض هذه الشهادة ، فهذا يكون
قصورا يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اختلس زراعة الذرة المحجوز عليها قضائيا
لصالح أبو العزم اسماعيل حالة كونه مالكا مع علمه بالحجز . وطلبت عقابه

بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة العباط الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل وأمرت بوقت تنفيذ العقوبة . فاستأنفت النيابة والمتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن مؤسس على أن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم أوراق الحجز وأنه دفع بأنه أوفى بالدين قبل الموعد المحدد للبيع ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد على دفاعه مع أن المجنى عليه شهد بما يؤيده .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن دفع بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن كما يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة للأسباب الواردة به قد أشارت لدفاع الطاعن فقالت " إن ما دفع به الطاعن من أنه قام بسداد الدين المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع قول لم يعم عليه دليل من الأوراق فضلاً عن أن محاولة المجنى عليه تعديل شهادته بما يتفق مع دفاع المتهم غير مقبولة لأنها جاءت متأخرة وفي الأوراق ما يدحضها وينفيها ومن ثم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف " ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه مصمم على طلب ضم الأوراق ، فإن المحكمة إذ لم تجبه إلى هذا الطلب وقالت في الحكم إن دفاعه قول لم يعم عليه دليل من الأوراق تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، كما أن حكمها جاء قاصراً إذ قالت إنها لا تأخذ بشهادة المجنى عليه لأن في الأوراق ما يدحضها وينفيها من غير أن تبين ذلك الذي هو في الأوراق والذي جعلها تحكم بأنه يدحض شهادة المجنى عليه وينفيها .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(١٠١)

القضية رقم ١٠٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

- (١) عاهة مستديمة . تقدير نسبتها بوجه التقريب وضالة هذه النسبة . لا ينفيان عنها هذه الصفة .
(ب) تعويض . الحكم على الطاعن بتعويض . الطعن عليه بمقولة التكافؤ في السيئات .
لا محل له لخضوعه لتقدير قاضي الموضوع .

١ — إن تقدير نسبة الماهة المستديمة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة .

٢ — لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقاً لأحكام القانون، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضي الدعوى من غير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — حسن علي خضير (الطاعن) و ٢ — فرج علي خضير و ٣ — علي علي خضير بأنهم : (أولاً) المتهم الأول : ضرب علي علي خضير (المتهم الثالث) فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستجمل برؤها وهي إعاقة في حركتي الكعب والبطح فقلل من كفاءته على العمل بحوالي ٦٠٪ ستة في المائة . (وثانياً) المتهم الثاني : ضرب علي خضير (المتهم الثالث) فأحدث به الإصابات الميمنة بالمحضر . (وثالثاً) المتهم الثالث : ضرب فرج علي خضير (المتهم الثاني) فأحدث به الإصابات الميمنة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٠ للأول و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات للنسائي والثالث . وقد ادعى علي علي خضير بحق مدني قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهمين الأول والثاني بالتضامن . ومحكمة امباة الجزئية قضت فيها حضوراً وعملاً بنواد

الاتهام بتفريم المتهم الأول ٥٠٠ قرش والثاني ٢٠٠ قرش والثالث ١٠٠ قرش ، ورفضت الدعوى المدنية وألزمته رافعها بمصاريفها ومبلغ ١٠٠ قرش أتعاب عاامة قاستأنف كل من المدعى بالحقوق المدنية والنيابة . ومحكمة الجيزة الابتدائية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا أولا : تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وحبسه ثلاثة شهور مع الشغل بلا مصاريف جنائية . وثانيا : في الدعوى المدنية بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى المدني على خضير مبلغ خمسين جنيها مصريا والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب عاامة . نظمت الطاعن في هذه الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن الطاعن يدعى طعنه في الوجه الأول على أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور لأنه أسس الإدانة على أقوال شاهدين لا تصلح أقوالهما دعامة للآليات إذ أحدهما هو المجنى عليه ، وهو بهذه المثابة لا تتوفر فيه الحيدة ، والثاني فاقد الإبصار فلا يصح أن يصدق قوله أنه شاهد الحادث وقد أقام الدليل مما أثبت في محضر الجلسة على صحة هذه الواقعة . هذا إلى أن المحكمة لم تكن بتحقيق دفاع الطاعن من أن إصابة المجنى عليه حدثت بسبب سقوطه على قطعة حديد عند ما حصل التماسك بينه وبين متهم آخر خصوصا وأن الكشف الطبي لم يقطع بأن الإصابة حدثت من الضرب بفأس فضلا عن أن المجنى عليه قرر بالتحقيقات أن الذين اعتدوا ثلاثة مما مفاده أنه لم يعرف أيهم الضارب ومن ثم تكون التهمة شائعة . ويقول في الوجه الثاني إن الحكم إذ دانه بجناية إحداث عاهة قد أخطأ ، ذلك لأن العاهة قدرت بنسبة ستة في المائة ، فضلا عن أن تحديد هذه النسبة ليس مبنيًا على أساس محقق ، فإن النسبة في ذاتها من الضلالة بحيث لا يصح اعتبارها عاهة مما كان يقتضي تطبيق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ويضيف الطاعن أن الحكم إذ ألغى حكم محكمة أول درجة القاضي برفض طلب التعويض

وقضى به للدعى بالحقوق المدنية قد أخطأ لما أثبتته ذلك الحكم على المدعى من بدئه الاعتداء على مال مملوك للطاعن وهو نقل الحد الفاصل بين المملكين ، ثم باعتدائه بالضرب على أنحى الطاعن مما ترتب عليه الحكم بإدانتة عن تهمة الضرب ولم يستأنف ذلك الحكم فأصبح نهائيا بما كان مقتضاه أن تحصل المقاصة لتكافؤ السيئات على أقل تقدير ، ومن ثم لا يكون هناك محل للحكم على الطاعن بالتعويضات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه لأركان القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن وأورد أدلة سائغة على ثبوتها في حقه ومن بينها تقرير الطبيب الشرعي الذي استندت إليه المحكمة في إثبات العاهة . ولما كان الأمر كذلك وكان تقدير نسبة العاهة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة ، وكان العمل انضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقا لأحكام القانون ، فلا محل لما يشير الطاعن في طعنه من تكافؤ السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضي الدعوى من غير معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٠٢)

القضية رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) نقض . عدم ختم الحكم في ظرف اثنائية الايام التالية لصدوره . لا يتب عليه بطلان الحكم .
- (ب) وصف التهمة . ادانة المتهم على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد ركن العلانية . لا بطلان .
- (ج) دعوى عمومية . يصح رفعها مباشرة دون تحقيق . تحقيق المحكمة الدعوى في مواجهة المتهم . طعنه بطلان محضر جمع الاستدلالات . لا يصح .
- (د) دعوى مدنية . تنازل أحد المدعين بالحق المدني . استمرار الآخر في المطالبة وحده بالمبلغ الذي كان قد طلبه . القضاء به على الطاعن . لا خطأ في ذلك .

١ - إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام الثانية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم . لأن قانون الاجراءات الجنائية إنما وجب ذلك في المادة ٣١٢ "على قدر الامكان" .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى عليه من بادئ الأمر بعدم أن انتقص منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم توفرهما واعتبر الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له محل .

٣ - إن اندعوى العمومية في مواد الجرح يصح رفعها مباشرة دون تحقيق ، فما دامت محكمتنا أول وثاني درجة قد حققتا الدعوى في مواجهة الطاعن وسمعتا الشهود الذين استند الحكم الى شهادتهم ، فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان محضر جمع الاستدلالات التي أجراها البوليس .

٤ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيتها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطنوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

الوقائع

وجهت النيابة العامة إلى الطاعن التهمة بناء على عريضة دعوى جنحة مباشرة مقامة من الدكتور كامل سعد يوسف الذي تنازل عن دعواه أثناء نظر القضية والست أماليه يوسف عوض الله بأنه قذف وعاب في حق الست أماليه يوسف عوض الله بأن طعن في عرضها طعنًا يחדش سمعة عائلتها بأن قال لها : "يا شرموطة يا بنت الكلب يا متناكه يا مرات العرص هو أنا تايه بن عمك أيوب اللي كان

مرافقك“ إلى آخر العبارات الواردة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢/١ و ٣٠٣/١ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وادعت بحق مدني "است أماليه يوسف عوض الله المجني عليها وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ واحد وعشرين جنيتها على سبيل التعويض مع المصاريف ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لووقف التنفيذ وبتغريمه عشرين جنيتها والزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا برفضه وتأيد الحكم الاستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومحكمة النقض بعد أن نظرت هذا الطعن قضت فيه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتقضي فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيها حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس وقصر الغرامة على ٥٠ قرشا وتأيبده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية والزمته المتهم بالمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير مرة ثانية ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لعدم التوقيع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولعدم التوقيع عليه وإيداعه ملف الدعوى في خلال ثلاثين يوما من صدوره وفقا لما تنص به المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . كذلك يقول إن الإجراءات مشوبة بالبطلان لأن محضر ضبط الواقعة حرر بمعرفة ضابط لم يكن مكلفا يوم

تحريره بعمل رسمي كما يدل على ذلك دفتر أحوال البندر والتحقيقات التي أجرتها النيابة في هذا الشأن. ومن ثم كان الدليل المستمد من هذا المحضر باطلا وقد دفع بذلك أمام المحكمة الاستئنافية وطلب إليها ضم دفتر أحوال للتدليل على وقوع خطأ في تاريخ الحادث كما طالب إليها سماع شهودا لا أنها لم تجبه الى ما طلب ولم ترد على الدفع. كما أن المحكمة الاستئنافية قررت اجراء معاينة عن مكان الحادث ولكنها لم تقم هي باجرائها بل أجريت بمعرفة أحد أعضاء النيابة فكان هذا الاجراء مخالفا للقانون وبالتالي كان الدليل المستمد من هذه المعاينة باطلا - هذا الى أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالمخالفة المعاقب عليها بالمادة ٣٩٤ من قانون العقوبات وهي تهمة غير التي رفعت بها الدعوى أصلا ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة. وما دام الأمر كذلك فلم يكن من حق المحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة وتقيم حكمها على وقائع غير التي رفعت بها الدعوى لأن في ذلك حرمانا للتهم من إحدى درجتي التقاضي. ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية قضت للمدعية بكامل التعويض المطلوب وقدره ٢١ جنبا في حين أنها هي وزوجها كانا مدعين وتنازل الزوج فكان واجبا أن يقضى لها بنصف التعويض فقط ومن ثم تكون المحكمة قضت للمدعية بأكثر مما طلبت، وثمة خطأ آخر وهو إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية عن الدرجتين في حين أن المدعية لم تكن قد استأنفت الحكم - وأخيرا يقول إن الحكم أخطأ الاستدلال على ثبوت التهمة لاعتماده في ذلك على أقوال متناقضة للشهود واطراحه شهادة شهود النفي الذين أيدوا الطاعن في دفاعه مما كان يقتضي الحكم له بالبراءة.

وحيث إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن قانون الاجراءات الجزائية إنما أوجب ذلك في المادة ٣١٢ "على قدر الامكان"، أما ما يزعمه الطاعن من عدم ختم الحكم في خلال ثلاثين يوما من صدوره فانه لم يقدم دليلا عليه ومن ثم كان هذا الوجه من طعنه على غير أساس.

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه قذف علنا في حق المدعية بالحقوق المدنية قذفا فيه مساس بالعرض وكانت المدعية هي وزوجها قد رفعوا الدعوى أيضا عن نفس الواقعة بالطريق المباشر وطلبا تعويضا قدره ٢١ جنيتها .

وبجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تنازل الزوج عن دعواه المدنية واستمرت المدعية وترافع محاميها في حضور الطاعن مطالبا بالمبلغ المرفوع به الدعوى على اعتبار أنها وحدها المدعية بالحقوق المدنية وقد قررت المحكمة بضم الدعويين ثم قضت بعدئذ بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتغريمه ٢٠ جنيتها عن تهمة القذف وبالزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية ٢١ جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن فقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة . فطعن بالنقض في هذا الحكم وقضى بقبوله ونقض الحكم وكانت المحكمة الاستئنافية بهيئتها السابقة قد قررت تكليف النيابة بإجراء معاناة لتحقيق توفر شروط العلانية من عدمه كما صرحت للطاعن بإعلان شهود تقي وأجرت تحقيقا في الدعوى . ولما أعيد نظرها أمام المحكمة الاستئنافية من جديد قضت في الحكم المطعون فيه باعتبار الواقعة مخالفة لمنظومة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توفر العلانية وحكمت بتغريمه ٥٠ قرشا وبتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تعويض . ويبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يأت بوقائع جديدة بل دان الطاعن على ذات الواقعة التي رفعت بها الدعوى عليه من بادئ الأمر بعد أن انتقص منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم توفرها واعتبر الواقعة مخالفة . لما كان ذلك وكانت محكمتا أول وثاني درجة قد حققنا الدعوى في مواجهة الطاعن وسمعتا الشهود الذين استند الحكم إلى شهادتهم وكانت الدعوى العمومية في مواد الجرم يصح رفعها مباشرة دون تحقيق فلا محل لما يشير الطاعن من بطلان محضر جمع الاستدلالات التي أجراها البوليس . كما لا محل لما يشير بصدد الدعوى المدنية إذ الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين

جنيتها فلا خطأ فيما قضت به المحكمة على الطاعن بالمبلغ المطلوب وبالمصاريف المدنية ما دامت قد قضت برفض استئنافه وبيئت أنه شامل للدعوى المدنية ولما كانت المعاينة التي أجرتها النيابة ويعترض عليها الطاعن إنما أجريت قبل إعادة محاكمته وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في شيء إلى هذه المعاينة فإن ما يثيره الطاعن بشأن هذه المعاينة لا يكون له محل . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل بناء على أوراق الدعوى ولا تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي لزوم اجرائه وكان باقى ما جاء بأوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته من جديد أمام محكمة النقض ، فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٠٣)

القضية ١٠٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

اختصاص . متهم حدث . اختصاص محكمة الأحداث بما يقع منه من جناية أو جنحة أو مخالفة . المادة ٣٤٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية . إحالة إلى محكمة الجنايات قبل العمل بهذا القانون . صدور الحكم عليه من محكمة الجنايات بعد العمل بهذا القانون . وجوب نقضه . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام .

إن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بنحافتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإذن فإذا كان المتهم حدثا ، وكانت محكمة الجنايات ، وإن أحيلت إليها الدعوى قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، قد

نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكما في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب عبد الله محمد علي الصغير سرحان عمدا على رأسه بفأس فأحدث به عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظام الجمجمة في مساحة أبعادها ٣ × ٣ سم تجعله أكثر تعرضا للتأثر بالتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة وتجعله أقل احتمالا للعمل وتعرضه لمضاعفات خطيرة كالالتهابات السحائية والنخية والصرع والجنون وتفقده من كفاءته على العمل بنحو ١٢ ٪ ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات المنيا قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٦٥ من قانون العقوبات بتسليم ابراهيم محمد حافظ لوالده محمد حافظ على أن يكون مسئولا عن حسن سيره في المستقبل . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تبني هذا الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد صدر على المتهم الذي لم يبلغ الثامنة من العمر بتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٢ من محكمة جنايات المنيا على خلاف ما يقضى به قانون الاجراءات الجنائية من اختصاص محكمة الأحداث بنظر قضايا الأحداث الذين لم يبلغوا خمس عشرة سنة فضلا عن عدم اتباع محكمة الجنايات للاجراءات التي أوجب القانون اتباعها في قضايا الأحداث .

وحيث إن النيابة اتهمت المطعون ضده وهو حدث عمره ٨ سنوات بأنه في ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ بناحية دمشق وهاشم مركز المنيا ضرب الغلام عبد الله محمد الصغير فأحدث برأسه عاهة مستديمة وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى

محكمة الجنايات لمحاكته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١٢ يونيه سنة ١٩٥١ . ويجلسه ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٢ نظرت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى وقضت فيها بتسليم المتهم لوالده على أن يكون مسئولاً عن حسن سيره في المستقبل . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " وكانت محكمة الجنايات وإن أحبت الدعوى اليها قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنها نظرتها وأصدرت فيها الحكم المطعون فيه في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض من كانت عضو المخالفة ثابتة بالحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً واجبا نقضه .

(١٠٤)

القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٢٢ القضائية :

تقضى . إدانة المتهم ابتداءً بجريمة القذف والبلاغ الكاذب والحكم عليه بعقوبة واحدة وباتعويض . برأته امتناعاً من تهمة البلاغ الكاذب وتأيد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض . الطعن على الحكم بسبب ذلك . العقوبة الموقعة ابتداءً من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين بها الطاعن امتناعاً . لا محل للنهي على الحكم بسبب الدعوى العمومية .

عدم بيان الحكم ما إذا كان التعويض محكوماً به عن القذف وحده أو يشمل التعويض عن واقعة البلاغ الكاذب التي يرى الطاعن أنها . تقضى الحكم بالنسبة للدعوى المدنية .

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب تطبيقاً للمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ،

وقضت عليه بمقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرون جنيا تطبيقا لـ المادة ٣٢ لارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الاستئنافية للأسباب التي ساقها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض - متى كان ذلك وكالت العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجرمة القذف التي دانه بها الحكم المطعون فيه ، فإن الطاعن على الحكم بالنسبة للدعوى العمومية بسبب استبقائه للعقوبة كما هي يكون على غير أساس ، غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنيا تعويضا للدعوى بالحق المدني عن جريمتي القذف والبلاغ الكاذب ، وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكما به للدعوى بالحق المدني عن القذف وحده رغم عدم استئنائه بشأنه أو أنه يشمل تعويضا للدعوى بالحق المدني عن واقعة البلاغ الكاذب أيضا رغم براءة الطاعن منها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان في الدعوى المدنية مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لما .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح مصر الجديدة الوطنية طلب فيها إلزام الطاعن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه على سبيل التعويض ومعاقبته بمقتضى المواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات لأنه : أولا أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد بأن اتهم شفيق جيد جبر كذبا بسرقة بانيو ووايور فخم وتبيد محتويات الشقة . وثانيا : قذف في حق جيد جبره بأن نسب إليه في عريضة دعوى رفعها عليه أنه شاذ في خلقه ومختل القوى العقلية وسبق إيداعه مستشفى الأمراض العقلية مما لو صح لأوجب احتفاره عند أهل وطنه . والمحكمة المشار إليها بعد أن نظرت الدعوى قضت

فيها حضوريا عملا ، واد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٢٠٠٠ قرش عن التهمتين وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠٠ قرش تعويضا ومبلغ ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب الشامة والمصروفات المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت فيه حضوريا : أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة بالنسبة للتهمة الأولى وراثته منها . وثانيا : بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة بالنسبة للتهمة الثانية . وثالثا : بتأييده كذلك فيما قضى به من تعويض . وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب واستبقى مع ذلك عقوبتها كما استبقى التعويض عنها وأنه دان الطاعن بالقذف وعاقبه عليه مع أن الواقعة تدخل فيما استثناه القانون في المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات ، ونص على ألا تسرى عليه أحكام مواد القذف والسب باعتباره مما يسند له الخصم لخصمه في الدفاع أمام المحاكم . فضلا عن أن العلانية غير متوفرة لأن صحيفة الدعوى التي وردت فيها الألفاظ التي توجب الطاعن من أجلها إنما يقتصر تداولها على أطراف الخصومة وأن الأسباب التي ساقها الحكم في بيان عدم توفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ، تصلح بذاتها أساسا لبراءة الطاعن من تهمة القذف أيضا .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب تطبيقا للواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرون جنيتها تطبيقا للمادة ٣٢ لارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الاستئنافية

لأسباب التي ساقها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم
المستأنف في العقوبة والتعويض ولما كانت العقوبة التي قضى بها الحكم
المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة
بالقانون لجريمة القذف التي داته بها وكان الحكم قد تحدث عن ركن العلانية
وأقامه على أسباب سائغة في قوله ” إن عبارات القذف قد وردت في عريضة
دعوى مدنية تتداولها الأيدي “ كما تحدث عن الإعفاء المقرر في المادة ٣٠٩
من قانون العقوبات وانتهى في حدود تقدير الموضوعي إلى أن عبارات القذف
لم تكن مما يستلزمه الدفاع في دعوى رفعت عليه بطاب فسخ عقد الإيجار ، لما
كان ذلك ، وكانت تبرئة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب بناء على أنه كان
يعتقد صحة الوقائع التي تضمنها بلاغه لا تأثير لها في قيام جريمة القذف قانونا
أو موضوعا - فإن الطاعن برمته بالنسبة للدعوى العدومية يكون على غير أساس
في موضوعه متميما رفضه . غير أنه لما كانت الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ
عشرين جنيها تعويضا للدعي بالحق المدني عن جرمي القذف والبلاغ الكاذب
وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى
في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ولا يبين من
الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكما به للدعي بالحق المدني عن القذف وحده
رغم عدم استئنائه بشأنه أو أنه يشمل تعريضا للدعي بالحق المدني عن واقعة
البلاغ الكاذب أيضا رغم براءة الطاعن منها . لما كان ذلك فإن الحكم يكون
مقاصرا البيان في الدعوى المدنية مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لما .

(١٠٥)

القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . تبديد أشياء محجوزة . المدفع بطلان الحجز لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه . نصير .

إن المادة ٩ : ٥ من قانون المرافعات تنص على أن المحجز يعتبر كأنه لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فإذا كان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحجز ، استنادا إلى هذه المادة ، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من توقيع الحجز ، وكان الحكم قد قضى برفض استئنافه وبتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدائته بالتبديد ، دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، أو يرد عليه — فإن الحكم يكون ميبيا لفصوره ، واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من ١ — أحمد إبراهيم أودة باشا (الطاعن) و ٢ — حميده حسن راغب : بأنهما الأول : بدد الأشياء المحجوز عليها اضراراً بالحاجز ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها . والثانية : وهى ملكة المحجوزات اشتركت مع الأول الحارس فى ارتكاب الجريمة السابق ذكرها مع علمها بها بأن اتفقت معه على التبديد وأعانته على ذلك فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق . وطابت عتابهما بالمواد ٣٤١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحضور يا للأول وغيايباً للثانية بمحبس كل من المتهمين شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم (الطاعن) . ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت فيه بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت

بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه تمسك أمام المحكمة ببطلان الحجز ، تطبيقا للمادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية ، لأن البيع لم يتم خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع ، ولم يرد عليه .

وحيث إنه لما كان يبين من محاضر الجلسات ، أن الطاعن دافع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحجز ، استنادا الى المادة ٥١٩ من قانون المرافعات لأن البيع لم يتم في خلال ستة شهور من توقيع الحجز ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد قضى برفض استئنافه وبتأييد الحكم المستأنف ، دون أن يشير الى هذا الدفاع أو يرد عليه ، مقتصرًا على القول بأن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ، وأن المتهم لم يأت بجديد يستأهل الرد عليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥١٩ من قانون المرافعات تنص على أن الحجز يعتبر كأنه لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أغفل التعرض له يكون معيبا لقصوره ، واجبا نقضه ، من غير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(١٠٦)

القضية رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . قضاء محكمة الدرجة الأولى غيابيا ببراءة المتهم . استئناف النيابة . طلب محامي المتهم تأجيل الدعوى لإعلان شهود قضي . القضاء بإدانة المتهم دون أن تشير المحكمة الى هذا الطلب وعلّة اطراحها له . اخلال بحق الدفاع .

متى كان الثابت من الأوراق أن الحكم صدر غيابيا من محكمة أول درجة ببراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وحضر المتهم أمام المحكمة الاستئنافية

لأول مرة وطلب محاميه - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل الدعوى ، إلا أن المحكمة مضت في سماع الشهود ، فلما انتهت من سماعهم طلب محامى المتهم التأجيل لإعلان شهود تفى فلم تستجب له المحكمة ، وقضت في الدعوى بإلغاء حكم البراءة وبجس المتهم ، دون أن تشير في حكمها الى الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه وعلّة اطراحها له - فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

رفع المدعيات بالحق المدنى (المطعون ضدهن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة شبرا الخيرية ضد الطاعنين بعريضة ذكرن فيها بأنهما سبّا علنا المدعيات بالألفاظ الميذنة بالأوراق والى تتضمن خدشا لسمعتن وكرامتن وطابن معاقتهما بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعا لهما مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض . والمحكمة المشار اليها بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها غيابيا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية والزام رافعاتها بالمصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعيات بالحق المدنى ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل والزامهما بأن يدفعا للمدعيات بالحق المدنى مبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض بالتضامن بينهما مع المصاريف المدنية عن الدرجتين و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ رفض ما تقدم به إلى المحكمة من طلب إعلان شهود نفيهما دون أن يشير في أسبابه إلى هذا الطلب ، أو يرد عليه .

وحيث إنه لما كان الثابت من أوراق الدعوى ، أن النيابة العامة قدوجهت إلى الطاعنين تهمة السب العاني ، ففض غيابيا من محكمة أول درجة ، ببراءتهما ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، وحضر الطاعنان أمام المحكمة الاستئنافية ، لأول مرة بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ ، وفيها طلب المحامي عنهما - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل الدعوى ، إلا أن المحكمة مضت في سماع الشهود ، فلما انتهت من سماعهم ، طلب محامي الطاعنين التأجيل لإعلان شهود النفي ، فلم تستجب له المحكمة ، وقضت في الدعوى ، بعد المداولة ، بإلغاء حكم البراءة ، وبحبس كل من الطاعنين ثلاثة أشهر مع الشغل ، دون أن تشير في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به الدفاع عنهما وعنة أطراحها له ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه ، من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

(١٠٧)

القضية رقم ١١٠٠ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . سكر . صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . صاحب مصنع . عدم خطاره مراقبة التموين عن اصلاحات اجراها بخله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه . لم يعد معاقبا عليه .

إنه بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الأولى على أن "يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية لاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥" - بعد صدور هذا القرار لا يكون ما وقع من صاحب مصنع حاوى من عدم خطاره مراقبة التموين عن

اصلاحات أجراها في محله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه عن العمل ، معاقبا عليه . وذلك تطبيقا للسادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال ٣٠ يوما من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بدمياط : بصفته صاحب مصنع حلوى يستخدم السكر في صناعته لم يخطر مراقبة التمرين في الميعاد المقرر عن اصلاحات أجراها في محله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه عن العمل . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/١٠ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقرار التمرين رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة دمياط الجزئية بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا مع المصادرة . فاستأنف المتهم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وبتفريم المتهم ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في خلال ثلاثين يوما من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بدمياط بصفته صاحب مصنع حلوى يستخدم السكر في صناعته لم يخطر مراقبة التمرين في الميعاد المقرر عن اصلاحات أجراها في محله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه عن العمل وذلك تطبيقا للواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢/١٠ و ٥٤ ، من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ وتشر بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقد نص في المادة الأولى منه على أن "يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه مريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥" فيكون ما وقع من الطاعن بصفته صاحب مصنع حلوى قد أصبح غير معاقب عليه — لما كان ذلك وتطبيقا لـ مادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

(١٠٨)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٢ القضائية :

غش البضاعة . حكم . تسببه . قصور في التسيب . مثال .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع مياهها غازية فاسدة لوجود رواسب معدنية غريبة بها مع علمه بذلك واقتصر على القول بأنه "ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة" دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطاعن كان عالما به — فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — مصطفى عبده طراثية و ٢ — بني ديموس "الطاعن" بأنهما : عرضا للبيع مياهها غازية فاسدة لوجود رواسب معدنية غريبة بها مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة دمياط الجزئية قضت فيها بحضور با عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم الثاني ٥ جنياث ومصادرة المواد المضبوطة على نفقته وبراءة المتهم

الأول من التهمة المسندة إليه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة . ومحكمة المنعورة الابتدائية قضت فيه حضوراً بتأييد الحكم المستأنف . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً عن بيان علمه بفساد المياه الغازية وأن الرواسب التي آخذها بوجودها لا يد له فيها ولا علم له بها ولا يمكن رؤيتها بالعين المجردة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة بيعه وعرضه لبيع مياه غازية فاسدة لوجود رواسب معدنية غريبة بها مع علمه بذلك — قد اقتصر على القول بأنه "ثبت من التحليل أن المياه الغازية فاسدة" دون أن يبين ماهية هذا الفساد وأن الطاعن كان عالماً به — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصراً البيان ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ؛ وبحضور حضرات المستشارين : إبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن

(١٠٩)

القضية رقم ٩٠٥ سنة ٢٢ القضائية :

زرائب . إقامة زريبة في الأراضى الزراعية دون تصريح . الحكم بالغرامة والإزالة تطبيقاً
للايتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر فى ٢٧ إبريل سنة ١٩١٨ . خطأ . انتقال الحق
بالمهمل إلى وزير الداخلية بصور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠

إذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه أحدث زريبة في الأراضى الزراعية دون
تصريح من المديرية ، وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشا ، والإزالة
على نفقته تطبيقاً للايتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر فى ٢٧ من إبريل
سنة ١٩١٨ ، فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن
القرار المشار إليه ينص فى مادته الأولى على أنه ” ممنوع إحداث الزرائب
إلا بتصريح خاص من المديرية ” وفى مادته الثالثة على أن ” كل مخالفة لأحكامه
يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشا . ويأمر القاضى
بإزالة الزريبة ” . ولم كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ،
ونص فى مادته العشرين على أن ” لوزير الداخلية أن يأمر بهدم كل بناء يقام
خارج حدود المزبلة لإيواء المواشى إذا ثبت أن فى إقامته تهديداً للأمن العام ”
فإن قرار مديرية البحيرة ، يكون قد ألغى ضمناً فيما تضمنه من النص على الإزالة ،
بانتقال الحق فى الأمر بالمهمل إلى وزير الداخلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية أبو بكر حميدة أبو خاتمة (المطعون ضده) بأنه :
أحدث زريبة في الأراضي الزراعية دون تصريح من المديرية . وطلبت عقابه
بالمواد ١/٣٩٥ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٤ من قرار المديرية . ومحكمة
الدلتجات الجزئية قضت بحضوريا بتغريم المتهم ٥٠ قرشا والإزالة على نفقته .
فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بتعديل الحكم المستأنف
والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة وعشرين قرشا والإزالة على نفقته طبقا للمادة الثالثة
من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩١٨ . قطعت النيابة
في الحكم الأخير بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه طاعة على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بإزالة
الزريبة موضوع المخالفة استنادا إلى قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ أبريل
سنة ١٩١٨ قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الأمر في إزارة "الزرائب"
لم يعد - بعد صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ - من اختصاص مدير مديرية ،
ولما أصبح من حق وزير الداخلية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بأنه أحدث زريبة في الأراضي
الزراعية ، دون تصريح من المديرية ، وتغريمه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشا
والإزالة على نفقته وذلك تطبيقا للمادتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر
في ٢٧ من أبريل سنة ١٩١٨ ولما كان القرار المشار إليه ينص في مادته الأولى
على أنه "ممنوع إحداث الزرائب إلا بتصريح خاص من المديرية" وفي مادته
الثالثة على أن "كل مخالفة لأحكامه يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش

إلى خمسة وعشرين قرشا، ويأمر القاضي بإزالة الزريبة“ وكان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص في مادته العشرين على أن : ”لوزير الداخلية أن يأمر بهدم كل بناء يقام خارج حدود العزبة لإيواء المواشى إذا ثبت أن في إقامته تهديدا للأمن العام“ لما كان ذلك ، فإن قرار مديرية البحيرة يكون قد ألغى ضمنا فيما تضمنته من النص على الإزالة بانتقال الحق في الأمر بالهدم إلى وزير الداخلية ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بالإزالة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه فيما يتعلق بها .

(١١٠)

القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد في حق متهم دون آخر أو الأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر .

(ب) إثبات . إجراءات . الأخذ بأقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي دون تلاوتها بالجلسة . لا تأثير على المحكمة في ذلك .

١ — للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ بها في حق متهم ، وتلتفت عنها في حق غيره ، أو أن تأخذ بشرط منها بالنسبة إلى متهم معين دون شرط آخر ، إذ الأمر في هذا الشأن مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به دون ما تعرض عنه .

٢ — لا تأثير على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال لاتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي ، ولو لم تكن أمرت بتلاوتها بالجلسة أو ناقشته فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث وأتيح له فرصة الاطلاع عليها ولم يثار في صدورهما عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - صدقي ابراهيم خلف السلت (طاعن) و ٢ - انعام محمود سعودى و ٣ - تمام محمود السلت و ٤ - حسين محمود السلت بانهم ضربوا عمدا محمد حسن هدية فأحدثوا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نتج عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد مساحة كبيرة من العظم الجبهى الجدارى على الناحيتين أبعادها ١٥ × ٧ سنتيمترا تجعل المخ مقابلها محروما من غطاءه الواقى وعرضة للأثرات الخارجية وللالتهاجات وتهبئ المجنى عليه انوبات الشلل والجنون وتقلل من كفاءته على العمل ومن قوة احتماله للتقلبات الجوية ولجسامة المضاعفات التي قد تحدث للمجنى عليه مستقبلا يصعب تقدير هذه العاهة وكان ذلك مع سبق الاصرار . والمتهمان الأول والثالث أيضا ضربا عمدا عبد الحميد محمد أحمد فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الاصرار ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمسادين ١/٢٤٠ - ٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وادعى محمد حسن هدية المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين الأربعة متضامنين بمبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت :
أولا - ببراءة المتهمين أنعام محمود محمود سعودى وتمام محمود السلت وحسين محمود السلت من تهمة الجناية المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم . وثانيا - بمعاقبة صدقي ابراهيم خلف السلت بالسجن لمدة أربع سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية محمد حسن هدية مائتى جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثالثا - بمعاقبة تمام محمود السلت بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد .

فطعن المحكوم عليه الأول وحده بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكيم المطعون فيه تناقض إذ قرر أنه لا يأخذ بأقوال الشهود ، ثم عاد فأخذ بها في شأن وجود الطاعن محل الحادث . كما أنه

أخذ بأقوال المجنى عليه ، ثم عاد فلم يأخذ بها فيما يتلاقى بمتهم آخر في الدعوى قضى ببراءته ، وأنه أخذ بأقوال الطاعن في التحقيقات الأولية بأنه غافل حراسه واختفى عنهم ، بغير أن تلت المحكمة نظره إلى هذه الأقوال ، وأن الحكم خطأ إذ دان الطاعن بجريمة العاهة ، مع أنها شائعة بينه وبين آخرين ، فأدانته بها ، وهو تخصيص بلاخص — وأضاف الطاعن أن الدفاع عنه وعن باقي المتهمين معه بإحداث العادة كانت موكولا لهيئة دفاع واحدة ، مع الاختلاف الظاهر في المصلحة ، مما كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل واحد منهم محام خاص به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — ولما كان للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد ، فتأخذ بها في حق متهم ، وتلتفت عنها في حق غيره ، أو أن تأخذ بشطر منها بالنسبة إلى متهم معين دون شطر آخر ، إذ الأمر في هذا الشأن مرجعه إلى إطلاعه شأنها إلى الدليل الذي تأخذ به دون ما تعرض عنه ، وكان لا نثر يب عليها إذا هي أخذت بأقوال للمتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي ، ولو لم تكن أمرت بتلاوتها بالجلسة أو ناقشته فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث واتيحت له فرصة الاطلاع عليها ولم ينازع في صدورها عنه — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن يكون في حقيقته من قبيل المناقشة في وقائع الدعوى والمجادلة في تقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة القضاة . أما بالنسبة إلى ما يدعيه من إخلال بحقه في الدفاع ، فردود بأن الدعوى العمومية رفعت عليه بأنه مع ثلاثة آخرين ضربوا المجنى عليه فأحد ثوابه إصابة في رأسه نشأت عنها عادة مستديمة وذلك مع سبق الإصرار — ولما كان المجنى عليه قد قرر أن الضارب له على رأسه من الجهة اليمنى هو الطاعن ، وكان لم يصب في رأسه إلا بإصابة واحدة بالجدارى الأيمن للرأس ، وهي التي تخلفت عنها العاهة ، فإن مصلحة الطاعن في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهمين الآخرين الذين أسندت إليهم التهمة معه على أساس توفر سبق الإصرار

واتفاقهم معه على الاعتداء ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بهيئة دفاع موحدة
ضهم ، ورأت استبعاد ظرف سبق الاصرار ، ودانت الطاعن وحده في جريمة
الدهاء التي نشأت عن الاصابة التي أحدثها ، فإنها لا تكون قد أخلت
بدفاع الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

(١١١)

القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . ما اشترطه المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف
من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . لا يكون لازما إلا عند ما يكون التنفيذ
واجبا قانونا .

إن البدهاء القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات
الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة
لا يكون إلا - عندما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو لا يتحقق في حالة
الخطأ في الأسر بالنفاذ ، مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ - محمد هندأوى عبيد و ٢ - سيد محمد حساين
(الطاعن الأول) و ٣ - سيدة محمد حساين (الطاعنة الثانية) بأنهم بدائرة مركز
ببا : (الأول) أولا : ارتكب تزويرا في عقد بيع عرفى صادر من عبد الله
عبدالعال لانهمين الثانى والثالث وذلك بزيادة كلمات بأن محابرة (جنهما مصرى)
وكتب .كانها عبارة (قرش صاخ والمبلغ) وذلك بقصد التزوير . (وثانيا)
استعمل عقد البيع المزور الآنف لذكر بأن تقدم للمحكمة للحكم بصحة التعاقد
مع علمه بتزويره . (والثانى والثالثة) اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق

والمساعدة في ارتكاب التزوير بأن اتفقا معه على التزوير في عقد البيع باعتبارهما صاحبي المصلحة فيه وساعداه على ذلك بالإقرار على إيداع العقد أمانة عنده فتمت الحرية بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . وادعى عبد الله عبد العال بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامنين بمبلغ خمسة جنيهات على سبيل التعويض . ومحكمة بنى الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة آنفاً مع المادة ٢/٣٢ عقوبات بحبس المتهم الأول أربعة شهور مع الشغل والنفاذ وحبس كل من المتهمين الثاني والثالثة شهرين مع الشغل والنفاذ ، وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحقوق المدنية خمسة جنيهات تعويضاً والمصاريف وخمسين قرشاً مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المحكوم عليهم الثلاثة . ومحكمة بنى سوف الابتدائية قضت بقبوله شكلاً وفي موضوعه : أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للنهم الأول وبراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بمصاريفها وذلك عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وثانياً - بسقوط استئناف المتهمين الثاني والثالثة طبقاً لنص المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... حيث إن الطاعة الثانية قد توفيت ، فيتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها .

وحيث إن الطاعن الأول ينمى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بسقوط الاستئناف المرفوع منه لعدم تقدمه لتنفيذ حكم محكمة أول درجة عليه بالحبس مع الشغل لمدة شهرين ، وذلك لأنه فضلاً عن خطأ محكمة أول درجة في الحكم بالنفاذ لأن الحالة لم تكن من الحالات التي يصح الحكم فيها بذلك ، فإن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بالمذكرة المقدمة منه بأنه يستفيد من الاستئناف المرفوع من المتهم الأول الذي رفعت عليه الدعوى بتهمة التزوير ، وعليه هو والطاعة الثانية بتهمة الاشتراك فيه ، إذ أن الاشتراك يتقرر

مصيره وجودا وعدما بالتهمة الأصلية ، فإذا ما قضى ببراءة الفاعل الأصلي وجب حتما براءة الشريك ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم الأول ، وبسقوط الاستئناف بالنسبة إلى الطاعن ، بخلاف ذلك مخالفا للقانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على محمد هندأوى عبيد وعلى الطاعن بأن الأول ارتكب تزويرا في عقد بيع عرفى صادر من عبد الله عبد العال إلى المتهمين الثانى والثالثة (الطاعنين) ، وبأنه استعمل هذا العقد بأن قدمه إلى المحكمة للحكم بصحة التعاقد المشتمل عليه مع علمه بتزويره ، ولأن المتهمين الثانى والثالثة اشتركا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب التزوير باعتبارهما صاحبي المصلحة فيه ، فوقعته الجريمة بناء على ذلك ، فخضعت محكمة أول درجة بمعاينة الأول بالحبس مع الشغل لمدة أربعة شهور ، والطاعنين لمدة شهرين ، مع شمول الحكم بالتفاد ، كما قضت بالزامهم جميعا بالتعويض المدنى . فاستأنف المحكوم عليهم ، فقضت المحكمة فى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصاريف ، وبأنسبة تهمين الثانى والثالثة (الداعنين) بسقوط الاستئناف ، وأمسست قضائهما بالنسبة إلى المتهم الأول على نعدام الجريمة ، وبالنسبة إلى الطاعن على أنه لم يقدم نفسه لتنفيذ حكم محكمة أول درجة قبل نظر القضية فى أول جلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن قد اترم منطوق حكم محكمة أول درجة الذى شمل عقوبة الحبس بالتفاد ، دون أن يبحث ما إذا كان شمول الحكم الابتدائى بالتفاد قد صدر صحيحا وفى الحدود التى رسمها القانون . ولما كانت البداهة القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عند ما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو ما لا يتحقق فى حالة الخطأ فى الأمر بالتفاد ، مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم مما يقتضاه أن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تنظر أول ماتنظر — وقبل الحكم بسقوط الاستئناف — فيما إذا كان التفاد واجبا ، وما دام غير واجب فقد كان

يتعين إلغاؤه ، لما كان ذلك ، وكان شمول الحكم الابتدائي بالنفاذ في واقعة الدعوى مخالفا للقانون لعدم توافر إحدى الحالات التي نص عليها في المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان الحكم الابتدائي إذ قضى بالنفاذ يكون قد أخطأ ، وبالتالي لا يكون الطاعن قد خالف القانون إذا لم يكن قد قدم نفسه لتنفيذ ذلك الحكم ومن ثم كان الاستئناف المرفوع منه قائما — لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد استظهرت من وقائع الدعوى أن التزوير المنسوب إلى المتهم الأول غير قائم قانونا للأسباب الموضوعية التي ذكرتها ، فان التهمة التي أسندت إلى الطاعن وهي الاشتراك بالاتفاق والمساعدة في ارتكاب ذلك التزوير تصبح على غير أساس ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله و إلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة .

(١١٢)

القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) إعطاء شيك بدون رصيد : معنى الشيك في حكم المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات .
(ب) إعطاء شيك بدون رصيد . سوء النية . توفده بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجوده .
تقابل له في تاريخ إمداده .

١ - متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجهدور وللعاملات .

٢ — إن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . واذن فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحريره .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ليوسف إبراهيم كرم ، وطلبت عقابه بالمساذنين ١،٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت عملاً بالمساذنة ٣٣٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل . فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بتأييد العقوبة مع وقف تنفيذها . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الورقة الصادرة منه شيكا بالمعنى القانوني مع أنها ليست كذلك ، لأنها حررت بتاريخ سابق على التاريخ الذي تحمله ، وهذا ثابت من شهادة السنديك الذي عين على أموال الطاعن بعد الحكم بإشهار إفلاسه ، إذ قرر السنديك أن المجنى عليه قدمها له قبل التاريخ الثابت عليها بستة أيام مما يدل على أن الورقة هي في حقيقتها أداة ائتمان لا أداة وفاء ، فضلاً عن أنها لم تقدم إلى الجهة المسحوب عليها وهي بنك مصر بسبب الحكم بإفلاس الطاعن . هذا إلى خطأ الحكم في القول بتوفر سوء النية مع أن الثابت من دفاتر الطاعن أن حكم الإفلاس صدر بعد تحرير السند بنحو عشرة أيام مما يدل على أنه لولا هذه الظروف لكان في استطاعته أن يودع مقابله في خزنة البنك ، غير أنه وقد غات يده ما كان في مقدوره أن يفعل ذلك . وبضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية مع سماعها أقوال السنديك وتقريره الوقائع سالفة الذكر ، فأنها أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تشير إلى ما استجد أمامها من تحقيقات .

وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه ، ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطانة للتداول وفي حمايتها حماية للجمهور وللعاملات - لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بأشهار إفلاسه إذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحريره - هذا ولا يمس الحكم المطعون فيه أنه لم يعقب على التحقيق الذي أجرته المحكمة الاستئنافية بشئ إذ مفاد ذلك أن المحكمة لم ترفيه . ما يجعلها ترى غير ما رأته محكمة أول درجة ، كما أن الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن نفسه لم يتناول هذا التحقيق بأي تعليق مما قد يستوجب من المحكمة أن ترد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس . متعينا رفضه موضوعا .

(١١٣)

القضية رقم ١١٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

امتناف . - حق المتهم في الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المخكوم بها . - حق النيابة . - مناطه ما تبديه من طلبات . - القول بأن لنيابة أن تستأنف أي حكم صادر في الجنح أو المخالفات يزيد الحد الأقصى للرامة المقررة لها على خمسة جنحيات مهما كان مقدار الرامة المخكوم بها قليلا أو كثيرا . - غير صحيح .

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ والمادة ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجنح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة

من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة في الاستئناف الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف الى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفويا بالجلسة . وإذن فغير سديد القول بأن للنياية أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات . مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية رثيفة غندور بتساي (المطعون ضدها) بأنها أحدثت بعزيرة مدبولى الاصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تقرر املاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما، وطلبت عقابها بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ومحكمة بولاق الجزئية قضت بتغريم المتهمة مائة قرش . فاستأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بعدم جواز الاستئناف . فطعنّت النيابة بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من نيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتغريم المتهمة مائة قرش تطبيقا للمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تأسيسا على أن النيابة لم تطالب في الجلسة سوى تطبيق المادة المشار إليها وقد طبقتها المحكمة وقضت بغرامة في حدود العقوبة المقررة بها ، وأن المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته —

ذلك على ما تقول النيابة في الطعن بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجنح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات ، فإنه لم يتصدد بذلك أن ينحو للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابته طلباتها لما في ذلك من مخافة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون ، بل أن كل ما يجوز للنيابة إبداءه هو بيان ظروف الدعوى وما تستدعي منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة بعينها فتطالب قدرا معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد حددت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقررة لها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطلباتها ، فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حددها الأقصى على خمسة جنهات ، فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات ، والقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم ، مما يترتب عليه نتيجة عجبية هي إجازة لاستئناف للمتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ يتحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي : ” يجوز استئناف الأحكام الصادرة في لدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح : ١ — من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات — ٢ — من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات ، وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته “ والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ ، ٤٠٤ التي صدرت بعبارة ” يجوز الاستئناف “ ومن نص المادة ٤٠٥ التي صدرت بعبارة : ” لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية “

أن المشرع قد بنى على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف ، وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز استئنافه ، ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين منطقتي حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات ، وكان التعبير بعبارة " إذا طلبت الحكم " إنما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطاب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهيا بالجلسة . ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مترتبا على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه ، لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي نذهب إليه النيابة . على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن هنا أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة عما على خمسة جنهات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها ، لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنياية في أحوال دو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنهات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصدنا ، ويكون الاستدلال بغرابة نتيجة التفرقة بين منطقتي حق المتهم والنياية في الاستئناف ساقطا ، إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني — لما كان كل ذلك ، فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شؤون قاضي الموضوع ، وأن ليس للنياية أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير ، فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للتشاي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة ، أو الحكم بنوع من العقوبات المقررة في

القانون للجريمة ، أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة ، أو عن مدة معينة من الحبس ، ليس ذلك مما يؤثر في حرية القاضي ما دام له هو أن يقضى بما يراه ، وما دام القانون قد رتب حقها في الاستئناف على ذلك .

وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية ، يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت دة القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للتهمة أو النيابة ، ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة ، وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذي اتبع في صدد الأوامر الجنائية ، أما الجرائم التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي ، فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم ، فيكون للتهمة أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة ” بغير نظر إلى طلباتها في الجلسة “ (على ما عبرت به اللجنة) ، فلما عرض المشروع على البرلمان ، رأى مجلس الشيوخ أن لا وجه لهذه التفرقة ، وعدل النص بما يسوى بين الأحكام في الجناح الصادرة من المحاكم الجزئية ، ووافق مجلس النواب على ذلك ، ثم صدر القانون بما رآه البرلمان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص ، قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة ، وأن التفرقة في المقياس بين حق المتهم وحق النيابة في الاستئناف مقصورة من واضع النصوص .

وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون ، لا يكون هناك محل للاجتهاد الذي تذهب إليه النيابة ، ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية ، ويتعين لذلك رفض الطعن . أما ما تقوله النيابة من أن محكمة أول درجة قد تسرعت بالفصل في الدعوى قبل أن تستكمل عناصرها لعدم ورود ما يدل على شفاء المحنى عليها ، وأن المحكمة الاستئنافية جارتها في ذلك ، فلا وجه له ما دامت النيابة قد قامت الدعوى على التهمة ، وعلمت من المحكمة الجزئية بمعاقبها بتقاضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التي تعاقب على التهرب لدى لا تبلغ جسامته ما نص عليه في المادة من سابقتين عليها ، ولم تبين للمحكمة أن عناصر الدعوى كانت غير مستكملة وقد أصدرت المحكمة حكمها بناء على ذلك حكماً غير جائز استئنافه .

(١١٤)

القضية رقم ١١١٢ سنة ٢٢ القضائية :

مشتبه فيهم . العود المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . و أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فمن شأنه تأييد حالة الاشتباه .

إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم قد حدد في المادة الخامسة منه من بعد مشتبهاً فيه ، ثم نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه ممن تنطبق عليهم إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ونص في الفقرة الثانية منها على " أنه في حالة العود تكون العقوبة الخدية والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين " ، ثم أنه في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكما غير قابل لتظلم من بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، ونص في الفقرة الثانية على أنه : " إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم ، وحب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة " وباستقراء هذه النصوص يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة مية نحرى محمد على (المطعون ضده) بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن ارتكب الجريمتين موضوع القضيتين رقمي ١٨٠٧ سنة ١٩٤٩ و ١١٤٨ سنة ١٩٤٩ استئناف مصر رغم ما بقية الحكم عليه بالمراقبة والاشتباه في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وطلبت عقابه بالإرادة ٥ و ١/٦ - ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة شبرا الخيرية قضت بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل

ووضعه تحت مراقبة البوابيس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنة ونصف بعد تنفيذ العقوبة مع النفاذ . فاستأنف ، وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فقررت النيابة بالطعن ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ ألغى حكم محكمة أول درجة القاضي بإدانة المطعون ضده ، وقضى بالبراءة استنادا إلى أن حالة العود إلى الاشتباه غير متوفرة لأن المتهم لم يرتكب بعدا الحكم عليه بالمراقبة للاشتباه سوى جريمة سرقة واحدة ، وأن الجريمة الأخرى وهي تعاطي المخدرات لا تقع تحت طائلة النص ، ومن ثم فإن جريمة السرقة وحدها لا تكفي لتوفر حالة العود .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والاشتباه فيهم قد حدد في المادة الخامسة منه من يعد مشتبه فيه ، ثم نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه من تنطبق عليهم إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ونص في الفقرة الثانية منها على "أنه في حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوابيس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين" . ثم إنه في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكما غير قابل للطعن به إنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، ونص في الفقرة الثانية على أنه "إذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال ثلاث السنوات التالية للحكم ، وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة" . وباستقراء هذه النصوص يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه . ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون ضده حكم عليه بالمراقبة للاشتباه في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة وإحراز مخدرات في سنة ١٩٤٩ ، وهو مارأت محكمة أول درجة أن من

شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم تحقق أحكام العود في حقه تطبيقا للقواعد العامة للعود ، وقولا بأنه باستبعاد الحكم في المخدرات ، يصبح الحكم في السرقة وحدها غير كاف لقيام العود ، وما رتبته على ذلك من القضاء ببراءته ، يكون على غير أساس من القانون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف .

(١١٥)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٢ القضائية :

حكم حضوري . حضور الطاعن إحدى الجلسات وتأجيل الدعوى للجلسة أخرى . عدم حضوره هذه الجلسة . تقدم محاميه بطلب تقبله المحكمة لأسباب سائغة . اخكم لدى يعدم يكون حضوريا .

إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . وإذن فمن كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتأجلت الدعوى في مواجهته الى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي تأجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان محاميه الى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى ، فلم تقبله المحكمة للأسباب السائغة التي أبدتها -- فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا لا تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه يدد السيارة الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح زكريا أحمد صالح وكانت قد

سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الفيوم الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فعارض ، والمحكمة قضت في معارضته برفضها . فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف . وقد عارض في هذا الحكم ، والمحكمة قضت في هذه المعارضة بعدم قبولها . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم قبول المعارضة ، فإن الحكم المأرض فيه ، وإن رصف بأنه حكم حضوري ، إلا أنه في حقيقته حكم غيابي قابل للمعارضة ، تطبيقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك لأن الطاعن قام لديه عذر منعه من الحضور بالجلسة وقد تقدم للمحكمة بهذا العذر عند المعارضة ، وقدم شهادة من طبيب ، مثبتة لمرضه ، فلم تعول عليها ، وقالت إنها تعتبرها تلاعبا وتسويقا ، وتهربا من دفع الدين . هذا فضلا عن أن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط لا اعتبار الحكم حضوريا أن يكون المحكوم عليه قد سبق له الحضور في الجلسة ، ثم تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، والطاعن ، وإن سبق له الحضور بجلاسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ إلا أن الهيئة كانت غير صالحة لنظر الدعوى ، فلا يعتبر حضور الطاعن أمامها مانعا من اعتبار الحكم الذي صدر في غيبته ، في الجلسة التالية لها ، حكما غيابيا قابلا للمعارضة . هذا وقد دان الحكم الطاعن بجريمة التبديد ، في حين أن الثابت في محضر الخبز أن البيع كان قد حدد له أصلا يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تأجل إلى يوم ٢٥ أكتوبر ، دون أن يعلن الطاعن بهذا التأجيل ، كما أن المحكمة لم تحقق واقعة الوفاء بالدين ، ولم تسمع شهادة المجنى عليه فيها .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى ، أن القضية حكم فيها غيابيا من محكمة أول درجة . فعارض الطاعن ، وتأجل نظر المعارضة أمامها خمس مرات لمرضه ، ثم قضى برفضها ، فلما أن استأنف حضر محام عنه بجلاسة ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٥١ أمام المحكمة الاستئنافية ، وطلب التأجيل لمرضه فتأجلت القضية لهذا السبب بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وفيها حضر الطاعن ومعه محام . وتأجلت القضية بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، لعدم موافقة الهيئة . ثم تخلف الطاعن عن الحضور في تلك الجلسة ، وطلب محاميه التأجيل ، وقدم شهادة مرضية ، فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وقضت حضوريا في الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي وقالت في حكمها : " إن المتهم سبق أن حضر بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك ، رغم التنبيه عليه ، ومن ثم يكون الحكم حضوريا بالنسبة له طبقا للمادة ٢٣٩ إجراءات جنائية ، ولا ترى المحكمة الأخذ بالشهادة المرضية التي قدمها المحامي الذي حضر بالجلسة لأنه فضلا عن تكرار تقديم مثل هذه الشهادة في مرات سابقة ، فإنه لم يدع سداد دين الجز ، مما يجعل تخلفه سببا للتهرب من هذا الوضع ، وتأجيل الفصل في الدعوى . " وقد عارض الطاعن في هذا الحكم ، فتمضت المحكمة بعدم قبول معارضته ، على أساس أن الحكم حضوري ، لا تقبل فيه المعارضة .

وحيث إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة ، إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتأجلت الدعوى في مراجعته الى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي تأجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان محاميه الى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى ، فلم تقبله المحكمة للأسباب الساتفة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا ، لا تكون قد أخطأت ، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . هذا ولا وجه كذلك لما يقوله عن تأجيل يوم البيع ، من غير أن يخطر بهذا التأجيل ، أو عن عدم سماع شهادة المجني عليه بشأن سداد الدين ، إذ هو لم يتقدم بشيء من ذلك لمحكمة الموضوع ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه ، متعيينا رفضه .

(١١٦)

القضية رقم ١١٢١ سنة ٢٠٢٢ القضائية :

إجراءات . محضر الجلسة . عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل . لا يعيب الإجراءات .
إن خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات ،
إذ أن على المتهم أو المدافع عنه أن يطلب تدوين ما يرى إثباته من أوجه الدفاع
أو الطلبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : أحدث عمدا مع سبق الإصرار والترصد
بسعد إبراهيم جرجس الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عنها
عاهة مستديمة هي إعاقة في الثلث الأخير من حركة ثني المرفق الأيسر وتقدر هذه
العاهة بحوالي ٧٪ سبعة في المائة ، وطلبت عقابه بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون
العقوبات . ومحكمة الفشن الجزئية قضت عملا بمسادة الاتهام وبالمادة ١٧ عقوبات
بجس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها
برفض الاستئناف . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن محضر الجلسة جاء خلوا من إثبات دفاع
الطاعن ، وخاصة ما تمسك به من أن إصابة المجنى عليه قد حدثت من سقوطه
على الأرض ، كما أن الحكم قد دان الطاعن بسبق الإصرار والترصد ، مع عدم
توفرهما .

وحيث إن الثابت في محاضر الجلسات أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة
ومعه محام طالب الحكم ببراءته بصفة أصلية ، ومعاملته بالرأفة احتياطيا ، وكذلك
فعل أمام المحكمة الاستئنافية ، إذ طلب محاميه الحكم ببراءته أصليا ، واستعمال

الرافة معه احتياطيا ، بوقف تنفيذ العقوبة ، ولما كان خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الإجراءات بفرض صحة ما يقوله الطاعن من ذلك ، إذ أن عليه هو أن يطلب تدوين ما يرى إثباته من أوجه دفاع أو طلبات — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن دفاع المتهم بأن إصابة المجنى عليه جاءت نتيجة سقوطه على الأرض ، وفند هذا الدفاع بأسباب مائغة ، كما تحدث عن زكني سبق الاصرار والرصد ، وأورد الأدلة على توفرهما مما شهد به المجنى عليه من أنه رأى المتهم يكن له في حظيرة المواشي ، ومعه عصا ، فإن ما يشير الطاعن يكون لا محل له ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(١١٧)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . عدم طلب المتهم سماع شهود نفي أمام محكمة الموضوع . النفي على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل .

إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت شهادة المجنى عليه في مواجهة المتهم ، وانتهى هو بذلك وب تلاوة أقوال باقي الشهود دون أن يطلب سماع شهود نفي ، ثم أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في موضوع التهمة دون أن يطلب سماع شهود ، فإنه لا يكون للمتهم من بعد أن يشير أمام محكمة النقض عدم سماع شهود لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماعهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه استعمل القسوة مع عباس عبد القادر مشرف اعتادا على سلطة وظيفته (كسارى بالسكة الحديدية) بأن أحدث به الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما وذلك بأن ضربه بعصا وعضه في أذنه بسبب اختلافهما على أجرة الركوب ،

وطلبت عقابه بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات . وادعى عباس عبد القادر مشرف المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم متضامنا مع مصلحة السكة الحديد بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف . ومحكمة الواسطى الجزئية قضت بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية بالتضامن مع مصلحة السكة الحديد المسئولة عن الحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته وزارة المواصلات . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بالنسبة للدعوى الجنائية برفض الاستئناف وبالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم الاستئناف وإلزام المستأنفين بالتضامن بأن يدفعوا للدعى بالحقوق المدنية خمسين جنيها والمصروفات المناسبة عن الدرجتين .
نطمئن المحكوم عليه بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى الوجه الأول من وجهى طعنه إن محكمة أول درجة لم تسمع شهود نفيه رغم حضورهم فى جلسات عدة ، وأن المحكمة الاستئنافية لم تستكمل هذا النقض رغم أنه فى دفاعه تمسك بعدم صحة التهمة مما كان يتعين معه على هذه المحكمة أن تسمع جميع الشهود .

وحيث إن محكمة أول درجة سمعت شهادة المجنى عليه فى مواجهة المتهم ، ثم اكتفى هو بذلك وبتلاوة أقوال باقى الشهود دون أن يطلب سماع شهود نفى . ثم إنه أمام المحكمة الاستئنافية أبدى دفاعه فى موضوع التهمة دون أن يطلب سماع شهود — لما كان ذلك ، فإنه لا يكون له من بعد أن يثير أمام محكمة النقض عدم سماع شهود لم يطلب إلى محكمة الموضوع سماعهم .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١٨)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) محكمة استئنافية . الأصل أنها تقضى من واقع الأوراق . سماعها الشهود . غير لازم .
١. دامت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيقا .

(ب) حكم . تسيبه . تسعير جبرى . بيع مادة مسخرة بأكثر من السعر الرسمى . إلتبات الحكم
السعر الذى باع به المتهم وأنه أكثر من السعر الرسمى . لا يلزم بيان السعر الأخير ما دام
الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل من واقع الأوراق
ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هى لزوما لسماع شهادته . وإذن فتمنى كانت
محكمة أول درجة قد أجرت فى الدعوى تحقيقا ، وسمعت شهادة الشاهد بن الذين
شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بأزيد من السعر الجبرى ، وكان الطاعن قد
أبدى أمام محكمة الاستئناف رغبته فى سماع شاهد آخر ، ولكنها لم تستجب له ،
فإن هذا لا يعيب الحكم .

٢ - بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة المسخرة
وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى ، دون حاجة إلى بيان هذا السعر الأخير .
ما دام المرجع فى هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمى ، وما دام الطاعن
لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : أولا - باع مواد تموينية "سكرا" دون أن يكون مصرحاً له بذلك من وزارة التموين - وثانيا - باع سكرا بسعر أزيد عن السعر الرسمى ، وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ١٢ و ١٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٠ و ١/٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، ومحكمة إيتاى البارود الجزئية قضت

محبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مصرى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وأمرت بمصادرة السكر. وضوع الجريمة وذلك عملا بمواد الاتهام مع المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عن التهمة الأولى ومع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة ، ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبمحبس المتهم ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الأولى وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم ، وتغريمه عشرين جنيها عن التهمة الثانية وشهر مالمخص المحكم على واجهة محله لمدة شهر مكتوبا بحروف كبيرة على نفقته مع المصادرة وذلك عملا بمواد الاتهام بغير تطبيق المادة ٣٢ عنوبات وبغير تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من ذات القانون بالنسبة للعقوبة التي حكم بها عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد على شهادة مفتش التموين ، دون أن تسمع أقواله بالجلسة . وقد طالب الطاعن من المحكمة الاستئنافية سماع شهادته ، فلم تستجب له . وقد دان الحكم الطاعن بأنه باع سكرا دون أن يكون مصرحاً له بذلك من وزارة التموين تطبيقا للقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، مع أنه ليس من تجار التجزئة ، ولا من أصحاب المصانع والمحال العامة ، الذين نص عليهم في القرار المشار اليه ، كما دانه المحكم ببيع سكر بسعر يزيد على السعر الرسمي ، من غير أن يبين السعر الذي يجب البيع به ، وقد أخطأ الحكم أخيرا إذ قضى على الطاعن بعقوبة عن كل من الجريمةين ، رغم ارتباطهما .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد أجرت في الدعوى تحقيقا ، وسمعت شهادة الشاهدين اللذين شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بأزيد من السعر الجبرى ، وإذا كان الطاعن قد أبدى أمام محكمة

الاستئناف رغبته في سماع شاهد آخر ، فإن هذا لا يعيب الحكم ، لأن المحكمة الاستئنافية إنما تنقض بحسب الأصل من واقع الأوراق ، ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هي لزوما لسماع شهادته ، هذا وبحسب الحكم أن يثبت السعر الذي باع به الطاعن المادة المسعرة ، وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي ، دون حاجة الى بيان هذا السعر الأخير ، ما دام المرجع في هذا البيان الى جدول الأسعار الرسمي ، وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبرى ، ومن ثم فما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له . هذا ولما كان قد صدر بعد الواقعة قرار وزارة التوين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ ، ونشر في العدد الصادر بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ من الوقائع الرسمية ، وقد نص فيه على أن يخصص السكر الذى تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ، للاستهلاك العائلى ، ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، الذى دين الطاعن بمقتضاه ، وبهذا النص أفاد المشرع إطلاق تداول ما عدا السكر المخصص للاستهلاك العائلى ، وألا تجرى عليه القيود الواردة في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، والقرارات المعدلة له ، ولما كان الطاعن سواء أكان تاجر جملة ، أم تاجر تجزئة ، أم غير تاجر أصلا ، لم يخصص السكر الذى ضابط لديه لصرفه لمستهلكين معينين ، بل حازه ، دون أن يكون مقررا له ، ثم باعه بأزيد من السعر المقرر ، فإن الواقعة الأولى ، وهى بيعه سكرًا دون أن يكون مصرحا له بذلك من وزارة التوين ، تصبح ولا عقاب عليها ، ويتم نقض الحكم المطعون فيه ، بالنسبة لها ، وبزائه منها ، ولا حاجة بعد ذلك لبحث ما يثيره الطاعن عن ارتباط الجريمتين ، وخطا الحكم في توقيع عقوبة مستقلة عن كل منهما .

(١١٩)

القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إثبات . استناد المحكمة إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات .
جائز .

(ب) ترصد . توفره . مثال .

- ١ — للمحكمة أن تستند إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات إلى جانب الأدلة الأخرى التي تحققها بالجلسة .
- ٢ — إن ظرف الترصد يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين منه أو بالسير في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجاني كان مترقبا في الطريق بحيث للفتك به .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ — عبد الحافظ شراقي و ٢ — متولى عمر سعد و ٣ — علي أحمد حوه (الطاعنين) و ٤ — أحمد محمد البنا بأنهم : المتهم الأول : عبد الحافظ عطيه شراقي شرع في قتل محمد محمد فايد الشهير بتهامي عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتوى قتله وصمم عليه ، وحمل لتنفيذ ذلك بندقية وطلقات وترصد هو والمتهم الثالث المجنى عليه في الطريق الذي أيقنا أنه سير منه ، وما أن ظفر به حتى أطلق عليه بقصد قتله عيارين نارين فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . والمتهمان الثاني والثالث : اشترك أولها "متولى عمر سعد" مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق التحريض والمساعدة بأن انتوى قتل المجنى عليه وحرص المتهم الأول على قتله ، وأعطاه البندقية والطلقات لاستعمالها في ارتكاب الجريمة ، وأرسل معه المتهم الثالث ليرشد

عن المجنى عليه . واشترك ثانيهما "على أحمد حوه" مع المتهم الأول أيضا بطريق المساعدة بأن رافقه إلى محل الحادث لإرشاده عن المجنى عليه وشد أزره فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة والمتهم الرابع : "أحمد محمد البنا" اشترك مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة الاشتراك المسندة إليه بأن اتفق معه على تحريض المتهم الأول على قتل المجنى عليه فاصطحب معه المتهم الأول إلى منزل المتهم الثاني وطلب منه الانتظار لدى الأخير لأنه يريد في موضوع فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطابت من قاض الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول وبالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٢٢ و ١/٤٠ — ٣ و ٤١ من ذات القانون بالنسبة للمتهم الثاني وبالمواد ٤٢ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ بالنسبة للمتهم الثالث وبالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ عقوبات بالنسبة للمتهم الرابع . فقرر بذلك ، ومحكمة جبايات كفر الشيخ قضت أولا بمعاقبة كل من عبد الحافظ شراقي ومتولى عمر سعد وعلى أحمد حوه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وثانيا — براءة أحمد محمد البنا مما أسند إليه . فطمن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى طعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أثبت أن بتنى المجنى عليه شهدتا بما يؤيد رواية أبيهما ، ذلك لأنهما لم تتعرفا على شخصية الجناين ولم تتعرضا في أقوالهما للطاعن بشئ ، وأن الحكم استخلص ظرف التردد من التردد للمجنى عليه في الطريق الزراعى الذى اعتاد المرور فيه ، مع أنه أثبت فى أكثر من موضع أن المتهمين الأول والثالث ترجعا للملاقة المجنى عليه فى الطريق الذى سوف يأتى منه إلى أن التقيا به آتيا من حقله ، مما يثبت به ظرف التردد الذى يقتضى الكون والانتظار . ثم أضاف الطاعن أن الحكم استند إلى دفتر الفندق وأقوال كاتبه وشهادة صاحب المطعم ، مع أن شيئا من ذلك لم يطرح أمام المحكمة فى الجلسة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه هو والمتهم الثالث اشتركا مع المتهم الأول في جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار والترصد . ولما كانت أفعال الاشتراك التي أثبتتها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي أنه حرض المتهم الأول واتفق معه على قتل المجنى عليه وساعده على ذلك بأن أعطاه بندقية وطلقات لاستعمالها في القتل ، كما أوفد معه المتهم الثالث ليرشده إلى المجنى عليه وليشد من أزره عند ارتكاب الجريمة ، وكانت يبين من الحكم المطعون فيه أن شهادة بنتي المجنى عليه إنما وردت على واقعة القتل التي لم يشهدا الطاعن بشخصه ، وما أورده الحكم من ذلك يفيد أن شهادتهما تؤيد أقوال أيهما في تصوير تلك الواقعة ، فهي لذلك لم تناول الطاعن بشئ . ولما كان بالحكمة أن تستند إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات إلى جانب الأدلة الأخرى التي تحققها بالجلسة ، فإن استناد المحكمة في حكمها إلى دفتر الفندق وأقوال كاتبه وشهادة صاحب المطعم في التحقيق الابتدائي لا مخالفة فيه للقانون مادام ذلك التحقيق بما اشتمل عليه وما ثبت فيه من الاطلاع على دفتر الفندق قد كان مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوباً بالخطأ من هذه الناحية . أما بالنسبة إلى ما يقوله الطاعن في شأن التردد فردود بأن هذا الظرف يتحقق بانتظار الخاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين منه أو بالسير في بعض الطريق انتظاراً لقدم المجنى عليه من حقله مادام الخاني كان مترقباً في الطريق مجيئه للفنك به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(١٢٠)

القضية رقم ١٣٠ : سنة ٢٢ القضائية :

عرض مواد ملونة للواد الغذائية للبيع دون أن يوضح على عبوتها تركيبها الكيميائي . ادانة المتهم في هذه الجريمة . دفعه بأن هذه المواد إنما تستعمل في تلوين البيض الغير المقشور من السامر . لا محل له . المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنص على أن المنظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها .

إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذا للمادتين ٦٠ و ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه " لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الجداول المنصوص عليهما في المادة الأولى " وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع محليا والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجداول المشار اليهما في المادة الأولى الا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توفرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت ارفاق عينات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع ، وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الجداول المشار اليهما في المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد

الغذائية ، وجب علاوة على ذلك ايضاح عدة بيانات منها الاسم العلمى أو الكيمائى أو النباتى للمادة الملونة واسمها التجارى ، واذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة . واذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمى والكيمائى ، ودانته على ذلك ، فإن ما يشهد الطاعن من أن المادة التى ضبطت بحله إنما هى معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل الى داخله ، مردود بما قصت عليه المادة الخامسة السالف الاشارة اليها صراحة . من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التى تلامسها إذ أن قشر البيض هو من المواد التى تلامس المادة الغذائية فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — عبد الحميد محمد صالح (الطاعن) و ٢ — عباس رياض محمد بأنها عرضا للبيع مواد ملونة للمواد الغذائية غير موضح على عبواتها تركيبها الكيماوى ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و بالمواد ٣ و ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩٤٦/٥/٥ ومحكمة ملوى الجزئية قضت غيابيا بتغريم كل من المتهمين خمسمائة قرش والمصادرة ، فعارضوا ، والمحكمة قضت فى معارضتهما برفضها . فاستأنف المحكوم عليهما حكم المعارضة ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابى طالبة تشديد العقوبة بالنسبة لطلبهم الأول طبقا للمادة ١٠/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والمحكمة الاستئنافية قضت باجماع الآراء حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لطلبهم الأول وحبسه خمسة عشر يوما مع انشغل وتأنيده بالنسبة لطلبهم الثانى والمصادرة وأمرت باعق الحكم على واجهة محل المتهمين لمدة ثلاثة أيام على نفقة لطلبهم الأول . فطعن المحكوم عليه الأول بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المادة الملونة التى دين الطاعن من أجل عرضها للبيع دون توضيح تركيبها الكيماوى على عبواتها إنما تستعمل فى تلوين البيض

الغير المقشور من الظاهر ، فهي ليست من المواد الغذائية ، ولا تصل من قشر البيض إلى مادته الغذائية . ولذا فإن الواقعة لا تكون مما يعاقب عليه القانون الذي عوقب بموجبه .

وحيث إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذا للمادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه "لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبواتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الحدودين المنصوص عليهما في المادة الأولى" ولما كانت المادة الثالثة من هذا المرسوم تنص على عدم جواز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع محليا والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالحدودين المشار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توفرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت إرفاق عينات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع ، وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، ولما كانت المادة الرابعة قد أوجبت أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استعمالها ، والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الحدودين المشار إليهما في المادة الأولى والمعدة لتلوين المواد الغذائية ، وجب علاوة على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمي أو الكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيميائي ، فإن ما دفع به وأثاره في طعنه

من أن المادة التي ضبطت بحله إنما هي معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل إلى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الإشارة إليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها إذ أن قشر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية فيه .
وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢١)

القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٢ القضائية :

قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه .
إن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على انتمائه في جرائم الاتجار في المواد المخدرة أو حيازتها أو استعمالها . وإذن فمضى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له في الطريق خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، فإن ذلك يجيز للمكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه ، وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تقتضيه المادة ٤٦ من ذلك القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة (أفبونا وحشيشا) بتصيد الاتجار ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة أبو قرقاص الجزئية قضت أولا - برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، وثانيا - بحبس المتهم مدة مع انشغل والنفاذ وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت برفض الاستئناف .
فطن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن تفتيش الطاعن الذي أسفر عن ضبط المخدر معه وقع باطلا لأنه لم يصدر أمر بضبطه ، كما أنه كان خارج المنزل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش صاحبه ، وأن ما قاله الحكم عن التلبس بالجريمة غير صحيح في القانون ، إذ أن ما ذكره من أنه أخرج حلبة من جيبه وهي مغلقة وحاول إلقاءها على الأرض فقبض عليه الكونستابل وانترءها منه ، لا يكون حالة من حالات التلبس بأحراز المخدر ، وأن الحكم أخذ أيضا بنسبة اعتراف إليه ، مع أن بدوره منه كان على أثر هذا الاجراء الباطل .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذي وقعت الجريمة بعد تاريخ العمل به تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جرائم الاتجار في المواد المخدرة أو حيازتها أو استعمالها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على الطاعن ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له في الطريق خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، مما يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه ، وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تقضى به المادة ٤٦ من ذلك القانون - لما كان ذلك ، فإنه لا يكون هناك وجه لما يشير الطاعن من بطلان الضبط والتفتيش أو عدم جواز التعويل على اعترافه اللاحق لهما ما دام أن تفتيشه قد وقع صحيحا في القانون ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(١٢٢)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . تفتيش منزل المتهم دون حضوره في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا بطلان .
إن قانون تحقيق الجنايات الملغى ، لم ينص على وجوب حصول تفتيش منزل
المتهم بحضوره . وإذن متى كان تفتيش منزل المتهم قد وقع في ظل ذلك القانون
دون حضوره ، فإنه لا يكون باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - شحاته فواز محمد (الطاعن) و ٢ - أحمد شحاته
فواز : بأنهما : المتهم الأول - أولا - حاز سلاحين نارين "بندقيتين مشهختين
تطلقان الرصاص" بغير ترخيص . وثانيا - حاز الذخيرة (الطلقات) المبيدة
بالمحضر بدون ترخيص - والمتهم الثاني - أولا - أحرز البندقيتين سالفتي
الذكر . وثانيا - أحرز الطلقات سائفة الذكر أيضا ، وطلبت من قاضي الإحالة
إحالتها أن يحكم الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به وبالمواد ١ و ٥ و ١٠ و ١٢ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فقرر بذلك في ٢١ فبراير سنة ١٩٥١ . ومحكمة
جنايات أسيوط قضت أولا بمعاينة شحاته فواز محمد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين
ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة طبقا للواد ١ و ٥ و ٣/٩ و ١٠ و ١٢ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا :
براءة أحمد شحاته فواز مما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون
الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز
الأسلحة والذخيرة بناء على ضبطها في منزله قد أخطأ في القانون لأن تفتيش

المتزل وقع باطلا إذ جرى بغير حضوره ، وأن الحكم جاء مجهلا هذا المتزل الذي ضبطت به الأسلحة ، وأنه كان يجب على النيابة أثناء التحقيق الابتدائي أن تعينه للتثبت من حقيقة صاحبه ومن يقيم فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان قانون تحقيق الجنايات الملغى الذي وقع تفتيش متزل الطاعن في ظله لم ينص على وجوب حصول التفتيش بحضور المتهم ، وكان الحكم قد عين المتزل الذي ضبطت به الأسلحة والذخيرة ، وأثبت أنه للطاعن بناء على الأدلة المتبعة التي بينها — لما كان ذلك ، فإن ما ينمى مما تقدم في طعنه ، ومن أنه كان يجب على النيابة أن تعين المتزل للتثبت من حقيقة صاحبه ، لا يكون له محل إذ هو مجادلة منه في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، وضوحا .

فهرس مؤقت

للمدد الأول من السنة الرابعة

من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٢

فهرس هجائي مؤقت

(١)

إثبات :

الاثبات بوجه عام :

رقم القاعدة	رقم المادة	
٧٠	١٧٦	طبيب شرعى . مؤاله تكبير . تليفه البين . غير لازم اكتفاء باليمين الى حلفها تنفيذا لقانون الجراء
١١٩	٢٠٦	استناد المحكمة الى ما فى أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الإثبات . جائز

الشهود والبيئة :

٦٧	١٦٦	الخلاف بين أقوال الشاهد والخير الفى فى تقدير المسافة التى أطلق منها العيار النارى على المجرى عليه . لا يهدر باقى شهادة الشاهد
١١٠	٢٨٢	ملاحظة المحكمة فى الأخذ بأقوال شاهد فى حق متهم دون آخر أو الأخذ بشرط منها بالنسبة الى متهم معين دون شرط آخر
١١٠	٢٨٢	الأخذ بأقوال المتهم فى محضر ضبط الواقعة أو فى التحقيق الابتدائى دون تلاوتها بالجلسة . لا تريب على المحكمة فى ذلك

اجراءات (ر. أيضا: اثبات . تحقيق . حكم "تسليميه" .

محاكمة) :

٣	٥	ايراءات المحاكمة . اعتماد المحكمة فى حكمها على ما فى التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات من مثل شهادة الشهود أو التقارير الضية أو الماينات دون أن تلوها بالجلسة الى جانب من سمعهم من الشهود . جائز
١١٠	٢٨٢	الأخذ بأقوال المتهم فى محضر ضبط الواقعة أو فى التحقيق الابتدائى دون تلاوتها بالجلسة . لا تريب على المحكمة فى ذلك

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٦	١٢	الحكم على المتهم بناء على اعترافه دون سماع شهود . جازر
٧٨	١٩٨	الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . مثال
٥٠	١٢٥	عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض الحاضر . لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما ورد بها يخالف الحقيقة
٦٤	١٥٩	متهم في جناية ومتهم في جنحة . فصل المحكمة الجنائية عن اللجنة بعد تحقيق الدعوى وسماع المتهم في اللجنة شاهداً في الجنائية بعد سماعه باقي الشهود . عدم اعتراض المتهم . دعه أمام محكمة النقض يبطلان الإجراءات . لا يقبل
٧٩	٢٠	محاكمة . إدانة المتهم استناداً إلى أقوال المجنى عليها دون سماعها . تأييد الحكم استثنائياً دون استكمال هذا النقص في الإجراءات . خطأ
٩٣	١٣٧	حكم . عضوين سمعوا المرافعة لم يحضر الخطوبة . توقيع مدودة الحكم . لا عيب في الإجراءات
١١٦	٣٠٠	محضر الجلسة . عدم تدوين دفاع المتهم به بالتفصيل . لا يجب الإجراءات
١١٧	٣	عدم طلب المتهم سماع شهود في أمام محكمة الموضوع . التمس على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل
٥٠	١٢٥	انغال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم ليس من شأنه أن يطرأ المحاكمة

أحداث مجرمون (ر . ر . اختصاص) .

اختصاص (ر . ر . أيضاً : تنازع الاختصاص) :

٤٤	١٠٥	دفع بطلان القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذي قام به لم يكن مختصاً به على حسب المكان . المحكمة غير ملزمة بتجريد حقيقة هذا الدفع . على الطاعن تقديم دليله
١٠٣	١٦٧	متهم حدث . اختصاص محكمة الأحداث بما يقع منه من جنائية أو جنحة أو مخالفة . المادة ٣٤٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية . إحالة إلى محكمة الجنابات قبل العمل بهذا القانون . صدور الحكم عليه من محكمة الجنابات بعد العمل بهذا القانون . وجوب نقضه . قراعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام

أسباب الإباحة وموانع العقاب :

دفاع شرعى :

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١	١	فيه بمقولة إنه كان في مقدور المتهم أن يهرب فيتق الاعتراف . هذا خطأ في تطبيق القانون
١٢١	٥٢	دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشربانه قد يكون لهذا الدفاع وجه . قصور ...

استئناف (ر . أيضا : حكم "تسبيبه") :

٢١٤	٨٤	حق المتهم في الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أى حكم صادر في الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح ...
٢١٨	٨٥	حق المتهم في الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أى حكم صادر في الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح ...
٢٩٠	١١٣	حكم صادر في ظل قانون تحقيق الجنائيات بتغريم المتهم مائة قرش . للنيابة أن تستأنفه
٢٢٣	٨٦	حق النيابة وحق المتهم في الاستئناف . حقان مستقلان . استنفاد المتهم من استئناف النيابة . محالها . الطعن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة . لا يقل
٢٢٤	٨٧	ميعاده . تقديم المتهم استئنافا بعد الميعاد . احتجابه لذلك بأنه كان غائبا في بلدة أخرى وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يؤبه له . عدم الصفات المحركة إلى عند يزعم أنه أثبت في عريضة قدمها للنيابة وقت تقريره بالاستئناف . لا أثرب عليها في ذلك
٢٤٤	٩٦	ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقديم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة . لا يكون لازما إلا عندما يكون التنفيذ واجبا لانونا
٢٨٥	١١١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣	٢	حكم ابتدائي بالبراءة . إلغاؤه استئنافيا . عدم النص في الحكم الاستئنافي على أنه صدر بإجماع الآراء . بطلانه
٣٣	١٢	حكم استئنافي ألغى حكما ابتدائيا بالبراءة دون أن يذكر أنه بإجماع الآراء . بطلانه . تأييد حكم البراءة

اشتباه :

٢٥	١٤	الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . رفع الدعوى على المتهم تطبيقا لها وتأسيسا على اتهامه في جريمة . على المحكمة أن تبحث فيما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون انتظار الفصل في موضوع التهمة الأخرى
٢٩٥	١١٤	العود المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه
١١٤	٤٧	عود إلى الاشتباه . أمر المحكمة بضم قضية استكمال التحقيق الدعوى . عدم تربتها حتى تضم القضية . تبرئة المتهم على أساس أنه لم يثبت أنه حكم عليه بعد انذاره مشبوها وأنه إذا تبين من القضية التي تقرضها أنه أدين فيها بماد محاكته عن العود إلى الاشتباه . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية

انقضاء الدعوى (ر . دعوى عمومية) .

إهانة :

١٠٩	٤٥	إهانة موظف . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . وورد الفاظ الإهانة في حوار بين المتهم وبين غيره . تحقق بها الجريمة ما دام المتهم تعلق توجيهها إلى الموظف على مسمع منه . هذه المادة تماقب على الإهانة أثناء تأدية الوظيفة
-----	----	---

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ب)

بناء (ر. مبان) .

(ت)

تبديد أشياء محجوزة (ر. حكم "تسبيبه" . دفاع) .
تحقيق :

- ما أوجب القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق
ومن تخفيف الشهود اليمين . لا يترتب على عدم اتباعه إعلان ما يتخذ
وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل حضور كاتب التحقيق...
نذب كبير الأضياء الشرعيين للكشف على المحنى عليه . قيام مساعده بذلك . عدم
اعتراض المتهم . قرار النذب لم يكن مأمم كبير الأطباء بل بمنصبه . اعتماد المحكمة
على تقرير المساعده . لا جناح عليها في ذلك... ..
... ..
... ..

تفتيش (ر أيضا : اختصاص . مواد مخدرة) :

- إذن صدر على وفق قانون تحقيق الجنايات . الدفع بطلانه لمخالفته قانون
الإجراءات الجنائية . لا يقبل . كل إجراء تم صحيحا على وفق القانون
الذى حصل في ظله بطل صحيحا
إذن تفتيش صادر من النيابة بالمطابقة لقانون تحقيق الجنايات الذى كان قائما
وقفت . وجوب اعتباره صحيحا متبعا لكل آثاره
أشئ . متى يكون تفتيشها بمعرفة أثنى واجبا ؟
إلقاء المتهم بعليه كانت معه لما رأى رجل البوليس يقرب منه . هذا تخل منه
بإرادته عما كان يحوزة في العية . أدائه في أحوال المخدر بناء على
الدليل المستمد من ضبط الدلية . صحيحة
ضابط مكتب المخدرات . استصداره اذنة من النيابة بناء على تحرياته . قيام
معاون البوليس المختص بالتفتيش . إجراءات سليمة
الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الإذن . لا يبطل التفتيش

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣١٢	١٢١	وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه ...
٣١٤	١٢٢	تفتيش منزل المتهم دون حضوره في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى - لا بطلان ...

تلبس (ر. مواد مخدرة) :

قبض :

٢٢٢	٩١	الحالات التي يجوز القبض فيها على المتهم في غير التلبس . المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات . صورة واقعة
٣١٢	١٢١	وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه ...

ترصد :

٣٠٦	١١٩	توفره . مثال
-----	-----	---------------------

تزوير :

استعمال أوراق مزورة :

٤١	١٧	استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاءها ؟ ...
----	----	---

تزيف :

٢٣	١٠	تزوير أوراق مالية . الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات . يشمل حالتين : اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة ، وتسهيل القبض على الجناة ولو بعد الشروع في البحث عنهم . هذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥
----	----	--

تسعير جبرى :

٣٠٣	١١٨	بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر الرسمي . إثبات الحكم السعر الذى باع به المتهم وأنه أكثر من السعر الرسمي . لا يلزم بيان السعر الأخير ما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به في حدود السعر الجبرى ...
-----	-----	---

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تشرّد :
٢٧	٦١	استعمال المحكمة الرخصة الى غولها القانون في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . حكمها بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقبيا . خطأ . يجب ان يكون الحكم بانذار المتهم بأن يغير احوال معيشتة التي تجمله في حانة تشرّد
		تعويض (ر . أيضا : نقض) :
١٠١	٢٦٠	الحكم على الطاعن بتعويض . الطعن عليه بقولة النكاثرة في الشينات . لاجن له لخضوعه لتقدير قاضي الموضوع
		تغيير وصف التهمة (ر . وصف التهمة) .
		تقطير :
٩	١٨	كحول محول . نزع كل أو بعض المواد المحولة منه . محظور
		تموين :
٣٣	٧٦	دقيق . تعهد توريد . بز . تسلمه دقيقا لاستعماله في هذا الغرض . تصرفه فيه لغرض آخر . عقابه بمقتضى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون الخاص بغرض قيود على تداول الأغذية . كون الدقيق مستولى عليه أولا . لا يحم
٤٣	١٠٢	تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر . هذه الجريمة لا تقتضى قصدا جنائيا خاصا
٥٩	١٤٥	سكر . السكر المعد للصانع والمحال العامة . أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢
١٨	٤٣	مناطق تخفيف العقوبة على المخالفات للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مجرد انشغال المتهم بحاله الأخرى . ليس من شأنه أن يصلح مستدا للتخفيف

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٩	٦١	صاحب مخبز . منع خبز أقل من الوزن المقرر . عدم ثبوت تعذر استطاعته منع الجريرة بسبب الغياب أو لاعتذار آخرى . ادانته بالحبس والغرامة . صحيحة ...
٢٣٩	٩٤	ادانة صاحب المخبز ومديره المسئول لانتاجهما وعرضهما للبيع خزا ينقص عن الوزن المقرر . براءة السائل الذي يتولى تقطيع الخبز لا تناقض . مسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على اقراض قانون هو اشرافهما على المحل
١٦١	٦٥	سكر . إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه منه في صناعته وما تبقى لديه . لم يعد معاقبا على عدم القيام به بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢
١٧٨	٧١	قانون القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ . صدوره من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الدفع بالجهل به لعدم إعلانه للشتغلين بشئون التموين . لا يصح
٢٨	٨٢	تاجر تجزئة خصص له عدد من المستهلكين ليصرف لكل منهم السكر الذي أعدته وزارة التموين للاستهلاك العائلي . اقراضه السكر لآخر غير جائز
٢٧٦	١٠٧	سكر . صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . صاحب مصنع . عدم إخطاره مراقبة التموين عن اصلاحات أبراجها بحله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه . لم يعد معاقبا عليه
تنازع الاختصاص :		
٧٣	٢٢	قراران بعدم الاختصاص من قاضي تحقيق . طلب من النيابة تعيين الجهة المختصة . مثال
١٥٤	٦٣	تنازع سبي . قضاء المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى لفصل فيها مجددا . إعادة محكمة الدرجة الأولى القضية بحالتها الى المحكمة الاستئنافية لتصل فيها . قضاء المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى في الدعوى . ذلك انها . للتنازع السبي في الاختصاص . الطعن في الحكم الاستئنافي الثاني بذلك . لا وجه له

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ج)

جنسية :

اعتماد الحكم في نفي الجنسية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلا عليها . على عدم وجود ما يدل عليها في ملفه بوزارة الداخلية دون بيان أنه لا تتوافر فيه هذه الجنسية فانوتا . قصور

٥١ ٢٢

(ح)

حجز (ر. دفاع) .

حكم (ر. أيضا : إجراءات . استئناف) :

تسببيه (ر. أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
"دفاع شرعي" . ضرب أفضى إلى الموت . غش) :

تناقض . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . القضاء في المنطوق بتعديل مبلغ التعويض
إلى الزيادة . تناقض يعيب الحكم

٧ ٤

عامة مستدعية . بيان مداها في الحكم أو عدم بيانه . لا يؤثر في صلاته ...
طيات النيابة . الخطأ في اثباتها بالحكم . لا يضير المتهم . الحكم بعدم

١٠٠ ٤٢

قبول الاستئناف شكلا . يجوز ولو لم تعلب النيابة ذلك

٢٤٤ ٩٦

دفاع . إصابة خطأ . استدعاء المحكمة خيرافيا لتحقيق دفاع المتهم . تأييدها
الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الهام في ملاجاته التي

١٤ ٧

استجذت . قصور

دفاع . تبديد أشياء محجوزة . الدفع بطلان الخبز لأن البيع لم يتم في خلال
سنة أشهر من تاريخ توقيعه . إدانة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع

٢٧٢ ١٠٥

أو الرد عليه . قصور

دفاع شرعي . دفع التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . إدانته دون تحقيق
هذا الدفاع مع ذكر الواقعة بما يشعر بأنه قد يكون لهذا الدفاع وجه .

١٢١ ٥٢

قصور

الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٨	١٠٨	غش البضاعة . اقتصار الحكم على قوله إنه ثبت من التحليل أن المياه النازية قاسدة دون أن يبين ما هيبة هذا القصاد وأن المتهم كان عالماً به . قصور ...
٦٢	٢٨	سرقة . الاقتصار في بيان الواقعة على ذكر أن المتهم قتل الأشياء . المتهم بسرقتها دون بيان قصده من هذا القتل . قصور
٦٥	٢٩	معارضة أمام المحكمة الاستئنافية في الحكم غيابي الصادر منها . الإحالة في الحكم الصادر في المعارضة إلى الحكم الابتدائي في بيان الواقعة والأخذ بأسبابه . لا مانع
٧٨	٣٤	ضرب أفضى إلى الموت . نفى صيق الإصرار عن المتهمين وعدم إقامة الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف الحادث . اثبات أن الرقعة حملت من ضربة واحدة . ادانة المحكمة المتهمين بقوله إنهما كانا متفاهمين متعاونين على الضرب يحدوهما قصد مشترك . ذلك قصور
٨٠	٣٥	مؤاخذة الطاعن موافقة روتها المحكمة على غير الحقيقة التي يدل عليها حكمها . قصور ...
١٦٢	٦٦	شروع في قتل . إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد لإتمام روعه . هذا يكفي لقيام الشروع في القتل . الجدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالملاح كما يقول الحكم أو عدم إحكام الرأية كما يقول الطاعن . لا محل له
٢٤٢	٩٥	بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . مثال للقصود في جريمة قتل خطأ
٢٠٣	١١٨	تسمير جبرى . بيع سامة مسخرة بأكثر من السعر الرسمي . اثبات الحكم السعر الذي باع به المتهم وأنه أكثر من "السعر الرسمي" . لا يلزم بيان السعر الأخير ما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبرى ...
		توقيعه :
١٣٥	٥٥	عدم توقيعه في ظرف الثمانية الأيام . أنه
		حكم حضوري :
٢٩٧	١١٥	حضور الطاعن إحدى الجلسات وتأجيل الدوى بليلة أخرى . عدم حضوره هذه الجلسة . تقدم محاميه بغيره لم تقبله المحكمة لأسباب سامية . الحكم الذي يصدر يكون حضورياً

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم غيابي :
٢٢٨	٨٩	حكم فواقي بعدم جواز استئناف النيابة . العلم فيه بطريق التقض . بماده يبدأ من تاريخ صدوره لامن تاريخ فوات بمواد المعارضة بالنسبة للتهم ...
		(د)
		دستور (ر . شيوعية . قانون) .
		دعوى عمومية :
٢٦٢	١٠٢	يصح رفعها مباشرة دون تحقيق . تحقيق المحكمة الدعوى في مواجهة المتهم . طائه يطلان محضر جمع الاستدلالات . لا يصح
١٢٨	٥٢	اقضاء . لدعوى . لجنة . مضي أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت رفعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . وجوب اقفائها والتقرير برأئته المتهم
١٨٠	٧٢	اقضاء . لدعوى . ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ هو التاريخ الذي استقر قضاء المحكمة على جملة مواعيد لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح لاتهم ...
		دعوى مباشرة :
٨٨	٢٩	تحريرها من المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسبقها تحقيق أو شكوى . جوازه ...
		دعوى مدنية :
١٥٤	٦٢	طلب المدعى تعويضا قدره قرش واحد . القضا . له ابتدائيا بما طلب . استئناف التهم وحده . الحكم بتعويض مؤقت قدره قرش . خطأ ...
٢٦٢	١٠٢	تنازل أحد المدعين بالحق المدنى . استمرار الأثر في المطالبة وحده بالمبلغ الذي كان قد طلبه . القضاء به على الطاعن . لا خطأ في ذلك
١٨٠	٧٢	قضى الحكم في الدعوى الجنائية . لا يؤثر حتما في الدعوى المدنية ...
		دفاع (ر . أيضا : حكم "تسيبيه") :
٤٩	٢١	تعارض مصلحة المتهمين . تولى محام واحد الدفاع عنهما . يعيب إجراءات المحاكمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مهم . اكتشافه أمام المحكمة الاستئنافية بطلب استدعاء الخبير الذي سمته محكمة الدرجة الأولى دون بيان وجه هذا الطلب . حرية المحكمة في إجابه أو رفضه . نفي المتهم على المحكمة أنه لم يد دفاعه في موضوع الدعوى . لا يقبل
٦٥	٢٩	تأجيل القضية للحكم مع تقديم مذكرة . عدم تقديم الطاعن مذكرة . لا إخلال بتحقق الدفاع
١٣٨	٥٦	طلب المتهم تأجيل القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة . تقديمه مذكرة قصراً دفاعه على بعض الدفوع . لا يجوز له أن يدعي الإخلال بحق الدفاع محرار المحكمة بتأجيل القضية للحكم مع الإذن في تقديم مذكرة . قصر المتهم مذكرته على دفع إبداء . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
١٣٨	٥٦	دفع إبداء محامي الطاعن ورد عليه الحكم . لا أهمية لما يثيره من خلو محضر الجلسة عما يفيد تقديم مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع
١٥٤	٦٢	استماع المحكمة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع . سزالما المجنى عليه عن مكان الاعتداء . عدم طلب المدافع بعد ذلك إبداء شيء ما . لا إخلال بحق الدفاع
١٥١	٦٢	مهم قدم إلى محكمة الجنايات بتهمة جنائية وجنحة . فصل المحكمة الجنحة عن الجناية . سماعها المرافعة في الجناية . فيها هذه التهمة عنه . معاقبته مع ذلك على الجنحة . إخلال بحق الدفاع
١٨٦	٧٤	تعارض مصلحة متهمين . تولي محام واحد الدفاع عنهما . بطلان الإجراءات الدفع بطلان القبض والتفتيش . انحصار المتهم على هذا الدفع . ادانته .
١٨٦	٧٤	نفيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل ما دام أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع
٢٠٢	٨٠	مهم باختلاس مجوزات . تمسكه بأنه أوفى الدين قبل يوم البيع وطلبه ضم أوراق الجزئيات ذلك . تأييد الحكم الابتدائي بالأدانة دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع . عدم الأخذ بشهادة بمقولة إن في الأوراق ما يدحضها دون بيان هذا الذي في الأوراق . قصور
٢٥٨	١٠٠	جزر . تبديد أشياء محجوزة . الدفع بطلان الجزل لأن البيع لم يتم في خلال سنة أشهر من تاريخ توقيعه . إداة المتهم دون الإشارة إلى هذا الدفاع لوالد عليه . قصور
٢٧٣	١٠٥	...

سرقة باكره :

٤٧ ٢٠ اتحاد التهديد باستعمال السلاح وسهولة التعطيل مقاومة المجنى عليه . توافر ركن الإكراه

سلاح :

١٤١ ٥٧ إكراه سلاح . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد الجنائي العام ...

(ش)

شهادة (ر . ر . اثبات "الشهود والبيئة") .

شيك بدون رصيد :

٥٢ ٢٢ إعطاء شيك ليس له رصيد مقابل . الاحتجاج بأن الشيك صدر في واقع الأمر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . لا يؤيد له . سوء النية . تحققة بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وقفاً . وقابل للسحب

٢٨٨ ١١٢ إعطاء شيك بدون رصيد . معنى الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات

٢٨٨ ١١٢ إعطاء شيك بدون رصيد . سوء النية . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ إصداره

شبهوة :

١١١ ٤٦ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . غير مخالف للدستور

(ض)

ضرب :

٤٥ ١٩ القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

٢٩ ١٦ الآلة التي استعملت في الضرب . عدم طلب المتهم استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب . استخلاص المحكمة أن الضرب حصل من عصا . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرب أفضى إلى عاهة (ر.ر. أيضا: حكم "تسبيبه") :
		عاهة مستديمة . تقدير نسبتها بوجه التقريب وضالة هذه النسبة . لا يتغيان عنها هذه
٢٦٠	١٠١	الصفة
		ضرب أفضى إلى الموت (ر.ر. أيضا: حكم "تسبيبه") :
		مق يسأل الجاني بصفته فاعلا ؟ تعدد الإصابات . مساهمة بعضها دون
		بعض في الوفاة . عدم بيان الحكم وجه اعتبار كل من المتهمين فاعلا أو اعتبار
٦٩	٣٠	أحدهما فاعلا والآخر شريكا . قصور
		(ط)
		طعن (ر . ر . نقض) .
		(ع)
		عاهة مستديمة :
١٠	٤٢	بيان مداها في الحكم أو عدم بيانه . لا يؤثر في سلات
٢٦٠	١٠١	تقدير نسبتها بوجه التقريب وضالة هذه النسبة . لا يتغيان عنها هذه الصفة
		عفو شامل :
		مهم تظلم إلى النائب العام من عدم إدراج اسمه في كشف من يشملهم قانون العفو
		الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وقبل طلبه . نقض الحكم بالنسبة إليه
٢٤٧	٩٧	والتقرير ببراءته
		عقوبة :
		منهم عمره ست عشرة سنة . عقابه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . خطأ .
١٩٦	٧٧	لا يصح الحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
		مقوبة تكبيلية . موظف أدين في جناية اختلاس أموال أميرية حكم عليه بالحبس لمعاملته
		بالرأفة . وجوب توقيع العقوبة التكميلية وهي العزل لمدة لا تنقص عن ضعف
٨٦	٢٨	مدة الحبس
		عود (ر.ر. اشتباه) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(غ)

غش (ر. أيضا : حكم «تسبيبه») :

عرض مواد ملونة للواد الغذائية للبيع دون أن يوضح على عبوتها تركيبها الكيميائي .
ادانة المتهم في هذه الجريمة . دفعه بأن هذه المواد انما تستعمل في تلوين
البيض الغير المقشور من الظاهر . لا محل له . المادة الخامسة من المرسوم
الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٠٦ تنص على أن الحظر يقتول المواد الملونة
سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها

١٢٠ ٣٠٩

(ف)

فاعل :

سرقه تيار كهربائي . ادانة صاحب المنزل في السرقة باعتباره فاعلا على
أساس أنه هو الذي يدير المفتاح الذي يعطل سير العداد . في محله

٨١ ٢٠٥

(ق)

قانون (ر. أيضا : تموين) :

قانون أصلح . معاملة الطاعن به عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات . مثال
في جريمة تموينية

٥٨ ١٤٢

ملاريا . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ صدر قرار من وزير الصحة طبقا
للادة الأولى منه بسريان نصوصه على مدينة دمشق . الزعم بعدم مريانه
عليها بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ بمقولة إنه لم يصد قرار
جديد بانطباقه عليها . غير صحيح . هذا القانون جاء مبدلا لبعض أحكام القانون
الأول دون مساس بالفعل الذي حرمة القانون

٩٠ ٢٢٠

مرسوم بقانون . صدره بالتطبيق للادة ٤١ من الدستور . عدم دعوة البرلمان
لاجتماع غير عادي لعرضه عليه لا يقتضى بطلانه

٤٦ ١١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل عمد (ر. أيضا: ترصد) :
١٢٣	٥٤	نية القتل . وجوب استظهارها وبيان عناصرها
		شروع في قتل . اثبات الحكم على المتهم أنه أطلق العيار على المجنى عليه بقصد
		إزهاق روحه . هذا يكفي قيام شروع في القتل . الجدل حول السبب الذي
		من أجله خاب أثر الجريمة وما إذا كان مداركة المجنى عليه بالعلاج كما يقول
١٦٣	٦٦	الحكم أو عدم إحكام الرماية كما يقول الطاعن . لا محل له
		قتل خطأ :
١٦٩	٦٨	رابطة السببية . قيامها أو عدم قيامها . موضوع
		(م)
		مبان :
٣٧	١٥	مخالفة مفصورة على إقامة بناء بدون رخصة . الحكم بالازالة . خطأ
		متشردون ومشتبه فيهم (ر. اشتباه . تشرد) .
		محاكمة (ر. أيضا : إجراءات) :
		إغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة وذكره في الحكم . ليس من شأنه أن
١٢٥	٥	يطل المحاكمة
		محضر الجلسة (ر. إجراءات . محاكمة) .
		محكمة استئنافية :
		الأصل أنها تحكم في الدعوى بعد اغلاعها على الأوراق . طلب المتهم إعادة
		سماع الشهود دون بيان وجه النقص الذي يطلب استكمالته . عدم إجابته إلى
٢٥٠	٩٩	ذلك . لا إخلال بحق الدفاع
		الأصل أنها تقضي من واقع الأوراق . سماعها الشهود . غير لازم ما دامت
٣٠٢	١١٨	محكمة الدرجة الأولى قد أجرت تحقيقا
		محكمة النقض (ر. نقض) .

رقم الصفحة	رقم المادة	محتلات عمومية :
٨١	٣٦	المحتلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطورة . محل بيع مشروبات . إثبات الحكم أن المحل أعد لبيع القهوة والشاي لأرددين عليه والمحتلات المجاورة . يكفي لا اعتباره كذلك
٨١	٣٦	الترخيص بإدارة محل لغرض معين . لا يبيع إدارته لغرض آخر
٥٥	٢٤	معارضة : إعلان المعارض للنيابة . لا يصلح أساسا لإصدار حكم صحيح في المعارضة ...
١٨٢	٧٣	شهادة مرضية . عدم التعويل عليها لأسباب قاصرة . نقض الحكم
		ملاريا (ر . قانون) .
		مواد مخدرة :
٢٤٩	٩٨	رجال مكتب المخدرات . ضبطهم المتهم في حالة تلبس باحراز مخدر . الدفع بأن رجال مكتب المخدرات لم يكونوا وقت مباشرتهم إجراءات الضبط من رجال الضبط القضائي . لا محل له
		(ن)
		نصب : (ر . أيضا : شيك) :
١٧٤	٦٩	توافر الطرق الاحتمالية . مثال عدم تحديد تاريخ كل واقعة في الحكم . لا يعبه مادام أنه حدد الفترة التي وقعت فيها هذه الوقائع ولم تنقض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى
		نقض (ر . أيضا : استئناف) :
		التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :
٩	٩	طلب نقض الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما اعتمادا على تأشيرة قلم الكتاب بورود الحكم بعد انتهاء الثلاثين يوما . لا يصح . الشهادة التي يصح الاستدلال بها في هذا الصدد . هي الشهادة السلبية المثبتة لعدم التوقيع في المدة المذكورة
		طعن على الحكم بطلانه لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما . عدم تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك . لا يقبل . لا عبرة بوجود تأشيرة على الحكم بوروده في يوم معين
٣٠	١٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الظمن في الحكم بطلانه لمضى ثلاثين يوما دون إثبات عليه . يجب لقبوله
٨٤	٢٧	تقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك... ..
		طاعن . لإعلانه بإيداع الحكم بعد ختمه . عدم تقديمه سببا للظمن في العشرة
٥٧	٢٥	الأيام التالية للإعلان . لا يقبل الظمن شكلا
		تقديم الأسباب التي بني عليها الظمن . وجوب حصوله في ظرف الثمانية عشر
٦٠	٢٦	يوما التالية لصدور الحكم الحضورى... ..
٢٦٢	١٠٢	عدم ختم الحكم في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره . لا يترتب عليه بطلان الحكم... ..
		طاعن لم يقدم شهادة بعدم امكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثمانية
		الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب . لا وجه له في طلب
٧٢	٣١	إعطائه مهلة لتقديم الأسباب
		الشهادة التي يمتد بها ميعاد الظمن وتقديم الأسباب . هي التي تثبت عدم ختم
٢٣٦	٩٢	الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره
		الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد . هي
٢٣٩	٩٤	الدالة على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت اعطائها... ..
٢٥٢	٩٩	حكم غيابي بعدم جواز استئناف النيابة . الظمن فيه بطريق النقض . ميعاده
٢٢٦	٨٨	يبدأ من تاريخ صدوره لامن تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم... ..
٢٢٨	٨٩	أحكام غير جائز الطعن فيها :
		الظمن من المتهم في حكم قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة .
٢٢٤	٨٧	لا يقبل
		أسباب جديدة أو موضوعية :
		حكم ابتدائي . تؤيد استئنافا مع بيان واقعة الدعوى وأدلتها . الظمن أمام
		محكمة النقض لأول مرة بطلان الحكم الابتدائي تخلوه من بيان اسم المحكمة
١٦	٨	التي أصدرته وتاريخ صدوره . لا يقبل
		عدم الاعتراض على صحة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الموضوع . لا تجوز
		إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . تعويض . القضاء به لو أنه
		الحجني عليه باعتباره وليا طبيعيا له . لا يضار به المحكوم عليه ولو كان الحجني
١٩٣	٧٦	عليه قد بلغ سن الرشد في أثناء الدعوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض (تابع) :
		المصلحة من الطعن :
٩٠	٤٠	ورود الطعن على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن . توقيع عقوبة واحدة عليه . مقررة لأي من تلك الجرائم التي لم يشملها الطعن . لا مصلحة من الطعن ...
١٢٠	٤٩	اتفاق المتهمين على القتل ومساهمة كل منهم في إحداثه . توقيع عقوبة مبررة في حدود القتل العمد الحالي عن سبق الإصرار والترصد . الطعن في الحكم من جهة عدم توافر هذين الظرفين . غير مستج
٢٦٩	١٠٤	إدانة المتهم ابتداءً بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب والحكم عليه بعقوبة واحدة وباعتويض . براءته استئنافاً من تهمة البلاغ الكاذب وتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والاعتويض . الطعن على الحكم بسبب ذلك . العقوبة الموقعة ابتداءً من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين بها الطاعن استئنافاً . لا محل للنهي على الحكم بسبب الدعوى العمومية
		سلطة محكمة النقض :
٣	٢	حكم ابتدائي بالإبراء . إغناؤه استئنافاً . عدم النص في الحكم الاستئنافي على أنه صدر بإجماع الآراء . بطلانه . محكمة النقض . لها أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها
		آثار النقض :
١٨٦	٧٤	طاعتان . استناد تهمة إلى أحدهما واقعتها مستقلة عن واقعة التهمة المستندة إلى الآخر . نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يقتضي نقضه بالنسبة إلى الآخر ...
		(و)
		وصف التهمة :
٢٧	١١	تعديل المحكمة وصف التهمة في حكمها من جنائية شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد إلى بجنحة ضرب مقترن بهذين الظرفين دون لفت الدافع إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع
٢٣٠	٩٠	تعديل المحكمة مواد القانون المطلوب تطبيقها . لا تأثير لها في ذلك ...
٢٦٢	١٠٢	إدانة المتهم على ذات واقعة القذف التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد وكن العلائية . لإعلان

فهرس المواد

قانون الاجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٣٤	١٢١	٤٠٦	٩٦
٢٣٢	٣٩	٤١٢	١١١
٢٣٩	١١٥	٤١٧	١٣ و ٢
٣١٠	٩٥	٤٢٤	٢٦
٣١٢	١٠٢ و ٩٩ و ٩٤ و ٥٥ و ٥	٤٢٥	١٣ و ٢
٣٤٤	١٠٣	٤٢٦	٩٢
٣٨١	٦		
٢٧١			
٣٨٣	٦٤		
٤٠٢	١١٣ و ٨٥ و ٨٤		

قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٥	٩١		

(ب)

قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	٥٨	٢١٠	١٠
٢٧	٣٨	٣١٤	٢٠
١٣٣	٤٥	٣٣٧	٢٣ و ١١٢

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥١٩	١٠٥		

(ج)

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القانون
٩٠	القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦
٩	مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤
٩٤ و ٦١ و ١٨	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٦١٤ و ٢٧ و ١٤	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
٤٦	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦
١٢٠	المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦
١٥	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
١٠٩	القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢
٩٧	المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

قرارات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القرار
١٠٧ و ٦٥ و ٥٩	القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢

تصويبات

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤٣	٨	العقوبة الاقتصار	العقوبة والاقتصار
٨٠	٣	واقعة روتها ! لمحكمة	بواقعة روتها المحكمة

(مطبعة دار القضاء العالي ٧٢٢/٥٢/٢٥٠٠)

تم طبع هذا العدد من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في غرة صفر سنة ١٣٧٣
(الموافق ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢)

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية
حسن علي كليوه

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الرابعة

العدد الثاني : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٣

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومعتطفى حسن المستشارين .

(١٢٣)

القضية رقم ٧٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق . حضور ممثل النيابة مع قاضى التحقيق . غير واجب قانونا . سماع طلبات النيابة فيما يتعلق بجرائم الجلسة . غير لازم إلا حيث يكون حاضرا .

(ب) جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق . حضور ممثل النيابة . يجب أن تمكن المحكمة من إبداء أقواله ، فإن لم ير هو إبداء أقواله فإن ذلك لا يبطل الإجراءات .

١ — إن نظام جلسات قاضى التحقيق قد كفلته المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أن لقاضى التحقيق مالم يحكمه من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل النيابة مع قاضى التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت المادة ٧٢ المشار إليها لم تستوجب سماع طلبات النيابة ، ولم تحمل على المادة ٢٤٤ ، بل أحالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين — فإن مفاد ذلك أنه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة فى جرائم الجلسة إلا حيث يكون حاضرا ، أما فى الأحوال التى لا تكون النيابة ممثلة فيها ، فإن المادة ١٢٩ من قانون المرافعات تكون هى الواجبة التطبيق ، وهى لا توجب سماع النيابة العامة .

٢ — إذا كان ممثل النيابة حاضرا فى الجلسة مع قاضى التحقيق ، فإن مجرد عدم إثبات سماع أقواله فى جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ذلك

أن الجوهرى فى هذا الشأن أن يمثل النيابة لو كان حاضرا ، فيجب أن تمكنه المحكمة من إبداء أقواله وتسمع إليها ، بحيث إذا لم يرهو إبداء أقوال ، فإن ذلك لا يبطل الإجراءات .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز ديرب نجم : أولا — أحدث خلا بنظام الجلسة وثانيا — أهان بالقول والإشارة حضرة قاضى التحقيق بأن وجه إليه الألفاظ الواردة بالمحضر أثناء تأدية وظيفته ، وطلبت عقابه بالمواد ٧٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة السبلاوين الجزئية قضت عملا بالمواد المذكورة بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى وبحبسه خمسة عشر يوما عن التهمة الثانية . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت أولا — بدم جواز الاستئناف بالنسبة للتهمة الأولى وثانيا — برفض الدفع ببطلان الإجراءات وبصححتها ، وثالثا — بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسمائة قرش عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق التماس ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن قرر بأنطعن فى الميعاد المقرر بالقانون ، وقدم فى ذات اليوم تقريرا بأسباب طعنه استند فيه إلى أسباب البطلان التى تمسك بها فى الاستئناف ، وأن دفاعه أهدر ، ولم تسمع أقوال شهوده مع تمسكه بسماعهم أمام محكمتى أول وثانى درجة ، علاوة على أن ما حدث بين القاضى وبينه مرجعه إلى توتر أعصاب القاضى مما جعل وكيل النيابة يتعد عن مجلس التحقيق للاشتغال بأعمال أخرى ، ولم يثبت القاضى حضوره معه ، مع أن حضوره وجوبى فى جرائم القتل . ويقول الطاعن إن ما أثار القاضى هو أنه حاول بكل أدب لفت نظره إلى مواجهة الشاهد بما قاله ، وذلك على أثر تكرار سؤال القاضى له وقد منع الغضب الذى تملك القاضى من فهمه لحقيقة الحال كما أوضحها هو

في تقريره الذي رفعه لوزارة الداخلية ، وكل ما حصل منه أنه رجاءه برفق في السماح ببقائه ليقدم للنيابة ، وله إن شاء المعونة اللازمة لتنفيذ للتعليمات وإقرارا للأمن ، ثم يضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية بنت حكمها على تقرير القاضى في مذكرته عن الجناية ، ولم تشأ سماع أقواله ولا الشهود ، فخرمت الطاعن بهذا من درجة من الدرجات في استيفاء دفاعه ، مع أن القاضى وعد بأنه سيتنازل علاجا لمكرامة الطاعن .

وحيث إن الطاعن قدم تقريراً آخر بأسباب للطعن ، إلا أن هذا التقرير قدم لقلم كتاب محكمة النقض يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، فإن الثمانية عشر يوماً التي يقبل فيها الطعن والأسباب تنتهى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ويكون التقرير الثانى بعد الميعاد ، ولذا فإن المحكمة لا تلتفت إليه إلا فيما شرح فيه البطلان الذى أناره الطاعن في التقرير الأول . وقد استند هذا التقرير في تدعيم وجه البطلان المشار إليه إلى أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان محاكمته أمام قاضى التحقيق ، لأن القاضى أصدر حكمه دون سماع أقوال النيابة ، فردت المحكمة بأن حضور النيابة في جلسات التحقيق اختياري ، ولذا فإن الشأن يكون مثله في الجلسات المدنية التي يحكم فيها القاضى في جرائم الجلسة دون حاجة إلى سماع النيابة . ويقول الطاعن إن هذا الرد لا يتفق مع النظر السليم من الناحية القانونية ، وعلى الأقل في مثل الدعوى الحالية ، فإنه متى كانت النيابة حاضرة في جلسة التحقيق كما هي الحال في هذه الدعوى ، فقد أصبحت هيئة التحقيق محكمة جنائية يجب على القاضى فيها أن يسمع أقوال النيابة العمومية عملاً بما فرضه القانون من سماع أقوالها في جرائم الجلسة . ويقول الطاعن إن ما قاله الحكم من أن النيابة كانت حاضرة ولم تبد قولاً ، هو حجة لا أثر لها على ما فرضه القانون لصالح العدالة وسلامة المحاكمة .

وحيث إنه عن البطلان الذى يقول الطاعن إنه تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية فإن الثابت بحضور جلسة هذه المحكمة أن المدافع عنه قال إن النيابة العامة لم تكن

ممثلة، وإن هذا يترتب عليه بطلان الإجراءات المخالفة لما تقضى به المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيما التقرير الأول المقدم من الطاعن مؤسس على أن وكيل النيابة لم يكن بمجلس التحقيق وقت وقوع الحادث ، بل كان قد غادره وانتهى ناحية أخرى في ذات الغرفة - وما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي يستند إليها واردة في الفصل الثالث من الباب الثاني الخاص بحفظ النظام في جلسات محاكم المخالفات والجنح أما نظام جلسات قاضي التحقيق فقد كفلته المادة (٧٢) من هذا القانون التي تنص على أن لقاضي التحقيق ما للحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل للنيابة مع قاضي التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت المادة (٧٢) المشار إليها لم تستوجب سماع طلبات النيابة ، ولم تنل على المادة (٢٤٤) بل أعمالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين ، مما مفاده أنه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة إلا حيث يكون حاضرا ، أما في الأحوال التي لا تكون النيابة ممثلة فيها ، فإن المادة (١٢٩) من قانون المرافعات تكون هي الواجبة التطبيق ، وهي لا توجب سماع النيابة العامة . هذا إلى أن ما قاله الحكم من عدم ترتب البطلان على مجرد عدم إثبات سماع أقوال ممثل النيابة صحيح أيضا على أساس الثابت بالأوراق من أن النيابة كانت ممثلة في الجلسة ، ذلك بأن الجوهرى في هذا الشأن أن ممثل النيابة لو كان حاضرا فيجب أن تمكنه المحكمة من إبداء أقواله وتستمع إليها ، بحيث إذا لم ير هو إبداء أقوال ، فإن ذلك لا يبطل الإجراءات ، فراجع الأمر إذن هو ما إذا كان ممثل النيابة قد حيل بينه وبين إبداء أقواله .

وحيث إنه لذلك يكون ما أثاره الطاعن بشأن عدم تمثيل النيابة العامة في محاكمته أو في عدم إثبات أقول ممثلها في محضر محكمة أول درجة على غير أساس من القانون .

وحيث إن باقى ما أثاره الطاعن في تقريره الأول للأسباب إنما هو جادل موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يقوله من أنه طالب سماع شهود فلم تستجب إليه المحكمة أو أنها أخلت بدفاعه ، فردود بأن دفاع محاميه كما هو ثابت بمحضر الجلسة ليس فيه ما يؤيد ذلك .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٤)

القضية رقم ٧٧٨ سنة ٢٢ القضائية :

أمر الحفظ المانع من العود الى الدعوى العمومية . هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة أو يجريه أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها .

إن أمر الحفظ الصادر من النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كان صادرا بناء على تحقيق أجراه أحد أعضائها أو قام به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . وإذن فمتى كانت الأوراق التي أمر وكيل النيابة بحفظها إداريا هي محضر حرره أحد رجال الضبط في المركز في شأن التحري عن سلوك المتهم ووسائل تعيشه ، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمرا بالعدول عن أمر الحفظ و بإقامة الدعوى العمومية على المتهم ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) بأنه بدائرة ميت غمر : عاد لحالة التشرد ولم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولم يغير من أحوال معيشته رغم سابقة الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في جنحة تشرد بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، وطلبت عقابه بالمـدين ١/٢ و ١/٢ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة ميت غمر الجزئية قضت غايبا عملا بمادتي الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه في المكان الذى يعينه وزير الداخلية وبحبسه سنة واحدة مع الشغل والتفاد في الحالتين . فعارض ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم . فاستأنف . ولدى المحكمة الاستئنافية دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها ، ثم قضت بإلغاء الحكم المتأنف وبعدم قبول الدعوى العمومية . فطعنّت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية تأسيساً على أن أمر الحفظ الصادر من النيابة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ يمنع من العودة إلى رفع الدعوى قد أخطأ في القانون، لأن أمر الحفظ المذمى يشير إليه الحكم لم يصدر بعد تحقيق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الأمر المشار إليه صدر من وكيل النيابة بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥١ بحفظ الأوراق إدارياً — وهذه الأوراق هي محضر حرره أحد رجال الضبط في المركز في شأن التجري عن سلوك المتهم ووسائل تغيثه ، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمراً بالعدول عن أمر الحفظ وإقامة الدعوى العمومية على المتهم لعودته إلى حالة انتشاره . ولما كان أمر الحفظ الصادر عن النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كان صادراً بناء على تحقيق أجراه أحد أعضائها أو قام به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٢٥)

القضية رقم ٨٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حكم ابتدائي . تشديد العقوبة على المتهم مع عدم ذكر أن ذلك كان بإجماع آراء القضاة . حكم باطل . لا ينظر في وجوه الطعن إلا فيما ورد على الحكم الابتدائي .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما ، وبوضعه تحت مراقبة البوايس الخاصة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تنص به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه يكون باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة على الطاعن لتخالف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا التشديد وفقا للقانون وإذا كان لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم ، وتأييد الحكم المستأنف الصادر بانذار الطاعن . ولا يبقى بهدئ محل إلا لنظر ما كان من أوجه الطعن واردا على الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز تلا عدو مشتبها فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتياد على ارتكاب جرائم لا اعتداء على النفس والمال ، وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة تلا الجزئية قضت بانذاره . فاستأنفت النيابة والمحكمة قضت بإلغاء الحكم المستأنف ووضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة شهور في الجهة التي يعينها وزير الداخلية . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما ، وقضى بوضعه تحت مراقبة البوليس الخاصة لمدة ستة أشهر في الجهة التي يعينها وزير الداخلية مع النفاذ وتبدأ من يوم القبض على المتهم والتنفيذ عليه ، وذلك دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧ ، من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة . ولما كان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة على الطاعن لتخلف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا التشديد وفقا للقانون ، وكان لهذه المحكمة طبقا لص المادة ٢٥ ، من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه وتأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بانذار الطاعن بأن يسلك سلوكا مستقيما ، ولا يبقى «بدن» محل لما يثيره الطاعن في أوجه الطعن الأربعة لأولى ورودها على الحكم الاستئنافي دون الحكم الابتدائي . أما الوجه الخامس الذي يقول فيه الطاعن إن «نيابة» كان يجوز لها رفع الدعوى العمومية عليه لأنها سبق أن أمرت بحفظ الأوراق ، فغير مقبول لعدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن وتنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

(١٢٦)

القضية رقم ٨٧٨ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . تموين إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التي لديه طبقا للمادتين ٢٠١ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرفق به . اشتغال الجدول على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب . عدم بيان الحكم أصناف الحبوب التي يحوزها المتهم أو يتجر فيها قصور .

متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يخطر مراقبة التموين بالأصناف التي لديه في الميعاد القانوني تطبيقا للمادتين ٣٤١ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والجدول المرفق به ، وكان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب ، هي التي تسمى عليها أحكام القرار - فإن مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر الجملة أو يحوزها بأى صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . وإذن فإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر حبوب ، دون أن يعنى باستظهار أصناف الحبوب التي يحوزها أو يتجر فيها ، وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن ان يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التموين ، وذلك بمقولة إن كلمة « حبوب » تشمل جميع أنواع الحبوب ، فان هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه ، ويكون الحكم قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببندر المنيا : لم يخطر مراقبة التموين بالأصناف التي لديه في الميعاد القانوني ، وطالبت عقابه بالمادتين ٣٤١ من

القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرافق وبالمادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر المنيا قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبسه ستة أشهر وبتغريمه مائة جنيه مع وقف تنفيذ العقوبتين . فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فلعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر مجرد قيد اسمه في السجل التجارى بأنه تاجر حبوب بالجملة والقطاعى دليلا على اتجاره بالجملة في الحبوب المبينة بالجدول الملاحق بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ ، مع أنه لا يتجر فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم إخطار مراقبة التوين بالأصناف التى لديه فى الميعاد القانونى تطبيقا للمادتين ١ ، ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التوين والجدول المرفق به قد استند فى ذلك إلى أن " الثابت فى السجل التجارى الخاص بالمتهم أنه تاجر أقطان وحبوب و بذرة بالجملة والقطاعى ، وأن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب " . ولما كان الجدول الملاحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل الحصر أعتافا معينة من الحبوب ، هى التى تسرى عليها احكام القرار ، وكان مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها فى تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التى يتعامل فيها تاجر الجملة أو يحوزها باى صفة كانت هى من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . ولما كان الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر حبوب ، دون أن يعنى باستظهار أصناف الحبوب التى يحوزها أو يتجر فيها ، وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى

مراقبة التموين ، وذلك بمقولة إن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب ، وهو قول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، ويتمين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(١٢٧)

القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . حق المتهم في الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أي حكم صادر في الجنيح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قبلا أو كثيرا . غير صحيح .

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجنيح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة في الاستئناف الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة " إذا طلبت الحكم " إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفويا بالجلسة . وإذن فغير سديد القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات مهما نقض مقدار الغرامة المحكوم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) بأنه بنجج حمادى : بدد زراعة القصب الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح بدور محمد يونس إضرارا بها والمسلمة إليه على سبيل الأمانة لتقديمها يوم البيع حالة كونه حارسا ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ٣٤١ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل مع وقف التنفيذ . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت بعدم جواز الاستئناف . فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بحبس المتهم أسبوعين مع وقف التنفيذ لتبديده حاصلات محجوزة تطبيقا للمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، تأسيسا على أن النيابة لم تطلب فى الجلسة سوى تطبيق هاتين المادتين ، وقد طبقتهما المحكمة وقضت بعقوبة الحبس فى الحدود المقررة للجريمة ، وأن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فى المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، ذلك على ما تقول النيابة فى الطعن بأن المشرع إذ نص فى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجوز للنياية أن تستأنف الأحكام الصادرة فى المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات فإنه لم يقصد بذلك أن ينحول للنياية سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابته طلباتها لما فى ذلك من مجافاة لطبيعة الدعوى الجنائية

والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون ، بل إن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعي منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عترة بعينها فتطلب قدرا معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جمعت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقررة لها بينما جعلته بالنسبة للنيابة منوطاً بطلباتها فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حدها الأقصى على خمسة جنهات فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات والقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفاً بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة عجبية هي إجازة الاستئناف للمتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ يتحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي : "يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح : - ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات - ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم براءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته" والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التي صدرت بعبارة "يجوز الاستئناف..." ومن نص المادة ٤٠٥ التي صدرت بعبارة "لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية..." أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز استئنافه . ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله المشرع تابعا لمقدار

العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بعبارة "إذا طلبت الحكم" إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهيا بالجلسة . ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مرتبا على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة . على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنحيات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنيابة في أحوال هو مخلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنحيات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصدتها ويكون الاستدلال بغرابة نتيجة التفرقة بين مناط حق المتهم والنيابة في الاستئناف ساقطا ، إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني . لما كان كل ذلك فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير المقررة من شئون قاضي الموضوع وأن ليس للنيابة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير، فإنه ليس مما يؤثر في هذه الحرية أن تبسط النيابة للقاضي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة أو للحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس ، ليس ذلك مما يؤثر في حرية القاضي ما دام له هو أن يتقضى بما يراه وما دام القانون قد رتب حتمها في الاستئناف على ذلك .

وحيث إنه باستقرار الأعمال التحضيرية لقانون الإجراءات الجنائية يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذي انبع في صدد الأوامر الجنائية ، أما الجرائم التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم فيكون للمتهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة ” بغير نظر إلى طلباتها في الجلسة “ (على ما عبرت به اللجنة) فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ أن لا وجه لهذه التفرقة وعلى النص بما يسوى بين الأحكام في الجناح الصادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك ، ثم صدر القانون بما رآه المجلسان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة وأن التفرقة في المقياس بين حق المتهم وحق النيابة في الاستئناف مقصودة من واضعي النصوص .

وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحته عنه الأعمال التحضيرية للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذي تذهب إليه النيابة ولا الاستثناس بالتشريعات الأجنبية ويتعين بذلك رفض الطعن . أما ما تقوله النيابة من أنه كان يتعين على المحكمة انتظار ورود سوابق المتهم فلا وجه له ، لأنها هي التي رفعت الدعوى على المتهم ، وطلبت عقابه ، فأصدرت المحكمة حكماً غير جائز استئنافه .

(١٢٨)

القضية رقم ١٠١٤ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) قتل عمد . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه ومساهمتها في تنفيذ الجريمة .
حدوث الوفاة نتيجة لإصابة منهما . مساهمة المتهمين عن الجريمة . صحيح .
(ب) قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم . لا يقدح في ذلك أن يكون المتهم قد استعمل
في القتل آلة غير قلة بطيعة .

٢ - مادام الحكم قد أثبت أن المتهمين قد اتفقا على اغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فإن مساهمتهما معا عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ، ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضربتين هي التي أحدثت الوفاة .

٣ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهارها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعنين أحداث إصابات قاتلة ، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطيعة وهي عصا فليضة ، مادامت هذه الآلة تحدث القتل ، ومادام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة برصية يجوز أن تكون من الضرب بعصا .

الوقائع

اتهمت النيابة معوية ١ - عثمان أحمد عثمان و ٢ - عمران أحمد عثمان (الطاعنين) و ٣ - اسماعيل عبد الرحيم عثمان بأنهم : الأول والثاني قتلا عمر أحمد مصطفى عمدا مع سبق الإصرار والترصد أثناء عودته الى منزله يوم الحادث بأن انهما لا على رأسه وجسمه بالعصى قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت مع ما صاحبها من نزيف وصدمة عصبية الى وفاته والمتهم الثالث اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة . وطلبت من قاضي الإحالة إحالهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول والثاني

بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والثالث بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٢٢ ع، فقرر بذلك . ومحكمة جنابات قنا قضت أولا : بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى المدني قرشا صاعا على سبيل التعويض المؤقت وذلك عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات على اعتبار أنهما ارتكبا جريمة القتل المسندة إليهما عمدا ومن غير سبق اصرار ولا ترصد وثانيا : براءة المتهم الثالث مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمبادئ ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استند إلى شهادة ابنة المجنى عليه وقال إنها أدلت بها في جميع مراحل التحقيق رغم اختلاف رواياتها بين أقوالها الأولى عند إبلاغها بالحادث وأقوالها عند المعاينة وفي محضر ضبط الواقعة ، وأن المحكمة صدقت روايتها الأخيرة التي أصرت عليها في تحقيق النيابة وبجلسة المحاكمة واستندت على صدقها بأنها وصفت إصابة أبيها المجنى عليه في جنبه من قبل اكتشافها عند فحصه طبيا ، وهي قرينة لا سند لها في الأوراق . ولو أن المحكمة التفتت إلى الرواية الأولى فخذت الشهادة ، لتبينت أن الطاعنين اشتركا في ضرب شاعت فيه الإصابة القاتلة مما كان يؤدي إلى أن لا يسأل كل منهما إلا عن تقدر المتيقن الذي ثبت في حتمه فقط ، مادامت المحكمة قد نفت سبق الاصرار عنهما ، وهو ما يدل على أنه لم يكن بينهما اتفاق سابق على الاعتداء ، وأن الحكم ساق على توفر نية القتل أدلة لا تؤدي إلى ثبوتها ، ذلك بأنه مادام سبق الاصرار متفيا ، فلا يسأل كل منهما إلا عن فعله ، وقد أثبت التقرير الطبي أن ضربة الرأس المسندة إلى الطاعن الأول لا دخل لها في الوفاة ، كما أن لعصا التي استعملها الطاعن الثاني لا تعتبر من الأسلحة القاتلة بطبيعتها ، وهو لم يبين من أين استخلصت المحكمة أنها عصا

غليظة . ويضيف الطاعنان أنهما تمسكا في دفاعهما بأن المعاينة وتقرير الطبيب الشرعى يؤخذ منهما أن الإصابات حدثت بالمجنى عليه وهو راقدا وهو واقف ، كما زعمت ابنته ، واستندا في ذلك الى أدلة مادية ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ، مع أنه يرمى الى إثبات كذب الشاهدة فيما زعمت من رؤيتها للطاعنين يضر بان المجنى عليه وهو واقف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة القتل العمد التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان للمحكمة ، وهي تتحرى حقيقة الأمر في الواقعة المعروضة عليها ، أن تأخذ بأقوال شاهد في محضر ضبط الواقعة دون ما قرره أولا عند التبليغ عن الحادث ، أو بما شهد به في التحقيق الابتدائي بغير أن تكون ملزمة ببيان سبب لذلك ، إذ الأمر مرجعه الى حريتها في تكوين عقيدتها واطمئنانها الى الدليل الذي تأخذه به — هذا الى أن ما ذكرته المحكمة من قرينة على صدق شهادة الرؤية قد أرجعته الى سند من الأوراق ، واستخلصته استخلاصا سائغا لا عيب فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن ما وقع من الطاعنين لم يثبت حصوله عن سبق الاصرار أو الترصد قد قال : ” ومن الواضح أن انتفاء أى الطرفين لا ينهى اتفاقهما على اغتيال المجنى عليه ولا بغير من وجه المسألة أن تكون إحدى الضربتين هي التي أحدثت الوفاة دون الأخرى ما دامت الجريمة قد وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق وقد ساهم كل منهما في تنفيذها “ . ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحا في القانون ، ومن شأنه أن يؤدي الى ما انتهى إليه من مساءلة الطاعنين معا عن جريمة القتل العمد ، ولو من غير سبق الاصرار ، وكان الحكم قد تحدث كذلك عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعنين إحداث إصابات قاتلة بالمجنى عليه ، ولما قاله من ” وقوع الجريمة في قسوة متناهية تدل عليها إصابة الصدر التي هشمت الأضلاع ومزقت القلب ، ومن الضغينة التي بين الطرفين والتي حفزتهما لافتك بالقتيل أخذا بالنار للتشفى والانتقام “ وكان لا يقدح في ذلك أن الطاعنين استعملتا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهي عصا غليظة ، وهو

وصف رده المحكمة في الحكم الى سنده من أقوال الشهود ، ما دامت هذه الآلة تحدث القتل ، وما دام الطبيب أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا . ولما كانت المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع الطاعنين الذي أبدياه في سبيل تكذيب شهادة الرؤية من أن المجنى عليه ضرب وهو راقد على الأرض لا واقف ، كما زعمت ، إذ يكفي ردا على هذا الدفاع الموضوعي قضائيا بإدانتها اعتمادا على شهادتها وعلى الأدلة الأخرى التي بينها ومنها تقرير الطبيب الشرعي الذي قال يجوز حصول الإصابة القاتلة من الضرب بعصا . على أنه لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين طلبا تحقيق أمر تصويرهما لوضع المجنى عليه عند إصابته ، أو نذب الطبيب الشرعي لمناقشته فيه ، حتى يمكن أن يعيبا على المحكمة الإخلال بدفعتهما برفضها هذا التحقيق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٢٩)

القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . شاهد كان موجودا وقت وقوع الجريمة وشهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان . دفع اتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد وتمسكه بإعلانه لمناقشته . إدانته دون سماع هذا الشاهد . إخلال بحق المتهم في الدفاع .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الشاهد الذي تخلف عن الحضور بالجلسة كان موجودا وقت وقوع الجريمة ، وأنه شهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان في حالة دفاع شرعي إذ اعتدى عليه المجنى عليه بالضرب ، فرد هذا الاعتداء ، واستدل على ذلك بأقوال الشاهد الغائب الذي طلب إعلانه لمناقشته — متى كان ذلك فإن المحكمة إذ رفضت إجابة الدفاع إلى طلبه بناء على

أن الواقعة وضحت لديها وضوحا كافيا ، وذلك رغم ما أثبتته في حكمها من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة ، الأمر الذي لم يتوفر لغيره من الشهود الذين سمعهم بالجلسة فيما عدا المجنى عليه ، ورغم تعلق شهادته بدفاع الطاعن في الدعوى الذي لو صح لرتب عليه هدم التهمة أو تخفيف مسئوليته عنها - إذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بادانة الطاعن دون سماع الشاهد ، تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

الوقائع

. اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا محمود سند حربي وأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس مما يعرض حياة المجنى عليه للخطر ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين عملا بمادة الاتهام المطلوب محاكمته بها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن في طعنه أنه طلب إلى المحكمة سماع شاهد الإثبات الذى لم يحضر بالجلسة ، وطلب التأجيل لإعلانه ، ولكنها رفضت هذا الطلب ، وقضت في الدعوى دون سماعه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الشاهد الذى تخلف عن الحضور بالجلسة هو المنشى عبد الحميد خروبه الشاهد الرابع من شهود الإثبات ، وقد أشار الحكم إلى أنه كان موجودا وقت وقوع الجريمة ، وأنه شهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان ، ولما كان الثابت بحضور الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان في حالة دفاع شرعى إذ اعتدى عليه المجنى عليه بالضرب ، فرد هو الاعتداء ، واستدل على ذلك بأقوال الشاهد

الغائب الذي طلب إعلانه لمناقشته - لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ رفضت إجابة الدفاع إلى طليه بناء على أن الواقعة وضحت لديها وضوحا كافيا ، وذلك رغم ما أثبتته في حكمها من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة ، الأمر الذي لم يتوفر لغيره من الشهود الذين سمعتهم بالجلسة فيما عدا المجنى عليه ، ورغم تعلق شهادته بدفاع الطاعن في الدعوى الذي لو صح لترتب عليه هدم التهمة أو تخفيف مسؤوليته عنها - إذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن دون سماع الشاهد ، تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(١٣٠)

القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . نقض . تشديد العقوبة المستثنائية العقوبة المحكوم بها ابتدائيا دون ذكر أن الحكم صدر بإجماع الآراء . نقضه .

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم صادر من محكمة أول درجة ببراءة المتهم دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو حكم باطل فيما قضى به من إلغاء البراءة ، والمحكمة المنقض - طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تنقضه من تلقاء نفسها لما هو ثابت فيه من إثباته على مخالفة القانون .

الوقائع

انهت النيابة العامة أحمد محمد حسن بأنه : أولا - شرع في مرقعة قاعات مبينة بالمخبر لمحمد محمد يونس من مسكنه بواسطة التور من الخارج.

وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مفاجاته وفراره قبل تمكنه من إتمام الجريمة حالة كونه عابدا . وثانيا - تأملت حالة الاشتباه فيه إذ ارتكبت الجريمة السالفة الذكر مع سبق الحكم عليه في القضية ٢١٨٢ سنة ١٩٤٨ الجمر ك بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ و ٢ و ٤ و ٣٢١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات و ٦ و ٢/٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة كرموس الجزئية قضت غيابيا أولا - بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وذلك عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/١ و ٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات . وثانيا - ببراءته من التهمة الثانية المسندة إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء بالنسبة للتهمة الثانية ومعاقبته عنها ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية ووضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور وذلك عملا بالمواد ٦ و ٢/٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة براءة المطعون ضده من التهمة الثانية المسندة إليه ، وذلك دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة . ولما كان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من إلغاء حكم البراءة بالنسبة للمطعون ضده لتخلف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين خايبا دو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه وتأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضده من التهمة الثانية المسندة إليه .

جلدة ٦ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومصطفى فاضل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(١٣١)

القضية رقم ٧٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

شيك . ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني . مماقة المتهم باعتباره شيكا .
خطأ .

إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على أنها
شيك بالمعنى المعروف قانوناً ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك
مشفوع بمبارات التحية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ
استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالدفع مستحق الاداء لدى الاطلاع - فان
الحكم إذ اعتبرها شيكا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئة
الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في غضون شهرين سابقين على يوم ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز زقن - أعطى لمحمود عبد المقصود الكردي بسوء نية
شيكاً بمبلغ عشرة جنيهات يصرف من بنك مصر فرع طنطا وسحب بعد إعطائه
بعض الرصيد بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧
من قانون العقوبات . ومحكمة جنح زقن الجزئية قضت فيها بحضوريا عملاً
بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٤٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم
شهرين الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من

صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم ، ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون ولم يعن ببيان الواقعة بيانا كافيا ، إذ دان الطاعن عن واقعة لا عقاب عليها . ذلك بأن اعتبر الورقة موضوع الشكوى شيكا مع أنها لا تتوافر فيها البيانات الشكلية اللازمة لاعتبارها شيكا ومن هذه البيانات تاريخ الانشاء وإذ صيغ الحكم في عبارة يفهم منها أن للشيك تاريخ إصدار مع أنه خلو من ذلك التاريخ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على السند أنه مكتوب كما يلي : "جناب المحترم وكيل بنك مصر فرع طنطا - تحية واحتراما - في يوم عشرون ديسمبر سنة ١٩٤٩ إدفعوا الحاضرة المحترم محمود أندى عبدالمقصود الكردي مبلغ عشرة جنيهات مصرية من حسابي الجاري بالبنك رقم ٥٦٧٢ وتفضلوا بقبول اسمي احتراماتي . عبد المنصف محمد توفيق" ومن ذلك يبين أن الورقة التي دين الطاعن بها باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، إذ صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها فهي ليست أمرا بالدفع مستحق الاداء لدى الاطلاع ، ومن ثم فإن الحكم إذ اعتبرها شيكا ودان الطاعن على هذا الأساس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

(١٣٢)

القضية رقم ١١٤٠ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضي .
لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل
الواقعة غير معاقب عليها .

متى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم
قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاؤه بذلك سليما ، فإن الحكم الابتدائي يكون
قد حاز قوة الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه
من عيوب . أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مالكا لمحصل قبح سنة ١٩٤٩ لم يقيم
بتوريد نصيب الحكومة المطلوب منه في الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بالمواد
١ و ٩ و ١٠ و ٥٦ و ٥٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٧٢ لسنة ١٩٤٩ و ٩٢
لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جناح أبو تيج الحزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام
بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فعارض ، والمحكمة المذكورة قضت باعتبار
المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية
قضت فيها حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بتريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى
بعدم قبول الاستئناف شكلا مع أن الطاعن قام لديه عذر يمنعه من التقرير
بالاستئناف في الميعاد إذ انتابه المرض من تاريخ المعارضة ولأزمه إلى يوم

٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذي قرر فيه بالاستئناف وأنه تخالص
وورد ما عليه من الحيازات المطلوبة عن سنة ١٩٤٩

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم الابتدائي صدر غابيا في ٢٩ من
سبتمبر سنة ١٩٥١ فعارض الطاعن فيه وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن
في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فاستأنف الحكم المذكور في ٣١ من مارس سنة
١٩٥٢ ، ولما سئل بجلاسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ أمام المحكمة الاستئنافية عن
سبب عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد أجاب بأنه "كان يسعى على أرزاقه".
فحكمت المحكمة في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ بعدم قبول الاستئناف شكلا ،
وأثبتت قضاءها على أن الطاعن لم يبد عذرا. وهذا منها قضاء سليم ولا يقبل من
الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض اعتذاره بالمرض . هذا ولما كان
الطعن واردا على الحكم الاستئنافي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول
الاستئناف شكلا وقضاؤه بذلك سليم ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة
الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب
أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها ، ومن ثم
يتعين الحكم برفض الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٣)

القضية رقم ١١٤٢ سنة ٢٢ القضائية :

تحقيق . ندب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه . حضور مساعده . لاجل على المحكمة
في أن تعتمد على التقرير الذي يقدمه المساعد .

ما دام الندب الصادر من المحكمة لكبير الأطباء الشرعيين لم يكن لشخصه بل
بصفته فإن حضور مساعده بدلا عنه لا يمنع المحكمة من أن تعتمد على التقرير
الذي قدمه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم ببراءته - بأنهما : المتهم (الطاعن) قتل عمدا باخوم اسطفانوس مرجان بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وذلك من غير سبق إصرار وترصد ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى شاكر اسطفانوس أخو القتل بحق مدنى قبل المتهم (الطاعن) وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة عبد العال أحمد عبد العال بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى شاكر اسطفانوس مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة البندقية المضبوطة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الدفاع عن المتهم طلب توصلا لإزالة الغموض القائم حول شهادة أخى المجنى عليه عرض الأوراق والبندقية على كبير الأطباء الشرعيين ، وقررت المحكمة عرض الأوراق والبندقية على كبير الأطباء الشرعيين للاطلاع على تقرير الصفة التشريحية وأقوال الدكتور يسرى عبد الحميد بمحضر الجلسة لبيان موقف الجانى وقت إطلاق النار لمعرفة ما إذا كان يتفق وأقوال شاهد الإثبات شاكر اسطفانوس الذى قرر أن المجنى عليه كان يجلس على الأرض وأن الجانى أطلق عليه النار من الخلف وهو مستصب القامة ولكن هذا القرار لم ينفذ على الصورة المتصورة ، لأن الأوراق والسلاح عرضت على مساعد كبير الأطباء الشرعيين وفى هذا إخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم ، إذ لا يزال الغموض قائما .

وحيث ان ما يشيره الطاعن مردود بما قاله الحكم من أن النذب المشار اليه صدر من المحكمة لكبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه فإذا كان مساعده قد حضر بدلا عنه واعتمدت المحكمة على التقرير الذى قدمه فلا حرج عليها فى ذلك ، كما أن الحكم إذ استند إلى شهادة أخى المجنى عليه فى إدانة الطاعن قد بين هذه الأقوال بيانا وافيا كما بين أن تصويره للحادث يتفق مع تقرير الطبيب الشرعى مما ينتفى معه أى غموض ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(١٣٤)

القضية ١١٤٤ سنة ٢٢ القضائية :

تنظيم . اعتماد خط تنظيم مرسوم . صدور مرسوم بترع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد . ليس معناه العدول عن المرسوم الخاص بالتخطيط .

إن صدور مرسوم بترع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه العدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله بل يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائما إلى أن يعدل بآخر ، أما صدور المرسوم بترع الملكية فليس إلا نفاذا له . إذ أن الأمر العالى الخاص بأحكام التنظيم الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذا له بقرار من وزير الأشغال فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان فى أنه بمجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال (مرسوم) باعتماده يسوغ للحكومة أن ترزع شيئا فشيئا وبالطرق القانونية الأراضى الميئنة بالرسم ، ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار اليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم ترع ملكيتها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتسوير أرضه البرزة عن خط التنظيم ، وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ١١ من دكرية سنة ١٨٨٩ . ومحكمة جنح

دشنا الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠ قرشا وإزالة موضوع المخالفة على مصاريقه . فاستأنف . ومحكمة قضا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ١/١١ و ١٩ من دكريتو ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ والمادة ١٠ من قرار الأشغال والمادة ٢/٣٩٥ من قانون العقوبات بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة وجعلها ٢٥ قرشا وتأيبه فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم إذ دان الطاعن باقامة سور خارج خط التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن المرسوم الصادر في سنة ١٩٣٣ باعتماد خط التنظيم قد نسخ المرسوم الصادر في سنة ١٩٤٦ بزع الملكية طبقا لتخطيط جديد ، وليس من اللازم لانسح ذلك المرسوم أن يصدر مرسوم آخر بنسخه ، ما دام مرسوم زرع الملكية على أساس الرسم الجديد يفيد بذاته العدول عن الرسم الأول وعن المرسوم الصادر باعتماده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن أنه أقام السور المنوه عنه بمحضر المخالفة على أرض تقع خارج خط التنظيم الذي تم اعتماده عام ١٩٣٣ ثم عرض لدفاعه الذي أبداه في وجه الطعن ورد عليه بقوله : ”إن صدور مرسوم بزع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه العدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله إذ يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائما إلى أن يعدل بآخر ، وليس صدور المرسوم بزع الملكية إلا نفاذا له “ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك صحيحا في القانون وكان الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذا

له بقرار من وزير الأشغال في ٨ من سبتمبر سنة ١٨١٩ صريحين في أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال (مرسوم) باعتماده يسوغ للحكومة أن تزرع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي المينة بالرسم ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها . لما كان ذلك ، وكان المرسوم الصادر في سنة ١٩٣٣ باعتماد خط التنظيم لم يصدر مرسوم بالغائه أو تعديله ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(١٣٥)

القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٢ القضائية :

عاهة . دفع المتهم المبنى عليها يده . وقوعها على الأرض وتخلّف عاهة عندا من ذلك عقابه بمقتضى المادة ٢٤٠ عقوبات .

إن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمداً بقصد الإيذاء يعد ضرباً ويعاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلّفت عنه عاهة يستحيل برؤها . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المبنى عليها بيد فوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عظم الفخذ ، تخلّفت عنه عاهة مستديمة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دفع فرحه فرح ناصر بيده فسقطت على الأرض وحدثت بها الإصابات المينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلّفت عنها عاهة مستديمة هي قعر في الطرف السفلي من عنق عظم الفخذ الأيسر مما يقلل من كفاءتها على العمل بنحو ٢٥٪ وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات

إسكندرية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم ابراهيم موسى السيد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإضافة المصاريف الجنائية على جانب الحكومة مطبقة عليه المادة ١٧ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة التي دانه من أفعالها جنائية ضرب تخافت عنه عادة مستديمة في حين أنها لا تعدو أن تكون جنحة إصابة خطأ ، كما ينعى عليه أنه لم يبين ركن العمد ، ولم يرد على دفاع الطاعن بأن إصابة المجنى عليها كانت نتيجة لانزلاق قدمها بسبب ابتلال الأرض بالماء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فتعال : إن المجنى عليها اشترت من المتهم عنبا ، فلما ذهبت إلى بيتها تبينت أنه تالف فعادت به إليه فرفض قبوله ، ودفعها بيده فوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عنق عظم الفخذ الأيسر ، تخلف عنه عادة مستديمة . ثم أورد الحكم الأدلة على ذلك من شهادة المجنى عليها وأختها وحفيدها وأشار إلى شهادة أبو الملا درويش وذكر أن هذا الشاهد وإن لم ير الاعتداء على المجنى عليها ، إلا أنه شاهدها بعد أن وقعت على الأرض ونقلها بعربته إلى منزلها . ولما كان الحكم قد استظهر من ذلك أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليها ودفعها بيده ، فأحدث بها الإصابة التي تخفت عنها العادة وكان كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمدا بقصد الإيذاء يعد ضربا ويماقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلف عنه عادة مستديمة يستحيل برؤها . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى حسبما أثبتها المحكم تتوافر فيها عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وكان دفاعه بأن المجنى عليها إنما سقطت نتيجة لانزلاقها على الأرض المبتلة ، لا يستأهل بذاته ردا مادام الاستفادة من المحكم أن المتهم دفعها عمدا وأن انزلاقها كان نتيجة هذا اندفع . فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٣٦)

القضية رقم ١١٤٨ سنة ٢٢ القضائية :

مأور الضبط القضائي . تحريه عن الجرائم بقصد اكتشافها . لا تثريب عليه في ذلك مادام
أنه لم يقع منه تحريض على ارتكابها .

لا تثريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم
بقصد اكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . وإذن فمتى كان
الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر
المصري لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره
من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استغل معرفته إلى الضابط وعرض عليه
المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل حلاقا
بها ، فظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات -
فإن ما ينهيه الطاعن لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - جلب إلى القطر المصري المواد
المخدرة الميية بالمحضر (مورفيتا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا -
أمر زجواهر مخدرة (مورفيتا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثالثا -
باع جواهر مخدرة (مورفيتا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطابت عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥/٦ - ١ و ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١

لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية باسكندرية قضت حضوريا ٤٤٤
بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنزاع وتغريمه ٢٠٠ جنيه
مع مصادرة المضبوطات . فاستأنف ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية
قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بلا مضاريف . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لرد على دفاعه
القائم على أن الجريمة لم تقع إلا بتحريض من ضباط حرس الجمارك إلا بقوله
إن المتهم لم يقدم دليلا عليه مع أن الضابط قد قرر في المحضر أنه عمل على توطيد
علاقته به وقبل دعوته للعشاء مما يدل على أنه حرصه على ارتكاب الجريمة ،
وأضاف الطاعن أن الحكم ذكر أن أقوال رجال مكتب المخدرات تدل على أنه
يتجرب في المواد المخدرة مع أنه لم يقل بذلك إلا اثنان منهم بينما قرر رئيس مكتب
المخدرات أنه لا يعرف عن المتهم شيئا . وما دام الشهود لم يجمعوا على انجازه
في المخدرات فإنه يكون بريئا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وافية الدعوى بما تتوافر به عناصر
جرائم جلب المخدرات إلى مصر وإحرازها وبيعها وهي الجرائم التي دان الطاعن
بها وأوقع عليه من أجلها عقوبة واحدة تطبقها المادة ٢٢ من قانون العقوبات
وأورد عليها جميعها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما
كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن القائم على أن تلك الجرائم لم تقع إلا بتحريض
من الضابط ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أنه هو الذي استغل
تعارفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج
على الباطنة التي يعمل حلاقا بها فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه
ورجال مكتب المخدرات . لما كان ذلك ، وكان لا تريب على رجال الضبط

القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ا دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها ، وكان لاجرج على المحكمة اذا هي استندت في حكمها إلى تحريات رجال مكتب المخدرات تعزيزا للأدلة التي قامت لديها على الطاعن ، ولا يغير من ذلك أن يكون أحدهم قد قرر أنه لا يعرف عنه شيئا إذ هي لم تقرد إلا بتحريات رجال المكتب التي أدت إلى ضبط الواقعة ولم تخطيء في إسنادها إلى من ذكرته منهم ، ما نقلته في حكمها عنه — وكان الأمر في تقدير واقعة الدعوى مرجعه إلى حرية المحكمة في تكوين عقيدتها واطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به ، كما أن القانون لم يرسم طريقة خاصة لإثبات جرائم المخدرات ولم يشترط لثبوتها في حق المتهم إجماعا على أمر بذاته بين شهدائها أو عددا معيننا منهم — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل ، ويكون طعنه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٣٧)

القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . اعتراف . سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم رغم عدوله عنه بعد ذلك .

للمحكمة أن تعتمد في حكمها على اعتراف للمتهم في محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه بعد ذلك ورغم صدوره منه فور القبض عليه أمام الضابط الذي قام بضبطه ما دامت قد اطمأنت الى صحته .

الوقائع

اتهمت النيابة الدامة الطاعنين بأنهم مع آخرين حكم براءتهم . أولا — أحرزوا جواهر مخدرة ” أفبونا ” بدون مسوغ قانوني — ثانيا — المتهم الأول — باع جواهر مخدرة ” حشيشا ” في غير الاحوال المصرح فيها قانونا بذلك وطلبت

عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ — اب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة المخدرات قضت فيها حضوريا عملاء مواد الاتهام بحبس كل من المتهمين احمد حسين على ويوسف محمد احمد ومحمد سلامه محمد ثلاث سنوات مع الشغل وتغريم كل منهم ٥٠٠ جنيه والمصادرة والنفاذ . فاستأنف المتهمون ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى طعن الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانته على اعترافه مع أنه لا يصح التعويل عليه لصدوره منه فور ضبطه أمام نفس الضابط الذى قام بضبط الواقعة ، وإن الحكم عند مناقشة دفاعه الذى أقامه على أنه ما كان يعلم محتويات ما أحضره صديقه قد قال : ” إنه لا يعقل أنه لا يعرف محتويات ما يحمله صديقه وقد صاحبه ثلاث مرات وأنه يكندى بوليس لا بد أن يتشكك فهو بهذا لا ينافى عن مواطن الشبهات وكان يجب عليه الإبلاغ ” قال الحكم ذلك مع أن السكوت على الجريمة لا يبنى اتیان عمل ايجابى فيها وأن الاحكام الجنائية تؤسس على الجزم واليقين لا على مجرد الشبهة — وأضاف الطاعن أنه دافع عن نفسه بأن اعتراف الطاعنين الأول والثانى عليه متناقض ولم يرد الحكم على دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة احراز المخدر التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها — ولم كان للمحكمة أن تعتمد فى حكمها على اعتراف للتهم فى محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه بعد ذلك ورغم صدوره منه فور القبض عليه أمام الضابط الذى قام بضبطه ما دامت قد اطعانت الى صحته وكان الحكم — أورد العبارة التى ذكرها الطاعن فى طعنه على سبيل الفرض الجدل

مسايرة للطاعن في دفاعه الذي وصفه الحكم بأنه رواية خيالية وأثبت عليه أنه مع الطاعنين الأول والثاني كونوا عصاة تواطأت فيما بينها على هذه التجارة المحرمة، وكانت المحكمة إذ اطمأنت الى أقوال الطاعنين الأول والثاني على هذا الطاعن قد أخذت بها بعد أن أوردت مؤداها وأرجعتها الى سندها من الأوراق بما لا تناقض فيه - لما كل ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون سوى مجادلة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض. وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١٣٨)

القضية رقم ١١٥٤ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) قاعل . متى يعتبر الجاني قاعلا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟

(ب) اصرار سابق . إثبات الحكم أن المتهم كان ميثا التية على قتل من يصادفه من غرامته اراقاربهم أو ممن يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقرارهم . ذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق .

١ - يكفي لاعتبار الجاني قاعلا للجريمة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن يكون قد تنفق مع غيره على ارتكابها وأعدا لذلك عدتهما وتسليح كل منهما ببندقية وتوجهها الى المكان الذي اعتاد المجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجداه أطلق كل منهما عليه عيارا من البندقية التي يحملها ، ولو كان عيارا واحدا هو الذي أصاب المجنى عليه ونشأت عنه وفاته . ذلك بأن ما أتاه كل منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة التي اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذي يقوم به كل منهما في المساهمة فيها ، ومادام كل منهما قد قام بالدور الذي اختص به ، وما دام هذا التدبير قد أنتج النتيجة التي قصدا إليها ودى القتل . وإذن فلا محل للبحث فيما إذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار واحد أو عن عيارين .

٢ — مادام الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا مبيتين النية على قتل من يصادفانه من غرمائهما أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم، وأن المجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم — فذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق ويكون هذا القتل وليد اصرار سابق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عكاشه خلف حامد عمدا ومع سبق الاصرار بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية" وترجه إلى المكان الذي يرجد فيه وأطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما قبلته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وقد ادعت رنة بنحيت جمعة والد القتل بحق مدني قبل الماتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ خمسين جنيها بصفة تعويض . ومحكمة جنايات صوهاج قضت فيها حضوريا ٤٠٠ علا بمادتي الانهاام بمعاينة محمود محمد خلف بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للادعية بالحق المدني رنة بنحيت جمعه مبلغ ٥٠ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن هذا الطعن بني على خمسة أسباب : يتحمل الأول والثاني والخامس منها في أن الحكم أخضا في تطبيق القانون وفي تأويل المادة ٢٣١ من قانون العقوبات وشابه القصور ، إذ دان الطاعن بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار مع أن مثبت لدى المحكمة هو أن الطاعن وأخاه أحمد محمد خلف دبرا جريمة القتل وذهبا معا محل الحادث ومع كل منهما بندقية أطلقاها على المجنى

عليه ولا يستقيم ما ذهب إليه المحكم إلا إذا ثبت أن العيارين أطلقا والمجنى عليه مازال حيا لأنه لو كان العيار الأول هو الذى أودى بحياة المجنى عليه فلا يسأل صاحب العيار الثانى الذى أطلق بعد وفاة المجنى عليه إلا بوصفه شريكا بالاتفاق وفى اعتبار الطاعن شريكا فائدة له إعمالا لحكم المادة ٢٣٥ والمادة ١٧ من قانون العقوبات التى طبقتهما المحكمة — كما أخطأ المحكم إذ اعتبر ظرف سبق الاصرار متوافرا مع ما أثبتته من أن الطاعن وشقيقته كانا يقصدان الانتقام من عائلة الطرامنة لا من المجنى عليه بالذات . ولما كان سبق الاصرار لا يمكن أن يتجاوز نطق النية المصمم عليها من قبل سواء أكانت هذه النية محدودة أم غير محدودة ولما كان المجنى عليه ليس من عائلة الطرامنة . لما كان ذلك ، فإن قتله يكون قد وقع تنفيذا لنية جديدة طرأت تحت تأثير دوافع جديدة وللطاعن مصلحة فى ذلك مادامت المحكمة رأت فى ظروف الدعوى ما يجيز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . وإذ لم يمتدح بيان واقعة القتل ولم يبين أى العيارين أصاب المجنى عليه أولا وهل كان العيار الذى أطلقه الطاعن أو العيار الذى أطلقه أخوه مع أن مسئولية الطاعن كفاعل أصلى تنفى فيما لو تبين أنه أطلق العيار بعد وفاة المجنى عليه . ويتحصل السببان الثالث والرابع فى أن المحكم أخطأ فى الاستدلال وشابه القصور والتناقض إذ استدل على توافر نية القتل العمد لدى الطاعن من العداوة الكامنة بينه وبين عائلة الطرامنة مع أن ظروف الدعوى كما أثبتتها المحكمة تدل على أن الرغبة فى الانتقام كانت تستعر فى صدور أهل الطرامنة لسبق اتهامه فى قتل أحد أفراد عائلتهم ، وإذ استدل على توافر ظرف سبق الاصرار مما يبيته من العداوة انتمى بين الطاعن وأهله الطرامنة ومن ذهب به مع أخيه إلى مكان الحادث يحمل كل منهما بندقية مع أنه لم يثبت أن لهما أو لأخيه ما يدعوهما إلى الذهاب إلى محل الحادث الذى يقيم به أفراد عائلة الطرامنة أعدائهم . ومع أن المجنى عليه ليس من أفراد هذه العائلة ، ومع أنه كان من بين الشهود أفراد منها لو كان قصد الطاعن قتل أحدهم لقتله بدل المجنى عليه ، وإذ تضاربت أسباب المحكم على نحو لا يسمح لمحكمة النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة وهل كان المجنى عليه مقصودا بالقتل أو أنه أصيب بعيار نارى طائش .

وحيث إن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إنه في يوم ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ الموافق ١٨ شعبان سنة ١٣٦٩ بناحية المدرس مركز طامديرية جرجا كان المجنى عليه عكاشه خلف حامد يجلس مع والدته رنة بنحيت جمعة في سويقة بلدة المدرس يبعان خضرا كما جرت بذلك عادتهما كل يوم وبعد العصر كانا قد باءا ما معهما وأخذا يحصيان ما تجمع لديهما من نقدية وكان يجلس على مقربة منهما معوض أحمد عوض وعبد الجواد همام السايح كما كان بالسويقة سيد عبد العال أحمد بدوي وعندئذ حضر المتهم محمود محمد خلف ومعه أخوه أحمد محمد خلف ومع كل منهما بندقية واتجها إلى المجنى عليه عكاشه خلف حما وصوب المتهم محمود محمد خلف إليه بندقيته ففهم المجنى عليه واقفا ينبغي الفرار ولكن المتهم محمود محمد خلف عاجله بإطلاق العيار قاصدا قتله فأصابه بمقدم صدره وحاول المجنى عليه الالتجاء إلى منزله فلم يستطع وسقط على الأرض وفاضت روحه وكان أحمد محمد خلف أخو المتهم قد أطلق عيارا آخر من بندقية على المجنى عليه لم يصبه". ثم أورد الأدلة التي استخلص منها أن البطاعن هو الذي أطلق على المجنى عليه المقدوف النار الذي أصابه وهو يهيم بالوقوف فسقط على الأرض وفاضت روحه وأن أخاه هو الذي أطلق المقدوف الآخر الذي لم يصب المجنى عليه. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن سبب الحادث فقال : "إنه يرجع إلى العداء الكامن بين المتهم وعائلة الطرامنة وقد ذهب المتهم محمود محمد خلف وأخوه أحمد إلى محل الحادث لقتل من يوقعه سوء حظه بين أيديهم من عائلة الطرامنة التي تقع محلاتهم بالسويقة ولكنهما لم يجدا غير المجنى عليه ووالدته التي تمت بصلته القربى لعائلة الطرامنة وتقيم مع ولدها وسط مساكنهم فكان المجنى عليه هدفا لهذا الانتقام ، وهذا الذي رآته المحكمة ثابت من أقوال نائب المدة بالجلسة بأن غرض المتهم وأخيه من الذهاب للسويقة هو الانتقام من عائلة الطرامنة أصحاب المحلات التجارية بها ، فضلا عما شهد به معوض أحمد عوض بأن المجنى عليه كان جاسوسا على المتهم ينقل أخباره لأخواله عائلة الطرامنة". ثم تحدث عن سبق الإصرار فقال : "إنه ثابت مما شهد به نائب العمدة ومعوض أحمد عوض بأن المجنى عليه تعود البيع في السويقة يوميا وأن

المتهم يعلم بذلك وقد ذهب المتهم وأخوه أحمد لمحل الحادث يحمل كل منهما
ببندقية وفي تصميحهما ارتكاب جريمة القتل ويستوى في ذلك قتل المجنى عليه
بالذات أو قتل أحد أفراد عائلته". لم كان ذلك ، وكان الحكم قد بين الأدلة
التي استخلص منها النتائج السالف ذكرها وأرجع كلا منها إلى سنده من أوراق
الدعوى - فان ما يثيره الطاعن من احتمال أن يكون أخوه هو مطلق العيار الأول
الذى أصاب المجنى عليه فقتله وأن يكون عياره هو قد أطلق بعد وفاة المجنى عليه -
ما يثيره الطاعن من ذلك ، لا محل له لأن الحكم قد أثبت في وضوح بالأدلة التي
بينها أن الطاعن هو مطلق العيار الذى أصاب المجنى عليه ، وأما ما استطرد إليه
الحكم بعد ذلك في سبيل الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن فانه لا يؤثر
في الواقعة التي أثبتتها عليه وواقبه من أجلها ، ومع هذا فان ما قاله الحكم ردا
على دفاع الطاعن صحيح في القانون . ذلك لأنه يكفى لاعتبار الجاني فاعلا
للجريمة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن يكون قد
اتفق مع غيره على ارتكابها وأعدا لذلك عدتهما وتسليح كل منهما ببندقية وتوجيهها
إلى المكان الذى اعتاد المجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجداه أطلق كل منهما عليه
عيارا من البندقية التي يحملها ولو كان عيار واحد هو الذى أصاب المجنى عليه
ونشأت عنه وفاته . ذلك بأن ما أتاه كل منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة
التي اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذى يقوم به كل منهما في المساهمة فيها
وما دام كل منهما قد قام بالدور الذى اختص به وما دام هذا التدبير قد أنتج
النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة ، فلا محل للبحث فيما إذا كانت تلك
النتيجة قد نشأت عن كلا العيارين أو عيار واحد وبالتالي لا يبقى هناك مجال
للغروض التي يفترضها الطاعن ، كما أنه لا محل لما يقوله الطاعن من أن قتل
المجنى عليه لم يكن وليد سبق الاصرار ، بل أنه صدر عن نية طارئة إثر مناجاة
الجانيين له بعد أن كانت نيتهما مبيتة على قتل أشخاص آخرين . لا محل لذلك ،
لأن الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا مبيتين النية على قتل من

يصادفانه من غرمائهما أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم وأن المجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم وأنه كان ينقل الأخبار إليهم مما مقاده أنه ممن يشاءهم التصميم السابق على القتل .

وحيث إن باقى ما يثيره الطاعن مردود بأن الحكم قد بين وقائع الدعوى وسبب الحادث ودل على ثبوت نية القتل وسبق الاصرار بأدلة سائغة خالية من الناقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٩)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . صاحب . مصنع حلوى . عقابه طبقا للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٠ لا محل له بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك المحلى .

إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلى الذى نشر بالعدد رقم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى نص فيه على إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالفندان ، وعلى قصر أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص للاستهلاك العائلى ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية يصبح لا وجه لعقاب صاحب مصنع الحلوى بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه بوصفه صاحب المحل المبين بالمحضر أولا :
صنع الحلوى المعروفة باسم الفندان دون أن يخطئها بمسحوق الفستق أو اللوز
أو الفول السوداني . ثانيا : لم يمسك سجلا منظما يثبت فيه البيانات التي تتطلبها
المادة ٢/٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣
من القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ و ٢/٢
و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩
و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الجنح
المستعجلة قضت فيها بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٥٦ و ٥٥
من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة
وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة شهور على نفقته وأمرت بوقف
تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم
نهائيا عن التهمة الأولى، وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم
ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف
وألزمت المتهم بالمصاريف الجنائية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة
١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل
بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ ولما كان قد صدر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢
قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بالغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر

فما عدا الاستهلاك العائلي ونشر بالعدد رقم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢. وقد نص فيما نصت عليه المادة الثانية منه على إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالقندان كما نص في المادة الأولى على أن ينحصر السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه. لما كان ذلك فإن الواقعة التي دين الطاعن بها قد أصبحت ولا عقاب عليها ويتمين لذلك نقض الحكم وبراءة الطاعن عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(١٤٠)

القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

اختلاس . إدانة المتهم في تبديد أشياء مسجلة إليه دون بيان توافر قصد الجنائي لديه . قصور في الحكم

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجني عليه بناء على مجرد قوله إن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها ، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ماله واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه — فذلك قصور يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ شهر سابق على يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٥١ بدد النقود والأدوات الكهربائية المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لحنفى محمد حسن والمسلمة إليه على سبيل الوكالة لشراء أسلاك بالنقود وتركيبها في الأدوات فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجني عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الأزبكية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم ،

والمحكمة المذكورة قضت برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه دانه بجرime التبديد دون أن يبين توفر القصد الجنائي لديه ، وهو انتواؤه إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، إضرارا بالمجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله إن المتهم تسلم من المجنى عليه سبع بوبينات ومبلغ خمسة جنيهات ليقوم بشراء أسلاك ولفها على البوبينات ، وإعادتها بعد انتهاء العمل فيها ، إلا أن المتهم لم يردّها إليه ، وقد سأل عنه مرارا في محل إقامته فلم يجده ، كما أنه لم يسأل في التحقيق لعدم الاستدلال عليه وقد قرر المجنى عليه بالحاسة أن المتهم أعاد إليه سبع بوبينات بعد تقديم البلاغ والتحقيق ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليه ، وأنه يتعين معاقبة المتهم عليها ، وفقا للمادة المطلوبة .

وحيث إنه لما كان الحكم قد أقصر على القول بأن الطاعن قد تسلم من المجنى عليه الأشياء التي اتهم بتبديدها ، ثم لم يردّها ، وبني على ذلك إدانته بجرime التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه ، وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، إضرارا بصاحبه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من أن المجنى عليه لم يجد الطاعن بمنزله ، رغم تكرار السؤال عنه ، لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس ، كما هو معترف في القانون ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ، مما يبيح ويستوجب نقضه من غير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(١٤١)

القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢٢ القضائية :

معارضة : عدم جواز أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . نطبق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية .

إن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . وإذن متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لأنه تسبب بإهماله في إصابة المجنى عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيابياً بالعقوبة وبإلزام والده بصفته ولياً طبيعياً عليه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنياً دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن قرر المدعى بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولى الطبيعى لزوال صفته ، وطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنية على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة في المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابي فيما قضى به من عقوبة وبإثبات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة الولى الطبيعى على الطاعن ، وبإلزام الأخير بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل التعويض ، وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم استثناءً بإباحة الحكم المطعون فيه ، متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قد اختتم في الدعوى وقضى عليه غيابياً التعويض بصفته ولياً على ابنه المتهم أى بوصف كونه ممثله ونائبه لصغر سنه لا باعتباره مسئولاً مدنياً عما يقع منه ، فالحكم عليه غيابياً بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الأصيل في الدعوى وهو المتهم الذى عارض في الحكم ، ويكون تنازل المدعى عن مخاصمة الأب لزوال صفته لا يغير من الوضع القانوني ولا يجعل الدعوى

على الابن مبتدأة ، ولأن المعارضة لاتعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعى بالحق المدني الذي صدر الحكم الغيابي على ممثل المتهم حضوريا بالنسبة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدائرة مركز أبو كبير تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة أحمد محمد عبد الله الفرودي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن كان يقود الموتوسيكل بحالة خطيرة ومسرعا فصادم المجنى عليه فأحدث به الإصابات الميمنة بالقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد محمد عبد الله الفرودي بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ ١٥٠ جنيها تعويضا مؤقلا . ومحكمة أبو كبير الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٥ جنيها وإلزام رمضان زناقي بصفته وليا طبيعيا على المتهم بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيها والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . فعارض المتهم ولدى نظر المعارضة تنازل المدعي المدني عن مخاصمة رمضان زناقي بصفته وليا طبيعيا على ابنه ، وطلب القضاء له على المتهم بمبلغ ٥٠ جنية بصفة تعويض . والمحكمة المذكورة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع (أولا) برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية من عقوبة . (ثانيا) في الدعوى المدنية : ١ — إثبات تنازل المدعي المدني عن مخاصمته رمضان زناقي بصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم و ٢ — بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنية والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف المتهم الحكم في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، كما استأنفه المدعي المدني في ١٩ من نفس الشهر وقيد الاستئنافان برقم ١٤ سنة ١٩٥٢ . ومحكمة الزقازيق الابتدائية بجهة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما ، وتأييد الحكم المستأنف ، وألزمت

كلا من المتهم والمدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستثنائية بالنسبة لاستثنائه بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المقدمة من الطاعن والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني (المطعون ضده) مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع أن الحكم الغيابي المعارض فيه كان قد قضى بإلزام والده بصفته وابه الطبيعي بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٠ جنيتها فقط ، ولما كان ذلك الحكم حضوريا بالنسبة إلى المطعون ضده فما كان يجوز زيادة التعويض في الحكم الصادر في معارضة الطاعن عن المبلغ المحكوم به غيابيا على والده بهذه الصفة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت من النيابة العامة على الطاعن بأنه : في يوم ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز كفر صقر تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة أحمد محمد عبدالله الفرودي وكان ذلك ناشئ عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته الواثئ بأن كان يقوم الموتوسيكل بجائنة خطيرة ومسرعا فسددم المجنى عليه فأحدث به الإصابة الميينة ؛ لتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وأثناء نظر الدعوى ادعى المطعون ضده مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٥٠ ج مؤقتا على سبيل التعويض وطلب التأجيل لإعلان والده بالدعوى المدنية وبجلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة غيابيا على المتهم بالعقوبة وبالإلزام رمضان زناتي بصفته وليا طبيعيا عليه بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيتها والمصاريف دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت . وعند نظر المعارضة المقدمة من المتهم قرر المدعى بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولي الطبيعي وهو والد المتهم لزوال صفته وطلب إلزام المتهم بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة في المعارضة برفضها وتأيد الحكم الغيابي فيما قضى به

من عقوبة وبلايات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة رمضان زناى بصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم وبإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروف المتناسبة لهذا المبلغ وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ثم تأيد هذا الحكم استئنافيا بالحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما كان يبين من محاضر الجلسات أن والد الطاعن قد اختصم في الدعوى وقضى عليه غيابيا بالتعويض بصفته وليا على ابنه المتهم أى بوصف يكونه ممثله ونائبه القانوني لصغر سنه لا باعتباره مسئولا مدنيا عما يقع منه ، فإن الحكم عليه غيابيا بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الأصلي في الدعوى وهو المتهم الذى عارض فى الحكم . ويكون تنازل المدعى عن مخاصمة الأب لزال صفته لا يغير من الوضع القانوني ولا يجعل الدعوى على الابن مبتدأة ، وكانت المعارضة لاتعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض خصده وهو المدعى بالحق المدني الذى صدر الحكم الغيابي على ممثل المتهم بحضوره بالنسبة إليه فإنه لا يقبل منه . وكانت المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة ، أنه وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة المقدمة من المتهم بالزامه بأن يدفع للمعارض ضده مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض بدلا من مبلغ ١٥٠ جنيها للمحكوم به غيابيا على والده بصفته وليا عليه ، إذ قضى الحكم بذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتصحيح الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه فيما زاد على المبلغ المحكوم به غيابيا من محكمة أول درجة .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأبيس غالى المستشارين .

(١٤٢)

القضية رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) تزوير فى ورقة رسمية . ركن الضرر . تحققه بمجرد تغيير الحقيقة فيها .
 - (ب) تزوير فى ورقة رسمية . القصد الجنائى . تحققه بتعمد تغيير الحقيقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .
- ١ — إن الضرر فى جريمة التزوير فى الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما فى ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدليلية .
- ٢ — إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا — المتهم الأول بصفته موظفا عموميا رئيسا للقلم الجنائى بنبابة سنورس وأثناء تأدية وظيفته ارتكب تزويرا فى محاضر رسمية وهى محاضر الجمع ٤٢٩٧ و ٤٢٩٨ و ٤٢٩٩ سنة ١٩٤١ سنورس المتهم فيها مراد خلف بتبديد زراعات محجوز عليها إداريا لمصلحة خزانة الدولة نظير الأموال وذلك بأن غير تواريخ الجلسات التى حددها حضرة الأستاذ بدر الدين اسماعيل وكيل النيابة لنظر هذه القضايا فى ١٩٤١/٩/٢٣ بأن جعلها

١٩٤١/١٠/٧ في القضية الأولى و ١٩٤١/١٠/٢٨ في القضيتين الأخيرتين وذلك بعد أن تم إعلان المتهم في القضايا الثلاث للجلسة المحددة أصلا (ب) المتهم الأول أيضا بصفته المذكورة ارتكب تزويرا في دفتر رسمي هو الجدول العمومي لقيد قضايا الجنح والجنايات استمارة رقم ٣ نيابة بأن غير تواريخ الجلسات المحددة انظر القضايا سالفة الذكر الى التواريخ غير الصحيحة وذلك لكي تتفق البيانات الميمنة بالجدول مع البيانات المزورة بالمحاضر والاعلانات وقد ارتكب هذا المتهم مثل هذا التزوير على التفصيل المبين آنفا في محاضر الجنح ٢٨٨٢ سنة ١٩٤٢ و ٢٠٥٩ و ٢٨٢٠ سنة ١٩٤٠ وفي طلبات الحضور فيها وفي الجدول توصلا الى تأخير نظر القضايا لمصلحة المتهمين فيها . ثانيا - (١) المتهم الأول بصفته المذكورة ارتكب أيضا تزويرا في محرر رسمي وهو تقرير المعارضة أورنيك رقم ٥ مكرر نيابة الخاص بقضية اللجنة رقم ١٠٠٢ سنورس سنة ١٩٣٩ وذلك بأن غير تاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة من ١٩٤٠/٦/٤ الى ١٩٤٠/٧/٢ توصلا الى جعل جلسة المعارضة في خلال العطلة القضائية كي تؤجل إداريا الى ما بعد نهاية أغسطس سنة ١٩٤٠ وقد تم ذلك فعلا فأجلت القضية إداريا لجلسة ١٩٤١/٢/٢٥ . (ب) المتهم الأول بصفته المذكورة أيضا ارتكب تزويرا في اشارة حضرة القاضي على محرر رسمي هو دوسيه اللجنة المشار اليها أورنيك رقم ١٢ نيابة بأن غير التاريخ المؤجله له هذه القضية من ١٩٤١/٢/٢٥ الى ١٩٤١/٢/١١ لكي يتفق اليوم الأخير ويوم عذالة رسمية هو عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حتى تؤجل القضية مرة أخرى إداريا وقد حصل ذلك فعلا وتأجلت القضية مرة أخرى إداريا لجلسة ١٩٤١/٦/٢٤ (ج) المتهم الأول بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو أمر حضرة وكيل نيابة سنورس المؤرخ في ١٩٤٠/٧/٩ بإعلان القضية المذكورة لجلسة ١٩٤١/٢/٢٥ بأن غير رقم ٢٥ الى ١١ وقد تم التزوير المشار اليه في البندين السابقين بعد أن تم اعلان الشاهد أحمد حسن جاویش افندی في هذه القضية فعلا لجلسة ١٩٤١/٢/٢٥ على ما هو ثابت بدفتر قيد أوراق المحضرين وطلب حضور الشاهد ، ثالثا : المتهم الأول بصفته المذكورة آنفا ارتكب أيضا تزويرا في تقرير المعارضة أورنيك رقم ٥ مكرر نيابة

في قضية اللجنة رقم ٦٤٠٦ سنورس سنة ١٩٤٠ بأن غير تاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة من ١٩٤٣/٢/٩ الى ١٩٤٣/٣/٩ وذلك بعد اعلان الشاهد شفيق سيفين معاون الادارة للجلسة الصحيحة . وقد اشترك المتهمان الثاني والثالث مع المتهم الأول في ارتكاب الجرائم سالفة الذكر جميعها بطريق المساعدة بأن قاما بإجراء بعض التغييرات المشار اليها بناء على أمر المتهم الأول ف وقعت الجرائم المذكورة بناء على هذه المساعدة . رابعا — المتهم الثاني حسن محمد السقاري ارتكب تزويرا في دفتر رسمي هو الجدول العمومي لقيد قضايا الجنح والجنايات أورنيك رقم ٣ نيابة وذلك بأن (١) غير تواريخ التقارير بالمعارضات في قضايا الجنح ٥٢٨٨ و ٥٢٨٩ و ٥٢٩٠ و ٥٢٩٢ و ٥٢٩٣ و ٥٢٩٦ سنورس سنة ١٩٤٠ من ١٩٤١/٥/٢٥ الى ١٩٤٢/٤/٢٥ وهذه القضايا جميعها متهم فيها شخص واحد هو صالح جاد الله (ب) غير تواريخ الجلسات المحددة لنظر هذه المعارضات من جلسات مجهولة التاريخ محاها ووضع بدلا منها تواريخ ٦/٢ و ٦/٢ و ٦/٩ و ٦/١٦ و ٦/١٦ و ٦/٩ سنة ١٩٤٢ على التوالي وكانت الجلسات الصحيحة سابقة على هذه التواريخ وقد اشترك المتهم الأول عبد الحميد سليمان أيضا مع هذا المتهم في ارتكاب هذه الجريمة بطريق التحريض والاتفاق بأن أمره واتفق معه على الجلسات الجديدة المحددة فغير ومحا وقد تمت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق، وقد ارتكب المتهمان الأول والثاني جرائم أخرى مماثلة وبنفس الطرق السابق اثباتها في القضيتين ١١٩ و ١٢٠ سنة ١٩٤٠ . خامسا . (١) المتهم الثاني حسن محمد السقاري سرق أوراق مرافعة قضائية ، قضية اللجنة رقم ٢٤٤١ سنورس سنة ١٩٤٢ التي كانت في عهدة متولى احمد متولى كاتب الجلسة والمتهم فيها حسن محمد السقاري نفسه بالتبديد ولم يظهر حاد إلا عند البدء في تفتيش النيابة في ١٩٤٣/١/٢٥ وكانت هذه القضية مقدمة للجلسة ٤/٧ ١٩٤٢ فلم تقدم لها وأدخلها المتهم بجلسة ١٩٤٣/١/٢٦ دون أن تعرض على حضرة وكيل النيابة وبغير اشارة منه وذلك بفعل المتهم الأول (ب) المتهم الأول عبد الحميد سليمان بصفته المذكورة ارتكب تزويرا في دفتر رسمي هو الجدول العمومي لقيد قضايا الجنح والجنايات أورنيك ٣ نيابة بأن أثبت كذبا أن القضية ٢٤٤١

سنورس سنة ١٩٤٢ حكم فيها بجلسة ١٩٤٢/٤٧ غيابيا بالحبس شهرا مع الشغل وذلك توصلا إلى عدم كشف حقيقة الواقع من أن القضية لم يسبق تقديمها للجلسة فعلا وقد اشترك المتهم الثاني حسن محمد السقاري مع المتهم الأول بطريق الاتفاق في ارتكاب جريمة التزوير المشار إليها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وطلبت من قاضي الاحالة احالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى طلبت النيابة تعديل وصف التهمة كالآتي : المتهم الأول بصفته المذكورة آنفا ارتكب أيضا تزويرا في تقرير المعارضة أورنيك رقم ٥ مكرر نيابة في قضية اللجنة رقم ٦٤٠٦ سنة ١٩٤٠ سنورس بأن غير تاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة من ١٩٤٣/٢/٩ إلى ١٩٤٣/٣/٩ وذلك بعد اعلان الشاهد شفيق سيفين معاون الادارة للجلسة الصحيحة وقد اشترك المتهمان الثاني والثالث مع المتهم الأول في ارتكاب الجرائم مألوفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكابها ورافقاه إلى الدفترخانة وقدماه له القضايا المشار إليها فوقعت الجرائم المذكورة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت فيها حضوريا - عملا بمواد الاتهام - مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جميع المتهمين مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول : أولا - بمعاينة كل من عبد الحميد سليمان وحسن محمد السقاري بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ثانيا - بمعاينه عزيز فريج الله بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة على أن يعامل الأول بالفئة (ا) . فطعن الطاعن الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن ما قام حاجب النيابة بتحريره من بيانات في وصف النيابة للتهمة في بعض القضايا وكتابته تواريخ الجلسات التي تقدم إليها ، لا يمكن أن يستمد صفته الرسمية لمجرد اتصاله بحضور هذه القضايا وأن الحكم إذا اعتبر التغير في تواريخ الجلسات تزويرا من

الطاعن في أوراق رسمية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأنه ذكر المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات من بين المواد التي طبقها في حق الطاعن مع أن جريمة سرقة قضية اللجنة لم تسند إليه في أمر الإحالة ولم يدينه الحكم فيها - وأنه لم يبين ركني الضرر والقصد الجنائي الخاص اللذين يتطلب القانون توافرها في جريمة التزوير ، وأنه ليس يكفي في ذلك قوله إن التغيير الذي وقع كان يقصد به الإضرار بالصالح العام لأن الطاعن لم يكن ينبغي من تغيير تواريخ الجلسات إلا مصلحة عامة هي توزيع القضايا على جلسات مستقبلية لازدحام الجلسات القريبة بها ، وأن الحكم أخل بدفاعه إذ دانه في التهمة الثالثة بناء على اعترافه في التهم الأخرى دون أن تقوم المحكمة بتحقيق دفاعه في تلك التهمة القائمة على انكار وقوعها منه . وينبغي للطاعنان الثاني والثالث على الحكم كذلك أنه لم يبين أدلة الاتفاق بينهما وبين الطاعن الأول على ما وقع من تزوير ولا عن علمهما بما أجراه في القضايا التي قدماها إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به أركان جرائم التزوير التي دان الطاعن الأول بها وعناصر اشتراك الطاعنين الثاني والثالث معه فيها بطريق اتفاقهما معه ومساعدته على ارتكابها وبين الأفعال التي عدّها اشتراكا منهما فيها ، كما بين وقائع التزوير التي دان الطاعن الثاني بها ودان الطاعن الأول بالاشتراك معه فيها وكذلك واقعة سرقة أوراق قضية اللجنة التي دان الطاعن الثاني بها أيضا وأورد على وقائعها وعلى أفعال الاشتراك فيها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان يبين من الحكم أن تواريخ الجلسات التي ورد عليها التغيير هي بيانات في ورقة رسمية موقع عليها من الموظف المختص بتحريرها ، وكان لا عبرة بأن يكون الموظف قد عهد إلى غيره بكتابتها ما دام الأصل فيها أن تصدر عنه وما دام توقيعها على الورقة قد أعطاها صفتها الرسمية مما يجعل التغيير فيها تزوير في ورقة رسمية ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن الأول أنه قصد بارجاء نظر القضايا خدمة بعض المتهمين فيها ، ثم تعرض لركني الضرر والقصد الجنائي فقال : ” إن ركن الضرر توافر من اقدام المتهمين على التغيير في الأوراق الأميرية ” وأن ” القصد الجنائي متوافر

من الاقدام على تغيير الحقيقة مع علمهم بها بقصد الاضرار بالصالح العام وتأخير نظر بعض القضايا باثبات بيانات غير صحيحة“ ، وكان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما في ذلك من العبث بمحجيتها وقيمتها الدليلية كما يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن الأول طلب الى المحكمة تحقيق أمر خاص بالتهمة النافذة التي أنكرها والتي دانه الحكم بها لما بينه من أدلة ، كما لا يبين من الحكم أنه طبق المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن الأول وإنما هو أورد في نهايته مواد القانون التي طبقها بالنسبة الى المتهمين جميعا دون تخصيص لكل منهم بمواد العقاب المنطبقة على جرائمهم ، هذا إلى أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من ذلك في طعنه ما دام الحكم قد أوقع عليه عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي تدخل في العقوبة المقررة لكل من الجرائم التي دانه الحكم بها وذكر مواد القانون المنطبقة عليها . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعنون لا يكون له محل ولا يعدو ما قاله الطاعنان الثاني والثالث في طعنهما أن يكون مجادلة منهما في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٤٣)

القضية رقم ١١٧٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسييه . دفاع شرعى . الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه .

متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المتهم تمكن فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينبنى قيام هذه الحالة لديه وقت أن قارف الجريمة التى دانت به ، فإذا هى دانت دون أن تشير الى هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه .

لثوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الله على سيد احمد و ٢ - محمد عبد الحميد على (الطاعن) و ٣ - محمود ادريس أبو مشقه بأنهم المتهم : الأول ضرب عمدا طایل حسين أبو مشقه بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتى تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقدت جزء من الحدية الجدارية اليمنى فى مساحة قدرها ٤ x ٣ سم مما يعرض حياته للخطر ويجعله عرضة لحدوث مضاعفات وأشد تأثرا بالإصابات الخفيفة وتضعف من قوة جلده على العمل بنحو ١٦ ٪ المتهم الثانى - ضرب عمدا حسين ابراهيم أبو مشقه بعصا على يده اليسرى وساعده الأيمن فأحدث بهما الإصابتين الموصوفتين بالتقارير الطبية والتى تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان هما انكيلوز جزئى بالمفصل المشطى السلامى والسلامى الأول أدى الى حصول قيد فى كل من حركتى تنى وإتمام بسط هذا الإصبع مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٤ ٪ وإتاقه للنصف فى حركتى كب و بطح الساعد الأيمن مما يضعف من قوة احتماله على العمل بنحو ٥ ٪ . والمتهم الثالث : ضرب عبد المولى حسين محمد فأحدث به الإصابات المبينة بالكشف الطبى والتقارير الطبى الشرعى والتى تخلف عنها عاهة

مستديمة يستحيل برؤها وهي انكيلوز بالمفصل السلامي للاصبع الخنصر اليسرى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٥٠٪. وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، فقرر بذلك .

وقد ادعى ١ - طایل حسین أبو مشقة بحق مدني قبل المتهم الأول وطلب أن يحكم له بمبلغ مائة جنيه تعويضا . كما ادعى حسن إبراهيم أبو مشقة بحق مدني أيضا قبل المتهم الثاني وطلب أن يحكم له بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة الجنايات قضت فيها بحضور يا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا - بحبس سنة مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني حسين إبراهيم أبو مشقة مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة وجنيتها أتعاب محاماة وثانيا - ببراءة المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبل أو ضمما وألزمت رافوها بمصاريفها وذلك عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن كان معه من فريقه الذين أصيبوا في المشاجرة وكان المحكمة دانتهم دون أن ترد على دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى قال : "إن مشادة قامت بين جابر إدريس وبعض أفراد من عائلة المتهمين الأول والثاني عبد الله علي سيد أحمد ومحمد عبد الحميد علي (الطاعن) بخصوص رى الأرض وانتهى النزاع بتوقف جابر إدريس عن الرى وذهب إلى والده وأخبره بما كان من أمر المتهمين فشكا الوالد إلى نائب العمدة الذي استحضر الطرفين وانفقا على الصلح وفي اليوم الثاني حمل بعض أفراد عائلة عبد الرحمن من فريق المتهمين الأولين قمحا لشونة بنك التسليف ومروا بعزبة أبو مشقة وفي عودتهم قابلهم بعض أفرادها فاحتكوا

بهم وقامت مشاجرة بين العائلتين أصيب فيها طایل حسين أبو مشفه وعبد المولى حسين بضربات أحدثت بأولهما عاهة مستديمة وهى فقد جزء من عظم الحدة الجدارية اليمنى ، كما أصيب الثانى بعاهة مستديمة هى انكلوز بالمفصل السلامى للأصبع الخنصر اليسرى وقد ضرب محمد عبد الحميد المتهم الثانى (الطاعن) أثناء المشاجرة حسين إبراهيم أبو مشفه بمصا على يده اليسرى وأخرى على ساء الأيمن فنشأ عن هاتين الضربتين عاهة مستديمة بسبابة اليد اليسرى وعاهة أخرى بالساعد الأيمن “ . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينفى قيام هذه الحالة لديه وقت أن قارف الجريمة التى دانت به . ولما كانت المحكمة قد قضت بادانته دون أن تشير إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوباً بالقتور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين : ابراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل .

(١٤٤)

القضية رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . قصور . مثال في واقعة تمسك فيها أحد المتهمين بأنه كانت في حالة دفاع شرعى
عن نفسه .

إذا كانت المحكمة في رددا على ما دفع به المتهم الثانى من أنه كان في حالة دفاع
شرعى عن نفسه قد اقتضت على القول بأن كلا من المتهمين اعتدى على الآخر
مما أدى إلى إصابتهما بإصابات تدل على الاعتداء المتبادل وليس كما يدعى المتهم
الثانى أنها وليدة دفاع عن النفس ، وذلك من غير أن تبين مم استخلصت أن
الاعتداء كان متبادلا وتوفق بين ذلك وبين ما سبق أن ذكرته من أن الأول
وفريقه كانوا متربصين للطاعن الثانى مما جعلها تدين الأول بجريمة إحداث
الغاية المستديمة مع سبق الاصرار ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : ضرب الثانى محمود سليمان روق
عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقد العزم على ضربه وتربص له في طريق
عودته إلى البلدة وضربه بسكين فأحدث به الجروح الميينة بالتقرير الطبى والى
نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى انكيز بالمفصل السلامى
الظفرى لإبهام اليد اليمنى مما يقلل من قدرة المحنى عليه على العمل بنحو ٣ - ٤٪

والثاني : ضرب الأول أحمد محمد روق عمدا فأحدث به الإصابتين المبيتين
بالتقرير الطبي واللذين تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت
عقاب الأول بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات . والثاني بالمادة ١/٢٤٢
من نفس القانون . وقد ادعى محمود سليمان روق بحق مدني قبل المتهم الأول
وطالب القضاء له بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنح أبي حماد الجزئية
قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ عملا بمادتي الاتهام مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . أولا — بحبس المتهم الأول
سنة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات وألزمته
بأن يدفع مبلغ ٢٠ جنيتها على سبيل التعويض للمتهم الثاني عن الإصابات التي
ألحقها به مع المصروفات المناسبة ومائة قرش أتعاب المحاماة . ثانيا : بحبس
المتهم الثاني شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات .
فاستأنف المتهمان ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم
المستأنف وإلزام الأول بالمصاريف المدنية الاستثنائية بلا مصاريف . فطعن
الأستاذ محمد فتحي المسلمي المحامي الوكيل عن الطاعن الثاني في هذا الحكم بطريق
النقض ، كما طعن فيه بطريق النقض أيضا الأستاذ محمد عبد الرحمن عمر المحامي
الوكيل عن الطاعن الأول ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه صور الواقعة
التي جعلها أساسا لإدانته بأن الطاعن الأول ترصد له في طريق عودته إلى منزله
وباغته بالعدوان وانتهال عليه طعنا بالسكين مما تتوافر معه حالة الدفاع الشرعي
عن النفس التي دفع بقيامها الطاعن الثاني ومع ذلك فقد نفت المحكمة توافر حالة
الدفاع وقضت بإدانته دون أن ترد على هذا الدفع ، لجاء حكمها على هذا النحو
مشوبا بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض رواية كل من المتهمين
للواقعة قد انتهى بقوله ” إنه تبين للمحكمة أن نزاعا بين المتهمين (الطاعنين) قد

احتدم حول إقامة حائط فتربص الأول (الطاعن الأول) مع فريقه للشانى (الطاعن الثانى) حتى إذا ما تقابلا اعتدى كل منهما على الآخر مما أدى إلى إصابتهما بإصابات تدل على الاعتداء وليس كما يدعى المتهم الثانى أنها وليدة الدفاع عن النفس . ثم قضى بمعاقبة الطاعنين ، الأول طبقا للمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات والثانى طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من ذلك القانون . ولما كانت المحكمة فى ردعها على ما دفع به الطاعن الثانى من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه قد اقتصرت على القول بأن كلا من المتهمين اعتدى على الآخر مما أدى إلى إصابتهما بإصابات تدل على الاعتداء وليس كما يدعى المتهم الثانى أنها وليدة الدفاع عن النفس من غير أن تبين مم استخلصت أن الاعتداء كان متبادلا وتوفق بين ذلك وبين ما سبق أن ذكرته من أن الأول وفريقه كانوا متربصين للطاعن الثانى مما جعلها تدين الأول بجريمة إحداث العاهة المستديمة مع سبق الإصرار — لما كان ذلك فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه من غير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن . ونظرا لوحدة الواقعة فإنه يتعين أن يكون نقض الحكم بالنسبة إلى كلا الطاعنين .

(١٤٤)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٢ القضائية :

ضرب نفى إلى الموت . مسالة الضارب عن الوفاة . يكفى أن تكون الإصابة التى أحدثها ساهمت فى هذه النتيجة .

إذا كان الحكم قد أثبت أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه فى رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ، وأن الضربين ساهمتا معا فى إحداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جريمة الضرب المفضى إلى الموت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : ضربا اسماعيل سعيد نصار عمدا بمصا غليظة على رأسه فأحدثتا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى قاضى

الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات
قرر بذلك . ومحكمة الجنايات قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١/٢٢٦ من
قانون العقوبات بمعاينة كل من محمد مرشدي سلامه وعلى محمد الصياد بالسجن
لمدة خمس سنين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن شهود الحادث قرروا بأن كلا من الطاعنين
قد ضرب المجنى عليه ضربة واحدة على رأسه ، وقد أثبت الكشف الطبي أن
رأسه إصابات ثلاثا ، وأن الوفاة نشأت عن اثنتين منها ، فتكون إحدى
الإصابات لم تساهم في الوفاة ، وقد تكون هي إصابة الطاعن ، ولذلك طلب
أن يؤخذ بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب ، إلا أن الحكم لم يأخذ
بهذا الدفاع ، ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن مشادة
وقعت بين ابن المجنى عليه وبين أخت المتهم الثاني لسبب نزاع على الري ،
حضر على أثرها المتهمان واعتسدا على المجنى عليه بأن ضرباه بعض غليظة على
رأسه ضربا أفضى الى موته . ثم أورد الأدلة على هذه الواقعة مما شهد به الشهود
وأشار الى إصابات المجنى عليه ، كما وردت في التقرير الطبي الشرعي ، فقال
إنها حدثت من أكثر من مصادمة واحدة وعلى الأقل من مصادمتين ، ثم تحدث
عن مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة وما قرره من أن المجنى عليه ضرب في رأسه
ضربتين أحدثت إحداهما كسرا منخسفا بمقدم يسار الرأس ، وأحدثت الثانية
كسرا منخسفا بيمين الرأس ، وأن كلا من الإصابتين على حدتها تكفي لحدوث
الوفاة ، وقد ساهمت كل منهما في إحداثها . ثم انتهى الحكم الى أن كلا من
المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ، وأن
الضربتين ساهمتا معا في إحداث الوفاة . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يشير
الطاعن عن وجود إصابة ثالثة بالمجنى عليه لم تساهم في الوفاة لا يكون سوى
جدل في مسألة موضوعية فصأت فيها المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية بما
لا يعقب لحكمها فيه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣

بإدارة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى فاضل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن .

(١٤٦)

القضية رقم ١٦٣٣ سنة ٢١ القضائية :

استئناف . تعديل الطلبات في المذكرات . شرطه . تعديل الطلبات في مذكرة قدمها المدعى المدعى بعد حجر القضية لحكم بناء على ترخيص من المحكمة لم يحدد فيه موعد لكل من الخصوم لتقديم مذكرته . لا أثر له في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه .

إن حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم لبعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة ، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد إقفال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمرارا للمرافعة ، ما دامت المحكمة لم تحدد فيه موعدا لكل منهم ليقدم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعدو كونها توضيحا للطلبات التي أبدت قبل انتهاء المرافعة . وإذن فتعديل المدعى المدني طلباته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيا في مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جناح بنى سويف الجزئية على المتهمين بأنهم : المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع

بددوا زراعات قطن وقمح وبرسيم وتبن وذرة شامى الموضحة بمحضر المحضر المؤرخ في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ و ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والمحجوز عليها قضائيا وكانت لم تسلم إليهم إلا على سبيل الوديعة لحراستها فوقع هذا التبييد إضرارا بالاطالب . والخامس والسادس والسابعة والثامن اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأربعة الأول في ارتكاب الجريمة سالمة الذكر مع علمهم بها بأن اتفقوا معهم على التبييد وأعانوهم عليه وأسروهم بنقل المحجوزات وبيعها وقبضوا ثمنها فوقعت الجريمة بناء على ذلك . وطلب معاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات ، كما طلب إلزامهم جميعا بأن يدفعوا له (الطاعن) قرشا صاغا واحدا مع المصاريف والأتعاب والنفاذ ثم عدل طلباته أخيرا إلى طلب إلزامهم متصامنين بدفع واحد وخمسين جنيها . نظرت الدعوى ثم قضى فيها حضوريا للتهم ثلاث وغايبيا للباقيين براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافقها بمصاريفها وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة بنى - سوييف الابتدائية دفع الحاضر مع المتهمين بعدم قبول الاستئناف شكلا لقلة النصاب . وبعد أن أتمت نظره قضت فيه حضوريا بعدم جواز الاستئناف وإلزام المدعى بالحق المدني بالمصاريف وثلاثمائة قرش أتعاب محاماة . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم جواز الاستئناف المرفوع منه لقلة النصاب ، في حين أن الطاعن قد عدل طلباته في المذكرة التي أعنتها للاستئناف بصددهم بعد حجز القضية للحكم أمام محكمة أول درجة إلى واحد وخمسين جنيها وهو النصاب الجائز استئنافه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحق المدني رفع دعواه مباشرة على المطعون ضدهم بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ طالبا إلزامهم بأن يدفعوا له قرشا واحدا على سبيل التعويض ، ثم عدل طلباته بإعلان تاريخه

٨ من مايو سنة ١٩٤٩ إلى واحد وعشرين جنيها ، وقد سمعت الدعوى أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ وترافع الخصوم فيها على أساس هذه الطلبات المدلة ، ثم حجزت القضية للحكم بجلسة ١٥ فبراير ، وصرح بتقديم مذكرات لمن يشاء ، فقدم الطاعن مذكرة بتاريخ ٨ من فبراير رفع فيها طلباته إلى واحد وخمسين جنيها . وبين مما تقدم أن محكمة أول درجة قد انتهت من سماع الدعوى بجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ وأبدى الطاعن أقواله وطلباته فيها باعتبار التعويض المطلوب له واحد وعشرين جنيها ، ثم أقفل باب المرافعة في الدعوى وقررت المحكمة أن تصدر حكمها فيها بجلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ . ولما كان حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم للبعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات أثناء المرافعة ، وكان تصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء لا يمكن اعتباره استمرارا للمرافعة لأن المحكمة لم تحدد فيه موعدا لكل منهم ليقدم فيه مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم . لما كان ذلك فإن هذا التصريح في هذه الحالة مفاده أن تكون المذكرات التي صرحت بها المحكمة توضيحا للطلبات التي أبدت قبل انتهاء المرافعة ولذا فإن ما بدأ إليه الطاعن من تعديل طلباته في المذكرة التي أعلنها لبعض المطعون ضدهم بعد حجز القضية للحكم على الصورة السالفة يكون عديم الأثر في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه ، ويكون الحكم صحيحا في قضائه بعدم جواز الاستئناف ويكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل .

(١٤٧)

القضية رقم ١١٦٩ سنة ٢٢ القضائية :

إثبات . خبير . الاعتماد فى تقدير من المجنى عليها على تقديره . لا حرج على المحكمة فى ذلك .
النعمى على الحكم بأن حقيقة السن معروفة فى دار البطيركية . لا يجدى .
لا حرج على المحكمة فى الاعتماد فى تقدير من المجنى عليها على تقدير الخبير الفنى ،
ولا يصح النعمى على الحكم فى ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقة السن معروفة
فى دار البطيركية ، لأن هذه الدار ليست هى الجهة الرسمية التى تحفظ بها السجلات
المعدة بتقيد المواليد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : فى خلال ستة شهور سابقة على أول مايو
سنة ١٩٥١ بدائرة قسم محرم بك هتك عرض والتى لم تبلغ من العمر
ثمانية عشر عاما بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمواد ٢٦٩/١ - ٢ - ٣
و ٢٦٧ - ٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى فاسبلى لاموزين بصفته وليا
شرعيا على ابنته - المجنى عليها - القاصرة بحق مدنى قبل المتهم ، وطلب القضاء
بمبلغ ألف جنيه . مصرى . ونظرت محكمة جنح محرم بك الجزئية هذه الدعوى
بعد أن أحالها قاضى الإحالة إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة
ثم قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيا اوقف التنفيذ ،
وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى فاسبلى لاموزين بصفته وليا شرعيا على ابنته

القاصرة مبلغ ٢٠٠ ج مائتي جنيه على سبيل التعويض مع
المصروفات المدنية المناسبة و ٥٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة بلا مصروفات جنائية .
فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم
المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم ،
وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل
أتعاب محاماة عنهما وأعفته من المصروفات الجنائية . وذلك عملاً بالمادة ٥٥
و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتمد في تقدير سن
المجنى عليها على تقرير الطبيب الشرعي الذي قال إن سنه يتراوح بين ١٦ و ١٧ سنة
في حين أن المجنى عليها قررت بالتحقيقات أن سنها معروف بالبطارية وقد دفع
الطاعن بأنه لا يصح الاعتماد في تقدير السن على تقدير الخبير طالما أن الوصول
إلى معرفة السن الحقيقية ميسور من طريق آخر وما كان في استطاعته دو أن يحصل
على شهادة الميلاد لأنها لا تعطى إلا لصاحب الشأن أو بناء على قرار من المحكمة
إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع رداً قاصراً . هذا إلى الخطأ
في تطبيق القانون لأن الواقعة إنما تتمخض في حقيقة زنا ارتكباها
الزوج في منزل الزوجية . ولما كانت المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات لا تجيز
محاكمة الزوج إلا بناء على شكوى الزوجة وطلبها الأمر الذي لم يتحقق في واقعة
الدعوى ، فقد كان تحريك الدعوى العمومية بمعرفة النيابة وحدها باطلاً ، ذلك —
على ما يقول الطاعن — بأن استحالة السير في دعوى الزنا تستتبع استحالة السير في أية
جريمة أخرى تكون مع الزنا حالة تعدد معنوي . ويضيف الطاعن أن من بين
الأدلة التي استند إليها الحكم في إدانته القول بوجود علاقة غرامية بينه وبين
المجنى عليها بمقولة إنه قدم لها بعض الهدايا . وقد قرر الطاعن في دفاعه أن هذه
الأشياء لم تقدم على سبيل الهدية بل ابتاعها المجنى عليها بوصفها عاملة بمتجره
على أن تسدد ثمنها على أقساط وأشهد على ذلك شهودا أيدهم إلا أن المحكمة لم ترد

على هذا الدفاع الهام . وأخيرا يقول الطاعن إن الحكم أخطأ إذ اعتمد على تقرير الطبيب الشرعى فى إثبات حالة المجنى عليها الجنسية وأن هذه الحالة يرجع إلى وقت يتفق وتاريخ الحادث ، فقد دفع الطاعن بأن هذه الحالة لا ترجع إلى الواقعة المنسوبة إليه بل إلى وقائع سابقة ودال على ذلك بتقرير مكتب الآداب الذى شهد بسوء سيرتها إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع ردا غير سديد بما قاله من أن ما جاء بتقرير مكتب الآداب المذكور لا يعنى الطاعن من العقاب لأن نصوص القانون عامة ولا وجه للتفرقة فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد أدلة مائغة على ثبوتها . ولما كان الأمر كذلك وكان لاجرج على المحكمة فى الاعتماد فى تقدير من المجنى عليها على تقدير الخبير الفنى ولا يصح التحدى بما يقوله الطاعن من أن حقيقة السن معروفة فى دار البطارية لأن هذه الدار ليست هى الجهة الرسمية التى تحفظ بها السجلات المعدة لفيد المواليد . لما كان ذلك ، وكان لا أساس لما يشبه الطاعن بصدد تكييف الواقعة والحق فى رفع الدعوى العمومية عنها ، ذلك لأن الجريمة التى أسندت إليه ، وعوقب عليها هى جريمة هنك عرض فتاة لم تبلغ الثمانى عشرة سنة وهى جريمة مستقلة عن جريمة زنا الزوج فى منزل الزوجية ولكل من الجريمتين مقوماتها القانونية الخاصة التى تختلف عن مقومات الأخرى . لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يشيرها وكان ما يقوله الطاعن — غير ذلك — من الجدل فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ؛ وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى .

(١٤٨)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٢ القضائية :

عزب . حكم . تسببه . بيان عزبة . تعديل فيها دون اذن من مجلس المديرية . معاقبة المتهم بإزالة الأعمال المخالفة في ظرف ستة . عدم بيان الأعمال المخالفة ووجه مخالفتها للقانون ، وهل اتخذ مجلس المديرية قرارا في هذا الشأن حسب القانون . قصور .

إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل في مبانى العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية . فاذا هو أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستوفيا للشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر هدمه الا اذا قام المالك بتنفيذ الشروط التى يضعها له المجلس فى المواعيد التى يحددها له ، فاذا كان الحكم الذى أدان الطاعن فى جريمة احداث تعديل فى مبانى عزبة بغير ترخيص من مجلس المديرية تطبيقا للمادة السابقة الذكر ، وعاقبه من أجل ذلك بالغرامة وبإزالة الأعمال المخالفة فى ظرف ستة ، وذلك دون أن يبين هذه الأعمال المخالفة التى قضى عليه بإزالتها ووجه مخالفتها للشروط والاجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون وهل اتخذ مجلس المديرية قرارا فى هذا الشأن حسب القانون ووضع الشروط اللازمة وحدد ميعاد التنفيذ — فإنه يكون قاصر البيان ، ما يعيد ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام عزبة بدون ترخيص بذلك من مجلس المديرية . وطلبت عقابه بالمادتين ٢ و ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠

ومحكمة جنح شين القناطر الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ١/١٠ و ١/١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بتغريم المتهم عشرة جنهات وحددت له مدة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم لإزالة الأعمال المخالفة بلا مصاريف جنائية ، وذلك على اعتبار أنه أحدث تعديلا في مباني العزبة التي تهدمت بدون ترخيص من مجلس المديرية . فاستأنف . ومحكمة بنها الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إحداث تعديل في مباني العزبة بغير ترخيص من مجلس المديرية تطبيقا للمادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ ، وذلك دون أن يبين أن ما أجراه الطاعن من تعديل كان مخالفا للشروط والإجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ من ذلك القانون .

وحيث إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل في مباني العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية ، فإذا أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستوفيا للشروط والإجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للمجلس أن يقرر حدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التي يضعها له المجلس في المواعيد التي يحددها له . ولم كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أجرى تعديلا في مباني عزبته ، دون أن يحصل على ترخيص بذلك من مجلس مديرية القليوبية ، وتناوبه من أجل ذلك بالغرامة وبإزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة وذلك دون أن يبين هذه الأعمال المخالفة التي قضى عليه بإزالتها ووجه مخالفتها للشروط والإجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ و ٥ من القانون ، وهل اتخذ مجلس المديرية قرارا في هذا الشأن حسب القانون ووضع الشروط اللازمة وحدد للطاعن ميعادا لتنفيذها ، لما كان ذلك فان الحكم يكون قاصر البيان ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٤٩)

القضية رقم ١١٧١ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . ميعاده . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . تأصيله على افتراض أن الطاعن كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كذا لم تكن . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يسرى إلا من يوم إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسميا .

واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف أصبح غير معاقب عليها . يتعين مع القضاء بقبول الطعن تبرئة الطاعن .

مادامت المحكمة قد أسست قضاءها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني على افتراض صحة العذر الذي أبداه الطاعن استنادا إلى الشهادة المرضية التي قدمها ، والتي تقول إنه كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فإن ميعاد الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به رسميا ، وما دام أنه لم يعلن أو يثبت علمه رسميا بصدور الحكم - فإن استئنافه يكون مقبولا شكلا .

وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف قد أصبحت غير معاقب عليها فإنه يكون من المتعين مع قبول الطعن انقضاء براءة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يقدم بتوريد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٨ و ٦ و ٧ و ١٨٥ لسنة ١٩٤٥ و ٨٧ لسنة ١٩٥١ وطلبت أيضا تعديل تاريخ الواقعة بجعله أول مايو سنة ١٩٥١ . ومحكمة جناح الواسطي الجزئية قضت فيها غيابيا بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥١ - عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢ جنيه لوقف التنفيذ .

فعارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن . فاستأنف ومحنة بنى سوييف
الابتدائية قضت حضوريا ببطلان الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة
الواسطى الجزئية لنظر المعارضة بلا مصاريف لأن معارضة المتهم كان محمدا
لها جلسة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ ونظرت بجلسته ٢٢ من نفس الشهر وحوالي تاريخ
سابق على التاريخ المحدد لنظر معارضته فعلا . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة
الواسطى الجزئية لنظر معارضة المتهم من جديد وبعد نظرها قضت فيها باعتبارها
كأن لم تكن وألزمت المعارض بالمصاريف . فاستأنف ومحنة بنى سوييف الابتدائية
قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبلا مصاريف .
قطعت الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحنة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخضا في تطبيق القانون
إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد رغم الاعتذار الذى
تقدم به للمحنة بأنه كان مريضا عند صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
ومستدلا بشهادة طبية قدمها ويقول الطاعن إن مرضه أقعده عن الحركة فلم
يتمكن من التقرير بالاستئناف إلا في اليوم الذى قرر به فيه فلم تقبل المحكة
منه هذا القول .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه لم يقوم بتوريد نصيب
الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ الزراعية ، ومحكمة أول درجة دانت غايبا
فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم ومحكمة
بنى سوييف الابتدائية قضت ببطلان الحكم المستأنف لعدم علم المعارض بتاريخ
الجلسة التى نظرت فيها معارضته وأعادت القضية إلى محكمة الواسطى الجزئية
لنظر المعارضة فتقضت فيها بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ باعتبار المعارضة كأن
لم تكن فاستأنف الطاعن هذا الحكم بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ فشكت
المحنة بعدم قبول الاستئناف شكلا وقالت في ذلك "إن الحكم باعتبار المعارضة
كأن لم تكن قد صدر بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ ولم يستأنفه المتهم إلا بتاريخ

٨ مارس سنة ١٩٥٢ أى بعد الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وحضر بالجلسة الاستئنافية وقدم شهادة مرضية من الدكتور جرجس بشاره ذكر فيها الطبيب المعالج أن المتهم كان مريضاً بتزلة قولونية وضعف عام وآلام روماتزمية بالمفاصل وأنه نصحه له بالراحة فى المدة من ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ إلى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ " ثم قالت المحكمة إنه " على فرض أن المتهم كان مريضاً وأن هذا المرض حال دون حضوره فالثابت من تقرير الاستئناف أن المتهم لم يستأنف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فى الميعاد القانونى وهو اليوم التالى مباشرة لزوال المانع " .

وحيث إنه ما دامت المحكمة قد أسست قضائها على افتراض صحة العذر الذى أبداه الطاعن استناداً إلى الشهادة المرضية وكانت هذه الشهادة تقول إنه كان مريضاً من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن ميعاد الاستئناف لا يسرى فى حقه إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به رسمياً وما دام لم يعلن أو يثبت علمه رسمياً بصدور الحكم فإن استئنافه فى التاريخ الذى قرر به فيه يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إنه متى قُتِر ذلك وكانت واقعة الدعوى قد أصبحت ولا عقاب عليها لصدور المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ بشروط الإعفاء من توريد القمح المستولى عليه فى السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٢ الزراعية ونص فى المادة الثانية منه على العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وهو ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ كما نص فى المادة الأولى على إعفاء كل حائز من توريد القمح الواجب عليه تسليمه إلى الحكومة عن السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ . ١٩٥١ - ١٩٥٢ الزراعية إذا قام خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بإداء مبلغ جنيهين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يورد ، لما كان ذلك فإن الشارع يكون قد أعفى الطاعن من التزامه بتوريد القمح ذلك الالتزام الذى أسست عليه التهمة بما أفسح له من أجل وما رخص له فيه من بدل ، ولذا فانه يتعين قبول الطعن والقضاء ببراءة الطاعن .

(١٥٠)

القضية ١١٧٦ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إثبات . اعتماد المحكمة على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(ب) نقض . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلان القبض والتفتيش . لا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إن القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وذلك دون أن يوجب عليها تلاوتها بالجلسة .

٢ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقوله عن بطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة ، فإنه لا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أحرز سلاحا ناريا من الأسلحة الميية في الجدول رقم ب الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ (ريفلر مششخنا ذات ساقية) بغير ترخيص من الجهة المختصة . ثانيا - أحرز ذخائر (طلقات رصاص) مما يستعمل في السلاح الغير مرخص مالف الذكر . وطابت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر والجدول ب الملحق به ومحكمة جنح قنيوب الجزئية قضت فيها بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بخمس المتهم سنة مشهور مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات من صيرورة الحكم نهائيا عن التهمين والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة بنها الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يستعرض أقوال الشهود استعراضا كافيا ولم يمحص الخلاف الواقع فيها وأن شهادة شيخ الخفراء لا تؤدي إلى ثبوت التهمة على الطاعن وأن القبض عليه وتفتيشه وقما باطلين لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة ، وأن المحكمة لم تتل شهادة الشاهد الغائب على عبد الله في الجلسة مع أنها اعتمدت عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافق به عناصر الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وأوقع عليه من أجاملها عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان القانون لا يمنع المحكمة من أن تعمل على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وذلك دون أن يوجب عليها تلاوتها بالجلسة . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقول به في طعنه عن بطلان القبض أو التفتيش فلا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . ولما كان الحكم قد أورد محصل شهادة الشهود وكان ما ذكره من شهادة شيخ الخفراء مقصورا على ما قرره من أنه اقتاد الطاعن والخفيرين اللذين ضبطاه إلى دار العمدة وهو لم يعتمد عليها إلا في حدود ما أثبتته منها وإذا تعرض للخلاف الذي يشير إليه الطاعن في طعنه قد قال إن الخلاف الطفيف بين ما شهد به الشهود أولا وما شهدوا به في الجلسة لا يقنع المحكمة بالتفريق مع قيام الأدلة على صحة التهمة . ولما كان للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيق وأن تعرض عما شهد به في الجلسة أو تعتمد على شهادته أمامها دون ما قرره أولا في محضر ضبط الواقعة ، إذ الأمر مرجعه إلى حريتها في تكوين عقيدتها واطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن على أقوال الشهود وما استخلصته المحكمة منها لا يكون له محل إذ هو مجادلة منه في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣

رئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحفـة حـضرات المستشارين إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل .

(١٥١)

القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة . ضبط مادة مخدرة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .

إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هى أن ضابط البوابيس بعد أن استصدر إذا من النيابة بضبط متهم حكم بادانته وتفتيشه ، قام بهذا الاجراء ، فوجده يحوز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر — هو المطعون ضده — باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فان انتقل الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر ، يكون إجراء صحيحا فى القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر مع المتهم الآخر تكون جريمة إحرازه متلبسا بها ، مما يتيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها ، أن يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها ، وأن يفتشها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — إبراهيم أحمد محمد وشهرته ببيع . ٢ — السيد أحمد إبراهيم وشهرته الشامى (المطعون ضده) بأنهما أولا — المتهم الأول : أحرز جواهر مخدرة ”أفيوز“ بغير مسوغ قانونى . وثانيا — المتهم الثانى أحرز جواهر مخدرة ”حشيشا“ بغير مسوغ قانونى . وثالثا — المتهم الثانى أيضا باع جواهر مخدرة ”حشيشا“ فى غير الأحوال المصرح فيها قانونا

بذلك . وطابت معاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت فيها حضوريا — عملا بمواد الاتهام — بالنسبة إلى المتهم الأول بحبسه ستة أشهر الشغل والنفاد وتغريمه ٢٠٠ جنيه وببطلان القبض على المتهم الثانى وتفتيشه وبراءته من التهمة المسندة إليه مع مصادرة المضبوطات بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم الأول كما استأنفته النيابة بالنسبة إلى المتهم الثانى المحكوم ببراءته . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأعفت المتهمين من المصاريف . قطع وكيل أول نيابة اسكندرية فى هذا الحكم بطريق القضا ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم إذ قضى ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم (المطعون ضده) قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تحصل فى أن ضابط البوليس استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش من يدعى إبراهيم محمد بليغ ، فأسفر تفتيشه عن ضبط كمية من الأفيون معه ، قال إنه اشتراها من المطعون ضده فتمسك البوليس من فورده إلى هذا الأخير ، ونصب له كمينًا أسفر عن ضبط كمية من الحشيش معه . ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من حق رجال البوليس تعقب الجريمة ، وقد صارت فى حالة تلبس فعلا بضبط المتهم الأول ، ويكون لهم ضبط المتهم الثانى — المطعون ضده — وتفتيشه دون حاجة إلى إذن خاص من النيابة .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة بضبط المتهم الآخر الذى حكم بإدانته وتفتيشه ، قام بهذا الاجراء ، فوجده يحزر مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر — هو المطعون ضده — باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى مكان المطعون ضده وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر ، يكون إجراء صحيحا

في القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر مع المتهم الآخر كانت جريمة إحرازه متلبسا بها ، مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها ، أن يقبض على كل من يقوم لديه دلائل على مساهمته فيها ، وأن يفتشه . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش الذي وقع عليه في الظروف المتقدمة ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وإعادة المحاكمة .

(١٥٢)

القضية رقم ١٢٤٧ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . عقوبة . الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة أربعة أشهر . عدم استئناف النيابة هذا الحكم واستئنفتها الحكم الصادر في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة . لا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا .

متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس الطاعن لمدة أربعة أشهر مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الذي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا ، فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا وهي حبس الطاعن أربعة أشهر مع الشغل ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة أشهر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لهذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيابيا من محكمة الدرجة الاولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا — ضرب مخالي تبديروس عمدا بسوط على عينه اليسرى فأحدث به الاصابات الميينة بالتقارير الطبية المرفقة

والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد كامل لإبصار العين اليسرى — ثانيا — ضرب عمدا دولان حجار بسوط على ظهره فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتمقير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج . وطلبت عقابه بالمسادين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح شبرا الخيرية قضت فيها غيابيا بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ عملا بالمسادين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة المذكورة قضت في هذه المعارضة بتأييد الحكم اتغياي المعارض فيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصاريف . فاستأنف وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الأول . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه بجدول المحكمة برقم ٧٢ سنة ٢٠ اتقضائية وقضى فيه بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى وأعيدت الدعوى ثانية الى المحكمة المشار إليها آنفا وقضت فيها حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل بلا مصاريف . فطعن الأستاذ فيليب بإشارة المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن الذي أبداه عند محاكمته أول مرة من أن المجنى عليه لم يعرف ضاربه وأنه لم يتعرف على الطاعن عند عرضه عليه — وأن المحكمة أخلت بدفاعه في موضوع الدعوى إذ أرجأت النطق بالحكم في الدفع المقدم منه بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة ولكنها عادت فأصدرت حكما في الدفع وفي الموضوع معا — وأضاف

أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم الابتدائي الصادر عليه غيابية بحبسه أربعة شهور وبتشديد العقوبة وحبسه ستة شهور مع الشغل دون أنه تكون النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن في شأن عدم تعرف المجنى عليه على ضاربه ورد عليه رداً لا عيب فيه ، ولما كان لا يبين من محضر الجلسة أن المحكمة منعت الطاعن من إبداء دفاعه كاملاً وكان قرارها إرجاء النطق بالحكم غير مقيد بالحكم في الدفع دون الموضوع فلا يكون للطاعن أن ينمى عليها الإخلال بحقه في الدفاع ما دامت هي من جانبها لم تصرح بتجزئة دفاعه ولم تحرمه من حقه فيه .

وحيث إنه بالنسبة إلى الوجه الآخر من الطعن فإنه لما كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابياً بحبس الطاعن لمدة أربعة شهور مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الذي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابياً فإن المحكمة الاستئنافية لم يكن خائباً على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابياً وهي حبس الطاعن أربعة شهور مع الشغل . ولذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لهذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس مع الشغل لمدة أربعة شهور المحكوم بها غيابياً من محكمة الدرجة الأولى .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حنبرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم واسماعيل .

(١٥٣)

القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٢ القضائية :

طلب إعادة النظر . اخالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات
الجنائية . حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصور على النائب العام وحده سواء من تلقاء
خسه أو بناء على طلب من ذوى الشأن . رأي في هذا لامتعب عليه . لا يجوز الطعن فيه أمام
غرفة الاتهام .

إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة
النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات
الجنائية ، وهى حادثة ما " إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت
أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت
براءة المحكوم عليه " - هذا الحق إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب
الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، فإن
رأى له محلا رفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره
في ذلك نهائى لامتعب عليه ، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام
غير جائز قانونا .

قائع

اتهمت النيابة العامة " سعد اسكندر عبد المسيح " رافع هذا "تمظلم بتهمة
قتل (وزيرى فوم مرقص ومصطفى عبد الجواد) عمدا مع سبق الاصرار وتهمة
سرقته ثنودا وأقمشة من لجنى عليه الأول . وقدم لمحكمة جنابات الاسكندرية

فقضت عليه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ بالاعدام شيقا ... الخ . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بقبوله شكلا و برفضه موضوعا . قدم وكيل المحكوم عليه طالبا إلى النائب العام يلتمس فيه إعادة النظر في حكم محكمة الجنايات المشار إليه آنفا وبعد أن حققت النيابة فيما جاء بهذا الطلب قررت حفظه والسير في تنفيذ الحكم ، فرفع المحكوم عليه إشكالا عن حكم محكمة الجنايات أمام غرفة الاتهام وبعد أن دفعت النيابة فرعيا بعدم اختصاص غرفة الاتهام بالنظر في طلب وقف التنفيذ هذا ، قضت فيه بقبول هذا لدفع وعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب .

نطعن المحكوم عليه في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن غرفة الاتهام بتقريرها بعدم اختصاصها بنظر الطلب المقدم من الطاعن قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله . ذلك بأن التفرقة التي ذهبت إليها بين الأربع الحالات الأولى المبينة بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات وبين الحالة الخامسة منها لا تؤدي إلى ما انتهت إليه من أن النائب العام وحده هو صاحب الحق في الفصل في الطلب في الحالة الخامسة المذكورة وأن المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات لم يرد فيها ما يفيد تحويل النائب العام حق الفصل في طلب إعادة النظر بل إنها توجب عليه الرجوع إلى اللجنة المنصوص عليها فيها ولهذه اللجنة وحدها حق الفصل في الطلب دون النائب العام ، ويقول الطاعن أيضا إن نص المادة ٤٤٣ قاطع بطريق المقتبلة بجواز الطعن في قرار النائب العام فقد نصت هذه المادة في فقرتها الأخيرة على أنه لا يقبل الطعن في الأمر الصادر من اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله ، ولم يرد مقابل لهذا القيد بالنسبة لقرار النائب العام فوجب لذلك إباحة حق الطعن فيه خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه ، ويقول الطاعن أيضا إنه كان يجب على غرفة الاتهام بغض النظر عن اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر هذا طعن وقرار

النائب العام أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة حتى يعتبر قرارها نهائيا وذلك عملا بالمواد ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن قانون تحقيق الجنايات القديم كان يجيز طلب إعادة النظر في حالتين إحداهما حالة صدور حكمين على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند لاخر إذا كان بينهما تناقض (مادة ٢٣٣/١) وحالة ما إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة تزوير أثر في الحكم (مادة ٣٣٤) فلما صدر قانون الاجراءات الجنائية ، استبقى في المادة ٤٤١ هاتين الحالتين وزاد عليهما حالة الحكم على خبير بعقوبة شهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لذلك تأثير في الحكم وحالة ما إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم (مادة ٤٤١/١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) كما استمدت حالة أخرى وهي التي نصت عليها الفقرة الخامسة بقولها ” إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة لمحكوم عليه “ ثم فرق الشارع بين الحالات الأربع الأولى وبين الحالة الخامسة فنص في المادة ٤٤٢ على أنه ” في الأحوال الأربع من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر “ ونص في المادة ٤٤٣ على أنه ” في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن “ ويبين من صراحة هذه النصوص أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا أو لأقاربه أو زوجته بعد موته في الأحوال الأربع الأولى ، أما في الحالة الخامسة فقد قصر الشارع حق طلب إعادة النظر على النائب العام وحده ، وإذا كان قد أردف ذلك بعبارة ” سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن “ فليس في هذا

ما يدل مطلقا على أنه خول لأصحاب الشأن المشار إليهم حقا آخر غير تقديم الطلب إلى النائب العام. ذلك بأن المادة ٤٤٢ بعد أن نصت على تخويل الحق في طلب إعادة النظر للنائب العام ولأصحاب الشأن ، فقد نظمت الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق المخول لكل منهم فأوجب الشارع عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٤٤٢ أن يقدموا الطلب إلى النائب العام ثم أوجب على النائب العام في الفقرتين الثالثة والرابعة أن يرفع هذا الطلب إلى محكمة النقض في خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمه مع التحقيقات التي يكون قد رأى إجراءها ، واشترط في المادة ٤٤٤ لقبول الطلب من المنهم أو من يحل محله أن يودع خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهاً كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ مالم يكن قد أعنى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية ، كما أوجب الشارع كذلك في المادة ٤٤٩ الحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهاً إذا لم يقبل طلبة . هذه النصوص جميعا قد رسم الشارع بها طريقة استعمال المحكوم عليه أو من يحل محله للحق الذي خوله في طلب إعادة النظر في الأحوال الأربع الأولى المنصوص عليها في المادة ٤٤١ ، وهي أحوال تبدو فيها بداهة وجاهة الطاب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو بناء على حكم صدر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية ثم ألغى ، أما الحالة الخامسة التي استحدثها الشارع نقلا عن نص مماثل في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي المادة ٤٤٣ تحقيق جنايات فرنسي المعدلة بقانون (١٨٩٥/٩/٨) فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع السانف ذكرها وإنما هو متعلق بتقدير الوقوع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة ، لمعرفة ما إذا كان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه ، ولذلك فإن الشارع — على خلاف الأحوال الأخرى — لم يخول حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة إلا للنائب العام وحده سواء من تنقذ نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، وقد احتاط الشارع فوق ذلك فلم يجز للنائب العام أن يرفع الطلب إلى المحكمة مباشرة كما فعل في الأحوال الأربع الأولى بل أوجب عليه — إذا رأى محلا لإعادة النظر — أن يرفع الأمر إلى لجنة مشكلة

من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف، والأمر في ذلك جلي لا إبهام فيه لتعلقه بأمور تقديرية قد يختلف فيها النظر، ومع هذا فإن المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية صريحة في هذا المعنى، فقد عللت تلك المذكرة التفرقة في الحكم بين الأحوال الأربع الأولى وبين الحالة الخامسة بقولها "ويلاحظ أنه وإن كانت هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يشمل مدلولها باقي الحالات الأربع الأخرى التي وردت بالمادة إلا أنه لوحظ أنه في هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تتحمل ما تتحمله هذه الحالة من التأويلات، من أجل ذلك نص على هذه الحالات استقلالاً وميزت بإجراءات خاصة، أما في الحالة الخامسة أى الأخيرة فقد رأى منعا من التهجم على حرمة الأحكام النهائية بغير مسوغ صحيح أن يكون طلب إعادة النظر فيها من حق النائب العام وحده وذلك منعا لاسراف أولى الشأن في تقديم طلبات لا أساس لها" وجاء بهذه المذكرة أيضا "أما في الحالة الخامسة فقد خول النائب العام حق تقدير الطلبات التي تقدم إليه، فاذا رأى بعد أن يجرى فيها من التحقيقات ما يراه، أنها غير متجة أمر بحفظها، أما إذا رأى أن الطلب متج فانه يسير فيه، ولكنه رأى في هذه الحالة أن لا يقدم الطلب لمحكمة النقض مباشرة بل يقدم إلى لجنة من ثلاثة من المستشارين، وهذه اللجنة هي التي تقرر إحالة الطلب إلى محكمة النقض إذا رأت أن لقبولها وجها... هذا، ومن مراجعة التشريع الفرنسى في شأن طلب إعادة النظر يتضح أن بينه وبين التشريع المصرى تقارباً في القواعد التي قام عليها كلا التشريعين، فوزير العدل في فرنسا هو الذى خوله القانون بمقتضى المادة ٤٤٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى حق طاب إعادة النظر كما خوله للحكوم عليه أو من يمثله ولأقاربه وذلك في الحالات الثلاث الأولى المبينة بالمادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى. أما في الحالة الرابعة (وهي التي تقابل الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية) فقد خول الشارع الفرنسى هذا الحق لوزير العدل وحده وإن كان قد أوجب عليه قبل الفصل فيه أن يأخذ رأى لجنة من مديرى الإدارات لوزارة العدل ومن ثلاثة من مستشارى محكمة النقض.

وحيث إنه يبين مما تقدم أن نصوص القانون صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن ، فإن رأى له محلا رفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان ذلك ، فإنه لا يبقى محل لسائر ما ساقه الطاعن في طعنه من جدل . ولما كان الوضع كذلك مما سلف بيانه أن تقدير النائب العام نهائي لا معقب عليه ، ولو كان الطلب مقدما من أحد أصحاب الشأن وكان الواقع حسب ما يبين من قراره الذي ورد عليه القرار المطعون فيه ، أنه قد تصرف في الحدود التي رسمتها له القانون . لما كان ذلك ، فإن الطعن في قراره أمام غرفة الاتهام يكون غير جائز قانونا وكان يتعين عليها أن تحكم بعدم جواز الطعن بدلا من حكمها بعدم اختصاصها بنظره ، إلا أنه لما كان لا مصلحة للطاعن في نقض الحكم لهذا السبب فإنه يتعين القضاء برفض الطعن المقدم منه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة المستشار إبراهيم خليل وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى .

(١٥٤)

القضية رقم ١١٩٨ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش - تلبس - صورة واقعة لا قيام فيها لحالة التلبس .

حتى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن ضابط البوابيس استصدر إقنا من النيابة بتفتيش المتهم الثانى ، ووقف ينتظره فى ردهة المحطة فحاضده قبل قيام القطار بعشر دقائق مقبلا ومعه غلام صغير فاستوقفه وقتشه ولاحظ عند ذلك أن الغلام (المتهم الأول) فى حالة ارتباك شديد ، وأنه وضع يده فى صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقاءها ، فأمسك به ووجد بهذه اللفافة قطعا من الحشيش ، ولما كان ما أثبتته الحكم من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التى تجيز القبض والتفتيش قانونا ، ذلك أن الضابط قد ألقى القبض على المتهم وقتشه بمجرد أن نظره وهو فى حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بالقائها ، ومن قبل أن يتبين محتويات هذه اللفافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها ، كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهرا من الورقة أو تنبعث رائحته منها بحيث يستطيع التعرفها بحاسة الشم ، أما بمجرد اضطراب المتهم وارتبائه وإخراجه اللفافة من صدره محاولا إلقاءها والتخلص منها عند ما رأى الضابط يلقى القبض على أخيه الذى كان يسير فى صحبته فلا ينبى بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله فى حالة من حالات التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه (١) .

(١) يلاحظ أن واقعة هذه الدعوى حصلت قبل صدور قانون الإجراءات الجزائية الذى يخول لرجل الضبط القضائية بتفتيش المادة ٣٤ منه القبض على المتهم الحاضر عند وجود دلائل كافية على اتهامه فى جريمة إحراز مخدر .

الوقائع

انهمت النيابة العامة المطعون ضدهما : بأنها أحرزا مادة مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ : في أثناء نظر القضية أمام محكمة الأحداث دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان التفتيش لأن الإذن خاص بالمتهم الثانى . والمحكمة قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين مما هو منسوب إليهما والمصادرة بغير مصاريف جنائية وقد ذكرت في أسباب الحكم أن الدفع ببطلان التفتيش في محله ويتعين قبوله . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه . أنه إذ قضى بالبراءة تأسيسا على بطلان التفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن جريمة إحراز اشدر كانت وقت إجراء هذا التفتيش في حالة تلبس بها فقد استصدر الضابط إذنا بتفتيش المتهم الثانى ، وبينما هو يفتشه رأى المتهم الأول الذى كان معه يدس يده في صدره ويخرج لفافة من الورق ويهم بإلقائها فضبطه وتبين أن بهذه اللفافة مادة مخدرة وبهذا يكون التفتيش مبررا قانونا بحالة التلبس التى وجد فيها المتهم حين أخرج اللفافة من صدره في هذا الظرف وهم بإلقائها .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه أخذا من محضر الضابط الذى قام بالتفتيش تتحصن في أن هذا الضابط استصدر إذنا من النيابة بتفتيش المتهم الثانى ، ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل قيام القطار بعشر دقائق مقبلا ومعه غلام صغير فاستوقفه وقتشه ولاحظ عند ذلك أن الغلام في حالة ارتباك شديد ، وأنه وضع يده في صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقائها ، فأمسك به ووجد بهذه اللفافة قطعا من الحشيش . ولما

كان ما أثبتته الحكم من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش قانونا ، ذلك أن الضابط قد ألقى القبض على المتهم وفتشه بمجرد أن نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بإفقاة الورق ويهم القائها ، ومن قبل أن يتبين محتويات هذه اللقافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهرا من الورقة أو تتبعث رائحته منها بحيث يستطيع التعرفها بحاسة الشم ، أما مجرد اضطراب المتهم وارتبائه وإخراجه اللقافة من صدره محاولا إلقائها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقى القبض على أخيه الذي كان يسير في صحبته ، فلا ينبغي بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان هذا التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة المستشار ابراهيم خليل ؛ وبحضور حضرات المستشارين : اسماعيل مجدى
ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وانيس غالى .

(١٥٥)

القضية رقم ١٢٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) بلاغ كاذب . الجريمة المبلغ عنها . تشكك المحكمة فيها . لا يمنع المحكمة المطروحة
أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طبقه من كل قيد .

(ب) بلاغ كاذب . كذب الوقائع . نسخ الوقائع كلها أو بعضها . يكفى لتحقيق الجريمة .

١ — إن تشكك المحكمة فى تهمة السرقة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها
أو يكذبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من
أن تبحث هذه التهمة طبقه من كل قيد .

٢ — لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفى
أن نسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يودى إلى الإيقاع بالمبلغ ضده .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى دعواه مباشرة على : ١ — محمد سيد احمد الشهير
بالفلاح " الطاعن " و ٢ — محمد اسماعيل كيلانى و ٣ — محمد على عامر متهما
اياهم بأنهم — الأول أبلغ كذبا مع سوء القصد فى حقه بأنه سرق منه ورقة مالية
من فئة الخمسين جنيتها وذلك بنية الاضرار به . والثانى والثالث شهدا زورا
ضده ، وطلب معاقبة الأول بالمادة ٣٠٥ والثانى والثالث بالمادة ٢٩٦ من
قانون العقوبات مع إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له جنيتها واحدا على سبيل
التعويض المؤقت . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة بولاق الجزئية وجهت

المحكمة تهمة شهادة الزور إلى أبو سريع أحمد القاضى . والمحكمة المشار إليها قضت فيها عملاً بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ للأول والمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات للباقيين حضوراً لأنهم الأول والثانى وغائباً للثالث بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وغرامة ٢٠ جنيتها وكفالة خمسين جنيتها لوقف التنفيذ وبالزمامهم متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى جنيتها مصرى واحداً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وبحبس المتهم أبو سريع أحمد القاضى ثلاثة شهور بالشغل وكفالة ثلاثين جنيتها لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكم عليه غائباً وقضى فى معارضته بتعديل الحكم وبحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥ جنيتها وتأيبده فيما عدا ذلك . استأنف المتهمون المحكوم عليهم حضوراً كما استأنف المتهم محمد على عامر الحكم الأخير ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوراً أولاً : بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة بالنسبة لأنهم الأول محمد سيد أحمد الشهير بالفلح والاكْتفاء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وتأيبده فيما قضى به من التعويض وألزمته بالمصروفات المدنية الاستثنائية . وثانياً : بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأنهم الثالث أبو سريع أحمد والاكْتفاء بتغريمه ٢٠ جنيتها عشرين جنيتها . وثالثاً : بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لأنهم الثانى محمد اسماعيل كيلانى والرابع محمد على عامر وبراءتهما مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وأعفت الجميع من المصروفات الجنائية . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بتهمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد قد أخطأ ، ذلك لأن الحكم الذى قضى ببراءة المدعى بالحقوق المدنية من تهمة السرقة التى أبلغ عنها الطاعن لم يؤسس البراءة على تليق هذه التهمة بل على عدم ثبوتها مما مفاده أن الواقعة صحيحة أصلاً وإن كانت الأدلة غير كافية للحكم بالادانة ، ومتى كان الأمر كذلك فليس لمحكمة البلاغ الكاذب

أن تتصدى للواقعة من جديد وتقضى بأنها ملفقة وقد دافع الطاعن بذلك أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن الحكم اطرح هذا الدفاع بمقولة أن الحكم بإبراءة في الدعوى السابقة ليست له حجية بالنسبة لدعوى البلاغ الكاذب وهذا رد غير سديد إذ محل ذلك أن يكون الحكم القاضي بإبراءة قد بني على التشكك في صحة الواقعة لا في أدلة الثبوت ، هذا إلى أن المحكمة التي نظرت واقعة السرقة التي أسندها الطاعن إلى المدعى بالحقوق المدنية كوت عقيدتها ببراءته من هذه التهمة من مجرد اطلاعها على أقوال شاهدي الواقعة بالتحقيقات دون أن تسمعهما وأو أنها فعلت ذلك لكان تقديرها لصحة الواقعة أدق وأدنى إلى الحقيقة ولعل في تبرئة الحكم المطعون فيه هذين الشاهدين من تهمة شهادة الزور ما يؤيد ذلك فإذا جاء الحكم المذكور وأبد حكم الإدانة على الطاعن مع هذه الظروف ومن غير أن يسمع هذين الشاهدين فإنه يكون مخطئاً في القطع بأن البلاغ كاذب ، ومما يؤيد ذلك أن محكمة أول درجة التي نظرت دعوى البلاغ الكاذب كانت قد قررت سماع هذين الشاهدين إلا أن هذا القرار لم ينفذ ولو أنها فعلت لانتهد إلى غير ما انتهت إليه وما كان في مكتة الطاعن أن يتسك بسماع أقوالهما إذ كانا متهمين معه في نفس الدعوى .

وحيث إنه لا وجه لما ينعاه الطاعن من أن الحكم الصادر بالإبراءة في جريمة السرقة التي أسندها للمدعى بالحقوق المدنية للشك في أدلة الثبوت لا يعنى عدم صحة الواقعة ومن ثم لا يمكن القول بأن البلاغ كان كاذباً . لا محل لما يقول الطاعن من ذلك لأن تشكك المحكمة في تهمة السرقة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد . لما كان هذا وكان لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تسمخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده وهذا هو ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن إذ قال " وحيث إنه بالنسبة للتهمة الأولى "الطاعن" فإن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لما قضى به من إدانته للاثبات الواردة به والتي تضيف إليها هذه المحكمة أن التصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتحقق

بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه السوء بالمجنى عليه والاضرار به وهذا العلم ثابت بما فيه الكفاية مما اثبتته الحكم المستأنف وما ورد في محاضر جلسة محكمة أول درجة من تناقض المتهم في أقواله تناقضا بينا لا يبرره الاعتذار بضعف الذاكرة واعترفه بوجود نزاع قديم بين والدته وبيته لا يتصور معه — كما قال الحكم الصادر ببراءة المدعى بالحقوق المدنية — أن يكون هذا الأخير محل تطف المتهم وقتته حتى يسلمه خمسين جنيتها ليأخذ منها حاجته ويرد إليه باقيها وليدفع من ذلك المبلغ أتعاب محاميه في قضية يعلم المتهم أنها مقامة ضد والدته — أما انتوائه السوء بالمجنى عليه والاضرار به فتأبث من اتهامه له بأمر يستوجب عقابه رغم علمه بكذب ما يستند إليه واعترافه في ابلاغه بأنه يعلم أن للمدعى بالحقوق المدنية قضية ستنظر في اليوم الذي أبلغ فيه “ لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم تسمع شاهدي واقعة السرقة (وهما المتهمان بشهادة الزور) لا محل له أيضا لأن المحكمة سمعت أولها ولم يطلب دو سؤال الثاني فضلا عن أن المحكمة لا تملك استجوابه أو مناقشته بوصفه متهما طبقا لما يقضى به القانون في المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية. لما كان كل ذلك فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٥٦)

القضية رقم ١٢٠٧ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . متهم باختلاس محجوزات . دفعه بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان وأن الصراف ما كان يستطيع الانتقال لمكان الأشياء. المحجوزة وطلبه تمكيته من احضار شهود على ذلك . عدم الرد على هذا الدفاع بما يفنده . قصور .

إذا كان محامي المتهم يتبديد محجوزات قد دفع التهمة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان في التاريخ المقول بوقوع جريمة التبديد فيه ، وما كان الصراف يستطيع الانتقال لمكان الأشياء

المحجوزة ، وطلب تمكينه من احضار شهود على ذلك ، فلم تلتفت المحكمة إلى دفاعه ودانته بجريمة التبيد استنادا إلى أن الصراف انتقل في يوم البيع إلى مكان الحجز فلم يجد القطن والذرة المحجوز عليها ولم يقدمها له المتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب محاميه سماع شهود قضي على صحة دفاعه المشار إليه فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأيدت الحكم وردت على هذا الدفاع بقولها "إنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أثبت في أقواله أن معاونا المالية تحرى عن الزراعة المحجوز عليها وبحث عنها في مكان توقيع الحجز وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا يبين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل الحجز بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يجدها ومن هذا يبين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن المتهم لو كان حقيقة لم يبدد الزراعة المحجوز عليها لأبلغ الصراف بمحل وجودها وعرضها عليه خصوصا وأنه "لم يبيع". لما كان ذلك وكان ما ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح ردا على دفاع الطاعن لعدم تناوله الواقعة المراد تحقيقها ، وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة من قبل ، وهو دفاع جوهرى أو صحيح لتغير وجه الرأى فى الدعوى - فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد القطن والذرة المأين وصفهما وقيمتها بالمخضر والملوكين له حالة كونه حارسا لم يتصلهما إلا على سبيل الوديعة للحفاظ عليهما وتقديمهما يوم البيع فاخترسهما لنفسه اضراوا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة سمالوط الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ . فاستأنف كل من المتهم والنيابة ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أحل بحقه في الدفاع إذ قرر أمام محكمة أول درجة وأعاد الطلب أمام المحكمة الاستئنافية بأنه في التاريخ المقول بوقوع جريمة التبيد فيه كانت الأرض مغمورة بمياه الفيضان وطلب التصريح له بإعلان شهود على صدق دفاعه فلم تجبه المحكمة إلى طلبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمتي أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الصراف شهد أمام المحكمة الابتدائية بأنه أوقع حجزا على ذرة وقطن للمتهمين هذا ، الأخير حارسا عليها وحدد للبيع يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفي هذا اليوم ذهب الشاهد إلى الغيط فلم يجد المحصول المحجوز عليه وطلب محامي المتهم تمكينه من احضار شهود على أنه في التاريخ المذكور كانت الأرض مغمورة بالمياه وما كان الصراف يستطيع الانتقال لمكان الأشياء المحجوزة فلم تلقت المحكمة إلى دفاعه ودانته بجريمة التبيد استنادا إلى أن الصراف انتقل في يوم البيع إلى مكان الحجز فلم يجد القطن والذرة المحجوز عليها ولم يقدمها له المتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب محاميه سماع شهود تفي على صحة دفاعه المشار إليه فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأيدت الحكم وردت على هذا الدفاع بقولها إنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أثبت في أقواله " أن معاون المالية " تحرى عن الزراعة المحجوز عليها وبحث عنها في مكان توقيع الحجز وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا بين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل الحجز بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يجدها ومن هذا بين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن المتهم لو كان حقيقة لم يبدد الزراعة المحجوز عليها لأبلغ الصراف بمحل وجودها وعرضها عليه خصوصا وأنه يعلم يوم البيع " .

ومن حيث إن هذا الذي ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح ردا على دفاع الطاعن المشار إليه لعدم تناوله الواقعة المراد تحقيقها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة من قبل ، وكان هذا الدفاع جوهريا إذ لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى فقد كان لزاما عليها أن تجيبه إلى ما طلب ، أما وهي لم تفعل ولم تبد سببا لرفضه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة المستشار إبراهيم خليل وبحضور حضرات المستشارين : اسماعيل مجدى
ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى .

(١٥٧)

القضية رقم ١٢١١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . خلوه من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية . حكم باطل .

إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم
على الأسباب التى بنى عليها ، وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان
الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص
القانون الذى حكم به عليه . كما أن المادة ٣١٢ من نفس القانون نصت على
أن الحكم يبطل لخلوه من الأسباب ، وإذن فمضى كان يبين من الاطلاع على
الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التى استندت إليها للمحكمة فى تأييد
الحكم المستأنف ، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء
بأسباب تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، كما خلا من البيانات الأخرى
المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه يكون
باطلا متعيना نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محمد أبو العزم ٢ - زكريا عبد الحليم عيد
٣ - على محمود حسب الله بأنهم : الأول والثانى - بوصفهما تاجرى بحلة
تصرفا فى كميات السكر المبينة بالمحضر والمقررة لتوزيعها على تجار التجزئة المربوطين

عليهما في غير النرض المخصصة له بأن باعا الجوال المبين وصفه بالمحضر إلى
المتهم الثالث وأرسلاده . والثالث : بوصفه صاحب المحل المبين بالمحضر .
أولا - لم يمسك سجلا منتظا لاثبات مقدار ما يرد إليه من السكر ومقدار
ما يستخدمه منه يوميا . وثانيا - اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق
الاتفاق والمساعدة في التصرف في جوال السكر المبين بالمحضر في غير الغرض
المخصص له ، وذلك بأن اتفق معهما على شراء كمية السكر من المقرر لتوزيعه
لتجار التجزئة ونقل هذا الجوال من محل المتهمين الأول والثاني إلى محل العام
قمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهم بالمواد
١٢-٢ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و ١ و ٥٦ و
٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤٠-٢-٣ و ٤١ من قانون
العقوبات . ومحكمة القاهرة المستجلة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للثالث بحبس كل من المتهمين الثلاثة ستة شهور
مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لكل وتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة
وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة شهور على فئاتهم . فاستأنف
المتهمون . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف ووقف تنفيذ
عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصادرة جنائية . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه معيب شكلا لخلوه من
الأسباب التي بنى عليها ولأنه على هذه الصورة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
إذ لا يصح توقيع عقوبة بدون بيان للأسباب التي أدت إلى اقتناع المحكمة
بالادانة .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب
التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف ، فلا هو أخذ بالأسباب

الواردة في الحكم المذكور ، ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وإنما اكتفى بإيراد سبب واحد يبرره وقف تنفيذ العقوبة .

ومن حيث إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، كما أن المادة ٣١٢ من نفس القانون نصت على أن الحكم يبطل لخلوه من الأسباب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلا ويتمين نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة المستشار ابراهيم خليل وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل .

(١٥٨)

القضية رقم ١٢١٥ سنة ٢٢ القضائية :

اشتباه . الاعتياد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . توافر هذه الجريمة . مثال .

مضى كان الحكم قد استند فى إدانة المتهم بجرمة الاشتباه الى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من - ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى جريمة تبديد وفى ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ السرقه ، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ فى جنائية شروع فى قتل ، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين فى ضرب ، كما استند الحكم أيضا الى شهادة شيخ البلد من أن المتهم اتهم بقتل ابنه (ابن الشاهد) وقدم الى محكمة الجنايات لما كتبه عن هذه الجنائية والى اعتراف المتهم بهذا الاتهام وبأن القضية لما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد انطوت نفسه على عادة ارتكاب جرائم الاعتداء عن المال والنفس حتى فى أبشع صوره ، فان ما استخلصته من ذلك سائق فى العقل والمنطق .

توقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عد مشتبه فيها إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال كما حكم عليه أكثر من مرة فى ارتكاب هذه الجرائم . وطالب : تقا به تطبيقا لأواد ١/٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة المنيا الجزئية

قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاث سنين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية والتفاد بلا مصاريف. فاستأنف محكمة المنيا الابتدائية بعد أن أتت سماعه قضت فيه حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية بلا مصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن أشهد شهودا قرروا أمام محكمة أول درجة بما يفيد حسن سيره واستقامته وبأنه لم يرتكب أية جريمة بعد الحكم عليه بالأشغال الشاقة في قضية شروع في قتل ، كما أنه دفع أمامها بأن القضية التي اتهم فيها بقتل ابن شيخ البلد ما زال أمرها مطروحا أمام محكمة الجنايات ولم يفصل فيها بعد ، ورغم ذلك قضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بادانة الطاعن دون أن يعرض لأقوال الشهود المتقدم ذكرهم ودون أن يرد على دفاع الطاعن بجاء الحكم قاصر البيان مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند في ادانة الطاعن بجريمة الاشتباه الى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ بالحبس شهرا مع الشغل مع وقف التنفيذ في جريمة تبديد وحكم عليه من محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ بالحبس أربعة شهور لمرقة ارتكبتها في ١٣ من يوليو سنة ١٩٤٢ . وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ من محكمة جنايات المنيا بالأشغال الشاقة مدة أربع سنين لارتكابه جناية شروع في قتل وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين في ضرب كما استند الحكم أيضا إلى شهادة شيخ البلد عبد الرازق حسن زيدان من أن الطاعن اتهم بقتل ابنه (ابن الشاهد) وقدم إلى محكمة جنايات المنيا لمحاكمته عن هذه الجناية وإلى اعتراف الطاعن بهذا الاتهام وتقريره بأن القضية

المرفوعة من هذه الجناية نظرت بجلاسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٢ ولما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد انطوت نفسه على عادة ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس حتى في أشنع صورته بجرائم القتل مما يقتضى تقييد حريته ومراقبة سلوكه باخضاعه لأحكام مراقبة البوليس اتقاء نشره وتقويما لما اعوج من حاله . ولما كان هذا الاستخلاص سائغا في العقل والمنطق وكانت المحكمة قد أوردت على ثبوت التهمة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك — وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على شهود النفي فلا محل لما يثيره الطاعن لتعلقه بتقدير الأدلة في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مرضوعا .

(١٥٩)

القضية رقم ١٢١٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسييه . الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . القصد الجنائى فيها . يكفى لتوافره تعدد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . ثبوت توجيه هذه الألفاظ . لا يلزم بعد ذلك التدليل صراحة في الحكم على أن الجانى قصد بها الإساءة أو الاهانة .

يكفى لتوافر القصد الجنائى في جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعدد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فتمى ثبت للبحكة صدور هذه الألفاظ المهينة فلا حاجة لما بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجانى قد قصد بها الإساءة أو الإهانة .

الوقائع

انتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أهان بالقول والتهديد محمد حسن يس الموظف العمومى (خير بوزارة العدل) أثناء تأدية وظيفته وبسببها وهى حضوره محله

للاطلاع على دفاتره ومطالبته إياه بذلك وذلك بأن وجه له الألفاظ المبهمة بالمحضر .
وطلبت عقابه بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية
قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

اشارة

... حيث إن مبنى الطعن هو قصور في تسبيب الحكم لا غفاله "تحدث عن نية
الإساءة وهو أحد الأركان الهامة في جريمة الإهانة التي دين بها الطاعن كما أنه
اعتمد على دليل لا يسلح أساسا للدانة إذ تناقض المجنى عليه في أقواله وأدلى بعدة
روايات فأخذت المحكمة باحداها دون أن تبين العلة في ذلك .

وحيث إنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها
في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة
إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمضى ثبت للمحكمة صدور هذه
الألفاظ المبهمة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي
قد قصد بها الإساءة أو الإهانة . هذا ولا محل لما يثيره الطاعن في الوجه الآخر
إذ بين الحكم واقعة الدعوى وذكر أدلة سائغة على ثبوتها في حق الطاعن ، ومتى
كان الأمر كذلك ، وكان للمحكمة أن تعتمد على قول للشاهد وتطرح قول الآخر
له متى اطمأنت إن صحته فإن ما يثيره الطاعن لا يبرر له أن يكون جدلا في تقدير
أدلة الدعوى مما لا يقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسدة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣

برياسة حشرة رئيس المحكمة اءء مءء حسن ، وبعضوء حضرات المءءءارءن ابراهءم ءابءل
واسماعءل مءءى ومصطفى حسن ومءوء ابراهءم اسماعءل .

(١٦٠)

للقضفة رقم ٨٧٦ سنة ٢٢ القضاة :

ابراءاء . تزوء المحكمة فى ءكها بما وءء فى الءءقفاء من أقوال شوءء فمسمهم .
ءوازء . شاهد أءال على أقواله فى مءضر الءءقءى ءلاوء أقواله . لءس واءبة . هى ءوازبة .

إنه إذا كان الأصل فى المءكمة الءنائفة أن ءقوم على الءءقء الذى ءءربه
المءكمة بالءلسة وءسمع ففه الشوءء أمامها ما ءام سماءهم ممكنا ، فاه لءس
ما بمنع المءكمة من أن ءزوء فى ءكها بما وءء فى الءءقفاء من أقوال شوءء آءرءن
ما ءاءء هءه الءءقفاء كانت معروضة على بساط البءء بالءلسة وءان فى
وسم الءفاع أن ٱن قشها وءءءلها .

وإذا كان الطاعن لم ٱطاب الى المءكمة ءلاوء أقوال أءء من الشوءء ءفر من
سممهم ، كما لم ٱطاب ءلاوء أقوال الشاءء الذى قال أمامها إنه لا ٱذكر الواقعة
وأءال الى أقواله المءونة فى الءءقء بشأنها فلا ٱقبل من المءهم أن ٱعءرض على
الءكم لءءم ءلاوء المءكمة هءه الأقوال ، فان المءاءة ٢٩٠ من قانون الاءراءاء
الءنائفة اء نصء على أنه إذا قرر الشاءء أنه لم ٱذكر واقعة من الوقاءع ٱءوز
أن ٱءلى من شءاءءه الءى قررءا فى الءءقء أو من أقواله فى مءضر ءمع
الاسءءلااء اءراء الءاص بهءه الشءاءة ، فانها لم ءوجب هءه الءلاوء بل
ءعلء الأمر فها ءوازبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما استعملتا ورقة البنك المالية نمرة عشرة الجنيهات المبنية بالمحضر والمقلدة مع تلمسها بتقليدها ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة الجنايات قضت بحضورها بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول ، وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسباب الطعن ، حسب القانون ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم قد أخذ بأقوال شهود في التحقيق دون أن تسمع أقوالهم ، أو تتلى بالجلسة ، وأن أحد الشهود قرر أمام المحكمة أنه لا يذكر شيئا ، وأحال إلى أقواله المدونة بالتحقيق ، ومع ذلك لم تأمر المحكمة بتلاوتها عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية . كذلك اعتمد الحكم على شهادة كل من يس خليل وكمال حسين ، باعتبارها مؤيدة لأقوال المتهم الأول ضد الطاعن ، في حين أن شهادتهما لا تفيد هذا المعنى .

وحيث إنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود أمامها ، مادام سماعهم ممكنا ، فإنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تزود في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود آخرين ، ما دامت هذه التحقيقات كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة ، وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ، ويرد عليها . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تلاوة أقوال أحد من الشهود ، غير من سمعهم ، كما لم يطلب من المحكمة تلاوة أقوال الشاهد الذي قال أمامها إنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقواله المدونة في التحقيق بشأنها ، وكانت المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي يستند إليها الطاعن ، والتي تنص على أنه " إذا قرر

الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الرقائق يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق ، أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات ، الجزء الخاص بهذه الشهادة “ لا توجب هذه التلاوة ، وإنما جعلت الأمر فيها جوازيا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له أساس . هذا ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ، التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن الأخير ، أن ما استخلصه الحكم من شهادة كل من يس خليل ، وكمال حسين ، وقوله إنها مؤيدة لأقوال المتهم الأول ضد الطاعن ، يتفق مع ما شهد به هذان الشاهدان في تحقيق النية ، فقد شهدا بأن الطاعن أعطاه ورقة من ذات العشرة الجنيهات ، فلما أراد أن يدفعها في إيجار عليه ، رفض المأجر قبولها وأفهمه أنها زائفة فأعادها إلى الطاعن وقد وافقه المأجر على هذه الرواية وشهد ثانيهما بأنه كان معتقلا مع الطاعن في جبل الطور وكان يرى منه أثناء الاعتقال أوراقا زائفة من ذات العشرة الجنيهات — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه أيضا لا يكون له أساس ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعة متعينا رفضه .

جاسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حنيفة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل .

(١٦١)

القضية رقم ١٢٢٣ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيه . حكم ابتدائى خلا من هذه البيانات . نية لأسبابه .
بطلان الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى تبعاً .

إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وتاريخ الجلسة التى صدر فيها وأسماء المتهمين فى الدعوى ورقمها ووصف التهمة المندبة إليهم فيها ، فإنه يكون باطلا لا وجرده له ، ويكون الحكم الذى أيدته لأسبابه باطلا كذلك لاستناده إلى حكم لا وجرده له قانونا .

الوقائع

رفق صليب مليكة (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الوايل الجزئية ضد ١ - محمد خليل الحريرى - ٢ - فؤاد يوسف عبد النور طلب فيها معاقبتهم بمقتضى المادتين ٣٠٥ و ١/٤ من قانون العقوبات والحكم له قبلهما ببلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت لأنهما : أبلغا كذبا ضده بالتبديد . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الوايل الجزئية عدل المدعى بالحقوق المدنية طلباته فطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين ببلغ خمسة وخمسين جنيتها تعويضا . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماعها قضت غايبا للاول وحضوريا للثانى ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وإلزام المدعى المدنى بمصروفاتها

وذلك عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضررياً بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف الاستئنافية. فطعن المدعى في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وأخذ بأسبابه في حين أن هذا الحكم لا وجود له قانوناً ، نخلوه من جميع البيانات الجوهرية للأحكام .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف ، للأسباب الواردة فيه ، وكان يبين من الاطلاع على ذلك الحكم أنه خلا من بيان المحكمة التي صدر منها ، والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها ، وأسماء المتهمين في الدتوى ورقمها ، ووصف التهمة المسندة إليهم فيها ، وكان خلواً الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجمع ، كونه لا وجود له — لما كان ذلك فان الحكم الاستئنافي الذي يأخذ بأسباب حكم ابتدائي عاطل من هذه البيانات يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً ، ومن ثم يتعين قبول الطعن موضوعاً ، ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٦٢)

القضية رقم ١٢٢٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) دفاع . حضور الطاعن الجلسة التي تلى فيها تقرير التلخيص وطلب النيابة إلغاء الحكم .
عدم إبدائه شيئا . لا يجوز له من بعد أن يدعى حصول الاختلال بحقه في الدفاع .

(ب) تعويضات . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية اعتمادا على أن تحقيق الضرر وتعيين مقداره من شأن المحكمة المدنية . ذلك من حقها .

١ — إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن الطاعن حضر الجلسة الأخيرة وتلى تقرير التلخيص في حضرته وطلبت النيابة إلغاء الحكم المستأنف ولم يطلب هو شيئا ، ثم أصدرت المحكمة حكما في الدعوى ، فإنه لا يجوز له من بعد أن يدعى أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، فقد كانت الفرصة سانحة أمامه للدلاء بدفاعه وهو لم يدع أن المحكمة قد منعت من إبداء هذا الدفاع .

٢ — إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستندا في ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني ، فإن المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقا مقررا لها .

الوقائع

رفع جوزيف ديمسارو (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة عابدين الجزئية — ضد ميشيل فولوبولوس بعريضة أعلنت إليه اتهمه فيها بأنه قذفه وسبه علنا بأن أسند إليه أمورا لو صحت لأوجب احتقاره عند أهل وطنه

كما أسند إليه عيوباً معينة تخدش الشرف والاعتبار ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، كما طلب فيها الحكم له قبل المتهم بالتعويض . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعها بمصاريفها وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجزائية . فاستأنف المدعى هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، كما استأنفته النيابة طالبة الحكم بالقوبة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضورياً للمدعى بالحقوق المدنية وغيايه للتمهم بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجزائية وإلغاء وعدم اختصاص بالنسبة للدعوى المدنية ، ولزمت المدعى بمصروفات استئنافه وأعفت المتهم من المصروفات الجزائية . نطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، فقد حضر أمام المحكمة الاستئنافية ، ولم يحضر المتهم ، فحجزت المحكمة القضية للحكم وقضت فيها ، دون أن تسمع منه دفاعاً . وقد تضارب الحكم في أسبابه ، إذ بينما قضى بالبراءة لأن عبارات الاتهام لا تهبط إلى درجة القذف أو السب ، قضى في نفس الوقت ، بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية بحجة أن القضاء المدني هو المختص بتقدير الضرر الذي أصاب المدعى بالحقوق المدنية ، فكان الحكم قد سلم بوقوع الضرر ، وترك للمحكمة المدنية تقديره ، وفي نفس الوقت أنكره ، وقضى بالبراءة . وقد انطوى الحكم على مخالفة للقانون ، إذ قضى بالبراءة من واقعة القذف بقوله إن الطاعن معترف بواقعة القذف المستندة إليه ، ومعنى ذلك أن المحكمة قد حققت هذه الواقعة ، وتبينت صحتها ، في حين أن القانون لا يجوز للقاذب أن يثبت صحة واقعة القذف ، كذلك أخطأ الحكم في استظهار ركن العلانية ، إذ اعتبر هذا الركن متحققاً لأن الخطاب الذي

تضمن القذف لم يرسل لغير خمس جهات ، في حين تتم العلانية بمحصل التوزيع ، ولو لم يوجد إلا محرر واحد سلم لشخص واحد . كما أخطأ الحكم في بيان القصد الجنائي .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات الاستثنائية ، أن الطاعن حضر بالجلسة الأخيرة ، وتلى تقرير التلخيص في حضوره ، وضلت النيابة بإلغاء الحكم ، ولم يطالب هو شيئاً ، ثم أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى . ولما كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة قد منعت من إبداء دفاعه ، وكانت الفرصة أمامه سانحة لإبداء هذا الدفاع ولكنه لم يبدأ أن يقول شيئاً ، فإن المحكمة إذ أتمت سماع الدعوى ، على هذا الوجه وأصدرت حكمها فيها ، لا تكون قد أخأت في شيء بحقه في الدفاع . هذا ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قد استند في ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعى به ، وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني ، وكان هذا الذي رأه المحكمة حقاً مقرراً لها بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، التي تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع لدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية — لما كان ذلك ، وكان لا تعارض بين الحكم بالبراءة ، في صورة هذه الدعوى ، لعدم توفر العلانية في القذف وبين الحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية ، وكان ما أورده الحكم في صدد تنفيذ دفاع المتهم عن تظهير الشيكات ، لا يعتبر تحقيقاً منه لواقعة القذف ، أو تسليماً بصحتها ، وكان الحكم قد استند في بيان انتفاء ركن العلانية وعدم توفر القصد الجنائي إلى اعتبارات سائغة وصحيحة في القانون ، فقال إن المتهم إنما أرسل خطابات خاصة إلى الجهات التي اعتاد أن يتعامل معها ، وهي بنك باركليز وبنك العثماني وقائد الطيران البريطاني ، وانتهى من ذلك إلى عدم توافر ركن العلانية لأن الكتابة لم تزرع ، بغير تمييز ، على جمهور لا تربطه رابطة مباشرة بمن حصلت منه الاذاعة ، وأن الملحوظ في إرسال هذه الخطابات إنما كان المحافظة على أموال الشركة وليس الإضرار بالمدعى المدني أو التمهيد به والاساءة إلى سمعته ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس في موضوعه ، متعيناً رفضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل .

(١٦٣)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢٢ القضائية :

غرفة الاتهام . سلطتها . لما أن تخص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوى على جريمة . لما أن تقر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لقيام حالة الدفاع الشرعى .

إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقاً للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على اتهم ، وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات " ، وإذا نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " إذا رأت غرفة الاتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى " ، قد أفادت أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، ولما كان لغرفة الاتهام بناء على ذلك أن تخص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوى على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يبيحها لسبب من أسباب الإباحة ، ولما كان حق الدفاع الشرعى يحو صفة الجريمة عن الفعل ويبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان هذا التخوف أسباب معقولة ، لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل

لقيام حالة الدفاع الشرعى لا تكون قد تجاوزت سلطاتها التى خولها لها القانون فى تقدير الأدلة والنظر فيها إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب (١).

النوقائع

انهمت النيابة العامة عبد الظادر أحمد قناوى (المطعون ضده) بأنه أولا — قتل عبد الله أو الملا خير عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا من شأنه إحداث القتل وترصد له فى طريقه إلى زراعة الذرة حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه مقذوفا ناريا بقصد قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وثانيا — أحرز سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية كبسول) بدون رخصة وطبعت من غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الابتدائية إحالته إلى محكمة لجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ . سمعت غرفة الاتهام الدعوى وأسرت حضوريا أولا — بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لتهمة الحماية وثانيا — بإحالته إلى محكمة جنح مفوض الجزئية لأنه أحرز بندقية (غير مششخة) الأمر المعاقب عليه بالموا — ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ الصادر بشأن الأسلحة وذخائرها وثالثا — بالافراج فورا عن المتهم بلا ضمان مالم يكن محبوسا لسبب آخر . ورابعا — على قلم الكتاب ابلاغ أمر الإحالة للنيابة العامة لإجراء شئونها وإبلاغه باقى الخصوم فى التبعاد القانونى . فطمنت النيابة فى هذا الأمر بطريق التتمض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام فى أمرها المطعون فيه قد أخطأت فى تأويل القانون إذ تعرضت لدفع المنهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وأصدرت أمرها بناء على ذلك بأن لا وجه لإقامة الدعوى مع أن الفصل فى هذا الدفع يقتضى تحقيقا وبحثا

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا فى القضية رقم ٧٧٧ ص ٢٢ بنفس الجلسة .

موضوعا ليس لما أن تجاوز سلطاتها إليه إذ أن وظيفتها مقصورة على البحث في صحة قرينة الاتهام وتوجيهه إلى المتهم، وأضافت الطاعنة أن الأمر المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى إذ قرر المتهم لشيخ الحفراء فور وقوع الحادث أنه أبصر المجنى عليه يعدو في زراعة قطنه فاستوقفه فرفض، وحينئذ أطلق عليه النار، كما قرر في التحقيق أنه حينما سمع حفيف شجيرات القطن اعتقد أن هناك سرقة فأطلق النار وهذا ما لا تقوم به حالة الدفاع الشرعي مادام المجنى عليه كان قد ولى مدبرا فلم يعد ثمة خطر يديح القتل .

وحيث إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقا للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات » و إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « إذا رأت غرفة الاتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بعدم وجرد وجه لإقامة الدعوى » ، قد أفادت أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبينت أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته . ولما كان لغرفة الاتهام بناء على ذلك أن تختص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يديحها لسبب من أسباب الإباحة ولما كان حق الدفاع الشرعي ينحو صفة الجريمة عند الفعل و يديح القتل العمد إذا كان مقصودا به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة ، لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذ أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل لقيام حالة الدفاع الشرعي لا تكون قد تجاوزت سلطاتها التي خولها لها القانون في تقدير الأدلة والنظر فيما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة -فضة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وبحضور -نبرات المندشارين ابراهيم خليل
واسماعيل مجدى وممطفى حسن وممطفى كامل -

(١٦٤)

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

تموين - المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبرى - غنوه من
التوقيت - تحويل وزير التجارة حق تعديل الجدول المالحق به بالمواد واللع التى يجرى عليها التسمير الجبرى
بقرار يصدر منه - اضافة سلعة مع خلو القرار من التوقيت - حذفها بقرار لاحق - اجراء مقتضى
هذا الحذف على متهم ومعاملة بالمادة ٥ من قانون العقوبات - فى محله -

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبرى
قد صدر خاليا من التوقيت ، وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها
حكم التسمير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول
بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه . فاذا كان قد صدر من الوزير قرار
بإضافة سلعة الى هذا الجدول وخلا هذا القرار أيضا من تحديد وقت ينتهى فيه
نفاذه ، ثم صدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلعة من الجدول الملحق بالمرسوم
بقانون سابق الذكر ، فإن اجراء مقتضى هذا الالغاء فى حق متهم وبرئته عملا بالمادة ٥
من قانون العقوبات - ذلك تطبيق صحيح للقانون . ولا يقدح فى ذلك أن يكون
قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا فيه معنى التوقيت لأن توقيت
السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسمية استنادا الى نصوصه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : كمال محمد عبد الرحمن (المطعون ضده) بأنه باع سلعة
مسكرة (عنب) بسعر يزيد على السعر المعلن لها ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ١/٩ و
١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . سمعت محكمة

طوخ الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش فأمرت بضم هذا الدفع للموضوع وقضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومماقبة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة بنها الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ، استنادا إلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ باخراج العنب من جدول التسعير الجبرى ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ قد حدد أسعار العنب لفترة محددة ، من ٢٥ من أغسطس إلى ٣١ منه ، فلا يتمتع العقاب بانتهاء هذه الفترة ، تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بشئون التسعير الجبرى ، قد صدر خاليا من التوقيت ، وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التي يحجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخرل وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحدف أو الاضافة ، بقرار يصدر منه ، ولما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥١ الصادر من الوزير باضافة العنب إلى هذا الجدول ، قد صدر هو أيضا خاليا من تحديد وقت ينتهى نفاذه فيه ، وكان قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا ، لا يعنى توقيت القانون نفسه ، الذى صدرت التسعيرة استنادا إلى نصوصه — لما كان ذلك وكان قد صدر بعد ذلك اقرار الوزارى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ بحذف العنب بجميع أنواعه من الجدول المالحق بالمرسوم رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى في حق المتهم مقتضى هذا الانغاء وقضى ببراءته من التهمة المستندة إليه عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات يكون طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون الطعن المقدم من النيابة العامة على غير أساس في موضوعه متعيئا رفضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة المستشار ابراهيم خليل وبحضور حضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى .

(١٦٥)

القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

(١) حكم . تسييبه . دفاع شرعى . دفع الماتم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . عدم الرد عليه بما يفنده . تصور . مثال .

(ب) دفاع شرعى . الاعتراف بالجرىمة . لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى .

١ — إذا كان الحكم حين دان الطاعن بتهمة إحداث العاهة قد أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه ، وأغفل الإشارة إلى الإصابات التى حدثت بالطاعن والتى اتهم فى إحداثها المجنى عليه ووالده ، ولم يرد بشىء على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافعته من أن المجنى عليه ووالده ذهبا إلى زراعة الطاعن بقصد الاعتداء ، واعتديا عليه بالفعل ، ولم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه ، وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى مكتفيا بالقول إنه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد ضربا موجها إليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى الطاعن فى هذا الصدد — متى كان ذلك فإنه يكون قاصرا واجبا تقضه .

٢ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجرىمة .

توقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما — الأول ضرب فتح الله مهدى محمد دياب عمدا فأحدث به الإصابات الموضحة بالقرار الطبي والتى تخلف عنها عاهة مستديمة

يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس مما يعرض حياة المجنى عليه للخطر .
والثاني ضرب الشافعي الطبيب عبد المنعم عمداً على رأسه أهدى الحاجب الأيمن
فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية والتي تخلف عنها طاعة مستديمة
يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يعرض حياة المجنى عليه للخطر ،
وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٤٠
من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى الشافعي الطبيب بحق مدني وطلب
الحكم له قبل المتهم الثاني بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات
قنا قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة
كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستين وبإلزام المتهم الثاني وحده بأن
يدفع للدعي بالمعنوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية
وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن الأول يعيب على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة
بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه تعفيه من العقاب وقد رد الحكم على دفاعه
هذا بأن التمسك بحق الدفاع الشرعي مشروط بالاعتراف بالجريمة ، وأنه لم يثبت
أن الطاعن أراد أن يرد بضربه ضرباً موجهاً إليه ، وفي هذا الذي أورده الحكم
خطأ في تأويل القانون وفساد في الاستدلال يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن النيابة
العمومية أقامت الدعوى على المجنى عليه فتح الله مهدي ووالده مهدي محمد دياب
بسبب تعديهما بالضرب على الطاعن ضرباً أحدث به إصابات تقرر لعلاجها
مدة تقل عن العشرين يوماً ، وقد قررت محكمة الجنايات فصل المنة عن الجناية
وأحالتها على المحكمة الجزئية للفصل فيها ، وذكر محامي الطاعن في مرافعته : " أنه
نابت أن اعتداء وقع على المتهم الأول (الطاعن) وفي زراعته ، وهذا يدل على أن
المجنى عليه ذهب بتعمد الاعتداء خصوصاً وأن المجنى عليه قرر أن المتهم الأول
نهر أخته ، ويستتبع من ذلك أن اعتداء وقع بين الطرفين أصيب فيه المتهم

والمجنى عليه ومن باب الاحتياط فإن الدفاع يقرر أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وعن المال فتمنع الماعز عن ماله ، فحضر المجنى عليه ووالده ، واعتديا عليه وكل ما حدث من جانب المتهم أنه حبس الماعز ليشتكو الأمر للعمدة ، ولم يقع منه اعتداء على هذه الماعزة ، فإذا كان الاعتداء قد وقع عليه فأصيب بإصابتهين ، فإنه دافع عن نفسه ليقى نفسه حدوث إصابات أخرى . وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله : ” ومع أن التمسك بحق الدفاع الشرعى شرطه الاعتراف لا الاقتراض ، فإن حاله هنا لم تتوافر لا من جهة النفس ولا من جهة المال . أما من جهة النفس فلم يثبت أن المتهم المذكور أراد أن يرد بضربه ضربا موجها إليه “ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بتهمة إحداث العاهة المستديمة أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه ، وأغفل الإشارة إلى الإصابات التى حدثت بالطاعن وأن اتهم فى إحداثها المجنى عليه فتح الله مهدي ووالده ، ولم يرد بشىء على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافقته من أن المجنى عليه ووالده ذهبا إلى زراعة الطاعن بقصد الاعتداء ، واعتديا عليه بالفعل ، ولم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه ، وأثر ذلك فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى مكتفيا بالقول إنه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد ضربا موجها إليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى الطاعن فى هذا الصدد ، فضلا عن أن ما ذهبت إليه المحكمة من أن قيام حالة الدفاع الشرعى مشروط بالاعتراف بالجريمة . ما قالته المحكمة من ذلك لا سند له من القانون حسب مقتضىه قضاء هذه المحكمة — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالنسبة إلى هذا الطاعن ويتعين من أجل ذلك نقضه .

ومن حيث إن الطاعن الثانى وهو من الفريق الآخر يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه دانه بتهمة العاهة المستديمة ، فى حين أن المجنى عليه اتهم الطاعن وآخر بإحداث الإصابة التى نشأت عنها تلك العاهة ، وأنه طلب فى الجلسة من باب

الاحتياط أخذه بالقدر المتيقن ، فلم تأخذ المحكمة بدفائه هذا ، ولم تكلف نفسها مؤونة الرد عليه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة استندت في إدانة الطاعن بتهمة العاهة المستديمة إلى ما ذكره المحجى عليه في الجلسة وائده فيه ابنه محمد الشافعى الطيب من أن الطاعن وحده هو الذى أحدث به الإصابة التى نشأت عنها العاهة ، ولما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود فى الجلسة ، وتطرح ما عداها ، لأن ما يثيره "طاعن لا يخرج فى حقيقته عن المجادلة فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن الأول وتقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الأول ، ورفضه موضوعا بالنسبة للثانى .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس عالي ومصطفى كامل .

(١٦٦)

المقضية رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . غش البضاعة . ركن الغش . مثل للقصور في بيانه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في صدد التدليل على توفر ركن علم المتهم بالغش "وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش وضح من ارتفاع نسبة السوس في الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادى . ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل في المواد الغذائية " ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس في الفول موضوع التهمة هي ستة وربع في المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذى ورده تنفيذاله هي خمسة في المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر على التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية "وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) فباعتباره مورداً فهو مسئول عما يورده " - متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر ركن العلم ، لا يتوافق فيه الدليل على أن الطاعن هو الذى ارتكب فعل الغش ، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قصير البيان واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : باع فولاً مجروشاً حالة كونه مغشوشاً بزيادة نسبة الشوائب والسوس فيه إلى ٦,٢٥٪ مع علمه بذلك ، وطالبت عقابه بالمواد

١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت غيايا عملا بالمواد المذكورة بتفريم المتهم خمسمائة قرش . فعارض ، ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغياي طالبة التشديد ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الغرامة وأمرت بالمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا عن بيان توفر علمه بالغش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في صدد الدليل على توفر ركن العلم : ” وحيث إن الحكم المستأنف في عمله للأسباب الواردة به وإلى تأخذ بها هذه المحكمة . وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش واضح من ارتفاع نسبة السوس في الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادي ، ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكدا وهو تاجر يتعامل في المواد الغذائية “ . ولما كان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس في الفول موضوع التهمة هي ستة وربع في المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذي ورده تنفيذا له هي خمسة في المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر في التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية ، ” وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) فباعتباره موردا فهو مسئول عما يورده “ . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه على ما سلف البيان تدليلا على توفر ركن العلم ليس فيه الدليل على أن الطاعن هو الذي ارتكب فعل الغش ، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يعيبه ويوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن : وبحضور حضرات المستشارين مصطفى - عز ومحمود
إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل .

(١٦٧)

القضية رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ القضائية :

تبيد الأشياء المحجوزة . متى تقوم هذه الجريمة ؟ انتهاء نية عرقلة التنفيذ . لا قوام بجريمة .
صورة ورقة .

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتحقق إلا باختلاس هذه الأشياء
أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . فإذا كان الظاهر
من أحكام المطعون فيه أنه لم تتخذ إجراءات لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين
من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأساً إلى وزارة الأوقاف
بموجب إيصالات محررة باسم الطاعن مئولة أولئك المستأجرين وهو ما لا يكون
إلا نفاً امتيلاهم على محصولاتهم المحجوزة ، فإن الحكم إذ أدان الطاعن
بالتبديد بناءً على أن هذه الجريمة لا تنفي عنه لأنه عين حارساً على الزرعة
المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو العبث بها ، وذلك دون
أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المحجوز — يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد محصول الذرة المبيع بالمخفر والمحجوز
عليه إدارياً لصالح وزارة الأوقاف إضراراً بها ولم يكن قد سلم إليه إلا على سبيل
الوديعة لحراسته فاختمه لنفسه حالة كونه مالكا له ، وطلبت عقابه بالمادتين

٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز بنى سويف الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام المذكورتين بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش . فعارض ، ولكنه لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، فقضت المحكمة باعتبارها كأنها لم تكن ، فاستأنف ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف وذلك بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بالمقضى بها لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فرفع المحكوم عليه طعنا بطريق النقض عن الحكم الأخير ، ومحكمة النقض قضت بقبول هذا الطعن شكلا وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية لتقضى فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقررة بالمقضى بها لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بجرمة تبديد الذرة المحجوزة والموضوعة تحت حراسته على أساس أنه لم يقوم نحو المستأجرين من باطنه بما تتطلبه أمانة الحراسة التى عهد بها اليه ، مع أن جريمة التبديد قصدية وإيجابية لا تتحقق بإهماله ، كما أنه لم يطالب منه بتقديم الذرة للبيع ، وأنه لا يزرع الأرض بنفسه بل يؤجرها من باطنه إلى مستأجرين يقومون بالسداد رأسا لوزارة الأوقاف الحاضرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة التبديد على أساس أن ما ذكره الشهود من المستأجرين من باطنه من أنهم قاموا بالسداد إلى وزارة الأوقاف نظير المحصول المحجوز وما قدموه من إيصالات ذكر فيها أن المبالغ مدفوعة من الطاعن مناوئهم لا ينفى عنه جريمة التبديد لأنه عين حارسا على زراعة الذرة المحجوزة ، وكان من واجبه المحافظة عليها ورد الدوان عنها .

والا كانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس هذه الأشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، وكان يبين مما دونه الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ إجراءات للبيع وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأسا إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات محررة باسم الطاعن "مناولة" أولئك المستأجرين وهو ما لا يكون إلا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعن رغم ما تقدم بناء على أن جريمة التبديد لا تنفي بذلك عنه لأنه عين حارسا على زراعة الذرة المحجوز عليها ، وكان من واجبه المحافظة عليها ورد المدوان عنها أو العبث بها — إذ دان الحكم الطاعن لذلك وحده دون أن تكون له نية في عرقلة التنفيذ عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وتكون التهمة على غير أساس ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

(١٦٨)

القضية رقم ١٢٣٤ سنة ٢٢ القضائية :

إدارات . إدارة منزل للدعارة . المقصود منها طرد لعدة ثمانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو بفحوره ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصا واحدا . وإذن فتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تهم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — فهيمة ابراهيم على (الطاعنة) . ٢ — أحمد رشاد : بأنهما الأولى — أدارت منزلا للدعارة ، والثاني حرض وعاون واستغل المتهم الأولى في إدارة المنزل للدعارة ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٦ و ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . سمعت محكمة محرم بك الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر مع المتهم الأولى ببطلان التحريات والتحقيقات وإذن التفتيش ، فأنت سماعها ، ثم قضت حضوريا أولا : برفض الدفع ببطلان التحقيق والتحريات مع صحة الاجراءات ، وثانيا — بحبس المتهم الأولى سنة واحدة مع الشغل وبتغريمها مائة جنيه بمصرى وأمرت بوضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة أخرى مع إغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والمنقولات والاثاث الموجودة به وشملت الحكم بالتنفيذ وذلك تطبيقا للمادتين ٨ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، وثانيا — براءة المتهم الثانى مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فاستأنفت ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فصعنت المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة قد بنت طعنها على أن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص ببيوت الدعارة عرفت بيت الدعارة بأنه المكان المستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ، وهذا النص يشترط توافر ركن الاعتياد ، وإن يكون ممارس الدعارة من الغير ، وعلى ذلك يكون ماوقع من الطاعنة — وهى صاحبة المنزل — لاعتقاب عليه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعنة لأنها فى يوم ١٩٥١/٦/٢ بدائرة قسم محرم بك أدارت منزلا للدعارة ، وطلبت عقابها بالمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي المؤيد استثنافيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعة ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها ، وكان ضبطها بناء على شكوى قدمت لمفتش مكتب الآداب يقول مقدموها إن الطاعة وزوجها يديران مسكنهما للدعارة ، وقد قالت المحكمة بعد ذلك "إن التهمة صحيحة وثابتة قبل المنهية الأولى من أقوال وكيل مكتب الآداب في التحقيقات ورمضان أحمد ، وضبطها متلبسة والتحليل ، كما وجد بمرورها والمنشقة المعاصرة للعملية ونتيجة وجود حيوانات منوية ومن صحة التحريات السابقة على هذه أيضا ، والشكوى المجهولة الموضح بها اسمها وأوصاف منزلها ومواعيد مقارفة الجريمة .. " ولم كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سوى الطاعة ، وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أن الطاعة أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو بفجوره ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصا واحدا ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان ، ولم كانت المادة التاسعة في فقرتها الثالثة التي تعاقب على ممارسة الدعارة قد اشترطت الاعتياد ، وهو ما لم تستظهره المحكمة بالنسبة إلى الطاعة - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣

برئاسة حفرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس غلى ومصطفى كامل .

(١٦٩)

القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . ش . مد وحيد لم تسمع محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم سماعه أمام المحكمة الاستئنافية .
رفض هذا الطلب . تؤيد الحكم الابتدائي بإدانة لأسبابه . خطأ .

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً . والمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المحكمة الاستئنافية تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى ، وقضت بإدانة المتهم بناء على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولية ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، ولم تجب المتهم إن ما طلبة من سماع ذلك الشاهد — فإنها تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن : بأنه بتد السيارة المبينة وصفها بقيمة بالمخضر والملوكة للسيدة حياة عبد الفتاح الصافي والمسلمة إليه على سبيل الوديعة بأن اختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليها . ومحكمة بندر الجزيرة الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من تاريخ

ميرورة هذا الحكم نهائيا، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاء وبراثة مما هو منسوب إليه ، كما استأنفت النيابة طاية التشديد . وعكة اللجنة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يضاف للطاعن على الحكم المطعون فيه أن القانون أوجب على المحكمة تحقيق الدعوى بنفسها في الجلسة ، فكان عليها أن تستدعي المجني عليها لمناقشتها في موضوع الدعوى ، خاصة وقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بطاب سماع شهادتها ، ولكن المحكمة أغفلت ذلك ، وقضت بإدانة الطاعن ، فأخلت بذلك بحقه في الدفاع ، وأخطأت في الإجراءات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن استنادا على أقوال المجني عليها في التفتيشات دون أن تسمعهما بالجلسة ، مع أنها هي الشاهدة الوحيدة ، وأن الطاعن لما استأنف الحكم طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهادتها فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقق الشفوي لدى تجريه المحكمة في الجلسة ، وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . وكانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن تسمع المحكمة الاستئنافية الشهود الذين كن يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا ببطلان الإجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

رئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل .

(١٧٠)

التمضية رقم ٤٨٩ سنة ٢٢ القضائية :

تنقض . حكم بإيداعه في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني . لا يكفي في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني .

إن التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني . ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب قام بنحيت سدوري عمدا بعصا على ساعده الأيمن فأصابه بكسر بنظام هذا الساعد نشأت عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤدا هي عاقبة بحركتي كب و بطح الساعد الأيمن مع بعض الانحراف بحور الساعد المذكور ونقص قوة قبضة اليد وبعض الضمور بعضلاته . مما يتل من كفايته على العمل بنحو ٨ إلى ١٠ . / وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات . وقد ادعت مارتا غبريال خليل بحق مدني قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . ومحكمة الجيزة

قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني بصفتها الشخصية على سبيل التمويض المؤقت قرشا صاغا واحد والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن قد بنى على بطلان الحكم المطعون فيه لعدم التوقيع عليه في مدى الثلاثين يوما التالية لصدوره طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية — ويستند الطاعن في ذلك إلى التأشير الرسمية المدونة على هامش الحكم بما يفيد إيداعه بملف الدعوى موقعا عليه في تاريخ لاحق على انقضاء ذلك الميعاد .

وحيث إنه لما كان التأشير على هامش الحكم بإيداعه بملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع بملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد — لما كان ذلك ، فإن ما يتمسك به الطاعن في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني : أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فلم يصف الإصابة التي حدثت بجسم المجنى عليه ولم يصف الأداة ولم ينوه عن قيام رابطة الميضية بينهما ، بل اقتصر على الإشارة إلى التقرير الطبي الذي اعتمد

عليه كدليل إثبات في الدعوى دون أن يذكر ما تضمنه . بجاء الحكم بذلك خاليا من بيان مصدر الدليل الذي يقوم عليه قضاؤه - هذا إلى أن الحكم إذ استند في قضاؤه إلى أقوال المجنى عليه والشهود لم يتناول إلا في اقتضاب ذكر ما شهدوا به في التحقيقات أو أمام النيابة أو المحكمة - هذا فضلا عن تناقض تلك الشهادات وقيام الخلاف بينها بحيث لا يطمأن إلى التعويل عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . ووصف كلا من الإصابة والعادة وبين رابطة السببية بينهما وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ولما كان الأمر كذلك؛ وكان لمحكمة الموضوع الحرية في أن تأخذ من عناصر الدعوى بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداه ، دون أن تكون ملزمة بتعقب كل شبهة يثيرها الدفاع فترد عليه - لما كان ذلك ؛ فإن ما ينهض الداعن لا يكون سوى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧١)

ال قضيه رقم ٨٢٦ سنة ٢٢ القضاية

نقض . الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره .
هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما .

إن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي ، على ما جرى قضاء محكمة النقض ، الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكاتب يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته صرافا ومأمورا للحصول تجارى على اختلاس مبلغ ٦٢٠ جنيزا و ٤٢٧ مليا من الأموال الأميرية المستحقة على أرض الدكتور محمد الكاوى وآخرين وذلك بأن قبض هذه المبالغ بصفته السابقة ولم يثبتها فى الدفاتر أو يوردها واختلسها لنفسه . وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بالفصل فى الدعوى . ومحكمة جنايات الفيوم قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام — أولا — برفض الدفع واختصاص المحكمة بنظر الدعوى — ثانيا — بمقابلة أخرى شنودة نخلة بالسجن لمدة ثلاث سنين وبغرامة قدرها ٥٩٦ جنيزا و ٧٥٥ مليا خمسمائة ستة وتسعون جنيزا وسبعمائة وخمسة وخمسون مليا والزامه بأن يورد للحكومة مبلغ ٥٩٦ جنيزا و ٧٥٥ مليا . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه جاء مشريا بالقصور والتناقض ذلك أنه بينما تقول المحكمة بصحة عملياته خلال سنة ١٩٤٠ المالية التى تبدأ من مايو سنة ١٩٤٠ وتنتهى فى آخر أبريل سنة ١٩٤١ إذ بها تدين الطاعن على اختلاس مبالغ قبل باختلاسها فى بحر تلك المدة وقد أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنها لم ترد عليه، هذا إلى أن الحكم أعتمد فى إدانته على أقوال شهود لم تتوافر فيهم الحيدة وجاءت أقوالهم متناقضة يهدم بعضها البعض الآخر فى وقائع دأمة تتصل بصميم الإثبات فى الدعوى، ويقول الطاعن أيضا إن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ أن الواقعة لو صحت فهى لا تبدو خيانة أمانة وليست اختلاسا لأموال أميرية ذلك لأن المبالغ المنسوب إلى الطاعن اختلسها لم تورد للخزينة حتى تكون بهذه المثابة جزءا من أموال الدولة ولم تحرر عنها إيصالات للمولين فهى إذن أموال سلمت إليه على ذمة توريدها وهى بذلك

تعتبر من الودائع العادية وقد دفع بذلك وبأنه إذ تبين للجهات الرئيسية أنه لم يختلس شيئا أعادته إلى عمله مما يدل على براءته إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عليه وأخيرا يقول إن الحكم شابه البطلان لأنه لم يودع في ظرف ثلاثين يوما من يوم صدوره .

وحيث إنه عن بطلان الحكم لعدم إيداعه في ظرف ثلاثين يوما من يوم صدوره فإن الطاعن قد دعم هذا الوجه بشهادة تاريخها ٦ فبراير سنة ١٩٥٢ مفادها أن الحكم وقد صدر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ أودع ملف الجناية — ولما كانت الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية صدوره هي على ما جرى قضاء هذه المحكمة الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره ولذا فإن هذا الوجه من الطعن لا يكرن مستندا إلى أساس .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في خلال المدة من سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى أكتوبر سنة ١٩٤١ بناحية الحامولى وشعلان مركز أبشواى بصفة مراقب ومأمورا للحصول تجارى على اختلاس ٥٩٦ جنيها و٧٥٥ مليا من الأموال الأميرية المستحقة على أرض الدكتور محمد المكاوى وآخرين وذلك بأن قبض هذه المبالغ بصفته السابقة ولم يثبتها في الدفتر أو يوردها واختلسها لنفسه فدانت المحكمة على أساس الوصف سالف الذكر وطبقت في حقه المادة ١١٢ من قانون العقوبات . وقد بين الحكم المطعون فيه الواقعة بما تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن فقال : ” وحيث إن المحكمة تلاحظ بادئ الأمر أن المبالغ لم تسلم للمتهم على سبيل الوديعة لحفظها طرفه لحساب المولين بل أن المبالغ تسلمت إليه بصفته مراقبا مكلفا بالحصول دفعها المولون خصما من الأموال الأميرية المطلوبة منهم وبصفة خاصة أن المتهم قد وقع على حاصلاتهم حجوزا وعلى ذلك فإن المبالغ المسلمة اليه يجوز اثباتها بكافة الطرق لأن المولين مضطرون لتسليم هذه المبالغ تحت تأثير الحجز الادارية ولا محل لتسك المتهم بنص المادة ٤٠١ من القانون المدنى، هذا وعلى فرض أن عمدتى الحامولى وشعلان يتجران في الأقطان فإن بعض هذه المبالغ دفعت أمامهم وأقوالهم قاطبة في ذلك ولا مطعن عليها وأيد المولون أقوالهم في المبالغ التي حصنها الصراف لحساب الأموال الأميرية كما أن الدكتور المكاوى أكد

الواقعة المنسوبة للمتهم ويقطع في ذلك بصفة جازمة الإشارة التليفونية التي كتبها المتهم بخطه وأرسلت للديرة للاستعلام عن المبالغ المطلوبة من الشاهد إذ لو لم يكن هناك مبالغ دفعت لما عني المتهم برسالة هذه الإشارة وقد أيد أيضا الخفير المرافق للصراف دسوقي حبيب أبو بكر يس وحسين السعداوي أقوال عمدة الحامولي والدكتور المكاوي بأن المتهم استلم حقيقة مبلغ ٢٠٠ جنيه وأقوى دليل على أن المتهم استلم ٢٠٠ جنيه من الدكتور المكاوي أقوال محمد عبد العال رئيس النقطة بأن الخفير المرافق للمتهم دسوقي حبيب حضر إليه وطلب المحضر الخاص بالدكتور وعلم منه أن المتهم استلم من الممول ٢٠٠ جنيه فسلمه المحضر ومكث مع المتهم مدة طويلة ثم أعاده للشاهد كما أن اشتغال العمدة بالتجارة لا يتعارض مع أقواله وهما مكلفان بطبيعة عملهما بمراقبة تحصيل الأموال الأميرية فإذا ما بادر أحدهما بالتبليغ عن مبالغ تسلمها الصراف من الأهالي فلا ضير في ذلك لأنهما إنما يبلغان عن جريمة ارتكبت كما أن الخلاف الذي حدث بين عبد اللطيف حمزاوي وبين الخفير محمد جالي وقاسم عبد الغفار في المبلغ المدفوع لا أثر له - أولا - لمضى الوقت - وثانيا - لأن الشاهد عدل عن أقواله السابقة وقرر أنه دفع للصراف من حساب الأموال الأميرية عشرة جنيهات وتثبتت هذه الواقعة بشهادة الشاهدين وكذلك الحالة بالنسبة للخلاف بين مخلوف وهدى وعلوان السيد في المبلغ المدفوع إذ جاءت أقوال الشاهد الأخير قاطعة بأنه دفع قرابة ١٣٦ جنيها أو ١٣٧ جنيها اختلسها وإن الشاهد أحضر سيارة محملة بالأقطان رفض المتهم أن يأذن بدخولها المخلج حتى يدفع الأموال الأميرية وتثبتت هذه الأقوال بشهادة نجيب سليم رشدي «ولما كان ذلك» وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن وفنده للأسباب الصحيحة التي ذكرها فإن الحكم المأمون فيه إذ دان الطاعن باختلاس أموال أميرية يكون قد طبق القاتون تطبيقا صحيحا . ولما كان ما يقوله الطاعن عن صحة عملياته عن سنة ١٩٤٠ المالية لا يتعارض مع ما أخذت به المحكمة من حصول الاختلاس في المدة المينة بوصف التهمة وذلك للأسباب المينة في الحكم وكان للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود فإن ما يشير الطاعن لا يخرج عن المجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

بإدارة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي .

(١٧٢)

القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة . بيانها على سبيل الحصر في الفقرة
الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد ين في المادة ٤٠٢/٢ على سبيل الحصر
الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة ، وواضح من نص هذه الفقرة أن
حق النيابة في الاستئناف لا يرد إلا إذا كانت النيابة قد طلبت الحكم بغير الغرامة
والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيئات ولم يحكم بما طلبته ، أو حكم
بالبراءة ، وما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد
المخالفات والجناح فإنه لا يجوز لها استئنافه . وإذن فتى كانت الدعوى العمومية
تقدرت من النيابة ضد المتهم لمحاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات
فقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ، فإن هذا الحكم
يكون قضاء بما طلبته النيابة في حدود المادة ٢١٨ من قانون العقوبات ،
ويكون استئنافها له غير جائز قانونا .

لوقائع

اتهمت "نيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق الدابة المبينة الوصف والقيمة
لمحمد محمد مسعد البربري وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة
أرسلت الجزئية قضت فيها بحضور با عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات
الجنائية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والمصاريف . فاستأنفت النيابة
ومحكمة قنا الابتدائية قضت فيها بحضور با بعدم جواز الاستئناف المرفوع من
النيابة . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن المادة ٤٠٢/٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الحكم إذا طلبت من المحكمة أن تتمضي بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم لها بما طلبته ، وهذا النص لا ينطبق إذا كانت عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة المطلوب محاكمة المتهم بها قد فرضها القانون وجوباً وأضافت الطاعنة أن المحكمة الاستئنافية غير مقيدة بالأسباب الواردة بتقرير استئناف النيابة فإذا كان استئنافها بسبب عدم ورود السوابق ورأت المحكمة التشديد فالمحكمة أن تعدل الحكم .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٢/٢ قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة ، ووضح من نص هذه الفقرة أن حق النيابة في الاستئناف لا يرد إلا إذا كانت النيابة قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات ولم يحكم بما طلبته ، أو حكم بالبراءة وما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز لها استئنافه ، ولما كانت لدعوى العمومية قد رفعت من النيابة ضد المتهم لمحاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فنصت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل ، فإن هذا الحكم يكون قضاء بما طلبته النيابة في حدود المادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، فإن استئنافها يكون غير جائز قانوناً . أما ما تؤوله النيابة من أن المحكمة الاستئنافية غير مقيدة بالأسباب الواردة بتقرير استئناف النيابة وأن تلك المحكمة حتى إذا كان سبب الاستئناف هو عدم ورود السوابق أن تعدل في العقوبة وتشدها ، فلا يغير من حكم القانون ، ولا وجه للنيابة فيه ما دامت هي التي طلبت عقاب المتهم وافتصرت على طلب تطبيق المادة ٣١٨ فحكمت المحكمة في حدود هذه المادة بحكم غير جائز استئنافه .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل وحسن
دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل .

(١٧٣)

القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

قانون . استئناف . استئناف قررت به النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات . لا يكون
لصدور قانون الاجراءات الجنائية تأثير عليه .

متى كانت النيابة قد قررت بالامتناع في ظل قانون تحقيق الجنايات . فإنه
لا يكون لصدور قانون الاجراءات الجنائية تأثير على استئنافها الذي قررت به
صحيحا حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات . فإذا كان الحكم قد قضى بعدم
جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ٢/٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطلوبون ضده بأنه : توصل الى الاستيلاء على موقدي
الغاز الموضعي الوصف والقيمة بالمحضر المملوكين لحدوة خليل وهبة وكان ذلك
باستعماله طرقا احتيالية يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ادعى أنه
موفد من قبل ابنها نجيب ميخائيل لاستلام موقدي الغاز لتسليمها فسلمتها إليه ،
وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة الاقصر قضت فيها
بغايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش
لوقف التنفيذ . فعارض المتهم ، والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم المعارض

فيه . فاستأنفت النيابة . ومحكمة قضا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بعدم جواز الاستئناف من النيابة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأن استئناف النيابة للحكم الغيابي قد حصل بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . ويجب لذلك أن تسرى عليه أحكامه حين الفصل فيه .

وبت إن الحكم الغيابي قد صدر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ فاستأنفته النيابة بتاريخ ٢٦ منه في ظل قانون تحقيق الجنايات ، قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية ، ولذا فإن هذا القانون الأخير لا تأثير له على استئنافها الذي قررت به صحيحا حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ٢/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

بإدارة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خنيز
وحسن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي .

(١٧٤)

القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) حكم . سقوط كلمة . منه لا يستقيم معناه إلا على أساس وجودها . فهو لا يؤثر في سلامته .
(ب) تقرير التلخيص . ثبوت أن تقريراً تلى بالجلسة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت خلاف ذلك .
لا تقبل المناقشة في ذلك .
(ج) تقرير التلخيص . عدم توقيعه . لا يؤثر .

- ١ - إن سقوط كلمة سهواً من الكاتب في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام
المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم إلا على أساس وجود هذه الكلمة .
٢ - إن ما أوجبه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية
هو أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً وقعاً
عليه منه وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة . فإذا كان الثابت في محضر الجلسة
أن عضواً يمين تلا التقرير وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت خلاف ذلك فلا تقبل
منه إثارة الجدل في هذا الصدد .
٣ - إن عدم التوقيع على تقرير التلخيص من الناضى الملخص لا يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الرهاب ذهب حسن بأنه تسبب من غير قصد
ولا تعمداً في قتل محمد سعيد السيد سلام وإصابة محمد موسى الأشثوني وإبراهيم
عبد الحميد أبو حصوة وعبد الغنى محمد شبيب وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم

احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة ولم ينتبه للطريق وبحالة ينجم عنها الخطر فصدم
سيارة المجنى عليه الثانى وأصيب المجنى عليهم . وطلبت عقابه بالمـدين ٢٣٨
و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسن أحمد شلبي بحق مدنى قبل المتهم
وطلب القضاء له عليه وعلى وزارة الصحة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية
بمبلغ ٧٨٦ جنيها و ٣٠٠ مليم بصفة تعويض كما ادعت أمينة محمد الغلبان عن نفسها
وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم محمد أحمد سلام بحق مدنى قبل المتهم
ووزير الصحة العامة متضامنين بأن يدفع لها مبلغ ٣٠٠ جنيه بصفة تعويض
ومحكمة منوف الجزئية قضت فيها عملاً بتادى الالتزام مع تطبيق المادة ٣٢
من قانون العقوبات غيابيا للمتهم وحضوريا لمن عداه بحبس المتهم سنة مع الشغل
وكفالة ٥٠٠ قرش وإلزامه هو والمسئول عن الحقوق المدنية حضررة وزير الصحة
العمومية بأن يدفع متضامنين للادعى بالحق المدنى حسن أحمد شلبي مبلغ ٥٠٦ جنيهات
و ٣٠٠ مليم على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحامات وأن يدفع أيضا للادعية بالحق المدنى أمانة محمد الغلبان
عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم محمد أحمد سلام مبلغ
٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ مائة قرش
أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت وزارة الصحة
كما استأنفه المدعى المدنى الأول . ومحكمة شبين الكوم قضت بحضور ياوفى غيبة
عبد الوهاب ذهب بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات
المدنية الاستثنائية . فطعنن وزارة الصحة فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول أن بطلانا وقع فى الإجراءات أثر على الحكم
وفى ذلك تقول الطاعة إن المتهم لم يعلن اعلانا قانونيا مع أنه هو المسئول أصلا
عن الجريمة وعن التعويض وأن الثابت من الأوراق أن النيابة لما أرادت
إعلانه بجلسة أول مارس سنة ١٩١٢ التى كانت محددة لنظر لدعوى أمام المحكمة
الاستثنائية تأثر على الاعلان لمحضرى بندر شبن الكوم لاعلانه بلجهة الإدارة

طبقا لقانون الاجراءات الجنائية لعدم الاستدلال عليه . فاعلن مخاطبا مع نائب عمدة بندر شبين الكوم . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل لاقامة المتهم ، وكان مكان وقوع الجريمة تابعا لمركز منزوف ، وليس هو بندر شبين الكوم فإن اعلان المتهم على النحو السالف الذكر لا يكون اعلالا صحيحا :

وحيث إنه لما كان الواضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والا - ثنائيات أن الطاعة كانت تحضر الجلسات بواسطة وكيل عنها وأبدت للمحكمة دفاعها في موضوع الدعوى المرفوعة عليها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بحضورها بالنسبة إليها . فإنه لا يقبل منها أن تثير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان ورقة تكليف المتهم بالحضور .

وحيث إن . يؤدي الوجه الثاني أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في إدانة المتهم إلى ما نسبته إليه من أقوال واعترافات قال بصدورها منه أمام البوليس والنيابة في حين أن ما نسبته إليه الحكم في ذلك لا أصل له في الأوراق - وعلى العكس فإن فيما جاء بأقواله ما يفيد انكاره الاتهمة مما يعتبر عيبا في الاسناد .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بنضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد ردد أقوال المتهم على صحتها وأن ما استند إليه من أقوال واعترافات لذلك المتهم له أصله الثابت في الأوراق . فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من عيب في الاسناد لا يكون صحيحا . وحيث إن محصل الوجه الثالث أن النيابة العامة أعلنت المجنى عليهم شهودا للحادث فلم تسمع محكمة الموضوع شهادة أى واحد منهم وبعبارة أخرى لم تحقق المحكمة لدفاع المتهم ولا دفاع الوزارة الداعنة واكتفت بالقول بأن التهمة المنسوبة إلى المتهم ثابتة ثبوتا كافيا من اعترافه السالف الذكر والذي أشير إليه في السبب الثاني من أسباب هذا الطعن .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعة أبليت دفاعها في موضوع الدعوى المدنية المرفوعة عليها دون أن تطلب سماع شهود - ولما كان ذلك فإنه لا يقبل منها أن تثير لأول مرة أمام محكمة النقض عدم سماع محكمة الموضوع للشهود .

وحيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه ذكر في خصوص تقدير ما فات على صاحب سيارة النقل من الكسب أن الحكومة قالت بلسان الحاضر عنها إن هذا كسب احتمالي "وأنها تقره" في حين أن ما ذكره الحكم من ذلك يخالف ما ورد بمحضر الجلسة من أنها "لا تقره" مما يفيد العكس تماما .

وحيث إنه يتضح جليا من سياق الحكم بصدد الرد على اتراض الطاعة في شأن ما تثيره في هذا الوجه أن كلمة "لا" سقطت سهوا من الكاتب ولما كان المعنى المفهوم من سياق الحكم لا يستقيم إلا على هذا الأساس فإن سقوط هذه الكلمة سهوا لا يؤثر في سلامة الحكم .

وحيث إن محصل الوجه الخامس أن الحكم الابتدائي لم يرد في وقائع
ولا في أسبابه أسماء القصر الذين حكمت المحكمة لهم بالتعويض بل أكثر من ذلك
أنه جاء في الأسباب أن السيدة أ. ب. ع. محمد الغدبان طالبت الحكم على الوزارة الطاعنة
والمتهم بأن يدفع لها بصفتها في حين أن الحكم قضى لها بالتعويض عن نفسها
وبصفتها وصية على القصر .

وحيث إن ما تشبه الطاعة في هذا الوجه وارد على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — ولما كانت الطاعة لم تثر شيئا من ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فإن ما تشبه في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن حاصل الوجه السادس أن الحكم اطعون فيه لم يذكر وقوع الدعوى على الصورة التي يتبين منها مركز كل من أطراف الدعوى ، ولم يعن بالرد على مذكرة الطاعنه التي قدمتها للحكمة الاستئنافية والتي تمسكت فيها بأوجه دفعها وإنما قصر الحكم على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ين الواقعة بما يكفي لإقامته فيما تضى به على الطاعنة — لما كان ذلك ، وكالت الطاعنة لم تبين ما استندت إليه في مذكرتها مما كان يستوجب ردا من المحكمة ، فان ما تثيره في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إن مؤدى الوجه الأخير من أوجه الطعن أن التقرير المحرر على ظهر ملف اللجنة المستأنفة لم يكن جديا ولم يوضع بمعرفة عضو اليمين الثابت في الحكم أنه تلاه ولم يوقع عليه مما يترتب عليه البطلان في الإجراءات وفي الحكم .

وحيث إن ما أوجبه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة — ولما كان الثابت بحضور الجلسة أن عضو اليمين تلا التقرير فإن مفاد ذلك أن ما أوجبه القانون في المادة الميئة آنفا قد حصلت مراعاته ولما كانت الطاعة لم تقدم ما يثبت خلاف ذلك فإن ما تثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا، أما عن عدم التوقيع على النص الموجود الثابت بالأوراق فإن هذا لا يبطله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١٧٥)

القضية رقم ١٢٥٠ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . تقض . تشديد المحكمة الابتدائية العقوبة المحكوم بها دون أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع الآراء . نقضه فيما قضى به من تشديد .

إذا كانت محكمة ثاني درجة قد شددت العقوبة على المتهم بالأمر بنشر الحكم الصادر بإدانتته في جريمة غش أغذية ، دون أن تشير في حكمها إلى أن قضاءها بهذا التشديد كان بإجماع الآراء طبقاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن حكمها فيما يتعلق بهذا التشديد يكون باطلا لعدم اقترانه بالنص على صدوره بإجماع الآراء ، ويحق للمحكمة النقض إعمالاً للقانون وتطبيقاً للسادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات تقض الحكم فيما قضى به من تشديد العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع المأكولات تافسة المبينة بالمحضر مع علمه بذلك . وطابت عنابه بالمواد ٢٧١ و ١١١ و ١٣ و ١٥١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة الوائلي قضت فيها غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم نهريين مع الشغل وكفالة ٢٠ جنمها الوقف التنفيذ ومصادرة المضبوطات . فعارض المتهم والمحكمة المذكورة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم الحكم كما استأنفته النيابة ومحكمة مصر لابتدائية قضت بحضورها برفضها وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بنشر الحكم بجريدة البلاغ على نفقة المتهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يوجب على الحكم المطعون فيه أنه شدد العقوبة عليه بالأمر بنشر الحكم في جريدة البلاغ على نفقته في حين أن الاستئناف كان مرفوعاً عنه وحده وأن الحكم المذكور لم يأخذ بدفاعه بتفريق التهمة عليه من يدعى مشعل

على الرغم من تقديمه صورة رسمية من حكم يثبت وجود ضغن بينه وبين مشعل هذا ولم يرد عليه، وأخيرا إن الحكم لم يأخذ بدفاعه فيما يتعلق بعدم علمه بفساد علب "السلمون" المغلفة ومع وجاهة هذا الدفاع فإنه لم يرد عليه أيضا .

وحيث إن ما أورده الطاعن من أسباب لتقضى الحكم مردود كله وذلك لأنه على خلاف ما ذكره الطاعن في أسباب طعنه قد استأنفت النيابة الحكم الصادر من محكمة أول درجة الأمر الذى يسوغ لمحكمة ثانية درجة تشديد العقوبة المنقضى بها من محكمة أول درجة إعمالا لاستئناف النيابة ولو استأنف الطاعن أيضا — أما الدفع بتلفيق التهمة من المدعو مشعل فهو ينطوى على جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يتطلب منها ردا خاصا مادام أنها أوردت دليل الإثبات الذى عولت عليه في تكوين عقيدتها وكان قولها في هذا الشأن مؤسسا على ما تضمنته أوراق الدعوى مما يفيد ضمنا اطراح دفاع المتهم بشأن تلفيق التهمة، وأخيرا فإنه لا مصالحة للطاعن فيما أثاره من قصور الحكم المطعون فيه في رده على دفاعه بعدم علمه بفساد علب "السلمون" بسبب كونها مغلفة ذلك لأنه يبين من الاضلاع على الحكم المطعون فيه أنه ضبط مع علب "السلمون" بسطرمه متعذرة وعلم المتهم بفساد هذه "البسطرمه" يكفى لترتيب النتيجة التى وصل إليها الحكم وانتضاء بنفس العقوبة، غير أنه لما كانت محكمة ثانية درجة قد شددت العقوبة على الطاعن بالأمر بنشر الحكم في جريدة البلاغ على نفقته ولم تشر في حكمها إلى أن قضاءها بهذا التشديد كان بإجماع الآراء طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها فيما يتعلق بهذا التشديد يكون بطلا لعدم اقترانه بنص على صدوره بإجماع الآراء ويحق لهذه المحكمة إعمالا للقانون وتطبيقا للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات تقضى الحكم المطعون فيه في قضى به من تشديد العقوبة بالأمر بنشر الحكم في جريدة البلاغ على نفقة الطاعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ؛ وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل .

(١٧٦)

القضية رقم ١٢٥٢ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع شرعى . اعتداء شخص على غيره . اعتداء آخر عليه . لا يلزم عن ذلك أن تكون حالة
الدفاع الشرعى قائمة .

ليس فى القانون ولا فى المنطق ما يحول دون أن يعتدى شخص على غيره وأن
يبتدى عليه من آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما فى حالة
دفاع شرعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة تطاعتين بأنهما ضربا عمدا محمد أحمد عبد الله
فأحدثا به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا قتلًا ولكن
الضرب أفضى إلى موته وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات
لمحاكمتهما بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وقد ادعى
بحق مدنى كل من : ١ - زينب محمد أحمد مخيلة زوجة المجنى عليه . ٢ - شاكرا
محمد أحمد عبد الله ابن المجنى عليه قبل المتهمين وطلبا القضاء لها قبلهما بمبلغ ألف
جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت عملا بالمادة ١/٢٤٢
من قانون العقوبات بمعاذرة عبد الحميد مرعى سلامه وعلى عبد الله سليمان بالحبس
مع الشغل لمدة سنتين و إلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ
خمسائة جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة لأنهما

في الزمان والمكان سألني الذكر ضربا محمد أحمد عبد الله فأحدثا به الإصابات
المهينة بالكشف الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة تزيد عن عشرين يوما .
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر الأسباب معينا
في تصوير الحادث ومخلا بدفاع الطاعنين إذ تمسك الطاعن الثاني أمام المحكمة بأن
الشهود قرروا أنه جاء من الناحية اليمنى للجنى عليه وضربه مع أنه ليس في رأس
المجنى عليه من الجهة اليمنى إصابة ومن ثم لا يكون هذا الطاعن قد ضربه ولكن
الحكم لم يرد على هذا الدفاع ، كما أن الحكم قد دان الطاعن الثاني مع أنه معتدى
عليه في الحادث وشرع في قتله من متهم آخر ، فملي فرض أنه ضرب المجنى عليه
فانه كان في حالة دفاع شرعى — كما أن الحكم لم يأخذ بأقوال الشهود الذين
قرروا أن هذا الطاعن لم يضرب . ويضيف الطاعنان أن الحكم لم يتعرض لما
تبين من كذب بلاغ الحادث فيما جاء به من انتقال العمدة وسؤاله للجنى عليه
واكتفى في تفنيد أقوال شهود النفى بالقول بأن شهادتهم غير مقبولة عقلا فمع
أن ما شهدوا به من أن شهود الإثبات عداوا في حضورهم عما كانوا قد قرروه
في التحقيق مقبول لأنه عدول منهم إلى الحق كما أن لشهود النفى من مركزهم
الأدبي ما يوفر الثقة بهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر
الجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن
تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها — ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر
الجلسة أن الطاعن الثاني تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى وكانت الواقعة التي
أثبتها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة ، كما أنه ليس في القانون ولا في المنطق
ما يحول دون أن يعتدى شخص على غيره وأن يعتدى عليه من آخر بغير أن يترتب
على ذلك ترتيب لزوم أن يكون أحدهما في حالة دفاع شرعى — ولما كانت
المحكمة وهي تخص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها قد استخلصت أن

الطاعنين معا قد اعتديا على المجنى عليه بضربه بالعصى على رأسه فلا يعترض على تحصيلها بما يقوله الطاعن الثانى من أنه كان إلى يمين المجنى عليه وأنه ليس فى رأسه من الجهة اليمنى إصابة بعد أن بينت فى حكمها وجود إصابات فى أكثر من موضع برأس المجنى عليه ، هذا إلى أن الرأس بطبيعته عضو متحرك مما لا يكون ميسورا معه تحديد موقف الضارب من المجنى عليه أثناء اعتدائه عليه بضربه على رأسه بعصا ، ولما كان للحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد فى شطرنها دون شطر آخر أو أن تعرض عن أقوال شاهد فى جملتها بغير أن تكون مكلفة ببيان الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذى تأخذه وكان فى قضائها بالادانة ما يعتبر ردا ضمنيا على شهادة شهود النفى فإذا هى تعرضت لها فى حكمها وأبدت عدم اطمئنانها إليها فلا يجوز مناقشة حكمها فى عدم تعويله عليها أو فى أن شهود النفى كانوا جديرين بثقتها — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعنان مما تقدم وما يثيرانه فى طعنهما دون ذلك لا يكون له محل إذ هو فى حقيقته جدل فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٧)

القضية رقم ١٢٥٣ سنة ٢٢ القضائية :

رشوة . العمل . لا يشترط لاعتبار داخلا فى اختصاص الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . مثال .

إن القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بارشوة داخلا فى اختصاص وظيفة المرتشى أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . بل يكفى أن يكون له نصيب من الاختصاص به . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان الطاعن بارشوة لأنه بصفته موظفا عموميا (كونسابلا من رجال الضبط القضائى) قد أخذ

مبلغاً من النقود من متهم في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص باخلاء سبيله وتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه إجراءات الضبط في الدعوى الى غاية مرسومة — هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصنفته موظفاً عمومياً (كونستابل) أخذ مبلغ خمسة وعشرين جنياً على سبيل الرشوة من روبرت كروس ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته وهو تنفيذ الأمر الخاص باخلاء سبيله في قضية الجنحة رقم ٥٤٧٩ سنة ١٩٥٠ شبرا التي كان يباشر التحقيق فيها وتسليمه السيارة المضبوطة ولانتهاء التحقيق الخاص بهذه القضية في صالحه — وطلبت الى قاضي الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لما كنه طبقاً للواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة بدر الدين محمد محجوب بالسجن لمدة خمس سنوات مع تفرغه مبلغ ٢٥ جنياً . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المظنون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر الطاعن مرتكباً مع أن عمله بوصف كونه كونستابل وقائماً بتحرير محضر ضبط الواقعة في جنحة الاصابة خطأ المتهم فيها الراشئ قد اقتصر على المعاينة وسؤال المجنى عليه واستجواب المتهم مبدئياً وإحضاره الى قسم البوليس — أما التصرف في أمر المتهم وتسليمه السيارة فليس من اختصاصه بل متروك أمره الى معاون البوليس — وأضاف الطاعن أن أقوال الشهود جاءت مضطربة وأن الحكم اجتراً منها واطرح بعضها واغفل أنوال شهود التني ولم يرد عليها ودان الطاعن بالجرينة رغم أن أحداً لم يشاهده وهو يأخذ النقود المدعى بأنه

قبلها على سبيل الرشوة ، كما أن أحدا لم يقطع بما قيل من أنه أخذها ووضعها في جيبه ولا بما قيل من أنه أخرجها وألقاها على الأرض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به عناصر جريمة الرشوة التي دان الصاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى إليها — ولم كان الحكم إذ تعرض لما يقوله الطاعن في شأن عدم اختصاصه قد رد عليه بأنه هو الذي كان مكفيا بضبط الواقعة (التي كان الرأى متهما فيها) ومن سلطته توجيه الاجراءات والتبض على المتهم فيها بلدة التي حددها القانون كما أن من سلطته حجز السيارة حتى يقدمها للرجل الفني لإثبات حالتها ، وكان لقانون لا يتطلب لا اعتبار بعمل المتعلق بالرشوة داخلا في اختصاص وظيفة المرتشي أن يكون وحده لمختص بالقيام به ، بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الصاعن لأنه بصفته موظف عمومي (كونه تابلا من رجال الضبط القضائي) قد أخذ مبلغا من النقود من منهم في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي عملا من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص بإخلاء سبيله ولتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه اجراءات الضبط في الدعوى الى غاية مرسومة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن لذلك بالرشوة لا يكون قد أخطأ في شيء — أما إن كان الطاعن دون ذلك في طعنه فهو مردود بأن المحكمة أن تخص الواقعة المطروحة أمامها وخلف في سبيل تكوين عقيدتها بشأنها واستخلاص الحقيقة فيها أن تأخذ بأقوال شاهد في شطر منها وأن تعرض عنها في شطر آخر دون أن تكون مكتمة ببيان الأسباب إذ الأمر مرجعه الى طمئنتها الى الدليل الذي تأخذه ، كما أنها غير مزمنة بالرد في حكمها على شهادة شهود تنفي إذ أن ذلك يكون مستندا من قضائها بالإدانة بناء على ما أوردته من أدلة — وما ينوبه الطاعن غير ما تقدم في طعنه دو جدل موضوعي في واقعة الدعوى . تفسير الأدلة فيها ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن؛ وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومصطفى حسن وإسماعيل مجدى ومصطفى فاضل .

(١٧٨)

القضية رقم ٥٣ : ١ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . جزاء المحكمة القضية تحكيم . هي غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة .

ليس في القانون ما يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم
مادام ذلك مما كان بعد أن افسحت لطرق الحصر في استيفاء دفاعهما .

أوقائع

قام الأستاذ عبد الله القصيمي هذا الدعوى مباشرة على الأسماء محمود أو زيد
عبد الله أمى بصحيفة معلنة ، إيه في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يتهمة فيها بأنه في الاعداد
١٤٧ إلى ١٥٦ من جريدة النذير المملوكة له والتي يتولى رئاسة تحريرها سبه وقذف
في حقه علناً ، إوجه إياه ألفاظ وعبارات من شأنها أن توجب احتقاره عند أهل
وطنه بوصفه تارة بالاحقاد والاجرم وانتمذارة وينسبة الاتجار بالدين وبيعهم
رخيصا استدرارا لأموال لمبشرين تارة أخرى ويصب اللعنة عليه والدس له
لدى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وتخريضة على قتله وانزال العقاب مما أنزل
به الضرر البالغ - وطلب معه قبته بالمواد من ٣٠٢ إلى ٣٠٨ من قانون العقوبات
والحكم له عليه بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف
والأتعاب وشمل احكام بالنفاذ للمجل وبغير كذاله . ومحكمة جنح اسيدة قضت
فيها بحضور يا عملا بالمواد ١٧ و ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات بتفريم
المتهم ٢٠ جنحاً و ٢٠٠ منه بأن يدفع للمدعى باحق المدنى على سبيل التعويض مبلغ
ألف جنيه والمصاريف المناسبة و ١٠ جنحيات أتعاب محاماة وأعفته من المصاريف

الجناثية فاستأنف منهم كما استأنفه المدعى المدني . ومحكمة . مصر الابتدائية قضت فيها حضوريا بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥٠ جنيا والمصاريف المدنية المنسبة لهذا المبلغ والمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضه وتأييده فيما عدا ذلك . فطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطاعن ينفي طعنه على أن الحكم المضمون فيه أخطأ حين أسس قضاءه في الدعوى المدنية وتقدير قيمة التعويض الذي يستحقه على عدم وقوع أى ضرر مادي نتيجة للجريمة التي دين بها المطعون ضده ثم افترض بقيمة التعويض وتصرده على الضرر الأدبي بمقولة انعدام الصلة بين الجريمة وبين قطع المرتب الشهري الذي كان يتقاضاه من جلالة الملك ابن السعود وزعما بأنه قد انحرف وشط به القلم في بعض مواضع الكتاب فذكر عبارات قد يكون فيها ما يصح اعتباره ماسا أو طعنا في الأدیان والمتدينين جميعا ، م قاله الحكم من ذلك غير صحيح لأن الثابت من وفائع الدعوى أن المطعون ضده دأب على الحملة ضد الطاعن مما كان سببا في قطع المرتب المسمى كان مقررا له من الملك ابن السعود وقد نشر المطعون ضده نفسه في مجلته مما يفيد أن قطع المرتب كان بسبب تلك الحملة ، كذلك انطوى الحكم في صدد التدليل على الشطط والانحراف عن ما لا سند له من الكتاب إذ نسب إلى الطاعن أنه ذكر في أكثر من موضع أنه ينبغي لمواجهة الحالة الحاضرة والسير مع المدنية الحديثة تحرير شيء من الالتزامات التي تفرضها الأدیان على البشر وخص بالذكر الدين الاسلامي ناعيا عليه أن الترتيبين فيه هم السبب في تأخرهم عن مسايرة الأمم الحديثة في حضارتها ومدنيتها مع أن العبارة التي أوردها الحكم في هذا الصدد لم ترد بالكتاب على هذه الصورة ، بل أن المؤلف نادى في غير موضع منه بأن مبادئ الدين الاسلامي السامية هي أرق ما وصل إليه العقول البشرية وأنه ينهض بمعتقديه إلى قمة التقدم وذرورة المجد لو أنهم يتحمود وطبقوا مبادئه وتعاليمه تطبيقا صحيحا ولكنهم فهموه فهما فاسدا ففهموا في الضلالة وتردوا

في هوة الانحطاط وهذا الذي قاله الطاعن في مؤلفه ليس فيه طعن على الدين بل على العكس فيه إشادة وتمجيد . هذا إلى خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أن الطعن في المترمين ذو طعن في الدين نفسه مع أن المؤلف لم يقصد إلى ذلك بل استهدف الإصلاح والتقويم وإذا كان قد أخذ على المترمين جمودهم الذي قعد بهم عن اتخاذ بركب الحضارة فإنما هو ينعي عليهم عدم فهمهم للدين على الوجه الصحيح والمعجز عن التوفيق بينه وبين مطالب الحياة ، ويضيف الطاعن أن الحكم جاء مشوبا بالتخاذل إذ بينما يقرر بإعدام رابطة السببية بين الجريمة وقطع المرتب إذ به يقرر في موضع آخر أن الجريمة قد ترتب عليها تحقير الطاعن وسقوطه في نظر الكفة ولا ريب أن ما قاله الحكم في هذا الخصوص يؤدي إلى تحقق الضرر الأدبي والمادي معا . هذا إلى قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن من أن اثباتات الديانة وإجتماعات المنتمية إلى الدين الاسلامي لم تثر أي نقد على المؤلف بل على العكس فقد قرظه كثير من علماء الأزهر، ولم يرد أيضا على ما دنع به من أنه على فرض أن هناك بعض الكتاب تقدر مؤلفه فإنهم لم يطاردوه كما فعل المطعون ضده تلك المطاردة التي تسبب عنها قطع المرتب ، وأخيرا يقول الطاعن إنه طلب إلى المحكمة إعادة القضية إلى مرافعة بعد حجزها للحكم ليقدم أدلة جديدة تقطع بمسئولية المطعون ضده عن الضرر المادي إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا التطلب .

وحيث إن الحكم لمطعون فيه يمد أن بين واقعة الجريمة التي دان بها المطعون ضده وأداء الأدلة على ثبوت وقوعها منه وتوافر أركانها القانونية مستطرد إلى استظهار ما قد يفهم من بعض العبارات التي وردت بمؤلف الطاعن ، اتخذ منها عدرا لمطعون ضده في فهمها على الصورة التي أوردتها لحكم لما كان ذلك ، وكان بين من مطاعة المؤلف الذي قدمه الطاعن ضده محكمة أن من العبارات التي اشتمل عليها ما يبرر الاستخلاص الذي استخلصته محكمة الموضوع — ولم كان الحكم المطعون فيه قد أسس فتده بإقتطاع اتصاله بين الضرر المادي الذي يطالب الطاعن بالتعويض عنه وبين الجريمة التي دين بها الطاعن على

الأسباب المقبولة التي ذكرها، وكان تقدير التعويض هو من المسائل التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها مما لا يقبل معه من الطاعن المجادلة فيما قضت به المحكمة من تعويض عن الضرر الأدبي - لما كان ما تقدم ، وكان فيما أورده الحكم من أسباب يتضمن ارد على باقي أوجه دفاع الطاعن ولم يكن في القانون ما يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم في استيفاء دفاعهما - فان الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٩)

القضية رقم ١٠٠٧ سنة ٢١ القضائية :

زنا . الحكم بعدم قبول دعوى الزنا لانعدام الزواج بموجب حكم سابق صدوره من المحكمة الدينية لنادية الروم الأرثوذكس . صحيح .

إنه في عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الأقباص الأرثوذكس، والانجيليين الوطنيين والأرمن الكاثوليك، وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بإحالتها إلى المحاكم ، فان مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق - نظمت متروكة لهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهايوني بأنها " ترى بمعرفة البطريرك " والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون شرف فعل من الدولة حتى صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ - سنة ١٩٣٦ إذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنيا بما كان يص عليه من ضرورة تقديم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكي تعتمد على مرسوم . وإذن فالحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ببطلان زواج المتهممة بالزنا من زوجها -

الطاعن — والذي رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحا ، و يكون الحكم المطعون فيه سائيا فيما انتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى ارنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم المقول بحصولها فيه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من : ١ — ٢ —
... .. (المطعون ضدهما) بأهما في ٧ و ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩
ارتكبا جريمة الزنا حالة كون المنهدة الأولى متزوجة . و طلبت عقابهما بالمواد
٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى
... .. بحق مدنى قبل المتهمين و طلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ ٥١ جنيزها
بصفة تعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح المينا الجزئية ببورسعيد دفع
محامى المتهمين بعدم قبول الدعوى لأن النيابة العمومية أقامتها بغير إذن الزوج .
والمحكمة المذكورة قضت برفض الدفع وحددت لنظر الموضوع جلسة ٢٣ مارس سنة ...
واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للمتهمين واشعارا للمدعى بالحق المدنى وعلى النيابة
إعلان شهود الاثبات . ومحكمة بورسعيد الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من
قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين وبرفض الدعوى المدنية والزام المدعى
بالحق المدنى بصفتيه بمصاريفها المدنية و ١٠ جنيزات أتعاب المحاماة . فاستأنفت
النيابة الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة
بورسعيد الابتدائية تمسك المتهمان بالدفع السابق إبدائه . والمحكمة المذكورة
قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٥١ بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع أولا — بإلغاء الحكم المستأنف القاضى برفض الدفع بعدم قبول
الدعوى — ثانيا — بتأييد الحكم المستأنف القاضى ببراءة المتهمين فى الدعوى
العمومية — ثالثا — بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية والزام
المستأنف بمصاريف الاستئناف المدنية وعشرة جنيزات مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءة المطعون ضدهما من جريمة الزنا ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على أن الزواج بين المدعى والمطعون ضدهما الأولى غير قائم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه بنى قضاءه على أن الحكم الصادر من بطريركية الروم الأرثوذكس بالاسكندرية المتعقدة بهيئة استئنافية ببطلان الزواج الذي تم بين الطاعن والمطعون ضدهما الأولى ، هذا الحكم قد صدر صحيحا من هيئة مشكلة تشكيلا قانونيا وأصبح نهائيا واجب الاحترام - مستندا في ذلك إلى براءة صادرة من السلطان عبد الحميد بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ هجرية إلى بطريرك الروم الأرثوذكس بإطلاق السلطة له كاملة في تنظيم الفصل في كل ما يتعلق بأمور الزواج والطلاق وأن البطريرك الحالي إعمالا لهذه السلطة المخولة له قد أصدر منشورا بالاشتراك مع المجمع المقدس تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٤٠ بتشكيل محاكم كنسية من لاهوتيين فقط للفصل في هذه الشؤون . هذا الذي قاله الحكم غير مفيد لأن الحكم المشار إليه الصادر ببطلان الزواج قد صدر من هيئة دينية بحتة خلافا لما نص عليه الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ من سلطان تركيا وهو الدستور الأساسي لتنظيم شؤون الرعايا المسيحيين وغير المسلمين . فقد أوجب هذا الخط أن تكون الهيئات التي تفصل في هذه الشؤون مشكلة من هيئة تتحم بين رجال الدين وأعيان الطائفة ، ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فاستبقى العمل به بعد أن انفصلت مصر عن تركيا وتأييد هذا كله بما ورد من نصوص في مشروعى الثلاثين الذين أعدتا من طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٢٨ ، ١٩٣٧ ولذا فإن حكم البطلان الصادر من البطريركية لا تكون له أية حججة . ذلك لأن الحكم الذي يصدر من جهة استئنافية لا يصلح سندا في دعوى مطروحة أمام المحاكم إلا إذا اتضح لها أنه صدر في حدود ولاية الجهة الاستئنافية التي أصدرته ، وأنها كانت مشكلة تشكيلا صحيحا وإلا فعليها أن تطرحه وهي بذلك لا تعتمد على اختصاص الجهة الأخرى بل هي تستعمل حقها في تقدير

أدلة الدعوى المطروحة أمامها ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في القانون أيضا حين قال بأن البطلان الذي قضى به ذلك الحكم له أثر رجعي ينسحب إلى وقت عقد الزواج ، ذلك لأن صدور ذلك الحكم لا يغير شيئا من الحقائق الواقعية الثابتة وهي أن زواجا عقد وأنه أثمر طفلا فإذا فقد الزواج ثم طأ شكيا وهو في واقعة الدعوى موافقة البطريرك قبل عقده لوجود علاقة قربي بين الزوجين ، فإن هذا لا يعني أن يكون للبطلان أثر رجعي لما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على كيان الأسرة والعلاقة الزوجية ، فالبطلان الذي يلحق العقد إن صح إنما هو بطلان نسبي لا يكون له أثر إلا من تاريخ الحكم . ولما كانت واقعة الزنا قد وقعت قبل صدور الحكم ببطلان الزواج فإنها تكون قد وقعت والزوجية قائمة مما يتحقق معه وقوع الجريمة وبإذني استحقاق الطاعن للتعويض .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت من النيابة العامة على
و بتهمة ارتكابهما جريمة الزنا حالة كون الأول متروجة
من فدفع المتهمان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير
إذن زوج لأن الزواج الذي عقد بين وبين المتهم
الأولى وقع باطلا ، وقد قضى ببطلانه بحكم نهائي من المحكمة البطريركية للروم
الأرثوذكس التي يجمعها الطرفان في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقدمت صورة رسمية
من الحكم المشار إليه جاء فيها أن المحكمة حكمت ببطلان لزواج الذي تم بين المتهم
الأولى وبين المدعى بالحق المدني بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقد رد المدعى
بالحق المدني " الطاعن " على هذا الدفع بأن الحكم الذي يستند إليه المتهمان صادر
من هيئة كنسية مكونة من رجال الأكبروس وحدهم خلافا لما قضى به الخط
الحايوني الصادر من سلطان تركيا بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ من وجوب تشكيل
المجالس المليية للطوائف غير الإسلامية من دينيين علمانيين وأن طائفة الروم
الأرثوذكس تنفذ ذلك الخط قد وضعت لائحة في سنة ١٩٢٨ نظمت بها محاكمها
الكنسية ثم وضعت لائحة أخرى في سنة ١٩٣٧ على هذا الأساس ، كما استند
المدعى بالحق المدني إلى صورة غير رسمية من كتاب قال إن المستشار الملكي لوزارة
الداخلية أرسله إلى محافظ الاسكندرية في سنة ١٩٠١ قال فيه إن قانون الأحوال

الشخصية للطوائف غير الإسلامية الذي صدر في سنة ١٩٣٦ كان قد فرض على تلك الطوائف أن تقدم لوائح بمجالسها المالية لاعتمادها بمرسوم، فقدمت طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٣٨ مجموعة شملت إجراءات تشكيل المجالس المالية، كما نظمت أمور الزواج والطلاق، ولكن بالنظر إلى عدم تقديم ذلك القانون للبرلمان لم يعد محل لطلب البطريركخانه اعتماد لوائحها وأنه يكفي أن وزارة الداخلية قد أخذت علماً بلوائح الإجراءات المنشار إليها، كما قال إن اللوائح التي بقيت للحكومة أن اعتمدها قد جعلت ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لمجالس مكونة من أعضاء دينيين وأعضاء مدنيين، ولم يرد إطلاقاً في أية لائحة من تلك اللوائح ما يخالف ذلك، ولذا فإن محكمة الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس يجب أن تكون مشكلة من رئيس ديني ومن قاضيين وإلا فإن التشكيل المخالف لذلك لا يكون معترفاً به — وقد قضت المحكمة الجزئية برفض الدفع وبقبول الدعوى استناداً إلى الحجج السالفة الذكر وبعد أن نظرت الموضوع قضت فيه بإبراء اعدم ثبوت الواقعة. فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني والمحكمة الاستئنافية أصدرت بعد ذلك الحكم المطعون فيه الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبتأييد الحكم الصادر بإبراء ورفض الدعوى المدنية، وأمسست حكماً على أن الخط الهايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ بتنظيم شؤون الطوائف غير الإسلامية في بلاد السلطنة العثمانية إذ أشار إلى مجالس مشكلة من دينيين وعلمانيين فانما كان ذلك يصدر بتنظيم المجالس التي تختص بنظر المصالح المالية أما مسائل الزواج والطلاق فانها تركت لرؤساء الدينين ولذا فإن الحكم الصادر من المحكمة الكنيسية ببطلان الزواج يكون صادراً من هيئة ذات ولاية للقضاء في الشأن الذي صدر فيه ويتمين لذلك اعتباره حجة بما قضى به، ولما كانت أحكام البطلان مقررة للعقود وليست منشئة لها، فإن الحكم ببطلان الزواج يستند إلى يوم عقده أو على الأقل إلى يوم رفع الدعوى فتكون الزوجية على أية حال غير قائمة في تاريخ الواقعة المستندة إلى التهمين وتكون شكوى الزوج اللازمة لرفع الدعوى في جريمة الزنا غير قائمة خصوصاً من غير زوج كما تكون الجريمة ذاتها غير متوافرة إذ أنها لا تقوم إلا إذا كان هناك زواج أي أن التهمة ذاتها لا يكون لها أساس ما دام الزواج منعقد ما في اليوم المقول بمحصول الواقعة فيه.

وحيث إن ولاية القضاء للطوائف غير الإسلامية في سائر أقطار السلطنة العثمانية كانت منذ الفتح العثماني القسطنطينية متروكة للهيئات الدينية لتلك الطوائف دون تدخل أو إشراف من سلطات الدولة، فكانت الهيئات الدينية تباشر وظيفة القضاء لا في مسائل الأحوال الشخصية وحدها بل وفي سائر الشؤون المدنية والجنائية فلما عمت الشكوى من الفوضى الناشئة من ذلك ومن تعدد جهات القضاء واستبداد كل منها بأمور طائفها مع تسايب المصالح المختلفة إلى جانب انعدام التنظيم الذي يرسم طريق التقاضي فضلا عن الجهل بالقوانين ذاتها التي تطبقها تلك الهيئات في أغلب الأحوال أخذت الدولة في منتصف القرن التاسع عشر تهتم بتنظيم شؤون تلك الطوائف فأصدرت في فبراير سنة ١٨٥٦ الوثيقة المعروفة بالخط الخيامي والتي تعتبر دستورا لعلاقة تلك الطوائف في سائر شؤونها بالدولة العثمانية وعلى الأخص في الشؤون القضائية وقد بدأت تلك الوثيقة بالتحدث عن الامتيازات السابق إعطاؤها للطوائف غير الإسلامية وما يقتضى الحال إدخاله من الإصلاحات التي اقتضاها "الوقت وأثر التمدن والمعارف المكتسبة" ثم أشارت إلى إصلاح انتخاب البطارقة وتخصيص إرادات معينة لهم وللرهبان ورؤساء الجماعات ثم قالت : "وتعال إدارة المصالح المالية المختصة بحماية باقي التبعة المسيحيين غير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إراث سكتته إلى أرزاق وأحوال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمیر وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات ولا في باقي علائقهم كالمكتب والمستشفيات .. " وبعد أن تحدثت عن تأمين حرية الشعائر الدينية ومساواة الرعايا غير المسلمين مع باقي الرعايا في الطوائف وفي التعلم قال : "أما جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد بين طرفي هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود .. أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغى أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالى وقاضى البلدة في مجالس الأيالات ... وأما الدعاوى الخاصة مثل حقوق الأثرية بين شخصين من المسيحيين

وباقى التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس وينبغي تقيم أصول ونظامات المرافعات التى تجرى فى الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ... الخ^١ وبين من ذلك أن الخط الهمايونى قد تحدث أولا عن مجلس تحال عليه إدارة المصالح المالية ثم تحدث بعدئذ عن الدعاوى فقال إن التجارية منها والجنائية فيما بين المسلمين والمسيحيين وباقى التبعة تحال إلى دواوين مختلطة وتسمع فى جلسات علنية فى مواجهة الخصوم والشهود وأن دعاوى الحقوق العادية ترى شرعا أو نظاما فى مجالس الايالات ثم تحدث عن لدعاوى الخاصة مثل الحقوق الارثية بين غير المسلمين فقال إنها ترى إذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس . وقد تفر الجدل وقام النزاع حول الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية . وقال البعض إن التعبير بالدعاوى الخاصة ينصرف إلى هذه المسائل بصفة عامة وأن الحقوق الارثية لم ترد إلا على سبيل المثال مما يؤدي إلى ضرورة انفاف الطرفين لى يكون للهيئات الدينية اختصاص بنظر هذه المسائل فكانت المحاكم الشرعية تنظر فى مسائل الزواج والطلاق بين غير المسلمين كلما رفع اليها النزاع غير أنه صدرت منشورات مختلفة من حكومة تركيا كما نص فى براءات تعيين بعض البطارقة على اختصاص الهيئات الدينية وحدها بمسائل الأحوال الشخصية فيما بين أهل الملة الواحدة ثم صار التسليم من جانب الحكومة المصرية بذلك ، ولذا فانه عندما أنشئت المحاكم المختلطة نصت المادة التاسعة من لائحتها على أن هذه المحاكم لا تختص بنظر مسائل الأحوال الشخصية كما نصت المادة ١٦ من لائحة احكام الأهلية على أنه ليس لها أن تنظر فى المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا فى مسائل الأنكحة ولا ما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا فى مسائل اذية والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أن الحكومة المصرية قد أصدرت فى سنة ١٨٨٣ أول لائحة لتنظيم مجلس الأقباط الأرثوذكس ، ثم أصدرت بعدئذ لائحة لتنظيم مجالس الانجيليين الوطنيين فى سنة ١٩٠٢ ولائحة لمجالس الأرمن الكاثوليك فى سنة ١٩٠٥ وقد نظمت هذه اللائح الثلاث تشكيل المحاكم

الى منظر مسائل الأحوال الشخصية . أما باقى الطوائف فلم يصدر تشريع ينظم شؤون مجالسها وظل الحال على ما كان عليه الى أن انفصلت مصر عن تركيا إثر نشوب الحرب العالمية الأولى فصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ينص على "أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية تستمر الى حين الاقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق منذ زوال السيادة العثمانية، وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هى والهيئات التى بواسطتها تمارس تلك السلطات أعماماً يكون مخولاً لها بصفة مؤقتة بجميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدّها لغاية الآن من المعاهدات والفرامانات والبراءات العثمانية" وبمقتضى هذا القانون أصبحت السلطة القضائية التى كانت تباشرها تلك الهيئات فى مسائل الأحوال الشخصية تستمد ولايتها من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ولكنها لا تزال مخفظة بأنظمتها السابقة من حيث تشكيكها واختصاصاتها الى الفرامانات والبراءات العثمانية وإلى العرف الذى كان سارياً فى الديار المصرية عند زوال السيادة العثمانية وذلك بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ذاته وقد استمر الحال على هذا الوضع من الاقتصار على تنظيم شؤون الطوائف الثلاث المشار إليها وترك شؤون باقى هيئاتها الدينية تتصرف فيها دون رقابة أو إشراف من الدولة إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ بترتيب محاكم الأحوال الشخصية للطوائف الملية لغير المسلمين وكانت ينص فى المادة الثالثة منه على أن يكون ترتيب هذه المحاكم بلائحة تعتمدّها الحكومة ويصدر بها مرسوم يبين فيها تشكيل المحاكم المذكورة وكيفية تعيين من يلى القضاء فيها ودوائر اختصاص كل منها وقواعد المرافعات وطرق الطعن فى الأحكام، غير أن هذا المرسوم بقانون قد سقط بعدم تقديمه للبرلمان فى اجتماعه التالى لصدوره فمادت الحال بالنسبة إلى محاكم الطوائف إلى ما كانت عليه من قديم فيما عدا بعض المسائل التى أخرجت من اختصاصها بإنشاء المجالس الحسبية ثم باخضاع الوصية لنظام المواريث باعتبارها من المسائل العينية — وبعدئذ صدر قانون نظام القضاء فأخرج فى المادة الخامسة عشرة مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين من اختصاص المحاكم إلا ماورد بشأنه قانون خاص — أما بالنسبة لغير

المصريين فقد نص في المادة ١٢ على اختصاص المحاكم بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وحيث إن الذي يخلص مما سبق بيانه هو أنه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم الطوائف الثلاث المشار إليها وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو باحالتها إلى المحاكم فإن مسائل الأحوال الشخصية — ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق — تظل متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهمايوني بأنها " ترى بعرفة البطرك " والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعلي من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تتجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ إذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنا بما كان ينص عليه من ضرورة تقديم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها العضائية لكي تعتمد عليها الحكومة بمرسوم .

وحيث إن كافة ما يشيره الطاعن في طعنه لا يجدى في تأييد دفعه بعدم اختصاص المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ، ذلك بأن الخطاب الذي يقول بأن مستشار ملكي وزارة الداخلية أرسله إلى محافظة الاسكندرية سنة ١٩٤١ ليس فيه أي ادعاء بأن تشريعا قد صدر من الدولة ينظم شؤون القضاء في الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس ، بل هو على العكس من ذلك يشير إلى المرسوم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ السالف ذكره ويسلم بأنه كان ينظم تلك الشؤون وأنه قد سقط بعدم تقديمه للبرلمان ، كما أنه لا جدوى للاستناد إلى مشروع اللائحة المقول بتقديمها في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٣٨ مادام أنه لم يصدر تشريع أو مرسوم باعتادها ومادام أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد خول الهيئات الدينية لتلك الطوائف أن تمارس السلطات القضائية التي كان معترفا بها قبل زوال السيادة العثمانية إلى حين الاقرار على أمر آخر .

وحيث إن ما يذهب إليه الطاعن من أن عبارة الخط الهمايوني التي تقول : " إن إدارة المصالح المالية المختصة بحماية المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تحال

لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء متخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها“
تنصرف إلى الشؤون القضائية بحيث توجب تشكيل محاكم الطوائف من دينيين
وغير دينيين وإلا كان تشكيلها باطلا ، ذلك الجدل الذي يشهده الطاعن لاجل له ،
لأن المجالس التي أشار الفرمان إلى تشكيلها من دينيين وعلمانيين لم ينظم تشكيلها
فيه بل ترك ذلك لتنظيم لاحق وقد تبين مما سبق أنه لم يصدر قبل سنة ١٩١٥
ولا بعدها من الدولة المصرية تشريع في شأن طائفة الروم الأرثوذكس أى أنه
بفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من أن الفرمان قد اشترط تشكيل محاكم
الأحوال الشخصية من دينيين وغير دينيين فإن هذا لا يصل إلى القول ببطلان
الأحكام التي تصدر من المحاكم الدينية لتلك الطائفة بحجة مخالفتها للخط الهمايوني
فإن المعول عليه في شأن التشكيل ليس هو الفرمان وإنما ما صدر بعده
وتنفيذا له من تشريعات في شأن الطوائف ، وقد سبق القول بأن تشريعا لم
يصدر بعد ينظم قضاء الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس ويوجب
تشكيل محاكمها من دينيين وغير دينيين ، ولما كان الأصل في أمور الطوائف
غير الإسلامية أنها كانت من قديم متروكة لرؤسائها الدينيين فإنه لا يصح الاحتجاج
بزوال اختصاصهم إلا في حدود ما تصدر به التشريعات المشار إليها في القانون
رقم ٨ لسنة ١٩١٥

وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع ببطلان تشكيل محكمة الأحوال الشخصية
التي صدر منها الحكم ببطلان زواج المتهمة الأولى من الطاعن على غير أساس .
أما ما يشهده الطاعن في شأن أثر حكم البطلان على العقد فإن الحكم المطعون
فيه صحيح فيما قضى من أن هذا البطلان ينسحب على الأقل إلى تاريخ رفع
الدعوى .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه سليما فيما انتهى إليه من عدم تحقق
شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم
المقول بحصولها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ؛ وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل .

(١٨٠)

القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٢ القضائية :

إتلاف أموال ثابتة أو متعولة . القصد الجانى . متى يتحقق ؟

إن القصد الجانى فى جريمة الإتلاف يتحقق متى تعمد الجانى إحداث الإتلاف
أو التخريب أو التمهيط المشار إليها فى المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه
بأنه يحدثه بغير حق .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه أنلف عمدا الآلات والأشياء المبنية
الوصف بالمحضر لمحمد محمد الحولى — وقد ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته أكثر
من عشرة جنيهات وكان ذلك بقصد الإساءة . وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٦١
من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد محمد الحولى بحق مدنى قبل المنهم وطلب
الفضاء له عليه بمبلغ ٢٨٣٩ جنيها و ٤٤٠ مليا بصفة تعويض . ومحكمة جناح
روض الفرج قضت فيها حضوريا عملا بإدانة الاتهام بحبس المنهم ثلاثة شهور مع
الشغل وغرامة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وبدعم
اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وألزمت رافدها بمصروفاتها . فاستأنف المنهم
كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت
فيها حضوريا بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى العمومية
وبتغريم المنهم مائة جنيه وتأييده فيما عدا ذلك مع إلزام المدعى بالحق المدنى
بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين (الأولى) أنه اعتبر ملكية الآلات والأفران مستقلة عن ملكية الأرض والمباني بمقولة إن الأولى وإن أصبحت عقارا بالالتصاق إلا أن ملكيتها تبقى للمستأجر طوال مدة الإيجار ما دام أنه قد استمد حق إقامتها من المالك الأصلي وأن ليس للطاعن وقد اشترى الأرض والمباني فقط أى حق على الآلات والأفران، ومن جهة أخرى ليس له من الحقوق وقد استأجرها من المستأجر من الباطن أكثر مما لهذا الأخير من الحقوق يقول الطاعن إن هذا الذى قاله الحكم غير صحيح فى القانون لأن المستأجر إذا أنشأ مالا ثابتا على العقار المؤجر له فإن المنشآت تلحق بذلك العقار ولا يكون له حق نزاعها إلا برضاء المالك ولا يمكن أن تكون ملكيتها منفصلة عن العقار، كما أن المفروض قانونا أنه إذا باع مالك العقار الأرض وما عليها من مبان فإنه بهذا يكون قد باع العقار بكامل محتوياته الثابتة وملحقاته القانونية اللهم إلا ما امتدنى بنص خاص فى عقد البيع ومن ثم كان بيع العقار للطاعن من أرض ومبان يشمل الآلات والأفران، وليس صحيحا أن عدم النص على ذلك بصفة خاصة يخرج آلات والأفران من تصفئة ذلك لأنها تدخل فى عموم التعبير لكلمة المباني وإذا كان الطاعن قد حصل على إقرار لاحق لعقد البيع بما يفيد ذلك فإن هذا لا يعدو أن يكون تقريرا للواقع وليس لمشيء الملحقات الثابتة إلا أن يستعمل الحق الذى خوله القانون المبنى حسب الأحوال وعلى التفصيل الوارد به (الثانية) أن المحكمة إذ دانت الطاعن بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات قد أخطأت فى تطبيق القانون لأن العتاب فى تلك الجريمة مشروط بأن يكون الإلتاف مقرونا بقصد الإساءة أما والحكم لم يقم الدليل على توفر هذا القصد بل إن اثبات منه عكس ذلك وهو أن الطاعن فعل ما فعل لى يتمكن من إعداد الأرض للغرض الذى اشتراها من أجله وهو إقامة مصنع للنسيج فإن الجريمة لا تكون قائمة وقد انهار أحد أركانها إذ كان الطاعن يهدف إلى تحقيق مصلحة ولم يدر بخلافه أن يسئ إلى أحد وقد دفع الطاعن بذلك إلا أن الحكم اكتفى بما ذكرته محكمة أول درجة فى هذا الصدد، وأخيرا أن الحكم أخطأ

الاستدلال على توفرنية الإلتلاف مما قاله من أن عقد البيع الصادر من المالك إلى الطاعن يشمل نصا يفيد أن العين المؤجرة فعلا إلى الغير وأن ذلك الغير قد استمد حق إقامة الآلات والأفران من المالك الأصلي ومن ثم أصبحت ملكا خالصا له رغم التصاقها بالأرض طوال مدة الإيجار وقد وقع الاعتداء عليها قبل انتهائها . وهذا الذى قاله الحكم غير سديد لأن علم المشتري بأن العين مؤجرة للغير لا يفيد حتما أن لذلك الغير الحق فى ملكية جزء من العقار ، كما أنه لم يقيم الدليل على أن الطاعن اطالع على نصوص عقد الإيجار . كما أخطأ الحكم إذ استدل على دلم الطاعن بنصوص عقد الإيجار بأنه عمد إل استئجار المصنع من مستجره من الباطن فى حين أن هذا الإجراء لا يفيد العلم . وقصارى ما يدل عليه أن الطاعن قصد إلى إنهاء حق المستأجر الشخصى فى الانتفاع بالعين ليتمكن هو من استلامها تنفيذ لعقد البيع الصادر إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية لجريمة الإلتلاف العمد بقصد الإساءة التى دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوت وقوعها منه ، وتكفل بالرد على ما أثاره الطاعن بأوجه طعنه ردا مائضا صحيحا فى القانون فتال حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه بصدد ملكية الأدوات والأفران موضوع الجريمة بأنها مملوكة للدعى بالحقوق المدنية للأسباب التى أوردتها وأقرها الحكم المطعون فيه وتصدى لدفاع الطاعن فى شأنها ورد عليه بأن عقد تملكه لم يتناولها وإنما اقتصر على الأرض والمباني وأن التعبير بالمباني لا يشمل تلك المنشآت واستند فى ذلك إلى نصوص لعقد ذاته وإلى تصرفات الطاعن مع المستأجر من الباطن إلى أن استأجره وتلك المنشآت منه ، كما استند إلى إقراره بأن عقد تملكه لا يشمل سوى المباني وأنه إنما استأجر الأفران والآلات بقصد حدها ، ثم استند الحكم للاستئناف إلى نص البند الأول من العقد فقال : " وحيث أن ثبات من مطالعة البند الأول للعقد السالف الذكر أن المبيع عبارة عن قطعة أرض مبنية بالحدود والمعالم بما عليها من مباني وأن البائع التزم فى البند الحادى عشر بتسليم العين المبيعة خالية من أى حق للغير فى يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعد إخراج المستأجر الحالى لها مما يدل

على أن المتهم كان به — لم في وقت الشراء بأن العين المبيعة له كانت مؤجرة للغير
فقط. ثم قال : "وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن وقف المتهم اللاحق لتاريخ
الشراء لا يدع مجالا للشك في أنه كان يعلم علم اليقين بأن عقد البيع الصادر له لم
يكن يشمل على المصنع المقام على الأرض المبيعة اليه ولا أدل على ذلك من
الخطابات المتبادلة بينه وبين المدعى بالحق المدني والاتصالات التي تمت بينهما
ودعوى الإخلاء التي خسرها ثم استجاره العين المبيعة اليه من المستأجر لها من
الباطن وهذا دون انتفات إلى ملحق عقد البيع المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٧
الذي أقر المالك فيه بأن البيع السابق صدوره منه إنما يدخل فيه جميع الأشياء المبنية
والأفران الموجودة والذي دلت المدعى المدني والحكم المستأنف على صورته".
ولما كان ما قاله المحكم من شأنه أن يثبت على الطاعن أن عقد شرائه لم
يتناول المنشآت التي أتلفها وأنه لم يكن مخدوعا في ذلك مما لا أهمية معه لما
يشير في شأن حكم الالتصاق في القانون وهل المنشآت ملك لمالك الأرض أو لمن
أقامها ما دام قد ثبت أن مالك الأرض لم يبيع تلك المنشآت اليه وإنما تهدله
أن يسلمه الأرض المبيعة بما عليها من المباني بعد إخلائها من المستأجر لها . لما
كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن من أن ما صدر منه لم يكن بقصد الإساءة
وإنه كان يقصد لانتفاع بالعين في الغرض الذي اشتراها من أجله — ما يتوله من
ذلك ، مردود بأن القصد الجنائي في جريمة الإتلاف يتحقق متى تعمد الجاني
إحداث إتلاف أو تخريب أو تعطيل المشار اليهما في المادة ٣٦١ من
قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق . لما كان ما تقدم فإن الحكم
المطعون فيه يكون سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسمة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل .

(١٨١)

القضية رقم ١١٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول
اجازته لموظفى ادارة رسم الانتاج معاينة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص
بها ، فى أى وقت وبدون اجراءات سابقة .

(ب) الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد الى آخر . يشمل الكحول الصرف ، والسوائل
الكحولية الاخرى متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة اترات .

١ - إن المرسوم الصادر فى ٧ يوليوسنة ١٩٤٧ بشأن رسم الانتاج أو
الاستهلاك على الكحول لم يفرض قيودا معينة أو اجراءات سابقة على معاينة
وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، بل أجاز بنص الفقرة الثانية
من المادة ١٥ منه لموظفى ادارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك - بصفتهن
من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكامه - معاينة وتفتيش هذه
الامكنة فى أى وقت وبدون اجراءات سابقة ، أما تقيود المنصوص عليها فى
الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة فانها بصريح النص انما تشير الى المحال
المبينة بالفقرة الثالثة وهى الساكن والمحال الاخرى المشتبه فى أنه تجرى فيها
خفية أية عملية من العمليات المشار اليها فى المادتين السادسة والسابعة .

٢ - إن الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد الى آخر المنصوص عليه
فى المادة ١٣ من المرسوم المذكور ، كما يشمل الكحول الصرف يشمل أيضا
السوائل الكحولية الاخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد

مقدارها على خمسة لترات . وإذن فمئى كانت الكمية التى نقلها المتهم من القاهرة الى السويس هى مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول المحـول نسبة الكحول الصافى فيها ٩٠ ٪ ، فانه يكون من المتعين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على اذن بنقلها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه نقل من بلد الى آخر من القاهرة الى السويس كحولا بغير ترخيص خاص من مكتب الانتاج . وطلبت عقابه بالمواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليه ١٩٤٧ ومحكمة جناح الموسكى قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١٦ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش واغلاق المحل خمسة عشر يوما والمصادرة واثرامه بسداد الرسم المستحق عن نقلها . فاستأنف المتهم ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها حضوريا بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من وجوب الطعن يتحصل فى بطلان محضرى ضبط الواقعة المحررين فى ٧ و ١٩ مارس سنة ١٩٥١ وما ترتب عليهما وفى بيان ذلك يقول الطاعن : ان مفتشى مصالحة الانتاج اللذين حررا هذين المحضرين لم يتبعما الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول التى لا تجزئ انزام بالمعاينة والتفتيش المشار اليهما بالفقرة السابقة الا بأمر كتابى من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم لانتاج ومداونة مندوب واحد على الأقل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المركز على حسب الأحوال ولما كان المفتشان المذكوران لم يحصلوا على أمر كتابى بمعاينة وتفتيش محل بقالة نية ولا رزق شاروبيم بمدينة السويس ومصنع الكحول الذى يديره الطاعن بالقاهرة كما لم يستمينا عند المعاينة والتفتيش بمندوب من المحافظة بل استعان احدهما بموظف من مصالحة الانتاج ولم يستعن المفتش الآخر بأحد فانه يقترب على هذه المخالفة بطلان المحضرين وما ترتب عليهما .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن المرسوم المشار إليه لم يفرض قيودا معينة أو إجراءات سابقة على معاينة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها بل أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه لموظفى إدارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك . بصفتهم من رجال الضبطية انقضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكامه معاينة وتفتيش هذه الأماكن في أى وقت وبدون إجراءات سابقة ، أما القيود التى يشير إليها الطاعن والمنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فإنها بصريح النص إنما تشير الى المحال المبينة بالفقرة الثالثة وهى المساكن والمحال الأخرى المشتبه فى أنه تجرى فيها خفية أية عملية من العمليات المشار إليها فى المادتين السادسة والسابعة — لما كان ذلك ، وكانت إجراءات المعاينة والتفتيش التى وقعت بحمل بقالة نيقولا رزق شارويم بمدينة السويس إنما وقعت فى محل لا يملكه الطاعن فلا يقبل منه الدفع ببطلان معاينته وتفتيشه — لما كان ذلك . فان هذا الوجه يكون على غير أساس متعين رفضه .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين اعتبر نقل الكحول المحول الممدد لوقوف من بلد الى آخر بنير ترخيص جريمة . مقبلا عليها فى حكم المرسوم سالف الذكر لأن حظر النقل مقصور على الكحول المصرى فقط .

وحيث إن هذا الوجه مردود أيضا بأن الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد الى آخر المنصوص عليه فى المادة ١٣ من المرسوم المذكور ، كما يشمل الكحول المصرى يشمل أيضا السوائل الكحولية الأخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول المصرى فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الكمية التى نقلها الطاعن من القاهرة الى السويس هى مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول المحول نسبة الكحول الصافي فيها ٩٠ ٪ فإنه كان يتعين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على إذن بنقلها .

وحيث إنه لذلك ، يكون الحكم صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ويكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . وضوعا .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٣

رئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى .

(١٨٢)

القضية رقم ٧٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) اعلان . بطلان ورقة التكليف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يتمسك بهذا
الاطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطائه ميعادا
لتحضير دفاعه .

(ب) إجراءات . غرفة الاتهام . خطأ فى إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمان المتهم
من تقديم مذكرة بدفاعه . دفعه بذلك أمام محكمة الجنايات . منحه أجلا لاستيفاء
دفاعه . لا تأثير لذلك الخطأ على سلامة الحكم .

١ — إن المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم
بنفسه فى الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف
بالحضور، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطائه
ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه . وإذن
فتى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن
أعلن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر غرفة الاتهام الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١
وكلف بمقتضى هذا الإعلان بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٥١ فلما حضر أمامها دفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمامها وبطلان
ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام ، فقررت ضم الدفيعين للموضوع
وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفى هذا اليوم
سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفيعين وحكمت فى موضوع التهمة — متى كان

ذلك ، فان المحكمة تكون قد قامت بما أوجبه هذه المادة وأجلت الدعوى لتمكن الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه ، وهى إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الاتهام فى ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة ١٧٣ قد نصت على أن غرفة الاتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التى ترى لزوم طلبها منهم ، مما مفاده أن كل ما خوله القانون للتمهم الذى يعلن للحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، وإذن متى كان أساس الطعن هو الإخلال بحق الطاعن فى استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام لبطلان فى إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ، وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا الدفع منحتة أجلاً لاستيفاء دفاعه ، وكان القانون لا يتحول للتمهم الطعن فى أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات ، ولا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه فى المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات فى غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، متى كان ذلك فإن الخطأ فى إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك به من وسطه ووضع يده على فمه معطلاً بذلك مقاومته وخلع سرواله ولمس بقضيبه دبره حتى أمنى حالة كونه من المتولين تربيته وطلب إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨ - ٢ من قانون العقوبات فأحاله غيابياً إليها بتاريخ ٤ أبريل

سنة ١٩٥١ وحادث لنظر الدعوى أمامها جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيها حضر المتهم وقررت المحكمة عرضه على قاضى الإحالة . وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥١ أحيل غايبيا (اعدم حضوره) من غرفة الاتهام بالمادتين المذكورتين — ثم حددت لنظر الدعوى أخيرا جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ وفيها دفع المتهم بلسان محاميه الحاضر معه دفين أولها ببطلان التكليل بالحضور أمام المحكمة . وثانيهما ببطلان اجراءات أمر الإحالة الصادر من غرفة الاتهام للأسباب التى أبدأها ودونت بحضور تلك الجلسة . ومحكمة جنائيات الجيزة قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٣٦٨/٣ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة رمضان جمعه على بالسجن مدة ثلاث سنوات وقد ردت على الدفين المشار إليهما قائلة إنه لا مصلحة له فيها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه مشوب ببطلان الإجراءات والإخلال بمحتفه فى الدفاع . ذلك لأن غرفة الاتهام أصدرت أمرها فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بإحالة إلى محكمة الجنائيات قاعته النيابة بهذا الأمر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلفته بالحضور أمام محكمة الجنائيات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ على خلاف ما تقضى به المادتان ١٩٠ و ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب إعلانه بأمر الإحالة فى ميعاد ثلاثة أيام وتكليفه بالحضور أمام محكمة الجنائيات قبل الجلسة بثمانية أيام وقد رتب المشرع ضمنا البطلان جزاء على الإخلال بهذين الميعادين وفضلا عن ذلك فقد دفع ببطلان آخر فى الإجراءات . ذلك أنه أعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام بجلسته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها نظرت الدعوى فى جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وأصدرت أمرها بالإحالة فى غيبة الطاعن مع أن المادة ١٧٢ تنص على وجوب إعلانه فى ظرف ثلاثة أيام لتقديم مذكرته والحضور وقد رتب على عدم إعلانه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ولا يقدح فى هذا ما ذكرته محكمة الجنائيات فى حكمها من أنه أعلن بجلسته

أول ديسمبر سنة ١٩٥١ أمام غرفة الاتهام إذ أنه بعد هذا الاعلان أعلن مرة أخرى بالحضور أمام غرفة الاتهام لجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ بجنب هذا الاعلان الأخير الاعلان السابق .

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول بطلان في اجراءات التكليف بالحضور، ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه ان الطاعن أعلن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر غرفة الاتهام الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلف بمتضى هذا الإعلان بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمامها دفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمامها وبطلان ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام فتررت ضم الدفيعين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفي هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفيعين وحكت في موضوع التهمة وقالت في ردها على هذا الدفع " ومن ذلك يبين أنه لا ضرر على المتهم اذا انقسع أجل إعلانه لأكثر مما حدده القانون خصوصا وأن الشارع لم يرتب جزاء على مخالفة هذا الميعاد . أما نص المادة ٣٧٤ فان عنه أن يمنح المتهم مهلة كافية للاستعداد في الدعوى وليتمكن من تحضير دفاعه قبل الجلسة وقد أجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ فأناحت بهذا التأجيل للمتهم فرصة كافية للاستعداد ومن ثم لا يكون له مصلحة في هذا الدفع " . هذا ولما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطاء ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه، ولما كانت محكمة الجنايات قد قامت بما أوجبه هذه المادة وأجلت الدعوى من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ لتمكن الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه فانها إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبوله الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ويكون هذا الوجه مردودا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني بطلان في إجراءات الحضور أمام غرفة الاتهام نشأ عنه حرمان الطاعن من تقديم مذكرة بدفاعه ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن كان قد أحيل غيابيا لمحكمة جنائيات الحيزة في ٤ ابريل سنة ١٩٥١ وتحدد لنظر الدعوى أمامها يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيها حضر الطاعن فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لدور قبل عرض المتهم على قاضي الاحالة وتحدد لنظر الدعوى أمامه يوم ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ولكن الطاعن طلب التأجيل للاطلاع فأجلت ليوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ونظرا لأن قانون الاجراءات الجنائية نفذ ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فقد أشر رئيس النيابة على غلاف الملف الخارجي في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتقديم الدعوى لغرفة الاتهام بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم أشر على نفس الغلاف الخارجي يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتعجيل نظري للدعوى بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وقد أعلن الطاعن بالحضور أمام غرفة الاتهام بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بورقة محررة في نفس اليوم الذي أشر فيه رئيس النيابة بتعجيل نظري الدعوى وهو يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ وذكر في هذه الورقة أمام اسم الطاعن وبعد بيان محل إقامته وهو شارع الحيزاوى رقم ١٦ العبارة الآتية : " يعلن بسرائى النيابة " وقد قام بالادلان أحد محضري محكمة الحيزة ولكنه مع ذلك تبين أن ورقة الادلان الأولى لم تسحب من قلم المحضرين المختص فقام هذا القلم بتنفيذها بادلان الطاعن في مسكنه بشارع الحيزاوى رقم ١٦ بالحضور أمام غرفة الاتهام في يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتم هذا باعلان الداعن مخاطبا مع شخصه في يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد تعرضت محكمة الجنائيات لهذا الدفع ببطلان الاجراءات وردت عليه بما يلي "ولو أن المادة ١٧٢ من قانون الاجراءات قد أوجبت على النيابة إعلان الخصوم أمام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن الغرض من ذلك هو تمكين غرفة الاتهام من سماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها من الخصوم، ومفهوم ذلك أن غرفة الاتهام إذا لم تر داعيا لذلك جاز لها أن تحيل المتهم غيابيا إلى محكمة الجنائيات ويشهد بذلك ما نصت عليه المادة ١٩١ من أنه إذا حضر المتهم بجنابة أو قبض عليه بعد إحالته غيابيا إلى محكمة الجنائيات فتنظر الدعوى بحضوره

أمام المحكمة ولم ير المشرع حاجة لإعادته إلى غرفة الاتهام التي نظرت الدعوى في غيبته . ويؤيد ذلك أيضا أن القانون لم يخول المتهم حق الطعن بأي وسيلة في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحاليته على محكمة الجنايات ومن ثم يكون هذا الدفع غير مقبول أيضا ومع هذا فقد تبين من الرجوع إلى الأوراق أن المتهم أعلن أيضا بجلسته أول ديسمبر سنة ٩٥١ مخاطبا مع شخصه .

ومن حيث إنه لما كان الطاعن يبنى طعنه على اللبس الذي نشأ عن إعلانه أولا بالجلسة التي عجل إليها نظر الدعوى وإعلانه بعد ذلك بالجلسة التي كانت محددة لنظرها قبل التعجيل فإن أساس هذا الطعن في واقع الأمر هو الإخلال بحقه في استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام .

وحيث إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة (١٧٣) قد نصت على أن غرفة الاتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . مما مفاده أن كل ما خوله القانون للمتهم الذي يعلن للحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة دفاعه لهذه الغرفة . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم أية مذكرة لغرفة الاتهام عند إعلانه في المرة الأولى ولا الثانية وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا الدفع ومنحته أجلا لاستيفاء دفاعه . ولما كان القانون لم يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحاليته على محكمة الجنايات وكان لم يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الإجراءات من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة . لما كان هذا فإن الخطأ الحاصل بإعلان الطاعن مرتين في يومين مختلفين على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم المطعون فيه ويتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٨٣)

القضية رقم ١٢٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . حكم غيابي جائزة المعارضة فيه . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

إن المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . وإذن فإذا كانت النيابة قد طعنت بطريق النقض في الحكم الصادر غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش ، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ، فإن طعنها لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه دخل في حديقة مساكن شركة شل الملحقة بمساكن الموظفين قاصدا من ذلك ارتكاب جريمة فيها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢/٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت فيها غيابيا - عملا بمبادئ الاتهام - بتغريم المتهم مائة قرش بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة ومحكمة السويس الابتدائية قضت فيه غيابيا بتأريخ ٧ يونيو سنة ١٩٥٢ بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٥٠٠ قرش بلا مصاريف . فطعن الأستاذ عثمان زكريا نائب نيابة السويس في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا وكانت المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على أن المعارضة في الحكم أصبحت غير جائزة ، لما كان ذلك فإن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٣

بإدارة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وبحضور حضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل .

(١٨٤)

القضية رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . غش . إدانة المتهم ببيع جن مغشوش مع علمه بذلك . دفعه بأنه اشترى
الجن في صنائع مغلقة من آخر قضى بإدانته . تنيد دفاعه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه صاحب
المصلحة في الربح . قصور .

متى كان دفاع المتهم ببيع جن مغشوش قد قام على أنه اشترى الجن في صنائع
مغلقة من متهم آخر قضى بإدانته ، وكان الحكم قد قال في إثبات علمه بالغش
إنه هو المتعهد بالتوريد وإليه يعلم بالغش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاؤه
بشراء الجن من آخر لأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجن المغشوش
من الجن غير المغشوش — فان ما قاله الحكم لا يكفي لتفنيده دفاع المتهم
وإثبات علمه علما واقعا بهذا الغش .

"وقائع"

اتهمت النياية العامة كلا من : ١ — محمد محمد السيد ٢ — أحمد عطوة
(الطاعن) و ٣ — محمد طاهر محمود بأنهم باعوا الى ملجا البنات جبتا مغشوشا
مع علمهم بذلك . وطابت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح بندر الفيوم قضت فيها بحضور يا عملا بالمادة ٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى المتهم الأول ومواد الاتهام بالنسبة
الى المتهمين الثانى والثالث — أولا — براءة المتهم الأول وتفريم كل من المتهمين

الثانى والثالث خمسمائة قرش والمصادرة بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة كما استأنفه المتهم الثانى (الطاعن) . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت فيه غيابيا للمتهمين الأول والثالث وحضوريا للثانى (الطاعن) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة الى المتهم الأول وتغريمه مائة قرش وتأييد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فظمن الأستاذ بشرى قام المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم أنه أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة . ذلك بأنه كان حسن النية إذ ما كان يعلم بغش الجبن الذى اشتراه فى صفائح مغلقة ، وإن البائع له اعترف ببيعها إليه وعلى ذلك فإن فعله متى انتهى علمه بالغش يكون منطبقا على المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دُن الطاعن بجريمة بيعه جبنا مغشوشا مع علمه بغشه قد قال فى بيان ركن علمه بالغش ما يأتى : ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل كل من المتهمين الثانى (الطاعن) والثالث لأن المتهم الثانى هو المتعهد وقد ورد هذا الجبن لماجأ البنات وهو يعلم أنه مغشوش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاؤه بشراء الجبن من المتهم الثالث ، فهو صاحب المصلحة فى ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش “ . ولما كان دفاع الطاعن قد قام على أنه اشترى الجبن موضوع الجريمة فى صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بإدائته فإن ما قاله الحكم فى إثبات علمه بالغش لا يكفى فى تفنيده هذا الدفاع وإثبات علمه علما واقعيا بهذا الغش — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى .

(١٨٥)

القضية رقم ١ سنة ٢٢ ق . "تظلمات"

عفو شامل . القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ . نصه بأن لا يشمل العفو الجرائم المنصوص
عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ و ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . متهم دين
غيايا بمقتضى المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات . لا يسرى على هذه الجريمة قانون العفو على
الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها .

إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص
على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥
ومن ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . وإذن فتى كان الطاعن قد دين غيايا
بمقتضى المادة ٢/٢٥٨ من قانون العقوبات . وكان القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩
الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من
قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى الجريمة التى كانت تعاقب عليها تلك المادة
فإن الجريمة موضوع التظلم تقع تحت طائلة المادة ٢/٢٥٨ على الرغم من إلغاء
تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها . ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض
تظلم الطاعن قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك لأن المادة ١٠٢ فترة ه فيما
تضمنته من حد لجريمة القضاة فى استعمال الحق المحول لهم بمقتضى المادة ١٧
من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة ٢/٢٥٨ التى كان معمولا بها وقت
ارتكاب الجريمة أصلا للطاعن من المادة ١٠٢ جو تجعل من المتعين تطبيقا
لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تطبيقا المادة ٢٥٨

دون غيرها على الطاعن ، على أنه حتى بغض النظر عن هذا فإن الطاعن لا يستفيد من النص في القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على استثناء الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ — دون ذكر المادة ١٠٢ ذلك لأن المشرع نص على استثناء الجريمة بوصفها وبأركانها المبينة في المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقاً ، بل بقيت ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موضعها بين مواد القانون للغرض المبين في المذكرة التفسيرية فنقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المفرقات بعد المادة ١٠٢ من نفس القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بذنب النادى بالاسكندرية وصدر الحكم غيابيا بالنسبة له بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٤٧ بمحاكمته بالسجن لمدة عشر سنين وذلك تطبيقاً للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٥٨ و ١٧٢ من قانون العقوبات وقد رأى الطاعن — بعد مضي فترة طويلة وظروف وطنية وكوواطن أن يعود إلى وطنه فقدم نفسه إلى النيابة العامة لإعادة إجراءات محاكمته من جديد وقد أخذ سبيله واتخذت إجراءات محاكمته من جديد وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر الأمر الملكي رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ بالعفو عن خمسة ممن كانوا متهمين ٥٠٠ في قضية الجناية المذكورة . وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية وهو القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ولم يذكر اسم الطاعن بين من شملهم العفو. فقدم تظلماً إلى النائب العام بتقرير في الميعاد فرفض وتقدم بتظلم خرقيد بجدول محكمة جنايات القاهرة برقم واحد سنة ١٩٥٢ وقضى بجماعة أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ برفضه . فذهن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الاستدعاء

... حيث إن الطاعن يوجب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل قانون العفو الشامل وتطبيقه حين رفض التظلم المقدم منه . ذلك لأن الحكم

استند في قضائه برفض التظلم إلى أن الطاعن دين غيايبا بمقتضى المادة ٢/٢٥٨ من قانون العقوبات التي ألغيت في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ في حين أن الطاعن لا يعتبر محكوما عليه إذ أن الحكم الغيابي الذي صدر ضده سقط بمجرد ظهوره واستعاد محاكمته على أساس المادة ١٠٢ من قانون العقوبات ولما كانت القاعدة أن المشرع منزّه عن الخطأ وكان قد نص في القانون رقم ٢٤١ - سنة ١٩٥٢ على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات وأغفل استثناء المادة ١٠٢ التي حلت محل المادة ٢٥٨ بعد إلغائها فإن الطاعن يستفيد من هذا الإغفال ، ولا يرد على ذلك بأن الاستثناء تناول جرائم الحريق والاعتداء بالطريقة المبينة بالمادة ٢٥٨ على ما ورد في المذكرة التفسيرية ، إذ أنه في المسائل الجنائية يؤخذ بحرفية النص دون التوسع أو القياس .

وحيث إنه يبين من لاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى ٣١٥٥ - سنة ١٩٤٦ جزيئات المطارين أن الطاعن اتهم بأنه في ليلة ١٨ يوليو سنة ١٩٤٦ اشترك مع كل من محمد محي الدين وعلى عبدالرؤف وآخرين في تشروع في قتل كل من ماري بلاني وإيلين كونولوس وماريل بورتيل وانا بلاني وآخرين من رواد النادي البريطاني وذلك عمدا مع سبق الإصرار وفي تعريض حياتهم وصحتهم للخطر بأن عقدوا العزم على قتل من يوجد بالنادي وأعدوا لتنفيذ هذا الغرض قنابل يدوية من طراز « يريدا » وذهبوا لمبنى النادي البريطاني وألقوا القنابل من فوق السور داخل الحديقة قاصدين إصابة من بها فأصيب المجنى عليهم نتيجة اندجار القنابل بأصابات مختلفة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليهم بالعلاج وقد قضت عليه محكمة الجنايات غيابيا تطبيقا لنواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٥٨ من قانون العقوبات بالسجن عشر سنين .

وحيث إن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى الجريمة التي كانت تعاقب عليها تلك المادة فإنه قبل أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء المادة ٢٥٨ أورد في مادته الأولى نصها وجملة نص المادة الجديدة هي ١٠٢ فقرة ج ثم استحدث نصا جديدا هو ١٠٢ هـ بأن حظر فيه عند تطبيق فقرات

المادة ١٠٢ سالفه الذكر ، التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة استثناء من حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات وقد بينت المذكرة الايضاحية التي قدمها وزير العدل مشروع القانون لمجلس النواب والشيخوخة المحكمة من إلغاء المادة ٢٥٨ هي والمادتين ٨٨ و ٢٦٣ من قانون العقوبات بقولها « كذلك رُئي اتباعاً لأصول السيادة التشريعية وعلى سبيل التيسير ، أن ينظم مجموع تلك الأحكام باب واحد رُئي أن يكون موضعه بعد الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل أي عقب المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة » .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ ومن ٢٥٢ - ٢٥٨ ، وكانت الجريمة موضوع هذا النظام تقع تحت طائلة المادة ٢/٢٥٨ من قانون العقوبات على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدالها بالمادة ١٠٢ - ذلك لأن المادة ١٠٢ فقرة ١ فيها تضمنته من حد حرية القضاة في استعمال الحق المخول لهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة ٢/٢٥٨ التي كان معمولاً بها وقت ارتكاب الجريمة أصح للطاعن من المادة ١٠٢ - وتعمل من المتعين تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تطبيقاً للمادة ٢٥٨ دون غيرها على الطاعن ، على أنه حتى بغض النظر عن هذا فإن الطاعن لا يستفيد من النص في القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على استثناء الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ دون ذكر المادة ١٠٢ ذلك لأن المشرع نص على استثناء الجريمة بوصفها أو أركانها المبينة في المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تنفخ إطلاقاً . بل بقيت ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موضعها بين مواد القانون لاغرض المبين في المذكرة التفسيرية فنقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المفرقات بعد المادة ١٠٢ من نفس القانون . ولما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض تظلم الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة الأستاذ رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل .

(١٨٦)

القضية رقم ٧٩١ سنة ٢٢ القضائية :

اختصاص . حدث . متى يجوز لقاضى التحقيق إحالة إلى غرفة الاتهام ؟

إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تحدثت عن اختصاص محكمة الأحداث فنصت على أنه "تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يترتب فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، وفى مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة إلى محكمة الأحداث بمعرفة قاضى التحقيق ، فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة ، وكانت سن الصغير تتجاوز اثنى عشرة سنة جاز لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين لتأمر بحالتهم إلى محكمة الجنايات . فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث . أما فى مواد الجنح والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين وتختص محكمة الأحداث أيضاً بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين " . وبذلك فإن القانون قد أجاز لقاضى التحقيق إحالة الحدث إلى غرفة الاتهام فى حالة واحدة وهى وجود فاعل أو شريك فى نفس الجريمة تزيد سنه على خمس عشرة سنة مع المتهم الصغير الذى تتجاوز سنه اثنى عشرة سنة . وإذن فمتى كان قرار غرفة الاتهام قد أثبت أن المتهم حدث لم يكتمل بعد الخامسة عشرة من عمره وأنه قد وجه عليه الاتهام وحده بارتكابه لجناية اشترك

في تزوير أوراق رسمية ، وقضى بعدم اختصاص غرفة الاتهام بنظر الدعوى ،
فانه لا يكون قد خالف القانون . وإذا كانت غرفة الاتهام غير مختصة
أصلا بنظر الدعوى إلا أنه وقد رفع إليها الأمر فإن القانون قد حولها حق إحالتها
إلى المحكمة الجزئية المختصة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون
الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (١) اشترك بطريق المساعدة
مع موظفين عموميين حسنى النية هما الصباغ محمد ماجد عبد الجواد رئيس مباحث
تموين مديرية جرجا ورجل الشرطة عبد الوهاب ابراهيم محمد عامل البصحة بمركز
أنجم في ارتكاب تزوير في محررين رسميين هما محضر اللجنة رقم ٤٢٢ سنة ١٩٥١
أنجم والأنموذجان رقم ١ - سوابق ورقم ٤ شخصية (وقتا التشبيه والفيش) حال
تحريرهما المختص بوظيفتهما وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة
مع علمه بتزويرها بأن اتحل اسم السيد سليم فرج فأثبت رئيس المباحث وعامل
البصحة المذكوران هذا الاسم لمتحل في الأوراق الأميرية الآنف ذكرها ووقع
المنهم ببصمات أصابعه فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة . (ب) ارتكب
تزويرا في المحررين الرسميين السابقين بأن وقعهما ببصمات أصابعه متحلا بشخصية
السيد سليم فرج الأمر المنطبق على المواد ٣٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥
من قانون المقوبات . وقرر قاضى التحقيق إحالة المنهم (المطعون ضده)
إلى غرفة الاتهام بمحكمة سراج الابتدائية . فقررت حضوريا بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى . فطمعن الأستاذ فارس منى رئيس نيابة سراج الابتدائية في قرار
غرفة الاتهام بطريق التخص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن قرار غرفة الاتهام إذ قضى بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى أن المطعون ضده حدث ، وكان يجب
على قاضى التحقيق إحالته على محكمة الأحداث قد أخطأ في تطبيق القانون .

ذلك لأن القانون وإن كان أعطى قاضي التحقيق اختصاصا في إحالة الحدث على محكمة الأحداث إلا أن غرفة الاتهام هي الأخرى تملك هذا الإجراء طبقا للمادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية وطلبت أصليا نقض القرار وإحالة القضية إلى محكمة الأحداث واحتياطيا تعيين المحكمة المختصة .

وحيث إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تحدثت عن اختصاص محكمة الأحداث فنصت على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة . وفي مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة إلى محكمة الأحداث بمعرفة قاضي التحقيق ، فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتي عشرة سنة جاز لقاضي التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات . فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث ، أما في مواد الجنح والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين ، وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المشردين " . وبذلك فإن القانون قد أجاز لقاضي التحقيق إحالة الحدث إلى غرفة الاتهام في حالة واحدة وهي وجود فاعل أو شريك في نفس الجريمة تزيد سنه على خمس عشرة سنة مع المتهم الصغير الذي تتجاوز سنه اثنتي عشرة سنة . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضده وهو حدث لم يكتمل بعد الخامسة عشرة من عمره وقد وجه عليه الاتهام وحده بارتكابه لجناية اشتراك في تزوير أوراق رسمية فإن قرار غرفة الاتهام - وقد قضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه وإن كانت غرفة الاتهام غير مختصة أصلا بنظر الدعوى ، إلا أنه وقد رفع إليها الأمر فإن القانون قد خولها حق إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية وعمالا لهذا الحق وتطبيقا للقانون ترى هذه المحكمة إحالة القضية إلى محكمة الأحداث بأنهم .

(١٨٧)

القضية رقم ٨٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

قض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . لا يجوز الطعن فيه من والد المحنى عليه .

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت للمحنى عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لم تنص على إجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته ، وهى إذ فعلت ذلك فقد أفادت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المحنى عليه فلا ينتقل بوفاته إلى ورثته . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه إذ أجاز للمحنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وإذن فالطعن من والد المحنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديمه من غير ذى صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم قتلوا عمدا مع سبق الإصرار . سعود لوقا عبد الملاك بأن استوا قتلوه وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وتوجهوا اليه بمكان تواجدده وأطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية كل منهم عيارا أصابه أحدها فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . وظلت إحالة المتهمين إلى غرفة الاتهام لمعاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فأمرت محكمة أسبوط الابتدائية حضوريا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين وذلك عملا بالمادتين ١/١٧٩ - ٢ و ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن لوقا عبد الملاك الجاوى والد القتيل في أمر غرفة الاتهام بطريق انقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث ان هذا الطعن المقدم من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين مبنى على أن هذا الأمر جاء باطلا لاستناده إلى غير الثابت في الأوراق وإغفاله أدلة مادية مستمدة من ضبط بندقية عند المتهم الأول مطلقة في وقت يتفق مع وقت الحادث ومن ضبط مقذوفات عنده تماثل ما استخرج من جثة القتيل وأنه ما كان محل لتشكك غرفة الاتهام في أقوال الشاهد أنى المجنى عليه .

وحيث إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت للمجنى عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لم تنص على إجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته وهي إذ فعلت ذلك قد أفادت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته إلى ورثته . وقد جرى القانون في المادة ١٦٢ منه على ذلك أيضا من إجازته للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

(١٨٨)

القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . اخفاء شيء مسروق . إدانة المتهم دون بيان الأدلة على أن الشيء كان قد سرق فعلا . قصور .

إن من أركان جريمة اخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اخفاء مستند مسروق مع علمه بسرقة ، دون أن يبين الأدلة على أن المستند كان قد سرق فعلا ، فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الاخفاء متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق المستند الموصوف بالمحضر والمملوك لمصانع إسلام باشا . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى الأستاذ على إسلام بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له بتبلغ عشرة جنيهات تعويضا مؤقتا . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح بني سويف الجزئية عدلت المحكمة وصف التهمة إلى أن المتهم في الزمان والمكان الميينين بوصف النيابة أخفى المستند الموصوف بالمحضر مع علمه بسرقة وتعاقبه بالمادتين ٢٤٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قففت فيها حضوريا — بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ مائة قرش على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم كما استأنفته النيابة . ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بلا مصاريف جنائية . وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا عن بيان ركن العلم بسرقة الورقة التي اتهم باخفائها وأضاف الطاعن أن نية الاخفاء غير قائمة في واقعة الدعوى لأن الثابت بالحكم أن الطاعن قدم الورقة المقول باخفائها لمحكمة الجنح مجرد أن تسلمها من شخص يعمل لدى المجنى عليه فكانت نيته إظهارها لا إخفاءها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ بدائرة بندر بنى سويف : سرق المستند الموصوف بالمحضر من مصانع إسلام طبقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات وقد اعتبرت محكمة أول درجة الواقعة إخفاء من الطاعن للورقة المسروقة مع علمه بسرقتها ، لا سرقة ، وقد أيد الحكم المطعون فيه هذا النظر دون استظهار واقعة سرقة المستند حتى يصح إدانة الطاعن لاخفائه ، لما كان ذلك وكان من أركان جريمة إخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين الأدلة على أن المستند كان قد سرق فلا ودان الطاعن بجريمة إخفاء مع علمه بسرقة ، يكون قاصرا عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الإخفاء ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم .

(١٨٩)

القضية رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تبين . القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة . المادة

١٢ منه توجب عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على إخطار مصلحة السياحة

بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها .

(ب) إجراءات . دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها تحقيق ابتدائي .

قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن يطلان التحقيق الابتدائي . لوجه له .

١ — إن القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة

والمعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢ منه على أنه (يجب على

مديرى المحال المشار إليها فى المادة السادسة من هذا القرار أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل، فإذا رأت مصلحة السياحة فى خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغَة إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التى توافق عليها طبقا لما هو وارد فى المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التى توافق عليها الوزارة). وهذا النص قاطع فى عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ الاخطار المشار إليه، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون مصلحة السياحة قد تراخت فى الرد على الطاعن مادامت المخالفة قد حصلت فى خلال الشهر المذكور ولا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التى أخطرها.

٢ — إن القانون لا يوجب فى مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى. فإذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما يشير الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذى حرره مفتش بمراقبة الأسعار.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما أولا — قدما المشروعات الميينة فى المحضر وعرضاها بأكثر من السعر المقرر قانونا. وثانيا — طلقا جداول الأسعار فى المحل العمومى الموصوف بالمحضر قبل ختمها بختم وزارة التجارة والصناعة. وطلبت عقابهما بالمواد ٤ و ٦ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ و ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٢ من القرار رقم ٣٢٩ سنة ١٩٤٩. ومحكمة جناح الاسكندرية الجزئية قضت فيها حضوريا للتهمة الثانى وغيابيا للتهمة الأول عملا بمواد الاتهام — بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيتها مع إشهار ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة شهر وذلك عن التهمتين بلا مصاريق. فعارض المحكوم عليه غيابيا وفى أثناء نظر معارضته دفع

الحاضر عن المتهمين ببطلان الاعلان لعدم بيان مانص عليه القانون ، وبعد نظرها قضت فيها برفض الدفع وبصححة الاعلان وبرفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريق . فاستأنف المتهم الأول الحكم المخمورى فى يوم صدوره وكان المتهم الثانى قد استأنف الحكم الصادر غيابيا فى اليوم الثانى ليوم صدوره وقيد الاستئناف برقم ٣٤٨ سنة ١٩٥١ وفى أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان إجراءات ضبط الواقعة باعتبارها صادرة من شخص لا ولاية مكانية له ، وبعد نظره قضت فيه بحضوريا عملا بواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات برفض الدفع ببطلان الإجراءات وبصححتها ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطمعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنين قد أسسا طعنهما على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تفسير القانون . وفى بيان ذلك قالوا إنهما قدما فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ طلبا إلى مصلحة السياحة لزيادة سعر المشروبات بحملهما إلى عشرين قرشا وإن مدة الشهر التى حددتها القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ فى المادة ١٢ منه وقد انقضت دون اعتراض فىكون هناك إجازة ضمنية لاحقة للزيادة المطلوبة اعتبارا من ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ينسحب أثرها على كل مخالفة سابقة . ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى أن نص المادة ١٢ المذكورة صريح فى وجوب الاخطار بالأسعار الجديدة قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل قد حمل النص مالا يحتمله وأخطأ فى تأويله ، وأضاف الطاعنان أن محرر المحضر لم يكن من مأمورى الضبط لأنه مفتش بمراقبة الأسعار بوزارة التجارة والصناعة ولا يمتد اختصاصه إلى خارج القاهرة فلا شأن له بضبط جريمة وقعت بمدينة الاسكندرية ، ثم أضاف الطاعنان كذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ فى الاستدلال حين أثبت أن مفتش الأسعار عندما زار المحل لم يكن هناك برنامج موسيقى معروض يبرر تحصيل رسم دخول مقداره خمسة عشر قرشا ، وما أثبتته الحكم من ذلك يخالف ما جاء فى الأوراق ويتعارض مع أقوال المفتش الذى قام بضبط المخالفة .

وحيث إن القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة والمعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢ منه على أنه " يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل ، فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار انبغية إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة". وهذا النص قاطع في عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ الاخطار المشار إليه ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون مصلحة السياحة قد تراخت في الرد على الطاعنين مادامت المخالفة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التي أخطرها ، ومن ثم يكون الحكم قد طبق القانون تطبيقا سليما .

وحيث إن ماسأله الطاعنان عن بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش مراقبة الأسعار لا يجديهما لأن القانون لا يوجب في مواد الجناح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ومادامت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لاعتراض الطاعنان في هذا الشأن .

وحيث إنه عما ينعاه الطاعنان من أن الحكم قد خالف ما جاء بالأوراق فإن الثابت من أقوال محمد رشاد مصطفى مفتش الأسعار بالحاسة أنه وقت أن دخل المحل لم يضالبه أحد برسم دخول وإنه طوّل بعشرين قرشا ثمنا للمشروب الذي تناوله في حين أن هذا الثمن في قائمة الأسعار المعتمدة هو ثمانية قروش وأن هذا الثمن هو المحدد للطلبات أثناء العرض ، وكانت المادة الثالثة من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ سائف الذكر الذي طبقته المحكمة قد أوجب على مديري المحال أن يعلنوا عن رسم الدخول على حدة اسوة بالإعلان عن الأسعار . لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعنين أيضا بينهما علنا جداول أسعار غير مختومة بختم وزارة التجارة والصناعة وعاقبتهم على هذه التهمة وعلى التهمة الأخرى بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات فإن الطعن بحملته يكون على غير أساس .

(١٩٠)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) غرفة الاتهام . امرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . يكون بناء على موازنتها للأدلة ، وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم .
- (ب) غرفة الاتهام . الطعن في أمرها . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

١ - إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى على أن غرفة الاتهام إذا رأت عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم ، وترجحت لديها إدانته تأمر بحالتها إلى محكمة الجنايات ، وتنص في فقرتها الأخيرة على أنها إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . وهذان النصان قاطعان في أن غرفة الاتهام إنما تبني أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على موازنتها للأدلة وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم .

٢ - إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاتجيز الطعن في أوامر غرفة الاتهام إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده "أبراهيم محمد مندور رجب" بأنه ضرب فتحية محمد مندور السباحي عمدا فأحدث بها الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخاف لديها من جرائها عادة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ما كانت تبصره العين اليسرى قبل إصابتها بنحو ٥٠٪ وطابت إحالته إلى غرفة الاتهام بمحكمة دمنهور الابتدائية لمعاقبته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات -

فقررت حضوريا بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية على المتهم ابراهيم محمد مندور رجب لعدم كفاية الأدلة وذلك عملا بالمادة ١٧٩/٥ من قانون الاجراءات الجنائية . فطمن الأستاذ بديع الدخاخي رئيس نيابة دمنهور في قرار غرفة الاتهام بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام إذ قررت بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية على المظنون ضده لعدم كفاية الأدلة قد أخطأت في القانون ، إذ تجاوزت الحق المقرر لها قانونا وتعرضت لتقدير الأدلة وتغلغلت فيها ، وأنها استخلصت أن الضارب للجنى عليها هو شخص آخر غير المتهم في حين أن الشهود هذا واحدا منهم لم يقولوا إنهم رأوا الضارب فلا تعتبر أقوالهم دليلا لنفى التهمة عن المتهم ، ولذلك جاء قرارها مخطئا في الاستدلال .

وحيث إن المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى على أن غرفة الاتهام إذا رأت عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم ، وترجحت لديها إدانته تأمر بأمرها بحالتها إلى محكمة الجنايات ، وتنص في فقرتها الأخيرة على أنها إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . وهذان النصان قاطعان في أن غرفة الاتهام إنما تبني أمرها بحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على موزنتها للأدلة وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية لا تميز الطعن في أوامر غرفة الاتهام إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، فإن ما يشبه الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

(١٩١)

القضية رقم ١١١٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) غرفة الاتهام . هي سلطة من سلطات التحقيق . مدور قرارها في جلسة غير علنية .
لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ب) غرفة الاتهام . طعن المدعى بالحقوق المدنية في أوامرها بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى العمومية . لا يكون إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

١ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد خص غرفة الاتهام بالفصلين الثالث
عشر والرابع عشر من الباب الثالث الخاص بالتحقيق ، وتحدث في أولهما عن
تشكيلها وعقد جلساتها واختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي ثانيهما عن
الطعن في تلك الأوامر . وواضح من ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات
التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر ، ومن ثم فإن
المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تسرى عليها
وإنما تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك القانون . وإذن فالنعي على قرارها
لصدوره في جلسة غير علنية لا يكون له محل .

٢ — إن القانون لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يطعن في أوامر غرفة
الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون
أو تأويلها .

أوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده يوسف طلعت راجح بأنه شرع في قتل
ليدب بولس عمدا بأن بيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض طبنجة وتربص له
في الطريق الذي أيقن أنه سيمر منه وإلا ظفر به أطلق عليه عيارين نارين
قاصدا قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى
عليه بالعلاج وعدم إصابته بالعميار الثاني لعدم إحكام الرماية وكان ذلك مع سبق
الإصرار والترصد . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ
على سبيل التعويض المؤقت . وطلبت إحالته إلى غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج

الابتدائية لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات .
فقررت حضوريا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . فظمن المدعى بالحق المدني
(لبيب بولس بقطر) في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام قد أخطأت في تطبيق القانون
لصدور قرارها في جلسة غير علنية خلافا لما تقضى به المادة ٣٠٣ من قانون
الإجراءات الجنائية ، كما أن قرار الغرفة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية
الأدلة قد يخالف القانون إذ أغفل أقوال شاهد من رجال البوليس أي رواية
المجنى عليه فذكر أنه شاهد وهو متجه إلى مكان الحادث شخصا طويل القامة ،
وهو وصف ينطبق على الشخص الذي اتهمه الطاعن ، ويضيف إلى ذلك أن
القرار المطعون فيه حين أثبت أن الطاعن لم يحضر اتهامه منذ البداية في أحد
معين قد استند إلى وقائع تخالف ما جاء بجلاغ الحادث وبأقوال العسكري خليل
أحمد حسن في التحقيقات وهو أول من حضر إلى المجنى عليه عقب إصابته .

وحيث إن القانون قد خص غرفة الاتهام بالفصلين الثالث عشر والرابع عشر
من الباب الثالث الخاص بالتحقيق وتحدث في أولهما عن تشكيلها وعقد جلساتها
واختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي ثانيهما عن الطعن في تلك الأوامر .
ولما كان الواضح من ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق
وقد عبر الشارع عما تصدره من قرارات بأنها أوامر . ومن ثم فإن المادة
٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تسرى عليها وإنما
تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك القانون .

وحيث إن ما جاء بباقى الطعن مردود لأنه يبين من الأمر المطعون فيه أن
الغرفة قد أصدرت قرارها في حدود ما خوله لها القانون من حق الموازنة بين
الأدلة وترجيح ما تراه بشأن كفايتها للإدانة أو عدم كفايتها ولأن القانون
لا يجيز للدعى بالحقوق المدنية أن يطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى إلا للخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موصوعا .

(١٩٢)

القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢٢ القضائية :

(١) تزوير في أوراق رسمية . اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . لا يستلزم فقط من القوانين واللوائح بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه . وجهة المحرر . يستلزمها من ظروف انشائه أو من جهة مصدره ، وبالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها .

(ب) حكم . تسييه . استعمال ورقة مزورة . نفي المحكمة حصول تزوير فيها . لا تقرب عليها إن لم نتحدث عن جريمة الاستعمال .

١ - إذ كانت الواقعة المسندة إلى المتهمين (مهندس وكاتب رى الاقصر) هي انهما حررا شهادتين اداريتين لاستبدال محضرات اثبات الحالة الذي حرر ولا بتاريخ وصول رسالة البترين ناقصة من مخزن رى قنا إلى هندسة الاقصر بهما ولتقوم مقامه في اجراءات التحرى والختم من العهدة ، وأن المتهمين اثبتا بشهادتين ما يفيد حصول المعجز عن طريق التبخر بعد وصول البترين الى الاقصر على خلاف الحقيقة التي سبق اثباتها في محضرات اثبات الحالة الاول من وصول عدد من صفائح البترين الى مخزن الاقصر وهي خالية منه وناقصة وذلك ستر للمعجز الذي سبق أن لوحظ على البترين عند وصوله ، وكان اجراء التحرى عن فقد الاصناف بالمخزن لمعرفة سببه من اختصاص امينه أو الموظف التابع له بالمخزن طبقا للمادة ١٥ من لائحة المخازن المعمول بها وقت الحادث ، وكان ما يثبته الموظف اثناء اجراء هذا التحرى في محضر على خلاف الواقع الذي يعلمه يعتبر منه تغييرا للحقيقة في هذا المحرر ، ولا عبرة بعد ذلك بأن نتيجة التحرى لم تحرر على الاستمارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان تفتيش الرى وهو الجهة الرئيسية لمهندسة الاقصر كان يطلب اليها باشارت تليفونية لمناسبة الجرد السنوى ارسال الشهادات الادارية من أربع صور موضح بها أسباب استهلاك البترين المطلوب خصمه للنظر في اعتمادها - لم كان ذلك وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة

الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدلل الموظف لاثباتها أو لاقرارها ، فانه اذا كانت المحكمة لم تمحص هذه الواقعة ولم تبحث امر ما اسند الى المتهمين على الاسس المتقدمة ارتكنا على القول بأن الشهادة الادارية لا تعتبر من الاوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل في اعمال وظيفة المتهمين ، وأنه لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانبها بأن نقص البتزين كان عن طريق التبخر وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يعتمد عليه في اثبات النقص والتبخر وأنها لغو لا يتأدى به الواجب من التحري ولا قيمة لها من الوجهة القانونية ، ولا يترتب على عدم الصديق فيها أى مسؤولية جنائية . اذا اكتفت المحكمة بذلك واستت عليه قضاءها بالبراءة ، فان حكمها يكون مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون .

٢ — لا تثريب على المحكمة اذا هي لم تتحدث في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة مادامت قد نفت التزوير فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضدهم بأنهم الأول : أولاً بصفته أميناً على الودائع " أمين مخزن تفتيش رى خامس قنا " تجارى على اختلاس الأخشاب والأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والجدول المرفق والملوكة للحكومة حالة كون هذه الأمتعة قد سلمت إليه بسبب وظيفته وذلك بأن نقل بعضها الى منزله والى منزل المتهم الثانى واخفى الناقص من عهده " الوقائع الختامية بالجدول المرفق ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢١ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٣ وسائر الوقائع المبينة فى ثانياً : ارتكب واحداً وثلاثين تزويراً فى طلبات الصرف إستمارة ١١١ ع . ح و ١١٣ ع . ح ومستندات الايراد ١١١ ع . ح ودقتر العهدة ١١٨ ع . ح المبينة بالتحقيقات والجدول المرفق حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجماله وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت فى خانة المنصرف المختص بتزويرها كيات تخالف الحقيقة " بالزيادة

أو عدم صرفها أصلا كما ارتكب تزويرات مادية فيها وفي صورة محضر جرد مايو سنة ١٩٤٦ استمارة ١٢١ ع . ح ملف ٢٣ - ١٢/١٦ توريدات بأن أثبت بها بعض البيانات المزورة التي لا يدخل في اختصاصه ادراجها بها واصطنع بعضها بالشكل الذي تصدر به من الموظف المختص بتحريرها وذلك تغطية لجنايات الاختلاس السالف ذكرها وتوطئة لاختلاس ما لم يتم اختلاسه منها " الوقائع من ١ إلى ٣ ، من ٦ إلى ١٠ ، ومن ١٢ إلى ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، من ٢٢ إلى ٢٤ ، ٢٨ ، من ٣٠ إلى ٣٢ . وثالثا استعمل الأوراق الرسمية المزورة السالف ذكرها في ثانيا بأن صرف بمقتضاها الأوصاف المدرجة بها وخصم بعضها بدفتر عهده " من سنة ١٩٤٥ " وذلك مع علمه بتزويرها " الوقائع المبينة في ثانيا " .

والثاني أولا : اشترك مع المتهم الأول في بعض جنایات الاختلاس السابق ذكرها في أولا المدينة بالجدول المرفق " المستند الثالث والتاسع بالمظروف الرابع من المستندات " بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة وذلك بأن اتفق معه وحرصه على اختلاسها وتسليمها له ولتابعيه ونقل بعضها إلى منزله وساعده بصفته مديرا للخازن في الأعمال المجهزة والمسجلة والتمتعه لارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التخريض وتلك المساعدة " الوقائع ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ " وثانيا : بصفته مديرا للخازن منوطا به حسابات انقاض القنات وفرحانة والكرنك واستراحة ارمنت اختلاس أخشاب الأرضية والأشياء الأخرى المدينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والجدول المرفق المملوكة للحكومة وذلك بأن أمر بهدم المباني المذكورة من غير موافقة الجهات المختصة كما عمد الى عدم حصرها وتسليمها بمعرفة اللجنة المختصة واختلسها لنفسه " الواقعة ٣٧ " . وثالثا : اشترك مع مرءوسيه الموظفين العموميين الحسني النية بطريق التخريض والمساعدة على اختلاس الكراسي وحوض الاستحمام " البانيو " وأدوات " مكهرباء " لترانسفورمر " والمساكنة المدينة الوصف والقيمة بالمحضر وذلك بأن أمرهم بتسليمها اليه من عهدتهم بعد أن مهد لذلك باجراءات نحاييل بها على التعليمات ثم استولى عليها لنفسه فوقعت الجريمة بناء على هذا التخريض وتلك المساعدة الواقعتين ٤ ، ٢٩ . ورابعا : اشترك مع

ديمتري حزين فانوس وزكى وهبه الموظفين العموميين الحسنى النية في تزوير طلب الصرف ١٩٢، ١١٣ ع . ح ومرفقاته بطريق التحريض والمساعدة وذلك بأن أصدر أمرا شفويا اليهما بإجراء تزوير معنوي في المحرر الرسمي المذكور حال تحريره المختص بوظيفتهما بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بإثبات أن الأخشاب قد صرفت لترميم كراسي ، خلافا للحقيقة من عمل كراسي تحايلا واخفاء لما فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة " الواقعة ٤ " وخامسا : زور في طلبات الصرف ٧٩٣ و ٧٩٦ و ٧٩٢ استمارة ١١٣ ع . ح حال اعتمادها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اعتمد صرف الأصناف المدرجة بها واستهلاكها مع علمه بأنه لم يسلم أو يستهلك منها الا بعضها " الوقائع ٧، ٩، ١٠ " وسادسا : ارتكب تزويرا ماديا في طلب الصرف ١٧٤ استمارة ١١١ ع . ح بأن صحح رقم صنف الشكاير المنصرفة من ٢٠٠ إلى ٤٥٠ أكثر من الرقم الذي كانت مدرجة به تغطية لاختلاس الفرق بين الرقمين مع علمه بذلك " الواقعة ١٨ " وسابعا : زور الشهادتين الإداريتين وصورها للمينة بالتحقيقات والجدول المرفق حل اعتماد المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اعتمدها وهو يعلم انها تخالف الحقيقة المينة في محضر اثبات الحالة المحرر عند وصول البتزين ناقصا من مخزن قنا إلى مخزن الأقصر كما اشترك بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهمين الثالث والرابع في تزوير الشهادتين المذكورتين بأن ابتكر ذنبا فكرة استعمالها تغطية لوصول البتزين ناقصا بالمقدر المختلس المبين بالتحقيقات " الواقعة ٢٢ " وثامنا : اشترك مع أديب بقطر العمومي الحسن النية والمختص بتحرير وصرف استمارات السفر بطريق التحريض والمساعدة في إجراء تزوير في استمارات السفر لأربع المينة بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن أثبت بها ضعف ما تستحقه عائته فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة ، كما أجرى تزويرا معنويا في الاستمارة ٨١١٥٤٦ من دة ترعهده حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله الواقعة المزورة سالفة

الذكر في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها كما استعمل ثلاثاً من الاستمارات الخمس المزورة بأن قدمها إلى مكتب السكة الحديد المختصة وصرفها مع علمه بتزويرها "الواقعة ٢٥" وتاسعاً : بصفته أميناً على دفتر الاستمارات المينة بالفقرة الثانية من الوصف السابق في ثامناً اختلس الاستمارة ٨١١٥٤٦ المذكورة وهي من الأوراق الجارية مجرى النقود المسلمة إليه بسبب وظيفته لاستعمالها في الأعمال المصاحبة فاختلسها لعائلته "الواقعة ٢٥" وعاشراً : بصفته موظفاً عمومياً "وكل تفتيش" مكلفاً بتنفيذ أمر تطهير مصرف سيمود على ذمة الحكومة استحصل بواسطة غشه على ربح لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة وذلك بأن أصدر أمره بتطهير المصرف المذكور إلى المفاوض عباس أبو طه دون أن يكون المصرف في حاجة إلى تطهير وذلك لمنفعة المفاوض "الواقعة ٢٦" والثالث والرابع : ارتكباً تزويراً في الشهاداتين الإداريتين السالفتي الذكر في سابقاً حال تزويرهما المختص بوظيفتهما وذلك بجمعهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اثبتاها بتخبر البتزين بالأقصر خلافاً للحقيقة المدرجة بخضر اثبات الحالة عند وصوله ناقصاً من مخازن قنا القدر المختلس بها السالف الذكر "الواقعة ٢٢" وطلبت من قاضي الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمواد ١١٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ والثاني بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ والثالث والرابع بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات فتمرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت فيها بحضور باعمال المادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات براءة المتهمين من جميع ما هو منسوب اليهم واعفهم من المصاريف الجنائية . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن المطعون ضده الثاني « حبيب اسكندر » قد توفي فيتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

وحيث إن مبنى الطعن فيما يختص بالمطعون ضده الأول هو أن الحكم المطعون فيه جاء متخاذلاً ومخطئاً في الاستدلال وقاصراً في البيان إذ أنه بالنسبة للواقعة

الخامسة عشرة من الجدول المرافق لتقرير الاتهام أقام هضاه بالبراءة على ما ثبت بدقتر خفير المخزن من أن سائق السيارة أعاد الى المخزن ٥٠ صفيحة فارغة واستدل بذلك على أن ما كان قد تسلمه من بترين هو مائتا جالون باعتبار أن بكل صفيحة أربعة جالونات فيكون ما أثبتته المطعون ضده في الإذن وهو مائتا جالون هو عدد صحيح لا تزوير فيه وذلك دون أن يتعرض الحكم لأقوال الشهود الماثبة لوقوع التزوير في الإذن المذكور، كما أنه اعتبر ما أحدثه المتهم من تغيير في بعض الأذون تصحيحا واستكمالاً لنقص أجراه المتهم بحسن نية مع أن فيه تغييراً للحقيقة بسوء قصد وأنه بالنسبة للإذن رقم ١١٢/٤٣ كيف ما وقع من المتهم بأنه خطأ وارتيابك لا جريمة فيه مع أنه تزوير في الإذن باثبات أن عدد الملاءات ثمان بعد أن كان محرراً بتسع ورغم أن التغيير فيه ظاهر ومؤيد بما قرره الشهود ، وأنه بالنسبة للإذن رقم ٤١٥ أقام البراءة على أن من وقع عليه باستلام ما ورد فيه مأخوذ بتوقيعه واكتفى بذلك دون أن يشير الى أقوال الشهود وما قرره المستلم من أنه وقع على الإذن تحت تهديد وإكراه من المتهم وأنه بالنسبة للإذن رقم ٤٩٠ رجع الحكم دفاع المتهم وعززه بقوله إنه وجدت عند الجرد زيادة في كمية الأسمنت قدرها طنان مع أن المتهم قرر في التحقيق أن الإذن كان معتمداً قبل اجراء التصحيح فيه ورغم أن الزيادة التي وجدت في الأسمنت لا تؤخذ دليلاً على براءة المتهم لأنه كان يعمل على توفير كميات مختلفة مما كان في عهده إعداداً لاختلاسها ، وأنه بالنسبة الى الإذن رقم ١١٢/٣٠ أخذ الحكم في تبرئة المتهم بما زعمه من سبب لتحريره بعشر مخدات كبيرة وعشر أخرى صغيرة وأنه لم يتبين أن المنجد أعد أربع مخدات كبيرة و١٦ صغيرة وأنه صحح رقم المخدات الكبيرة وترك رقم المخدات الصغيرة دون تصحيح مع أنه لو كان صادقا لصحح عدد المخدات الصغيرة أيضاً . وأنه بالنسبة الى الإذن رقم ٧٩٦ أخذ الحكم في براءة المتهم بأن ما وقع منه كان خطأ لم يقصده لذاته إذ هو لا يميز بين نوع وآخر من الأخشاب الأوروبية مع أن المتهم لم يقل ذلك بل قرر في التحقيق أنه أخطأ في بيانات الإذن بالقدم الطولى بدلا من القدم المكعب فضلا عن أنه تبين وجود عجز في نوع الخشب القاويش ، وأما ما ذكره

الحكم من وجود زيادة فهي لم تكن في هذا النوع من الخشب ، وأنه بالنسبة الى واقعة اختلاس البترين عن طريق أن المتهم كان يسلمه للسائقين في صفائح بكل منها ثلاثة جالونات ونصف جالون بدلا من أربعة أخذ الحكم في براءة المتهم منها بأنه لم ينكر إجراء التعبئة بالمعيار الناقص المضبوط سدا للعجز الناشئ عن التبخير والتطايّر وما قد يتساقط من البترين عند التفريغ لعدم وجود طلبية للصرف وأن ما يتوفر من استعمال ذلك المكيال يضاف الى حساب الحكومة واستدل الحكم على ذلك بعملية حسابية خاطئة انتهى منها الى " أن الزيادة التي نتجت من التعبئة على أساس المكيال الناقص بعد تغطية ما فقد من التبخير وما ضاع عند عملية التعبئة هي سبع صفائح قد أضيفت لأعمال المصاحبة وقد انتفعت بها " ، وتقول النيابة في طعنها إن من مقتضى العملية الحسابية التي أوردتها المحكمة أن يكون هناك نقص قدره ٣٣ صفحة ضاع على الحكومة لازيادة سبع صفائح كما حسبت ، وأن الحكم بالنسبة للواقعتين ٣٠، ٣٨ والتزوير في دفتر العهدة رقم ١١٨ استند في تبرئة المتهم من اختلاس جالون شل توكنس الى ما قلّه من أن ما وقع منه كان خطأ في النظر وأنه ليس في الأوراق ما ينفيه وأن هذه الأشياء المتافهة أحقر من أن يفكر المتهم في اختلاسها مع أن هذا لا يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه ، كما أنه بالنسبة الى الواقعة ٣٠ أخذ في تبرئة المتهم بأن زيت جار جويل وجد عند الجرد زائدا عن العهدة الأمر الذي ينتفى به الاختلاس وأن ما وقع من تغيير في الاذن لم يكن مقصودا لذاته بل كان نتيجة خطأ كذبي محض . وتقول النيابة إن تهمة الاختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة حتى تستند الى عدم وقوع الاختلاس في قضائها بالبراءة من تهمة التزوير ولهذا يكون الحكم بالبراءة منها خلوا من الأسباب . وأنه بالنسبة الى واقعة التزوير في محضر جرد مايو سنة ١٩٤٦ اعتبرت المحكمة أن التعديل الذي أجراه المطعون ضده في المحضر غير مشتمل على شيء من الكذب بل يتضمن أمورا حقيقية ولم نخسر الحكومة من جرائه شيئا إذ زاد المتهم في أعبائه وكان حسن النية فيما فعل . وتقول النيابة إن التغيير في المحضر لم يكن كله بالزيادة وأن المتهم كان سيء النية في أحداثه — وأنه بالنسبة الى الواقعة رقم ١٣ الخاصة باذن الصرف ٧١٠ مكرر ودقتر العهدة

أخذ الحكم في براءة المتهم بدفاعه مع أنه لا سند له من الأوراق فضلا عن أنه لو كان صحيحا لعدل في إذن الصرف المذكور — وأن الحكم خلا من أسباب البراءة من بعض التهم المسندة الى هذا المتهم وأشارت الى الواقعة ١٢ الخاصة بإذن الصرف رقم ٤١٥ والواقعة ١٤ الخاصة بالتزوير في صورة إذن الصرف ٢١٣ والواقعة ١٩ الخاصة بإذن الصرف رقم ١٧٢ وكذلك إذن الصرف المؤرخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وإذن الصرف ٤٥٥ المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأن الحكم تعرض للإذن رقم ٢٩٦ والإذن رقم ٥٣٠ المؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقضى براءة المتهم من التزوير فيهما مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بشأنيهما وإنما أقيمت الدعوى عن الإذن رقم ٥٣٠ المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ودفتر العهدة رقم ١١٨ فيما يتصل به فالحكم براءة المتهم من التزوير في هذا الإذن وفي دفتر العهدة يكون خاليا من الأسباب كما أنه خلا من أسباب القضاء بالبراءة من جريمة استعمال هذا الإذن وباقي الأوراق المزورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه براءة المطعون ضده الأول من تهم الاختلاس والتزوير في طائفة من الوقائع التي تشير اليها النيابة على فني وقوع اختلاس أو تزوير فيها وبسط الملاحظات التي سجلها على أعمال المخزن المعهود إليه به من نقص واضطراب ووجود مهمات في العراء بالقضاء الموجود أما — وما ثبت للحكمة من عدم تسليمه إلى المتهم تسليما فعليا عند انتقاله إلى عهده — وما تبين لها من أن من الأذون ما كانت تصرف المواد الواردة به في غيبته — وما لمسته من عيوب في عملية الجرد وخطا في الإجراءات التي اتبعت فيها مما أدى إلى تشكيكها في صحة النتيجة التي انتهى الجرد إليها، ما ثبت لها كذلك من أن عدم العثور على بعض الأوراق والمستندات نشأ عنه انحراف بعض الشهود عن قول الحق وتأثر البعض الآخر في أداء شهادتهم بأمور بينهما في حكمها . ولما كان الحكم فيما يتعلق بطائفة من وقائع التزوير والاختلاس بوجه عام قد قال إنها لا تخرج عن نوع من ثلاثة أنواع — الأول أذون صدرت صحيحة واستوفت شرائطها ووقع عليها أصحاب الشأن بالاستلام والنوع الثاني أذون لم يقع عليها أحد بالاستلام والنوع الثالث أذون تناول التغير بعض الأرقام أو البيانات فيها .

ثم قال إنه ثبت للمحكمة بالنسبة إلى النوع الأول عدم حصول تزوير أو اختلاس فيه كما أشار في شأن النوع الثاني إلى ما استخلصته المحكمة من ظروف تحريرها أثناء الفيضان في وقت كان صرف المهمات يجري ليلا ونهارا دون انقطاع في غيبة المتهم أمين المخزن أو حضوره مما رجحت معه أن اتهامات موضوع هذه الأذون قد أرسلت فعلا بصفة عاجلة بناء على محادثة تليفونية أو مكلمة شفوية وذكرت المحكمة أنها لا تثق بشهادة الشهود في شأنها لأن واقع الحال يكذبهم، أما بالنسبة إلى النوع الثالث فقد قال الحكم إن التصحيح في الأوراق الرسمية من حق كل موظف متى لاحظ نقصا أو خطأ في عمله أما عند تحرير الورقة أو الإذن أو بعده برضاء صاحب الشأن ومن ذلك ما حصل من المطعون ضده في أذون لم تصرف في مدة عمله، ثم تعرض الحكم بعد ذلك للتفصيل بالنسبة إلى الوقائع موضوع الاتهام - ولما كان ما أورده المحكمة في حكمها - فيما عدا ما يختص بالبتزين موضوع الشهادتين الإداريتين المسند تزويرهما إلى المطعون ضدهما الثالث والرابع وما أسند إلى المطعون ضده الأول بشأنه - مقاما على أدلة سائغة وقد أرجعتهما إلى سندهما من الأوراق، وكان للمحكمة أن تصدق دفاع المتهم وتطرح أقوال الشاهد لعدم ثقتها فيها إذ الأمر مرجعه إلى حريتها في تكوين عقيدتها واطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها، وكانت المحكمة بالنسبة إلى العملية الحسابية لحالونات البتزين التي أشارت إليها النيابة في طعنها إنما استطردت إليها بعد بيان دفاع المتهم الذي أخذت به من حيث تطاير البتزين عند تعبئته في الصنائح بغير طلبية خاصة للصرف وبطريقة غير منظمة ولا دقيقة ولا تكفل سلامة عهده، وقالت إن ما كان يفعله المتهم من استعمال مكيال ناقص إنما كان يقع علنا ولم يقصد منه اختلاسا للبتزين بل اتقاء للمسئولية عما في عهده منه، خطأ المحكمة في العملية الحسابية لا يكون من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى أو مؤثرا في دفاع المتهم ما دام جوهر دفاعه الذي أخذت به وافاضت في بيانه هو وقوع المعجز في البتزين نتيجة عملية التعبئة وما يصحبها من تبخر وتساقط وما دام مقدار ما في البراميل من البتزين الذي اتخذته المحكمة أساسا للعملية الحسابية ليس منضبطا انضباطا دقيقا لما أشارت إليه من أن

جانباً منه يضيع في الطويق ووقت التفريع مما يجعل الأساس الذي بنيت عليه تلك العملية افتراضياً لا واقعياً. — ولما كانت ما تبينته المحكمة من أن ما أجراه المتهم في بعض الأذون لم يقصد منه تزويراً بل تصحيحاً لخطأ أو استكمالاً لنقص قد بينته على أسباب مقبولة ، وكان لا تريب عليها إذا هي استدلت على نفى وقوع اختلاس في صنف معين بما تبين عند الجرد من وجود زيادة فيه — أو إذا هي استدلت بوجه عام على عدم وقوع تزوير بإذن الصرف أو بدفتر العهدة في بيانات صنف معين بأنه لم يقع اختلاس فيه إذ أن هذا منها بيان لانتفاء العلة في التزوير وعدم قيام ما قد يقتضيه ، أو إذا هي لم تتحدث في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة ما دامت قد نفت التزوير فيها — ولما كان لا وجه لما تسماه النيابة على الحكم من عدم ذكر أسباب خاصة للبراءة من تهمة التزوير في الإذن رقم ٥٣٠ المؤرخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفي دفتر العهدة فيما يتصل به وفي الأذون الأخرى التي أشارت إليها في طعنها إذ يجري عليها ما جعلته المحكمة أساساً للبراءة في الأذون والأوراق المماثلة من النوع الذي تدخل فيه وأشارت إلى عدم نفعها في شهود وقائعها . ولم كانت المحكمة فيما ذكرته من عدم تمييز المتهم بين نوع وآخر من الأخشاب الأوروبية قد أقامته في الأصل على أن هذا التمييز قد يتعذر على المهندسين أنفسهم لما تبين لها من الاطلاع على تقرير الجرد من صعوبة التمييز بينها حتى على لجنة الجرد نفسها واستخلصت من ذلك أنه لا يمكن أخذ المتهم بالتهمة المستندة إليه في شأنها ، وكان لا يقدح فيما ارتأته المحكمة من ذلك أن تكون الزيادة التي أشارت إليها هي في أصناف أخرى ما دام أن ما رآه كان مقاماً على صعوبة التمييز بين صنف وآخر والتاسها العذر للمتهم في الخطأ فيه ، وكان يكفي للحكم بالبراءة أن تبدى المحكمة عدم اطمئنانها إلى الأدلة المطروحة أمامها بعد تجميعها . لما كان ذلك فإن ما تقوله النيابة مما تقدم جميعه نعيماً على تقدير المحكمة أوقائع الدعوى وأدلة الاتهام فيها لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض .

وحيث إن النيابة العامة تقول في طعنها إن الحكم في قضائه بالبراءة من تهمة التزوير في الشهادات الإدارية كان مخطئاً في تطبيق القانون إذ بعد أن سلم بأن

المتهمين الثالث والرابع قد حرا الشهادتين بما تضمنته من تغيير للحقيقة في سبب
الجزء في كمية البتزين ومكان حصوله قد قال "إن هاتين الشهادتين لا يمكن
اعتبارهما من الأوراق الرسمية بالمعنى المفهوم قانونا إذ أن تحريرهما غير داخل
في أعمال وظيفتهما وهو لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانب المخزنجي المتهم
الثالث يؤيده فيها الرابع بأن نقص البتزين كان عن طريق التبخر، وأن هاتين
الشهادتين لا يمكن أن تتخذا مصدرا يعتمد عليه في إثبات النقص أو التبخر إذ
هما لغو صرف لا يتأدى به الواجب من التحري ولا قيمة لهما من الوجهة
القانونية ولا يترتب على عدم الصدق فيهما أى مسئولية جنائية" وتقول النيابة
إن الشهادتين عورتان بوصف كون كل منهما محضر إثبات حالة بمعرفة موظفين
عموميين مختصين وتأثر على كل منهما بالنظر من باشمهندس رى قنا وتوقع عليهما
من رئيس الحسابات وباعتمادهما من المتهم الثانى عن مفتش الرى تطبيقا لنص
المادة ١٥ من لائحة المخازن القديمة المعمول بها وقتذاك وقد تم الخصم بموجبهما
من المهندسة فى الدفاتر فها من الأوراق الرسمية التى يدخل فى اختصاص حذين
المتهمين تحريرها .

وحيث إن الحكم المنطعون فيه فى بيانه لواقعة هاتين الشهادتين قد قال "إنه
بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ حرر المتهم الأول صبحى فاضل بناء على طلب
هندسة رى الأقصر تليفونيا طلب صرف رقم ٥٠٠ عن ٤ صفيحة ملوثة بتريناوسلم هذه
الصفائح للسائق محمود على توصيلها للأقصر وبفحصها بعد وصولها بمعرفة يوسف العفى
كاتب هندسة مركز الأقصر وجد بها صفيحتين فارغتين وأحدى عشر صفيحة
بكل منها جالون واحد وصفيحة أخرى بها نصف جالون غاز وباقي الصفائح
وعدها ٢٦ صفيحة وجدت كاملة فرفع يوسف العفى الأمر إلى توفيق أفندى
فريد مهندس المركز فى حضور بطرس مرقس أفندى باشمهندس رى قنا
إذ تصادف وجوده بالأقصر فى ذلك الحين وانتهى الرأى بينهم على عمل محضر
إثبات حالة وتحرر المحضر بنفس تاريخ وصول الرسالة أثبتت فيه البيانات السابق
الإشارة إليها وتوقع عليه من المهندس والكاتب وأرسل إلى هندسة مديرية قنا
برقم ٧٤٩ بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بطلب اعتماد التصحيح حسب البيان

الموضح بمحضر إثبات الحالة فرفعت الهندسة بدورها الأمر لتفتيش الرى الذى طلب بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إعادة الصفائح الناقصة من البترين ضمن الرسالة لإرسال بدلها مع التنويه فى الخطاب بأنه لم ترسل صفائح فارغة ضمن الرسالة المذكورة فردت هندسة الأقصر بأنها نظرا لقلة البترين بمخزنها قد صرفت من الصفائح الناقصة الاحدى عشرة للسائقين ثمانيا على اعتبار الكمية الفعلية الموجودة فى كل صفيحة أما الثلاث صفائح الباقية فقد صرفت للسائقين على اعتبار أنها كاملة. ثم تصادف وجود المتهم الثانى فى الأقصر فعرض عليه يوسف العفى هذا الأمر فأقر وجهة نظره وطلب منه إرسال الرد عن هذا الموضوع مبينا به جميع أسبابه لمناقشة المخازن فيها وإقناعها باعتادها وفلا أرسل مذكرة فى شكل شكوى وأرفق بها الخطابات المتبادلة ولكن بالرغم من ذلك لم تسو المسألة وأصبحت معلقة والسنة المسالية على وشك الانتهاء وتوالت الاستعجالات من هندسة الأقصر لهندسة قنا بمكاتبات رسمية وإشارات تليفونية وكانت الهندسة تحولها فى وقتها إلى التفتيش وكان آخر استعجال ورد من الأقصر الإشارة التليفونية رقم ١٨٩٢ فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ فحولتها الهندسة للتفتيش فى نفس اليوم وأجاب التفتيش ردا على ذلك بإشارة تليفونية فى اليوم نفسه بطلب إرسال الشهادات الإدارية من أربع صور موضحا بها أسباب استهلاك البترين المطلوب خصمه للنظر نحو اعتيادها حيث إنه لم يعثر عليها وأجابت هندسة الأقصر بإشارة تليفونية فى اليوم المذكور بأن الشهادات الإدارية سبق عملها بمعرفة مهندس الأقصر الساقى فريد اسحقى افندى إذ كان قد نقل فى ذلك الوقت إلى الفيوم ، وطلبت الإفادة عما إذا كان الغرض تحرير صور منها فتأشر على هذه الإشارة من صبحى قاضى بالنظر وبأنها عرضت على المفتش. ونظرا لأن يوسف العفى لم يحتفظ بصورة من محضر إثبات الحالة اتصل رمزى الحولى بهندسة قنا (بطرس حرقس افندى) فأفهمه هذا الأخير بضرورة عمل شهادتين إداريتين كل منهما باستهلاك أربع صفائح بترين فى الأقصر فى كل من شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٤٦ فحرر يوسف العفى الشهادتين المطبوعتين بالنص الآتى "بممرقتى أنا رمزى الحولى مهندس رى الأقصر ويوسف سليمان العفى كاتب رى الأقصر قد فحصنا كمية

البترين الموجودة بمخزن رى الأقصر فى شهر مارس سنة ١٩٤٦ فوجدت أربع صفائح بترينا متبخرة وخالية من البترين فنوصى على خصم الكمية التى كانت تحتوى عليها هذه الصفائح ومقدارها ١٦ جالونا وهذه شهادة منا بذلك ما كاتب رى الأقصر. مهندس رى الأقصر. والشهادة الثانية صورة طبق الأصل من ذلك مع اختلاف واحد هو أن جعلت عن شهر أبريل سنة ١٩٤٦ بدلا من مارس ، ثم تأسر على كل منهما بالنظر من باسم مهندس رى قنا فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ وتوقع عليهما أيضا من رئيس الحسابات واعتمدت بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ من مفتش رى قنا بامضاء المتهم الثانى . ولما كانت الواقعة الممثلة إلى المتهمين الثالث والرابع هى أنهما حررا الشهاداتين الإداريتين لاستبداهما بمحضر إثبات الحالة الذى حرر أولا بتاريخ وصول رسالة البترين (موضوع إذن الصرف رقم ٥٠٠ الذى حرره المتهم الأول) من مخزن رى قنا إلى هندسة الأقصر ولتقوموا مقامه فى إجراءات التحرى والتحكم من العهدة ، وأن المتهمين أثبتا بالشهادتين ما يفيد حصول العجز عن طريق التبخر بعد وصول البترين إلى الأقصر على خلاف الحقيقة التى سبق إثباتها فى محضر إثبات الحالة الأول من وصول عدد من صفائح البترين إلى مخزن لأقصر وهى خالية منه أو ناقصة وذلك سترأ للعجز الذى سبق أن لوحظ على البترين عند وصوله . وكان إجراء التحرى عن فقد لأصناف بالمخزن لمعرفة سببه من اختصاص أميه أو الموظف التابع له المخزن طبقا للمادة ١٥ من لائحة المخازن المعمول بها وقت الحادث ، وكان ما يثبتته الموظف أثناء إجراء هذا التحرى فى محضر على خلاف الواقع الذى يعلمه ويتمر منه تغييرا للحقيقة فى هذا المحرر ، ولا عبرة بعد ذلك بأن نتيجة التحرى لم تحور على الاستمارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه فضلا عن ذلك أن تفتيش الرى وهو الجهة الرئيسية لهندسة الأقصر كان يطلب إليها بإشارات تليفونية مناسبة الجرد السنوى إرسال الشهادات الإدارية من أربع صور موضحا بها أسباب استهلاك البترين المطلوب خصمه للنظر فى اعتمادها ، وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط بل يستمد كذلك من أوامر

رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستند المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها — ولما كانت المحكمة لم تحصى هذه الواقعة ولم تبحث أمر ما أسند إلى المتهمين الثالث والرابع على الأسس المتقدمة ارتكانا على القول بأن الشهادة الإدارية لا تعتبر من الأوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل في أعمال وظيفة المتهمين وأنه لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانبها بأن قص البنزين كان عن طريق التبخر وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يعتمد عليه في إثبات النقص أو التبخر وأنها لقولا يتأدى به الواجب من التحري ولا قيمة لها من الوجهة القانونية ولا يترب على عدم الصدق فيها أى مسئولية جنائية . إذا اكتفت المحكمة بذلك وأمسست عليه قضاءها بالبراءة ، فإن حكمها يكون مبذرا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة المسندة إلى المتهمين الثالث والرابع ومن ثم يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها وإعادة المحاكمة عن واقعة تحرير هاتين الشهادتين على الأساس السابق بيانه .

وحيث إن المحكمة قضت ببراءة المتهم الأول من تهمة التزوير في الشهادتين مع أن تزويرهما لم يسند إليه — ولما كان ما أسند إليه في الواقعة رقم ٢٢ من الجدول الملحق بتقرير الاتهام الخاصة بالتزوير الذي حرر به إذن التعريف رقم ٥٠٠ — وهو الذي حرر المتهمان الثالث والرابع بالشهادتين الإداريتين عن ثمانى صفائح منه بعد وصوله إلى الأقصر — مرتبطا بتهمة تزوير هاتين الشهادتين ، وكانت المحكمة لم تتعرض في حكمها لتلك الواقعة بالنسبة إلى المتهم الأول وقضت ببراءته من التهم جميعها مما يبين منه أنها إما كانت غافلة عن هذه الواقعة بالنسبة إليه أو كانت متأثرة بالرأى الذي اتهمته إليه في تزوير الشهادتين — لما كان ذلك فانه يتعين مع نقض الحكم بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع قبول طعن النيابة ونقض الحكم بالنسبة إلى المتهم الأول في خصوص الواقعة المشار إليها .

(١٩٣)

القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه . جواز تناول الطعن كلا الحكيمين .

إذا كان تقرير الطعن بطريق النقض قد تناول الحكيم الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع ، فإنه يكون واردا على كلا الحكيمين سواء أكان ذلك حسبما سبق القضاء به من محكمة النقض قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده ، أم عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢ من أن الطعن بطريق النقض لا يقبل مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا ، وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان (لبنا) مغشوشا مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد رقم ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الموسيقى قضت فيها غيابيا عملا بمواد الاتهام - بتغريم المتهم عشرة جنيهات والمصادرة بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه غيابيا في هذا الحكم وقضى في معارضته عملا بالمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مع تطبيق المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سمعه قضت فيه غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل

وأمرت بالمصادرة ونشر الحكم في إحدى الصحف اليومية على نفقته . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن تقرير الطعن قد تناول الحكيم الصادر أحدهما بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥١ باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٥١ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والمصادرة ونشر الحكم ، ولذا فإنه يكون واردا على كلا الحكيم سواء أكان ذلك حسبما سبق القضاء به من هذه المحكمة قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده ، أم عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢ من أن الطعن بطريق النقض لا يقبل مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا ، وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم الغيابي المطعون فيه طبق مواد العود وأسند إلى الطاعن سببا وثلاثين سابقة مماثلة في حين أن هذه السوابق ليست له بل لآخر يدعى "حسين محمد أبو اليعنين" كما هو مذكور صراحة بصحيفة السوابق ، هذا إلى أنه ظاهر من مراجعة السوابق أنها بدأت منذ سنة ١٩٣٨ ، ولما كان عمر الطاعن وقت حصول واقعة الدعوى هو ١٧ سنة فيكون عمره عند أول سابقة مدونة في صحيفة السوابق خمس سنوات مما لا يتقل معه أن يكون هو صاحب السوابق الواردة بتلك الصحيفة ، وبذلك يكون تطبيق مواد العود في حقه قد جاء خاطئا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن أن السوابق التي أسندت إلى الطاعن هي باسم غير اسمه وهي تبدأ

بحكم صادر في سنة ١٩٣٨ عن جريمة وقعت بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يحضر أية جلسة من جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، ومع هذا فإن الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥١ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قدر سنة بعشرين سنة . مع أن سنة مقلدة في محضر البوليس الذي استجوب فيه قبل ذلك بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٠ بإحدى وعشرين سنة ، ولم يبين الحكم المصدر الذي استمد منه تقدير سن المتهم بعشرين سنة ، كما لم يعن بتحقيق ما إذا كانت السوابق المسندة لمتهم هي في الواقع سوابقه رغما من اختلاف الاسم ، لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٤)

القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ القضائية :

ميان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لا تسرى أحكامه على القرى ولو كانت خاضعة للائحة التنظيم . قرية بها مجلس قروي وبها نقطة بوليس . لا يغير من صحتها .

إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إذ نص في المادة ٢١ منه على أنه "لا يطبق هذا القانون ولا تسرى أحكامه إلا في المدن التي تطبق فيها أحكام التنظيم" . فإنه قد أفاد بذلك أن أحكامه لا تسرى على القرى ولو كانت خاضعة للائحة التنظيم . ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد عرف القرية في المادة ٢١ منه بقوله "تعتبر قرية في حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يتبعها من نجوع وكفور وعزب فيما عدا العزب الزراعية" ، كما نص في المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بحكم وظيفته عضوا في المجلس القروي . ثم نص في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ في المادة الأولى منه على أن "يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية في أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقرا لمحافظة أو قاعدة لمركز أو لبندر ذي نظام إداري خاص" . لما كان ذلك ،

وكانت بهجوره — التي دين المتهم لاقامته بناء بها دون الحصول على رخصة — ليست مقرا لمحافظة ولا قاعدة لمركز أو بندر ، فانها بحسب أحكام القوانين السالفة الإشارة إليها لا تعدو أن تكون قرية ، وليس فيما قاله الحكم المطعون فيه من أن لها مجلسا قرويا وأن بها نقطة بوليس ، مما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

الزعم

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام البناء الموضح بالمحضر دون الحصول على رخصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة نجح حمادى الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وهدم الأعمال المخالفة على مصاريفه . فمارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة قنا الابتدائية قضت فيه بتأييد الحكم المستأنف .

فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المنزل موضوع المخالفة واقع بقرية بهجورة وهى إحدى القرى التابعة لمركز نجح حمادى مديرية قنا والقانون الذى عوقب بمقتضاه وهو القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ لا ينطبق إلا على المدن دون القرى حتى ما كان منها خاضعا لأحكام الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٩ الخاص بلائحة التنظيم — ويستند الطاعن فيما ذهب إليه إلى ما تنص عليه المادة ٢١ من قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤١ من أن هذا القانون لا يطبق ولا تسرى أحكامه إلا على المدن التى تطبق فيها أحكام التنظيم ، وإلى أن بهجورة هى قرية طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الذى عرف القرية بأنها كل بلدة يعين فيها عمدة وقد ذكر الحكم أن بها مجلسا قرويا

إلا أنه قرن ذلك بأن لها نظاما إداريا خاصا وهو لا يستند في هذا القول إلى أى أساس ولا يمكن أن يجعل لها هذه الصفة مجرد وجود نقطة بوليس بها مادامت أنها ليست مقرا لمركز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بانطباق القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على المنزل موضوع المخالفة على ما قاله من أن قرية بهجورة بها مجلس قروى وتنطبق عليها لأئحة التنظيم وبذا لم تعد قرية بل هى بلدة ذات نظام إدارى خاص . وحيث إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد عرف القرية في المادة ٦١ منه بقوله "تعتبر قرية في حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بها يتبعها من نجبوع وكفور وعزب فيما عدا العزب الزراعية" كما نص في المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بحكم وظيفته عضوا في المجلس القروى . ثم نص في النسخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع في المادة الأولى منه على أن "يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية في أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقرا لمحافظة أو قاعدة لمركز أو ابتد رضى نظام إدارى خاص" . ولما كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ قد نص في المادة ٢١ منه على أنه "لا يطبق هذا القانون ولا تسرى أحكامه إلا في المدن التى تطبق فيها أحكام التنظيم" فإنه قد أفاد بذلك أن أحكامه لا تسرى على القروى ولو كانت خاضعة للأئحة التنظيم . ولما كان الثابت أن بهجورة ليست مقرا لمحافظة ولا قاعدة لمركز أو ابتد رضى ففى بحسب أحكام القوانين السالفة الإشارة إليها لا تعدو أن تكون قرية وليس فيما قاله الحكم من أن لها مجلسا قرويا وأن بها نقطة بوليس مما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

وحيث إنه لما تقدم تكون الواقعة المسندة إلى الطاعن لاجرمية فيها ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءته مما أسند إليه .

(١٩٥).

القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى . دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية . لا يمنع من العقاب في الدعوى الأخرى .

إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها . وإذن فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الأول بوصفه التائب على الإدارة ، والثاني بوصفه المدير المسئول للشركة الميينة بالمحضر عرضا للبيع سلعة مسورة "طوبا" بسعر يزيد على السعر المحدد . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائتي جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة النخل على نفقتهما لمدة شهر واحد ، فاستأنف المتهمان ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضوريا بالتأييد .

فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين أسسا طعنهما على أن المحكمة قد أخلت بحق الدفاع كما أخطأت في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن أولهما دافع أمام محكمة أول درجة بأن محضر التحقيق تضمن له روايتين أبدى في أحدهما شفويا لنفس المحقق ما أنكره في الأخرى ، ويتعين لذلك الأخذ بروايته الأخيرة دون الأولى ،

ولكن الحكم المستأنف الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه فشابه قصور ؛ خصوصا وأنه يبين من اللجنة ٢٥ لسنة ١٩٥١ بولاق أن السعر الذى أبدى فيها وتقدمت بشأنه الشكوى يتضمن مصاريف النقل ، وهذا السعر نفسه هو الذى ذكر فى الدعوى الحالية ، وأضاف الطاعنان أنهما دفعا أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها ، ذلك بأن المحضر الذى حرره مفتش الأسعار فى الدعوى الحالية لم يكن الا وسيلة لاثبات صدق الشكوى الأصلية غير أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفع بخفاء قاصرا فى تسييبه فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم الاستئنافى بأسبابه قد بين واقعة الدعوى التى دان الطاعنين بها فقال ”إن محمد أمين فرغل أفندى مفتش الأسعار انتقل فى يوم ١٩٥١/٤/٤ الى ادارة شركة النيل للانشاءات فقابله المتهم الأول ولما أن سألته عن الطوب أجاب بأن التسليم بعد أسبوع فقبل ؛ وسأله عن السعر فطلب منه المتهم خمسة جنيهات ثلاث طوبة فسأله المفتش عما إذا كان هذا السعر لتسليم القمينة أم موضع البناء فأجابه المتهم بأن هذا السعر خاص بتسليم القمينة وأن مصاريف النقل على المشتري ؛ ومن ثم أظهر له شخصيته وقام باستجوابه فعدل إلى القول بأن السعر الذى حدده يشمل مصاريف النقل “لما كان ذلك وكان ظاهرا من هذا البيان أن المحكمة قد أخذت الطاعن الأول بما أبداه لمفتش الأسعار عن مقدار السعر بنجرد أن سألته ؛ وكان الحكم قد أثبت أن عدوله عن قوله لم يكن إلا بعد أن أظهر المفتش شخصيته وقام باستجوابه . ولما كان فى هذا البيان الذى أورده الحكم الرد على دفاع الطاعن الأول الذى أبداه أمام المحكمة وكان لها أن تأخذ برواية دون الأخرى متى اطعنت اليها ؛ فإن الحكم يكون سليما لا يشوبه قصور ولا إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإن الظاهر من أقوال الطاعنين أنهما لا يدعيان بوحدة الواقعة وإنما يقولان إن الواقعة الأخرى التى دانها بها الحكم المطعون فيه إنما حصلت فى سبيل التحقق من

صدق الواقعة الأولى وبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق هذا الوجه من الطعن أن المحكمة ضمت الاستئنافين ثم فصلت في كل منهما بحكم مستقل مما يستفاد منه أنها لم تر اتصالاً بين الواقعتين كما ادعى الطاعنان ؛ لما كان ذلك وكانت الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء اجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها ؛ فان المحكمة اذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً .

(١٩٦)

القضية رقم ٨٧٧ سنة ٢٢ :

- (أ) مسئولية مدنية . مسامحة القصر عن تعويض الضرر الواقع من خادمهم . جائزة ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .
- (ب) تعويض . زيادة التعويض بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم . لا مانع .

١ — إن مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ أضر بأغير حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حراً في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه ممثلاً في شخص ولىه أو وصيه . وإذن فيصح في القانون بناء على ذلك مسامحة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .

٢ — إن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير التعويض هي بمقدار الضرر الذي وقع وهذا لا يحول دون استعمال الرأفة مع المتهم .

الوقائع

انهمت النيابة العامة نخرى اتتوني ابراهيم بأنه أولا : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل الطفل ططف عياد خليل بأنه كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة الميينة بالمحضر برعونة وبسرعة كبيرة وبدون استعمال جهاز التنبيه أثناء السير فأصاب المجنى عليه بالأصابات الموصوفة في التقرير الطبي والتي أودت بحياته . وثانيا : قاد سيارة بدون رخصة قيادة . وثالثا : قاد السيارة المنسوبة في الحادث بحالة ينجم عنها الخطر . وطلب عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و١٧ و٢ و٢٨ و٥٣ من لأئحة السيارات . وقد ادعى عياد خليل والد المجنى عليه بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التمهويض قبل المنهم والوصى على قصر المرحوم ابراهيم خالد باشا بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية بالتضامن . ومحكمة بندر الميناء الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المنهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزام المنهم والمستول بالحقوق المدنية بصفته بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى متضامين مبلغ وقدره خمسمائة جنيه مصرى مع المصاريف المدنية المناسبة و٥٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية وتغريم المنهم ١٠٠ قرش عن كل تهمة من اتهمتين الثانية والثالثة بلا مصاريف . فاستأنف كل من المنهم والمدعى بالحق المدنى والمسئولة عن الحقوق المدنية (الست فاطمة عثمان غاب بصفتهما وسية على قصر المرحوم ابراهيم خالد باشا) هذا الحكم ومحكمة الميناء الابتدائية قضت فيها حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المنهم ١٠٠ جنيه مائة جنيه عن التهم الثلاث وإلزام المنهم والمستولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامين للدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه والمصروفات عن الدرجتين ومبلغ خمسة عشر جنيها متماثل أتعاب المحاماة عنهما . فطعنت الطاعنة بصفقتها (المسئولة عن الحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية أخلت بدفاع الطاعنة إذ رفضت طلب الدفاع عنها التأجيل للاستعداد وإعلان شهود تقي كما رفضت التأجيل حتى يفصل نهائيا في صفتها كوصية على الناصر المسئولين عن الحقوق المدنية - وأن المحكمة لم تظم القضية المودعة بها رخصة سائق السيارة المتهم لتقدير مسئولياته عن قيادتها بدون رخصة - وأن الحكم المطعون فيه لم يبين النتيجة المطلقة للخطأ أو الإهمال الذي أدى إلى وقوع الحادث، ولا سبب رفض المحكمة طلب الدفاع مناقشة المهندس الفني وأنه تناقض إذ ألغى عقوبة الحبس المحكوم بها ابتدائيا على سائق السيارة بينما ضاعف مبلغ التعويض المقضى به من محكمة أول درجة دون أن يوضح العلة في ذلك - وأنه لم يرد على دفاع الطاعنة من أن الناصر المسئولين بوصايتها غير مسئولين عن أعمال سائق السيارة لأنهم لم يختاروه بل اختاره مورثهم قبل وفاته - ولا على دفاعها بأن الآثار التي وجدت بالسيارة قديمة وترجع لحادثه سابقة على تاريخ الحادث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن المسئولين عن الحقوق المدنية كان ماثلا أمام المحكمة بجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ والجلسات التالية وقد ترفع الحاضر عن الطاعنة بصفقتها وصية عليهم بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ في موضوع الدعوى وطلب الحكم ببراءة المتهم وإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى المدنية ولم يطلب التأجيل للاستعداد وإنما هو عاد فطلب على سبيل الاحتياط التأجيل لحضور المهندس الفني وضم القضية المودعة بها رخصة المتهم وإعلان شهود تقي وحتى يفصل في صفة الوصية نهائيا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب التأجيل لهذه الأسباب وعلى الادعاء بتقديم الآثار التي شوهدت بالسيارة ردا سائغا لاشائبة فيه ، وكانت مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تادية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه مثلا في شخص وليه

أو وصيه ، وإذن فيصح في القانون بناء على ذلك مساءلة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين وجوه الخطأ الذي أثبت وقوعه من السائق وأن حادث إصابة المجنى عليه ووفاته وقع نتيجة لهذا الخطأ وكان تقدير التعويض أمرا موضوعيا لا تجوز المناقشة فيه أمام هذه المحكمة ، وكان تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تعديل العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير التعويض هي بتقدير الذي وقع وهذا لا يحول دون استعمال دوافع الرأفة مع المتهم . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٩٧)

القضية رقم ١١٥١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . متهم بتبديد . دفعه بأن الواقعة ليست وكالة بل معاملة مدنية . عدم استظهار الحكم حقيقة الواقعة . قصور .

متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه استدل على ذلك بأن الإيصال حسبا هو واضح من الحكم مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كاف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يكلف منهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع . وهو ظاهر من بين الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ، ولمحدا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه ، فإنه يكون قاصرا متعيना نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد مبلغ مائة جنيه للتيجاني على مرزوق إضرارا به ولم يكن سلم إليه إلا على سبيل الوكالة لتوصيله إلى محمد المواردي فاختنسه

لنفسه . وطلبت عقابه بالمسادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى التيجاني على مرزوق بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية مع إلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ جنيه والمصروفات ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المدجل وبلا كفالة . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم الغيابى وقضى فى معارضته باعتبارهما كأن لم تكن . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها غيابيا بتأييد الحكم . المستأنف فعارض وقضى فى معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وألزم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقص ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد تأسيسا على . اورد بالاىصال المحرر عليه من أنه استلم المبلغ بحسبانه أمانة قد أخذ فى تطبيق القانون . ذلك بأن العبرة فى تكييف الواقعة إنما هى بحقيقة الواقع تلك الحقيقة التى لم يعن الحكم بتقصيها وكشف جلية الأمر فيها .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع التهمة بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالاىصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين واستدل على ذلك بأن الاىصال حسبا هو واضح من الحكم مؤرخ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه . لما كان ما تقدم وكان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ولما إذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى يوم ٢٥ منه ، فإن الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٨)

القضية رقم ١١٦١ سنة ٢٢ القضائية :

عش البضاعة . فنل . قشوره .

متى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فنقلا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللباب فإنه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الدرب الأحمر : عرض للبيع فنقلا مغشوشا تالفا بنسبة ٢٠ ٪ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٨/٢ : ١/٨ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الانهاام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنفت النيابة والمتهم محكمة مصر الابتدائية قضت فيها حضوريا باعتبار الواقعة مخالفة وتغريم المتهم ٥٠ قرشا والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريقتي النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يدعى طعنه على وجهين : الأول : أن المحكمة أخطأت في اعتبار حكمها حضوريا ما دامت هي لم تقبل حضور المحامي عن المتهم الغائب ولم تتمكن من المرافعة والثاني أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا تتضمن غشا بالمعنى المقصود من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ذلك أن التحليل قد أسفر عن أن الجزء التالى هو قشور الفلفل ، وقشور الفلفل لا تعتبر فنقلا تالفا كذلك لا تنطبق المادة الأولى من القانون إذ لا يوجد مشتر وقع الغش عليه .

وحيث إن الوجه الأول من الطعن مردود بما هو ثابت في محضر جاسة أول مايو سنة ١٩٥٢ من أن المتهم قد حضر وعنه الأستاذ محمد الحضرى المحامى مما يفيد حضور المتهم مع محاميه لاحتضار المحامى وحده عنه فضلا عن أن الطاعن قد تنازل أمام المحكمة عن التمسك بهذا الوجه من طعنه .

وحيث إنه عن الوجه الثانى من الطعن فقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بما أثبتته من أن الطاعن عرض للبيع قافلا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل انقالية من الباب ، لما كان ذلك فان الطعن يكون على غير أساس متعبنا رفضه . وضوعا .

(١٩٩)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . ضرائب . إدانة المتهم في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لتقدير الضريبة المستحقة . الاستناد في ذلك إلى مجرد قيام التضامن بينه وبين شريكه . عدم إقامة الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في - يازته . قصور .

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بنشاط محله التجارى لمدير مكتب الضرائب لتقدير الضريبة المستحقة ، على مجرد ما قاله من قيام التضامن بينه وبين شريكه الطاعن الأول دون أن يورد الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته بأية صورة من الصور التى تجعله مسئولاً عن عدم تقديمها - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : امتنعا عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بنشاط محلهما التجارى لمدير مكتب ضرائب المنصورة لتقدير الضريبة

المستحقة عليهما . وطلبت عقابهما بالمادتين ٨١ و ٨٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومحكمة طلخا قضت عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين ١٠٠٠ قرش وإلزامهما بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات الخاصة بنشاط محلهما التجاري وفي حالة امتناعهما يلزم كل منهما بدفع جنيه مصرى واحد يوميا مع إلزامهما بالمصاريف الجنائية . فاستأنف المتهمان . ومحكمة المصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يتعاده الطاعن الثانى "سلامه رمضان سلامه" على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في درجتي التفاضى بأن شركة التضامن التى كانت قائمة بينه وبين الطاعن الأول قد فسخت في سنة ١٩٤٧ وانقطعت الصلة بين الشريكين من هذا التاريخ ورغم ذلك فقد دانه الحكم بجريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بالمحل التجاري الذى كان موضوع الشركة لمدير مكتب الضرائب دون أن يبين الدليل الذى اعتمد عليه في اثبات وجود الدفاتر والمستندات في حيازته في هذا التاريخ الأخير وامتناعه عن تقديمها بخفاء الحكم قاصر البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في صدد إدانة الطاعن المذكور ما يأتى :
"وحيث إن المتهم الثانى وهو شريك المتهم الأول بموجب عقد شركة التضامن المؤرخ في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٢ قد تعمد على غرار شريكه المتهم الأول مخالفة أحكام القانون بعدم تقديم دفاتر الشركة أو بيانات بأرباحه وقد ظهر للمحكمة من الاطلاع على عقد الشركة قيام التضامن بين الشريكين مما يفرض على كل واحد منهما الالتزامات التى يقررها ذلك القانون ولا ترى المحكمة من مسوغات التنصل من هذا المتهم الثانى من المسئولية الادعاء بأنه قد تفاسخ من عقد الشركة في سنة ١٩٤٧ طالما أن أمر هذا الفسخ لم يستكمل شكله القانونى

للاحتجاج به قبل جهة الضرائب من شهره والاعلان عنه وبالإضافة إلى أن هذا المتهم لم يقيم على أى حال بتقديم دفاتر أو بيانات عن المدة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٧ المعترف بقيام الشركة في خلالها فتكون التهمة المستندة إليه ثابتة“ .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بإدانة الطاعن في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات على مجرد ما قاله من قيام التضامن بينه وبين شريكه الطاعن الأول دون أن يورد الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته بأية صورة من الصور التي تجعله مسئولاً عن عدم تقديمها مما يجعل الحكم قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه ، ونظراً لأن العيب الذى شاب الحكم يتصل بالطاعن الأول فترى المحكمة أن يكون نقض الحكم بالنسبة للطاعنين كليهما .

جاسدة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٣

المرفقة من حضرة رئيس المحكمة أحمد حسن ، وبحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل .

(٢٠٠)

القضية رقم ٨٢٢ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . بيان الواقعة . المراد به .

إن القانون إذ أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة
تصوغ فيه المحكمة هذا البيان . فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم
الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم
القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطامحين : بأنهم — أولا — قتلوا عنايات أحمد
ماضى أبو العزائم ونجيه اسماعيل عمدا مع سبق الإصرار وذلك بأن اتفقوا على
قتلهما وأعدوا عدتهم لذلك وتوجه المتهمان الأول والثانى إلى منزل المجنى عليهما
حاملين أسلحة نارية وأعاتهما المتهمة الثالثة المقيمة فى ذلك المنزل وحدها بفتح

بابه وقادتهما إلى مخدعهما فأطلق المتهمان الأول والثاني على كل من المجنى عليهما عيارا ناريا بقصد قتلهما فأحدثا بهما الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما — وثانيا — وضعوا النار عمدا في محل مسكون هو منزل المجنى عليهما بأن نثروا مادة متفجرة في غرفة نومهما وأشعلوا النار بها — وثالثا — سرقوا المصوغات الذهبية الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لعنايات أحمد ماضى أبو العزائم حالة كون المتهمين الأول والثاني يحملان أسلحة ظاهرة (بنادق). وطلبت من قاضى الإحالة إحانتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٥٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات، فقرر بذلك وادعى بحق مدنى — ١ — حسن محمد سيد عن نفسه وبصفته ولى أمر بنته عواطف و ٢ — أحمد ماضى أبو العزائم و ٣ — زينب أحمد سوسى ، وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين متضامنين الأول بمبلغ قرش صاغ على سبيل التوزيع الوقت ، والثانى والثالثة بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وذلك مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضور يا أولا — بمعاينة كل من عبد الحكيم فرغلى أحمد ومحمود على محمد بالأشغال الشاقة المؤبدة وأنسى محمد سيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للبدعى بالحقوق المدنية حسن محمد سيد قرشا صاغا واحدا مع المصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحقوق المدنية أحمد ماضى أبو العزائم والست زينب أحمد سوسى ألفى جنيه مع المصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة لهما ، وذلك عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٥٢ و ١٧ من قانون العقوبات لأنهم ارتكبو التهمتين الأولى والثانية المسندتين اليهما . وثانيا : براءة المتهمين الثلاثة من التهمة الثالثة عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الشككة

... وحيث إن الطاعن الأول يبنى طعنه على بطلان الحكم المطعون فيه نخلوه من بيان الواقعة التي دين بها . ولا يغني عن ذلك ما اقترع عليه من مرد الإجراءات التي تمت في الدعوى وإيراد الأدلة على وقائع غير موضحة بالحكم . هذا إلى أنه جاء مشوبا بفساد لاستدلاله إذ اعتمد في إدانة الطاعن على قول للمتهم الثالثة سمعه اعترافا ، في حين أنها لم تلبث أن عدلت عن هذه الأقوال ، وحاصنها أنها خرجت من غرفها على صوت عيارين فرأت المتهمين الأول والثاني خارجين من المنزل وأولهما يحمل بندقية ، ورأت النار مشتعلة في الزفة ، و ذلاح للحكمة وهن هذا الدليل ، سافت لتعزيه قرائن أربعة ليست خاصفة القرينة في حكم المنطق والوقع لمدم ارتباطها بالواقعة ارتباطا ليتوفر معه تساق الدلالة ، فضلا عن أن اثنين منها لم يقيم عليهم دليل ، بل جاء الحكم في صددهما بما يناقض الثابت بالأوراق ، إذ قال في القرينة الثالثة أن دخول الجاني كان عن طريق الباب المسمى بـ "مى منزل" ، وأن هذا لا يتأتى إلا من شخص يكون موجودا بالمنزل . ثم عين الحكم هذا الشخص بأنه المتهم الثالث وبالرغم من أن هذه القرينة لو صحت ، فإنها لا تريد سوى اشتراك هذه المتهم في الجريمة ، فإن الثابت من المعينة أنه يمكن الوصول إلى دخول المنزل من طريقين آخرين غير هذا الباب . ثم تحدث الحكم في القرينة الرابعة عن واقعة استمدها من مجرد الخيال ، إذ قال أنه ظاهر من قرائن الأحوال أن باب غرفة المحنى عليهما فتح بواسطة المحنى عليها لأولى في أثر طرق الباب ، وأنها اطمأنت إلى أن الطارق ممن يقيمون معها بالمنزل ، وأنها المتهم الثالثة بالذات ، وأنها إذ فتحت الباب عاجلها المهمان الأول والثاني بإطلاق النار . قالت المحكمة ذلك دون أن تذكر ما هي قرائن الأحوال التي أشارت إليها والتي رتب عليها تلك التهمة بغير ما سند أو دليل . وأخيرا يقول الطاعن إن الحكم جاء متناقضا في الوقائع التي نسبها إلى المتهم الثالثة تلك الوقائع التي هي عماد الإدانة في الدعوى فيينا قول في موضع إنها كانت نائمة واستيقظت على سموت إطلاق الأعيرة ، ورأت المتهمين الأول والثاني وهما خارجان من المنزل إثر

ارتكاب الحادث ، إذ به يهود في موضع آخر فيقرر أنها هي التي فتحت لهما الباب الخارجى وقادتهما إلى غرفة المجنى عليهما وأنها هي التي طرقت باب الغرفة ، وما أن فتحت إحداهما حتى عاجلتهما المتهمان الأول والثانى بإطلاق النار .

وحيث إن الطاعن الثانى يبنى طعنه على أن الحكم جاء مشوبا بفساد الاستدلال على توفرية القتل ، إذ قال إن هذه النية متوفرة لدى المتهمين الأول والثانى من استعمالهما سلاحا ناريا ، ومن إطلاقه على المجنى عليهما فى مقتل من جسمهما مستدلا على صحة هذه الوقائع بأقوال المتهمة الثالثة فى حين أن المتهمة المذكورة لم تقل إن الطاعن كان يحمل سلاحا . كما أن المستفاد من تقرير الصفة التشريحية وأقوال الطبيب الشرعى أن إطلاق العيارين كان من شخص واحد ، وفى ذلك كله ما يؤيد دفاع الطاعن عن أنه لم يساهم فى ارتكاب الجريمة . وكذلك جاء الحكم قاصرا عن إقامة الدليل على توفر سبق الإصرار ، إذ دال على ذلك باعتقاد المتهمين أن المجنى عليها الأولى كانت السبب فى رفض زواج المتهم الأول من الثالثة ، وحصول تهديد للمجنى عليها الأولى بسبب ذلك قبل صدوره من المتهمين الأول والثانى قبل الحادث بشهرين فى حين أن هذه الوقائع على فرض ثبوتها لا تدل حتما على توفر سبق الإصرار . هذا إلى قصور الحكم أيضا فى إقامة الدليل على ثبوت تهمة الإحراق فى حق الطاعن وقد كان لاعتقاد المحكمة بارتكاب المتهمين للجريمة القتل والإحراق معا أثر فى تقدير العقوبة . وأخيرا يقول الطاعن إن الحكم مشوب بالبطلان لاستناده إلى دلائل باطل هو المستمد من اعتراف منسوب إلى المتهمة الثالثة ، وهو وليد ظروف تجمله صادرا عن إكراه ، إذ جاء فى أعقاب الكشف على عورتها بأمر المحقق ، وكان من أثر ذلك أن أصبحت متلبسة بمضيعة هي زوال بكارتها ، فلم تجد مخرجا إلا ذلك الإقرار الزائف الذى صدر فى أثر مواجهتها بنتيجة الكشف الطبي .

وحيث إن الطاعنة الثالثة تقول إن المحكمة أخطأت حين قالت إن المتهم الثانى كان أول من وصل إلى مكان الحادث ، واتخذت من ذلك دليلا على مساهمة المتهمين جميعا فى الجريمة ، فى حين أن الثابت من شهادة شيخ الخنراء أنه هو

أول من حضر ، ثم حضر المتهم الثانى على صوت الإستغاثة ، كذلك استندت فى إدانة الطاعنة إلى ما قلته من أن المنزل لا يمكن فتحه إلا من الداخل ، ورتبت على ذلك أنها هى التى فتحت ، ومكنت المتهمين الأول والثانى من الدخول فى حين أن الثابت من المعاينة أن هناك أكثر من طريق لدخول المنزل ، وأنه يمكن فتح الباب من الخارج ولم يثبت أنه كان مغلقا من الداخل بمزلاج . ثم أن المحكمة أخذتها بتلك الأقوال التى صدرت عنها ، واعتبرتها اعترافا على المتهمين الأول والثانى ، ودليلا على مساهمتها فى الجريمة ، مع أن هذه الأقوال لا نصيب لها من الصحة ، إذ أوعز إليها من أخوها زوج المجنى عليها الأولى بأن تدلى بها انتقاما لاشرف المثلوم الذى تكشف فى أثر ترقيع الكشف الطبى عليها . وحاءكم قاصرا . إذ انتهى إلى القول بأنها هى التى فتحت باب المنزل للمتهمين الأول والثانى دون أن يورد الدليل على نبوت هذه الواقعة ، ولم يرد على مادفعت به من انتفاء الباعث لها على المساهمة فى الجريمة ، وقد كانت على علاقة طبية بالمجنى عليها - وأخيرا تقول إنها طلبت إلى المحكمة نذب طيب أو خبير فى لاستطلاع رأيه فيما قرره الطيب الشرعى بصدد نفيه إمكان حدوث إصابات المجنى عليها من انفجار الخراطيش التى كانت بالغرفة ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ، وفى هذا إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن القانون إذ أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة تصوغ فيه المحكمة هذا البيان ، فتنى كان مجموع ما أورده الحكم كائما فى تهم الواقعة أركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، ولم كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين الواقعة فيما قال من أن شيخ الخفراء اكتشف اندلاع النار فى منزل المجنى عليها ، ثم تبينت وفاتها هى وخادمتها ، ثم انتقال الضابط وسؤال الطاعن الثانى الذى كان موجودا بمكان الحادث ، وتعليل الحريق مبدئيا بأنه تسبب من سقوط مصباح كان معلنا إلى الحائط ، ثم ما ظهر بعد ذلك من تقرير الصفة التشريحية على جثة المجنى عليهما من أن وفاتهما جماعية نشأت من عيار نرى أعاب كلا منهما ، فالتخذ التحقيق وجهة

جديدة وجه فيه الاتهام إلى الطاعن الأول بسبب اعتقاده أن المجنى عليه الأولى وقفت من زواجه من المتهمة الثالثة موقف المعارضة بعد أن مهد لهذا الزواج بوسائل كثيرة بين وعد ووعد ، ثم وصل التحقيق إلى مرحلة تقدم فيها بلاغ من مجهول بأن علاقة آثمة بين الطاعن الأول والثالثة هي التي دفعت بها إلى ارتكاب الجريمة ستر للفضيحة ، وإذا وقع الكشف الطبي عليها ، أقرت بتلك العلاقة ، وبأنها سممت طلقات الأعية ، وشاهدت الطاعنين الأول والثاني يخرجان من المنزل ، وأولهما يحمل بندقية ورأت نارا مشتعلة في غرفة وقد استخلصت المحكمة من هذا الاعتراف ومن القرائن التي ساقها والتي لها ما يبررها من الثابت بالأوراق أن الطاعنين الثلاثة قد ساهموا معا في ارتكاب جريمة القتل والحرق ، ولم كان ما أثبتته الحكم من ذلك فيه البيان الكافي للواقعة التي دين بها الطاعنون وكان من حق المحكمة أن تعتمد على ما سطعن إليه من أدلة الدعوى متى كن استخلصها له سائغا ، فإن ما يزعمه الطاعنون من وجود تناقض أو ارتراع وقع من الخيال لا أساس له ، ولا يؤثر في ذلك ما أوردته الحكم من أقوال لصاعنة الثالثة في مراحل التحقيق المختلفة ، ما دام أنه قد اعتمد على اعترافها الأول ، وأثبت أن هذا الاعتراف قد تأيد بالقرائن التي ساقها والمستقاة من أوراق الدعوى في استخلاص مقبول في حدود ما للمحكمة من سلطة التقدير . ولا محل لما يقوله الطاعن الأول من أن الحكم أورد شهادة الشهود الذين يشير اليهم على اعتبار أنها تؤيدة للأدلة الأخرى التي ذكرها وذلك لأن الحكم لم يذكر هؤلاء الشهود في معرض التدليل ، وإنما كان يحدد بيان الواقعة وما تم فيها من إجراءات .

وحيث إن ما أناره الطاعن الثاني بصدد نية القتل وسبق الإصرار وعدم مساهمته في الجريمة بنفسه مساهمة فعلية لأن الحادث ارتكب ببندقية واحدة ، كل ذلك مردود بأنه يكفي في القانون أن يساهم الجاني في عمل من الأعمال التنفيذية للجريمة كي يعد فاعلا ، وأنه بفرض عدم إثبات مساهمته في الأعمال التنفيذية للجريمة ، فهو شريك فيها ، مما لا مصلحة له معه فيما يشير في هذا الشأن ما دامت العقوبة المقررة في القانون للشريك كما أن الحكم وإن أورد أدلة سائغة على توفر نية القتل وسبق لإصرار لديه ، فتدقضى عليه

بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد أو الاشتراك فيه بغير سبق إصرار. كما لا محل لما يثيره هذا الطعن أيضا بصدد الدليل المستمد من اعتراف الطاعنة الثالثة بقوله إن هذا الإجراء يخالف للقانون — لا محل لما يقوله من ذلك ، إذ ليس له أن يثير بطلان إجراء وقع على غيره ، وما يثيره في هذا الشأن إنما يتحمض في واقع الأمر عن الطعن في ذات الإقرار وتقدير الأثر المترتب عليه ، وإن حصل العدول عنه ، لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على آخر ، وإن عدل عنه ، ولما أيضا أن تستخلص من هذا الاعتراف مساهمة من صدر منه للاعتراف على هذه الصورة في الجريمة ، إذ مرد ذلك كله إلى مبلغ اطمئنانها للأدلة التي اقتنعت بصحتها — لما كان ذلك وكان باقي أوجه الطعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي يرجع الأمر فيه لتقدير محكمة الموضوع ، ولا يتطلب ردا صريحا مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي بنت عليها الإدانة ، وكانت مصاحبة الطاعنين متفية فيما أثير بشأن عدم إقامة الدلائل على توفر واقعة الحريق في حقهم ، ذلك لأن المحكمة دانتهم بجريمة القتل والحريق ، وطبقت في حقهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وناقبتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة القتل .

وبيت أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٠١)

القضية رقم ٩٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . شهادة بعدم ختم الحكم تاريخها اليوم الثامن من تاريخ النطق بالحكم . يصح الاعتماد عليها في التبرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلان الطعن بيد المحكمة .
قدم الكتاب .

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أنه لما كان القانون يعطى صاحب الشأن الحق في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به

فإن الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الثامن من هذه الأيام تكون دليلا على تعذر ذلك مما يبطئه الحق في التقرير بطعنه وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقا لما تنص به المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذن فإذا كان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ثم لم تعلن النيابة بإيداع الحكم فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه قتل عمدا عمدة منية الأشرف عبد الحميد محمد أبو بكر مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيت النية وعقد العزم على قتله فأعد لذلك بندقية وقصد إلى حيث كان يجلس المجنى عليه وأطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الوارد بيانها بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك وادعى زكريا عبد الحميد أبو بكر بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائه جنيه على سبيل التويض المؤقت . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بمادتي الاتهام المذكورتين وبالمادة ١٧ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة طلبت عدم قبول الطعن شكلا على أساس أن الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم ختم الحكم المطعون فيه تحمل تاريخ اليوم الثامن من الأيام التالية لتاريخ صدوره - وكان يجب أن يكون استخراج الشهادة بعد انقضاء ثمانية أيام من ذلك التاريخ ، ومن ثم فالشهادة المقدمة لا تصلح أساسا لسريان المواعيد التي نص عليها القانون .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه لما كان القانون يعطى لصاحب الشأن الحق في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فإن الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الثامن من هذه الأيام تكون دليلا على تعذر ذلك مما يعطيه الحق في التقرير بطعنه وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقا لما تقتضيه المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ، ثم لم تعلن النيابة بإيداع الحكم ، فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه أثناء تحقيق الحادث أمام النيابة نشرت جريدة يومية أن شخصا يدعى عبد العزيز موسى هو قاتل العملة المجنى عليه وقدم المدافع عن المتهم أثناء التحقيق عدد الجريدة التي نشر فيها الخبر ، وطلب إلى النيابة تحقيقه ، وإذ عرضت الدعوى في دور المحاكمة ، أعاد الدفاع هذا القول إلا أن سلطات التحقيق وكذلك المحكمة لم تن بتحقيق هذه الواقعة ، وردت عليها ردا قاصرا . كما جاء بالحكم قاصرا في الرد على مادفع به الطاعن من أن مأمور المركز كان له نشاط خاص في إثبات التهمة عليه ، دون أن يبنى الاتهام على أسس سليمة . ويضيف الطاعن أن الحكم أعتمد في إدانته على رواية لأحد الشهود في التحقيقات ، في حين أن لهذا الشاهد رواية مناقضة في تحقيقات تالية ، ولم يبين الحكم على أي الروايتين قد اعتمد . كذلك استند إلى أقوال الشهود بالتحقيقات مع مخالفتها الصريحة لأقوالهم بالجلسة ، وهي لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . وأخيرا استند فيما استند إلى تقرير الطبيب الشرعي ، مع أن ١٠ أثبتت الحكم من ذلك التقرير يفيد أن المجنى عليه أصيب من سلاحين أحدهما سدس والثاني بندقية ومن شخصين مختلفين ، وهذا يناقض مؤدى أقوال الشهود . أما ما أخذ به الحكم من تعليل الطبيب الشرعي من أن إصابات المجنى عليه حدثت من بندقية واحدة ، فهو تعليل خاطيء واستدلال غير سليم .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى التي دان بها الطعن عن أورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عايتها ثم تعرض لأوجه الدفاع المشار إليها بالطعن ففندها بأسباب سائغة - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها ، وكان دفاعه المبني على إسناد الجريمة إلى شخص آخر إنما هو دفاع موضوعي ، ولم ين على وقائع معينة تستوجب تحقيقا ، وكان هو لم يطالب إلى المحكمة سماع شهود ، أو اتخاذ إجراء معين من إجراءات التحقيق حتى ينمى عليها إغفاله - لما كان ما تقدم ، وكان للمحكمة أن تعتمد في قضائها على قول للشاهد متى اطمأنت إليه وتطرح ما عداه ، وكان ما أثبتته الحكم أخذا بتهرير الطبيب الشرعي فيما رآه من أن المجن على أصيب بعيارين نارين أطلقا من بندقية واحدة أحدهما معمر بالرش والثاني برصاصة واحدة ، وأنه يستبعد حصول إصابتي القتل من مسدس وبندقية ، لا ما أخذ عليه ما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت به ، فإن ما يثيره الطاعن لا يخرج عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى التي أخذت بها محكمة الموضوع مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٠٢)

القضية رقم ١٠٠٢ سنة ٢٢ القضائية :

نقض صحة الأحكام الجنائية وبطلانها . تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتعليم ذلك .
طلب نقض الحكم لبطلانه استنادا الى المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات . لا يقبل .

إن المرجع في صحة الأحكام الجنائية وبطلانها هو لقانون الإجراءات الجنائية الذي نظم مواعيد ختمها وإيداعها وطرق الطعن فيها ، وقد نص القانون في المادة ٤٢٦ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب إذا كان قد حصل من هذا القلم .

على شهادة دالة على عدم وجود الحكم محتوما به في الثمانية الأيام التالية لصدوره .
وإذن فإذا كان الطاعن مع حصوله على شهادة بعدم وجود الحكم في تلك المدة
لم يسلك الطريق الذي فتحه له قانون الإجراءات الجنائية للطعن على الحكم
بعد إيداعه ، بل طلب نقضه لإطلانه استنادا إلى المادة ٣٤٦ من قانون
المرافعات ، فإن طعنه لا يكون مقبولا ويتمين لذلك رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : قتل السيد عبد السلام ابراهيم الشترى
عمدا مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن عقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض
سلاحا ناريا "مسدسا" وترصد له بالقرب من مكان الحادث حتى إذا ظفر
به وراه يدخل منزل رئيسة عبد الرحمن فأجأه وأطلق عليه عيارا ناريا فأحدث به
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من
قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠/١ و ٢٣١ و ٢٣٢
من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وادعى بحق مدني عبد السلام الشترى عن
نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد ولده القتل وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ
مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات
الزقازيق قضت بحضوريا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات
والزامه بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبلغ مائة جنيه على
سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة
وذلك عملا بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات لأنه ارتكب جريمة القتل العمدا
المسندة إليه بدون سبق إصرار أو ترصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم لم يتم التوقيع عليه وإيداعه قلم
الكتاب في خلال الثمانية عشر يوما التالية لصدوره ، ولذا فلم يتمكن من تقديم
أسباب طعنه ، وقد انتظر إلى يوم ١٦ أبريل ، فلم يكن تم التوقيع عليه مع مضي
ثمانية وعشرين يوما ، مما يترتب عليه بطلانه عملا بالمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن المرجع في صحة الأحكام الجنائية وبطلانها دول قانون الاجراءات الجنائية الذى نظم مواعيد ختمها وإيداعها وطرق الطعن فيها ، ولما كان ذلك القانون قد نص فى المادة ٢٦٦ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم فلم الكتاب إذا كان قد حصل من هذا القلم على شهادة دالة على عدم وجود الحكم مختموما به فى الثمانية الأيام التالية لصدوره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن مع حصوله على شهادة بعدم وجود الحكم فى تلك المدة ، إلا أنه لم يسلك الطريق الذى فتحه له قانون الاجراءات الجنائية للطعن على الحكم بعد إيداعه ، بل طلب نقضه استنادا إلى قانون المرافعات ، فإن طعنه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن

(٢٠٣)

القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . محكمة الموضوع . ملطتها فى تكوين اعتقادها . لما أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح ما عداها . هى غير ملزمة بسماع شهود لم يطلب منهم سماعهم متى وجدت فى شهادة من سمعهم ما يكفى لظهور الحقيقة .

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود ، وأن تطرح ما عداها من أقوال لفريق آخر ، كما أنها ليست ملزمة بسماع شهود لم يطلب الدفاع سماعهم متى وجدت فى شهادة من سمعهم من الشهود ما يكفى لظهور الحقيقة فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه ضرب عمدا عبد القوي الدمرداش عبد اللطيف بآلة صلبة قاطعة على رأسه فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تختلف عنها عادة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام القبوة لا ينتظر ماؤه بالعظام فيظل المخ في هذه المنطقة خاليا من أهم عامل مكون لحمايته الطبيعية فيصبح المصاب أكثر عرضة للتأثر من ضربات الشمس والإصابات التي قد تقع على هذه المنطقة وتحدث مضاعفات خطيرة كالتهاب السحايا والصرع وتصبح حياة المصاب عرضة للخطر ثم تضعف من قوة جلده على العمل بنحو ١٧ - ٢٠ ٪ ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى بحق مدنى عبد القوي الدمرداش عبد اللطيف وطالب الحد له قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنات طنطا قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام المذكورة بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وبإزائه بأن يدفع للمدعى المدنى ثلاثمائة جنيه والمصدر يف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التناض... الخ .

الخلاصة

... حيث إن حاصل الوجه الأول أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن ماله ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع ، واكتفت بالقول بأن الشروط الثانوية للدفاع الشرعى غير متوافرة . مع أن الثابت فى الحقيقت أن المجنى عليه وفريقه اشتروا قيراطين شائعين فى وابور المياه المملوك للطاعن وأخوته ، وأنهم قصدوا مسيحين إلى الوابور للاستيلاء عليه وإدارته لرى أطيانهم بطريق العنف ، مع أنه كان فى حيازة الطاعن ، وأراد المجنى عليه أن يعتدى على الطاعن ، فرد اعتدائه ، ومن ثم وجب أن يستفيد من نص المادتين ٢٤٥ ، ٢٤٦ من قانون العقوبات . والحكم إذ لم يأخذ بهذا الدفاع ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر
الانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي
إلى ما رتبته عليها ، ثم عرض لحالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال التي تمسك
بها الطاعن في دفاعه فتفى قيام هذه الحالة لديه بقوله : " إن ما دفع به الطاعن
مردود وذلك لأنه فيما يتعلق بالادعاء بحالة الدفاع الشرعى عن المال فإنه
لا وجود له لعدم توافر أركانه لأنه ثبت في التحقيقات ومن عقد الشراء المقدم
أن المجنى عليهم قد اشترىوا باسم والدتهم قيراطين مشاعا في وابور مياه بمشتملاته
ومنها المروى ، فلا يكون استملاكهم لها غير مشروع خصوصا وقد تبين مما أبداه
المجنى عليه عبد القوى أن المتهم عبد الحميد سليمان لم يكن يجهل هذا الشراء بدليل
قوله إن البائع لا يستطيع التسليم . يضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك خطر حال
على ما يزعمه من حق له وكان في استداعته الالتجاء إلى رجال السلطة العمومية
لمنع التعدى على المروى واستمرار حيازته إن كان له حق . فضلا عن ذلك ،
فإن المتهم لم يستعمل القوة لرد ما يزعمه من التعدى على المروى ومنع مرور المياه بها
وإنما قام بالاعتداء وضرب المجنى عليه ، مما يتبين معه أن ذلك إنما كان
تسفيا منه وانتقاما . وإذن يتضح مما تقدم أنه لم يكن هناك دفاع شرعى
عن المال . وأما فيما يتعلق بالدفاع الشرعى عن النفس فإنه غير متوافر أيضا ،
وذلك لأنه لم يقم أى دليل كما سبق البيان على ما ادعاه المتهم الأول من أن المجنى
عليه عبد القوى كان قد أراد ضربه بالبلطة فانزع هو عصا وضربه بها في رأسه
فوقع على الأرض ، بل إن هذا الادعاء يخالفه ما قرره عبد الحميد إبراهيم الفقى
"المتهم الرابع" وهو يمت للمتهم الأول بصلته القربى ، إذ أنه وإن كان قد حاول
أن يوافق المتهم المذكور على دفاعه ، إلا أنه لم يتفق معه على تصويره إذ ذكر
أن المجنى عليه أراد أن يضربه بالبلطة فوق وعندئذ انهال عليه عبد الحميد سليمان
"المتهم الأول" ضربا بالعصا مما يفهم منه أن المجنى عليه كان قد وقع على الأرض
فعلا قبل الاعتداء عليه خلافا لما زعمه المتهم . فلم يكن هناك ما يدعوا للاعتداء عليه
بعد وقوعه . هذا فضلا عما ثبت من أقوال المجنى عليه وأخوته من أن المتهم الأول
هو الذى بدأ بالاعتداء ولم يكن هناك أى مسوغ له " ولما كان هذا الذى قاله

الحكم سائغاً ، وتنفي به قانونا حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن المحكمة قد أسست حكمها على أقوال الخبى عليه وشهوده ، دون أن تأخذ بأقوال الطاعن وشهوده ، ولم تبين العلة في ترجيحها أقوال فريق على فريق ، وكان القول الفصل في ذلك أن تقرر المحكمة بسماع شهود الحادث الذين لا يمتنون بأى صلة إلى الفريقين وهو ما أهملته المحكمة ، وفي إغفالها سماع هؤلاء الشهود - حتى ولو لم يطلب الدفاع سماعهم - ما يعيب الحكم بالقصور ويبطله .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود ، وأن تطرح ما عداها من أقوال لفريق آخر ، كما أنها ليست ملزمة بسماع شهود لم يطلب الدفاع سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعهم من الشهود ما يكفى لظهور الحقيقة في الدعوى . ولما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٠٤)

القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) إجراءات . تحقيق . جنحة . القانون لا يستوجب إجراء تحقيق فيها . الضمن في صفة محرر محضرها . لا محل له .

(ب) تموين . قاتورة . مسائلة صاحب المحل عن قاتورة أعددها من عهد اليه بإدارة المحل لقص في بيانها . في محله .

١ - إن القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدئيا في مواد الجرح بل هو يحيز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بغير تحقيق سابق . فإذا كان

الحكم المطعون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدي شخص آخر لم يعترض على ضبطها ، ولا يتنازع الطاعن في صدورها من مثله ، فان ما يثيره في طعنه في شأن صفة محرر المحضر لا يكون له محل .

٢ - إنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم بشترى فاتورة معتمدة منه مبينا فيها نوع السلعة وقيمها وغير ذلك من البيانات الواردة بها ، وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبري قد جعلت صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسؤولا عن الفاتورة التي صدرت ممن عهد إليه بإدارة محله - فان الحكم القضي بمسؤوليته عن تلك الفاتورة لا يكون مخطئا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يثبت في فاتورة البيع الصادرة منه إلى ابراهيم أحمد طهيو المرفقة بالمحضر رقم عينات الأقمشة الصوفية المبيعة ونسبة الربح الذي حصل عليه ، سعر البيع للستهلك وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ٥ و ٩ و ١٤ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الإسكندرية الجزئية المستعجلة قضت حضوريا عملا بمواد الانهام المذكورة بتغريم المتهم عشرين جنيا وشهر ملخص الحكم بأحرف كبيرة على واجهة المحل لمدة شهر . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الالتماس الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ٣٤ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر

من وزير التجارة والصناعة ، وفي بيان ذلك قال الطاعن إن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد عهد إلى وزارة التجارة والصناعة بإصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون ، فلا يجوز لهذه الوزارة أن تتنازل عن حقها إلى وزارة أخرى ، وعلى ذلك يكون ما تعنيه المادة ٣٤ من موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التموين . وأضاف الطاعن أن المحكمة قد وقعت في خطأ آخر حين قررت أن المخالفة تتعلق بمراقبة التسعيرة والتموين فيختص بأثبتها موظفو التموين ، مع أن الجريمة لا شأن لها بالتسعير ، وإنما هي تتعلق بعدم اتباع بعض الإجراءات التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يكون مفتش التموين محرر المحضر مختصا بتحريره .

وحيث إن القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد الجناح بل يجوز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة — ولو بغير تحقيق سابق — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل تجارة الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها ، ولا ينازع الطاعن في صدورهما من محله ، فإن ما يثيره في شأن صفة محرر المحضر لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن بنى الوجه الثاني من طعنه على أن الحكم انطعون فيه أخطأ في تفسير المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ حين استنتج اعتماد الطاعن للفاتورة من موافقته على تحريرها ، ومن كونها حرت في مكتبه ، مع أن نص المادة ٢٦ من القرار قد أوجبت أن تكون هذه الموافقة صريحة ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالقرائن .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري المشار إليه قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للشترى فاتورة معتمدة منه مبينا فيها نوع السلعة وقيمتها وغير ذلك من البيانات الواردة بها ، وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير

الجبرى قد جعلت صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسئولاً عن الفاتورة التي صدرت من عهد إليه بإدارة محله . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعن عن تلك الفاتورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن القانون لا يعاقب على الواقعة المندوبة إلى الطاعن ، وفي بيان ذلك يقول إن الفاتورة ووضوع الجريمة مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وفي هذا التاريخ الأخير بدأ العمل بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وأن محضر إثبات المخالفة محرر في أول مايو سنة ١٩٥١ ، أى في الوقت الذى كان المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى ، ولا يسوغ بعد الغائه الاستناد إليه في عقاب الطاعن ، كما أنه لا يجوز أن يكون للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ أثر رجعى ليتناول الجريمة المسند إلى الطاعن ارتكابها في تاريخ تحريره الفاتورة .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى قد استبقى بنص المادة ٢١ منه بعض القرارات التى سبق صدورها ، ومنها اقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ الذى طبعته المحكمة على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بمقتضى المادة ٢٦ من القرار المذكور ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً .

وحيث إنه لم تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

(٢٠٥)

القضية ١٠٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

قذف . رفع الدعوى به فى ظل قانون تحقيق الجزاءات الملقى . لا يشترط تقديم شكوى من المحنى عليه . التحدى فى صدد هذه الدعوى بما استحدثه قانون الجزاءات الجنائية من قيود . لا يقبل .

متى كانت الدعوى العمومية بجريمة المذف قد رفعت على الطاعن فى ظل قانون تحقيق الجزاءات الملقى الذى لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من المحنى عليه . فلا يكون ثمة وجه لتمسك فى صدد رفع هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات من قيود لرفعها . إذ أن الإجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه : قذف فى حق مكثفين بخدمه عمده هم عمدة كنفترى الشيخ محمد سعيد وشاينخوا أحمد بكار وعبد التواب أحمد مناع بأن أسند لهم بواسطة إحدى الطرق المبيدة فى الساعة ١٧١ عقوبات أورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليهم بالعقوبات المقررة لذلك قانونا ، وكان ذلك بسبب أداء خدمتهم العامة بأن وزع بغير تمييز على عدد من الناس منشورات مغبوعة صدرها بالعبارة (تقرير مصلحة الطب الشرعى الذى يثبت تزوير عمدة ومشىخ كنفترى مركز العياط جيزة فى الأوراق الرسمية منذ ثلاثة عشر عاما ولا يزالون موظفين عموميين - أموال الدولة ضائعة بالإبقاء وعلى أمثل هؤلاء) وكان ذلك بسوء قصد ومع علمه بعدم صحة ما قذف به فى حقهم ، وطلبت عقابه بالمواد ١٧١/٥ و ٣٠٢ و ٣٠٣/٢ من قانون العقوبات . وادعى محمد سعيد بليدى بحق مدنى وغالب الحكم له قبل التهم بتبنيج مائتى جنيهه على سبيل التعويض . ومحكمة العياط قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة

أنما بتفريم المتهم تحسين جنيتها مع إلزامه بأن يدفع للمدعى مدنياً تحسين جنيتها على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف طالبا إلغاء وبراءته مما هو منسوب إليه ورفض الدوى المدنية قبله ، كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية طالبا الحكم له بالتعويض الذى طلبه . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف وأزمت المتهم بالمصاريف المدنية والاستئنافية . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن من أن دعوى القذف المرفوعة عليه غير مقبولة إذ لم يقدم المجنى عليهم الشكوى عنها إلا بعد ثلاثة شهور من تاريخ علمهم بالجريمة ، وأن الحكم أخطأ إذ دانه بالقذف فى حقهم مع أنهم من الموظفين العموميين وما أسنده إليهم صحيح إذ ثبت من تقرير قسم أبحاث التزوير والتزيف أن توقيعاتهم على كشوف أنقار مقاومة الدودة ليست لهم ، فهم إذ قرروا أن التوقيعات لهم قد خالفوا الحقيقة عامدين وارتكبوا تزويراً فى أوراق رسمية بجمعهم واقعة مزورة واقعة صحيحة — وأن المحكمة لم تبين توفر القصد الجنائى وأنه كان عليها أن تراعى القضية الأخرى التى حكم فيها ببراءته لما تبين من أن شكاواه ضدهم كانت على أساس — ويضيف الطاعن أن المحكمة أغفلت ضم الدعوى التى استشهد بالحكم الصادر فيها ، واكتفت بالنسبة إلى العلانية بالثول بحصول توزيع المنشورات دون أن تبين كيفية التوزيع وأن الطاعن هو الذى قام به .

وحيث أنه تبين من الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن فى ظل قانون تحقيق الجنائيات الملقى الذى لم يكن يتطلب لرفع الدعوى بجريمة القذف تقديم شكوى من المجنى عليه ولما كان الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ، فلا يكون هناك محل لما يتمسك به الطاعن من قيود على رفع الدعوى الجنائية فى جريمة القذف استحدثها قانون الإجراءات

الجنائية الذي لم يعمل به إلا بعد رفع هذه الدعوى - ولم كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن قد أسند إلى المدعى بالحق المدني وباقي المجنى عليهم أنهم ارتكبوا جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ، وذلك في منشورات مطبوعة أثبت الحكم عليه بالأدلة التي بينها ومنها اعترافه أنه هو الذي نشرها في بلدة كفر تركي ووزعها بغير تمييز على عدد من الناس واستند إلى تقرير قسم أبحاث التزوير بمصاحبة الطب الشرعي في القول بأنهم لم يرتكبوا هذا التزوير ، ولما كان القصد الجنائي في جريمة القذف مستفادا من ذات العبارات التي أوردها الحكم نقلا عن المنشورات المشار إليها ، وكان ما يدعيه الطاعن في طعنه من أن المجنى عليهم ارتكبوا التزوير بادعائهم أن التوقيعات التي على كشوف أنفار مقاومة الدودة هي لهم مع أنها ليست كذلك - ما يدعيه الطاعن من ذلك ليس هو ما أثبت الحكم عليه إسناده إليهم في العبارة التي صدر بها تلك المنشورات التي وزعها ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب ضم شيء من القضايا التي يشير إليها في طعنه ، وإنما أجلت المحكمة الدعوى بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ لضم قضية لم تبين ، وفي تلك الجلسة حضر الطاعن ولم يبد طلبا ، وأجلت الدعوى للجلسة التي صدر فيها الحكم - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ أو أخل بدفاع الطاعن في شيء ، ولذلك يتعين رفض طعنه موضوعا .

(٢٠٦)

القضية رقم ١١١٥ سنة ٢٢ القضائية :

غرفة الاتهام . سلطتها في تحييص الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها الاستئناف المرفوع أمامها عن الأمر الصادر منه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبينت أن الواقعة

جناية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، وبناء على ذلك يكون عليها أن تحصى واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمراً بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ برأى قن أبدي في الدعوى دون رأى آخر ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها ، وليس عليها أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي إجراءه ، وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى — فلا تجوز مجادلتهما في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — محمد صالح أحمد عمار و ٢ — محمد حسن سامان مكي (المظعون ضد هما) بأنهما : قتلا السيد آدم حسين عمداً مع سبق الإصرار بأن عقداً النية على قتله وأعدا لذلك سلاحاً نارياً وتوجها إليه في ما كينته وفاجأه وهو مستغرق في النوم وأطلقا عليه عياراً نارياً قاصدين قتله فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وعلميت من قاضي التحقيق إحالتهما إلى غرفة الاتهام لا ارتكابهما الجريمة المذكورة آنفاً والمنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وادعى الأستاذ محمد آدم حسين بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين المذكورين وأحمد محمد ابراهيم التضامن بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . سمع قاضي التحقيق الدعوى ثم أصدر أمره أولاً — بقيد الحادث جنائية ضد مجهول لأنه في الزمان والمكان المذكورين آنفاً ارتكب الجريمة المستندة للمظعون ضد هما الأمر المنطبق على المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وثانياً — بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة للمظعون ضد هما وكذا بالنسبة للمتهم المجهول . فاستأنف المدعي بالحقوق المدنية هذا الأمر وقد نظرت غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج الابتدائية الدعوى وقضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد القرار المستأنف . فطعن المدعي بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن أمر غرفة الاتهام المطعون فيه الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى جاء قاصرا وأخل بحقه في الدفاع إذ لم يرد على ما قدمه الطاعن من اعتراضات على أمر قاضي التحقيق وما أشار إليه من تناقض بين رأيين لطبيب شرعي واحد وأخذه بالرأي الذي لا يسند الاتهام دون أن يبين العلة في ذلك أو يناقش الطبيب الشرعي في سبب عدوله عن الرأي الآخر ودون استطلاع رأي كبير الأطباء الشرعيين في ذلك التناقض بين الرأيين .

وحيث إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها الاستئناف المرفوع أمامها عن الأمر لدى أصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته، وبناء على ذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرا بها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها، ويكون لها في سبيل ذلك أن تأخذ برأي قاضي أبدي في الدعوى دون رأي آخر إزاء الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل المطروح أمامها، وكانت لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى من إجراءات - لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذا انتهت في حدود سلطتها التقديرية من أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرا بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، وما يشبه الطاعن من ذلك لا يكون له عمل إذ هو محاولة منه للبدل في وقائع الدعوى وفي تقدير غرفة الاتهام للأدلة فيها لما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن طبقا للمادة ٣٢٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٢٠٧)

القضية رقم ١٢٦٢ سنة ٢٢ القضائية :

زنا . التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . المقصود منه .

لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : ارتكبا جريمة الزنا حالة كون الثانية متزوجة وقد ضبط الأول في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، ربا نصفه الأسفل ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهم الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة السويس الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل والنفاذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعي الحقوق المدنية قرشا صاغا بصفة مؤقتة والمصاريف المدنية المناسبة ومائتي قرش أتعاب محاماة وبحبس المتهم الثانية ستة شهور مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وطلبا إلغاءه والحكم ببراءتهما مما هو منسوب إليهما ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة السويس الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

نظن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقص ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعة الثانية ، وإن قررت بالطعن في المبدأ ، إلا أنها لم تقدم أسباباً ، فيكون طعنها غير مقبول شكلاً .

وحيث إن طعن الأول قد استوفى الشكل المتردد بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، لم يتقيد في إثبات واقعة الزنا بالأدلة التي أوردها القانون ، على سبيل الخصر ، في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، ودان الطاعن بجريمة الزنا دون أن يقيم الدليل على حصول الوطء فعلاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما شهد به الزوج من أنه يهودي من عمله الساعة العاشرة وعشرين دقيقة ، ولأن سكنه بالدور الأرضي ، فقد طرق الشباك بيده ، ففتحت له الزوجة باب المنزل العمومي ، وقد لاحظ ارتباكها وأرادت تصوير وجده لص بالمنزل اتجه إلى السطح ، فأثر أخذ عصاه الموجودة بالحجرة لمواجهة ، وبدخوله لاحظ وجود حركة تحت السرير ، ورفقه الملاءة وجد المتهم الثاني ونصفه الأسفل عار وهو يمسك بملابسه ، فنهال عليه ضرباً ، وباستغاثته حضر كل من جوده محمد حمزه وعسكري الداورية ، وقد هربت الزوجة في هذا الظرف إلى حجرة أخرى بالمنزل ، وبعد أن أورد محصل شهادة الشهود الذين حضروا إثر ذلك ، وتطرق إلى تطبيق القانون قل : ” إن واقعة الزنا يجوز إثباتها بقرائن الأحوال ، وهي تستتج من الظروف والملابسات ، وحالة المتهم في هذه الدعوى تشعر حتماً بوقوع الفعل الجنائي ” . ثم انتهى إلى القول بأنه : ” ومن حيث إنه يستخلص مما سبق أن جريمة الزنا المستندة إلى المتهم الأولى والمتهم الثاني (كذا) ثابتة قبليهما ، وأركانها متوافرة ، إذ بالنسبة للأولى قيام الزوجية ثابت ، وقرائن إثبات الزنا ووقوع الفعل الجنائي قائمة ، مع توفر القصد الجنائي ، وتبليغ الزوج ، وتمسكه برفع الدعوى العمومية ثابت . وبالنسبة للثاني فقد ضبط متلبساً بالجريمة ، بحسب وجوده في منزل مسلم في المحل

المخصص للحريم ، ومن ثم يتعين عقابهما عملاً بمواد الاتهام . ولما كان لا يلزم في التأسيس لزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند أيضاً إلى دليل آخر من الأدلة أنشأ إلبها في تلك المادة ، هو أن ضبط الطاعن متلبساً بالجريمة كان في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، وكانت الوقائع التي استخلصت منها محكمة الموضوع وقوع فعل الزنا صالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ، فإن الحكم يكون سليماً ، ويكون الطعن على غير أساس ، متعيناً رفضه .

(٢٠٨)

القضية رقم ١٢٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . وصفه بأنه حضوري أو غيبي . العبرة في ذلك بحقيقة الواقع . حكم وصف خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه بطريق المعارضة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيبي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري فذلك لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بطريق المعارضة ، فإذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فإن طعنه لا يكون مقبولاً عملاً بالمادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية (١) - عيدة شنودة (الطاعن) و ٢ - حليم طوينا الحوئي ، بأنهما في خلال الأسبوع الأول من شهر صبة بر سنة ١٩٥٠ بدائرة بندر موهاج أولاً - لم يرسلوا إلى مراقبة التوثيق بالمديرية بياناً بمقادير المواد البترولية

الموجودة لديهم وكذا الكميات الواردة خلال الشهر وتاريخ ورودها والكميات الباقية في نهاية الشهر . وثانيا : لم يمكنا سجلا خاصا يثبتان فيه البيانات سالفة الذكر، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣ و٤ من القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت بحضور يا بتغريم المتهم الأول مائتي قرش عن التهمتين المستدتين له وببراءة المتهم الثاني مما أسند له - فاستأنفت النيابة طالبة تشديد العقوبة بالنسبة للمتهم الأول وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني ومعاقبته بمادتي الاتهام ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم حليم طوبيا وتعديله بالنسبة للمتهم عبده شوده وحبسه ستة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه وإن «وصف بأنه حضوري» إلا أنه في حقيقته قد صدر عليه غيابيا .

وحيث إنه لما كانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكان ما يقوله الطاعن من أن الحكم وصف خطأ بأنه حضوري لا يمنع من المعارضة فيه - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا » ، فإن الطعن عن الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا .

(٢٠٩)

القضية رقم ١٢٩٩ سنة ٢٢ قضائية :

اختلاس أشياء محجوزة • وجود المحجوز لا ينفي الجريمة متى ثبت أنه لم يقدم في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ •

إن وجود الشيء المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي جريمة الاختلاس ؛
إدام الحكم أثبت أنه لم يقدم في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

الوقائع

اتهمت النيابة : ١ — حميده محمود عبد ربه و ٢ — عبد الودود أحمد جاب الله (الطاعن) بأنهما : الأولى بددت الفرسة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر واثملوكة لعبد الودود جاب الله وانحجوز عليها قضائيا لصالح غنا سيد أحمد شهاب الدين والتي سلمت إليها على سبيل الوديعة لحراستها فبددتها إضرارا بالدائمة الحاجة . والثاني : اشترك مع الأولى بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فتمت بناء على ذلك ، وطلبت عقابهما بالمواد ٤١٣ و ٤٠٣/٢ من قانون العقوبات . وادعت بحق مدنى غنا سيد احمد شهاب الدين وطلبت الحكم لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ألف قرش على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية وأتعاب المحاماة ومحكمة زقى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام المذكورة بحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما مع الشغل ووقف التنفيذ وإلزامهما متضامين بأن يدفعا للمدعية بالحقوق المدنية ثلثمائة قرش والمصروفات المدنية المناسبة . فاستأنف المحكوم عليه الثانى وحده ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم قد شابه قصور لأن المحكمة دانت به باعتباره شريكا مع الحارسة بالاتفاق والتحريض ، ولم تبين في حكمها عناصر الاشتراك بل أقامت مسئولية على كونه مدينا ومالكاً للفرس المحجوز عليها وزوجاً للحارسة متبياً منها ، وهذا غير صحيح لأن الطاعن على خلاف مع زوجته ويقوم مع زوجة أخرى في مسكن آخر ، وأضاف الطاعن أن المحكمة قد أخلت بدفاعة فقد تمخضت للبيع يوم أول يوليو سنة ١٩٥١ بمكان الخبز و ٢ منه بسوق سناط ، وقد حرر محضر التبديد في اليوم الأول ، وكان الواجب على المحضر أن يؤجل بيع المحجوزات إلى اليوم التالي ، وأن لا يحضر محضر التبديد إلا بعد التأكيد من عدم وجود فرس المحجوزة في السوق ، خصوصاً وأن الحارسة قررت أن الفرس موجودة لم تباد ، ولو حققت المحكمة هذا الدفاع ، لثبت لها براءته .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد بين اشتراك الطاعن مع زوجته الحارسة فقال : " إن التهمة ثابتة ضد المتهم الثاني (الطاعن) لأنه المدين الأصلي المحجوز على الفرس ملكه ، وزوج الحارسة الذي يقيم معها في منزل واحد ، ويعلم بحكم هذه العلاقة الوثيقة بالخبز والبيع ، ولكنه رغم ذلك عمد بطريق الاتفاق والتحريض للمتهم الأول - زوجته - على عرقلة التنفيذ بعدم تقديم الفرس المحجوزة وانملوكة له لبيعها " - لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن من أنه لا يقيم مع زوجته الحارسة ، وأنه على خلاف معها لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، لما بين من الاطلاع على محضر الجلسات من أن الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية ذمة المنازعة الموضوعية فيما استخلصه ذلك الحكم استخلاصاً يتفق مع طبيعة العلاقة الزوجية - لما كان ذلك ، وكان وجود المحجوز وعدم التصرف فيه لا يتفق جريمة الاختلاس ، ما دام الحكم أثبت أنه لم يقدم في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، فإن ما يدعيه الطاعن من وجود الفرس المحجوز عليها لا يجديهِ - لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أسس ويتمين رفضه .

(٢١٠)

القضية رقم ٤ ١٣٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تصدير . المراد بكلمة التصدير الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .
هو الشحن بالمراكب لا مجرد ادخل البضاعة في السور الجمركي .

(ب) نقض . تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا مع استئناف التهم والنيابة . عدم النص في الحكم على أن ذلك كان بإجماع الآراء . نقض الحكم فيما قضى به من ذلك وتأيد الحكم المستأنف .

١ - إنه يبين من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ ،
والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ الصادر
تنفيذا له أن المشرع قصد بالتصدير الوارد في تلك المادة شحن البضاعة
بالمراكب لا مجرد ادخالها في السور الجمركي .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى الغرامة التي حكمت بها
محكمة أول درجة غرامة أخرى توازي ثمن كمية البضاعة المصدرة بدون ترخيص
وكان هذا الحكم قد خلا من النص على أن صدوره كان بإجماع الآراء طبقا
للمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة
باعتباره شرطا لصحة القضاء بتشديد العقوبة ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من
هذا التشديد وتأييد الحكم المستأنف تطبيقا للمادة ٢٥٠/٢ من قانون الاجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه صدر رسالة البصل الميمنة بالمحضر بدون
ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادتين ٤ و ١٠ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠
ومحكمة بور سعيد الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٤ و ١٠ من القانون
رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ والجدون الملحق به وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦
لسنة ١٩٤١ المعدل بالقرارين رقمي ١٥ لسنة ١٩٤٢ و ٩٤ لسنة ١٩٤٣ بتغريم
المتهم عشرين جنينا . فاستأنف ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي
طالبة تشديد العقوبة على المتهم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بحضوريا

بتأييد الغرامة مع تغريم المتهم بغرامة توازي الكمية المصدرة ومقدارها ٣٦٥ جنيها و ٦٢٥ مليا . فطمئن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق التتمض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل القانون إذ دانه في تهمة تصدير رساله بصل بدون ترخيص تأسيسا على أن المشرع قصد في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ من التصدير شحن الرسالة بالفعل على ظهر إحدى البواخر ، في حين أن المقصود بهذه الكلمة هو مجرد ادخال الرائل لداخل السور الجمركي ، وهو ما كان يجري عليه العمل في بورسعيد حتى تولى الشاهد عبد الرحيم صبري ملسن رئاسة مكتب الصادرات في بورسعيد على ما شهد به هذا الأخير أمام محكمة ثاني درجة ففهم التصدير على أنه الشحن وغير الاجراءات على النحو الذي فهمه . ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه حين قضى عليه بغرامة توازي ثمن الكمية المصدرة تطبيقا للمفكرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون سالف الذكر أنه قدر هذا الثمن باعتبار ما صار اليه بعد التصدير بأن أضاف فيه الى ثمن الشراء النولون ومصاريف التأمين والربح وأجور النقل ، في حين أنه كان يجب أن يقتصر على ثمن الشراء فقط اذ هو ثمن الكمية المصدرة في متمر مكان وقوع الجريمة .

ومن حيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على عدم جواز تصدير الحاصلات الزراعية بغير ترخيص خاص بعد معاينة الرسالة والتحقق من استيفائها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويكون الترخيص نافذا للمدة المحددة به . فاذا لم تصدر الرسالة المذكورة ، وجب طالب ترخيص جديد ، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على معاقبة كل من صدر رسالة أو جزءا منها بدون الترخيص المنصوص عليه في المادة الرابعة ، وكذلك كل من أدخل أو حاول أن يدخل في الدائرة الجمركية رسالة لم يرخص بتصديرها ... الخ واشملت المادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ النص الآتي : على المصدر شحن الرسالة المرخص بتصديرها في خلال المدة المحددة في الترخيص ، والا أصبح الترخيص لاغيا .

وعلى ذلك لا يجوز تصدير الرسالة نفسها الا بعد فحص وترخيص جديدين بناء على طلب المصدر ووفقا للاجراءات السابق ذكرها . ولما كانت هذه النصوص صريحة في أن المشرع قصد بالتصدير شحن البضاعة بالمراكب لا مجرد ادخالها داخل السور الجمركي اذ أنه نص في المادة العاشرة على التصدير ثم على ادخال البضاعة أو محاولة ادخالها في الدائرة الجمركية ، الامر الذي يصبح تكرارا ولغوا او كان يعني بالتصدير مجرد ادخال البضاعة للدائرة الجمركية ، ويؤكد هذا المعنى المادة السادسة عشرة من قرار وزير التجارة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ اذ توجب على المصدر شحن الرسالة المرخص بتصديرها في خلال المدة المحددة في الترخيص ، والا يصبح الترخيص لاغيا ، ويجب عدم تصدير البضاعة نفسها الا بعد فحص وترخيص جديدين ، فقد اوضحت أن التصدير هو الشحن ، وعبرت في صدرها عن هذا المعنى بكلمة شحن ، وفي غيرها عن نفس المعنى بكلمة تصدير . ولما كان هذا ، وكان يبين من الاطلاع على ما أورده الحكم المطعون فيه عن الترخيص الذي حصل عليه الطاعن بصدد الرسالة موضوع الاتهام أن صدر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥١ ، وكان نافذ المفعول لمدة أسبوع ، ولما كان الطاعن قد قام بشحن الرسالة في ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ بعد فوات الميعاد المحدد في الترخيص ، فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن من أجل ذلك ولم يلتفت الى ما كان من فهم وتأويل خاطئ لنصوص القانون في عهد سابق يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ويتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسبب الثاني ، فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أضاف الى الغرامة التي حكمت بها محكمة أول درجة غرامة أخرى مقدارها ٣٦٥ جنيتها و ٦٢٥ مليا توازي ثمن كمية البصل المصدرة بدون ترخيص . ولما كان حكمها هذا قد خلا من النص على أن صدوره كان بإجماع الآراء طبقا للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات ، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة على اعتباره شرطا لصحة القضاء بتشديد العقوبة ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من تشديد للعقوبة ، وتأيد الحكم المستأنف تطبيقا للمادة ٢٢٤٥ من قانون الإجراءات بدون حاجة الى بحث ما أثاره الطاعن بخصوص الاساس الذي يجب أن يبنى عليه تقدير ثمن البضاعة المصدرة .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيساً، وحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومبشنى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل .

(٢١١)

القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٢ القضائية :

عمو شامل . عيب . جرائم العيب التي ارتكبت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ . لا عقاب عليها .

إنه بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بالعفو عفاً شاملاً عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به يتعين براءة كل متهم ارتكب جريمة عيب من هذا القبيل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولاً - عاب علناً في حق لذات الملكية المصونة بأن ألف مقالا نشر في العدد الرقيم ١٥ من جريدة الشعب الجديد الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥١ تحت عنوان "ركن المجاهر" تعرض فيه لذات جلالة الملك أسند فيه الى ذاته المصونة من العبارات ما يتضمن المساس بذاته الكريمة مشيراً الى انصراف جلالته عن أداء سلطاته الدستورية وغير ذلك مما تضمنه هذا المقال - ثانياً - حسن علانية أمراً من الأمور التي تعد جنائية منطبقاً على المادتين ١/١٧١ - ٢ و ١/١٧٩ من قانون العقوبات وذلك بأن ألف المقال الموصوف آنفاً والمنشور في ذلك العدد من الجريدة بأن يجد الأفعال التي حبس من أجلها الأستاذ أحمد حسين في قضية الجنائية رقم ١٧ سنة ١٩٥١

صحافة وهي جناية عيب في الذات الملكية المصونة ذاكرا أنه حبس في سبيل خدمة الشعب وكرامة الشعب وغير ذلك مما تضمنه المقال . وطلبت الى قاضى الإحالة إحاطته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١٧١ - ٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ و ٥/١٩٨ - ٦ و ١/٢٠٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية أولا - ببراءة الأستاذ ابراهيم شكرى من التهمة الثانية ثانيا - بمعاقبته بالحبس البسيط لمدة ستة شهور عن التهمة الأولى مع معاملته بالإنشئة "أ" وتعطيل جريدة "الشعب الجديد" لمدة ثلاثة شهور وذلك عملا بالمواد ١/١٧١ - ٥ و ١/١٧٩ و ٢ و ٢٠٠ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إنه بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ قد صدر المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ ونشر في ذات اليوم وهو يقضى بالعفو "عقوا شاملا عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به" وقد نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره . ولما كانت الواقعة التى حكم على الطاعن من أجلها هي : "أنه في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٥١ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة - عاب علنا في حق الذات الملكية وقد دانه بها الحكم المطعون فيه تطبيقا لنص المادة ١٧٩ من قانون العقوبات - لما كان ذلك وقتها تكون مما شمله هذا القانون ، فأصبحت غير معاقب عليها ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيس دارحدود حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل .

(٢١٢)

القضية رقم ١٣٢٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . عدم ذكر اسم المتهم المخكوم عليه في منظوقه اكتفاء بوروده في ديباجته . لايس
سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى .

إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذى حكم عليه في منظوقه بالعقوبة اكتفاء
بوروده في ديباجته . فإن ذلك لايس سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره
في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول في قضيته بأنه : ١ - تسبب من غير
قصد ولا تعمد في قتل شحاته على سويلم وإصابة أحمد محمد فرج بالإصابات الميينة
بالنقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وتحريزه وعدم مراعاته
الناوائح بأن قادسيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه حتى
صدم المجنى عليهما فأحدث إصابتهما والتي أودت بحياة أولهما و ٢ - قادسيارة
بسرعة وكيفية ينجم عنها الخطر و ٣ - لم يستعمل آلة التنبيه أثناء قيادته للسيارة
وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات و ١٥ و ٢٨ و ٥٣ و ٥٤
من لائحة السيارات وقد ادعى على شحاته سويلم وعزیزه شحاته سويلم ودولت
متولى سويلم عن نفسها وبصفتها وصية على القاصرات رقية ورتيبة ونعيمة وعدى
وسعاد وكريمة أنجال المرحوم شحاته على سويلم بحق مدنى قبل المتهم ومحمد حماد
مخلوف المسئول عن الحقوق المدنية وطلبوا القضاء لهم قبلهما بمبلغ عشرة آلاف

جنيه بصفة تعويض . ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت فيها حضوريا عملاً بمواد
الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع اشغل
وكفالة قدرها ٢٠ جنيهاً اوقف التنفيذ وإلزامه ومجد حماد متضامنين بأن يؤديا
للمدين بالحق المدني مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة لهذا
المبلغ و ٢٠ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من التاليات فاستأنف
المتهم ، كما استأنف المسؤول مدنياً . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيها
حضوريا عملاً بالمادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بتعديل الحكم المستأنف
بإزالة كفاءة بحبس المتهم سنة واحدة مع اشغل وإلزامه مع المسؤول بالحق المدني
متضامنين بأن يدفع للمدين بالحق المدني مبلغ ألفي جنيه والمصاريف المناسبة
عن الدرجتين وما تى قرش أتعاب للمحاماة .

غطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن حادى الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن أن الحكم
المطعون فيه دان الطاعن الأول في جريمة القتل والجرح خطأ دون أن يبين وجه
الخطأ الذى وقع منه والدليل على قيام هذا الخطأ كما لم يبين رابطة السببية المباشرة
بين هذا الخطأ وبين وفاة المجنى عليه الأول وجرح المجنى عليه الثانى، وأن الطاعن
تمسك في دفاعه بأن السيارة التى يعمل عليها كانت مودعة بالجراج من قبل وقوع
الحادث بنحو ساعة تقريباً ولم تبرحه واستدل على ذلك بتقرير المهندس الفنى الذى
تفحص السيارة عقب وقوع الحادث وبالنسبة التى أسفرت عنها معاينة السيارة،
بجمع ذلك فتم تعن المحكمة بالرد على هذا الدفاع بخاء حكماً مشوباً بالتصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن الأول بهما بما فى ذلك ركن الخطأ
وعلاقة السببية بينه وبين الحادث في قوله من " أن الطاعن المذكور عمداً إلى
قيادة السيارة رقم ٢١٦٦ نقل الاسكندرية في ذلك الوقت في طريق مادل بحركة
المرور وقد ركب رأسه وجانب كل صواب ستهترا بحياة المسارة وبسرعة كبيرة

غير قانونية دين استعمال لجهاز التنبيه ودون أن يتبين خلو طريقه بل غفل عنه في رعونته وعدم تقديره للمسئولية ففاجأ المحنى عليهم. وقد التزما طريقتهما "السوى إلى جوار الأفريز الأيمن وصدمةهما من الخلف صدمة شديدة قاسية أودت بحياة أولهما وترتب عليها إصابة الثانى .. ومتى وضع هذا وثبت أن الإهمال والخطأ كلاهما في جانب المتهم وأنه كان من نتيجة هذا الخطأ والإهمال إصابة المحنى عليهما بالإصابات التى أفقدت أولهما حياته إذ لو التزم المتهم جادة الصواب في قيادته السيارة وعمل بما تقتضى به أواصح المرور وقواعد السير الصحيحة لما وقع الحادث ... الخ" لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد الأدلة على ثبوت الواقعة على الصورة المتقدمة، كما عرض لدفاع الطاعن الأول ففنده في أسباب وإفادته ورد على ما يزعمه من أن السيارة التى يقودها كانت وقت وقوع الحادث مودمة في جراج مخدومه - فإن ما ينعاه الطاعنان في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن حكم محكمة أول درجة انؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يذكر اسم الطاعن الأول في منطوقه اكتفاء بذكر اسمه في صدره .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأنه ولو أن الحكم لم يذكر اسم المتهم الذى حكم عليه في منطوقه بالعتوبة اكتفاء ببروده في ديباجته، إلا أن ذلك لا يمس سلامته مادام لم يكن هناك متهم غيره في الدتوى .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل .

(٢١٣)

القضية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسيبه . غش . ركن العلم بالغش . بيانه فى الحكم . مثال .

متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالغش بقوله " إنه ثبت من التحليل الكيميائى أن العينة عالية الحموضة جدا وزنخة ، وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العادى ، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى مآثرها من فساد " . فان ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدى إلى علم المتهم بالغش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع زيتا فاسدا مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ١٥ يوما مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ مع المصادرة على مصاريفه . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت فيها غيايا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ، والمحكمة المذكورة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بعرض زيت فاسد مع علمه بذلك من غير أن يثبت هذا العلم، الأمر الذى لا يتأتى إلا إذا ثبت أن الطاعن قد أتى ما يجمله سيء النية، وأنه إذ عرض الزيت لم يكن فى الواقع يعلم أن به حموضة ولذا فانه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن الواقعة لو صححت فهي مخالفة تنطبق عليها المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ باعتبار أنه حسن النية ولكن الحكم التفت عن ذلك ودانه بعقوبة الجنحة وبذا يكون قد جاء قاصرا ومخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لركن العلم بالغش فاستظهره بقوله : " إنه ثبت من التحليل الكيمائى أن العينة عالية الحموضة جدا وزنخة وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العادى والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ماتناولها من فساد " ولما كان ما أورده الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يؤدى إلى علم الطاعن بالغش ، فإن الحكم يكون سليما .
وحيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضور حضرات المستشارين
ابراهيم خليل ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس غالى أعضاء .

(٢١٤)

القضية رقم ١٣٣٠ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . نسيبه . دفاع . شهادة بأن المتهم كان مريضا وتلزمه الراحة مدة أسبوع . عدم أخذ
المحكمة بها استنادا إلى أن المرض المبين بها لا يقعد الطاعن دون بيان مصدر هذا الذى استندت
إليه . قصور .

إذا كان المتهم بعدم إخطار مكتب مراقبة التموين فى الميعاد عن وصول
تموين الزيت قد دفع التهمة بأنه كان مريضا وقدم شهادة من الطبيب تثبت
« أنه كان مصابا بدوخة شديدة نتيجة لمرض السكرى وتلزمه الراحة . مدة أسبوع »
وكانت المحكمة قد رفضت الأخذ بهذه الشهادة استنادا إلى أن المرض المبين بها
لم يقعد الطاعن عن الاخطار بوصول الزيت ، دون أن تبين مصدر هذا الذى
استندت إليه ، وهل هو يرجع إلى الشهادة نفسها أو إلى نوع المرض ورأيا هي
فيه ، فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر حكم باتقضاء الدعوى بالنسبة له
لوفاته لم يخطرا مكتب مراقبة التموين فى الميعاد المقرر عن وصول تموين زيت
شهر مايو سنة ١٩٥٠ وطلبت عقابهما بمواد القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة
جنح مركز بنى سويف قضت فيها حضوريا عملا بمواد الانهام بحبس المتهم ستة
شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات

تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا والمصادرة بلا مصاريق . فاستأنف
ومحكمة بنى سويق الابتدائية قضت فيها حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطمعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في اندفاع
ذلك أنه ذكر للمحكمة الاستئنافية أنه كان مسجوناً وخرج من السجن يوم ٢٦
مايو سنة ١٩٥٠ وكان مريضاً وقدم شهادة من طبيب سجن بنى سويق تثبت
أنه كان مصاباً بدوخة شديدة نتيجة لمرض السكرى وتلزمه الراحة مدة أسبوع —
ولما كان الزيت قد ورد لأجل يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ فإنه لم يستطع الاخطار
عنه وقد ردت المحكمة على دفاعه هذا بأن ما أثبتته الشهادة من مرض لا يقعد
الطاعن عن الاخطار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يمد أن قال إن الحكم المستأنف في محله
للاسباب التي بنى عليها قال : « ولا عبرة بما قدمه المتهم من شهادة مرضية طالما
أن المرض الذي أثبتته الدكتور في هذه الشهادة لم يقعه عن الاخطار بوصول
الزيت إليه » ولما كانت المحكمة بذلك قد رفضت لأخذ بالشهادة الطبية التي
قدمها الطاعن لما استنادا إلى أن المرض المبين بها لم يقعد الطاعن عن الاخطار
بوصول الزيت دون أن تبين مصدر هذا الذي استندت إليه ، وهل هو يرجع
إلى الشهادة نفسها أو إلى نوع المرض ورأيها هي فيه — فإن حكمها بذلك يكون
قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

جاسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار ابراهيم خليل رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل .

(٢١٥)

القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢٢ القضاية :

عذو شامل . وجوب نقض الحكم وبراءة المتهم الذى يشمل العفو جريمته .

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى فى المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٧ يولى سنة ١٩٥٢ قد نص فى المادة الثانية منه على أن يعلن النائب العام فى ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا فى الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحكمة . وإذن فمتى كان يبين من الاطلاع على قرار النائب العام بتنفيذ ذلك المرسوم وعلى الكشف المرافق له أن اسم الطاعن أدرج فيه بوصف كونه ممن شملهم العفو بالنسبة إلى الجريمة موضوع طعنه ، فإنه يكون من المتعين نقض الحكم الصادر بإدانته والقضاء ببراءته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الأستاذ سعد فهمى مجد بأنه باعباره رئيس التحرير المسئول لجريدة الكتلة — أولا — قذف علانية فى حق الأستاذ مجد فؤاد سراج الدين

وزير الداخلية بأن أسند إليه كذبا وبسوء قصد واقعة لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وذلك بأن نشر في العدد رقم ١٦٦٢ من جريدة الككلة الذي تم طبعه وتوزيعه على الجمهور أخبارا أسند فيها إلى حضرته أنه وافق على منح إعانة قدرها ستة آلاف جنيه لجريدتي صوت الأمة والنداء من المصروفات السرية وأنه وضع تحت تصرف هيئة سكرتارية مجلس الوزراء مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من المصروفات السرية . ثانيا — نشر بسوء قصد وعلانية أخبارا كاذبة من شأنها أن يلحق ضررا بالصلحة العامة، وذلك بأن أذاع في العدد رقم ١٦٦٢ من جريدة الككلة الذي تم طبعه وتوزيعه على الجمهور أخبارا كاذبة أسند فيها إلى حضرة وزير الداخلية أنه وافق على منح إعانة قدرها ستة آلاف جنيه من المصروفات السرية . وطلبت محاكمته أمام محكمة الجنايات بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ والمواد ١٧١ و ١٨٨ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات .

وقد ادعى الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١٧١ و ١٨٨ و ١٩٥ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١/٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة الأستاذ سعد فهم محمد بغرامة قدرها خمسون جنيها وأعطته من المصاريف الجنائية وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على بدل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى فى المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

إلى ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الثانية منه على أن يران النائب العام في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم ، ولما كان يبين من الاطلاع على قرار النائب العام بتنفيذ ذلك المرسوم المنشور بالوقائع المصرية بالمدد غير الاعتيادي رقم ١٤٨ مكرر الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وعلى الكشف المرافق له والمنشور أيضا بذلك العدد من الجريدة الرسمية أن اسم الطاعن أدرج فيه بوصف كونه ممن شملهم العفو بالنسبة إلى الجريمة موضوع هذا الطعن — لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى العقوبة المحكوم بها على الطاعن والقضاء ببراءته مما أسند إليه ، ولا محل بعد هذا للتعرض لوجه الطعن المقدم من النيابة إذ هو وارد على مقدار العقوبة المحكوم بها .

جاسة ٣ من مارس ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ؛ وحضرات المستشارين مصطفى حسني
وحنين داود وأيس غالي ومصطفى كامل أعضاء .

(٢١٦)

القضية رقم ١٢٦٩ سنة ٢٢ القضائية :

(١) استئناف . تشديد الحكم الاستثنائي عقوبة القرامة المحكوم بها دون أن يذكر فيه أنه
صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه فيما قضى به من تشديد .

(ب) اثبات . رغب الخبز على ردة خشنة . القانون لا يفرض دليلا معينا لإثبات
هذه الجريمة .

١ - إذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة القرامة
المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة
خلافًا لما تنص به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز
تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة إلا بإجماع
آراء قضاة المحكمة ، فإن هذا الحكم يصبح باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة .
لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون ، ويكون لمحكمة النقض
طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم
من تلقاء نفسها .

٢ - إن القانون لم يفرض دليلا معينا لإثبات جريمة رغبة الخبز على ردة
خشنة . وإذن فما دام الحكم قد أثبت على المتهم ما شاهده ضابط مباحث

وزارة التكوين مخبزه من أن الخبز يرغف به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من المنخل رقم ٢٥ ، كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر ، فإن ما يشير به الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها ، لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه استعمل في رغف الخبز ردة خشنة غير مطابقة للأوصاف القانونية وطلبت عقابه بمواد القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٤٥ ومحاكمة سوهاج الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جزيئات مصرية . فاستأنفت النيابة . ومحاكمة سوهاج الابتدائية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مبلغ ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون — لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأخير الحكم المستأنف القاضي بالغرامة .

ولا مصلحة للطاعن بعد ذلك مما يثيره في طعنه من خطأ الحكم المطعون فيه من عدم تطبيق القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ على واقعة الدعوى وهو الذى جعل العقوبة المقررة للجريمة الغرامة فقط دون الحبس — أما ما يقوله في طعنه أيضا من أنه كان من الواجب ضبط عينة من الردة التى بنخبه لتحليلها حتى يصح ثبوت الجريمة في حقه فهو مردود بأن القانون لم يفرض دليلا معيناً لإثبات هذه الجريمة وقد أثبت الحكم المطعون فيه عليه ما شاهده ضابط مباحث وزارة التموين بنخبه من أن الخبز يرغف به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من المنخل رقم ٢٥ كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ؛ وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وآيس غالى ومصطفى كامل .

(٢١٧)

القضية رقم ١٢٧٣ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) غرفة الاتهام لها سلطة تحييص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي .
الطعن في أوامرها . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون .

(ب) قاضى التحقيق . له سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب
الخصوم سماعهم . غرفة الاتهام . لها بمقتضى المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من
قانون الاجراءات الجنائية تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكميل عند إحالة
الدعوى إليها من قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس
الاحتياطى أو فى الاستئنافات التى يردها الخصوم أو فى الأوامر الصادرة لها بالإحالة
من قاضى التحقيق .

١ — إن المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن
الذى خولته المادة ١٩٣ للنائب العمومى وللجنة عليه ، وللدعى بالحقوق المدنية
فى قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، على حالة الخطأ فى تطبيق
نصوص القانون أو تأويلها ، وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه
إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل
كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ،
وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر
أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى — إذ نصت على ذلك فإنها تكون قد أضفت
على غرفة الاتهام سلطة تحييص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات
والنفي دون أن تكون سلطتها فى الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة
دون غيره .

٢ - إن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الاجراءات الجنائية سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة ، كما خول في المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ لغرفة الاتهام تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكميلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخدم أو في الأوامر الصادرة لها بالأحالة من قاضى التحقيق . وإذن فالنعي على أمر غرفة الاتهام الصادر بتأييد أمر قاضى التحقيق بأن لاوجه لأقامة الدعوى ، بأنه خالف القانون إذ لم يجب الطاعن إلى سماع الشهود في طلب مقدم منه لقاضى التحقيق وفي استئنافه أمام غرفة الاتهام ، لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه اشترك مع باقى المتهمين بطريق الاتفاق والتحريض على قتل عنانى أحمد عواد مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك سلاحا ناريا وآلات حادة "بلط وسكينا وعصيا" وكنوا للجنى عليه في طريقته وهو خارج من نقطة بوايس كفور نجم حتى إذا ما مر بهم اعتدوا عليه وأطلق المتهم الأول عيارا ناريا فأحدثوا به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تمت بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ قرر قاضى التحقيق بأن لاوجه لأقامة الدعوى قبل المتهم . فاستأنف المدعى بالحق المدنى أحمد عواد مجد هذا الأمر أمام غرفة الاتهام . سميت غرفة الاتهام هذا الاستئناف وقضت بتأييد الأمر المستأنف . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يأخذ على الأمر المطعون فيه أن غرفة الاتهام بتأييدها أمر قاضى التحقيق الصادر بالأوجه لأقامة الدعوى على المطعون ضده قد تجاوزت حدود سلطتها إذ أنها سلطة تحقيق وليس لها أن تبحث ماذا كان مدانا أو توجد

أدلة قاطعة ضده ويجب أن يقتصر بحثها على احتمال إدانته أو وجود شبهات أو دلائل ضده ، وأنه أيضا أخطأ في تطبيق القانون إذ أن الطاعن قدم مذكرة لقاضى التحقيق طلب فيها تحقيق وقائع معينة وسماع شهود وجدد هذا الطلب في استئنافه أمام غرفة الاتهام ولم يرد أيهما على هذا الطلب ولم يجبه ، وأخيرا أن غرفة الاتهام تصدت لتقدير الأدلة في تهمة الاشتراك بطريق التحريض والمساودة واعتبرت الأدلة الموجودة في الدعوى غير كافية على قيام التحريض والاتفاق مع أن كفاية الأدلة لقيام التحريض والاتفاق من صميم اختصاص محكمة الموضوع فيكفى لقيام التحريض استعمال الشريك ماله من الصولة على الفاعل أما الاتفاق فانه حالة نفسية داخلية تتوافر بتلاقي إرادتين أو أكثر ولا تظهر بعلامات خارجية ، فغرفة الاتهام إذ تعرضت للأدلة والقرائن على قيام التحريض أو انعدامه أو على ثبوت الاتفاق أو انعدامه تكون قد تجاوزت حدود سلطتها وأولت القانون تأويلا خاطئا .

وحيث إنه عن الوجهين الأول والثالث فإنه لما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي خولته المادة ١٩٣ للنائب العمومي وللمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها، ولما كانت المادة ١٧٩ من نفس القانون إذ نصت على أنه إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترحمت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات... وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بالالاء وجه لإقامة الدعوى، إذ نصت على ذلك فإنها قد أضفت على غرفة الاتهام سلطة منحىص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاثبات والنفى دون أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره. ولما كان ذلك، وكان الواضح من الأمر المطعون فيه أن غرفة الاتهام قد أعملت حكم القانون في أداء وظيفتها فان ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث أن ما يعيبه الطاعن على الأمر المطعون فيه من أنه خالف القانون إذ لم يجبه إلى سماع الشهود في طلب مقدم منه لقاضي التحقيق وفي استئنافه أمام غرفة الاتهام ، ما يعيبه على الأمر المذكور في هذا الشأن مردود بأن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الإجراءات سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة ، كما خول في المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ لغرفة الاتهام تقدير ما إذا كان هناك محل لأجراء تحقيق تكميلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يجيز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ؛ وبحضور حضرات المستشارين ابراهيم خليل
دواسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحنان داود أعضاء .

(٢١٨)

القضية رقم ٧٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

نقص - عدم إيداع الحكم موقعا عليه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره . لا يكون
إثباته إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجوده بعد انقضاء
هذه المدة .

لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إيداع الحكم موقعا عليه في خلال
الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إثباته إلا عن طريق الحصول على شهادة
من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم مختوما في قلم الكتاب بعد انقضاء
هذه المدة . فإذا كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة فإن ما يثيره من بطلان الحكم
لحذا السبب لا يكون مقبولا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة كلاما من : ١ - لدى السيد السخن و ٢ - رمضان
عبد المعطى حسن الطويل (الطاعنين) و ٣ - محمود عبد المعطى الطويل
و ٤ - عبد العزيز قطب السخن و ٥ - عبد المعطى حسن الطويل و ٦ - عبد العزيز
بيومى السخن بأنهم : المتهمان الأول والثاني قتلا فريد عبد المجيد فرحات عمدا
مع سبق الاصرار والترصد بأن كما له في طريق مروره وبمجرد أن بصرا به انها لا

ضربا بالعصى على رأسه وأذنه وأنته قاصدين بذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهمون من الثالث للآخر : اشتركوا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر وذلك بأن اتفقوا معهما على قتل المجنى عليه وصحبوهما مسلحين بالعصى الغليظة إلى محل الحادث وانتظروا مرور المجنى عليه وخرجوا عليه من مكانهم يشدون أزر المتهمين الأول والثاني ويجرد أن بصر المتهم الثالث بالسيارة التي تقل المجنى عليه طلب إلى المتهمين الأول والثاني أن يتقدما الصفوف فانهالا عليه ضربا وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٤٠-١٩٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، وقد ادعى لطفى عبد المجيد فرحات بصفته وصيا على قصر المرحوم فريد عبد المجيد فرحات وهم عزيزة ونوال وكمال بحق مدنى قبل جميع المتهمين متضامنين وطلب أن يحكم له بقرش صاع مؤقتا . ومحكمة جنايات بنها قضت عملا بالمادة ٢/٢٢٦ من قانون العقوبات — بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني أولا — بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وإلزامهما بأن يدفعتا متضامنين للادعى بالحق المدنى قرشا صاعا واحدا عن سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وذلك على اعتبار أنهما ضربا فريد عبد المجيد فرحات مع سبق الإصرار والترصد ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وثانيا — ببراءة كل من محمود عبد المعطى الطويل وعبد العزيز قطب السخن وعبد المعطى حمدن الطويل وعبد العزيز بيومى السخن مما أسند إليهم ورفضت الدعوى المدنية قباهم . . فظمن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه يشوبه البطلان لخلوه من تاريخ التوقيع عليه ، وأن هذا مضافا إلى حصول إيداع الحكم بعد الميعاد

القانونى بحول دون مراقبة محكمة النقض لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب التوقيع على الحكم قبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وإلا كان باطلا .

وحيث إنه لما كانت عدم إيداع الحكم موقعا عليه فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إثباته — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم مختوما فى قلم الكتاب بعد انقضاء هذه المدة ، وكان الطاعنان لم يقدموا تلك الشهادة فان ما يثيرانه من بطلان الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة أحمد محمد حسن رئيساً، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن
وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢١٩)

القضية رقم ١٣٤١ سنة ٢٢ القضائية :

إشكال فى تنفيذ حكم بإغلاق محل . رفضه . لإثبات الحكم الذى رفضه أن رخصة المحل ليست
باسم المستشكل . لا صفة للمستشكل فى رفع الإشكال . رفضه صحيح .

إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الإشكال فى تنفيذ حكم بإغلاق
محل قد أثبت أن رخصة المحل الذى يستشكل الطاعن فى الحكم الصادر بإغلاقه
ليست باسم المستشكل وإنما هى باسم الذى حرر ضده محضر المخالفة وصدر عليه
الحكم بالامرامة والإغلاق فإن إجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعن
صفة فى رفع هذا الإشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليماً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بمعوض صليب بأنه لم يتم الاشتراطات الصحية المطلوبة
منه فى محله (حلقة أسماك) الميينة بالمحضر والمرخص له بإدارته . وطلبت عقابه
بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من اللائحة
التنفيذية . ومحكمة بندر بنى سويف الجزئية قضت فيها حضورياً عملاً بمواد
الاتهام - بتغريم المتهم خمسين قرشاً والقلق على مصاريفه . فاستأنف
ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت فيه حضورياً بتأييد الحكم المستأنف
بلا مصروفات جنائية . استشكل حافظ حسن حسين فى هذا الحكم

وبنى إشكاله على أنه هو المالك والمدير ولم يعلن بالاشتراطات المطلوب تنفيذها وأن الرخصة مستخرجة باسم معوض صليب المحكوم عليه وبعد أن نظرت المحكمة المشار إليها قضت فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وإلزام رافعه بالمصاريف. فاستأنف المستشكل وبعد أن نظرت محكمة بنى سوين الابتدائية هذا الاستئناف قضت فيه بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الإشكال المقدم من الطاعن . قد خالف القاعدة القانونية المقررة من أن الأحكام لا تكون حجة على غير من كانوا طرفا في الخصومة . وقد صدر الحكم بالإغلاق ضد معوض صليب ، فهو ليس بحجة على الطاعن . وكان يتعين على المحكمة أن تقضى بوقف تنفيذه ضده . كذلك طلب الطاعن من المحكمة سؤال محرر المخالفة عما إذا كانت الاشتراطات الصحية المطلوبة داخلة في نطاق الرخصة القائمة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب مع أهميته .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر بإغلاقه ليست باسم المستشكل ، وإنما هي باسم معوض صليب الذي تحرر ضده محضر المخالفة ، وصدر عليه الحكم بالغرامة والإغلاق فإن إجراءات المخالفة تكون صحيحة ، ولا تكون للطاعن صفة في رفع هذا الإشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليما ، كما أن ما يشير به الطاعن خاصة بما طلبه من سؤال محرر المخالفة عن الاشتراطات المطلوبة ومدى انطباقها على الرخصة ، لا جدوى من ورائه ، إذ أن الطاعن لا شأن له بالرخصة ولا بالمخالفة وقد فصل حكم المخالفة في أمر هذه الاشتراطات وعاقب المخالف لعدم قيامه بها . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيना رفضه .

(٢٢٠)

القضية رقم ١٣٥٠ سنة ٢٢ القضائية :

محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى استكمالها أو لزوما لإجرائه .

إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الدعوى من واقع أوراقها وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إحرازه أو ما ترى هي لزوما لإجرائه . فإذا كانت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت من حضر من شهودها في حضور الطاعن دون أن يطلب منها سماع شهود آخرين أو يتمك بضم القضية التي طلب ضمها أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب أو الرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه شرع في سرقة الدويان المينة الوصف والقيمة بالمحضر لمصلحة السكك الحديدية وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو شعور البوليس المالكى به وضبطه متلبا . وطلبت عقابه بالمواد ٣٢١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . فاستأنف المتهم . ومحكمة معمر الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع ، إذ طالب بلسان محاميه ، أن تصرح له المحكمة بإعلان شهود قفى ، وأن تقرر بضم

قضية يرشد عنها ، فلم تستجب المحكمة لأى الطالبين ، وقضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها دون أن تشير الى ما طلبه أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن كان قد طالب من محكمة أول درجة التصريح بإعلان شهود نفى وضم القضية رقم ٨٠ سنة ١٩٥٠ بولاق فأجابت الدعوى بجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ ، وفيها سمعت المحكمة شهادة من حضر من الشهود ، وناقشهم لدفاع ، دون أن يطلب سماع شهود آخرين ، أو يتمسك بضم القضية التى سبق التقرير بضمها ثم أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى ، فلما استأنف الطاعن قال الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية إن لديه شهودا يطلب سماعهم ، فواجهته المحكمة بأن الشهود سمعوا بمحكمة أول درجة فقال إنه يطلب سماع شهود نفى ، يشهدون بوقائع يستفاد منها أن المتهم برئ ، ثم طلب ضم قضية يرشد عنها ، فرفضت المحكمة تأجيل الدعوى وقضت بتأييد الحكم المستأنف ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى فى الدعوى من واقع أوراقها وهى غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هى لزوما لإجرائه ، لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت من حضر من شهودها فى حضور الطاعن دون أن يطلب منها سماع شهود آخرين أو يتمسك بضم القضية التى يريد ضمها ، فان المحكمة الاستئنافية لا تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب أو بالرد عليه ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(٢٢١)

القضية رقم ١٣٦١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . غش البضاعة . قصور في التسليم . مثال .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمه عرضه للبيع مياه غازية مغشوشة وضارة بصحة الانسان مع علمه بذلك مستندا في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين مادية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصبح التول في حقه إنه يستطيع بخبرته وتخصصه في الصناعة إدراك وجودها ، فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر عناصر الجريمة متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع مياه غازية مغشوشة وضارة بصحة الانسان مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٣/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة جنح بنها الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيات والمصادرة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف . ومحكمة بنها الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاديف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا عن إثبات علمه بغش المياه الغازية وفي بيان ماهية الرواسب التي أخذه بوجردها فيها مع أنه لايد له في صنعها لأن المصنع مديرا يشرف على صناعتها فيه .

وحيث إن الحكم الماطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع مياه غازية مفسوشة وضارة بدحة الانسان مع علمه بذلك قد استند في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وعلى خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول في حقه إنه يستطيع بخبرته وتخصصه في الصناعة إدراك وجودها في المياه الغازية التي دانه الحكم بعرضها للبيع — لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان توافر عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن وتقض الحكم دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٩ من دارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حفرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيس : بحضرات المستشارين مصطفى حسن ومحمود
أبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٢٢)

القضية رقم ١٣٦٩ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات قضية تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . عررها عن غرفة الاتهام
وتقرر هذه الغرفة إحالتها إلى محكمة الجنايات . إجراءات صحيحة .

مادام المتهم قد أعلن بتقرير الاتهام وبثبينة الشهود في ظل القانون القديم .
فذلك مفاده أن القضية قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية .
وإذا كانت غرفة الاتهام يقتضى هذا القانون قد حلت محل قاضى الإحالة
فأد بعثت هي وحدها المختصة بنظر القضية ، فإنهم إذا قررت إحالة هذه القضية
إلى محكمة الجنايات لا يكون ثمة خطأ في هذه الإجراءات ، بل تكون لإجراءات
قد تمت صحيحة وفقاً للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عبد الجواد سيد مصطفى عزام بنأس
على رأسه فأحدث به الإصابات الموضحة في تقرير الطبي والتي نشأت عن كل
منهما عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقع للخ
تبعمله أكثر تعرضاً للتأثر بالإصابات والصدمات الخفيفة التي ما كانت تؤثر عليه
وهو محمى بالعظم وتجمعه أيضاً أقل احتمالاً للعمل وأمراضه لمضاعفات خطيرة كالصرع
والجنون والالتهابات السحائية والنخية ومما قلل من كفاءته على العمل بنحو ٤٠٪
مناصفة بينهما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته

بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . وذلك في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأعلن المتهم بقرار الإحالة وبتمائة الشهود في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، ولما لم يصدر قاضي الإحالة قراره في القضية حتى أصبحت غرفة الاتهام هي المختصة بإحالة الجنايات إلى محكمة الجنايات بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية الذي وجب العمل به اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فقد أحيات الأوراق إلى غرفة الاتهام وهذه أحالت القضية إلى محكمة الجنايات في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقد ادعى عبد الجواد سيد مصطفى عزام المجنى عليه بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ خمسمائة جنيهه على سبيل التعويض والمصاريف وأتعاب المحاماة . ومحاكمة جنايات بنها قضت فيها - حضوريا عملا بمادة الاتهام بمداخلة المتهم عبد الرحمن محمد عبد ربه بالسجن لمدة ثلاث سنين وبالزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني عبد الجواد سيد مصطفى عزام مبلغ ٢٠٠ جنيه مائتي جنيهه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش . مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

... حيث إن الوجه الأول من أرجح الطعن قد بنى على أن النيابة العمومية أرسلت الأوراق إلى قاضي الإحالة ، ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية عادت فأرسلتها إلى غرفة الاتهام فأحالتها إلى محكمة الجنايات وأن هذا الإجراء مخالف للقانون إذ كان يجب على النيابة أن ترسل الأوراق إلى قاضي التحقيق وهو الذي يتولى إحالتها إلى غرفة الاتهام إذا رأى لذلك وجها ، وأنه ترتب على ذلك أن فوت على الطاعن درجة من درجات التحقيق .

وحيث إن وكيل الطاعن سلم في مرافعته بالجلسة أن المتهم أعلن بتقرير الاتهام وبتمائة الشهود في ظل القانون القديم مما مفاده أن القضية قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت غرفة الاتهام بمقتضى هذا القانون قد حلت محل قاضي الإحالة فأصبحت هي وحدها المختصة بنظرها . ولما

كان ذلك وكانت غرفة الاتهام قد نظرت الدعوى وقررت بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة وفقاً للقانون .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني من طعنه إن الحكم قد شابته التقصير . لأنه اعتمد في إدانته على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وعلى شهادته بالجلسة وأنها تعززت بالتقرير الطبي وبالرجوع إلى أقوال المجنى عليه بحضور الجلسة يتضح أنه قرر أن الطاعن ضربه بسن الفأس مرتين على رأسه ، كما تبين من التقرير الطبي أن به كسرين مصحوبين بجرحين رضيين وأن هاتين الإصابتين تنجمان من التصادم بجسم راض ثقليل يجوز أن يكون سن الفأس ، وعلى ذلك يكون التقرير الطبي مناقضاً لأقوال المجنى عليه ولم تنبئه المحكمة إلى هذا التناقض ولم تشر إليه في أسباب الحكم مما يجعله مشوباً بالتقصير والتخاذل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ” إنها تتحصل في أنه في ليلة ٩ يونيه سنة ١٩٥١ الموافق ٥ من رمضان سنة ١٣٧١ بناحية أجهور الصغرى مركز قليوب حصل نزاع بين المتهم عبدالرحمن محمد عبد ربه وفريقه من بعض أقاربه وبين المجنى عليه عبد الجواد مصطفى وشقيقه بسيوني ومصطفى على الرى إذ كان فريق المتهم يروى أرضه وقد حل دور المجنى عليه في الرى وأراد أن يحل مواشى المتهم من التابوت فحصلت مشاجرة بين الفريقين حوالى الساعة التاسعة مساءً اعتدى فيها المتهم على المجنى عليه بأن ضربه بفأس على رأسه ضربتين نشأت عن كل منهما عادة مستديمة يستحيل برؤها “ ولما كان الحكم قد استخلص أيضاً في نهايته أن الطاعن ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه ضربتين وأن أحداً غير المتهم لم يضربه على رأسه وأن ذلك قد تعزز بالتقرير الطبي الشرعى الثابت به أن الضرب حصل بآلة ثقلية كالفأس وأنه قد نشأ عن هاتين الإصابتين العاهتان الموضحتان بالتقرير الطبي ، وكان الحكم قد أفاد بذلك أن ما ثبت لديه هو أن الضرب حصل بالفأس متفقاً عن قول المجنى عليه من أن الضرب حصل بسنهما — لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون بذلك قد أخطأ أو تناقض .

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن قد بنى على أن المحكمة استندت في حكمها إلى واقعة لا أثر لها في الأوراق وهي أن الحكم اعتمد في إمكان رؤية المجنى عليه لاتهم على وجود ضوء القمر مع أن الشهود قد أجمعوا على أن الظلام كان حالكا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص رؤية المجنى عليه لاتهم من تلاحمهما أثناء الاعتداء وما أثبتته من شهادة شيخ الخفراء من أن الرؤية كانت ممكنة عن قرب . ولما كان ما ذكرته المحكمة من انبعاث نور القمر في ليلة صائفة وفي وقت كان القمر مضيئا يتفوق مع ما أثبتته في بيانها لواقعة الدعوى من أن الحادث وقع في الساعة التاسعة مساء من يوم ٥ من رمضان وما هو معروف للكافة من أن القمر عادة لا يكون قد غرب بعد في هذا الوقت وفي مثل هذا اليوم من الشهور القمرية ، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الالتماع على غير أساس ويتعين رفضه وضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل وسماء تولى
مجدي ومسطفي حسن وحسن داود أعضاء .

(٢٢٣)

القضية رقم ٥٠٨ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . دقه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى . التحدى في صدد قبوله بما جاء
في قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل .

إذا كانت النيابة العامة قد استأنفت حكم محكمة أول درجة قبل العمل بقانون
الإجراءات الجنائية في ظل قانون تحقيق الجنايات المنفي الذي كان يطلق حق النيابة
في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنع ، فلا يجوز التحدى في صدد قبوله
بقانون الإجراءات الجنائية الذي عمل به من بعد ، إذ القاعدة أن كل إجراء
تم صحيحا في ظل قانون معمرول به يبقى صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل
محمد كامل عيسى وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياطه وعدم مراعاته اللوائح
بأن قاد سيارة دون أن يستعمل جهاز التنبيه ودون أن يتبين خلو الطريق أمامه
فصدم الحنجى عليه حيث كان يسير أمامه محاذيا الرصيف الأيمن فأحدث به
الإصابات الموصوفة بالتمزير الطبى الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه
بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى والد الحنجى عليه كامل محمد عيسى
وأمينه حسن عبد الرحيم بحق مدنى قبل المتهم وطلبا القضاء لها عليه بمبلغ ألف جنيه
تعويضا . ومحكمة جناح العطارين الجزئية نظرت هذه الدعوى ثم قضت فيها

حضوريا ببراءة المتهم وأعفته من المصاريف الجنائية ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بالمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المدعيان بالحق المدني كما استأنفته النيابة ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيها حضوريا — عملا بمادة الاتهام — بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيهاً وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مائتين وخمسين جنيهاً والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وذلك عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ في القانون إذ قبل استئناف النيابة لحكم محكمة أول درجة الناضى ببراءة الطاعن مع أنه غير جائز لأن النيابة لم تكن قد طلبت منها الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بفرامة تزيد على خمسة جنيهاً ، وأنه يترتب على ذلك أن يكون الحكم للمدعين بالحق المدني بالتعويض استئنافياً غير صحيح في القانون مادام الحكم الابتدائي صدر نهائياً بالبراءة ، وأن الحكم المطعون فيه أخطأ كذلك في القانون لأنه — مع إسناده إلى والدي المجنى عليه التقصير والإهمال بتركه على حداثة سنه يهيم في الطريق معرضاً للخطر — قد قضى لها بتعويض من وفاة ولدهما ، وأضاف الطاعن أنه تمسك لدى المحكمة بأن أقوال الشاهد وايم يسي ميخائيل في محضر البوليس الذي حرر بنقطة المستشفى محرفة ولم تنقل فيه بأمانة وأن ما رواه أمام النيابة وبالجلسة هو الحقيقة كما أن حكامدار نقطة بوليس المستشفى ليس مختصاً بسؤال الشهود وهو ممنوع من ذلك بنقطة قضى أوامر من حكمدارية الاسكندرية فضلاً عن أن محرر المحضر هو أومباشي بتلك النقطة مما يجعل محضره باطلاً ولا يعند بما أثبت فيه ، وأضاف الطاعن أيضاً أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ دانه بأنه عدم المجنى عايه بسيارته من الخلف ولم يصطدم هو بها استناداً إلى أقوال الطبيب الشرعي مع أن أقواله ترجيحية لا قطعية وهي تحمل حدوث الإصابة من اصطدام السيارة بالمجنى عايه

من الخلف كما تحتل حدودها من اصطدام المجنى عليه بجانب السيارة عند خروجه من الطريق الفرعى إلى الطريق الرئيس الذى كانت تسير فيه . وأن فيما قرره الطبيب الشرعى من أن السيارة لم تمر على جسم المجنى عليه ما يؤدى إلى استبعاد احتمال الإدانة وأن القول بعكس ذلك يكون خطأ فى الاستناد - وأن المحكمة أخأت بدفاعه إذ رفضت طلبت الانتقال للمعاينة مع أنه كان كفيلا برفع الغموض المسائل فى الأوراق والملابس الناشئ عما ذكرته المحكمة عن بعد السيارة عن مفترق الشارعين بثلاثة أمتار دون أن تذكر شيئا عن بعد مؤخرتها عن هذه المفترق . وأن الحكم قصر عن استعراض شهادة الضابط الذى أجرى المعاينة مع أن فيها ما يدل على أن الطاعن عندما شاهد المجنى عليه خارجا مندفعاً من المفترق بدأ فى استعمال القرملة لإيقاف السيارة وأوقفها وحدث اصطدام المجنى عليه بها وذلك الوقت ، وأن الحكم لم يستعرض الرسم الكروى الذى أشار إليه مع أنه لم يعزو أقوال الضابط الذى قام بالمعاينة كما أن ما ذكره الحكم من وجود دماء بالعبلة الأمامية للسيارة يؤكد دفاع الطاعن ولا ينال منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة اندعى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها - ولما كان يبين من الحكم أن النيابة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة بتاريخ ١٢ يوليوسنة ١٩٥١ قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية وفى ظل قانون تحقيق الجنايات الذى كان يطلق حق النيابة فى استئناف الأحكام الصادرة فى الجناح، وكان كل إجراء تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً لما يترتب عليه أن استئناف النيابة لحكم محكمة أول درجة فى ذلك التاريخ يظل قائماً لم يتأثر بما فرضه قانون الإجراءات الجزائية عند العمل به من قيود على حق النيابة فى استئناف الأحكام - ولما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض عند القضاء فى الدعوى المدنية لما وقع من والدى المجنى عليه من خطأ وأدخله فى اعتباره عند تقدير التعويض بقوله : "إن المدعين بالحق المدنى قد ساهما فى الخطأ إذ تركا طفلهما المجنى عليه فى الطريق وحده معرضاً لأخطاره

وهو لم يشب عورده ولم ينضج إدراكه وتميزه ، والمحكمة مراعية لهذه الظروف
تقدر للدعين كتمويض عن الضرر الذي أصابهما مبلغ مائتين وخمسين جنيهاً .
وكان مسالك الحكم في ذلك يتفق مع القانون — ولما كانت العبرة في المحاكمات
الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحاكم في جلساتها وكان القانون لم يشترط
رفع الدعوى في المنع أن يكون مسبوقاً بتحقيق وكان للمحكمة مع ذلك أن تكون
عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى بما في ذلك محضر الاستدلال التي
يحررها رجال البوليس من مأموري الضبطية القضائية ومنهم رؤساء نقط البوليس
ومساعدوهم مادام أنها كانت مطروحة للبحث وأتيح للتم فرص مناقشتها
والرد عليها ولم يطمئن في صحة ما اشتملت عليه . كما لا تريب أياها إذا هي اقتنعت
بصحة ما قاله الطبيب الشرعي على سبيل الترجيح ما دامت قد رأت أن ما رجمه
هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأداتها المطروحة أمامها — ولما كان الحكم
قد ذكر مؤدى شهادة الضابط الذي أجرى المعاينة بما تضمنته من بيان المسافة
بين مؤخر السيارة ومفرق الطريقين بما يرفع اللبس الذي ادعاه الطاعن وأشار
كذلك إلى ما تبين للمحكمة من الرسم التخطيطي لمكان الحادث — وكانت المحكمة
قد تعرضت لطب الانتحال لمعاينة مكان الحادث وردت عليه رداً كافياً بأنه
غير متبع وعدم الجدوى إذ أنه فضلاً عن أن مكان الحادث قد وصفه المحقق
وصفاً دقيقاً في محضره فإنه أرفق به رسماً كروياً لهذا المكان بين فيه جميع التفاصيل
والمقاسات والأوضاع والإنجازات والآثار المترتبة على الحادث وبداهة أن إعادة
المعاينة لن تتم إلا على ضوء هذه البيانات والتفاصيل . ولما كانت المحكمة غير مكلفة
بتتبع الدفاع في كل جزئية يثيرها من وجوه دفاعه الموضوعي ما دام لرد عليه
مستفاداً من قضائها بالإدانة للأدلة التي بينتها — لما كان ذلك فإن ما ينعاه
الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه ، موضوعاً .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومصطفى حسن وأنيس قالي ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٢٤)

القضية رقم ٩٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) عمل . كلمة " العقاب " التي وردت في الأمرين ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠
اللاحقين للأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . قصد الشارع منها . الجزاء الذي نصت
عليه المادتان السابعة والثانية من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والذي أحالت إليه
المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ . وجوب القضاء بالزام
المخلف بدفع فرق الأجر أو العلارة المستحقها علاوة على العقوبة الجنائية .
- (ب) محكمة استئنافية - قضاء محكمة الدرجة الأولى بفرق العلارة . تحديد المحكمة الاستئنافية
لهذه الفروق وتعيين مستحقها . لا تتجاوز منها لفظها .

١ - إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة
منه على أنه " يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر مفتشو
مصلحة العمل والموظفون الذين ينتدبهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض
ويكرن لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل
مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة
البيانات الواردة فيها " كما نص الأمر في المادة الثامنة على أن " كل مخالفة
لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن
خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها وتقضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء
نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلارة المستحقها " . ولما عدل الأمر
العسكري المذكور بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه
على أنه " تطبق فيما يتعلق بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر

وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ وتسرى الأحكام الأخرى المقررة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر“ وقد ظل الأمران سائفاً الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بالمادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنشأ قواعد بعضها معدل والآخر مكمل للأحكام الواردة بالأمرين سائفاً الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه على نص حرفي لنص المادة السادسة من الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة الإشارة إليه بجاء صريحاً في وجوب تطبيق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تحمل معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل إن الشارع إذ عبر بكلمة العقاب فقد أفاد الجزء الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحاً في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك (أي علاوة على العقوبة الجنائية) ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . وإذن فمضى كان الحكم قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة لمستحقها من العمال التابعين له تطبيقاً لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ .

٢ — إن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف . فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة لكنه جهأها بخ، الحكم الاستئنافي وفصلها ، فإنه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد إلى واقعة جديدة ، بل إنه يكون قد حقق مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المفاضاة مستقبلاً في سبيل تحديد قيمة العلاوة المفضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يصرف لعمال محله المدين عددهم بالمحضر إعانة غلاء المعيشة فروق مرتباتهم طبقا لفتات المنصوص عليها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ٤/١ و ٢٤ من المرسوم ١٠٢ سنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من الأمر ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء المعيشة في المجال الصناعية والتجارية المعدل بالأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ والجدول المرفق به . ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت فيها حضوريا — عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم ألف قرش وبإلزامه بدفع فرق العلاوة لمستحقها وأعفته من المصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة المقررة بها وكذلك بالنسبة لدفع فروق العلاوة لمستحقها على النحو الوارد بمنحى تقرير مفتش مكتب العمل المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ والمبينة تفصيلا بأسباب هذا الحكم بلا مصاريف . طعن الأستاذ الدكتور رمزي سيف المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطرق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقانون إذ قضت المحكمة بفروق العلاوة للعمال دون أن يرفعوا دعوى مدنية بهذه الطلبات وقد كانت المحكمة من تحويل الشارح للحكمة انقضاء بهذه العلاوات دون طاب خاص — أن التشريع صدر أصلا بأمر عسكري ولما كان الادعاء بالطريق المدني أمام المحاكم العسكرية مغلقا فقد وضع النص مخولا لها انقضاء بها تبعا للدعوى الجنائية ، ولما ألغيت تلك المحاكم وانتقل اختصاصها إلى المحاكم العادية تدارك المشرع هذا الاستثناء فأصدر الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ونص في المادة السابعة منه على أنه فيما يتعلق بإثبات الجرائم المخالفة لهذا الأمر وفي العقاب — تطبق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢

وبذلك أفاد أن المقصود هو قصر اختصاص المحاكم الجنائية على العقاب دون التعويض وترك الأمر في التعويض للفوائد المقررة للدعوى المدنية التي يفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية . أما ما قاله الحكم من أن فروق العلاوة ليست من قبيل التعويض فهو قول غير سديد لأن هذه الفروق إنما هي ضرر يصيب العامل من خطأ رب العمل بسبب جريمة يؤثما القانون وأولا وقوع تلك المخالفة لما نشأ حق العامل في هذه الفروق . هذا إلى أن الحكم خالف القانون من ناحية أخرى وهي أن حكم محكمة أول درجة قضى بالعقوبة وبإلزام الطاعن بدفع فرق العلاوة لمستحقها دون أن يحدد هذه الفروق . ولما استؤنف هذا الحكم من الطاعن وحده قصدت المحكمة الاستثنائية إلى تحديد هذه الفروق مقرونة بأسماء مستحقيها . ولما كان الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية من الطلبات إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لأمر لم يكن مطروحا أمام تلك المحكمة يكون قد جاوز السلطة التي خولها القانون وفوت على الطاعن إحدى درجتي التقاضى . ويضيف الطاعن أنه لم يتمكن من إبداء دفاعه أمام المحكمتين بالنسبة لمقدار الفروق أو تعيين المستحقين لها إذ لم تعرض له الأولى أصلا وما كان للثانية أن تتصدى له على ما سلف القول ، وأخيرا يقول إن الحكم جاء قاصرا في بيان الأسانيد التي بنى عليها تقدير الفروق إذ أخذ في ذلك بمقارنة أجور مؤسسة الطاعن بمؤسسات مماثلة أخرى مع وجود فوارق كثيرة من حيث حداثة العهد وعدد العمال في كل مؤسسة مما يجعل المقارنة أساسا غير صالح لمساواة العمال بعضهم ببعض في المؤسسات وإن كانت متمثلة في نوع العمل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن وهي المعاقب عليها بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٠ . ولما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على أنه "يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر مفتش مصلحة العمل والموظفون الذين يتدبرهم وزير الشؤون

الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها كما نص الأمر في المادة الثامنة على أن "كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ، ولا تزيد على خمسين جنيها وتقتضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها". ولما عدل الأمر العسكري المذكور بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على أنه "تطبق فيما يتعلق بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٨ و ٧ من الأمر رقم ٣٥٨ وتدرى الأحكام الأخرى المقررة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر". وقد ظل الأمران سائغا الذكر معمولا بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بالمادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأنشأ قواعد بعضها معدل والآخر مكمل للأحكام الواردة بالأمرين سائغا الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه على نص حرفي لنص المادة السادسة من الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة بالإشارة إليه بخاء صريحا في وجوب تطبيق أحكام المادتين ٨ و ٧ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تحمل على معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد به قانون العقوبات بل إن الشارع إذ تبر بكملة العقاب فقد أفاد الجزاء الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحا في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك (أى علاوة على العقوبة الجنائية) ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أزم الطاعن بفرق العلاوة لمستحقها من العمال التابعين له تطبيقا لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ .

وحيث إن ما يقوله الطاعن من تجاوز المحكمة الاستئنافية لسلطانها حين تصدت لتحديد قيمة الفروق وتعيين مستحقيها فمردود بأن الاستئناف وإن كان ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدره مصلحة رافع الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه لم يخرج على هذه القاعدة ولم يتجهد إلى واقعة جديدة إذ أن حكم محكمة أول درجة قد أُلزم الطعن بفرق العلاوة ولكنه جهلها بخفاء الحكم الاستئنائي وفصلها مما يتحقق به مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلا في سبيل تحديد قيمة العلاوة المنضى بها . ولا عمل أيضا لما يزعمه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع إذا كان هو قد قهر دفاعه على المناقشة في مسئوليته عن دفع العلاوة دون التحدث عن مقدار المستحق منها إذ هو الذي ينتهج مسيله في الدفاع ما دام أن قيدها ما لم يحد من هذه الحرية — لما كان ذلك وكان ما يشبه الطاعن في طعنه من فساد المقارنة بين مؤسسته والمؤسسات الأخرى إنما هو مناقشة موضوعية لا تقبل إنزائها أمام هذه المحكمة، فإن هذا الوجه من الطعن يكون أيضا في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ؛ وحضور حضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل أعضاء.

(٢٢٥)

القضية رقم ١ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . الدفع بعلان التحريز . عدم بيان وجه هذا البطلان . رد الحكم على
هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته . زعم الطاعن أنه حدد سبب البطلان في
دفاعه دون أن يكون لذلك سند مما هو ثابت بمحضر الجلسة . طعن على غير أساس .

متى كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية أنه اقتصر على الدفع
ببطلان التحريز دون أن يوضح وجه هذا البطلان ، وكان الحكم قد رد على هذا
الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر
خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصودا لذاته بل المقصود أن يتم التحريز في
حضور المتهم ، وكان . ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفاعه
أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته لا سند له مما هو ثابت بمحضر
الجلسة ، فإن طعنه يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة "حشيشا" بدون مسوغ
قانوني وذلك بقصد الاتجار . وطابت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ب ٦ / ٣٥٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٦ ، ٤٥٦
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت فيها
حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه
٢٠٠ جنيه والمصادرة فاستأنف وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة
الابتدائية دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات ، والمحكمة
المذكورة قضت فيها حضوريا برفض الدفوع المقدمة من المتهم وبصححة
الاجراءات وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في الرد على دفاعه الذي تمسك به في كل أدوار المحاكمة من أن الجلباب الذي ضبط الخدر بحجبه ليس له ولم يكن يرتديه وقت الضبط وقد أيد هذا الدفاع بما قرره الضابط الذي تولى ضبط الواقعة أمام المحكمة الاستئنافية من أن الطاعن لم يكن لابساً الجلباب وقت القبض عليه إلا أن الحكم المطعون فيه إذ تابع حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في التعليل الذي برر به القول أن الجلباب هو له إذ قال إن قصر الجلباب عن طول الجسم لا يدل على أنها ليست لذات الشخص وهذا منه تعليل غير مقبول ، هذا إلى أن الحكم بنى على إجراءات مشوبة بالبطلان لأن تحرير المضبوطات لم يحصل في وجود الطعن بدليل عدم وجود توقيع منه على الأحرار وقد تمسك بهذا الدفاع إلا أن الحكم رد بالقول بأنه تمسك فقط بعدم التوقيع عليها وما قاله الحكم من ذلك مخلف لما هو ثابت بالأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد أدلة سائفة على ثبوتها في حق الطعن ثم تعرض لدفاعه الخامس بالجلباب الذي ضبط الخدر بحجبه فأوضح أن المحكمة استدعت الضابط محرر المحضر وحققت هذا الدفاع وتبين لها ما شهد به الضابط المذكور أن الطاعن كان يلبس الجلباب الذي ضبط به الخدر وقت ضبطه - ومتى كان الأمر كذلك ، وكان من حق المحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من الأدلة التي تطرح أمامها فلا محل لما يشير به الطاعن من جدل في هذا الصدد - أما ما يقوله بشأن بطلان الإجراءات الخاصة بتحرير المحذرات فمردود بأنه يبين من دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية أنه اقتصر على الدفع ببطلان التحرير دون أن يوضح وجه هذا البطلان وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع إذ قال إن الطاعن لم يدفع بأن التحرير تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعته وأن التوقيع ليس متمصوداً لذاته بل المقصود أن يتم التحرير في حضور المتهم ، أما ما يزعمه الطاعن في طعنه من أنه سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحرير تم في غيبته ، ما يقول به من ذلك لا مند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس أيضاً .

وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس من متعينا رفضه موضوعاً .

جاسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى أعضاء .

(٢٢٦)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . قمار . إثبات الحكم أن المتهم أعد غرفتين من منزله للعب القمار وأن الناس يشعرون دون تمييز بينهم . هذا يجعل من منزله محلا عاما يجوز لرجال البوليس دخوله بغیر إذن من النيابة .

مادام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد غرفتين من منزله للعب القمار وضع فيها الموائد وصفت حولها الكراسي ، ويغشى الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث إن من تردد تارة قد لا يتردد أخرى . وأنه يعطى اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب نقودا — فإن هذا الذى تثبته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يغشاه الجمهور بلا تفرق للعب القمار مما يتيح لرجال البوليس الدخول فيه بغیر إذن من النيابة . ولا جدوى لهذا الطاعن مما ينهه على الحكم من أنه اعتبر منزله ناديا مادامت العقوبة التى أوقعها عليه تدخل فى العقوبة المقررة للجريمة التى أثبتتها عليه موصوفة بوصفها الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : فتح النادى المبین بالحضر قبل إبلاغه المحافظة فى لمياء المقرر قانونا . وثانيا : سمح بالعب القمار فى النادى سالف الذكر قبل الحصول على ترخيص خاص من وزارة الداخلية بذلك . وثالثا : عقابه بالمواد ١ ، ١٠ ، ٢٢ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة اللجان الجزئية قضت فيها بحضورها عملاء مواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون

العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنيهات مصرية والمصادرة وبإغلاق المحل لمدة خمسة عشر يوما . استأنف . ومحكمة امكندرية الابتدائية قضت فيه بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش مع أن الأمر صدر بتفتيش منازل ثلاثة بها مساكن عديدة دون تعيين ، ولم يكن موجها إلى الطاعن الذي قش منزله أى اتهام بل كان الاتهام مرجها إلى آخر لا يقيم في المنزل الذي أجرى فيه التفتيش — كما أن أمر التفتيش لم يصدر في تحقيق مفتوح بل صدر بناء على تحريات غير جدية — وأضاف الطاعن أن لعب الميسر في المنازل لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون إلا في أحوال معينة ليست منها حاله وأن الحكم لم يرد على ما دافع به من أنه لا يصدق في حقه أنه أدار ناديا أو سمح بلعب القمار فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش قد قال إن الأمر به صدر بناء على ما ثبت من التحريات والمراقبة من أن المدعو إلياس صابا يدير ناديا لألعاب القمار وأن من الأماكن التي اتخذها مقر له منازل ثلاثة منها منزل الطاعن رقم ٩٢ بشارع عبد المنعم ثم أشار أنه لا حاجة لتكرار بيان هذه الأماكن في الأمر الصادر بتفتيشها مادام هذا الأمر قد عينها بأنها المنازل المبينة بالمحضر . ولما كان الحكم قد أثبت أن منزل الطاعن قد صدر بتفتيشه أمر من النيابة العامة باعتبارها سلطة التحقيق بناء على استدالات جمعها البوليس وعرضها عليها فرأت هي كفايتها لاتخاذ هذا الإجراء وأمرت به ونذبت له مأمورا من مأموري الضبطية القضائية وقد أقرتها محكمة الموضوع على تقدير جدية تلك الاستدلالات وكفايتها لتسويغ تفتيش منزل الطاعن ، وكان ما أثبتته المحكمة من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي بنى عليها الأمر بالتفتيش

هي مما يسوغ السلطة التحقيق اتخاذ هذا الإجراء متى اقتضت بجدية لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس . أما ما يشير من شمول الأمر بمنزل متعددة فلا صفة له فيه مادام الأمر بتفتيش مسكنه قد صدر صحيحا بناء على تهمة موجهة إليه وهي فتحه وإدارته ناديا للقمار يتنقص من منزل لآخر عن غير ما يقضى به القانون . هذا إلى أن الحكم قد أثبت أنه أعد غرفتين من منزله للعب النمار (البوكر) وضع فيهما الموائد وصف حولها الكرسي وأن الناس يغشون داره لهذا الغرض بدون تمييز بحيث إن من تردد ذرة قد لا يتردد أخرى والجماعات التي تلتقي به قد لا تنفك فيه ثانية وأنه يعطي اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب رسما - فإن هذا الذي أثبتته الحكم يحمل من منزل الطاعن محلا عاما يغشاه الجمهور بلا تفریق للعب القمار ، مما يبيع لرجال البوليس الدخول فيه بتأثير إذن من النيابة . ولا تكون جدوى للطاعن مما ينمى على الحكم من أنه اعتبر منزله ناديا مادام الحكم قد أثبت عليه أنه ترك الغير يلعبون القمار في محل أعدده لدخول الجمهور فيه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتت عليه موصوفة بوصفها الصحيح ، لما كان ذلك لأن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار ابراهيم خليل رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى
ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٢٧)

القضية رقم ١٢٨٩ سنة ٢٢ القضائية :

حكم حضورى . شرط اعتباره كذات . إعلان المتهم للجلسة وتسليم الاعلان لشخص آخر . الحكم الصادر ضده يكون غايبا . يجوز له الطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه . وإذن فإذا كان المتهم قد أذن للجلسة وكان ثابتاً بورقة التكليف بالحضور أنه أذن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غايبا ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز سلاحا ناريا يطلق الرصاص « بنندقية » ذات ماسورة مششخنة بدون ترخيص - ثانيا : أحرز سلاحا أبيض « مكيا ذات حدين » بدون ترخيص . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به و ١ و ٨ و ١٢ من القانون المذكور والجدول ا الملحق به . فقرر بذلك ومحكمة جنايات أسيوط قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢٦ من قانون العقوبات بمعاقبته لمتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بمصادرة الأسلحة المضبوطة . فأمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق المنقصر ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم الصادر ضده من محكمة الجنايات هو في الواقع حكم فيافي رغم ما ذكرته المحكمة في أسباب حكمها من أن الطاعن أعلن لشخصه الحضور الجلسة ولم يحضر مع سبق حضوره أمامها وتأجيل القضية واستند الحكم إلى المادتين ٢٣٩ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهذا خطأ من المحكمة في تطبيق نص المادة ٢٣٩ لأنها تستلزم شرطين أولهما أن يعلم المتهم بالجلسة المؤجلة لها القضية وثانيهما أن يتخلف المتهم عن الحضور بدون عذر مقبول ولم يتحقق الشرطان لأن القضية بعد أن نظرت بجملة ١٩٥٢/٢/٢٤ قررت المحكمة تأجيلها لدور مقبل دون تحديد يوم معين يحضر الطاعن فيه ، وأضاف الطاعن إلى ذلك أن المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية تستلزم أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه حتى يجوز لها عند تخلفه بدون عذر أن تقر اعتبار الحكم الذي تصدره حضوريا والطاعن لم يعلن لشخصه بل سلم الإعلان لأحد الحفراء .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها في سبيل تحقيق وجه الطعن - أن الطاعن أعلن للحضور أمام محكمة جنايات أسبوط بجملة ١٩٥٢/٤/٢٧ وثابت بورقة التكليف بالحضور إعلان الطاعن مع شخص آخر يدعى « حسن علي » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن مثل أمام المحكمة بجملة ١٩٥٢/٢/٢٤ ولم يحضر بجملة اليوم بالرغم من إعلانه قانونا ، وكان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم حضوريا رغم عدم إعلان الطاعن لشخصه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الحكم قد صدر في واقع الأمر غيابيا ، ومن ثم كان للطاعن أن يقرر باطعن فيه حين اتخذت ضده إجراءات التنفيذ ولذا يكون الطعن مقبولا شكلا متعينا لأنه موضحا للأسباب آنفة الذكر

جاسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٢٨)

القضية رقم ١٣٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

تموين : متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت بحله العموم طبقا للمادة الثانية من القرار رقم
٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . تقديمه دفترا لا يحتوى إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقا للقرار
١٠٠ لسنة ١٩٥١ . البيانات الواردة بهذا الدفتر لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص
عنها في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . هذا الدفتر لا يقوم مقام الدفتر
الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

إن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية
أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص بالواجب إمسالكه تنفيذ المادة الثانية
من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن
تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ . وإذن فمتى كان المتهم بعدم إمسالك سجل لقيد حركة استخدام
الزيت بحله العموم ، قد قدم أمام المحكمة الاستئنافية دفترا لا يحتوى على حد
وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى
وكيات الحلوى المصنوعة منه وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت
المستعملة ، وكان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض للمادة الزيت
وإجراءات قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجببت مادته الأولى على
أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها والمسئولة عن إدارتها أن يتخذوا
سجلا خاصا ... فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للمصنع شهريا ومكان تخزينها والكمية
المصنوعة يوميا من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته

والكمية المبينة يومياً من كل صنف من الحلوى ، ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعطت أصحاب هذه المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالمدجل المبين في المادة الأولى ، متى كان ذلك وكان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية قد خلا مما يقوله الطاعن من أنه طلب إليها ندب خبير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة فيها واستخراج كمية الزيت المستعملة فيها ، وكان هذا الذى يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر في الدعوى ما دامت البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص بحركة لزيت ولا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون صحيحاً .

الوقائع

انتهت النيابة العامة : ١ - عبد الحميد عبد الجواد . و ٢ - محمد حامى أوليلة (الطاعن) بأنهما : الأول - بصفته صاحب المحل العمومى المبين بالمحضر . والثانى - بصفته مديره المسئول لم يتسكبا سجلاً لقيود حركة استخدام الزيت بالمحل كالمطلوب قانوناً وطابت عقابهما بالمواد ٢٢ و ١/٥٤ من القانون رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة الجنجح المستعجلة قضت فيها بحضور يا عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل منهما ١٠٠ جنيه بلا مصاريف . واستأنف المتهمان . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها بحضور يا براءة المتهم الأول مما أمد إليه وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاثم الثانى . فطعن الأمانة عبد النادر عوده الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه وأخل بحقه في الدفاع ولم يرد عليه فضلاً عن أنه جاء معيباً بالقصور في التسييب .

ومن حيث إن محصل هذه الأوجه الثلاثة أن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ المنشور في الوقائع الرسمية بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ قد نص على أن يقوم مقام الدفتر الخاص الواجب على أصحاب المصانع والمحال العامة حفظه ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية قانونية أو سجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات يمكن أن تؤدي إلى اعتبار البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وأن الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية أن دفتر المحل الخاص بقيد حركة السكر والذي يقوم بإمسكه تنفيذًا للقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ يقوم مقام السجل المطلوب فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بحركة الزيت إذ يمكن تحديد كميات الزيت المستعملة في صنع أصناف الحلوى من أرجوع للبيانات المدونة في الدفتر عن كمية السكر المستعملة وأصناف الحلوى المصنوعة وقد قدم هذا الدفتر للمحكمة الاستئنافية وطالب منها نذب خبير لاستخراج كمية الزيت المستعملة من واقع البيانات الخاصة بالسكر وأصناف الحلوى إلا أن طلبه هذا لم يثبت في محضر الجلسة، وهذا إذا كان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لا يعفى الطاعن من قيد حركة الزيت على غرار الإعفاء من قيد حركة السكر ولكن بالحكم المطعون فيه لم يأخذ بدفاعه ولم يرد عليه ودانته في الجريئة على أسامر اعترافه في التحقيقات بأنه لا يمسك سجلاً خاصاً لقيد حركة الزيت .

ومن حيث إنه لما كان القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إمسكه تنفيذًا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ولما كان الدفتر الذي قدمه الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية لا يحتوي على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منه وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة . ولما كان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجببت سادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها والمسئولة عن

إدارتها أن يتخذوا سجلا خاصا ... فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للصنع شهريا
ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يوميا من كل صنف من الحلوى و... استخدم
من السكر في صناعته والكمية المباعة يوميا من كل صنف من الحلوى، ثم جاءت
المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب هذه المصانع من مريان أحكام الفقرة الثانية
من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين
في المادة الأولى، ولما كان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية خلا مما يقوله
الطاعن من أنه طاب إليها نذب خبير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية
السكر المستعملة فيها واستخراج كمية الزيت المستعملة فيها، ودان هذا الذي
يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئا من وجه النظر في الدعوى مادامت
البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تخص بحركة الزيت ولا تؤدي
بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥، ولما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن في التهمة المسندة إليه
قد اطرح ضمنا أوجه الدناغ التي تقدم بها فإنه يتعين رفض الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه، موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من خمسة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل عيسى ومحمود إبراهيم اسماعيل وأيس غالى أعضاء .

(٢٢٩)

القضية رقم ٥ سنة ٢٣ القضائية : (تظلمات)

عفو شامل . القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . حق من لم يدرج اسمه في كشف من شملهم
العفو في التظلم . ميعاده . الشهر التالى للشهر الأول من تاريخ العمل بهذا القانون أيا كان اليوم
من الشهر الأول الذى يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية .
إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم
السياسية تنص على أنه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب
العام كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المذنبين
الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أمام المحاكم وفي الشهر التالى يجوز لمن يرى
أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام بتقرير في قلم كتاب
المحكمة الابتدائية التى يقيم في دائرتها ، وإذا رأى النائب العام أن التظلم في غير
محله أحاله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم الجنايات
بالقاهرة التى يعينها رئيس المحكمة . وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على
وجوب العدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد نشر في العدد ١٤٢
مكرر غير اعتيادى من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ،
ويبين من هذا النص أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالى دون أن يقيدها
بأنها الشهر التالى لإعلان الكشف المشر إليه فإن مفاد ذلك أن يكون هو الشهر
التالى للشهر الأول أيا كان اليوم من الشهر الأول الذى يعلن فيه النائب العام
كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه
قد بنى قضاءه بعدم قبول تظلم الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على اعتبار أن الشهر

الذى يحق للطاعن التظلم فيه من عدم إدراج اسمه فى الكشف المعلن فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الإعلان ، فإنه يكون قد أول القانون تأريلا خاطئا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترك مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب الجرائم وقد استعمل المتجمعون القوة والعنف وكان بعضهم يحمل أدوات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة وقد ارتكبوا الجنايتين الآتيتين تنفيذا للغرض المقصود من التجمع

أولا : وضعوا النار عمدا فى مبنى مسكون هو مخزن شركة النقل والهندسة .

وثانيا : ألقوا عمدا وبالقوة الإجبارية سيارات وبضائع أخرى مبينة تفصيلا بالمحضر ومملوكة للشركة المذكورة . وطابت عقابه بالمواد ٣٤٢ - ٢٠١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمع والمسادين ٢٥٢ : ٣٦٦ - ن قانون العقوبات .

والمحكمة العسكرية العليا بعد أن نظرت هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم حسن محمد داود بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم ثم أقر الحاكم العسكرى العام الحكم بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ مع تخفيف العقوبة المقرضى بها على المتهم (الطاعن) إلى السجن لمدة ثمانى سنوات وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قدم الطاعن تظلمها من عدم إدراج اسمه فى كشف العقوبات شامل عن التهم التى نسبت إليه . ومحكمة جنايات القاهرة بعد أن نظرت هذا التظلم قضت فيه حضوريا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد .

فطمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تويل القانون ذلك أنه اعتبر الشهر الذى يحق للطاعن التظلم فيه من عدم إدراج اسمه فى الكشف المعلن فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ

هذا الإعلان في حين أن نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ صريح في أن هذا الميعاد لا يبدأ إلا بعد انقضاء الشهر الذي خولته المادة ٢ للنائب العام لإعلان كشف في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو ، كما يأخذ عليه قصور أسبابه إذ لم يبين دواعى الرفض ولم يذكر أسباب . انتهى إليه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بعدم قبول التظلم شكلاً على أن الطاعن قدمه في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأنه مقدم بعد المهلة التي حددها القانون دون أن تحدد المحكمة موعد بداية هذه المهلة ونهايتها .

ومن حيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أمام المحاكم وفي الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها ، فإذا رأى النائب العام أن التظلم في غير محله أحاله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم الجنايات بالقاهرة التي يعينها رئيس المحكمة ، ولما كانت المادة الرابعة من هذا القانون قد نصت على وجوب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وكان قد نشر في العدد ١٤٢ مكرر غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولما كان يبين من هذا النص أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالي دون أن يقيدها بأنها الشهر التالي لإعلان الكشف المشار إليه فإن مفاد ذلك أن يكون هو الشهر التالي للشهر الأول أي كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية ولما كان هذا الشهر يبدأ من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وينتهي في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وكان الطاعن قد رفع تظلمه ثلث ثب "عام في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي في الفترة التي حددها القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تظلمه شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون قد أول القانون تأويلًا خاطئًا ويتعين نقضه وإحالة التظلم إلى محكمة جنايات القاهرة للفصل فيه من جديد .

جاسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن ، وحضرات المستشارين ابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحن داود ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٠)

القضية رقم ١١ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . تسببه . دعوى مدنية . براء . الطاعن من تهمة الشروع في القتل لعدم ثبوتها ومن تهمة
الجمهور للعفو الشامل : قضاء الحكم بالتعويض للجنى عليه على أساس أن واقعة التجمهر ناتجة .
عدم فعله فيما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى . قصور .

متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن
الثانى دفع أمام المحكمة بأنه لم يكن متجمهرا هو وباقي الطاعنين وانما كانوا
متجمعين على مقربة من ديارهم وانه اوضح وقوع اعتداء من جانبهم فانهم كانوا
في حالة دفاع شرعى ، وكن الحكم قد قضى ببراءته من تهمة جناية الشروع
في القتل المستندة اليه لعدم ثبوتها كما برأه من تهمة التجمهر بناء على أن الرسوم
بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالعفو الشامل يشتملها ، ولا نقضاء الدعوى
العمومية في هذه الجريمة بالتقادم - ولكنه قضى بالزامه بالتعويض المدنى
للجنى عليه في الشروع في القتل على أساس أن واقعة التجمهر ناتجة قبل الطاعن
المذكور في موضوعها ولان انقضاء الدعوى الجنائية فيها لسبب من الأسباب
الخاصة بها لا تأثير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تبقى قائمة
ولا تنقضى الا بمضى المدة المقررة لها في القانون المدنى - وذلك من غير أن
يفصل الحكم فيما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى أو يرد عليه بما يفنده
مع أنه دفاع مهم ومن شأنه أو ناقشته المحكمة ومنح في نظرها أن يؤثر في مسؤولية
الجنائية والمدنية ، فان الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة ١ - محمد امام نصر و ٢ - امام محمد نصر و ٣ - عبد الرحمن امام نصر و ٤ - سالم محمد نصر و ٥ - محمود امام نصر و ٦ - احمد محمد نصر و ٧ - نصر محمد نصر و ٨ - علي محمد نصر و ٩ - صالح نصر و ١٠ - محمود السيد عطا (توفي) بانهم أولا : اشتركوا في تجمهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وقد صدر اليهم الأمر بالفرق من عبد الحميد رضوان شيخ خفر العزبة فرفضوا اطاعته وكان الغرض من هذا التجمهر ارتكاب جرائم القتل والضرب وكان الأول والثاني والثالث يحملون اسلحة نارية والباقيون يحملون عصيا غليظة من شأنها احداث الموت إذا استعملت . وثانيا : شرع الأول والثاني في قتل علي حسن الهندي عمدا بأن أطلقا عليه عيارين نارين قاصدين قتله فأحدثت به المقدوفات الاصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادتهما وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج واشترك المتهمون من الثالث إلى الأخير في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن كانوا شركاء معهما في التجمهر وقد وقعت هذه الجريمة تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر . وثالثا : شرع المتهم الثالث في قتل عبد الحميد السيد شحاته وسليمان حسن شعلان عمدا بأن أطلق عليهما عيارا ناريا قاصدا قتلهما فأصابهما المقدوف بالاصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادته وهو اسعاف المجنى عليهما بالعلاج واشترك المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن كانوا جميعا شركاء في التجمهر وقد وقعت الجريمة تنفيذا للغرض المقصود منه . ورابعا : ضرب المتهمون الأول والرابع والخامس عبد الحميد رضوان عمدا بعصا غليظة على ذرائعه اليسرى ومواضع أخرى من جسمه فأحدثوا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن اعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما واشترك المتهمون الثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن كانوا جميعا شركاء في التجمهر وقد وقعت الجريمة تنفيذا للغرض

المقصود منه . وخامسا : ضرب المتهمون الأول والثالث والسادس عبد الحميد عبد الرحمن نصر فأحدثوا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن اعماله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما واشترك المتهمون الثاني والرابع والخامس والسابع والثامن والتاسع في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن كانوا جميعا شركاء في التجمهر وقد وقعت الجريمة تنفيذا للغرض المقصود منه . وسادسا : ضرب المتهم السادس عمدا على قبيحة وعبد الفتاح كريم فأحدث بكل منهما الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج واشترك المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسابع والثامن والتاسع في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق بأن كانوا جميعا شركاء في التجمهر وقد وقعت الجريمة تنفيذا للغرض المقصود منه .

وطلبت من قاضي الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لحاكتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ١/٢٠٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ٢٠٦ ع سنة ١٩٠٤ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر بالنسبة للأول وبالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ٢٠٦ من قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ وبالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ تجهر بالنسبة للثاني وبالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٢/٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/١٩٨ و ٢٠٦ عقوبات سنة ١٩٠٤ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ تجهر بالنسبة للثالث والمواد ١/٢٠٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٢/٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٩٨ ، ٢٠٦ عقوبات سنة ١٩٠٤ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ تجهر بالنسبة للرابع والخامس وبالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ تجهر بالنسبة للسادس وبالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢/٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/١٩٨ و ١/٢٠٥ و ١/٢٠٦ عقوبات سنة ١٩٠٤ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر بالنسبة للباقيين . فقرر بذلك وقد ادعى

الشيخ على حسن الجندى بحق مدنى قدره ٥٠٠ جنيه قبل المتهمين بالتضامن .
ومحكمة جنايات بنها قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١
من قانون الاجراءات للباقيين أولا : بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لمتهم
العائش محمود السيد عطا لوفاه وثانيا : بمعافية المتهم الثانى امام محمد نصر بالحبس
مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الشروع فى القتل وبراءته من التهم الأخرى
وثالثا : براءة كل من محمد امام نصر وعبد الرحمن امام نصر وسالم محمد نصر
ومحمود امام نصر واحمد محمد نصر ونصر محمد نصر وعلى محمد نصر وصالح نصر مما
استند اليهم . ورابعا : بالزام المتهمين جميعا عدا العائش محمود السيد عطا الذى
توفى بأن يدفعوا متضامنين للدعى : بحق المدنى الشيخ على حسن الجندى مبلغ
٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وبمبلغ ١٥ جنيها
أتماب محاماة وذلك على اعتبار أن المتهم الثانى "الطاعن الأول" شرع فى قتل
الشيخ على حسن الجندى بأن أطلق عليه مقذوفات نارية قاصدا قتله فأصابه
بالاصابات الموضحة بالكشوف والتقارير الطبية ولم تتم الجريئة لسبب خارج
عن ارادة المتهم فيه وهو تدارك المجنى عليه وامعافه بالعلاج . فطعن الطاعنون
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه ان الدفاع تمسك
امام المحكمة بأن الطاعنين ومنهم الطاعن الأول امام محمد نصر كانوا فى حالة دفاع
شرعى للأسباب التى ذكرها ولكن المحكمة قضت بادانة امام محمد نصر المذكور
بالشروع فى القتل على أساس أنه كان معتديا لا مدافعا دون أن تتحدث عن
دفاعه المتقدم ذكره أو ترد عليه بما يفنده - وهذا منها قصور يستوجب نقض
الحكم ، كما أن بطلان الحكم النقضى بالادانة فى جنائية الشروع فى القتل
الذى دين بها امام محمد نصر يقتضى بطلانه بطريق التبية فيما يخص بقضائه بالتعويض
المقضى به للدعى بالحقوق المدنية باعتباره مجنيا عليه فى هذه الجنائية ومتى صح

ذلك تعين نقض الحكم بالنسبة لسائر الطاعنين المحكوم عليهم بالتعويض مع المتهم على أساس أنهم اعتبروا مسئولين معه عن فعلته التي استوجبت هي وحدها القضاء عليهم جميعا بالتعويض المحكوم به .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة المؤرخ ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٢ أن المرافع عن الطاعن الثاني محمد امام نصر دفع أمام المحكمة بأنه لم يكن متجمهرا هو وباقي الطاعنين وإنما كانوا متجمعين على مقربة من ديارهم وأنه لو صح وقوع اعتداء من جانبهم فإنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ، وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءة الطاعن الثاني من تهمة جناية الشروع في القتل المستندة اليه لعدم ثبوتها كما برأه من تهمة لتجمهر بناء على أن المرسوم بقانون رقم ١ سنة ١٩٣٨ الخاص بالعفو الشامل يشملها ، ولانقضاء الدعوى العمومية في هذه الجريمة بالانقضاء — ولكنه قضى بالزامه بالتعويض المدنى للبني عليه في الشروع في القتل على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة قبل الطاعن المذكور في موضوعها ولأن انقضاء الدعوى الجنائية فيها لسبب من الأسباب الخاصة بها لا تأثير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تبقى قائمة ولا تخفى الا بمضى مدة المقررة لها في القانون المدنى ، وذلك من غير أن يفصل الحكم فيما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى أو يرد عليه بما يفنده . ولما كان هذا الدفاع منهما ومن شأنه أو نأفته المحكمة وصح في نظرها أن يؤثر في مسئوليته الجنائية والمدنية ، فإن في اغفالها التعرض له ما يجعل حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الثاني يقتضى نقضه بالنسبة لباقي الطاعنين نظرا لوحدة الواقعة المتهمين فيها جميعا ولا تعصب وجه الطعن بهم مما يستوجب " لحسن سير العدالة " أن تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى جميع الطاعنين .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
واسماعيل مجدى وممد طنبى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل أعضاء .

(٢٣١)

القضية رقم ١٥ سنة ٢٣ القضائية :

لإثبات وجود اختلاف بين شاهدى الرؤية وتقرير الصفة التشريحية في تقدير المسافة بين المتهم
والجنى عليه عندما أطلق العيار . عدم استناد الحكم في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين . لا يعيب
الحكم .

لا يعيب الحكم أن يكون هناك اختلاف بين شاهدى الرؤية وتقرير الصفة
التشريحية في تقدير المسافة بين المتهم والجنى عليه عندما أطلق العيار عليه لأن
تحديد الأشخاص للمسافات تقديرى . أما تقدير الطبيب الشرعى لها فيرجع إلى
أصول فنية ، ولأن الحكم لم يستند في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين ، ولم
يجعل من تقديرهما لها دليلا على المتهم .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل صديق أحمد إبراهيم عمدا ومع سبق
الإصرار والترصد بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (بندقية)
وتربص له في طريق مروره حتى إذا ماظفر به أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا
بذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت
بحيائه . وطالبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط
قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقعر ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا مخلا بدفاع الطاعن إذ لم يرد على ما دفع به التهمة من أنها ملفقة عليه بدليل تأخير التبليغ عن الحادث ساعتين ونصف الساعة وأن البلاغ لم يكن من شاهدى الرؤية بل تقدم به أخو المجنى عليه الذى لم يكن موجودا بمكان الحادث وأن الشاهدين لم يستطيعا تحديد نوع السلاح المستعمل مع أن الحادث كان نهارا وأن ارتفاع سيقان زراعة الذرة يستبعد معه ظهور الضارب لهما فضلا عن اختلافهما مع تقرير الصفة التشريحية على جثة المجنى عليه فيما يختص بالمسافة بينه وبين الضارب عند إطلاق العيار إذ قدرها بثلاثة أقصاب وقدرها التمرير بثلاثة أمار - كما أنهما متحاملان عليه لأنهما كانا شاهدى إثبات فى قضية الجنحة التى حكم فيها على الطاعن بسرقة ذرة المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة - بعد هذا الذى أوردته - بالرد على دفاع الطاعن الذى عدد وجوده أو بتمعقه فيه وفى كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه ، إذ يكفى أن يكون ردها على دفاعه الموضوعى مستفادا من قضائها بادانته اعتمادا على ما بينته من أدلة ، وكان الحكم قد أثبت عليه أنه إنما خرج من زراعة الذرة حاملا بندقية وبعد أن توسط الطريق أطلق منها عيارا نارا على المجنى عليه فأرداه من فوق دابته قتلا وكان لا يعيب الحكم بعد ذلك ما يقوله الطاعن من اختلاف شاهدى الرؤية مع تقرير الصفة التشريحية فى تقدير المسافة بين الطاعن والمجنى عليه عندما أطلق العيار عليه لأن تحديد الأشخاص للمسافات تقديرى ، أما تقدير الطبيب الشرعى لها فيرجع إلى أصول فنية والحكم لم يستند فى تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين ولم يحمل من تقديرهما لها دليلا على الطاعن - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى مجادلة منه فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومبالغ اقتناع المحكمة بها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبعا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
وإسماعيل مجدى وأنيس غالى ومعتضى كامل أعضاء

(٢٣٢)

القضية رقم ١٩ سنة ٢٣ القضائية :

اثبات . اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم لأثر تفتيش باطل . من سلطة
محكمة الموضوع .

إن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد
مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها ، كل ذلك
من شؤون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى
وملابساتها . وإذ نفتى كان ماذكرته المحكمة من أن المتهم لم يبدل باعترافه فى البوليس
الامتأثرا بالتفتيش الباطل الذى وقع عليه وبالنسبة التى أسفر عنها هذا التفتيش
قداسة خلصته من ونائع من شأنها أن تؤدى إليه فإنه لا يكون هناك محل لمجادلتها
فيما ذكرته من أنها لا تطعن إلى الأخذ بهذا الاعتراف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز مواد مخدرة بقصد الاتجار
وبدون مسوغ قانونى . وطلبت عليه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الفيوم الجزئية دفع
الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات والمحكمة المذكورة
قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول
الدفع ببطلان القبض والتفتيش المبدى من المتهم وببطلانها وبراءة المتهم

مما أسند إليه والمصادرة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة هو أنه مع التسليم ببطلان القبض على المطعون ضده وتفتيشه فإن له اعترافا في محضر ضبط الواقعة ، استبعدت المحكمة الدليل المستمد منه بمقولة إن الاعتراف السليم الذي يؤخذ به هو ما يصدر من المتهم بعد ضبط المخدر معه بمدة من الزمن أو ما يصدر منه أمام سلطة أخرى غير التي باشرت التفتيش وضبط المخدر ، وتقول الطاعنة إنه رغم توافر هذه العناصر في الاعتراف الذي صدر من المتهم فقد استبعدته المحكمة ورتبت على ذلك حكمها بالبراءة بخفاء حكمها على هذه الصورة متخاذلا تتعارض أسبابه مع نتيجته ، ذلك أن الذي ضبط المتهم وقشه هو ضابط مباحث مركز الفيوم وكان ذلك في مساء يوم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ بينما الذي حرر محضر ضبط الواقعة هو معاون بوليس مركز الفيوم ، ولم يسأل المتهم في هذا المحضر ، الذي اعترف فيه باحراز المخدر إلا في اليوم التالي ، وتضيف الطاعنة أن للمتهم اعترافا آخر صدر منه عند استجوابه أمام النيابة أقر فيه بملكيته للصديري الذي ضبطت فيه المادة المخدرة .

وحيث إن محكمة أول درجة بعد أن بينت في حكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى وأوردت الأدلة على بطلان القبض على المتهم وتفتيشه عرضت لاعتراؤه في محضر ضبط الواقعة وقالت فيه " ... وحيث إنه لذلك يكون الدفع ببطلان القبض والتفتيش في محله ويتعين القضاء بقبوله وبالتالي استبعاد الأدلة المستمدة من ذلك التفتيش وعدم الاعتداد بها في الإثبات وكذا استبعاد الاعتراف الصادر من المتهم في البوليس لأنه كان نتيجة حتمية للتفتيش ومجابهة المتهم بضبط المخدر معه وقد كان في حالة نفسية لم يستطع معها سوى الإقرار ويجب حتى يعد هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته ومستقلا عن التفتيش أن يكون قد

صدر من المتهم بعد ضبط المخدر . مع بئمة من الزمن أو أمام سلطنة غير التي باشرت اجراء التفتيش وضبط المخدر “ وأضاف الحكم المطعون فيه ” وحيث ان هذا التفتيش الذي أقوت النيابة ببطلانه لا يصححه اعتراف المتهم بحال كما أن هذه المحكمة لا ترتاح إلى الأخذ باعترافات المتهم حتى أشارت إليها النيابة بعد أن أذكر المتهم في محضر استجواب النيابة وأمام محكمة أول درجة بئمة بالمخدر المضبوطة وحيازته له .

وحيث إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثر بها كل ذلك من شأن محكمة الموضوع تقدره حسبما يكتشف لها من ظروف الدعوى ومدلايساتها لما كان ذلك ، وكان ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل باعترافه في البوليس إلا متأثرا بالتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنسبة التي أسفر عنها هذا التفتيش ، قد استخلصته من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه — فإنه لا يكون هناك محل لمجادلتها فيما ذكرته من أنها لا تطعن إلى الأخذ بهذا الاعتراف ، ولا يكون الطعن في الواقع الا مناقشة موضوعية لا تقبل أنارتها أمام محكمة النقض . أما ما تقوله من أن المتهم اعترف بالجريمة عندما استجوبته النيابة إذ أقر بمالكته للصديري الذي ضبطت فيه المادة المخدرة فمردود بأن هذه الملكية المعترف بها لم تنصب إلا على الصديري فقط دون المخدر كما هو مفاد الحكم المطعون فيه وفاد تقرير الأسباب المتقدم من الطاعة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من مارس، سنة ١٩٤٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين مصطفى حسن
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأيسر غانم ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٣)

القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٣ التضيائية :

- (١) محكمة استئنافية . الأصل انها تقضى بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى تحقيقا
إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . سماعها من حضر من الشهود الذين ألتهم . عدم
طلب المتهم سماع من تخلف عنهم . لا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة القصر .
(ب) حكم . تسييه . إيراد أدلة اثبتت التي عول الحكم عليها . هذا يفيد دلالة اطراح أقوال
شهود النفي التي أبدت في التحقيق .

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل بعد اطلاعها على الأوراق
دون أن تجرى من البحث إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . وإذا كان يمكن
من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أمرت باعلان الشهود
لسماع شهادتهم وبعد تأجيل نظر الدعوى مرات عدة هذا يفرض سماعتهم
في الجلسة الأخيرة من حضر منهم في حضور المدافع عن المتهم الذي ناقشهم
وأبدى دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يطالب سماع من تخلف عنهم . فإنه
لا يقبل منه أن يشير عدم سماعتهم أمام محكمة النقض .

٢ - إن إيراد أدلة الاثبات وتعويل الحكم عليها لا طمئنة أن المحكمة إلى صحتها
يفيد دلالة أن المحكمة قد اطرحت أقوال شهود النفي التي أبدت في التحقيق
الابتدائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة تطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل رشاد
عصيه الجواد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعن رعونه ومخالفته
الوائح بأن قاد سيارة بسرعة وعلى يسار الطريق دون أن يكون حاصل على رخصة

قيادة وملما بأصول القيادة حالة كونه ضعيف البصر ودون أن ينبه المحنى عليه أو يحذره للابتعاد عن طريق السيارة فصدم المحنى عليه من الحلف وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتمقير الطى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة دهميا الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم . استأنفت النيابة ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت غاييا بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية قررت عند نظر المعارضة سماع جميع الشهود الذين سئلوا في محضر ضبط الواقعة فلما أعلنوا حضروا عدا الثالث والخامس من شهود الإثبات وعدا شهود النفى فاكتفت المحكمة بسماع من حضر ثم قضت بإدانة الطاعن دون أن يقرر الدفاع عنه لاستغناء عن سماع الشهود الغائبين وفي ذلك إخلال بحق الدفاع . وأضاف الطاعن أن المحكمة أغفلت الرد على أقوال شهود النفى التي أبدوها في تحقيق النيابة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أمرت بإعلان الشهود لسماع شهادتهم ، بعد تأجيل نظر الدعوى مرات عدة لهذا الغرض سمعت في الجلسة الأخيرة من حضر منهم في حضور المدافع عن المتهم وناقشهم وأبدى دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع من تخلف منهم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في لأصل بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه فإنه لا يتجمل من الطاعن أن ينير أمام محكمة النقض عدم سماع الشهود . ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت التي استند إليها في قضائه بإدانة الطاعن وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان إيراد هذه الأدلة وتحويل الحكم عنها لا طمئنان المحكمة إلى صحتها يفيد دلالة أن المحكمة قد دارحت أقوال شهود النفى التي أبديت في التحقيق الابتدائي ، لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه ووضوعا .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة المستشار ابراهيم خليل رئيسا وحضرات المستشارين اسماعيل مجدى ومصطفى حسن
وأليس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٤)

القضية رقم ٤٨ سنة ٢٣ القضائية :

عاهة : من أمتار متحققة ؟

إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منقصة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدت جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه تخلفت عن الجرح الذى أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عادة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة فى حركة ثنى الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٣/١ : فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه ضرب السيد ابراهيم فهمى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عن إحداها عادة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة فى حركة ثنى الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته بحوالى ٣/١ ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لما قبلته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت بحضوره عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ٧ : من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاثة شهور . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الإصابة التي قيل بحدوثها بيد المجنى عليه عاهة مستديمة، قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الإصابة التي تخلفت عنها الإعاقة حدثت في الإصبع الوسطى لايد اليسرى وهي لا تقلل من كفاءته على العمل إلا بحوالى ٣٪ مما لا تفصل ١٠٠ إلى درجة العاهة. وأضاف الطاعن أن الحكم جاء قاصرا إذ التفت عن دفاعه بأنه لم يوجد على آلة فتح الوراق التي قيل بأنه استعملها أثر دماء وأن المجنى عليه قرر ردا على سؤال من الدفاع أنه كان بيده جرح قديم أحدث له عادة من قبل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان قد أثبت أنه تخلفت عن الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في حركة ثنى الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالى ٣٪ وأن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الذي يتطلبه تكوين العاهة بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منغمة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدت جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد - ولما كان الحكم لم يثبت على الطاعن أنه استعمل في الاعتداء آلة فتح الأوراق التي يقول في طعنه إنه لم يوجد عليها أثر دماء وكانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم والرد عليه في كل جزئية يثيرها ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من قضائها بإدائه استنادا إلى الأدلة التي بينتها - لما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل إذ هو مجادلة منه في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة التمييز .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحفترات المستشارين إبراهيم خليل وحسن داود ومحمود اسماعيل وأونيس غالي أعضاء .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٠٨٦ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى حقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم لتسببه خطأ في إصابة المنجى عليه بالسيارة قيادته . القضاء بالتعويض لمالك سيارة كان يقف بجوارها المنجى عليه واصطدمت بها السيارة قيادة المتهم . خطأ .

الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن للضرر ناشئا عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلا بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذي كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والنقض بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية أحمد أحمد محمد سمودي بأنه : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل رزق علي صالح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة نقل بدون رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة غير عادية فاصطدم

بسيارة المدعو غبريال فانوس ونشأ عن ذلك إصابة رزق على صالح بالإصابات
المبينة بالتقرير الطبي المرفق والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨
من قانون العقوبات وادعى بحق مدني : ١ - ورثة المحني عليه رزق على صالح
وهم زوجته زينب السيد وأولاده محمود وعبد المنعم وزكية ، وطبوا إدخال
إبراهيم حامد محمود متهما في الدعوى وعقابه بالمادة ٢٣٨ عقوبات لتسببه
بأهماله وعدم احتياظه في إصابة مورثهم بالإصابات التي أدت إلى وفاته بأن ترك
سيارة التقل قيادته في عرض الطريق فتمادها المتهم الأول وصددم مورثهم -
كما طلبوا الحكم لهم قبل المتهمين متضامتين مع : ١ - أمير أفيرينو و ٢ - أشيل
أفيري نو بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه على سبيل
التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة و ٢ - الدكتور أديب شنودة ، وطلب
الحكم له قبل المتهم الأول وحده متضامنا مع المسئولين مدنيا بمبلغ خمسة وعشرين
جنيها تعويضا مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة بولاق قضت غيابيا أولا -
بمحس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ
وذلك عملا بالمادة ٢٣٨ عقوبات . وثانيا - براءة المتهم الثاني مما أسند إليه
عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الحمايات . وثالثا - بإلزامهما مع المسئولين
بالحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية ورثة رزق على صالح
ثمانمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وأربعمائة قرش
مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، وبالزام المتهم الأول
مع المسئولين بالحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعي بالحقوق المدنية الثاني
الدكتور أديب شنودة خمسة عشر جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية
المناسبة ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات .
فعارض المتهم الأول ، والمحكمة قضت في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه .
وكان المسئولان عن الحقوق المدنية قد استأنفا الحكم الغيابي وطلبا إلغاءه ورفض
الدعوى المدنية قبلهما ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت
غايبا لاتهم والمسئول عن الحقوق المدنية إبراهيم حامد والمدعي بالحقوق المدنية
أديب شنودة وحضوريا للمسئولين عن الحقوق المدنية إخوان أفيرينو والمدعين

بالحقوق المدنية ورثة زرق على صالح بتأييد الحكم المستأنف والزمت المستأنفين بالمصروفات المدنية الاستثنائية . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض الوكيل عن المسؤولين بالحقوق المدنية ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الدعوى العمومية كانت مرفوعة ومطروحة أمام المحكمة عن واقعة القتل الخطأ فقط ، ومع ذلك فإن المحكمة قضت للدعي المدني الآخر وهو الدكتور أديب شنودة بتعويضات عن تلف سيارته ، وهذا منها خطأ ظاهر ، لأن المحكمة الجنائية ليست مختصة أصلاً بأن تحكم بتعويضات إلا إذا كانت عن الأضرار الناشئة مباشرة عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى — ومادامت الدعوى لم تكن مرفوعة عن واقعة إلقاء ، بل كانت متصورة على واقعة قتل خطأ ، فإن القضاء بالتعويض عن واقعة إلقاء السيارة من المحكمة الجنائية لا يكون جائزاً .

وحيث إنه لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من الدكتور أديب شنودة بسبب ما لحق سيارته من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسؤولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للجنى عليه الذي كان يقف بجوار سيارة الدكتور أديب شنودة — إن الحكم إذ قضى بذلك ، يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والنقض بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر هذه الدعوى المدنية .

وحيث إن الوجه الثاني مبنى على أن سائق السيارة المملوكة للمستأجرين بالحقوق المدنية وهو إبراهيم حامد لم يقع منه أى خطأ أو تقصير مما يستلزم مساءلة مدنيا وبالتالي فلا تكون هناك أية مسؤولية على الطاعنين ما دام تابعهما وهو المتهم الثانى فى الدعوى لم يقع منه أى خطأ — ذلك بأنه ثبت أنه ترك السيارة فى موقف السيارات ، كما قامت المحكمة بنفسها ، ثم تمسك الدفاع عنه فى المذكرات المقدمة منه وفى أقواله بالجلسة — على ما هو ثابت فى محاضر الجلسات — وقال إن المتهم الأول لم يحرك العربة بمفتاح لها كان معه ، بل يجوز أن يكون قد أقدم على ذلك بأن استعمل قطعة من السلك ، ولكن المحكمة قالت إن المتهم الثانى ترك العربة فى الطريق العام ، وبها مفتاح القيادة ، دون أن ترد على هذا الدفاع وتفنده ، وإذن ، فإن حكمها يكون مخطئا لعدم وجود تقصير يبرر المسؤولية ، أو للتقصير فى بيان التقصير والخطأ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى لورثة المجنى عليه رزق على صالح بالتعويض على أساس مساءلة الطاعنين وتابعهما المتهم الثانى مدنيا قال : ” وحيث إنه لا نزاع فى أن المتهم الثانى تسبب بدوره ، وإن كان ذلك بطريق غير مباشر ، فى وقوع الحادث باهماله وعدم احتياطه بتركه السيارة فى الطريق العام وليس فى موقف كما ثبت من المعاينة وتركها دون أن يحكم إغلاقها أو يحتفظ بمفتاحها ودون أن يتخذ من الاحتياط ما يحول بين أى إنسان وبين إمكان إدارة السيارة والسير بها ، وأنه إن كان خطؤه لا يرتقى الى الدرجة التى تخول محاذرة جنائيا ، إلا أنه توجب مسؤوليته عن الحادث الذى ساهم باهماله وعدم احتياطه مع المتهم الأول فى وقوعه ومن ثم يتعين قبول الدعوى المدنية عملا بالمادتين ١٦٣ و ١٦٤ من القانون المدنى — وأنه لا شك أن مسؤوليته هذه هى مسؤولية تضامن مع المتهم الأول — وحيث إن أرمير وأشيل أوفيرينو المدخلين مسئولين بالحقوق المدنية مسئولان بصفتهم مالكين للسيارة عن تعريض الضرر الذى أصاب المجنى عليهما عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى — وأساس المسؤولية فى هذه الحالة خطأ يفرضه القانون لأن فى وقوع

الفعل الضار من غير مراقبة قرينة في ذاته على أن المتبوع قد أساء اختيار تابعه ومن ثم يتعين قبول الدعوى المدنية قبل المسئولين بالحقوق المدنية وإلزامهما مع المتهمين متضامين بالتعويض عملاً بالمادة ١٦٩ من القانون المدني". ولما كان ما أورده الحكم في استظهار ركن الخطأ الواقع من المتهم الثاني ، والذي رتب عليه المحكمة مسئولية مدنية عن تعويض الضرر الناشئ عنه بالتضامن مع المتهم الأول والطاعنين صحيحاً في القانون ، ومن شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي خلصت إليها ، فإن النعي عليه لا يكون مقبولاً - أما ما يشير به الطاعنان بصدد عدم الرد على دفاعهما المشار إليه في وجه الطعن ، فردود بأنه متعلق بموضوع الدعوى مما لا يستلزم رداً صريحاً خاصاً ، إذ أن الرد عليه مستفاد من الحكم بالإدانة والتعويض اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، والتي يؤخذ منها ضمناً أنه اطرح هذا لدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في شقه الوارد في الوجه الثاني على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤقتة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
وحمزة داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٢٥٥ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسوية . مستند هام قدم إلى المحكمة الاستئنافية . تأييد احكم المتأنف لأسبابه .
قصود .

إذ أبدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعنى يبحث
الحقيقة في مستند هام قدم إليها يترتب عليه لو صح تغيير الرأي في الدعوى ، فإن
حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوفائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بصفته تاجر جملة تخلف عن استلام كمية
الزيت المخصصة له عن شهر فبراير سنة ١٩٥٢ في الميعاد الذي حددته المعصرة
للاستلام مما أدى إلى سقوط الحق في صرف كمية الزيت عن الشهر المقرر
وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وبالمادتين
١ و ٣ من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الممدل بالقرارين رقمي ٢٥ لسنة ٩٤٨
و ٥٢ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة بنها الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الانها
المذكورة آنفا وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم
سنة ثلثين مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة
خمسة سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف ، ومحكمة بنها
الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المأكوم عليه في الحكم
الآخر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تقدم بالحكمة الاستثنائية بمستندات من بينها صورة خطاب مؤرخ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أرسله إلى مكتب التموين يخطر فيه بعدم رغبته في الاستمرار في الاتجار في الزيت بالجملة وهذا المستند يدحض شهادة شاهد الإثبات التي استند إليها الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن والتي قال فيها إن الطاعن انترم الصحة ولم يعلن عن رغبته في اختيار تجارة الزيت بالتجزئة بدلا من الجملة ، ومع أهمية هذا المستند ودلالته على براءة الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما ورد فيه بل ولم يشر إليه ، وفي هذا قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات لدعوى التي أشرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من أوجه الطعن أن الطاعن قدم للمحكمة الاستثنائية بجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ حافظة بمستندات من بينها صورة خطاب وجه من الطاعن إلى مفتش تموين بندر بنها جاء فيه أن وزارة التموين قررت عدم الجمع بين تجارة الجملة في الزيت وبين توزيع مقررات البطاقات العائلية ، وأنه يرغب في صرف المقرر بالبطاقات فقط مع تنازله عن كميات زيت الجملة ، وعلى هذه الصورة توقيع لمفتش التموين بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥١ تفيد استلام الأصل .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن إلى قوله : "إن المتهم أنكر التهمة ، وذكر الدفاع عنه بالجلسة أنه كان يجمع بين صفتين ، وهما تاجر جملة وتاجر تجزئة ، وأرسلت إليه الوزارة تطلب منه اختيار إحدى الصفتين لعدم جواز الجمع بينهما ، وأنه لما اختار التعامل في الزيت بصفته تاجر تجزئة امتنع عن تسليم الزيت الذي كان يصرف له بصفته تاجر جملة . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة دسوقي عبد الرحمن ومفتش تموين بندر بنها ... ولا تعول المحكمة على دفاع المتهم لأن الثابت من شهادة مفتش التموين أن المتهم ظل صاهتا دون أن يجهى وأيه

عما إذا كان سيختار التعامل في الزيت بصفتة تاجر جملة أو تاجر تجزئة حتى
انقضى الموعد المحدد لتسلمه زيت الجملة — لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يشير إلى هذا المستند
الذي يحمل توقيعاً منسوباً إلى مفتش التموين الذي سمعت محكمة أول درجة شهادته
وأسست عليها إدانة الطاعن ، مع أنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بمبحث
حقيقة الأمر في الاخطار الذي يقول الطاعن إنه أرسله لمكتب التموين قبل
الميعاد المحدد لاستلام الزيت المقرر له ، ويستدل على ذلك بتوقيع من نفس
الشاهد الذي شهد بتخلفه عن استلام الزيت رغم مضي الميعاد ، وأنه ظل صامتا
دون أن يختار أى الصفتين — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
قاصراً متعينا نقضه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين : د. طه حسين
وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٧)

القضية رقم ١٢٧٠ سنة ٢٢ القضاية :

نقض . طاعن . مدع بالحقوق المدنية . عام إيداعه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٧٤
من قانون الإجراءات الجنائية وعدم حصوله على قرار من لجنة المساعدة القضاية باعفائه منها .
عدم قبول طعنه .

إن المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا لم يكن
الطعن بالنقض مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة متقدمة للحرية
يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة
المنصوص عنها في هذه المادة ، ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ
المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضاية " . وإذن فمتى كان الطاعن بصرفته
مدعيا بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار
من لجنة المساعدة القضاية باعفائه منها ، فإن طعنه لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة على عبد الموجود الزهدى بأنه — أولا — تسبب بغير
قصد ولا تعميد في قتل محمود إبراهيم عسقلانى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم
احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة ولم يستعمل آلة التنبيه ولم يحيط فصدم المجنى عليه

المذكور وأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته —
وثانيا — قاد السيارة بدون رخصة قيادة — وثالثا — قاد السيارة بسرعة وبحالة
ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من
قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى — ١ — وداد عبد الحميد السنوسى
الشهيرة بعنايات عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر عصمت وعواطف
وإخلاص وصلوى وأسامة أنجال المرحوم محمود إبراهيم و٢ — أحمد و٣ — ثريا
”ولدا محمود إبراهيم العقلائي“ وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم مع — ١ — على
المسيرى ”بصفته وكيل شركة مصر للتأمين“ و٢ — شركة مصر للتأمين على الحياة
بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية
قضت أولا — فى الدعوى العمومية حضوريا بحبس المتهم ثلاث سنوات مع
الشغل وكفالة مائة وخمسين جنيها مصريا لوفى التنفيذ . وثانيا — فى الدعوى
المدنية — غيابيا للمدعى عليهما الثانى والثالث (المشتواين مدنيا) برفض الدعوى
بحالتها قبايلهما وإلزام المدعين مدنيا بما يخصهما من مصروفاتها ، وبإلزام المتهم
بأن يدفع للمدعين مدنيا عشرة آلاف جنيه مصرى ، فاستأنف المتهم ، كما استأنفه
المدعون بالحقوق المدنية ، ومحكمة سوهاج الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين
وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفى الموضوع — أولا — بإلغاء الحكم المستأنف
بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة وبراءة المتهم منهما وبرفض الدعوى المدنية
وألزمت المدعين بالحقوق المدنية بمصاريفها عن الدرجتين وبمبلغ ٦٠٠ قرش
أتعاب محاماة عنهما . وثانيا — بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الثانية .
وفى ١٠ من شهر يونيه سنة ١٩٥٢ حصل الأستاذ على داود المحامى عن المدعين
بالحقوق المدنية على شهادة رسمية تفيد أن الحكم الأخير لم يكن قد أودع قلم
الكتاب . وقعا عليه حتى التاريخ المذكور . وفى ٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ طعن
بطريق النقض فى الحكم المذكور بصفته وكلا عن المدعين الثلاثة ، ثم قدم من
المدعية الأولى فقط تقريرا بأسباب طعنها فى التاريخ المذكور ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين بصفقتهم مدعين بالحقنوق المدنية لم يودعوا الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصلوا على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائهم منها ، ولما كانت المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على :
” أنه إذا لم يكن الطعن بالنقض مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لواء الغرامة المنصوص عنها في هذه المادة ، ولا يسرى ذلك على من يعنى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية “ . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة أحمد محمد حسن رئيسا وحضرات المستشارين حسن داور ومحمود ابراهيم
اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٣٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . استيقاف شخص يرافق المتهم المأذون في تفتيشه . تخلى هذا الشخص عن مخدر كان
يحملة . أخذ بالاحراز . صحيح لا بطلان فيه .

إذا كان الثابت بالحكم أن مأمير الضبط القضائي كان مكافأ بتنفيذ أمر
صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالانجرار في المواد المخدرة
مع آخرين ، فإن هذا المأور إذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف
هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق
وصلته بالمتهم . فإذا كان هذا المرافق مجرد أن طاب إليه أن يقف قد بادر إلى
إخراج مخدر من جيبه ولفاه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبعة إحرازه
المخدر بقوله بطلان الاستيقاف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة (أفبونا) بدون مسوغ
قانوني وطالبت عقابه بالمواد ٢٠١ و ٢٠٣ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٥٥ من القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٢٨ ومحكمة شبين القناطر الجزئية قضت عملا بالمواد ٢٠١ و ٢٠٣ و ٤٥٥ ب ٣٠ و ٤٧
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مع تطبيق المادة ٣٩ من هذا القانون بحبس
المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف
المتهم الحكم كما استأنفته النيابة ومحكمة بنها الابتدائية قضت عملا بالمواد ٢٠١

و ٣٥/٦ ب و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بتعديل الحكم المستنفذ والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٣٠ جنيا مصريا والمصادرة . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز مخدر تأسيسا على ضبطه متلبسا بها قد أخطأ ، لأن تخلي الطاعن عن المملوك واعترافه بإحرازه في مخفر البوليس إنما كان نتيجة لإجراء باطل هو صدور أمر من معاون الإدارة إلى الطاعن بالألا يتحرك ، وقد وصف الحكم هذا الأمر على غير حقيقة بأنه استيقاف ، والحال أنه قبض باطل لانطوائه على تقييد الحرية الشخصية ، فكان يتعين إذن الحكم ببطلان القبض وما ترتب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « إنها تحصل في أنه وصل إلى علم عبد المنعم افندي سماعيل معاون إدارة مركز شين القناطر من مصدر موثق به بأن كلا من عبد الحليم عبد الله ح حسين (المتهم الأول) وشافعي عبد الحليم هلال وأحمد صوالى رمضان من بلدة كفر الشوبك يتجرون بالمواد المخدرة وطلب الاذن بتفتيشهم وتفتيش منزهم وقد أذنت النيابة بالتفتيش فانتقل معاون الادارة الصادر له الاذن من النيابة بالتفتيش ومعه العسكري أحمد سليم وتمكنا من ضبط المتهم (الأول) سائرا في الطريق بحارة العينية وكان يسير معه شخص آخر هو المتهم الثاني (الطاعن) وبتفتيش المتهم الأول وجد بحجوب الباطون الخارجية الذي كان يرتديه من الناحية اليمنى علبتين من الصفيح تحتويان على حشيش وأفيون كما وجد بالحبيب الأيسر ميزانا بداخل كيس من القماش ومطواه كما وجد بحجبه الأيمن من الداخل للباطون محفظة جلد بها مبلغ ٣٣ جنيا و ٤٤٠ مليا وأثناء تفتيشه لمتهم الأول رأى المتهم الثاني يلقي بشيء إلى الأرض ، فالتفت به فإذا به علبة داخلها قطعتان من الأفيون بداخل ورق سلوفان فأجرى ضبطهما وما معهما من مخدرات ... وقرر بحضر ضبط الواقعة أن المتهم الثاني اعترف له بملكته علبة الكبريت التي وجد بها الأفيون وأنه اشتراها بمبلغ ٥٠ قرش .

يقصد التعاطي . وحيث إن الثابت من أقوال معاون الإدارة عندما قبض على المتهم الأول بعد أن أشار له عليه شيخ الحفراء وقف المتهم الثاني من تلقاء نفسه وأثناء تفتيش المتهم الأول ألقى المتهم الثاني بعلمة كبريت على الأرض ، وقرر النعسكري أحمد محمد سليم أن معاون الإدارة استوقف المتهم الثاني ، وحيث إن إلقاء المتهم بعلمة الكبريت التي كانت معه على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد حراسهم بالقبض عليه يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تمسكه لماكينته فيها ويحول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها فإذا فتحها بعد ذلك ووجد بها مخدرات فإن المتهم يكون في حالة تلبس باحرازه ولا يقبل منه الذم بأن معاون الإدارة أجرى تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق لأن معاون الإدارة لم يتعد على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم على الصورة المتقدمة أن مأمور الضبط والتفتيش كان مكفيا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإنه إذا استوقف الطاعن عند حائله مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ أن له أن يتحوى عن شخصية وصيته بذلك المتهم فإذا كان الطاعن بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد بادر وأخرج مخدرا من جيبه وألقاه على الأرض فليس له أن يتنصل من تبعة إحرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن زيد و أراهم خليل و - - ز داود و محمود ابراهيم اسماعيل
و أنيس غالى أعضاء .

(٢٣٩)

القضية رقم ٧٤ سنة ٢٣ القضائية :

شهود . وجوب سماعهم متى كان ذلك ممكنا . يجب تأسيس المحاكمة على التحقيق الشفاهى الذى
تجريه المحكمة بالجلسة .

المحاكمات الجنائية يجب أن تؤسس بصفة أصلية على التحقيق الشفاهى الذى
تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فاذا كان محامى
المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشهود الذين قررت محكمة أول درجة
استدعاءهم لسماعهم ثم لم تسمعهم ، ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى
لأسبابه دون أن تسمع أولئك الشهود ، فذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع يجعل
حكمها معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين تسببوا بغير قصد ولا تعمدا فى قتل
على صالح خليل بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم مراعاتهم اللوائح بأن قاد
كل من الأول (الطاعن) والثانى سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر ولم يستعمل
آلة التنبيه فتصادمت السيارتان ووقع المجنى عليه من إحداهما فأصيب بالاصابات
الممينة بالمحضر التى أودت بحياته . وطلبت عتاقه بالمادة ٢٣٨ من قانون
العقوبات .

ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة كانت قد حجزت القضية للحكم ثم أعادتها للمرافعة لإدخال متهم ثالث في الدعوى بناء على طلب النيابة ثم أجتها بعد ذلك عدة مرات لإعلان شهود الإثبات وبعد ذلك حجزت المحكمة القضية للحكم مع مذكرات دون سماع الشهود ودون تحقيق الواقعة الجديدة المذمومة إلى المتهم الأخير "العربي السيد خليل" وعرضه على الشهود وقضت بإدانة الطاعن وبراءة المتهمين الآخرين دون أن تعرض لدفاع الطاعن بشأن سماع الشهود وعرض المتهم الذي أدخل مع أن تحقيق هذا الدفاع كان يفيد ظهور الحقيقة ، وأضاف الطاعن إلى ذلك أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود وقال إن السائق الحقيقي فراربا ولم تعرض المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب مع وجاهته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قررت بجلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٤٩ إعادة القضية للمرافعة بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ لإدخال متهم آخر في الدعوى هو شعبان السيد خليل الشهير بالعربي الذي قال عنه المتهم الأول "على نحيس محمد" (الطاعن) بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ إنه هو الذي كان يقود السيارة وقت الحادث وبدون رخصة وبجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ قررت المحكمة فتح باب المرافعة بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ للإعلان

شهود الاثبات ثم أجلت نظر القضية بالجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩ لادخال متهم آخر في الدعوى وبجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة فتح باب المرافعة لإعلان شهود الاثبات لمناقشتهم في بعض نواحي الواقعة وتوالت التأجيلات بعد ذلك إلى أن قررت بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥١ استدعاء جميع الشهود لأن الموقف يدعى عرض المتهمين على بعض الشهود ثم أجلت القضية مرتين لإعلان الشهود ولكنها قضت أخيرا في ادعوى دون سماع أحد من الشهود الذين قررت سماعهم، لما كان ذلك وكانت المحاكمات الجنائية يجب أن تؤسس بمهنة أصلية على التحقيق الشفهي الذي تجرية المحكمة بالحاسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا فإنه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية استكمال هذا النقص حسبما تقتضيه المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولكنها لم تفعل رغما من أن محامي الطاعن طالب اليها سماعهم وقضت دون أن تسمعهم بتأييد الحكم الابتدائي لأجله، وهذا منها إخلال بحق المتهم في الدفاع يجعل حكمها معيبا متعيينا نقضه دون حاجة لبحث، اورد بباقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢٤٠)

القضية رقم ٧٩ سنة ٢٣ القضائية :

(ا) حكم . تسببه . محكمة الموضوع . هي غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام .

(ب) إجراءات . منعت عليه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية من تخليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين إنما شرع ضمانا لانهم المشهود ضده . عدم تخليف المدعى لليمين . لا يكون له أن ينعى على الإجراءات بسبب ذلك .

١ — إن محكمة الموضوع ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في إغفال التحلث عنها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم ترفيها ماتطمئن معه إلى إدانة المتهمين .

٢ — إن ما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من النص في المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية على تخليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين لم يشرع حماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدعيا وإنما شرع ضمانا لانهم المشهود ضده ، ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يءاب اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن ينعى على الإجراءات عدم حلفه هو لليمين .

القائع

أقام كل من خليل اليه والست بدر الدجى خليل اليه هذه الدهوى مباشرة على كل من عبد الفتاح حسين النارج ومبروكة أبو دنيا بعريضة يتهمانها فيها بأنهما اعتديا عليهما بالسب والقذف العلنى الخادشين للشرف العائلى والاعتبار بأن قالت المنهمة الثانية للست بدر الدجى خليل اليه عند سؤالها عن زوج حمام "يا شرموطة يا مجرمة يا بنت الشرموطة" ثم نادى زوجها المتهم الأول وقالت له "اطلع للشرموطة بنت سديته" الشرموطة التى زوجها أختها سائر مع الثلاثة البنات والذكر والمازبة والى فى ذمته وبأن قال لها المتهم الأول "يا شرموطة يا حبة يا بنت القحبة

يأتاحت فوزى الدفراوى وشاكر المليجى ومحمد عبد العال ومحمد عبد النبي ثم رفع عن ملابسه لها وكشف عن عورته ونادى محمد على الصباغ الذى كان مارا وقتذاك بالشارع وقال له شوف عمایل المرأة الشرموطة بنت خليل اليه تدعى علينا بسرقة زوج حمام وقد طالب المدعيان معاقبة المتهمين بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات مع إلزامهما متضامين بأن يدفعا لهما مبلغ ١٠٠ ليم واحد على سبيل التعويض المؤقت . ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة عدل المدعيان بالحقوق المدنية وصف التهمة طالبين عقاب المتهمين بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فكلفتهم المحكمة بإعلان الدعوى بالوصف الجديد ، وقد طلبت النيابة العامة إضافة المادة ١٠٨ من قانون العقوبات إلى مواد الاتهام ، كما دفع المتهمان ببطلان عريضة الدعوى لخلوها من ألفاظ السب والقذف وعدم قبول دعوى المدعى المدنى الأول وبعد إطلاعهما على العريضة تنازلا عن الدفع والشكوى . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . بلامصروفات جنائية وإلزامهما بأن يدفعا للمدعية بالحق المدنى مليا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ١٥٠ قرشا تعاقب محاماه . فاستأنف المتهمان الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية هيئة استئنافية قضت عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضدتهما مع إلزام رافعيها بمصروفاتها المدنية عن الدرجتين بلامصاريف جنائية .

فطمعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن أن محكمة ثانى درجة ألغت الحكم المستأنف وقضت ببراءة المتهمين مؤسسة حكما على أن لا اعتداء كان بحسب تبليغ الطاعنين أما متزادها بالشارع العمومى على مرمى ومسمع من

المارة والجيران ومع ذلك فلم يشهد أحد من الجيران بحصول السب أو القذف بل على العكس شهد كل من حسين زنفل ومحمد محمد عامر وهما من الجيران في تحقيق الشكوى المضمومة، أن انتهم الأول كان يشكو تعدى الطاعنة الثانية عليه بالاشتم وقذف الطوب مع أولادها الصغار على منزله وأنها لم يسمع منه أو من زوجته أن سب أو قذف - في حين أنه بالرجوع إلى أقوال الطاعنين يتضح أنهما قررا أن القذف والسب حصلا على مرأى ومسمع من الجيران والمارة وقد شهد كل من وسيله عبد الفتاح ومحمد على الصباغ وهما من المارة بصحة الواقعة المسندة لانهمين ، فالزام الحكم المطعون فيه ناحية الجيران غفلا عن جانب المارة يجعله معيبا قابلا للتمنص لا يقتضيه على استدلال فاسد إذ أن شهادة الشاهدين التي ارتكن إليها الحكم المطعون فيه ليس من شأنها أن تصلح لإلغاء حكم الإدانة - كما أن تخرج الحكم المطعون فيه لشاهدي الطاعنين وهما وسيله عبد الفتاح ومحمد على الصباغ واطراحه لشهادتهما بمقولة إن الشاهدة الأولى هي والدة خادم الطاعنين والثاني كاتب محاميهما وإنهما لذلك لا تطعن إلى شهادتهما ولا يؤثر في حقيقة تلك الشهادة ولا يضعف من قيمتها ولا يصح الاستدلال به في حكم البراءة - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد تغاضى عن التجديث عن شهادة المجنى عليها الطاعنة وعن أقوال نفس المتهم الأول ولم يشر إليها مع أن كلا منهما كاف للحكم بالإدانة مما يجعل هذا الحكم مشوبا أيضا بالقصور .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه من براءة أو إدانة من غير معقب عليها في ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مستندا في ذلك إلى اعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها يكون سليما - أما قول الطاعنين بأن محكمة ثاني درجة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام فإن ذلك لا يعيب حكمها - ذلك لأنها ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ولأن في إغفال التجديث عنها ما يفيد ضمننا أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطعن معه إلى إدانة المتهمين - ولما كان ذلك فإن الجدل على الصورة الواردة بوجهي الطعن هو في حقيقته جدل موضوعي لا يكون مقبولا .

وحيث إن حصل الوجه الثالث أن المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن يسمع المدعى المدني كشاهد ويحلف اليمين والطاعتان بوصفهما مدعين بالحقوق المدنية لم تسمع شهادة أحدهما وهو الطاعن الأول ولم تحلف الثانية اليمين عند الإدلاء بشهادتها أمام المحكمة — وهذا خطأ في الإجراءات وقع فيه الحكم المطعون فيه وكان من أثره اطراح المحكمة أقوال الطاعنين كدليل كان كافيا وحده لإدانة المتهمين إذا استوفى شرائطه .

وحيث إن ما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من النص على تحليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين لم يشرع بحماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدعيا وإنما شرع ضمانا للمتهم المشهود ضده — ولذا فلا يكون للدعى بالحقوق المدنية الذي لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن ينحى على الإجراءات عدم حلفه هو لليمين . ولما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موزعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل أعضاء .

(٢٤١)

القضية رقم ٨٢ سنة ٢٣ القضائية :

إعادة الاعتبار . مدة وقف العقوبة . عدم مضيها على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند تقديم طلب رد الاعتبار ، ولا عند الحكم بإعادة الاعتبار . لا يقبل طلب رد الاعتبار .

إن المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه : " إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن . " فإذا كانت مدة الإيقاف لم تمض على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند ما قدم طلب رد الاعتبار ، ولم تكن قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، فإن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، إذ العقوبة في هذه الحالة ازالته معلقا تنفيذها مما مقتضاه الانتظار حتى تنقضي .

الوقائع

قدم عباس السيد عبد الفتاح المطعون ضده طلبا إلى النيابة العامة يلتمس فيه إعادة اعتباره إليه عن الأحكام الصادرة ضده أولا - : من محكمة مصر في القضية رقم ١١٢٠٧/٤٩٤ سنة ١٩٤١ المحكوم فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ بحبسه نهرا مع الشغل لا ارتكابه جريمة ضرب وثأيا : من محكمة الخليفة في القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤١ المحكوم فيها بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بغرامة ١٠٠ قرش لا ارتكابه جريمة ضرب وثألا : من محكمة الخليفة في القضية رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٤ - المحكوم فيها بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٤٤ بغرامة ٥٠ قرشا

لارتكابه جريمة ضرب ، رابعاً : من محكمة الخليفة في القضية رقم ٨٦٦ سنة ١٩٤٤ المحكوم فيها بتاريخ ٦ يولييه ١٩٤٤ بغرامة ٥٠ قرشا لا ارتكابه جريمة ضرب وخامساً : من محكمة الخليفة في القضية رقم ١٢١ سنة ١٩٤٥ المحكوم فيها بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ بغرامة ٥٠٠ قرش لا ارتكابه جريمة ضرب وسادساً : من محكمة مصر الابتدائية في القضية رقم ٧٢٧٩ سنة ١٩٤٨ — ١٣٠٠ سنة ١٩٤٥ خليفة المحكوم فيها بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ بحبسه شهرين مع الشغل مع وقف التنفيذ ، فقامت النيابة بتحقيق هذا الطلب وقدمت تقريراً بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ إلى محكمة استئناف مصر طلبت فيه للأسياب المبيضة به قبول الطلب ورد اعتبار المتهم إليه . ومحكمة جنابات مصر قضت عملاً بالمادتين الثانية والرابعة من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١ بقبول الطلب وبإعادة اعتبار عباس السيد عبد الفتاح إليه مستندة في ذلك إلى أن الحكم الأخير القاضى بوقف التنفيذ توافرت بشأنه شرائط المادة ٥٩ من قانون العقوبات فيعتبر كأن لم يكن . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

ملحوظة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المنطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بقبول طاب إعادة الاعتبار استناداً إلى أن الحكم الأخير الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ على المطعون ضده بحبسه شهرين مع الشغل مع وقف التنفيذ قد توافرت بشأنه شرائط المادة ٥٩ من قانون العقوبات فيعتبر كأن لم يكن مع أن مدة وقف التنفيذ وهي خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً — لم تكن قد انقضت .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه سبق الحكم على المطعون ضده بالحبس والغرامة في جرائم ضرب وتبديد آخره بحبسه شهرين مع وقف التنفيذ لتبديد بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٨ (وصحته ١٩٤٨/٢/٢٨) وقد ذكر الحكم المطعون

فيه أن الحكم الأخير توافرت بشأنه شرائط المادة ٥٩ من قانون العقوبات فيعتبر كأن لم يكن وأجرى بحث شروط رد الاعتبار بالنسبة للأحكام الأخرى الصادرة على المظنون ضده وقضى بإعادة اعتباره إليه — ولما كانت المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه ” إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن “ وكانت مدة الإيقاف لم تمض عن الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند ما قدم طلب رد الاعتبار كما أنها لم تكن قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، وكانت العقوبة لذلك مازالت معلقة تنفيذها مما كان ينبغي معه الانتظار حتى تنقضي — لما كان ذلك فإن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ويكون الحكم المظنون فيه إذ قضى بقبوله وبإعادة اعتبار المظنون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المظنون فيه وتصحيح الخطأ بالقضاء بعدم قبول طلب رد الاعتبار .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة أحمد محمد حسن رئيسا، وحضرات المستشارين إبراهيم خليل
ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل أعضاء.

(٢٤٢)

القضية رقم ٨٣ سنة ٢٣ القضائية :

(أ) . واد مخدرة . صفة مأمور الضبطية القضائية . قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ خلق
هذه الصفة على ضباط مكافحة المخدرات .

(ب) تفتيش . سيارة معدة للايجارواقفة في نقطة المرور . فتحها . لا تعرض فيه لحربة
الركاب . تخل أحد ركابها عن كيس كان راحما يده عليه عندما رأى رجال الضبطية
القضائية . هذا تخل منه يبيع تفتيش . العثور فيه على مخدر . حالة تلبس . تفتيش
هذا الشخص . صحيح .

١ — إن القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ قد أسبغ صفة مأموري الضبطية
القضائية على ضباط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فمادام الطاعن يسلم بأن فرع مكافحة المخدرات بجهة ما
قد أنشئ بالاتفاق بين إدارة الأمن العام والإدارة العامة لمكافحة المخدرات
فلا يجوز له من بعد أن ينازع في كون ضباط هذا الفرع لهم صفة مأموري الضبطية
القضائية .

٢ — إن فتح باب سيارة معدة للايجاروهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوي
على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ورجال الضبطية القضائية الحق في هذا
الإجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو
منوط بهم في دوائر اختصاصهم . وإذا كان الحكم قد استخلص تخل المتهم عن
الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية

من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال إنه لا يعرف عنه شيئا ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على إدانة الطاعن صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز مواد مخدرة "حشيشا" بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٨ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح رشيد الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الاتهام أولا - برفض لدفع ببطلان التفتيش . ثانيا - بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ وبتغريمه أربع مائة جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهم الحكم ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه حين أعطى صفة الضبطية القضائية لأفراد القوة التي قامت بضبط هذه الواقعة وخولهم حق القبض والتفتيش دون سند من القانون ذلك لأن فرع مكافحة المخدرات بأبي قير التابع له أفراد هذه القوة لم ينشأ وفق القانون بل أنشئ بموجب قرارات متبادلة بين إدارة الأمن العام وإدارة مكافحة المخدرات ولأن إذن التفتيش منصب على أشخاص آخرين غير الطاعن ولأن الطاعن لم يكن في حالة تنبؤ تبرر تلك الإجراءات كما أنه يأخذ عليه أنه خالف القانون وأخل بحق الدفاع وبني على استدلال قاسد حين لم يرد على ما دفع به الطاعن من أن القوة التي قامت بضبط الواقعة هاجمت السيارة وضربت حولها حصارا ثم فتحت بابها دون مقتض وأنزلت الطاعن تسرا منها واستولت على الكيس وتولت تفتيشه ثم نزعت عن الطاعن صديريه ووضعت فيه بعض المخدرات

وغضت الطرف عن تحقيق كل ذلك بدعوى أن الطاعن تخلى عن الكيس الذى عثر فيه على المخدرات فى حين أن هذا التخلى على فرض صحته لا يعتد به كمسوغ للتفتيش لانه جاء وليد قوة باغية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صحيح فيما قاله من " أن القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ قد أسبغ صفة مأمورى الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ مما لا محل معه لما يثيره الطاعن من جدل حول صحة إنشاء فرع مكافحة المخدرات بأبى قير الذى يسلم الطاعن بأنه أنشئ بالاتفاق بين إدارة الأمن العام والإدارة العامة لمكافحة المخدرات " . لما كان ذلك ، وكان فتح باب السيارة وهى معدة لتلايىجار وواقفة فى نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية وكان لرجال الضبطية حق إجرائه للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم فى دوائر اختصاصهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلى المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المواد المخدرة مما شهد به الملازم أول ابراهيم رضوان والصاغ حسن الحربرى من أن الطاعن عندما رأى أولها يفتح باب السيارة وكانت يده إذ ذاك موضوعة على الكيس رفعها عنه وأذكر ملكيته وحيازته وقال إنه لا يعرف عنه شيئاً . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت لهذا القول وأخذت به وهو يؤدى إلى النتيجة التى انتهت منه إليها وهى تخلى الطاعن عن الكيس ، ولما كان هذا التخلى يجعل تفتيشه بمعرفة رجال الضبطية القضائية مباحا وكان ما يدعيه الطاعن من أن تخليه عنه إنما كان تحت تأثير القوة والبطش لم يبدئه أمام محكمة الموضوع بدرجتها ومن ثم لا يصح له إبدؤه لأول مرة أمام هذه المحكمة لمتابعته بمسألة موضوعية ، ولما كان ضبط المخدر فى الكيس يجعل الجريمة فى حالة تلبس بقرار تفتيش الطاعن بمعرفة رجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على إدانة الطاعن صحيحا ، ولما كان اتخاذ الحكم لما أدى إليه التفتيش دليلا من أدلة الدعوى يعنى ضمنا اطراحه لباقي المطاعن الموضوعية التى وجهها الدفاع عن الطاعن إلى هذا التفتيش — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٣

المؤلفة من حضرة رئيس المحكمة احمد محمد حسن رئيسا ، وحضرات المستشارين ابراهيم خليل
وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومهطفى كامل أعضاء .

(٢٤٣)

القضية رقم ٨٤ سنة ٢٣ القضائية :

قبض . المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ماور الضبط القضائي . الأحوال المأمينة غير أحوال
التلبس بالجنح التي يجوز له فيما القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فيها .
تقدير تلك الدلائل . يكون لأمر الضبط القضائي تحت رقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع .
إن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي التي تقابل المادة ١٥
من قانون تحقيق الجنايات الملغى قد خوات لأمر الضبط القضائي في أحوال
معينة عددها غير أحوال التلبس بالجنح ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه
المادة ١٥ السالف ذكرها ، ومن تلك الأحوال الجنح المنصوص عليها في قانون
المخدرات نفحات للأمور المذكور حق اجراء القبض على المتهم الحاضر الذي
توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون
بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابه سلطات
التحقيق ومحكمة الموضوع . وإذن متى كان الحكم قد استخلص من وقائع
الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن اليها رجل الضبط القضائي
في اجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى ببناء على ذلك برفض الدفع ببطلان
القبض وصحة التفتيش فإنه لا يكون هناك وجه للنعي عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما أحزرا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا
(أفيونا) بدون موجب من نصوص القانون . وطابت عقابهما بالمواد ١ و ٢
و ٣٥ / ١ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات

الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستين مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٤٠٠ جنيه والمصادرة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية دفع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلاً و برفض الدفع ببطلان التفتيش وبصحته وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن أن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش فتضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مع أنه يبين من الرجوع إلى الوقائع الثابتة بهذا الحكم أن الواقعة ليست من حالات التلبس التى يجوز معها القبض والتفتيش بدون إذن من السلطة المختصة لأن الطاعن كان يحمل تحت إبطه الأيمن لفافة من الورق فأمسك بها الضابط ثم فضها فوجد بها أفيونا — ولما كان الأفيون لا رائحة له تدل عليه ، كما أن الأفيون وقت ضبطه لم يكن ظاهراً فإن ماساقه الحكم المطعون فيه ثرد على هذا الدفع ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون كما أنه مشوب بالتصور فى التسبب مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دن طاعن بها وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وحين عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش قضى برفضه قائلاً فى ذلك : ” وحيث أن الحاضر مع المتهم الثانى (الطاعن) دفع ببطلان القبض لعدم وجود إذن من النيابة ولأن ما حونه الففة لم يكن ظاهراً الرجال البوليس حتى يمكنهم الاعتقاد بوجود مخدر معه — وحيث إن هذا الدفع فى غير محله لأنه وإن كان صحيحاً أن الففة التى كان يحملها المتهم الثانى لم تكن محتوياتها ظاهرة بصورة جلية ، إلا أن المقدمات السابقة وما جرى من اتصال مع المتهمين وما بدا من اتجاههما نحو بيع الأفيون وما اتخذ من تدابير للكشف عن صلتهم بالجريمة وكل ذلك من شأنه أن يسوغ قيام الاعتقاد بأن الففة التى كانت بيد المتهم الثانى (الطاعن)

تحتوى على الأفيون وقرر بالتالى القبض عليه عملا بنص المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى أجازت لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم عند وجود دلائل كافية على اتهمه فى جريمة احراز مخدر ، ولذلك يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه . ولما كانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الذى وقع الحادث فى ظله وحدى التى تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات المنفى قد خولت لمأمور الضبط القضائى فى أحوال معينة عددها غير أحوال التلبس بالجنع وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ومن تلك الأحوال الجنع المنصوص عليها فى قانون المخدرات فحولت للمأمور المذكور حق اجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه فيها وغنى عن البيان أن تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى فى منطق سليم كفاية الدلائل التى ارتكن اليها رجل الضبط القضائى فى اجراء القبض على انطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه للطعن فى النعى عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٤٤)

القضية رقم ٨٦ سنة ٢٣ القضائية :

حكم . بيانه . نص القانون الذى حكم بموجبه . وجوب الاشارة اليه .

إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه . وإذن فمضى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر جلسة المحكمة الابتدائية قد أثبت فيه عدد ذكر طلبات النيابة عبارة " بالمواد ٥ سنة ٢٦ و١٥٢ " وأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اختتم بعبارة " ومن ثم يتعين عقابه بالمواد

المطلوبة“ ، وكان محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية عند ذكر طلبات النيابة قد جاء فيه ” أنها تطلب تطبيق المواد ١٢ ، ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ “ ، وكان الحكم الاستئنافي لم يشر إلى أية مادة من مواد القانون الذي طبقه ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التي طبقها المحكمة على الواقعة المسندة إلى الطاعن : فإن الحكم يكون باطلا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه باع بذرة كرنك بدون استمارات ٦ إذار وطلبت عقابه عملا بمواد القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ والقانون رقم ١٥٢ . ومحكمة السنطة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٣٠ جنيا و ٢٥ قرشا عن كل إردب . فاستأنف المتهم الحكم وقد طلبت النيابة تطبيق المواد ١٢ و ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ . ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من الإشارة إلى مواد القانون الذي عاقبه بموجبه ، الأمر الذي يبطله بما يستوجب نقضه . وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد أثبت فيه عند ذكر طلبات النيابة عبارة ” بالمواد ٥ سنة ٢٦ وق ١٥٢ “ وأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اختتم بعبارة ” ومن ثم يتعين عقابه بالمواد المطلوبة “ . لما كان ذلك ، وكان محضر جلسة المحاكمة

الاستثنائية عند ذكر طلبات النيابة قد جاء فيه "أها تطلب تطبيق المواد ١٢ و ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١"، وكان الحكم الاستثنائي لم يشر إلى أية مادة من مواد القانون الذي طبقه وكان ما ورد بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التي طبقها المحكمة على الواقعة المسندة إلى الطاعن — ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم به عليه ، فإن الحكم بذلك يكون باطلا ، متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يترتب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

فهرس هجائي مؤقت

نلا حكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إتلاف وتخریب وتعيب :
٤٧٩	١٨٠	إتلاف أموال ثابتة أو منقولة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
		إثبات :
		الاثبات بوجه عام :
٣٥٠	١٣٧	اعتراف . سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف للمتهم رغم عدوله عنه بعد ذلك
٦٣٨	٢٣٢	اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل . من سلطة محكمة الموضوع
٥٨٧	٢١٦	رغف الحيز على ردة خشة . القانون لم يفرض دليلا معينا لإثبات هذه الجريمة
		الشهود والبيئة :
٣٨٩	١٥٠	اعتماد المحكمة على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة
		محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين اعتقادها . ذل أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح ما عداها . هي غير ملزمة بسامع شهود لم يطالب المتهم سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعهم ما يكفي لظهور الحقيقة
٥٥٤	٢٠٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٣١	٦٣٦	وجود اختلاف بين شاهدي الرؤية وتقرير الصفة التثريبية في تقدير المسافة بين المتهم والمجنى عليه عندما أطلق العيار . عدم استناد الحكم في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين . لا يعيب الحكم
		الخبرة :
١٤٧	٣٨١	خير . الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقديره . لاجرج على المحكمة في ذلك . النعى على الحكم بأن حقيقة السن معروفة في دار البطوريركية . لا يجدى
		إجراءات (ر . أيضا : دعوى عمومية) :
١٦٠	٤١٨	تزود المحكمة في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود لم تسمعهم . جوازه . شاهد أقال إلى أقواله في محضر التحقيق . تلاوة أقواله . ليست واجبة . هي جوازية
١٦٩	٤٤٢	شاهد وحيد لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفض هذا الطلب . تأييد الحكم الابتدائي بالإدانة لأسبابه . خطأ
١٧٨	٤٦٦	حجز المحكمة القضية للحكم . هي غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة .
١٨٢	٤٨٦	غرفة الاتهام . خطأ في إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمان المتهم من تقديم مذكرة بدفاعه . دفعه بذلك أمام محكمة الجنابات . منعه أجلا لاستيفاء دفاعه . لا تأثير لذلك الخطأ على سلامة الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقرير التايخيص . ثبوت أن تقريراً تلي بالجلسة . عدم تقديم
٤٥٤	١٧٤	الطاعن ما يثبت خلاف ذلك . لا تقبل المناقشة في ذلك ...
٤٥٤	١٧٤	عدم توقيع تقرير التايخيص . لا يؤثر ...
		ندب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه . حضور
		مساعدته . لا حرج على المحكمة في أن تعتمد على التقرير الذي
٣٤٢	١٣٣	يقدمه المساعد ...
		دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها
		تحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان
٥٠٥	١٨٩	التحقيق الابتدائي . لا وجه له ...
		تحقيق . جنحة . القانون لا يستوجب إحراء تحقيق فيها .
٥٥٧	٢٠٤	الطعن في صفة محرر محضرها . لا محل له ...
		قضية تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية .
		عرضها على غرفة الاتهام وتقرير هذه الغرفة إحالتها إلى محكمة
٦٠٣	٢٢٢	الجنائيات . إجراءات صحيحة ...
		ما نصت عليه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية
		من تحليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين إنما شرع ضماناً
		للتهم المشهود ضده . عدم تحليف المدعى لليمين . لا يكون له
٦٦٢	٢٤٠	أن ينعي على الإجراءات بسبب ذلك ...
		أحداث مجرمون (ر . اختصاص) .
		اختصاص :
٤٩٩	١٨٦	حدث . متى يجوز نقضي التحقيق إحالة إلى غرفة الاتهام ؟

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس (ر . ر . خيانة الأمانة) .
		اختلاس أشياء محجوزة (ر . ر . خيانة الأمانة . دفاع) .
		إخفاء أشياء مسروقة (ر . ر . حكم " تسببه ") .
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		دفاع شرعى :
٤٣١	١٦٥	الاعتراف بالجرمة . لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ...
		اعتداء شخص على غيره . اعتداء آخر عليه . لا يلزم عن ذلك
٤٦١	١٧٦	أن تكون حالة الدفاع الشرعى قائمة
		استثناء (ر . ر . أيضا : قانون) :
		حق المتهم فى الاستثناء . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها .
		حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن
		تستأنف أى حكم صادر فى الجرح والمخالفات يزيد الحد الأقصى
		للغرامة المقررة لها على خمسة جنهات مهما كان مقدار الغرامة
٣٢٧	١٢٧	المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح
		الأحوال التى يجوز الاستثناء فيها من النيابة . بيانها على
٤٥٠	١٧٢	سبيل الحصر فى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
٣٢٣	١٢٥	حكم ابتدائى . تشديد الحكم الاستثنائى المقوبة على المتهم
٣٣٧ و	١٣٠ و	مع عدم ذكر أن ذلك كان بإجماع آراء القضاة . حكم باطل
٤٥٩ و	١٧٥ و	لا ينظر فى وجوه الطعن إلا فيما ورد على الحكم الابتدائى .
٥٧٢ و	٢١٠ و	
٥٨٧ و	٢١٦ و	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٨	١٤٦	تعديل الطلبات في المذكرات . شرطه . تعديل الطلبات في مذكرة قدمها المدعى المدني بعد حجز القضية للحكم بناء على ترخيص من المحكمة لم يحدد فيه موعد لكل من الخصوم لتقديم مذكرته . لا أثر له في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استثناؤه
٣٨٦	١٤٩	ميعاد الاستئناف . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . تأسيسه على افتراض أن الطاعن كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يسرى إلا من يوم إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسميا ... واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف أصبح غير معاقب عليها . يتعين مع القضاء بقبول الطعن تبرئة الطاعن
٣٩٣	١٥٢	الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة أربعة أشهر . عدم استئناف النياية هذا الحكم واستئنافها الحكم الصادر في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة . لا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا
٦٠٧	٢٢٣	استئناف . رفعه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى التحدى في صدده قبوله بما جاء في قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل ... اشتباه (ر . مشتبه فيهم) . إشكال في التنفيذ : إشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل . رفضه . إثبات الحكم الذى رفضه أن رخصة المحل ليست باسم المستشكل . لاصفة للمستشكل في رفع الإشكال . رفضه صحيح
٥٩٧	٢١٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إصرار سابق :
٣٥٢	١٣٨	إثبات الحكم أن المتهم كان ميّتا النية على قتل من يصادفه من غرمائه أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم . ذلك ، فماده أن هذا المجنى عليه من شملهم التصميم السابق
		إعادة الاعتبار (ر . رد الاعتبار) .
		إعادة النظر (ر . طلب إعادة النظر) .
		اعتراف (ر . إثبات) .
		إعلان :
٤٨٦	١٨٢	بطلان ورقة التكليف بالحضور . حضور المتهم ليس له أن يتسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه بعهادا لتحضير دفاعه
		أمر الحفظ :
٢٢١	١٢٤	أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية . هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة أو يجريه أحد رجال الضبط القضائى بناء على اندراب منها
		إهانة (ر . حكم "تسدييه") .
		(ب)
		بلاغ كاذب :
٤٠٥	١٥٥	الجرمة المبلغ عنها . تشكك المحكمة فيها . لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد

رقم الصفحة	رقم المادة	
٤٠٥	١٥٥	كذب الوقائع . مسخ الوقائع كلها أو بعضها . يكفي لتحقيق الجريمة
		(ت)
		تبيد أشياء محجوزة (ر . ر . خيانة الأمانة . دفاع) .
		تحقيق :
		تفتيش :
		تفتيش متهم باذن من النيابة . ضبط مادة مخدرة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة .
٣٩١	١٥١	صحيح
		قمار . إثبات الحكم أن المتهم أعد غرفتين من منزله للعب القمار وأن الناس يغشونه دون تمييز بينهم . هذا يجعل من منزله محللاً عام يجوز لرجال البويس دخوله بغير إذن من النيابة ...
٦١٩	٢٢٦	استيقاف شخص يرافق المتهم المأذون في تفتيشه . تخلى هذا الشخص عن مخدر كان يحمله . أخذه بالإحراز . صحيح لا طلاق فيه
٦٥٦	٢٢٨	سيارة معدة للإيجار وواقفة في نقطة المرور . فتحتها . لا تعرض فيه الحرية للركاب . تخلى أحد ركابها عن كيس كان واضعاً يده عليه عندما رأى رجال الضبطية القضائية . هذا تخلى عنه يبيع تفتيشه . العثور فيه على مخدر . حالة تلبس . تفتيش هذا الشخص . صحيح
٦٦٩	٢٤٢	تلبس (ر . أيضا : تفتيش) :
٤٠٢	١٥٤	صورة واقعة لا قيام فيها لحالة التلبس

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

قبض :

المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . مأمور الضبط
القضائي . الأحوال المعينة غير أحوال التلبس بالخنج التي يجوز
له فيها القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على
اتها . فيها . تقدير تلك الدلائل . يكون لمأمور الضبط القضائي
تحت رقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع

٢٤٣ ٦٧٢

تجوير أوراق رسمية :

ركن الضرر تحققة بمجرد تغيير الحقيقة فيها

١٤٢ ٣٦٥

القصد الجنائي . تحققة بتعمد تغيير الحقيقة تغييرا من شأنه
أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة
فيها

١٤٢ ٣٦٥

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . لا يستمد فقط
من القوانين واللوائح بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه .
رسمية المحرر يستمد منها من ظروف إنشائه أو من جهة إصداره ،
أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف
لإثباتها أو لإقرارها

١٩٢ ٥١٣

تصدير :

المراد بكلمة "التصدير" الوارد في المادة الرابعة من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ . هو الشحن بالمراكب لا مجرد إدخال
البضاعة في السور الجمركي

٢١٠ ٥٧٢

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

تعويض :

قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية اعتيادا
على أن تحقيق الضرر وتعيين مقداره من شأن المحكمة المدنية .

٤٢٣ ١٦٢ ... ذلك من حقها ...

زيادة التعويض بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية

٥٣٤ ١٩٦ ... مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم . لا مانع ...

تقرير التلخيص (ر . ر . إجراءات) .

تموين (ر . ر . أيضا : إثبات) :

إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التي

لديه طبقا للمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل

بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرافق له . اشتمال

الجدول على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب . عدم بيان

٣٢٥ ١٢٦ ... الحكم أصناف الحبوب التي يحوزها المتهم أو يتجر فيها . قصور ...

صاحب مصنع حلوى . عقابه طبقا للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ . لا محل له بعد صدور القرار

الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التوقيدية الخاصة

٣٥٧ ١٣٩ ... بالسكرفيا عدا الاستهلاك المحلى ...

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون

التسعير الجبرى . خلوه من التوقيت . تحويل وزير التجارة حق

تعديل الجدول الملاحق به بالمواد والسلع التي يجبر عليها التسعير

الجبرى بقرار يصدر منه . إضافة سلعة مع خلوا القرار من التوقيت

حذفها بقرار لاحق . إجراء مقتضى هذا الحذف على متهم ومعاملة

٤٢٩ ١٦٤ ... بالمادة ٥ من قانون العقوبات . فى محله ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٨٩	٥٠٥	القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة . المادة ١٢ منه توجب عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على إخطار مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها فاتورة . مساءلة صاحب المحل عن فاتورة أصدرها من عهد
٢٠٤	٥٥٧	إليه بإدارة المحل انقص في بياناتها . في محله متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي طبقا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . تقديمه دفتر لا يحتوي إلا على بيان خاص بالسكر المستهلك طبقا للقرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ . البيانات الواردة بهذا الدفتر لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . هذا الدفتر لا يقوم مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢٢٨	٦٢٤	تنظيم : اعتماد خط تنظيم بمرسوم . صدور مرسوم بترع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد . ليس معناه العدول عن المرسوم الخاص بالتخطيط
١٣٤	٣٤٤	تنفيذ (ر . إشكال في التنفيذ) . (ج) جرائم الجلسة : جلسات قاضي التحقيق . حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق . غير واجب قانونا . سماع طلبات النيابة فيما يتعلق بجرائم الجلسة غير لازم إلا حيث يكون حاضرا
١٢٣	٣١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣١٧	١٢٣	جلسات قاضي التحقيق . حضور ممثل النيابة . يجب أن تمكنه المحكمة من إبداء أقواله ، فإن لم يرهو إبداء أقواله فإن ذلك لا يبطل الإجراءات : جريمة :
٥٣٢	١٩٥	دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية . لا يمنع من العقاب في الدعوى الأخرى
		(ح)
		حجز (ر . خيانة الأمانة . دفاع) .
		حكم :
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٤٢١	١٦١	البيانات الجوهرية الواجب إثباتها في الحكم . حكم ابتدائي خلا من هذه البيانات . تأييده لأسبابه . بطلان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي تبعاً
٦٧٤	٢٤٤	حكم . نص القانون الذي حكم بموجبه . وجوب الإشارة إليه ...
		تسببيه (ر . أيضا : تموين . غش) :
٥٠٤	١٨٨	إخفاء شيء مسروق . إدانة المتهم دون بيان الأدلة على أن الشيء كان قد مسروق فعلاً . قصور

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٣	٣٧١	دفاع شرعى . الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه ...
		دفاع شرعى . قصور . مثال فى واقعه تمسك فيها أحد المتهمين
١٤٤	٣٧٤	بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ...
		دفاع شرعى . دفع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى .
١٦٥	٤٣١	عدم الرد عليه بما يفنده . قصور . مثال ...
		خلو الحكم من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها
١٥٧	٤١١	فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . حكم باطل ...
		الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات .
		القصد الجنائى فيها . يكفى توافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل
		بذاتها معنى الإهانة . ثبوت توجيه هذه الألفاظ . لا يلزم بعد
		ذلك التدليل صراحة فى الحكم على أن الجانى قصد بها الإساءة
١٥٩	٤١٦	أو الإهانة ...
		حكم . سقوط كلمة منه لا يستقيم معناه إلا على أساس وجودها .
١٧٤	٤٥٤	سهو لا يؤثر فى سلامته ...
١٦٦	٤٣٥	غش البضاعة . ركن العلم بالغش . مثال للقصور فى بيانه ...
٢٢١	٦٠١	غش البضاعة . قصور فى التسييب . مثال ...
٢١٣	٥٨٠	غش . ركن العلم بالغش . بيانه فى الحكم . مثال ...
		إدانة المتهم ببيع جبن مغشوش مع علمه بذلك . دفعه بأنه
		اشتري الجبن فى صفائح مغلفة من آخر قضى بإدانته . تفنيد
		دفاعه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه صاحب المصلحة فى الربح .
١٨٤	٤٩٣	قصور ...
		استعمال ورقه مزورة . تقى المحكمة حصول تزوير فيها . لا تثريب
١٩٢	٥١٣	عليها إن لم تتحدث عن جريمة الاستعمال ...

رقم الصفحة	رقم الفائدة	
		متهم بتبديد. دفعه بأن الواقعة ليست وكالة بل معاملة مدنية.
٥٢٧	١٩٧	عدم استظهار الحكم حقيقة الواقعة . قصور
٥٤٣	٢٠٠	بيان الواقعة . المراد به
		عدم ذكر اسم المتهم المحكوم عليه في منظوقه اكتفاء بوروده
		في ديباجته . لا يمس سلامته ما دام أنه لم يكن هناك متهم غيره
٥٧٧	٢١٢	في الدعوى
		شهادة بأن المتهم كان مريضاً وتلزمه الراحة مدة أسبوع .
		عدم أخذ المحكمة بها استناداً الى أن المرض المبيت بها لا يقعد
٥٨٢	٢١٤	الطاعن دون بيان مصدر هذا الذي استندت إليه . قصور ...
		دفاع . الدفع ببطلان التحرير . عدم بيان وجه هذا البطلان
		رد الحكم على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحرير تم في
		قبيته . زعم الطاعن أنه حدد سبب البطلان في دفاعه دون
		أن يكون لذلك سند مما هو ثابت بمحضر الجلسة . طعن على غير
٦١٧	٢٢٥	أساس
		دعوى مدنية . براء الطاعن من تهمة الشروع في القتل لعدم
		ثبوتها ومن تهمة التجمهر للعفو الشامل . قضاء الحكم بالتعويض
		للمجنى عليه على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة . عدم فصله في
٦٣١	٢٣٠	دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي . قصور ...
		إيراد أدلة الثبوت التي عول الحكم عليها . هذا يفيد دلالة
٦٤١	٢٣٣	أطراح أنوال شهود النفي التي أدبت في التحقيق
		مستند هام قدم إلى المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم
٦٥٠	٢٣٦	المستأنف لأسبابه . قصور
		محكمة الموضوع . هي غير ملزمة في حانة القضاء بالبراءة بالرد
٦٦٢	٢٤٠	على كل دليل من أدلة الاتهام

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٤	١٤٨	عزب . مباني عزبة . تعديل فيها دون إذن من مجلس المديرية . حماية المتهم بإزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة . عدم بيان الأعمال المخالفة ووجه مخالفتها للقانون ، وهل اتخذ مجلس المديرية قراراً في هذا الشأن حسب القانون . قصور ضرائب . إدانة المتهم في حرية الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لتقدير الضريبة المستحقة . الاستناد في ذلك إلى مجرد قيام التضامن بأنه وبين شريكه . عدم إقامة الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته . قصور
٥٤٠	١٩٩	توقيعه : حكم . إيداعه في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني . لا يكفي في تقي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني ... للشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغماً من مضي ثلاثين يوماً
٤٤٤	١٧٠	حكم حضوري (ر . حكم غيابي) .
٤٤٦	١٧١	حكم غيابي : حكم . وصفه بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك بتحقيق الواقع . حكم وصف خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه بطريق المعارضة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
٥٦٨	٢٠٨	شرك اعتبار الحكم حضوريا . إعلان المتهم للجلسة وتسليم اللائحة لشخص آخر . الحكم الصادر ضده يكون غيابيا . يجوز له للطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده
٦٢٢	٢٢٧	

(خ)

خيانة الأمانة :

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٠	٣٥٩	اختلاس . إدانة المتهم في تبديد أشياء مسلمة إليه دون بيان توفر القصد الجنائي لديه . قصور في الحكم
١٦٧	٤٣٧	تبديد أشياء محجوزة . متى تقوم هذه الجريمة ؟ انتفاء نية عرقلة التنفيذ . لا قوام للجريمة . صورة واقعة
٢٠٩	٥٧٠	اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوز . لا ينفي الجريمة متى ثبت أنه لم يقدم في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ...

(د)

دعارة :

١٦٨	٤٣٩	عاهرات . إدارة منزل للدعارة . المقصود .ها طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
-----	-----	---

دعوى عمومية :

١٨٩	٥٠٥	إجراءات . دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها تحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان التحقيق الابتدائي . لا وجه له
١٩٥	٥٣٢	دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية . لا يمنع من تعاقب في الدعوى الأخرى

دعوى مدنية (ر . أيضا : حكم "تسببيه") :

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية .
القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة
للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم لتسببه خطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٤٥	٢٣٥	في إساءة المجنى عليه بالسيارة قيادته . القضاء بالتعويض لما لك سيارة كان يقف بجوارها المجنى عليه واصطدمت بها السيارة قيادة المتهم . خطأ دفاع (ر . أيضا : حكم) :
٣٣٥	١٢٩	شاهد كان موجودا وقت وقوع الجريمة وشهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه رانتهم يتضار بأن . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد وتمسكه بإعلانه لما قشته . إدانته دون سماع هذا الشاهد . إخلال بحق الدفاع ... متهم باختلاس محجوزات . دفعه بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان وأن الصرف ما كان يستطيع الانتقال لمكان الأشياء المحجوزة وطلبه تمكينه من إحضار شهود على ذلك . عدم أزد على هذا الدفاع . قصور
٤٠٨	١٥٦	حضور الطاعن الجلسة التي تلى فيها تقرير التلخيص وطلب النيابة إلغاء الحكم . عدم إبدائه شيء . لا يجوز له من بعد أن يدعى حصول الإخلال بحقه في الدفاع
٤٢٣	١٦٢	دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب . حكم "تسببيه") .
		(ر)
		رد الاعتبار :
		مدة وقف العقوبة . عدم مضيها على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند تقديم طلب رد الاعتبار ، ولا عند الحكم بإعادة الاعتبار . لا يقبل طلب رد الاعتبار
٦٦٦	١٤١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رشوة :
٤٦٣	١٧٧	العمل . لا يشترط لاعتباره داخلا في اختصاص الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . مثال
		(ز)
		زنا :
٤٦٩	١٧٩	الحكم بعدم قبول دعوى الزنا لانعدام الزواج بموجب حكم سابق صدوره من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس . صحيح
٥٦٦	٢٠٧	التأبس بالزنا المشار اليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . المقصود منه
		(س)
		سبق الإصرار . (ر اصرار سابق) .
		(ش)
		شهود (ر . إثبات . محاكمة) .
		شيك :
٢٣٩	١٣١	ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني . معاقبة المنهم باعتبارها شيكا . خطأ
		(ض)
		ضبطية قضائية :
٢٤٨	١٣٦	مأمور الضبط القضائي . تحريه عن الجرائم بقصد اكتشافها . لا تريب عليه في ذلك . ادا م أنه لم يقع منه تحريض على ارتكابها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرائب (ر . ر . حكم . "تسبيبه") .
		ضرب أفضى إلى عاهة :
		عاهة . دفع المتهم المجنى عليها بيده . وقوعها على الأرض وتخلف عاهة عندها من ذلك . عقابه بمقتضى المادة ٢٤٠ من
٣٤٦	١٣٥	قانون العقوبات
٦١٣	٢٣٤	عاهة . متى تعتبر متحققة ؟
		ضرب أفضى إلى الموت :
		مساءلة الضارب عن الوفاة . يكفى أن تكون الإصابة التي أحدثها ساهمت في هذه النتيجة
٣٧٦	١٤٥	(ط)
		طعن (ر . ر . نقض) .
		طلب إعادة النظر :
		الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصود على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من ذوى الشأن . رأيه في هذا لا معقب عليه . لا يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام
٣٩٦	١٥٣	(ع)
		عاهرات (ر . ر . دعاة) .
		عاهة مستديمة (ر . ر . ضرب أفضى إلى عاهة) .
		عزب (ر . ر . حكم "تسبيبه") .

رقم
القاعدة

رقم
الصيغة

عفو شامل :

القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصه بأن لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ ، ٢٣٠ - ٢٣٥ ، ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . متهم دين غاييا بمقتضى المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات . لا يسرى على هذه الجريمة قانون العفو على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة

١٠٢ بـ ... ١٨٥ ٤٩٥

عيب . جرائم العيب التي ارتكبت قبل العمل بالمرسوم

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ . لا عقاب عليها ... ٢١١ ٥٧٥

وجوب نقض الحكم الصادر بالإدانة وبراءة المتهم الذي

يشمل العفو جريمته ... ٢١٥ ٥٨٤

القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . حق من لم يدرج اسمه في كشف من شملهم العفو في التظلم . ميعاده . الشهر التالي للشهر الأول من تاريخ العمل بهذا القانون أيا كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية ... ٢٢٩ ٦٢٨

عقوبة (ر . استئناف) .

عمل :

كلمة "العقاب" التي وردت في الأمرين ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ اللاحقين للأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . قصد الشارع منها . الجزء الذي نصت عليه المادتان السابعة والثامنة من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والذي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦١١	٢٢٤	وجوب القضاء بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقيها علاوة على العقوبة الجنائية
		(غ)
		غرفة الانهام (ر . أيضا : إجراءات . اختصاص . قاضى التحقيق . نقض) :
٤٢٦	١٦٣	سلطانها . لما أن تحصى واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة . لما أن تقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لقيام حالة الدفاع الشرعى
٥٠٩	١٩٠	أمرها بحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . يكون بناء على موازنتها للأدلة ، وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم
٥٩٠	٢١٧	الظن في أوامرها . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها
٥١١	١٩١	هي سلطة من سلطات التحقيق . صدور قرارها في جلسة غير علنية . لا مخالفة في ذلك للقانون
٥١١	١٩١	ظن المدعى بالحقوق المدنية في أوامرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها
٥٦٣	٢٠٦	سلطانها في تخفيض الدعوى وتقدير الأدلة فيها
		غش (ر . أيضا : حكم "تسليميه") :
٥٣٩	١٩٨	غش البضاعة . قلقل . قشوره

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ف)

فاعل :

حتى يعتبر الجاني فاعلا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩
من قانون العقوبات ؟
٣٥٢ ١٣٨

(ق)

قاضي التحقيق :

له سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين
يطلب الخصوم سماعهم . غرفة الاتهام . لها بمقتضى المواد
١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقدير
ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكبيل عند إحالة الدعوى
إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد
الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم
أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق
٥٩٠ ٢١٧

قانون :

استئناف . استئناف قررت به النيابة في ظل قانون تحقيق
الجنائيات . لا يكون لصدور قانون الإجراءات الجنائية تأثير عليه...
٤٥٢ ١٧٣

قتل عمد (ر . أيضا : إصرار سابق) :

اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه عمدا ومساهمتها في تنفيذ
الجريمة . حدوث الوفاة نتيجة إصابته منهما . مساءلة المتهمين
عن الجريمة . صحيح
٣٣٢ ١٢٨

نية القتل . استظهارها في الحكم . لا يقدح في ذلك أن
يكون المتهم قد استعمل في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها
٣٣٢ ١٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قذف :
٥٦١	٢٠٥	رفع الدعوى فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا يشترط تقديم شكوى من المجنى عليه . التحدى فى صدد هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل ... قرار الحفظ (ر . ر . أمر الحفظ) . قرار (ر . ر . تحقيق) . (ك)
		كحول :
٤٨٣	١٨١	المرسوم بـ قانون الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . إجازته لموظفى إدارة رسم الإنتاج معاينة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة ... الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر . يشمل الكحول الصرف ، والسوائل الكحولية الأخرى متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات ...
٤٨٣	١٨١	(م)
		مبان :
٥٢٩	١٩٤	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لا تسرى أحكامه على القرى ولو كانت خاضعة للأنحة التنظيم . قرية بها مجلس قروى وبها نقطة بوليس . لا يغير من صفتها ...
		محاكمة :
٦٥٩	٢٣٩	شهود . وجوب سماعهم متى كان ذلك ممكنا . يجب تأسيس المحاكمة على التحقيق الشفاهى الذى تجريه المحكمة بالجلسة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الموضوع (ر . إثبات) .
		محكمة استئنافية :
٥٩٩	٢٢٠	هي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى استكمالاً أو لزوماً لإجرائه . قضاء محكمة الدرجة الأولى بفروق العلاوة . تحديد المحكمة الاستئنافية لهذه الفروق وتعيين مستحقيها . لا تتجاوز منها لسلطتها
٦١١	٢٢٤	الأصل أنها تقضى بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى تحقيقاً إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه . سماعها من حضر من الشهود الذين أعلنتهم . عدم طلب المتهم سماع من تخلف منهم . لا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض
٦٤١	٢٣٣	محكمة النقض (ر . نقض) .
		مسؤولية مدنية :
٥٣٤	١٩٦	مسألة القصر عن تعويض الضرر الواقع من خادمهم . جائزة ولو كان من اختياره هو مورثهم قبل وفاته
		مشتبه فيهم :
٤١٤	١٥٨	الاعتقاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . توافر هذه الجريمة . مثال
		معارضة :
٣٦١	١٤١	عدم جواز أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ...
		مواد مخدرة :
٦٦٩	٢٤٢	صفة مأمور الضبطية القضائية . القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ خلع هذه الصفة على ضباط مكافحة المخدرات

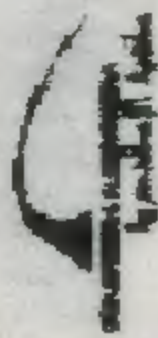
رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		نصب (ر . شيك) .
		نقض (ر . أيضا : استئناف) :
		التقرير بالطعن وتقديم الأسباب :
		شهادة بعدم ختم الحكم تاريخها اليوم الثامن من تاريخ النطق بالحكم يصح الاعتماد عليها في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلان الطعن بإيداع الحكم قلم الكتاب
٥٤٩	٢٠١	إيداع الحكم في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني .
٤٤٤	١٧٠	لا يكفي في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني ... الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما إليه لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه
٤٤٦	١٧١	يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما
٥٩٤	٢١٨ و	طاعن . مدع بالحقوق المدنية . عدم إيداعه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعدم حصوله على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها .
٦٥٣	٢٣٧	عدم قبول طعنه أحكام جاز الطعن فيها :
		الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه . جواز تناول الطعن كلا الحكمين
٥٢٧	١٩٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٤٩٢	١٨٣	حكم غيابي جائزة المعارضة فيه . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
٥٠٢	١٨٧	الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى . لا يجوز الطعن فيه من والد المجني عليه
		حالات الطعن :
		أسباب جديدة أو موضوعية :
٣٨٩	١٥٠	عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش . لا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
		الطعن ببطلان الاجراءات :
٥٥٢	٢٠٢	صحة الأحكام الجنائية وبطلانها . تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيم ذلك . طلب نقض الحكم لبطلانه استنادا إلى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . لا يقبل
		سلطة محكمة النقض :
٣٤١	١٣٢	حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضي . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها

تم طبع هذا العدد من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٣
(الموافق ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣) .

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية

حسن علي كليوه



Bibliotheca Alexandrina



0542320